مَوْسُوعَة

عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

تأليف
سيد عبد الماجد الغوري

الجزء الثالث

دار ابن كثير
دمشق - بيروت

بسم الله الرحمن الرحيم

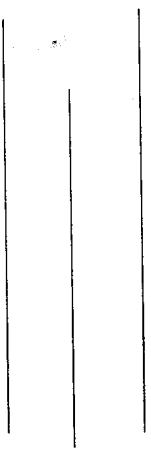

مَوْسُوعَة

عُلُومِ الحَدِيثِ وفُنُونِهِ

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ ـ ٢٠٠٧ م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
والتصوير و النقل و الترجمة و التسجيل المرئي و المسموع
و الحاسوبي و غيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من

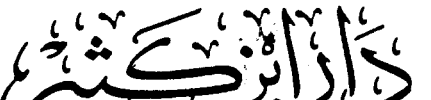

للطباعة و النشر و التوزيع

دمشق ـ بيروت

الرقم الدولي :

الموضوع : علوم الحديث

العنوان : موسوعة علوم الحديث وفنونه ٣/١

التأليف : سيد عبد الماجد الغوري

نوع الورق : أبيض

ألوان الطباعة : لون واحد

عدد الصفحات : ٢٢٠٠

القياس : ١٧×٢٤

نوع التجليد : فني

الوزن : ٣,٧ كغ

التنفيذ الطباعي : مطبعة أبيكس

التجليد : مؤسسة فؤاد البعينو للتجليد

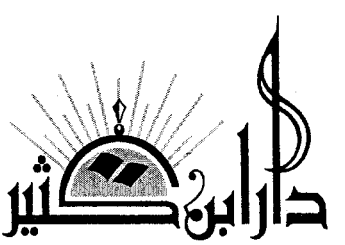

دمشق ـ حلبوني ـ جادة ابن سينا ـ بناء الجابي

ص.ب : ٣١١ ـ هاتف : ٢٢٢٥٨٧٧ ـ ٢٢٢٨٤٥٠ ـ فاكس : ٢٢٤٣٥٠٢

بيروت ـ برج أبي حيدر ـ خلف دبوس الأصلي ـ بناء الحديقة

ص.ب : ١١٣/٦٣١٨ ـ تلفاكس : ٠١/٨١٧٨٥٧ ـ جوال : ٠٣/٢٠٤٤٥٩

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

حـــرف الـــــلام

ل:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المسائل» التي سأل عنها الإمامَ أحمدَ بن حنبل، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال».

لا:

عبارةٌ تُكْتَبُ عند أوَّل الزيادة في المَتْنِ.

لأَنْ أَسْمَع مِنْ ابْنِ عَوْنَ حَدِيْثاً يَقُوْلُ فِيْهِ: أَظَنُّ أَنِّي سَمِعْتُه أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ ثِقَةٍ غَيْرِه يَقُوْلُ: قَدْ سَمِعْتُ:

من عبارات التوثيق النادرة، استعملها أميرُ المؤمنين في الحديث الإمام شعبة بن الحجَّاج (المتوفى سنة ١٦١ هـ) في توثيق (الإمام القدوة عبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبان، أبي عَوْن المُزَني مولاهم البصري الحافظ، المتوفى سنة ١٥١ هـ).

روى ابنُ أبي حاتم بسنده إلى شعبة بن الحجَّاج أنه قال: «لأن أسمع من ابن عَوْن حديثاً يقول: أظنُّه قد سمعتُ أحبُّ إليّ مِن أن أسمع من غيره من ثقةٍ يقول: قد سمعتُ». (الجرح والتعديل: ٢/ق ١/ ١٣١).

وقول شعبةُ بن الحجَّاج: هذا مبالغةٌ منه في توثيق ابن عون لقُوَّة حفظِه وتثبُّتِه في الرواية وكثرةِ رواياته.

قال ابنُ المَدِيني: «جمع لابن عون من الإسناد ما لا يجمع لأحدٍ من أصحابه، سمع بالمدينة من القاسم وسالم، وبالبصرة من الحسن وابن سِيْرِين وبالكوفة من الشَّعْبي والنَّخعي، وبمكَّة من عطاء ومجاهدٍ، وبالشَّام من مكحول ورجاء بن حَيْوَة». (تهذيب الكمال: ٢/ ٧١٩).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما كان بالعراق أعلَمُ بالسُّنَّة من ابن عون». (تهذيب الكمال: ٢/ ٧٢٠).

لَئِنْ أَقْطَعَ الطَّرِيْقَ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَرْوِيَ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ عبد الله بن المبارك في تجريح (عبد القدوس بن حبيب الكَلاَعي، الشَّامي، الدمشقي). فقد روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى سفيان بن عبد الملك أنه قال «سمعتُ ابن المبارك يقول: لئن أقطع الطريقَ أحبُّ إليّ مِن أن أروي عن عبد القُدّوس الشامي». (الضعفاء: ١/ ٩٦).

وعقب أبو سعد السَّمْعَاني على ذلك بقوله: «قلتُ: إنما قال ـ رحمه الله ـ ذلك لأنه كان يضع الحديثَ على الثقات». (الأنساب: ٣/ ٢٨٧).

ثم استدلَّ على ذلك بقول ابن حبان البُسْتّي: «لا يحلّ كتبة حديثه ولا الرواية عنه». (المجروحين: ٢/ ١٣١).

لاَ أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْهُ:

من ألفاظ التعديل، ذكره الحافظ السُّيوطي في المرتبة الأولى. (انظر «تدريب الراوي» ١٠/ ٢٩١).

حكمها:

يُحتَجُّ بحديث مَن اتَّصَفَ به.

لاَ أَحَدَ أَثْبَتُ مِنْ مِثْلِ فُلاَنٍ:

من ألفاظ التعديل.

لا أَخْتَارُهُ فِي الصَّحِيْح:

أي: لم يرتفع الراوي، ويتقدَّم في الضبط والإتقان إلى درجة الإتقان بانفراده.

وليس هذا بتقليلٍ من قدر الراوي إلى درجة الضَّعْف، وإنما حديثُه من قبيل الحسن إذا انفرد. وبالمتابعة حديثه يكون من قبيل الصحيح، وبغيرها لا يُحْتَجُّ به، فمحلُّه الصِّدق إلا أنه مغفَّلٌ.

مثال من وُصِفَ بذلك وأخرج له البخاريُّ بالمتابعة:

«إسماعيل بن أبي أُوَيس عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأَصْبَحي، ابن أخت مالك بن أنس».

قال الحافظ: قال الدَّارقطني: «لا أختاره في الصحيح». (هدي الساري: ص: ٣٩١).

ثم قال الحافظ: احْتَجَّ به الشيخان، إلا أنهما لم يُكثِرا من تخريج حديثه، وقد أخرج له البخاريُّ مما تفرَّد به سِوى حديثين، وأمَّا مسلمٌ فأخرج له أقلَّ مما أخرج له البخاري، وروى له الباقون سِوى النَّسائي، فإنه أطلق القول بضعفه.

ونقل الحافظُ كلامَ النقاد فيه حيث قال أبو حاتم: «محلُّه الصدق وكان مغفَّلاً».

لا أَدْرِي ما هُوَ:

هٰذا اللَّفْظ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

حديثُ أهل هٰذه المرتبة يُكْتَبُ للاعتبار به فقط.

لاَ أَصْلَ لَهُ:

قولُهم في الحديث: (لا أَصْلَ له) له إطلاقاتٌ مُتعدِّدةٌ، أُوجِزُها فيما يلي:

أ ـ تارةً يقولون: هٰذا الحديثُ لا أَصْلَ له، أو: لا أَصْلَ له بهٰذا اللَّفْظِ، أو: ليس له أصْلٌ، أو: لا يُعرَف له أَصلٌ، أو: لم يُوجَد له أصلٌ، أو: لم يُوْجَدْ، أو نحوَ هٰذه الألفاظِ، يريدون بذلك أنَّ الحديث المذكور ليس له إسنادٌ يُنقَلُ به.

قال الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥) «قولُهم: هٰذا الحديثُ ليس له أَصْلٌ، أو: لا أَصْلَ له، قال ابنُ تيمية: معناه ليس له إسنادٌ». انتهى.

قال الشيخُ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ عَقِبَ هٰذا الكلامِ: «وإذا كان الحديثُ لا إسنادَ له؛ فلا قيمةَ له ولا يُلتَفَت إليه، إذ الاعتمادُ في نقل كلام سيِّدنا رسول الله ﷺ إلينا إنما هو على الإسناد الصحيح الثابت أو ما يقَعُ موقعه، وما ليس كذلك؛ فلا قيمةَ له.

ومن أمثلة هٰذا الإطلاق ما يقولونه في المدائح النبوية، مثلُ حديث تسليم الغَزَالة على النبي ﷺ فهٰذا حديثٌ لا أَصْلَ له، ولا يجوز قولُه ولا إنشادُه؛ لأنه كذِبٌ بحت، ويزيده تحريماً ومَنْعاً أنه كَذِبٌ في شأن من شؤون النبي ﷺ.

ب ـ وتارةً يقولون في الحديث المُسْنَد: هـٰذا الحديثُ لا أَصْلَ له، يعنون به: أنه موضوعٌ مكذوبٌ على رسول الله ﷺ، أو على الصحابيِّ، أو التابعيِّ، الذي أُسنِدَ قولُه إليه، وذلك بأن يكون للحديث سندٌ مذكورٌ، ولكن في سنده كذَّابٌ أو وضَّاعٌ، أو دلالةٌ صريحةٌ أو قرينةٌ ناطقةٌ بكذب المنقول به، فقولُهم فيه حينئذٍ: لا أَصْلَ له، يعنون به كَذِبَ الحديث، لا نَفْيَ وجودِ إسنادٍ له.

ومن أمثلة هـٰذا الإطلاق ما جاء في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر في ترجَمة (هشام بن عَمَّار الدِّمَشْقي): «قال أبو داود: حدَّث هشامٌ بأربع مئةِ حديثٍ مُسنَدةٍ ليس لها أَصْلٌ». انتهى. ونحوه في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٣٠٢).

ومن أمثلة هـٰذا الإطلاق أيضاً: ما جاء في «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي (٤/ ٢٦٨) في ترجَمة (نُعَيم بن حَمَّاد)، ونصُّهُ:

«نُعَيم، عن عيسى بن يونس، عن حَرِيز بن عثمان، عن عبد الرحمن ابن جُبَير بن نُفَير، عن أبيه، عن عَوْف بن مالكٍ مرفوعاً ـ أي: مُسْنَداً إلى قولِ رسول الله ﷺ ـ:

«تَفْتَرِقُ أُمَّتي على بِضْع وسبعين فِرْقَةً، أعظمُها فتنةً على أُمَّتي قومٌ يَقِيسون الأمور برأيهم، فيُحِلُّون الحرامَ، ويُحرِّمونَ الحلالَ».

قال محمَّد بن علي بن حمزة المَرْوَزي: سألتُ يحيى بن مَعِين عن هـٰذا؟ فقال: ليس له أَصْلٌ. قلت: فنُعَيمٌ؟ قال: ثقةٌ. قلت: كيف يُحدِّثُ ثقةٌ بباطلٍ؟! قال: شُبِّه له.

قال أبو داود: كان عند نُعَيم بن حَمَّاد نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ ليس لها أصلٌ. وقال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقي: عَرَضْتُ على دُحَيْم حديثاً حَدَّثَناه نُعَيمُ بن حَمَّاد، عن الوليد بن مُسْلِم، عن ابنِ جابر، عن

ابنِ أبي زكريا، عن رَجَاء بن حَيْوَة، عن النوَّاس بن سَمْعان: إذا تكلَّم اللهُ بالوحي... فقال دُحَيم: لا أصْلَ له». انتهى ما في «الميزان» للحافظ الذهبي.

وتَرَى في كتاب «اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للحافظ السُّيوطي، وفي أصله المتعقَّب ـ وهو كتابُ «الموضوعات» لابن الجوزي ـ: مواضعَ كثيرةً جداً يَذكُرُ فيها كلٌّ منهما الحديثَ بسنده، ثم يَختمُ بقوله: (هـٰذا الحديثُ باطلٌ لا أصْلَ له)، أو: (موضوعٌ لا أصْلَ له من كلام رسول الله ﷺ). انظر مثالاً منه في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١١).

ومن تلك المواضع الكثيرة التي أشرتُ إليها: ما جاء في «الموضوعات» لابن الجوزي رحمه الله تعالى (١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١) في (باب فضل عثمان بن عَفَّان ـ رضي الله عنه ـ)، ونصُّه:

«عن إبراهيم بن عبد الله الفارسي، قال: حَدَّثنا يحيى بن شَبيب اليماميّ، قال: حَدَّثنا حُمَيْد الطويل عن أنس بن مالكٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: دخلتُ الجنَّةَ، فتناولتُ تُفَّاحةً فكَسَرتُها، فخَرَج منها حَوْرَاءُ، أشفارُ عينيها كرِيشِ النَّسْر، فقلت: لمن أنتِ؟ فقالت: للمقتول ظُلْماً: عثمان بن عَفَّان.

عن محمد بن السَّري القِنْطَري، قال: حَدَّثنا يحيى بن شَبيب، عن حُمَيد، عن أنسٍ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: دخلتُ الجنَّةَ، فوُضِعَتْ في يدي تفاحةٌ، فجَعلتُ أُقلِّبُها في يدي، فبينا أنا أقلِّبُها، انفلقَتْ عن حَوْراءَ مَرْضِيَّة، كأنَّ حاجِبَيْها مَقادِيمُ النُّسور، فقلت: لمن أنتِ؟ فقالت: للمقتول ظُلْماً: عثمان بن عفَّان.

ورواه العَبَّاسُ بن محمد العَلَوي، عن عَمَّار بن هارون المستملي، عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن ثابتٍ، عن أنسٍ، فذَكَره.

هـٰذا حديثٌ لا يَصِحُّ عن رسول الله ﷺ. فمَدارُ الطريقين الأوَّلين على (يحيى بن شَبِيب)، قال ابنُ حِبَّان: حدَّثَ عن الثوريِّ بما لم يُحدِّث به. فهـٰذا لا يجوز الاحتجاجُ به.

وأمَّا الطريق الثالث، ففيه (عَبَّاس بن محمد العَلَوي)، قال ابن حِبَّان: يروي عن عَمَّار بن هارون ما لا أَصْلَ له.

قال: وهـٰذا الحديثُ شيءٌ لا أَصْلَ له من كلام رسول الله ﷺ، ولا من حديثِ أنسٍ، ولا ثابتٍ، ولا حَمَّاد. قال العُقَيْلِيُّ: هـٰذا الحديثُ موضوعٌ لَا أَصْل له». انتهى ما جاء في «الموضوعات» لابن الجوزي.

فهـٰذه الأخبارُ لها أسانيدُ كما ترَى، ولكنها أسانيدٌ تالفةٌ ساقطةٌ، فلذا قالوا في أحاديثها: لا أصْلَ لها، يعنون بذلك: أنها أحاديثُ موضوعةٌ مكذوبةٌ.

ج ـ وحيناً يقولون: هـٰذا الحديثُ لا أصْلَ له في الكتابِ، ولا في السُّنَّة الصحيحةِ ولا الضعيفةِ، يعنون بذلك: أنَّ معناه ومضمونه غريبٌ عن نصوص الشريعة كلَّ الغرابة، ليس فيها ما يشهد لمعناه في الجملة.

د ـ وتارةً يقولون: هـٰذا الحديثُ لا أصْلَ له في الكتابِ، ولا في السُّنَّةِ الصحيحةِ، يعنون: أنَّ معناه وما يتضمَّنه لفظُه، لم يَرِدْ في القرآن الكريم ولا في الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله ﷺ. فالنَّفْيُ منهم في هـٰذا متوجِّهٌ إلى نفي ثبوت مضمون الحديث في نصوص الشريعة الثابتة، لا الضعيفة.

والتمييزُ بين هـٰذه الإطلاقات يَعرفه أهلُ الممارسة، ويُعرَف أيضاً بالقرائن. (انظر مقدِّمة: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ص: ١٧ ـ ٢٣).

لا أَصْلَ لَهُ بِهـٰذَا اللَّفْظِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لاَ أَعْرِفُ لَهُ نَظِيْراً فِي الدُّنْيا:

من عبارات التوثيق النادرة، قالها الإمامُ الشافعيُّ في (الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مَهْدي): «لا أعرفُ له نظيراً في الدنيا». (تهذيب التهذيب: ٢/ ٥٥٧).

وألحق الحافظُ السَّخاوي هـٰذا اللَّفْظَ بالمرتبة الأولى من مراتب التعديل عنده، (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٦).

لاَ أَعْرِفُهُ:

قولهم في الحديث: «لا أَعْرِفُه»، أو «لم أَعْرِفْه»، أو «لم أَقِفْ عليه»، أو «لا أَعْرِفُ له أَصْلاً»، أو «لم أجِدْ له أصلاً»، أو «لم أَقِفْ له على أصلٍ»، أو «لا أعرفه بهـٰذا اللَّفْظِ»، أو «لم أَرَهُ بهـٰذا اللفظِ»، أو «لم أَجِدْهُ»، أو «لم أَجِدْه هكذا» أو «لم يَرِدْ فيه شيءٌ» أو «لا يُعْلَمُ من أخرجه ولا إسنادُه».

ونحوَ هـٰذه العباراتِ إذا صَدَر من أَحَدِ الحُفَّاظ المعروفين، ولم يَتعقَّبه أحدٌ، كفى للحكم على ذلك الحديث بالوَضْع.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ١٩٥): «قال الحافظُ ابن حجر: إذا قال الحافظُ المُطَّلِع الناقدُ في حديثٍ: (لا أعرفه)، اعْتُمِدَ ذلك في نَفْيه». قال السُّيوطي عَقِبَه: «لأنه بعد تدوين الأخبار، والرُّجوع إلى الكتب المصنَّفة يَبعُدُ عدمُ الاطِّلاع من الحافظ الجِهْبِذ على ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عَدَمُه».

وقال السُّيوطي أيضاً (١/ ١٨٠): «وفي (جمع الجوامع) لابن

السُّبْكي أخذاً من «المحصول» وغيره: من المقطوعِ بكذبه ما نُقِّبَ عنه من الأخبار، ولم يُوجَد عند أهله من صدورِ الرُّواة وبطون الكتب. وكذا قال صاحبُ «المعتمد»: قال العِزُّ بن جَمَاعة: وهـٰذا قد يُنازَعُ في إفضائه إلى القطع، وإنما غايتُه غلبَةُ الظَّنّ». انتهى.

وقال الشيخُ ابنُ عَرَّاق في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (١/ ٧ ـ ٨): «للحديث الموضوع أمَاراتٌ، منها: ما ذكره الإمامُ فخر الدين الرَّازي أن يُرْوَى الخبَرُ في زمنٍ قد استُقرِئت فيه الأخبارُ ودُوِّنتْ، فيُفَتَّش عنه فلا يُوجَد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب، فأمَّا في عصر الصحابة وما يَقرُبُ منه حين لم تكن الأخبارُ قد استُقرِئت، فإنه يجوز أن يَرْوِيَ أحدُهم ما ليس عند غيره.

قال الحافظ العَلائيُّ: «وهـٰذا إنما يقوم به، أي بالتفتيش عنه الحافظُ الكبير الذي قد أحاط حفظُه بجميع الحديث أو مُعظَمه، كالإمام أحمد، وعليِّ بن المَدِيْني، ويحيى بن مَعِين، ومَنْ بعدَهم كالبخاري، وأبي حاتم، وأبي زُرْعَة ومن دُونَهم كالنَّسائي، ثم الدَّارَقُطْني؛ لأنَّ المآخذ التي يُحكَمُ بها ـ غالباً ـ على الحديث بأنه موضوعٌ إنما هي جَمْعُ الطُّرُق، والاطِّلاعُ على غالب المرويِّ في البُلدان المتنائية، بحيث يُعْرَفُ بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم.

وأمَّا من لم يصل إلى هـٰذه المرتبة، فكيف يقضي بعَدَمِ وجدانه للحديث بأنه موضوعٌ؟! هـٰذا مما يأباه تصرُّفُهم». انتهى كلامَ الحافظ العَلائي.

قلتُ ـ القائل ابنُ عَرَّاق ـ: فاستفدنا من هـٰذا أنَّ الحُفَّاظ الذين ذكرَهُم وأضرابَهم ـ أي أشباهَهُم ـ ويُلحَقُ بهم من المتأخِّرين مِثْلُ الحافظ الضياء المَقْدِسي، وابن الصَّلاح، والصَّاغاني، والمُنْذِري،

والنَّووي، وابن دَقِيق العيد، والدِّمْياطي، وابن تَيْمِيَّة، والمِزِّي، والذَّهَبي، والسُّبْكي، والزَّيْلَعي، وابن كثير، والزَّرْكَشِي، وابن رَجَبْ، وابن المُلَقِّن، والعِرَاقي، والهَيْثمي، وابن حجر، والعَيْنيّ، وابن الهُمَام، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والزُّرْقاني، وابن هِمَّات الدمشقي وأشباههم من المتأَخِّرين ـ إذا قال أحدُهم في حديثٍ: لا أعرفه، أو: لا أَصْلَ له ـ ولم يَتعقَّبه أحدٌ من الحفاظ بعده ـ كفى ذلك في الحكم عليه بالوضع، والله أعلم». انتهى بزيادةٍ ما بين المعترضتين من كلام الشيخ أبي غُدَّة رحمه الله تعالى من مقدِّمته لـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع».

قال الحافظُ السُّيوطيُّ في «تدريب الراوي» (١/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧): «إذا قال الحافظُ المُطَّلِع الناقدُ في حديثٍ: (لا أَعْرِفُهُ) اعتمد ذلك في نفيِه كما ذكر شيخُ الإسلام، فإن قيل: يعارض هـٰذا ما حُكي عن أبي حازم أنه روى حديثاً بحضرة الزهري فأنكره، قال: لا أعرف هـٰذا. فقيل له: أحفِظتَ حديثَ رسول الله ﷺ كلَّه؟ قال: لا. قال: فنِصْفَه؟ قال: أرجو. قال: اجْعَلْ هـٰذا من النصف الذي لا تعرفه. هـٰذا وهو الزهريُّ فما ظنُّك بغيره؟

وقريبٌ منه ما أسنده ابنُ النَّجَّار في تاريخه عن ابن أبي عائشةَ قال: تكلَّم شابٌّ يوماً عند الشَّعْبي، قال الشعبيُّ: ما سَمِعْنا بهـٰذا؟ فقال الشابُ: كلُّ العلمِ سَمِعْتَ؟ قال: لا. قال: فشَطْرَه؟ قال: لا. قال: فاجْعَلْ هـٰذا في الشطر الذي لم تسمعه، فأَفْحَمَ الشعبيَّ.

قلنا: أُجيبَ عن ذلك: بأنه كان قبل تدوين الأخبار في الكتب فكان إذ ذاك عند بعض الرواة ما ليس عند الحفَّاظ، وأمَّا بعد التدوين والرجوع إلى الكتب المصنَّفة فيبعد عَدَمُ الاطلاع من الحافظ الجِهْبِذ

على ما يُورِده غيرُه، فالظاهرُ عَدَمُه».

تنبيهٌ:

من قال في راوٍ ما: (لا أعرفه) فهو حكمٌ منه على نفسه بعَدَم الاطلاع، ولا ينفي ذلك معرفةَ غيره له، وقد أَكْثَرَ من هـٰذا القولِ الإمامُ يحيى بن مَعِين وهو إذا قال في رجلٍ: «لا أعرفه» فيعني به أنه لا يَعرِف أخبارَه ومروياتِه.

قال ابنُ عَدِي: «قول يحيى بن مَعِيْن في الراوي: (لا أعرفه)، كان يحيى إذا لم يكن له علمٌ ومعرفةٌ بأخباره ورواياته يقول: (لا أعرفه).

والمثالُ في ذلك ما ذكره الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ عن (حاجب بن الوليد بن ميمون) قال عبد الخالق بن منصور: سألتُ يحيى بن معين عن حاجبٍ؟ فقال: «لا أعرفه، وأمَّا أحاديثُه فصحيحةٌ» فقلتُ: أترى أن أكتُبَ عنه؟ فقال: «ما أعرِفُه، وهو صحيحُ الحديثِ وأنت أعلَمُ». (تاريخ بغداد: ٨/ ٢٧١).

لا أَعْلَمُ إلا خَيْراً:

من عبارات التوثيق النادرة، كان يستعملها الإمامُ أحمد بن حنبل في ثقةٍ أو صدوقٍ.

انظر: «لا أعْلَمُ به بَأْساً».

لاَ أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

وقعت هـٰذه العبارةُ في كلام الإمام أحمد بن حنبلٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في جماعةٍ من الرُّواة، منهم: صالحُ بن نَبْهان مولى التَّوْأمَة قَبْل أن يَختلِط، وعبد الله بن شَرِيك، والمختار بن فُلْفُلْ، وداود بن صالح التَّمَّارُ، ويَزيدُ بن عبد الله بن أسامَة بن الهادِ، وعُمَيرُ بنُ سعيدٍ النَّخَعيُّ، وقَيسُ بن طَلْقٍ.

ولم يَقُلْها في راوٍ من هؤلاءِ إلاَّ وهو إمَّا ثقةٌ وإمَّا صَدوقٌ، ليس فيهم من يَنْزِلُ عن ذلك.

وشبيهٌ به استِعمالُ مَن جرت في قوله مِن سِواهُ من النُّقَّادِ، كالذَّهبيِّ من المتأخِّرين، فإنَّه يقولُها في رُواةٍ من المستورين أو مَن فوقَهُم.

ولو جارَيْتَ مجَرَّدَ دلالةِ اللَّفظِ اللُّغَويَّةِ، لوَجَدْتَ بينها وبين: (لا بأسَ به) فرقاً، وذلك شبيهٌ بما حَدَّث به عبدُ الله بن عَوْنٍ، قال: قال ابنُ سيرين لرجلٍ في شيءٍ سأله عنه: «لا أعلَمُ به بأساً»، ثُمَّ قال له: «إنِّي لم أقُلْ لك: لا بأسَ به، إنَّما قلتُ: لا أعْلَمُ به بأساً». (طبقات ابن سعد: ٧/ ١٩٦).

قلتُ: لكن حين تبيَّنَ لنا المرادُ بالتَّعديل بها في حقِّ النَّقَلَةِ، وعَلِمْنا أنَّ النَّاقِدَ قد عنى التَّعديلَ؛ لم يُؤثِّر ما للَّفظِ اللُّغَويِّ من دلالةٍ.

وأرَى مِثْلَها قولَ أحمَدَ بن حنبلٍ في جماعةٍ من الرُّواةِ: (لا أعلَمُ إلاَّ خيراً)، فقد تتبَّعْتُها فوَجَدْتُه لا يكادُ يقولها إلاَّ في ثقةٍ أو صدوقٍ، ونَدَر منهُ قولُها في مجروحٍ يَنْزِلُ عن دَرَجَةِ الاعتبارِ.

وذلك كالَّذي نَقَلَ المَيمونيُّ عن أحمدَ في (الحَكَم بن عَطيَّة) قال: «لا أعلَمُ إلاَّ خيراً»، فقال له رَجُلٌ: حَدَّثني فُلانٌ عنه عن ثَابتٍ عن أنسٍ، قال: كان مَهْرُ أمِّ سَلَمَة مَتاعاً قيمَتُه عشرةُ دَراهِمَ، فأقْبَلَ أبو عبد الله يَتَعجَّبُ، وقال: «هؤلاء الشيوخُ لم يكونوا يَكتُبون، إنَّما كانوا يَحْفَظون، ونُسِبُوا إلى الوَهْمِ، أحدُهم يَسمَعُ الشَّيءَ فيتوهَّمُ فيه». (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٦٨).

وكان أحمَدُ بعدَ ذلك إذا سُئِلَ عنه؛ لَيَّنَه، كما قال له المَرُّوذيُّ: الحَكَمُ بنُ عَطيَّةَ، كيفَ هو؟ قال: البَصْريُّ؟ قلتُ: نَعَم، الَّذي رَوَى

عن ثابتٍ، قال: «كانَ عندي ليس به بأسٌ، ثُمَّ بَلَغني أنَّه حدَّثَ بأحاديثَ مَناكيرَ» وكأنَّه ضَعَّفَه. (العلل: رواية المَرُّوزي: النص: ١٦٥).

قلتُ: وفي هـٰذا من الفائدة دلالةٌ على أنَّ قولَه في الرَّاوي: (لا أعلَمُ إلاَّ خيراً) تعديلٌ يُساوي قولَه: (ليس بهِ بأسٌ).

أمَّا عن غير أحمدَ من سائرِ النُّقَّادِ، فنَدَرَ استعمالُ هـٰذهِ اللَّفْظَةِ في كلامِهم. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧).

لاَ بَأْسَ بِهِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، ومن الثالثة عند: الحافظ الذهبي، والعراقي، ومن الرابعة عند السُّيوطي، ومن الخامسة عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

وهو عند الإمام يحيى بن مَعين وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيْمٍ بمعنى: ثقة.

قال أبو بَكْر بن أبي خَيْثَمَة: قلتُ ليحيى بن مَعِينٍ: إنَّك تقول: (فُلانٌ ليس به بأسٌ)، و(فلانٌ ضعيفٌ)؟ قال: «إذا قلتُ: (ليس به بأسٌ) فهو ثقةٌ، وإذا قلتُ لك: (هو ضعيفٌ) فليس هو بثقةٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه». (تاريخ ابن أبي خيثمة: ص: ٣١٥).

وقال أبو زُرْعَة الدِّمَشْقِيُّ: قلتُ لعبدِ الرَّحمن بن إبراهيمَ: ما تقول في عليِّ بن حَوْشَبٍ الفَزَاريِّ؟ قال: «لا بأسَ به». قلتُ: ولِمَ لا تقول: (ثقةٌ) ولا تعلَمُ إلا خيراً؟ قال: «قد قلتُ لك: إنَّه ثقةٌ». (تاريخ أبي زرعة: ١/ ٣٩٥).

ولك أن تقول: إنَّما جَعَلها ابنُ مَعِينٍ ودُحَيمٌ تُساوي الوَصْفَ بقولِهم: (ثِقة) على اعتبارِ أنَّها مَرْتَبَةٌ من مَراتبِ الثِّقاتِ، لا أنَّها

تُعادِلُها من كُل وَجْهٍ عنْدَ الإطلاقِ.

وقد تكونُ بمنزلةِ قولِهم في الرَّاوي: (صَدوقٌ)، فيُكْتَبُ حَديثُهُ ويُنْظَرُ فيه، ويُحتَجُّ به بعد انْدِفاع شُبْهَةِ الوَهْمِ والخطأ، لكونِ الوَصْفِ بها حينئذ قاصِراً عن وَصْفِ أهْلِ الضَّبْطِ والإتْقانِ.

مثلُ قولِ ابنِ عديٍّ في (المغيرَة بن زياد الموصِليِّ): «عامَّةُ ما يَرويهِ مستقيمٌ، إلَّا أنَّه يَقَعُ في حديثِه كما يَقَعُ في حَديثِ مَن ليس به بأسٌ من الغَلَطِ، وهُوَ لا بأسَ بهِ عندي». (الكامل: ٨/ ٧٦)

وقد يكونُ مَوضِعَ تردُّدٍ عن النَّاقدِ:

كقولِ أبي حاتم الرَّازيِّ في (إبراهيمَ بن عُقبَة بن أبي عيَّاش الأسَديِّ) وقد وثَّقوه: «صالح، لا بأسَ به»، قال ابنُه: قلتُ: يُحتَجُّ بحَديثِهِ؟ قال: «يُكتَبُ حَديثُه». (الجرح والتعديل: ١/ ١/ ١١٧).

وقولهِ في (زُهْرَة بن مَعبَدٍ أبي عَقيلٍ): «ليس به بأسٌ، مُستَقيمُ الحديثِ» فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحديثِه؟ قال: «لا بأسَ به». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٦١٥).

وقد يُعتَبرُ به، ولا يبلُغُ حديثُهُ الاحتجاجَ:

كقولِ أبي حاتمٍ في (عُبيد الله بن أبي رافعٍ المدنيِّ): «لا بأسَ بحديثِه، ليسَ مُنكَرَ الحديثِ»، فقال ابنُه: يُحتَجُّ بحَديثِه؟ قال: «لا، هو يُحدِّثُ بشيءٍ يسيرٍ، وهو شَيخٌ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٣٢٨).

وقولِه في (عَنْبَسَةَ بن الأزْهَرِ الشَّيبانيِّ) و(مُحمَّد بن سَعيد بن الأصبهانيِّ) في كُلٍّ منهما: «لا بأسَ به، يُكتَبُ حديثُهُ، ولا يُحتَجُّ به». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٤٠١ و٣/ ٢/ ٢٦٧).

وقولِ ابنِ عَديٍّ في (جَعْفَرِ بنِ مَيمونِ أبي العوَّام البصريِّ): «ليس بكثيرِ الرِّوايةِ، وقد حدَّثَ عنهُ الثِّقاتُ، مثلُ: سَعيدِ بن أبي عَروبَةَ،

وجماعةً من الثِّقاتِ، ولم أرَ بحديثِهِ نكَرَةً، وأرْجو أنَّه لا بأسَ به، ويُكْتَبُ حديثُهُ في الضُّعفاء». (الكامل: ٢/ ٣٧٠).

وعند الدَّارَقُطنيِّ رُبَّما قارَنَ هذا اللَّفْظُ قلَّةَ حديثِ الرَّاوي:

كما قال في (أيُّوبَ بن وائلٍ) الَّذي يحَدِّثُ عن نافعٍ، وعنهُ حمَّادُ بنُ زيدٍ: «مُقِلٌّ، صاحبُ حديثٍ، لا بأسَ به». (سؤالات البرقاني: النص: ١٨).

وقال في (ثُمامَةَ بن شَراحِيلَ) الرَّاوي عن ابنِ عُمَرَ: «لا بأسَ به، شَيخٌ مُقِلٌّ». (سؤالات البرقاني: النص: ٦٥).

وقال في (الخَصيبِ بن زَيْدٍ) الرَّاوي عن الحسنِ البصريِّ: «شيخٌ لا بأسَ به، ليسَ له كبيرُ مُسْنَدٍ». (سؤالات البرقاني: النص: ٣٨٢).

تنبيه:

أمَّا عبارَةُ: (لا أعْلَمُ به بأساً)، فهذهِ وقَعَت في كلامِ أحمَدَ بن حنبل في جماعةٍ من الرُّواةِ، منهم: صالحُ بنُ نَبْهانَ مولىٰ التَّوأمَةِ قَبْلَ أن يختَلِطَ، وعبدُ الله بن شَريكٍ، والمُختارُ بن فُلْفُلٍ، وداودُ بن صالحٍ التَّمَّارُ، ويَزيد بن عبد الله بن أسامَة بن الهادِ، وعُمَيرُ بنُ سَعيد النَّخَعيُّ، وقَيْسُ بن طَلْقٍ.

ولم يَقُلْها في راوٍ من هؤلاء إلَّا وهُوَ إمَّا ثِقَةٌ وإمَّا صدوقٌ، ليس فيهم من يَنْزِلُ عن ذلك.

وشبيهٌ بهِ استِعمالُ مَن جَرت في قولِه مِن سِواهُ من النُّقَّادِ، كالذَّهبي من المتأخِّرين، فإنَّه يقولُها في رُواةٍ من المستورين أو من فَوقَهُم.

ولو جارَيْتَ مُجَرَّدَ دلالَةَ اللَّفظِ اللُّغويَّةِ، لوَجَدْتَ بينها وبين: (لا بأس به) فرقاً، وذلك شَبيهٌ بِما حَدَّثَ به عَبْدُ الله بن عَوْنٍ، قال: قال

ابنُ سِيرين لرجلٍ في شيءٍ سألَه عنه: «لا أعلَمُ بهِ بأساً»، ثُمَّ قال له: «إنِّي لم أقل لك: لا بأسَ به، إنَّما قلتُ: لا أعْلَمُ بهِ بأساً» انظر: «الطبقات الكبرىٰ» لابن سعد (٧/ ١٩٦)، و تاريخ أبي زُرعة (٢/ ٦٨٣)، و«الحلية» (٢/ ٢٩٩ رقم: ٢٢٨٨).

قلتُ: لكن حين تبيَّنَ لنا المرادُ بالتَّعديلِ بها في حقِّ النَّقَلَةِ، وعَلِمْنا أنَّ النَّاقِدَ قد عَنى التَّعديلَ، لم يُؤثِّر ما للَّفْظِ اللُّغويِّ من دلالةٍ.

وأرَى مثلها قولَ أحمَدَ بن حنبلٍ في جماعةٍ مِنَ الرُّواة: (لا أعلَمُ إلَّا خيراً)، فقد تتبَّعتُها فَوَجَدتُه لا يَكادُ يَقولُها إلَّا في ثقةٍ أو صَدوقٍ، ونَدَرَ منهُ قولُها في مَجروحٍ يَنْزِلُ عن دَرَجةِ الاعتِبارِ.

وذلك كالَّذي نَقَل المَيمونيُّ عن أحمَدَ في (الحَكَم بن عَطيَّةَ) قالَ: «لا أعلَمُ إلَّا خيراً»، فقالَ له رَجُلٌ: حَدَّثني فُلانٌ عنهُ عن ثابتٍ عن أَنَس، قالَ: كانَ مَهْرُ أمِّ سَلَمَةَ مَتاعاً قيمَتُهُ عَشَرَةُ دَراهِمَ، فأقْبَلَ أبو عبد الله يَتعجَّبُ، وقالَ: «هؤلاءِ الشُّيوخُ لم يكونوا يَكْتُبون، إنَّما كانُوا يَحْفَظون، ونُسِبُوا إلى الوَهْمِ، أحَدُهم يَسْمَعُ الشَّيءَ فَيَتوهَّمُ فيه». (تهذيب التهذيب: ١/ ٤٦٨).

وكان أحمَدُ بعدَ ذلك إذا سُئِلَ عنه لَيَّنَه، كما قالَ له المرُّوذِيُّ: الحَكَمُ بن عَطيَّةَ، كيف هو؟ قال: البَصريُّ؟ قلتُ: نَعَم، الَّذي رَوَى عن ثابتٍ، قال: «كان عِنْدي ليس به بأسٌ، ثُمَّ بلَغَني أنَّه حدَّثَ بأحاديث مَناكيرَ» وكأنَّه ضَعَّفَه.

قلتُ: وفي هذا مِن الفائِدةِ دَلالَةٌ على أنَّ قولَه في الرَّاوي: (لا أعلَمُ إلَّا خيراً) تعديلٌ يُساوي قولَه: (ليس بهِ بأسٌ).

أمَّا عن غيرِ أحمَدَ من سائرِ النُّقَّادِ، فنَدَرَ استعمالُ هذهِ اللَّفْظَةِ في كَلامهم. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٧٥ ـ ٥٧٨).

لاَ تَحِلُّ الرِّوَايَةُ عَنْهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لاَ تَحِلُّ كِتَابَةُ حَدِيْثِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لاَ شَيْءَ:

عبارةٌ كثيرةُ الاستعمالِ، وهي من ألْفاظِ التَّجريحِ المُجْمَلَةِ.

ومن أكثرِ النُّقَّادِ استعمالاً لها: الإمامُ يحيى بنُ مَعِيْنٍ، كما وَقَعت في كلامِ غيرِه بِقلَّةٍ، كسفيانَ بنِ عُيَيْنَة، وأحمد بن حنبلٍ، والبخاريِّ وأبي زُرْعَة الرَّازيِّ وغيرِهم.

ولم أجِدها خارجةً عن دلالة قولِهم: (ليسَ بشيءٍ)، فأكثَرُ مَن قِيْلَتْ فيهم ضعفاءُ، ومراتبُهم في الضَّعفِ تَتفاوَتُ بين خِفَّتِه كاللِّينِ، وشِدَّتِه كالتُّهْمَةِ بالكَذِبِ.

وفَسَّرها ابنُ أبي حاتمٍ الرَّازيُّ في استعمالِ ابنِ مَعِيْنٍ، فنَقَل عن إسحاقَ بن منصورٍ عن يحيى بنِ مَعِيْنٍ في (خالد بن أيُّوبَ البَصْريِّ) قال: «لا شيء». قال: «يعني: ليس بثقةٍ». (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ٢/ ٣٢١).

قِيْلَتْ في الرَّاوي المُقِلِّ الَّذي لم يتبيَّنْ حفظُه وإتقانُه لقِلَّةِ حديثِهِ، كما قالها مثلاً يحيى بنُ مَعينٍ في (هُبَيْرَةَ بن حُدَيْرٍ العَدويِّ). (الجرح والتعديل: ٤/ ٢/ ١١٠)، وقالَها الدَّارَقطنيُّ في (الهَجَنَّعِ بن قَيْسٍ). (انظر «سؤالات البرقاني» النص: ٥٢٧).

هذه عبارةٌ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبة يُكْتَبُ ولا يُعْتَبَرُ به.

انظر «لَيْسَ بِشَيْء» فيه شيءٌ من التوضيح عنه.

لاَ يُتَابَعُ عَلىٰ حَدِيْثِهِ:

قال ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ: «يُمَسُّ بهذا مَن لا يُعْرَفُ بالثِّقَةِ، فأمَّا مَن عُرِفَ بها فانفرادُه لا يَضُرُّه، إلَّا أن يَكْثُرَ ذلك منه». (بيان الوهم والإيهام: ٥/ ٣٦٣).

قلتُ: والأمرُ كما قال، وأكْثَرُ مَن استَعمَلَ هذهِ العبارةَ مِن المتقدِّمين: البخاريُّ، وإذا قالها في راوٍ فإنَّه يَعني تَفَرُّدَه بِما لا يُعْرَفُ إلَّا من طريقه، وفي الغالبِ هو حديثٌ مُعيَّنٌ ليس لذلك الرَّاوي سِواه، ولذا فهذهِ اللَّفْظَةُ إذا قالها البخاريُّ في راوٍ فهو تضعيفٌ؛ لأنَّها غالباً إمَّا في مجهولٍ أو مُقِلٍّ، ومن كان بـهذه المنزِلَةِ ولا يَروي إلَّا حديثاً واحداً يتفرَّدُ به، فلا يُحْتَجُّ به.

وتَبِعَه على استِعمالها العُقَيْلِيُّ، وأطلَقَها على جماعةٍ من الرُّواةِ هم بـهذه المثابة.

لكنَّه ذَكَرَ بعضَ الثِّقاتِ أيضاً، وقال فيهم مثلَ ذلك، ورُبَّما أورد الحديثَ مِمَّا يعنيهِ: أنَّ ذلك الرَّاويَ لم يُتابَعْ عليه.

فقالها مثلاً في سَعْدِ بن طارقٍ الأشْجَعيِّ، وسلاَّمِ بن سليمانَ أبي المنذرِ، وعُقْبَةَ بن خالدٍ السَّكونيِّ، ويحيى بن عُثمان الحربيِّ، وغيرِهم، وهؤلاء ثقاتٌ، والتَّفرُّدُ لا يَضُرُّ في قَبولِ ما رَوَوْا. (انظر الضعفاء: ٢/ ١١٩ ـ ١٦٠ و٣/ ٣٣٥ و٤/ ٤٢٠).

وقال في (عبد الله بن خَيرانَ البَغداديِّ): «لا يُتابَعُ على حديثه». (الضعفاء: ٢/ ٢٤٥).

فتَعقَّبَه الخطيبُ فقال: «قد اعتَبَرْتُ من رواياتِهِ أحاديثَ كثيرَةً، فوَجَدتُها مُستَقيمَةً تَدُلُّ على ثقتِه». (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٥١).

فمثلُ هـٰذا مِن العُقَيْلِيِّ يُتَثبَّتُ فيه، ولا يُسَلَّمُ ابتداءً كَسَبَبٍ في رَدِّ حديثِ الموصوفِ به. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦١١).

«رُبَّما يَطْعَن العُقَيْلِيُّ أحداً ويجرحه بقوله: (فلانٌ لا يُتابَعُ على حديثه)، فهـٰذا ليس من الجرح في شيءٍ، وقد رَدَّ عليه العلماءُ في كثيرٍ من المواضع بجرحه الثقات بذلك.

قال الحافظ الذَّهبي في الميزان (٣/ ١٤٠): وإنما أشتهي أن تُعرِّفني من هو الثقةُ الثَّبْتُ الذي ما غَلِطَ، ولا انفرد بما لا يُتابَعُ عليه؟ بل الثقةُ الحافظُ إذا انفرد بأحاديث كان أرفعَ وأكملَ لرتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلمِ الأثر وضَبْطِه دون أقرانه لأشياءَ ما عرفوها، إلا أن يتبيَّن غَلَطُه ووَهْمُه في الشيء فيُعْرَف ذلك.

فانظرْ أوَّلَ شيءٍ إلى أصحاب رسول الله ﷺ الكبارِ والصغارِ، ما فيهم أحدٌ إلا وقد انفرد بسُنَّةٍ، أفيُقال له: هـٰذا الحديثُ لا يُتابَع عليه؟ وكذلك التابعون، كلُّ واحدٍ عنده ما ليس عند الآخر من العلم، وما الغَرَضُ هـٰذا، فإنَّ هـٰذا مقرَّرٌ على ما ينبغي في علم الحديث، وإنَّ تفرُّدَ الثقةِ المُتقِنِ يُعَدُّ صحيحاً غريباً. ا هـ.

وقال الحافظ في «مقدمة فتح الباري» (٢/ ١٢٠) في ترجَمة (ثابت بن عَجْلان الأنصاري): قال العُقَيْلِيُّ: لا يُتَابَعُ على حديثه، وتعقَّب ذلك أبو الحسن بن القَطَّان بأنَّ ذلك لا يَضُرُّه إلا إذا كَثُرَتْ منه رواياتُ المَناكِير ومخالفةُ الثِّقات، وهو كما قال. ا هـ. (انظر «قواعد في علوم الحديث» ص: ٢٧٧).

وقال أيضاً في «مقدمة الفتح» (ص: ٣٥٦) وفي «تهذيب التهذيب» (١/ ١٣٦) في ترجَمة (أسماء بن الحَكم الفَزَاري): «قال البخاري: لم يُرْوَ عنه إلا هٰذا الحديثُ وحديثٌ آخَرُ لم يُتَابَعْ عليه. قال المِزِّيُّ: هٰذا لا يَقْدَح في صحة الحديث؛ لأنَّ وجود المتابعة ليس شرطاً في صحة كلِّ حديثٍ صحيحٍ».

لا يَجُوْزُ في الضَّحَايَا:

هذا التعبيرُ انفرد به يحيى بن مَعِين حيث جَرح به (سُوَيد بن عبد العزيز الدِّمشقي، المتوفىٰ سنة ١٩٤ هـ).

فقد نقل أحدُ رواة أقوال يحيى بن معين في الرجال وهو محمد بن عوف الطَّائي (المتوفىٰ سنة ٢٧٣ هـ) عنه أنه قال في سويد بن عبد العزيز: «لا يجوز في الضحايا». (تهذيب الكمال: ١/ ٥٦١).

وتعبيرُه هذا كنايةٌ عن تجريح هٰذا الراوي، فكأنه في ضَعْفه لم يستوفِ شروطَ من تُقْبَل روايته كالنعم من الضَّأن والبقر والإبل التي لا تُقْبَل في الأضحية لعدم توفُّر الشروط فيها (السِّنّ، وألا تكون عوراء، ولا عرجاء، ولا جرباء، ولا عجفاء). وهذا الراوي كذلك حالُه في عدم توفُّر شروط التوثيق فهو من الضعفاء الذين لا يَحْتَج النقادُ بهم إذا انفردوا. وأقوال يحيى بن معين الأخرىٰ تؤيِّد تجريحَه فقال عنه: ليس بثقةٍ وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ، وقال مرةً: ضعيفٌ،

وكذلك أقوالُ النقاد الآخرين. (انظر: «التاريخ» لعباس الدوري٢/ ٢٤٤، «الكامل» لابن عدي٣/ ١٢٦٠، «الجرح والتعديل» ٢/ق ١/ ٢٣٨، و«الضعفاء» للعقيلي ٢/ ١٥٧).

فقال البخاريُّ: في حديثه مناكيرُ أنكرها أحمدُ، وقال مرّةً: فيه نظرٌ لا يحتمل. (الضعفاء الصغير» و«التاريخ الكبير» ٢/ ١٤٨٢).

لا يُحْتَجُّ بِهِ:

يتبادر الذِّهْنُ من لفظ هٰذه العبارةِ إلى أنها جَرْحٌ، مع أنَّها قد تُطْلَق على راوٍ صالحِ الأمر يُعْتَبَرُ بحديثه في المتابعات والشواهد، ولا يُحْتَجُّ به.

وهي في الحقيقة جَرْحٌ مُبْهَمٌ، فإذا لم يوجَد تفسيرٌ مؤثِّرٌ لسَبَبِها؛ فالأصلُ: أن لا عبرةَ بها إذا عارَضَت التَّعديلَ من أهله، إلَّا مراعاةُ معنى استثنائيٌّ يأتي التَّنبيهُ عليهِ.

قال الحافظ الضِّيَاءُ المَقْدِسيُّ في «الأحاديث المختارة» (٢/ ١١٤) في (شُرَيح بن النُّعمانِ الصَّائديِّ) بعد أن ذَكَر قولَ أبي إسحاقَ السَّبيعيِّ فيه: «وكان رَجُلَ صِدْقٍ». «وقال أبو حاتم: لا يُحتَجُّ به، وكذا عادةُ أبي حاتِمٍ يقول في غيرِ واحدٍ ممَّن رَوى له أصحابُ الصَّحيحِ: لا يُحتَجُّ به، ولا يُبيِّنُ الجَرْحَ، فلا نَقْبَلُ إلَّا ببيانِ الجرحِ».

وكذلك قال أبو الحسنِ ابنُ القطَّان الفاسيُّ رادّاً قول أبي حاتم في (بَهْزِ بن حَكيمٍ): «وقولُ أبي حاتِمٍ: لا يُحْتَجُّ به لا يَنْبغي أن يُقْبَلَ منه إلَّا بحُجَّةٍ». (انظر «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٥٦٦).

كما قال ردّاً لقولِ أبي حاتم في (أيُّوبَ أبي العَلاء): «وقولُ أبي حاتم فيه: (لا يُحتَجُّ بهِ) لا يُلْتَفَتُ إليه إذا لم يُفَسِّرْه، كسائرِ الجَرْحِ

المجْمَلِ». (انظر «بيان الوهم والإيهام» ٥/ ٤٠٢).

قلتُ: لكن بَيَّنَ أبو حاتم مُرادَه باستعمال هٰذهِ العبارةِ، بما يُزِيحُ عنها بعضَ الإجمالِ، فإنَّه قال: «إبراهيمُ بنُ مُهاجِرٍ ليس بقويٍّ، هو وحُصَيْنُ بنُ عبد الرَّحمن، وعطاءُ بنُ السَّائب قريبٌ بعضُهم من بعضٍ، محلُّهم عندنا الصِّدقُ، يُكْتَبُ حديثُهم ولا يُحْتَجُّ بحديثهم». قال ابنُه عبدُ الرَّحمن: قلتُ لأبي: ما معنى: لا يُحتَجُّ بحديثهم؟ قال: «كانُوا قوماً لا يَحْفَظون، فيُحَدِّثون بما لا يَحْفَظون، فيَغلَطون، تَرَى في حديثهم اضطراباً ما شِئتَ». (انظر «الجرح والتعديل» ١/ ١/ ١٣٣).

قلتُ: فهٰذا البيانُ يُورِدُ شُبْهَةً في حديثِ مَن وُصِفَ بها، فإن عارَضَها التَّعديلُ، فمع قولنا: (هي جَرْحٌ مُجْمَلٌ)، إلاَّ أنَّ هٰذا البيانَ من أبي حاتمٍ يُوجِب تحوُّطاً في الاحتجاج بحديث مَن وُصِفَ بها حتى تَزول الشُّبْهَةُ، وذلك بتحقُّقِ سلامةِ حديثِه المُعَيَّنِ من الخطأ، شأنَ ما يُشْتَرَطُ لقَبول حديث (الصَّدوق) أو بتفرُّده بإطلاقها دونَ سائر النُّقَّاد، وقد عُرِف بالتشدُّد. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٣ ـ ٥٩٥).

وقد انْتقد شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ قولَة أبي حاتم هٰذه في بعض الرُّواةِ: (يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به) وجَعَلها من تشدُّدِه وتعنُّتِه في التعديل، جاء في «مجموع الفتاوى» (٢٤/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠) له قولُه: «قولُ أبي حاتم: يُكْتَبُ حديثُه ولا يُحْتَجُّ به. أبو حاتم يقول مثل هٰذا في كثيرٍ من رجال (الصحيحين)، وذلك أنَّ شرطه في التعديل صعبٌ.

و(الحُجَّةُ) في اصطلاحه ليس هو (الحُجَّةَ) في اصطلاح جُمهور أهل العلم. وأبو حاتم مِنْ أصعب الناسِ تزكيةً».

وقال أيضاً في «إقامة الدليل» (٢/ ٣٤٣): «وأبو حاتم مِنْ أَشَدِّ المُزَكِّين شرطاً في التعديل».

لا يَخْفَىٰ حَالُهُ عَلَىٰ العَمْيَان:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (إسحاق بن بِشْر أبي حُذَيفة البخاري، المتوفىٰ سنة ٢٠٦ هـ).

قال الحافظ الذهبي: «تفرَّد الدَّاربجْردي بتوثيق أبي حذيفة، فلم يلتفت إليه أحدٌ؛ لأنَّ أبا حذيفة بيِّن الأمرِ لا يخفىٰ حاله علىٰ العميان» (ميزان الاعتدال: ١/ ١٨٥).

وإسحاق بن بشر لِشدَّة ضَعْفِه ووُضوح أمره في الكذب وسُقوط حديثه بحيث لا يحتاج مَن الحديثُ بضاعَتُهُ أن يبحث في الحكم عليه، لذلك جَرَحه الحافظُ الذهبي بهٰذا الأسلوب وقال عنه: «مجمع على تركه، وقد اتّهِمَ بالكذب». (المغني في الضعفاء: ١/ ٦٩).

بل صَرَّح بعضُ المحدِّثين بوَضْعه الحديث. قال ابنُ حِبّان: كان يضع الحديثَ على الثقات، ويأتي بما لا أصلَ له عن الأثبات، لا يَحِلُّ كَتْبُ حديثه إلاَّ على جهة التعجُّب فقط. (المجروحين: ١/ ١٣٥).

قال عنه ابن المَدِيني، وابنُ أبي شيبة، والدَّارقطني: كذَّاب، وزاد: (متروك).

وقال ابن الجوزي: أجمعوا علىٰ أنه كذَّابٌ. (لسان الميزان: ١/ ٣٢٤).

لا يُدْرَىٰ مَنْ ذَا الْحَيَوَان:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الحافظ الذهبي في تجريح (ضِرار بن سهل الضَّراري) الذي حَدَّث عن الحسن بن عرفة

العبدي (المتوفىٰ سنة ٢٥٧ هـ).

قال الحافظ الذهبي: ضرار بن سهل، عن الحسن بن عرفة بخبرٍ باطلٍ، ولا يُدْرىٰ مَنْ ذا الحيوان. (ميزان الاعتدال: ٢/ ٣٢٧).

والحديثُ الذي رواه هو الذي جعل الحافظ الذهبي ينعته بهٰذا النعت، والحديثُ رواه الخطيب بسنده في ترجَمته من طريق عبد الله بن أحمد الغباغبي إلىٰ أنس قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب قال لي رسول الله ﷺ: «يا علي! إنَّ الله أمرني أن أتخذ أبا بكر والداً، وعمر مشيراً، وعثمان سنداً. وأنت يا علي ظهيراً، أنتم أربعة قد أخذ الله لكم الميثاق في أمِّ الكتاب، لا يحبّكم إلا مؤمنٌ تقيٌّ، ولا يبغضكم إلا منافقٌ شقيٌّ، أنتم خلفاء نبوَّتي، وعقد ذمتي، وحُجَّتي على أمتي».

ثم قال الخطيب: هٰذا الحديث مُنكَرٌ جدّاً لا أعلم من رواه بهٰذا الإسناد إلّا ضرار بن سهل، وعنه الغباغبي، وهما جميعاً مجهولان (تاريخ بغداد: ٩/ ٣٤٥).

لاَ يُسْأَلُ عَنْهُ:

من ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند الحافظ السُّيوطي، ومن الثانية عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُحْتَجُّ بحديث من اتَّصَفَ به.

لا يُسَاوِيْ شَيْئاً:

من ألفاظ المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يُسَاوِي دَسْتَجَةَ بَقْلٍ:

من عبارات التجريح النادرة؛ التي انفرد باستعمالها أحدُ المجرِّحين، فقد جرح بها عثمانُ بن دحية اللُّغوي الإمامَ الزاهد الصادق: (مطرَ بن طهمان الورّاق، المتوفىٰ سنة ١٢٩ هـ). نقل ذلك ـ أي التجريح ـ الحافظ الذهبي. (سير أعلام النبلاء: ٤/ ٤٥٣).

المعنىٰ اللُّغوي:

معنىٰ دَسْتَجة ـ بفتح الدَّال وسكون السِّين المهملة وفتح المثناة الفوقية والجيم ـ: الحزمة، والضِّغْثُ ـ وهي قبضةٌ من قضبان مختلفة، يجمعها أصلٌ واحدٌ مثل: الأسل، والكُرَّاثِ، والثُّمَام ـ وقيل: هو ـ أي الضِّغْثُ ـ دون الحُزمة. وقيل: هي الحُزمة من الحشيش، والدَسْتَجة، فارسيٌّ معرّبٌ يقال: دستجة من كذا، وجمعه: الدساتج. (انظر: «تاج العروس»و«لسان العرب»).

ومن معرفة المعنى اللغوي يتبيَّن أن تجريح عثمان بن دحية مبالغٌ فيه، فمطر لا تترك روايته بل يعتبر بها في المتابعات والشواهد، ولذلك نرىٰ الإمام مسلم قد خرَّج حديثه في «صحيحه»، وقد دافع عنه بعض النقاد، قال الحافظ الذهبي بعد أن نقل قول عثمان فيه: «فهـٰذا غلوٌّ من عثمان، فمطر من رجال مسلم، حسن الحديث». (ميزان الاعتدال: ٤/ ١٢٧).

يقول النَّسائي فيه ـ وهو من النقاد المتشدِّدين ـ: ليس بالقوي. (الكامل: ٦/ ٢٣٩٢) لا يعني التجريح القوي.

فقد قال الذهبي ـ وهو من أهل الاستقراء بالرجال ـ: «وهـٰذا

النسائي قد قال في عِدّةٍ ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه. قال: قولنا ليس بالقوي، ليس بِجَرْحٍ مُفْسِد». (الموقظة: ص: ٨٢).

لذلك ذكره ابنُ رجب ضِمن قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٢١ ـ ٦٥٧).

وخلاصة القول: أنَّ تجريح عثمان بن دحية اللُّغوي مبالغٌ فيه. وقد تفرَّد به عمَّن سِواه من نقاد الحديث.

لاَ يَسْوَىٰ كَعْباً:

وهـٰذا اللفظُ النادرُ تفرّد به عبيدُ الله بن أحمد الأزهري (المتوفىٰ سنة ٤٣٥ هـ) حيث جرح به. (عليَّ بن الحسن بن علي بن الحسن، أبو الحسن المعروف بابن الرازي، المتوفىٰ سنة ٣٩١ هـ).

فقد نقل الخطيبُ البغدادي عنه: أنه قال: «كذَّابٌ لا يسوى كعباً». (تاريخ بغداد: ١٩/ ٣٨٨).

المعنىٰ اللُّغوي:

معنى الكعب في اللغة: العظمُ لكلِّ ذي أربع. والكَعْبُ: كلُّ مَفْصِل للعظام.

وقال ابن الأثير: الكعبانِ: العظمانِ الناتئان عند مَفْصِل الساق والقدم.

وقال اللحّياني: الكَعْبُ، والكَعْبَةُ الذي يُلْعَبُ به.

«وقال الزمخشري: ولعب الصبيان بالكِعاب» وهو فص النَّرْدِ.

وجمعُ الكعبِ: كِعابٌ، وجمع الكعبة: كعْبٌ، وكعباتٌ، لم يَحْكِ ذلك غيره، كقولك جَمْرة، وجمراتٌ.

والكَعْبُ: عُقْدةُ ما بين الأنبوبَين من القَصَب والقَنَا، وقيل: هو أُنبوبُ ما بين كلِّ عُقْدتين، وقيل: الكعبُ هو طرفُ الأنبوبِ الناشِزُ. (انظر: «أساس البلاغة» و«لسان العرب» و«تاج العروس»).

والظاهر ـ والله أعلم ـ أنَّ الأزهري أراد بالكَعب في قوله هـٰذا «مفصل العظم» وهو تعبيرٌ يَدُلُّ على التنفير من حديث علي بن الحسن ـ ابن الرازي ـ والتحذير وقرن هـٰذا اللفظ إلى وصمه بالكذب.

ويبدو أنَّ السبب الذي حمل الأزهريَّ علىٰ قوله هـٰذا هو ادِّعاؤه سماعَ «تاريخ ابن أبي خيثمة».

قال الأزهري: «كان يدَّعي أنَّ (تاريخ ابن أبي خيثمة) سماعه من محمد ابن الحسين الزعفراني الواسطي ثقة (المتوفىٰ سنة ٣٣٧ هـ)، ولم يكن له به كتابٌ، وكان عنده تاريخ ابن خِرَاش وقد سمعت منه بعضه». (تاريخ بغداد: ١١/ ٣٨٨).

لاَ يَسْوَى نَوَاةً في الْحَدِيْثِ:

من عبارات التجريح النادرة، تفرَّد بها أبو عروبة الحسين بن أبي معشر محمد بن مودود السّلمي الحَرّاني (المتوفىٰ سنة ٣١٨ هـ) حيث ضَعَّف به: (يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، الحمصي، المتوفىٰ سنة ٢٥٥ هـ).

قال ابن عدي: سمعتُ الحسين بن أبي معشر يقول: «يحيىٰ بن عثمان هـٰذا لا يسوى نواةً في الحديث، كان يتلقَّن كلَّ شيء وكان يُعَرفُ بالصِّدق». (الكامل: ٧/ ٢٧٦).

وقال الذهبي في ترجمة يحيىٰ بن عثمان: صدوقٌ ليَّنه أبو عَرُوبة الحرّاني وَحده فقال.. وذكر قوله. (ميزان الاعتدال: ٤/ ٣٩٦).

المعنىٰ اللُّغوي.

والنَّواة في اللغة: عَجَمَةُ التمر والزبيب، وغيرهما. وقال المبرّد: العرب تريد بالنواة خمسة دراهم، قال: وأصحاب الحديث يقولون علىٰ نواة من ذهبٍ قيمتها خمسة دراهم، قال: وهو خطأ وغلط. وسُئل الإمام أحمد: كم وزن نواة من ذهب؟ قال: ثلاثة دراهم وثلث. (انظر: «لسان العرب» و«تاج العروس»).

ومن المعنىٰ اللُّغوي يتبيَّن لنا أنَّ قول أبي عروبة الذي جرح به يحيىٰ بن عثمان فيه مبالغةٌ، فإن كان يريد به المعنىٰ الذي ذهب إليه أصحابُ الحديث؛ فهو التقليلُ من شأنه، وإن أراد العجمة، فقد بالغ أكثر، وعلى كلا المعنيين يريد التزهيد والتنفير من مروياته وعدم التعويل عليها. بينما نظرةُ النقاد الآخرين تختلف عن قول أبي عروبة، فهـٰذا ابن عدي الذي أورد قولَه في ابن عثمان نراه يدافع عنه، وينصفه؛ حيث قال: وليحيى بن عثمان أحاديثُ صالحةٌ عن شيوخ الشام، ولم أر أحداً يطعن فيه غيرُ ابن أبي معشر. وهو معروفٌ بالصدق، وأخوه عمرو بن عثمان كذلك، وأبوهما، وليس بهم بأس. (تهذيب التهذيب: ١١/ ٢٥٦).

لا يُسَاوِيْ فَلْساً:

من ألفاظ الجَرْحِ، وهو من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

و(الفَلْسُ): هو القِشْرَةُ على ظهر السَّمَكَةِ.

لا يُسْتَشْهَدُ بِحَدِيْثِهِ:

انظر «لا يُسْتَشْهَد به».

لا يُسْتَشْهَدُ بِهِ:

من ألفاظ المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي وابن الصَّلاح.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ ولا يُعْتَبَر به.

لا يَسْوَى نَوَاةً:

من ألفاظ الجَرْحِ النادرة، جَرَح به أبو عَرُوْبَة الحُسين بن أبي مشعر (يحيى بنَ عثمان بن سعيد القُرَشي الحِمْصِي)، قال ابنُ عَدِي: «سَمعتُ الحسينَ بن أبي مشعر يقول: يحيى بن عثمان هـٰذا لا يَسْوَى نَوَاةً في الحديث، كان يتلقَّن كلَّ شيءٍ، وكان يُعْرَف بالصِّدْق» (انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» ٧/ ٢٧٦).

لاَ يُشْتَغَلُ بِهِ:

أي: لا يُكْتَبُ حديثُه، ولا تَحِلُّ الروايةُ عنه، فهو مردودُ الحديثِ، فيكون على هـٰذا من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، وحديث أهل هاتين المرتبتين لا يَصْلُح للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يَصِحُّ:

قولُهم في الحديث: «لا يَصِحُّ»، أو «لا يَثْبُتُ»، أو «لم يَصِحَّ»، أو «لم يَثْبُتْ»، أو «ليس بصحيحٍ»، أو «ليس بثابتٍ»، أو «غيرُ ثابتٍ» أو «لا يَثْبُتُ فيه شيءٌ»، ونحوَ هـٰذه التعابيرِ، إذا قالوه في كتب

الضعفاء أو الموضوعات، فالمرادُ به: أنَّ الحديث المذكور موضوعٌ، لا يتصف بشيءٍ من الصحة، وإنما عبَّروا هـٰذا التعبيرَ - مع وُضوح الحكم على الحديث في نظرهم - حفاظاً على وَرَع التعبيرِ الذي يراعونه في أحكامهم وألفاظهم، ولا يَخرجون عنه إلى اللفظ الواضح الصريح إلا في النادر لمناسبةٍ.

وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام؛ فالمرادُ به نفيُ الصحة الاصطلاحية.

قال الإمامُ زاهد الكوثري - رحمه الله تعالى - في مقدِّمته لكتاب «انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب» (ص: ١١): «تنبيه: يقول المُسنِدُ الأوحدُ ابنُ هِمَّات الدمشقي في «التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سِفْر السعادة): اعلمْ: أنَّ البخاري وكلَّ من صنَّفَ في الأحكام يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) الصِّحَة الاصطلاحية، ومن صَنَّفَ في الموضوعات، والضعفاء يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) أو (لَم يَثبُت) المعنى الأعمَّ، لا يَلْزَمُ من الأوَّل نفيُ الحُسْنِ أو الضَّعْفِ، ويَلْزَمُ من الثاني: البُطلان».

وقال الإمامُ الكوثري أيضاً في مقدِّمة الكتاب المذكور في (ص: ٩)، تعليقاً على صَنيع العُقَيْلِيِّ في جَرْحِه كثيراً من رجال «الصحيحين» في كتابه المسمَّى «الضُّعفاء»: «وحيث كان كتابهُ في الضعفاء يَتبادَرُ من قوله - في الحديث -: (لا يَصِحُّ)، أو (لا يَثبُت) كونُه مكذوباً، كما قال المُسنِدُ الأوحدُ ابنُ هِمَّات الدمشقي».

وقال الإمامُ الكوثري أيضاً في كتابه: «مقالات الكوثري» (ص: ٣٩): «إنَّ قول النُّقَّاد في الحديث: إنه لا يَصِحُّ، بمعنى: أنه باطلٌ في كتب الضعفاء والمتروكين، لا بمعنى أنه حَسَنٌ وإن لم يكن صحيحاً، كما نصَّ على ذلك أهلُ الشأن، بخلاف كتب الأحكام، كما

أوضحتُ ذلك في مقدمة «انتقاد المغني».

وقد ذكر الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى جملةً من عبارات المحدِّثين، التي جاء فيها التصريحُ بقولهم: (باطلٌ) مساوياً لقولهم: (لا يَصِحُّ) أو (لا يَثْبُتُ) أو (ليس بصحيحٍ) أو (ليس بثابتٍ) ونحوها، لتكون نموذجاً إيضاحياً للسَّالك في هذا العلمْ الشريف.

١ ـ لمَّا أورد ابن الجوزي في كتابه: «الموضوعات» (١/ ١١٣) حديثَ كلام الله تعالى لموسى يومَ الطُّور، الذي فيه قولُ الله له: «يا موسى إنما كلَّمتُك بقُوَّة عشرة آلاف لسانٍ، ولي قُوَّةُ الألسُنِ كلِّها، وأنا أقوى من ذلك...» قال عَقِبَه: «ليس بصحيحٍ». وتعقَّبه السيوطي في «اللآلىء المصنوعة» (١/ ١٢) بقوله: «قلتُ في الحكم بوضعه نَظَرٌ».

وهـٰذا واضحٌ جداً في أنَّ السُّيوطي جَزَم بأنَّ قول ابن الجوزي في هـٰذا الحديث: «ليس بصحيحٍ»، معناه: أنه موضوعٌ، حتى قال في استدراكه عليه: «قلتُ: في الحكم بوضعه نَظَرٌ».

٢ ـ وقال ابن القيِّم في «المنار المنيف» (ص: ٦٧): «الأحاديث التي ذُكِرَ فيها الخَضِرُ وحياته كلُّها كَذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياته حديثٌ واحدٌ».

٣ ـ وقال ابنُ القيِّم أيضاً في «المنار المنيف» (ص: ١٢٠): «وأحاديثُ الذِّكر على أعضاء الوضوء كلُّها باطلٌ، ليس فيها شيءٌ يَصِحُّ».

٤ ـ وقال الحافظُ ابن رجب الحنبلي في «لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف» (ص: ١٢٣): «أمَّا الصَّلاةُ فلم يَصِحَّ في شهر رجب صلاةٌ مخصوصةٌ تختص به. والأحاديثُ المرويَّةُ في فضل صلاة الرغائب، في أول ليلة جمعةٍ من شهر رجب: كذبٌ وباطلٌ،

لا تَصِحُّ. وهـٰذه الصَّلاةُ بدعةٌ عند جمهور العلماء».

٥ ـ وقال الحافظ السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ١٣٠) عند حديث (إنَّ الوَرْدَ خُلِقَ من عَرَق النبيِّ ﷺ، أو من عَرَق البُرَاق): «قال النَّووي: لا يَصِحُّ، وكذا قال شيخنا ـ يعني: الحافظَ ابن حجر ـ: إنه موضوعٌ، وسبقه لذلك ابن عساكر». انتهى.

٦ ـ وقال السَّخاوي في «المقاصد الحسنة» أيضاً (ص: ٤٩): «حديث الأرُزّ ليس بثابت، وسيأتي في «لو كان» من «اللام». وقال في حرف اللام (ص: ٣٤٦) «حديث لو كان الأرُزُّ رجلاً لكان حليماً. قال شيخنا ـ أي: الحافظ ابن حجر ـ: هو موضوعٌ، وممن صرَّح بكونه باطلاً موضوعاً أبو عبد الله بن القيّم: في «الهَدْي النبوي» (٣/ ٣٣٠).

٧ ـ وقال السُّيوطي في: «ذيل الموضوعات»: أوَّل كتاب العلم (ص: ٣٣) «عن الخطيب بسنده إلى ابن عمر مرفوعاً: (حَمَلَةُ العلمِ في الدنيا خلفاءُ الأنبياء، وفي الآخرة من الشهداء) قال الخطيبُ: هـٰذا مُنْكَرٌ جداً، لم نكتبه إلا عن شيخنا أبي العباس أحمد بن محمد البِسْطامي بهـٰذا الإسناد، وليس بثابتٍ. وأورده ابنُ الجوزيّ في (العِلَل). وقال في «الميزان»: هـٰذا خبرٌ باطلٌ».

٨ ـ وقال السُّيوطي أيضاً في: «ذيل الموضوعات» (ص: ٢٠٢): «قال الحافظ المزِّي: إنَّ هـٰذه الأحاديث «الوَدْعانيَّة» لا يَصِحُّ منها حديثٌ واحدٌ عن النبيِّ ﷺ، على هـٰذا النَّسَق بهـٰذه الأسانيد المذكورة فيها... وهي مسروقةٌ، سَرَقها ابنُ وَدْعان من الذي وضَعها أوَّلاً، وهو زَيْدُ بن رفاعة الهاشمي، وكان من أجهلِ خلق الله بعلم الحديث، وأقلِّهم حياءً، وأجرئِهم على الكذب، فإنه وَضَعَ عامَّتَها على أسانيد صِحَاحٍ مشهورةٍ بين أهل الحديث».

٩ ـ وقال السُّيوطي أيضاً في «ذيل الموضوعات» (ص: ٢٠٣): «فصلٌ في أحاديث ذكرَ النووي في «فتاويه» أو في غيرها: أنها باطلة: سُئل عن حديث: (من عرَفَ نفسَه عرَفَ ربَّه، ومن عرَفَ ربَّه كلَّ لسانُه) هل هـٰذا الحديثُ ثابتٌ؟ أجاب: ليسْ بثابتٍ. وسُئل: قيل: (إنَّ علياً قال: لمَّا غسلتُ النبيَّ ﷺ امتصصتُ ماءَ محاجر عَيْنيه، وشَرِبتُه، فورِثتُ عِلمَ الأوَّلين، والآخرين) أجاب: ليس بصحيحٍ».

١٠ ـ وقال السيوطي في «اللآلىء» (٢: ٢١١): «يا عليُّ عليك بالمِلْح فإنه شفاء من سبعين داءً: الجُذَام، والبَرَص، والجنون. لا يَصِحُّ، والمتَّهم به عبدُ الله بن أحمد بن عامرٍ، أو أبوه، فإنهما يرويان عن أهل البيت نسخةً كلُّها باطلةٌ».

١١ ـ وقال ابن الجوزي في: «الموضوعات» (٣/ ٣٥)، والسُّيوطي في «اللآلىء» (٢/ ٢٥٣)، وابن عَرَّاق في: «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/ ٢٤٢): «عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إنَّ أهل البيت لَيَقِلُّ طعامُهم فتستنير بُطونُهم. لا يَصحُّ. قال العُقَيْليُّ: عبد الله بن المطَّلب ـ في سنده ـ مجهولٌ، وحديثُه مُنْكَرٌ غير محفوظٍ. وقال أحمد: الحسن بن ذَكْوان ـ وهو شيخ ابن المُطَّلبِ ـ أحاديثه أباطيلُ».

١٢ ـ وقال ابن عَرَّاق في: «تنزيه الشريعة المرفوعة» في كتاب الأطعمة في الفصل الأول (٢/ ٢٣٦): وهو الذي يُورِد فيه ما حَكَمَ ابنُ الجوزي بوضعِه ولم يخالَف فيه، قال: «حديثُ من أكَلَ فُولةً بقِشْرها أخرج الله منه من الدَّاء بقدرها. الدَّارَقُطْنيّ وابن عَدِي من حديث عائشة، وليس بصحيحٍ، في الأول: بكر بن عبد الله أبو عاصم، وفي الثاني: عبد الله بن عمر الخُرَاساني مجهولٌ، وتابعهما عبدُ الصَّمَد بن مُطَيْرٍ، وكأنه سَرَقه، وغيَّر إسنادَه. قال الذهبي في «الميزان»: قال ابن

عَدِي: هـٰذا باطلٌ. وقال في ترجَمة: (عبد الصمد بن مُطَيْرٍ): هو صاحبُ هـٰذا الحديث الباطل».

١٣ ـ وجاء في «تنزيه الشريعة المرفوعة» (٢/ ١٩٣) أيضاً «عن ابن عمر: من احْتَكَر طعاماً أربعين ليلةً، فقد برىء من الله، وبرىء الله منه.. رواه أحمد في «مسنده»، ولا يَصِحُّ، فيه أَصْبَغ بن زيدٍ، ولا يُحْتَجُّ به إذا تفرَّد. تعقَّبه الحافظان العِراقي وابن حجر، فقال الأول: في كونه موضوعاً نَظَرٌ...».

١٤ ـ وجاء فيه أيضاً (٢/ ٢٤١): «عن ابن عباس: إذا دُعي أحدُكم إلى طعامٍ فلم يُرِدْه، فلا يقل: هنيئاً، فإنَّ الهنيء لأهل الجنَّة...» رواه الدَّارَقُطْنيّ ولا يَصِحَّ. قال الذهبيُّ في «تلخيص الموضوعات»: هـٰذا باطلٌ فإن الله يقول: «فكُلوه هنيئاً مريئاً».

وهناك غيرُ هـٰذه الأمثلةِ كثيرٌ منتشرٌ، يراه القارىءُ المتتبِّعُ في الكتاب، فلنكتف بما ذُكِرَ. والله وليُّ التوفيق. (من مقدمة الشيخ أبي غُدَّة لتحقيقه: «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، ص: ٢٧ ـ ٣٨) بتصرُّفٍ واختصارٍ).

لاَ يَصِحُّ حَدِيْثُهُ:

أو «لَمْ يَصِحَّ» أو «لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُه» هـٰذه العباراتُ يقولها البخاري ـ رحمه الله ـ في بعض الرُّواة من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، ولا يريد بها تضعيفَ الراوي، وإنما يريد به تضعيفَ حديثِه.

قال ابنُ عَدِي في ترجَمة (زَيْد بن أبي أَوْفى): «وكلُّ مَن له صحبةٌ ممَّن ذكرناه في هـٰذا الكتاب فإنما تكلَّم البخاريُّ في ذلك الإسنادِ الذي انتهى فيه إلى الصحابي: إنَّ ذلك الإسنادَ ليس بمحفوظٍ، وفيه نَظَرٌ، لا أنه يتكلَّم في الصحابة، فإنَّ أصحاب رسول الله ﷺ لِحَقٌّ صحبتهم

وتقادم قدمهم في الإسلام لكلِّ واحدٍ منهم في نفسه حَقٌّ، وحُرْمَةٌ للصحبة، فهم أجَلُّ من أن يتكلَّم فيهم أحدٌ». (انظر «الكامل في ضعفاء الرجال» ٣/ ١٠٦٤).

قال الحافظ ابنُ حجر «في تعجيل المنفعة» (ص: ١٢٩) في ترجَمة (ربيعة بن النابغة): «قال البخاري: لم يَصِحَّ، فذكره العُقَيْلِيُّ في الضعفاء بذلك، ومرادُ البخاري: أنَّ الذي رواه ـ أي: ربيعة ـ عن أبيه، عن عليٍّ، في النهي عن زيارة القبور، وعن ادِّخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، وعن الأوعية، لا يعمل به؛ لأنه منسوخٌ».

لا يُعْتَبَرُ بِهِ:

أي: لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقي والسُّيوطي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بحديث أهل هاتين المرتبتين، ولا يُستشهد به.

لا يُعْتَبَرُ بحَدِيثِهِ:

انظر «لا يُعْتَبَرُ به».

لا يُعْرَفُ:

أي: مجهولٌ.

حُكمه:

وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُول» في حرف الميم.

لا يُعْرَف لَهُ أَصْلٌ:

انظر: «لا أصْلَ له».

لاَ يُعْرَفُ لَهُ حَالٌ:

هـٰذا اصطلاحٌ خاصٌّ بالإمام أبي الحسن بن القَطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرُ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ١٦٠) في ترجَمة: (حَفْص بن بُغَيْل): «قال ابن القَطَّان: (لا يُعْرَف له حالٌ) قلتُ: لم أذكر هـٰذا النوعَ في كتابي هـٰذا؛ لأن ابن القَطَّان يتكلَّم في كلِّ من لم يَقُلْ فيه إمامٌ عاصَرَ ذلك الرجلَ، أو أخذ عمَّن عاصَرَه ما يَدُلُّ على عدالته. وفي الصحيحين من هـٰذا النَّمَطِ كثيرون ما ضَعَّفهم أحدٌ، ولا هم مجاهيل».

وقال أيضاً في «الميزان» (٣/ ٣) في ترجَمة: (مالك المصري): «قال ابن القَطَّان: (هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه) يريد: أنه ما نَصَّ أحدٌ على أنه ثقةٌ، وفي رواة الصحيحين عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وَثَّقهم، والجُمهورُ على أنَّ من كان من المشايخ قد رَوى عنه جماعةٌ ولم يأتِ بما يُنكر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ».

لا يَفْقَهُ رَجُلٌ لاَ يَدْخُلُ حُجْرَةَ سَعِيدِ بن أبي عَرُوْبَةَ:

من أقوال التوثيق النادرة أو قليلةً الاستعمال التي قيلت في سعيد بن أبي عروبة.

كما روى ابنُ عدي بسنده إلى أيوب السَّخْتياني: أنه قال: «لا يفقه رجلٌ، لا يدخل حُجرة سعيد بن أبي عروبة». (الكامل: ٣/ ١٢٣٢).

أراد أن يَحُثَّ طلابَ العلم على ملازمة سعيد بن أبي عروبة، ويستفيدوا منه، ويتعلَّموا منه العلم، فهو أحفظ أهل البصرة في وقته، وأوسعهم اطِّلاعاً في التفسير، والحديث، والفقه.

لاَ يَكَادُ يُعْرَفُ:

أي: أنَّه مجهولٌ، وحكمُ روايتِه الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها كذلك.

انظر «المَجْهُوْل» في حرف الميم.

لاَ يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لا يُكْتَبُ عَنْهُ إلاَّ زَحْفاً:

سُئل الإمام أبو حاتم الرَّازي عن بعض الرواةِ: هل يُكْتَبُ عنهم؟ فقال: «زَحْفاً».

قال العلاَّمة الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي ـ رحمه الله تعالى ـ: تعليقاً عليه «يريد أبو حاتم: من أراد أن يتكلَّف الكتابةَ عنه فلا بأسَ كالذي يمشي زَحْفاً».

وبالنَّظر في حال الرُّواة الذين قال فيهم ذلك؛ تَبيَّن أنهم جميعاً ضعفاء، فدَلَّ على أنَّ قوله هٰذا هو من ألفاظ التجريح، لكنه ليس بجَرْحٍ قويٍّ. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة» ص: ٤٢).

لاَ يُوْثَقُ بِهِ:

من ألفاظ الجَرْح مثل قولهم: «ليس بالمرضي» أو «ليس بمأمونٍ».

انظر تعريفهما في حرفهما.

اللاَّحِقُ:

هو الراويُ الذي تأخَّر موتُه عن راوٍ آخر بأمَدٍ بعيدٍ، وقد اشترك معه في الرواية عن شخصٍ آخرَ.

انظر تعريفَه الموضَّح بالأمثلة في «السَّابق واللاَّحق» في حرف السِّين.

اللَّحَّانُ:

المراد به عند المحدِّثين: من يُكْثِر اللَّحْنَ في الأحاديث. انظر «اللَّحْن في الحديث».

اللَّحَقُ:

لغةً: شيءٌ يُلْحَق بالأوَّل، واللَّحَقُ من التَّمْر: الذي يأتي بعد الأوَّل، واللَّحَقُ: كلُّ شيءٍ لحق شيئاً، أو لحق به من الحيوان، والنبات، وحملِ النخل، واللَّحَقُ: الشيءُ الزائدُ، ويجمع: ألحاقاً. (انظر «الصحاح» و«لسان العرب»).

واصطلاحاً: قال الحافظ العراقي ـ رحمه الله تعالى ـ: «هو ما سَقَط من أصلِ الكتاب فلحق بالحاشية أو بين السطور». (انظر «التبصرة» ٢/ ١٣٧).

وكثيراً ما نُلاحِظ في المخطوطات سطوراً مُلْحَقَةً في حواشي الصَّفحات.

وهـٰذه لها معَانٍ، منها: ما يُسَمَّى بـ«اللَّحَقَ» وهو تخريجُ السَّاقط، والإشارةُ إلى دخولِهِ في الأصل، إذ إنَّ النَّاسِخَ قد يسقط شيئاً مِنَ الأصل، وبعد إعادة قراءته للأصل أو معارضته يتبيَّن لَهُ هـٰذا

السَّقطُ، فَيُخطُّ من موضعِ سقوطِه في السَّطر خَطّاً صاعداً إلى فوق، ثُمَّ يعطفهُ بينَ السَّطرين عطفةً يسيرةً إلى جهَة اللَّحَقِ، ومنهم مَن يَمُدُّ العطفةَ إلى أوَّلِ اللَّحَقِ للإيضاح. ويكتب اللَّحَقَ مقابلاً للخطِّ المنعطف، ثُمَّ يكتُبُ عند انتهاء اللَّحَق: «صَحَّ» ومنهم مَن يكتب مع «صَحَّ»: «رَجَع» ومنهم من يكتب: «انتهى اللَّحَقُ».

ومنهم من يكتب في آخر اللَّحَقِ الكلمةَ المتصلةَ به داخل الكتابِ ليؤذن باتصال الكلام، وهٰذا اختيارُ جماعةٍ من أهل المعرفة والمغاربة، وليس ذلك بمرضيٍّ؛ لأنَّهُ تطويلٌ مُوهِمٌ.

والمعنى الثاني للحواشي: ما يُخَرَّجُ في الحواشي من شرحٍ أو تنبيهٍ على غلطٍ أو اختلافِ روايةٍ أو نسخةٍ، أو نحو ذلك، ممَّا ليس في الأصلِ، فقال القاضي عياض ـ رحمهُ اللهُ تعالى ـ: «لا يخرج لذلك خطّ تخريج لئلا يلبس ويحسبَ مِنَ الأصل». (الإلماع: ص ١٦٢).

تنبيهٌ:

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنّ هٰذا النَّوعَ مِنَ الحواشي يخلو من كلمة «صَحَّ» أو «صَحَّ، رَجَع» أو «انتهى اللَّحَقُ»، وتُضَافُ أحياناً كلماتٌ مثل: «في نُسخةٍ أخرى»، أو «قاله فُلانٌ»، وأحياناً تكونُ هٰذه الحواشي للمؤلِّفِ نَفْسِهِ من مُؤلَّفٍ آخرَ، أو تعليقٍ خاصٌّ بهِ غير أنَّهُ لم يَشَأْ وضعهُ في صُلْبِ الكتاب. (انظر «صيانة صحيح مسلم» ص: ٦٧).

ويُرْمَز لها بكلمة «حاشية»، أو بالحرف «ح»، أو «خ» أي نُسخة أخرى، أو بكلمة طُرَّة، أو بالحرف (ط).

ومِن المفيد أن أذكُر: أنَّ ذِكْر الفروق بينَ النُّسخ في بعض حواشي النُّسخ له فوائدُ علميةٌ عظيمةٌ إذ يُرشِدنا إلى نُسَخٍ أخرى جديدةٍ رُبَّما لم نتمكَّن من العثور عليها. (انظر «توثيق النصوص وضبطها» ص: ٢٠٤ ـ ٢٠٦).

اللَّحْنُ في الْحَدِيْثِ:

لغةً: (اللَّحْنُ): هو الخطأُ في الإعراب، ومنه «اللَّحَّان» صيغةُ مبالغةٍ عند المحدِّثين: هو كثيرُ اللَّحْن في الأحاديث.

اللَّحْنَ الواقع في الحديث على قسمين:

أولهما: أن يكون من جهة الرَّاوي بحيث إنَّ الرواية ملحونةٌ، وتحمَّلها الراويُ كذلك، وثبتت الروايةُ على ذلك الوجه، وهـٰذا القسمُ على وجهين؛ لأنه إمَّا أن يكون اللَّحْنُ والخطأُ في مَتْنِ الحديث، أو في سندِه، والأول قسمان؛ لأنه إمَّا أن يكون مُغيِّراً للمعنى أو لا.

ثانيهما: أن يكون اللَّحْنُ من جهة القارىء بحيث إنَّ الرواية جاءت على القانون النحوي، والمَهْيَعِ العربيِّ؛ إلا أنَّ القارىء لعَدَمِ تضلُّعه بعلم العربية أو جهله به رأساً لحَنَ فحرَّف الكلامَ عن مواضعه. ثم ينقسم أيضاً إلى لحنٍ في المَتْنِ أو في السَّندِ، والأوَّلُ إمَّا مغيِّرٌ للمعنى أو لا. وهـٰذا القسمُ الثانيُ هو بيتُ القصيد، وإليه سياقُ الحديث، وسَنُسَمِّعُكَ ما لأسلافنا ـ رحمهم الله تعالى ـ في ذلك من تشديدٍ، وترخيصٍ، وما للأئمَّةِ في ذلك من ظاهرٍ، وتنصيصٍ.

وأمَّا القسم الأول من القسمين فموجودٌ بكثرة في «الموطأ» و«الصحيحين» و«السُّنَن الأربعة» وغيرِها، كما لا يخفى على من تأمَّلها ومارَسَها.

وقد اختلف الأئمَّةُ في ذلك على أقوال:

أولها: أنه يُرْوَى ذلك اللَّفْظُ كما جاء، ولا يتعرَّض له بإصلاحٍ، ويترك على لحنه وخَطَئِهِ وهو محكيٌّ عن غير واحدٍ، كرجاء بن حَيْوة، والقاسِم بن محمَّد، ومحمد بن سِيْرِين، فقد كانوا أصحابَ حروفٍ، يحكون ألفاظ شيوخهم حتى في اللحن. وكذا كان أبو مَعْمَر

عبد الله بن سخبرة يلحن اقتفاءً كما سمع، وكذلك نافعٌ مولى ابن عمر يلحن فيما سمع، كما سمع. وهؤلاء كلُّهم من التابعين. وعن آخرين مثله لكن مع بيانٍ أنه لحن.

قال زيادُ بن خَيْثَمَة عَقِبَ روايتِه لحديث الشفاعة: أترونها للمُتَّقين؟ لا، ولكنها للمتلوِّثين الخطَّاءون. أما إنها لحنٌ، ولكن هكذا حَدَّثَنا الذي حَدَّثَنا.

قال الإمامُ ابن الصلاح في «علوم الحديث»: «وهـٰذا غُلُوٌّ في مذهب من يرى أنَّ اتِّباع اللفظ واجبٌ».

ثانيها: أنه تُتْرَك روايةُ ذلك اللفظِ عن ذلك الشيخ الذي يرويه عنه، ولا يرويه له أصلاً؛ لأنه إن تَبِعَه فيه؛ فالنبيُّ ﷺ لم يَلْحَن، وإنْ رواه عنه على الصَّواب؛ فهو لم يسمعه منه كذلك.

واختار هـٰذا القولَ عِزُّ الدين بن عبد السَّلام كما حكاه عنه تلميذُه ابنُ دقيق العيد في كتاب: «الاقتراح» له، ونقله الحافظُ بن كثير، ولم يعيِّن قائلَه.

قال الحافظُ زَيْن الدين العِراقي: «ولم أَرَ ذلك لغير ابن عبد السلام، واستحسنه بعضُ المتأخِّرين وقاسَمَه غيرُه على ما إذا واكَلَه في بيعٍ فاسدٍ فإنه لا يتولَّاه كذلك؛ لأن الشارع لم يأذن فيه ولا صحيحاً؛ لأن المالك لم يأذن فيه.

ثالثها: أن يصلح ذلك اللَّحْنُ والخطأُ، ويُقْرأ الصوابُ من أول وهلةٍ، وهو مذهبُ المحصلين من علماء الحديث.

وممَّن حُكِيَ عنه ذلك: الشَّعْبيُّ، وعطاء، والقاسم بن محمَّد، وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين حيث سُئلوا عن الرجل يحدِّث بالحديث فيَلْحَن، أيرويه السامعُ له كذلك، أم يُعْرِبُه؟

فقالوا: يُعْرِبُه.

ذكره ابنُ أبي خَيْثَمَة في كتاب «الإعراب» له.

وَعن الأَعْمَش قال: «إنْ كان ابنُ سيرين يَلْحَن فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَلْحَنْ، فَقَوِّمُوهُ».

وعن عليِّ بن أبي الحسن قال: قلتُ لابن المُبارَك: يكون في الحديث لَحْنٌ أتقوِّموه؟ قال: نعم. القوم لم يكونوا يَلْحَنُون، اللَّحْنُ منا. (الكفاية: ص: ٢٣١).

وعن ابن عبَّاس الدُّوْري: أنه قال لابن مَعِين: ما تقول في الرجل يُقَوِّم للرجل حديثَه (يعني: ينزع منه اللَّحْن؟) فقال: لا بأسَ بذلك.

وقال أبو داود: كان أحمدُ بن صالح يقوِّم كلَّ لَحْنٍ في الحديث.

وعن الأوزاعيِّ: لا بأسَ بإصلاح اللحن في الحديث.

قال الحافظ الخطيب البغدادي: وهـٰذا إجماعٌ منهم على أنَّ إصلاح اللَّحْنِ جائزٌ. (الكفاية: ص: ٢٣٠).

وقال في الجامع: «الذي تَذْهَبُ إليه روايةُ الحديث على الصواب، ويترك اللَّحْنَ فيه وإن كان قد سمع ملحوناً؛ لأنه من اللحن ما يُحِيل الأحكامَ ويصيِّر الحلالَ حراماً والحرامَ حلالاً، فلا يلزم اتِّباع السَّماع فيما هـٰذا سبيله».

قال السَّخاوي: «ومقتضى كلام الخطيبِ هـٰذا: أنه لا يفرِّق في ذلك بين اللَّحْنِ المغيِّر للمعنى وغيره.

رابعها: أنه يفصل في اللَّحْن بين أن يكون مغيِّراً للمعنى أو لا. فالأول يصلح جَزْماً، بل قال بعض المتأخِّرين: لا تجوز الروايةُ له اتفاقاً.

والثاني يصلح ويقرأ على الصواب، وهـٰذا هو الراجحُ من الأقوال كما عند ابن الصَّلاح. فعلى هـٰذا يكون الخلافُ المتقدِّمُ خاصاً بغير اللحن المغيِّر، وأنَّ الراجح فيه الإصلاحُ مع القراءة على الصواب. أمَّا المُغيِّرُ، فلا خِلافَ في أنه يصلح، ولا تجوز قراءته على الخطأ. وهـٰذا مذهبُ طائفةٍ من المحدِّثين، منهم الإمامُ أحمد.

قال ولدُه عبد الله: ما زال القَلَمُ في يد أبي حتى ماتَ، وكان يقولُ: إذا لم يتصرّف الشيء في معنى؛ فلا بأسَ أن يصلح.

وقال الخطيبُ في «الكفاية»: إذا كان اللَّحْنُ يُحِيل المَعْنَى؛ فلا بُدَّ من تغييرِه، وكثيرٌ من الرواة يحرِّفون الكلامَ عن وجهه، ويُزيلون الخطأَ عن موضعه، وليس يلزم من أخذ عمَّن هـٰذا سبيله أن يحكي لفظه؛ إذا عرف وجهَ الصواب؛ وخاصةً إذا كان الحديثُ معروفاً، ولفظ الإعراب ظاهرٌ معلومٌ، ألا ترى أنَّ المحدِّث لو قال: «لا يَؤُمُّ المسافرَ المقيمُ بنصب المسافر ورفع المقيم كان قد أحال المعنى فلا يلزم اتباعَ لفظه، ونحوه قولُ عبد الله بن أحمد: كان أبي إذا مَرَّ به لَحْنٌ فاحِشٌ غيَّرَهُ وإن كان سهلاً تَرَكه.

وقال: كذا قال الشيخُ فعُلِمَ من كلامه: أنَّ مَحِلَّ الخِلَافِ فيما لم يكن مُجْمَعاً على الخطأ فيه، إمَّا بالاستقراء التام للسان العرب أو بوضوح الأمر فيه.

وقد صَرَّح ابنُ حَزْم في كتاب «الأحكام» له بالتحريم فيما يكون كذلك، فإنه قال: «إنَّ الواقع في الرواية إذا كان لا وَجْهَ له في الكلام البتة؛ حُرِّمَ عليه تأديتُه لتَيَقُّننا أنه عليه الصلاة والسلام لم يَلْحَنْ قطُّ. وإن جازَ ولو على لغة بعض العرب أدَّاه كما سمعه، ونحوه.

قال ابنُ أبي عمران فيما حكاه عنه القابِسِيُّ: «إنْ كان ممَّا

لا يوجد في كلام أحدٍ من العرب؛ قُرِئَ على الصَّواب، وأصلح؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يَلْحَنُ، وإنْ كان مما يقوله بعضُ العرب، ولم يكن في لغة قريشٍ، فلا؛ لأنه ﷺ كان يكلِّم الناسَ بلغتهم.

نعم، تَرَدَّد ابنُ فارسٍ في الحكم على الرواية بالخطأ مع كَوْنِ لغة العرب واسعةٌ، فلعلَّ المحكوم بخطئه له وجهٌ لم نعثر عليه، ولذلك قال ابنُ الصلاح: «إن كثيراً ممَّا ترى مما يتوهَّمه كثيرٌ من أهل العلم خطأً وربما غيَّروه صواباً دون وجهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واستغرب لا سيما فيما يَعُدّونه خطأً من جهة العربية، وذلك لكثرة لغة العرب وتشعُّبها، وقد كان الإمامُ أبو الوليد هشام بن أحمد الوَقَّشِي، (شيخُ القاضي عِيَاض) على تضلُّعِه من اللغة العربية وغيرِها، يصلح ثم يظهر أنَّ الصواب ما كان في الكتاب. ويظهر وجهه وإن ما غيره إليه خطأٌ محضٌ عند كل واقفٍ عليه.

وقد قال أبو عُبَيْد القاسم بن سَلاَّم: «لأهل العربية لغةٌ ولأهل الحديث لغةٌ، ولغة أهل العربية أَقْيَسُ، ولا نجد بدلاً من اتباع لغةِ أهل الحديث من أجل السَّماع».

قال الحافظ السَّخاوي: «ولكن يحسن أن يكون محلُّ كلامِ أبي عُبَيْد فيما لا يترتَّب عليه حكمٌ كالجِعْرَانة بالنظر للتشديد والتخفيف، والحاصلُ: أنَّ الجزم بخطأ الرواية مع سَعة اللغة يتردَّد فيه النَّظَرُ، ولا تنبغي المسارعةُ إلى إصلاحه.

وانظر ما لهم في حديث أبي بَكْر ـ رضي الله عنه ـ، وقوله كما في الصحيح: «لاها الله إذاً».

فقد صَرَّح عِيَاض وجماعةٌ بأنَّ (إذاً) هنا خطأٌ، وتعقَّبه آخرون كما في «فتح الباري» فراجعه لكن إذا غلب الظَّنُّ بالخطأ فالأرجح الإصلاحُ كما ذكرنا.

قال ابنُ المُنَيِّر: ويَدُلُّ على ذلك قوله عليه السلام: «نَضَّرَ الله امرأً» (أخرجه الترمذي في السنن في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، برقم:٢٦٥٩) من رواية عبد الله بن مسعود، وقال: «هـٰذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وقوله: «فرُبَّ حامِلِ فِقهٍ إلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ». (أخرجه الترمذي في السنن نفس الكتاب والباب السابق، برقم:٢٦٥٨). يعني: أنَّ الرَّاوي لا يقلِّد في كلِّ ما جاء به، ونحوه لابن فارس.

تذييلٌ: هـٰذا الإصلاحُ الذي كُنَّا فيه، إنما هو باعتبار القراءة، وأمَّا باعتبار الكتابة فالصَّواب: أن يُتْرَك الخطأُ في الأصل، ويقرَّر على الوجه الذي وقع فيه، ويُضَبَّب عليه، ويُذْكَر الصَّوابُ بجانب اللفظِ المُخْتَلِّ من هامش الكتاب. وهـٰذا هو الذي نقله عِيَاضٌ عن أكثر الشيوخ، واستحسن ابنُ الصلاح قائلاً: «إنه أبقى للمصلحة، وأنفى للمفسدة». (تدريب الراوي: ٢/١٠٨).

قال: والأولى سَدُّ باب التغيير والإصلاح لئلاَّ يجسر على ذلك من لا يحسن، ولكن عند القراءة يبدأ بالصَّواب أوّلاً ثم ينبّه على الوَهْم. (علوم الحديث).

حكم القارىء اللَّحَّان وذكر ما ورد من التشديد في اللحن في الحديث:

اللَّحْنُ في الحديث من جهة القارىء لعَدَم تضلُّعِه بالعربية أو جهله بها رأساً، فهو يَخْبِط خَبْطَ عَشْواءَ ويركب مَتْنَ عَمْيَاءَ، وقد جاء التشديدُ في ذلك عن جماعةٍ من الأئمة، وعَدُّوه من الكَذِب على النبيِّ ﷺ.

قال أبو داود السِّنْجي: سمعتُ الأَصْمَعِيَّ يقول: «إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ على طالب العِلْم: إذا لم يَعْرِف النَّحْوَ أن يدخل في جملة

قولِه عليه الصَّلاة والسَّلام: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ لأنه عليه الصَّلاة والسَّلام لم يكن يَلْحَنُ، فمهما رَوَيْتَ عنه، ولَحَنْتَ فيه فقد كَذَبْتَ عليه» هـ.

وعبارةُ الإمام العَيْني في «شرح البخاري» مما يظن دخوله في النهي، اللَّحْنُ وشبهه هـ.

وقال العِرَاقي في ألفية المصطلح:

وليحـــذر اللَّحَّـــان والمصحِّفـــا ... فعلـى حـديثـه بـأن يُحَـرِّفَـا

فيَـذْخُـلا فـي قـولـه مـن كَـذَبـا ... فحـقّ النحـو علـى مَـنْ طَلَبـا

قلتُ: لفظ الحديث في «الصحيحين» وغيرِهما: (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعمِّداً...)، والجاهلُ هل هو كالعامد أم لا؟ فيه خلافٌ، وحينئذٍ فلا يظهر اشتمالُ الحديث على لَحْنِ الجاهل إلا على القول بأنه كالعامد. نعم، على رواية إسقاط (متعمِّداً) كما في البخاري في كتاب العلم وغيره. يظهر ذلك بأنَّ الكَذِبَ هو الإخبارُ بالشيء على خلاف ما هو عليه سواءٌ كان جاهلاً، أو عَمْداً، أو خطأً، كما فهمه الزُّبَيْرُ بن العَوَّام، رضي الله عنه.

ونَقَل ابنُ عَشَرة في كتاب «التصريف» عن الحسن أنه قال: «من لَحَنَ في القرآن فقد كَذَبَ على الله غير مُتعمِّدٍ».

وذَكَر ابن عَرَفَة في حاشية التفسير التي جَمَعها تلميذُه العلاَّمة البَسِيْلي: أنَّ بعض الأئمة رأى النبيَّ ﷺ في النوم فقال: يا رسولَ الله! هل قُلْتَ: «الحياءُ من الإيمان؟» فقال له: لم أَقُلْهُ. فقال ابنُ عَرَفَة: إنَّ (الحياء) الذي هو من الإيمان يُنْطَق به ممدوداً، وأمَّا (الحَيَا) مقصوراً فهو معنى المَطَرِ. فهـذا يَدُلُّ على أنَّ الحديثَ الملحونَ مكذوبٌ على النبيِّ ﷺ، ومن نَسَبه له فهو كاذبٌ».

وعن أبي سَلَمَة حَمَّاد بن سَلَمَة: أنه قال لإنسانٍ: «إنْ لَحَنْتَ في

حديثي؛ فقد كَذَبْتَ عليَّ، فإني لا ألْحَنُ».

وقال السَّخاوي: «رأى بعضُ أهل الحديث في المنام وكأنه قد مَرَّ على لسانه وشَفَتَيْه شيءٌ، فقيل له في ذلك، فقال: لَفْظَةٌ من حديث رسول الله ﷺ غَيَّرْتُها برأيي ففُعِلَ بي هٰذا». (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٨).

وقال الإمامُ أحمد: «ليس بشَقِيٍّ من لا يدري ما يتَّقي، فرُبَّما يقع الجاهلُ بصناعة العربية فيما لا يجوز له، وعلى هٰذا فتعلُّمُ ما يخلص من شَيْنِ اللَّحْنِ، ويَدْفَع وَهْمَ التحريفِ واجبٌ.

وبه صَرَّح عِزُّ الدين بن عبد السَّلام في آخر القواعد؛ حيث قال: «البدعةُ خمسةُ أقسامٍ: فالواجبةُ كالاشتغال بالنحو الذي به يُفْهَمُ كلامُ الله ورسوله ﷺ؛ لأن حفظ الشريعة واجبٌ لا يتأتَّى إلا بذلك، فيكون من مقدِّمة الواجب».

وقال ابنُ القاسم: «لَحَنَ رجلٌ عند رسول الله ﷺ فقال: «أَرْشِدُوْا أخاكم». فهٰذا يَدُلُّ على أنَّ اللاَّحِنَ ضَالٌّ عن طريق الحقِّ.

وقال الخليلُ بن أحمد: لَحَن أيوبُ السَّخْتِياني في حرفٍ فقال: «أستغفر اللهَ» فهٰذا يَدُلُّ على أنَّ اللَّحْنَ معصيةٌ.

وقيل للحسن البَصْري: إنَّ لنا إماماً لَحَّاناً، فقال: «أَمِيْطُوْهُ».

وكان المُؤَدِّبون بالمدينة يَضرِبون على الخطأ واحدةً، وعلى اللَّحْنِ سِتّاً.

وكتب أبو موسى الأشعريّ إلى عُمَرَ بن الخَطَّاب ـ رضي الله عنه ـ ما كتاباً فيه لَحْنٌ، فكتب إليه عمر: «اضْرِبْ كاتبَك سَوْطاً، واتخذ كاتباً حنفياً».

وكان رجلٌ إلى جَنْب ابن عُمَرَ، فلَحَن، فأرسل إليه: إمَّا أن تَتَنَحَّى عنَّا، وإمَّا أن نَتَنَحَّى عنك.

وقيل لعَبْدِ الملك بن مَرْوان: أسرع إليك الشَّيْبُ؟ فقال: شَيَّبَني كثرةُ ارتقاء المِنْبَرِ، ومخافةُ اللَّحْنِ.

وأخرج البَيْهقيُّ في «شعب الإيمان» (٢/ ٢٦٠، برقم: ١٦٨٩) عن شعبة قال: «إذا كان المحدِّثُ لا يعرف النَحْو فهو كالحِمَارِ، تكون على رأسه مِخْلاة ليس فيها شَعِيرٌ».

ونَظمه جعفرُ السراج في بيتين، فقال:

مَثَلُ الطَّالِبِ للحديث ولا ... يعرف النَّحوَ ولا له ءالاتِه
كحِمَارٍ قد علقت ليس فيها ... من شَعِيْرٍ برأسه مِخْلاته

وكان اللَّحْنُ في الصدر الأول عَيْباً عظيماً لا سِيمَّا في الحديث، فقد رُوِي في سبب تَعَلُّم سِيْبَوَيْه النحوَ، بل لعلم العربية: أنه سأل أبا أسامة حَمَّادَ بن سَلَمَة عن حديث هشام بن عُرْوَةَ في رجلٍ رَعُفَ ـ بضَمِّ العين ـ على لغةٍ ضعيفةٍ، فانتهره وقال له: أخطأتَ، إنما هو: رَعَفَ (يعني: بفتحها). فاشتكى به سيبويه لشيخه الخليل، فقال له: صدق؛ أتلقى هٰذا الكلام أبا أسامة؟!

فهناك اشتغل سيبويه بعلم العربية حتى رأَس فيها، وقال: سأقرأ علماً لا يلحنني معه أحد لحنةً، هكذا ذكر الحكايةَ الإمامُ أبو محمد بن السيد البَطْلَيُوْسِي في حاشية «الموطأ».

والَّذي ذكره ابنُ هشام في «المغني»، حيث تكلَّم على مسألةٍ إلاَّ الاستثنائية يُخالِف هٰذا، فإنه قال: وهٰذه المسألة كانت سَبَبَ قراءةِ سيبويه النَحْوَ، وذلك أنه جاء إلى حَمَّادِ بن سَلَمَة لكتابة الحديث، فاستملى منه قولَه ﷺ: «ليس من أصحابي أحدٌ إلاَّ لو شِئْتُ لأَخَذْتُ عليه، ليس أبا الدَّرْدَاء»، فقال سيبويه: «ليس أبو الدَّرْداء» فصاح به حَمَّادُ فقال له: لَحَنْتَ يا سيبويه! وإنما هو استثناءٌ، فقال: والله لأَطْلُبَنَّ علماً لا يلحنني معه أحدٌ. ثم مضى، ولزم الخليلَ، وغيرَه.

ذكر من رَخَّص من العلماء في اللَّحْنِ في الحديث وما يتعلَّق بذلك:

هـٰذا النَّمَطَ هو المقصودُ أوَّلاً بالذات وله تتشوَّفُ نفوس الأكابر، والنشأة، والهُدَاة، وما قبله كالتَّتِمَّات له والتمهيدات، وقد صَحَّ القولُ بالترخيص في (اللَّحْن في الحديث النبوي) عن جماعةٍ من الأئمة الأكابر، فروى الإمامُ البَرقاني في كتاب «اللفظ» له، والإمامُ الحافظُ الخطيبُ البغدادي في كتاب «الكفاية» له من طريق عبد الملك بن عبد الحميد بن مَيْمُون بن مِهْران قال: «سألتُ الإمامَ الأعظمَ شيخَ الحنابلة أحمد بن حنبل ـ رحم الله تعالى الجميع بمنه ـ عن اللَّحْنِ في الحديث إذا لم يغيِّر المعنى؟ فقال: «لا بأسَ به». (الكفاية: ص: ٢٢١ ـ ٢٢٢)

فانظرْ هـٰذا النقل الحسن عن هـٰذا الإمام الذي هو أحدُ الأئمة الأربعة الذين أثبتت على مذاهبهم قُبَّةُ هـٰذه المِلَّةِ المحمديةِ وأُسِّسَتْ قواعدُها، وتأمَّلْ ما اشتمل عليه من الرُّخْصَة والتَّوْسعة على الأمة ورَفْعِ الإصْرِ عن العامَّةِ والخاصَّةِ.

ونَقَل الخطيبُ أيضاً في «الكفاية» عن الإمام ابن عبد الرحمن النَّسائي: أنه قال: لا يُعَابُ اللَّحْنُ على المحدِّثين، وقد كان إسماعيلُ بن أبي خالد يَلْحَن، وسفيانُ وغيرُهما من المحدِّثين. فتأمَّلْ قوله: «لا يُعَابُ اللَّحْنُ»، إلخ، كم فيه من تسهيلٍ وإماطةِ حَرَجٍ، وهو أَعَمُّ وأشْمَلُ بحسب الظاهر من جواب أحمدَ قبله؛ لأنه يحتمل أن يريد سائرَ اللَّحْنِ، وكيف كان من مغيِّر المعنى أم لا، ويحتمل أن يصرف لما قيد به جوابُ أحمدَ.

مثال اللحن الذي لا يغيّر المعنى:

ما رُوِي: أنَّ عبد الله بن موسى المعروف بعَبْدَان، أحدُ أشياخ

البخاري، قد أحالَ تحديثَه، وابنُ سُرَيْجٍ يسمع (من دُعِيَ فلم يَجِبْ) بفتح التحتانية، فقال له ابن سُرَيْج: أرأيتَ لو قلت (يُجِب) يعني بضَمِّها، فأبى أن يقول، وعجب من صواب ابن سُرَيْج كما عجب ابن سُرَيْجٍ من خطئه.

ولهـذا كان جماعةٌ من أعيان أكابر المحدِّثين معروفين باللَّحْن في الحديث، ولم يكن ذلك داعيةً لترك الأخذ عنهم كوَكِيْع بن الجَرَّاح، وعَوْفِ بن أبي جميلة، وأبي داود الطَّيَالِسي، والدَّرَاوَرْدِي، وخلائق آخرين، ومع ذلك احْتُجَّ برواياتهم في الصِّحاح ولم يُجِيزوا تخطئتَهم ولا تخطئةَ من أخَذ عنهم، وهـذا كلُّه يَدُلُّ على أنَّ عندهم في اللَّحْن سَعَةً وإلا لما ساغَ ذلك كله.

ورأيتُ في «تاريخ علماء الأندلس» جمع محمد بن حارث الخُشَنِي مؤلِّف كتاب «الفتيا» في ترجَمة (أَصْبَغ بن خليل) قال: «وكان أصبغ قليلَ العلم بالحديث، وأسماءِ الرجال. قال في (أُسَيْدِ بن حُضَيْر) أنه بالخاء المعجمة تصغير الخضر. وقال: لئن بقينا قليلاً ليقول الناس: غُمَر بن الخَظَّاب ـ بالغين والظاء ـ فكلمه أحمد بن خالد في ذلك، فأبى أن يرجع.

ورُوِيَ: أنَّ عُمَرَ بن عَوْف الواسِطي كان له مُسْتَمْلٍ يَلْحَن كثيراً، فقال: أَخْرِجوه، وتقدَّم إلى وَرَّاقٍ، وكان ينظر في الأدب والشعر أن يقرأ عليه، فكان لكَوْنِه لا يعرف شيئاً من الحديث يُصَحِّفُ في الرواية كثيراً. فقال عمرو: رَدُّوْنا إلى الأول، فإنه كان يَلْحَن فليس يَمْسَخ. اهـ.

قال السَّخَاوي: ونحوُ هـذا الصَّنيع ترجيحُ شيخِنا ـ يعني ابن

حجر ـ مَنْ عرف مشكل الأسماء والمتون دون العربيةِ على مَنْ عرف العربية فقطْ. (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٢).

الحاصل:

فتحصَّل: أنَّ (اللَّحْن في الحديث) رخصةٌ واسعةٌ؛ لأن أولئك الأئمَّة الذين سَرَدْناهم لو لم يروا الأمرَ في ذلك سهلاً ما ارتكبوه، ولبطلت روايتُهم، وامتنع الأخذُ عنهم، كيف وهم قدوةٌ في الدِّين، ومرتبتُهم في العدالة مرفوعةٌ، وحينئذٍ فالذين شَدَّدوا في اللَّحْن، إمَّا أن يحمل كلامهم على النَّهْي عن اللَّحْنِ مطلقاً احتياطاً وتشديداً، ويحمل كلامُ الذين ذكرنا على عكس ذلك. فيثبت الخلافُ بينهم، واختلافُ العلماء رحمةٌ كما يَدُلُّ عليه الحديثُ المشهورُ: «اخْتِلاَفُ أُمَّتِي رَحْمَةٌ»، (الحديث أورده السخاوي في «المقاصد الحسنة» ص ٤٦ رقم: ٣٩)، وإمَّا أن يحمل كلام المشدِّدين على الذي يُغَيِّرُ المعنى، وكلام المخفِّفين على الذي لا يغيِّر، فيتوافق المذهبان ولا يبقى بينهما خِلاَفٌ، على أنَّ كلَّ من لا يُحْسِنُ العربيةَ لا أظنُّه يسلم من تغيير المعنى، وقد سمعت أنَّ أولئك الأكابر كانوا لا يُحسِنونها.

وكان سَبَبُ رغبتهم عن تعلُّم العربية ما قاله الشافعي فيما رواه عنه ابنُ حكمان في جزئه: «إنما العلمُ عِلْمان، علمٌ للدِّين، وعلمٌ للدنيا، فالذي للدِّين الفقهُ، والذي للدُّنيا الطِّبُّ، وما سوى ذلك من الشعر والنحو فهو عناءٌ» اهـ. (انظر «فتح المغيث»: ٢/ ٢٦٠).

قال السَّخاوي: «وعلى ذلك يحمل حال من وُصِفَ من الأئمَّة باللَّحْن كما ذكرناه قبل» اهـ. (فتح المغيث: ٢/ ٢٦٠).

إلاَّ أنَّ كلامِ الشافعيِّ المذكور محمولٌ فيما يظهر على التوغُّل في العربية؛ لأنها مُشْغِلَةٌ عن العلم وعن كلِّ خيرٍ لما قاله ابنُ فارس. وأمَّا

المقدارُ الذي يُحْتَرَزُ به عن اللَّحْن فلا أظن أحداً يَعِيْبُه، بل صَرَّح عِزُّ الدين ـ أعني: عبد السَّلام ـ بوجوبه، وإنْ كان مقتضى كلامِ الخطيب في جامعه الاستحبابُ، فإنه قال: «ينبغي للمحدِّث أن يَتَّقي اللَّحْنَ في روايته، وأن لا يَقْدم على ذلك إلا بعد دربية النحو ومطالعة علم العربية. اهـ.

وممَّا يَدُلُّ على الترخيص للجاهل في اللَّحْنِ في الحديث ما رواه أبو أُمَامَة الباهِلي ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبوَّأْ مَقْعَدَهُ بَيْنَ عَيْنَي جَهَنَّمَ»، فشقَّ ذلك على أصحاب النبيِّ ﷺ حتى عُرِفَ في وجوههم وقالوا: يا رسولَ الله! أقُلْتَ كذا ونحن نسمع منك الحديثَ، ونزيد وننقص، ونقدِّم ونؤخِّر؟ فقال: «لم أعْنِ ذلك، ولكن عَنَيْتُ: من كَذَب عليَّ يُرِيْدُ عَيْبِي وشَيْنَ الإسلامِ». (أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في مسنده المستخرج على صحيح مسلم حديث (٢٣٣/ ٤٨، وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير حديث (٧٥٩٩) ٨/ ١٣١) وفي سنده الأحوص بن حكيم).

ولا شَكَّ أنَّ اللاَّحِنَ في الحديث لا يريد عَيْبَهُ، ولا شَيْنَ الإسلام، فلا يدخل في الوعيد.

وممَّا يَدُلُّ على الترخيص في اللحن في الحديث: أنَّ العلماء تحمَّلوا روايةَ الحديثِ عن العامة الذين لا أُنْسَ لهم بالعربية. والظنُّ الغالبُ: أنَّ العامي لا يَسْلَم من اللَّحْنِ في الحديث.

قال السَّخاوي: كان الحَجَّار عامياً لا يَضْبِط شيئاً، ولا يتعقَّل كثيراً، ومع هٰذا تداعى الأئمَّةُ والحفَّاظُ إليه فضلاً عمَّن دونهم إلى السَّماع منه لأجل تفرُّده، بحيث سمع منه نحوُ مئة ألف أو يزيدون. اهـ.

وهـٰذا الحَجَّارُ الذي ذكره روايتُه أشهَرُ من الشَّمْسِ في رابعة النهار، وانكبابُ الأئمة عليها يُؤْذِن بما ذكرنا.

فقد تحصَّل لنا من هـٰذه الأدلة كلِّها: أنَّ اللحن في الحديث فيه رخصةٌ واسعةٌ لبعض أهل العلم، وأنَّ من أراد قراءةَ الكتب الحديثية كالصحيحين، والشمائل مثلاً ولا معرفة له بالعربية، وغرضُه التبرُّكُ بها في خاصَّة نفسِه أو يُسمعها لقومٍ بقصد التبرُّك، فليطلب نسخةً من ذلك تكون صحيحةً مقابلةً مضبوطةً، وما اعتراه من اللَّحْن فيها، فلا يُؤاخَذ به إن شاء الله. اهـ.

وأما إن كان بقَصْدِ التصدُّرِ وطلبِ العُلُوِّ فلا يَحِلُّ.

وقد عُلِمَ: أنَّ القارىء للحديث باللحن فيه تفصيلٌ، وقد أَلْمَمْنا بأدلةٍ في ذلك واضحةَ التفصيل، وأتينا بأنقالٍ يَعُضُّ عليها بالنَّواجِذ أهلُ التحصيل، وإذا كان اللَّحْنُ من الخِلاف بحيث ذكرنا؛ فلا حسبةَ فيه ولا إنكارَ على مُتعاطيه؛ لأن الإنكارَ إنما يكون فيما أجمع على تحريمه كما نَبَّه عليه الغزاليُّ، والقرافيُّ، وغيرُهما، وأمَّا ما اخْتُلِفَ فيه؛ فلا إنكارَ فيه؛ لأن كلَّ مجتهدٍ من العلماء في الفروع مُصِيبٌ فليس أحدُ القولين أولى من الآخرِ إلا أن يكون مرتكب ذلك يعتقد تحريمَه فينكر عليه. (من رسالة «فتح المغيث بحكم اللَّحن في الحديث» لأبي عبد الله محمد الإفراني الصَّغير، بتصرُّف واختصار).

للضَّعْفِ مَا هُوَ:

أي: الراوي ليس ببعيدٍ عن الضَّعْفِ، وهـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبة للاعتبار به.

لَطَائِفُ الإِسْنَادِ:

يندرج تحت هـٰذا المُصْطَلحِ المصطلحاتُ التاليةُ:

١ ـ الإسناد العالي والنازل.

٢ ـ المُسَلْسَل.

٣ ـ روايةُ الأكابر عن الأصاغر.

٤ ـ روايةُ الآباء عن الأبناء.

٥ ـ رواية الأبناء عن الآباء.

٦ ـ المُدَبَّجُ.

٧ ـ روايةُ الأقران.

٨ ـ السَّابق واللَّاحق.

انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منه في حرفه.

لَعَنَ اللهُ مَنْ يَكْتُبُ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمام يحيى بن معين في تجريح: (الفضل بن السُّكَيْن بن السُّخَيْت القطيعي السِّنْدِي الأسود أبي العباس) روى ذلك عنه ابن الجنيد فقال: وسمعتُ يحيى بن معين وذكروا الفضلَ بن سُخَيت أبا العباس السِّنْدي. فقال: «كذَّابٌ ما سمع من عبد الرزّاق شيئاً، كان يتصدَّق. قالوا: إنه يحدِّث. قال: لَعَن اللهُ من يكتب عنه، من صغيرٍ أو كبيرٍ إلَّا أن يكون لا يعرفه». (سؤالات ابن الجنيد: ص: ٤١٦).

وقال الحافظ الذهبي في ترجَمة (الفضل بن السّكين) هـٰذا: كذَّبه يحيى بن معين. (ميزان الاعتدال: ٣/ ٣٥٢).

وقال الحافظ ابن حجر في ترجَمته ـ أي: الفضل بن السُّكَيْن ـ: والفضل بن السكين ذكره العُقَيْلي فقال: لا يضبط الحديثَ وهو مع هـٰذا مجهولٌ. (لسان الميزان: ٤/ ٤٤١).

ولعلَّ سائلاً يسأل: كيف لَعَنَ ابنُ معين هـٰذا الراوي، واللعنُ أمره خطيرٌ، واللعنةُ تصيب أحدَ الاثنين: الملعون، أو المتفوّه بها إذا لم يكن الملعون يستحقّها؟

فأقول: لا شكَّ في ذلك، واللعن يعني: الطَّردُ والإبعاد من الله، ومن الخلق: السَّبُّ، والدُّعاء. (انظر: «لسان العرب» و«غريب الحديث»).

وقد حَذَّرَنا رسولُ الله ﷺ حيث قال: «ليس المؤمنُ بالطَّعَّانِ ولا اللَّعَّان، ولا الفاحش، ولا البَذِّيء». (رواه أحمد في مسنده: ١/ ٤٠٥).

ولكن أمر الرواية والكذب فيها علىٰ رسول الله ﷺ أخطَرُ، وضررُها أعَمُّ، والمظنون بابن معين الخيرَ والتثبُّتَ والورعَ. يحملني علىٰ هـٰذا القول ما نقله عنه هارون بن بشير الرَّازي حيث قال: «رأيتُ يحيى بن معين استقبل القبلةَ رافعاً يديه يقول: اللَّهم إن كنتُ تكلّمتُ في رجلٍ ليس هو عندي كذّاباً فلا تغفر لي». (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٢٠).

فلعلَّه تيقَّن من عدمِ سماع ابن السخيت من عبد الرزاق، فلما حدَّث عنه تكلَّم فيه هـٰذا الكلامَ: اللهم اغفر لنا ما نعلم، وما أنت به أعلم. (انظر «شرح ألفاظ التجريح النادرة»).

لَفْظاً:

أي: الحديثَ بلفظِه لا بمعناهِ.

اللَّفْظُ لِفُلاَنٍ، أو «اللَّفْظُ لَهُ»:

يُكْتَب إذا كان الحديثُ عن اثنين أو أكثر، وبينهما تفاوُتٌ في

اللفظ والمعنى واحدٌ، فله جَمْعُها في الإسناد، وثم يسوقه على لفظ أحدِهما فيقول: «أَخْبَرَنا فلانٌ، وفلانٌ، واللَّفْظُ لفلانٍ» وشِبه ذلك.

وللإمام مسلم في صحيحه عبارةٌ أخرى حسنةٌ كقوله: «حَدَّثَنا أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة، وأبو سعيد الأشجُّ، كلاهما عن أبي خالدٍ»، قال أبو بكر: «ثنا أبو خالد الأحمرُ عن الأعمش». فظاهرُه: أنَّ اللَّفْظَ لأبي بَكْرٍ. (انظر «المنهل الروي» لابن جماعة، ص: ١٠١).

اللَّفْظُ لَهُ:

انظر: «اللَّفظ لفلانٍ».

اللِّقَاءُ:

أي لقاء الراوي لشيخه.

اللَّقَبُ:

انظر «الأَلْقاب» في حرف الألف.

لَمْ أَجِدْ فِيْهِ جَرْحاً ولاَ تَعْدِيْلاً:

هـٰذه العبارة إذا صدرتْ من حافظٍ إمامٍ مُطَّلِعٍ؛ فهي تعني الحكمَ منه على الراوي الذي وُصِفَ بها بجهالة حاله. أمَّا لو قالها مَنْ دونَه فهو حكمٌ منه على نفسِه دون غيره.

لَمْ أَرَ أَعْمَىٰ قَلْباً مِنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الثقةُ الحافظُ أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل بن يوسف الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٨٠ هـ) في تجريح (إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عبَّاد بن هانىء الشَّجَري، روى عنه البخاري في غير الصحيح.

فقد نقل الحافظُ الذهبيُّ عن محمد بن إسماعيل الترمذي: أنه

قال: «لم أر أعمى قلباً منه، قلتُ له: حدَّثكم أبوك! فقال: حدَّثكم أبوك. فقلت له: حدَّثكم إبراهيم بن سَعْد! فقال: حدَّثكم إبراهيم بن سعد». وقوله هـٰذا مأخوذٌ من قوله تعالىٰ: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[الحج: ٤٦] (ميزان الاعتدال: ١/ ٧٤).

وأبو إسماعيل الترمذي قال قوله هـٰذا: «لم أر أعمىٰ قلباً منه» ثم ذكر السَّبَب الذي حمله علىٰ تجريحه بهـٰذا القول وهو إجابة إبراهيم الشّجري له!.

ولم ينفرد الترمذيُّ بتجريحه لإبراهيم بن يحيى، بل جرحه أيضاً أبو حاتم الرَّازي؛ حيث قال عنه: «ضعيفُ الحديث». (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٤٧).

وضعيفُ الحديث عنده معناها: أن الراوي المنعوت بها لا يطرح حديثه، بل يعتبر به.

وقال الأزدي: مُنْكَر الحديث. (ميزان الاعتدال: ١/ ٧٤).

وذكره ابن حبان في الثّقات. (الثقات: ٨/ ٦٦).

وقال عنه الحاكم: ثقةٌ. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٧٦).

ولتوثيقهما له قال الدكتور بشَّار عواد: «ولا أعتقد بصُدور هـٰذا ـ أي: التجريح ـ عن محدِّثٍ له أدنى معرفةٍ، فكيف بمثل هـٰذا الذي وثَّقه الحاكم وابنُ حبان، وتضعيف أبي حاتم وأبي الفتح الأزدي لا يعني أنه كان مغفَّلاً إلىٰ هـٰذا الحدِّ. ثم أعقب كلامَه هـٰذا بما يُشَمُّ منه توهين أمر محمد بن إسماعيل الترمذي فقال: وقد تكلَّم أبو حاتم الرَّازي في أبي إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي بالرغم من توثيق الآخرين له». (انظر حاشية «تهذيب الكمال» ٢/ ٢٣١).

وتوثيقُ ابن حبان، والحاكم لم يقبله النقادُ، لما عُرِفَ عنهما من

التساهل في ذلك، وقد انتقد الحافظُ ابن حجر منهجَ ابنِ حِبّان في توثيقه للرّواة في كتابه الثقات، ووَصَف منهجه بأنه مذهبٌ عجيبٌ! وأنَّ الجمهور على خلافه. (لسان الميزان: ١/ ١٤ ـ ١٥).

وأمَّا الحاكمُ فقد حكم عليه الحافظُ الذهبيُّ ـ وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال ـ بأنه «مُتَسمّحٌ»، أي: متساهلٌ في الجرح والتعديل. (المتكلمون في الرجال).

لَمْ تَثْبُتْ عَدَالَتُهُ:

هذا اصطلاحٌ خاصٌ بالإمام أبي الحسن بن القطَّان الفاسي، ولا يريد به تجهيلَ الراوي، ولا أنه غيرُ ثقةٍ.

قال الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٣) في ترجَمة (مالك المصري): «قال ابنُ القَطَّان: هو ممَّن لم تَثْبُتْ عدالتُه. يريد: أنه ما نَصَّ أحدٌ علىٰ أنه ثقةٌ. وفي رواة (الصحيحين) عددٌ كثيرٌ ما علمنا أنَّ أحداً وثَّقهم، والجمهُور علىٰ أنَّ من كان من المشايخ قد روىٰ عنه جماعةٌ ولم يَأْتِ بما يُنكَر عليه أنَّ حديثه صحيحٌ».

لَم يَجْتَمِعْ اثْنان مِنْ عُلَمَاءِ هـٰذا الشَّأْنِ قَطُّ عَلىٰ تَوْثِيْقِ ضَعِيْفٍ وَلا عَلىٰ تَضْعِيْفِ ثِقَةٍ:

اختَلَفَ العلماءُ في تفسير كلمة الحافظ الذَّهبي هذه كثيراً، والذي ترجَّح: أنَّ معناها: لم يقع الاتفاقُ من العلماء علىٰ توثيق «ضعيف»، بل إذا وثَّقَه بعضُهم ضَعَّفه آخرون. كما لم يقع الاتفاقُ من العلماء على تضعيف «ثقةٍ»، فإذا ضعَّفه بعضُهم وثَّقه آخرون، فلم يتَّفقوا على خلافِ الواقع في جرحِ راوٍ أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ. ولفظُ (اثنان) هنا المرادُ به الجميعُ، كقولهم: «هـٰذا أمرٌ لا يَخْتَلِفُ فيه اثنان»، أي: يتفق عليه الجميعُ ولا يُنازع فيه أحدٌ.

وقد نَقَل الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ كلمةَ الحافظ الذهبي هٰذه في أواخر كتابه «شرح نخبة الفكر»، عَقِبَ كلامِه علىٰ ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها، فقال:

«وينبغي أن لا يُقْبَل الجرحُ والتعديلُ إلا من عدلٍ مُتيقِّظٍ، فلا يُقْبَل جرحُ مَن أفرط فيه، فَجَرَح بما لا يقتضي رَدّاً لحديث المحدِّث، كما لا يُقْبَلُ تزكيةُ من أخذ بمجرَّد الظاهر فأطلقَ التزكية.

وقال الذَّهبي ـ وهو من أهل الاستقراء التَّامِّ في نَقْدِ الرجال ـ: لم يَجتمع اثنان من علماء هٰذا الشأن قطُّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا على تضعيف ثقةٍ. ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي ألا يُتْرَك حديثُ الرجل حتى يجتمع الجميعُ علىٰ تركه». انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وقد اختَلَف العلماء في تفسير كلمة الذهبي، وهٰذه نماذجُ مما فُسِّرَتْ به، وما اعتُرِضَ به علىٰ تفسيرها، رأيتُ إيرادَها في صعيدٍ واحدٍ، ليَنْظُرَ العلماءُ فيها، ثم وَفَّقني الله إلىٰ كشفها علىٰ الوجه الصواب.

١ ـ قال تلميذُ ابن حجر العلَّامة قاسم بن قُطْلُوْبُغا في حاشيته علىٰ «شرح نخبة الفِكَر»: «قال المصنِّفُ في تقريره: يعني: يكون سببُ ضَعْفِه شيئين مختلفين، وكذا عكسُه. انتهىٰ. قلتُ ـ القائل: العلَّامة قاسم ـ: لم يقع المصنِّفُ علىٰ عِلمِ ذلك، ولم يَفهم المرادَ مَنْ قَبِلَ هٰذا من المصنِّف، وإنما معناه: أنَّ اثنين لم يَتَّفِقا في شَخصٍ علىٰ خلاف الواقع في الواقع، بل لا يتفقان إلا علىٰ من فيه شائبةٌ مما اتفقا عليه، والله أعلم.

٢ ـ ونقله العلَّامةُ عليّ القاري في «شرح شرحِ النخبة» (ص: ٢٣٧) ثم تعقَّبه بقوله: «والأظهر: أنَّ معناه: لم يتفق اثنان من

أهل الجرح والتعديل غالباً على توثيقِ ضعيفٍ، وعكسه، بل إنْ كان أحدُهما ضَعَّفه؛ وَثَّقه الآخرُ، أو وَثَّقه أحدُهما؛ ضَعَّفه الآخرُ، وسبَبُ الاختلاف ما قرَّره المصنِّفُ: بأن يكون سببُ ضعف الراوي شيئين مختلفين عند العلماء، في صلاحية الضعف وعدمه، فكلُّ واحدٍ منهما تعلَّق بسببٍ، فنشأ الخلافُ.

فُعلِمَ من هٰذا التقرير: أنَّ التلميذ ـ يعني: العلامة قاسماً ـ لم يُصِبْ في التحرير، ولم يفهم المراد، مع أنه المطابق لما ذكره في المآل، والمُفاد.

وهٰذا المعنى هو المناسبُ لتعليله بقوله: (ولهٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يُترَك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ ـ أي الأكثَرُ ـ على تركه، فإنَّ التعارُضَ يُوجِب التساقُطَ. وكأنَّ النَّسائي ذهب إلى أنَّ العدالة مقدَّمةٌ على الجرح عند التعارض، بناءً على أنَّ الأصل هو العدالة، بخلاف الجُمهور كما سيجيء.

وبهٰذا يندفع ما قال مُحَشٍ اعتراضاً على التعليل: فيه أنَّ ما يتفرَّعُ على قول الذهبي إنَّما هو: لا يُترَكُ حديثُ الرجل حتى يجتمع على تَرْكه اثنان، أو: يُترَكُ حديثُ الرجل إذا اجتمع على تَرْكه اثنان، لا ما ذكره من قوله: يَجتمع الجميع على تركه، انتهى. وقد ذكر شارح هنا ما لا طائلَ تحته». انتهى كلام علي القاري.

٣ ـ وجاء في النسخة المخطوطة من كتاب: «الإعلان بالتوبيخ» للسَّخاوي، التي طبَع عنها الأستاذ حسام الدين القدسي الكتاب المذكور، تعليقاً على قول الذهبي المذكور فيها ما يلي:

«سألتُ شيخنا العلامة الرُّحْلَة الفَهَّامة، الشيخ يحيى بن محمد بن عبد الله بن عيسى بن أبي البَرَكات الشَّاوي الجزائري، حين اجتماعي

به بالرَّمْلَة ـ في فلسطين ـ في ٢٠ رمضان سنة ١٣٨١ هـ، عن قول الذهبي: «لم يَجتمع اثنان علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ» ما المرادُ به؟.

فأجابني بأنَّ المراد: لم يجتمع اثنان من غير مخالفٍ، ونظيرُ ذلك قولهم: (لم يختلف فيه اثنان)، بأن المراد به الاتفاقُ لا العَدَد.

ثم ذكرتُ له ما قال المؤلِّفُ ـ أي: السَّخاوي ـ هنا من قوله: (لم يجتمع اثنانِ من طبقةٍ واحدةٍ)، فقال: لا حاجةَ إلىٰ هـٰذا التكلُّفِ، انتهىٰ.

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: والعلاَّمةُ الشَّاويُّ هـٰذا من كبار علماء الجزائر بل فَخْرُهم في القرن الحادي عشر، توفي سنة ١٠٩٦ هـ، وله ترجَمةٌ كبيرةٌ حافلةٌ في «فهرس الفهارس والأثبات» لشيخنا حافظ المغرب عبد الحي الكتَّاني رحمه الله تعالىٰ، في الجزء (٢/ ٤٤٦ ـ ٤٤٨).

وقد أصاب ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في رَدِّ قولِ السَّخاوي: (من طبقةٍ واحدةٍ)، وفي أنه لا حاجةَ إليه، وفي تفسير كلمة الذهبي رحمهما الله تعالىٰ.

٤ ـ وقال العلاَّمةُ النابغة الشيخ عبد العزيز الفَرْهارِي الهندي ذو التآليف المحقَّقة، (المتوفى سنة ١٢٤١هـ) في آخر كتابه في علوم الحديث، المسمَّى: «كوثر النبي»(ص ١٠٢ ـ ١٠٣)، ما خلاصتُه:

اختلفوا في تفسير كلام الذهبي، فقيل: أراد: أنَّ الاثنين لم يتَّفقا على خلاف الواقع، بل لا يتفقان علىٰ الجَرْح أو التعديل إلا والواقعُ كما اتفقا عليه.

وفيه بحثٌ، فقد يتعارض جماعتان في الجرح والتعديل، كما

في: (الحارث بن عبد الله الأَعْوَر)، كذَّبه الشَّعْبيُّ وابنُ المَدِيني، وقال النَّسائي: ليس به بأسٌ، وأخرج له ابنُ حِبَّان في «صحيحه». وكما في: (الحارث بن عُمَير)، وَثَّقه الجُمهورُ، وروى له البخاري في «صحيحه» ـ تعليقاً ـ وقال الحاكم: رَوَى عن جعفر الصادق: موضوعاتٍ، وقال ابن حِبَّان: رَوَى الموضوعات عن الأثبات، وقال الأَزْدِي: ضعيفٌ.

وقيل: أشار الذهبي إلىٰ كثرة اختلافهم في التزكية، فلم يتفق اثنان فيها، بل إن وَثَّق أحدُهما جرَّح الآخَرُ، وإن جَرَّح أحدُهما وَثَّق الآخر، وفيه بحثٌ كما مَرّ.

والجواب عنهما: «أنه أراد الأكثر والأغلب». انتهى.

والأقربُ: أنَّ المراد به الجميعُ من غير مخالفٍ كما تقدَّم في كلام العلامة الشَّاوي الجزائري، ويكون معنىٰ كلمة الحافظ الذهبي: لم يقع الإتفاقُ من العلماء علىٰ توثيقِ ضعيفٍ، بل إذا وَثَّقه بعضُهم، ضَعَّفه غيرُه، كما لم يقع الاتفاقُ منهم علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، فإذا ضَعَّفه بعضُهم وَثَّقه غيرُه، فلم يتفقوا علىٰ خلافِ الواقع في جرحِ راوٍ، أو في تعديله، فهم بمجموعهم محفوظون من الخطأ.

ويَنْطِقُ بذلك أوضحَ النُّطْقِ سِياقُ عبارة الذهبي نفسِه هـٰذه، فقد أوردها في رسالته: «الموقظة» في علم مصطلح الحديث، وقال رحمه الله تعالىٰ فيها ما خلاصته ـ وتقدَّمَتْ عبارتُه بتمامها تعليقاً في (ص: ١٣٠) ـ:

«والكلامُ في الرواة يَحتاجُ إلىٰ وَرَعٍ تامٍّ، وبراءةٍ من الهَوَى والمَيْل، وخِبرةٍ كاملةٍ بالحديث، وعِلَلِه، ورجاله.

ثم نحن نفتقر إلىٰ تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك

من العبارات المتجاذَبَة، ثم أهمُّ من ذلك أن نعلم بالاستقراء التامِّ: عُرْفَ ذلك الإمام الجِهْبِذِ، واصطلاحَه، ومقاصدَه بعباراته الكثيرة.

ومن ثَمَّ قيل: تجبُ حكايةُ الجرح والتعديل، فمنهم: من نَفَسُهُ حادٌّ في الجرح، ومنهم: من هو معتدِل، ومنهم: من هو متساهل، . . .

وقد يكون نَفَسُ الإمام ـ فيما وافق مذهبَه، أو في حالِ شيخِه ـ ألطفَ منه فيما كان بخلافِ ذلك. والعصمةُ للأنبياء، والصِّدِّيقين، وحُكَّام القِسْطِ ـ كذا في المخطوطة ـ.

ولكنَّ هٰذا الدِّين مؤيَّدٌ محفوظٌ من الله تعالىٰ، لم يَجتمع علماؤه علىٰ ضلالة، لا عمداً، ولا خطأً، فلا يَجتمعُ اثنانِ على توثيقِ ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، وإنما يقعُ اختلافُهم في مراتب القُوَّةِ أو مراتِب الضعف، والواحدُ منهم يتكلَّمُ بحسب اجتهادِه وقوةِ مَعَارِفه، فإن قُدِّرَ خطؤه في نقده؛ فله أجرٌ واحدٌ، والله الموفِّق». انتهى.

وبهٰذا يتبدَّى لك ما وقع في تفسير كلمة الحافظ الذهبي من أوهامٍ من كبار الجَهَابِذَة الأعلام حين قَطَعها الحافظُ ابن حجر عن سياقها وسباقها من الكلام، فتَشَتَّتْ فيها الآراء والأفهام، والحمد لله علىٰ فضله وتوفيقه. (مستفادٌ من حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٢٨٦ـ٢٩١، و«الموقظة»).

لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ فُلَانٌ:

قد تُساوي هذه العبارةُ عبارةَ «تَرَكَه فلانٌ»، فيكون لها مَعناها.

قال الإمام أحمدُ بنُ حَنْبَل في (أبي الزُّبير مُحمَّدِ بن مُسْلم): «قد رَوَى عنه قومٌ واحتَمَلوهُ، رَوَى عنه أيُّوب، وغيرُ واحدٍ، إلَّا أنَّ شُعْبَةَ لم يُحَدِّثْ عنه». (العلل ومعرفة الرِّجال، رواية المروزيِّ وغيرِه (النَّص: ٦٧).

ولم يُحَدِّث مالكُ بن أَنَسٍ عن جماعةٍ من أهل المدينةِ، وقد قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «كُلُّ مَدَنِيٍّ لم يُحَدِّثْ عنه مالكٌ ففي حديثِهِ شيءٌ، ولا أعلَمُ مالكاً تركَ إنساناً إلَّا إنساناً في حديثِه شيءٌ». (أخرجَه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١/ ١٧٧) وإسنادُه صَحيحٌ).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ لا يروي عنه الثَّوريُّ» وأُراه قال: «وشُعبةُ، وقد أدرَكاهُ، فما ظَنُّكَ به؟». (علل الحديث ١/ ٣٦٥).

وقال عَمْرو بنُ عليٍّ الفَلَّاسُ: سألتُ عبدَ الرحمن ـ يَعني: ابنَ مَهْديٍّ ـ عن حديثِ (عَمْرو بن ثابتٍ) فأبى أن يُحَدِّثَ عنهُ، وقال: «لو كُنْتُ مُحدِّثاً عنه، لحدَّثْتُ بحديثِ أبيهِ عن سعيدِ بن جُبيرٍ في التَّفسيرِ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٢٢٣).

قال أبو حاتم الرَّازيُّ في (القاسم بن مُحمَّدِ بن أبي شَيْبَةَ): «كَتَبْتُ عنه، وتَرَكْتُ حَديثَهُ»، وقال أبو زُرْعَةَ: «كَتَبْتُ عنه ولم أحدِّثْ عنهُ بشيءٍ». (الجَرْح والتعديل ٣/ ٢/ ١٢٠).

ويُرادُ بها أيضاً أنَّه لم يتهيَّأ له السَّماعُ منه، فلذلك لم يَكْتُبْ عنه شيئاً، وليستْ جَرحاً أصلاً.

مثالُه: قال أبو الحسَنِ المَيْمُونيُّ لأحمد بن حَنْبَل؛ وقد ذَكَر له دخولَهُ الرَّقَّةَ وسَماعَه من بعضِ أهلها: فكيف لم تَكْتُب عن عبدِ الله بن جَعفرٍ (يعني الرَّقِّيَّ)؟ فقال: «ما كان عبدُ الله بنُ جَعْفَرٍ تلك الأيَّامَ يُذْكَرُ»، قلتُ: فقد أتيْتَها بعدَ ذاك، فكيف لم تَكْتُبْ عنه؟ قال: «لم أكتبْ عنهُ»، قلتُ: تَرَكْتَه من عِلَّةٍ؟ قال: «لا، ولكن لم أكتُبْ عنه شيئاً». (تهذيب الكمال: ٢٨/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

كذلك كقولِ أبي حاتمٍ الرَّازيِّ في (عُبَيْدِ بن جَنَّادٍ الحَلَبيِّ):

«صَدوقٌ، لم أكْتُبْ عنه». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٤٠٤).

وقولِ أبي زُرْعةَ الرَّازيِّ في (عبدِ الله بن الجَهْمِ الرَّازيِّ): «كان صَدوقاً، رأيْتُه ولم أكتُبْ عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٢٧).

لَمْ يَخْتَلِفْ فِيْهِ اثْنَان:

انظر: لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قطّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ».

لَمْ يَذْكُرْ فِيْهِ البُخَارِيُّ وابنُ أبي حاتِم جَرْحاً:

(لم يَذكُر فيه البخاريُّ جرحاً)، وبعبارةٍ: (لم يَذكُر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً)، وبعبارةٍ: (لم يَذكُر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً)...، قد توصَّلتُ من تتبُّع صَنِيع مَوْرِدِ ذلك منهم إلى أنه يُقصَدُ به ما يلي:

١ ـ توثيقُ من لم يَعرِف عنه مُورِدُها غيرَ التعبير بذلك، وأمثلةُ ذلك كثيرة، منها: (هشام بن سعيد)، قال الحافظ ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (ص: ٤٣٢): «ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً».

٢ ـ تعقُّب طعنِ بعض الحفَّاظ في الراوي بإحدى تلك العبارات، كتعقُّبِ الحافظ ابن حجر في: «تعجيل المنفعة» (ص: ٢٥)، قولَ الحسيني الدمشقي في: (أخشَن السَّدُوسي): مجهولٌ، بقوله: «قلتُ: لم يَذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم فيه جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في: «تعجيل المنفعة» (ص: ١٣٢) (رَوْح بن عابد الشامي): فيه جهالةٌ، بقوله: «كذا ذكر الحسيني، ولم يذكر البخاري ولا ابن أبي حاتم في رَوْح هٰذا جرحاً».

وتعقُّبِه قولَ الحسيني في (ص: ١٥٧). في (سُقَير العَبْدي): مجهولٌ، بقوله: «لم يُصِبْ في ذلك، فقد ذكروه في حرف الصاد

المهملة ـ أي: صُقَير ـ، ولم يذكر البخاري، ولا ابن أبي حاتم فيه قَدْحاً».

وتعقُّبِه في (ص: ١٧١) تجهيل (سُوَيد بن الحارث) بقوله بعدَ بحْثٍ طويلٍ في روايته لحديثِ: «ما أُحِبُّ أنَّ لي أُحُداً ذهباً، أموتُ يوم أموت وعندي منه دينار، إلا أن أَرصُدَه لغريم». وفي تحقيقِ: أنَّ اسمَه سُويدُ بنُ الحارث، قال بعدَ ذلك: «وقد ذكر البخاري سُويداً ولم يذكر فيه جرحاً، وتبعه ابن أبي حاتم».

٣ ـ تأييدُ توثيقِ بعض أئمة الجرح والتعديل للرواي بعبارة من تلك العبارات، ومن هـٰذا النوع تقويةُ الحافظ ابن حجر في: «تعجيل المنفعة» (ص: ١٠٧) قولَ أبي زُرْعَة في: (حُمَيد بن علي أبي عِكْرشَة العُقَيلي) لا بأسَ به، بقوله: «قلتُ: لم يذكر البخاري فيه جرحاً». جاء هـٰذا في مقام الردِّ علىٰ قول الدارقطني فيه: لا يستقيمُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به.

وتأييدُه توثيقَ ابن معين لـ(شيبة بن مُسَاوِر) (في ص: ١٧٩)، بقوله: «ولم يذكر فيه البخاري جرحاً»، فقد رَدَّ الحافظُ ابن حجر بهـٰذين الأمرين: (توثيقِ ابن معين وسكوتِ البخاري) تجهيلَ الحسيني لشيبة بن مساور المذكور.

٤ ـ قد قال الحافظ ابن حجر: في «هدي الساري» (٢/ ١٢٣)، في ترجَمة (الحسن بن مُدْرِك السَّدُوسي)، متعقِّباً ـ قولَ أبي داود فيه: كان كذّاباً، يأخذ أحاديث فهد بن عوف فيقلبها علىٰ يحيى بن حمَّاد ـ بقوله:

«قلتُ: إن كان مستنَدُ أبي داود في تكذيبه هـٰذا الفعلَ؛ فهو لا يوجبُ كذباً؛ لأنَّ يحيى بنَ حمَّاد، وفهدَ بنَ عوف جميعاً من

أصحاب أبي عَوَانة، فإذا سأل الطالب شيخَه عن حديثِ رفيقِه ليَعرِفَ إن كان من جملةِ مسموعه، فحدَّثه به أم لا؛ فكيف يكون بذلك كذَّاباً؟! وقد كَتَبَ عنه أبو زرعة، وأبو حاتم، ولم يذكرا فيه جرحاً، وهمَا ما همَا في النقد». وقَولُ الحافظ ابن حجر هـٰذا: لا يَدَعُ مجالاً للشَّكِّ فيمَا لهـٰذه العبارة عند الحافظ ابن حجر من قُوّةٍ في الباب، حتى تعقَّب بها قولَ أبي داود، ورَدَّه.

كما أنَّ ما جاء في ترجمة (إياس الكِنْدي) من «لسان الميزان» (١/ ٤٧٥) إذ تعقَّب الحافظُ ابن حجر قولَ البخاري فيه: فيه نظر. بقوله: «قال ابنُ أبي حاتم: رَوَى عن أبيه عن النبي ﷺ، ورَوَى عنه ابنُه إسمَاعيل، يُعَدُّ في الحجازيين، ولم يَذكر فيه جرحاً»: يفهَمُ منه: أن عبارة: (لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً)، قد يُتعقَّبُ بها طعنَ البخاري في الراوي.

وهـٰذه النماذج ـ وأمثالُها ـ تفيدُ: أنَّ هـٰذه العباراتِ تأتي علىٰ أنحاءٍ شَتّى: للتوثيق، وللتعقيب علىٰ تجهيل الراوي، ولتأييد التوثيق، ولتعقُّبِ الطعن في الراوي، كما لا يخفىٰ علىٰ كل مشتغل بهـٰذا العلم الشريف والله ولي التوفيق. (انظر أواخر «الرفع والتكميل..» ص: ٥٥٦ ـ ٥٥٨).

لَمْ يَذْكُرْ فيه البُخاريُّ جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَذْكُرْ فيه ابنُ أبي حاتِم جَرْحاً:

انظر «لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جَرْحاً».

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ فُلَانٍ:

يُقْصَد بذلك: أنَّ الموصوفَ به مجهولُ العين.

لَمْ يَرْوِ عَنْهُ فُلَانٌ:

يتبادر الذِّهْنُ بادئ ذي بدء إلى أنَّ هٰذه العبارةَ عبارةُ الجَرْح، والحقيقةُ ليست كذلك. لاحتمال أنه لم يَلْقَه، أو لَقِيه لكنه لم يَسْمَع منه، بخلاف قولهم: (تركه فلانٌ) فإنها تحتمل جَرْحاً، وغيره.

قال الحافظُ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «هدي الساري» (ص: ٤٠٠) في ترجمة (الزُّبَيْر بن خَرِّيْت البَصْري): «وحكى الباجيُ في رجال البخاري عن عليٍّ بن المَدِيْني: أنه قال: تَرَكه شُعْبَةُ. قلتُ: والذي رأيتُه عن عليٍّ: أنه قال: لَمْ يَرْوِ عنه شُعْبَةُ، وبين اللَّفْظَين فَرْقٌ».

لَمْ يَصِحَّ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يَصِحَّ حَدِيْثُهُ:

انظر «لا يَصِحُّ حديثُه».

لَمْ يُضَعِّفْهُ أَحَدٌ:

لا تَدُلُّ هٰذه العبارةُ على أنَّ الراوي ثقةٌ، أو أنَّ أحداً وَثَّقه، وإنما تَدُلُّ على أنه لم يُوجَد فيه تضعيفٌ لأحدٍ، وعليه فقد يكون الراويُ مجهولَ الحالِ؛ لأنه لم يُوجَد فيه توثيقٌ، ولا تضعيفٌ، وبهٰذا يُعْرَف أنَّ هٰذه العبارةَ ليست من عباراتِ التوثيق. والله أعلم. (معجم مصطلحات علوم الحديث: ص: ١٨٥).

لَمْ يَكُنْ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيْمٌ:

هٰذا التعبيرُ استعمله أبو سلمة التَّبوذكي في تضعيف:

(عبد الله بن المثنّىٰ الأنصاري)، قال أبو داود: ثنا أبو طليق ثنا أبو سلمة قال: «ثنا عبد الله بن المثنّى، ولم يكن من القَرْيَتَيْن عظيمٌ». (سؤالات الآجري: ٣/ ٢٩٩).

ولعلَّ هٰذا المعنى مأخوذٌ من قوله تعالىٰ: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾[الزخرف: ٣١]. فشبه به حال عبد الله بن المُثَنَّى في الحديث.

وكانوا يستعملون هٰذا الأسلوبَ أيضاً على سبيل المزاح والمداعبة، فقد روى أبو نعيم بسنده إلىٰ الأعمش ـ سليمان بن مِهْران ـ: أنه قال: دخل عليّ إبراهيم يعودني، وكان يمازحني فقال: أما أنت فيعرف من في منزله، أنه ليس برجلٍ من القريتين عظيم. (حلية الأولياء: ٥/ ٥٠).

فالتَّبوذكيُّ عمد إلى تضعيف وتهوين أمر عبد الله بن المُثَنَّى بهٰذا الأسلوب، ويبدو أنَّ أبا داود السِّجِسْتاني فهم منه التضعيفَ، لذا نجده أهمل حديثَ عبد الله بن المُثَنَّى وجانبه، وما ذلك إلا لضعفه.

قال أبو عبيد الآجُريّ: سألتُ أبا داود عن عبد الله بن المُثَنَّى الأنصاري؟ فقال: «لا أخرج حديثَه». (سؤالات ابن عبيد: ٣/ ٢٣٢).

وهكذا كان رأي معظمُ المحدِّثين في عبد الله بن المُثَنَّى.

لَمْ يُوْجَدْ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَمْ يُوْجَدْ لَهُ أَصْلٌ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ».

لَنَا مَا رَوَى لاَ مَا رَأَى:

هٰذه مقولةٌ يَسْتَعْمِلها المحدِّثون، إذا كان العالمُ أو المحدِّثُ روى حديثاً، ولكن عمل بما يخالف هٰذا الحديثَ، فلا تقدح مخالفتُه في عمله بصحة الحديث؛ لأنه من المُمكِن: أنَّه عَدَل عنه لمعارضٍ عنده كالنسخ، أو بما هو أرجَحُ عنده، والأمةُ متعبَّدةٌ بخبر الصادق لا باجتهاد العلماء وفهومُهِمٌ. (معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد: ص٣٣٣).

يقول العلاَّمة الشَّوْكَانِيُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «واعْلَمْ أنه لا يَضُرُّ الخبرَ عملُ أكثر الأئمةِ بخلافه؛ لأن قول الأكثر ليس بحُجَّةٍ، ولا يَضُرُّه عملُ أهل المدينة بخلافه خلافاً لمالكٍ وأتباعِه؛ لأنهم بعض الأمة، ولجواز أنه لم يبلغهم الخَبَرُ، ولا يَضُرُّه عملُ الرَّاوي له بخلافه خلافاً لجمهُور الحنفية وبعض المالكية؛ لأننا متعبَّدون بما بلغ إلينا من الخبر، ولم نتعبَّدْ بما فَهِمَه الراوي». (إرشاد الفحول: ١/ ١٩٣).

يقول ابن التُّرْكَماني: «العبرةُ عند المحدِّثين لرواية الراوي لا لرأيه». (انظر «الجوهر النقي في الردِّ على البيهقي» ١/ ٤٦١).

لَهُ أَوَابِدُ:

يراد بها: أحاديثه المُنْكرة المتروكة والموضوعة.

انظر «الأَوَابِدَ» في حرف الألفِ.

لَهُ بَلاَيَا:

انظر «البَلاَيَا» في حرف الباء.

لَهُ رُؤْيَةٌ:

يقالُ في هؤلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ الذين توفِّي عنهم رسولُ الله ﷺ وهم دون سِنِّ التمييز.

لَهُ طَامَّاتٌ:

انظر «طَامَّات» في حرف الطَّاء.

لَهُ طَامَّاتٌ وأَوَابِدُ:

انظر «الطَّامَّات» في حرف الطَّاء، و«الأَوَابِد» في حرف الألف.

له غَرَائِبُ:

مثل قولهم: «له مَنَاكير»، والذي يكون من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ للاعتبار به.

لَهُ ما يُنْكَرُ:

أي: يروي أشياءَ تفَّرد بها، أو خالَفَ فيها، وهو من ألفاظ المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه للاعتبار به.

لَهُ مَنَاكِيرُ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الخامسة من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَوْ ارْتَدَّ عَبْدُ الرَّزَّاق عَنِ الإسْلاَم مَا تَرَكْنَا حَدِيْثَهُ:

انفرد بهـٰذا القولِ الإمام الناقد يحيى بن معين.

قال العُقَيْلِي: حدَّثنا أحمدُ بن محمد: سمعتُ أبا صالح محمد بن إسماعيل الضِّرَاري يقول: «بَلَغَنا ونحن بصَنْعاء عند عبد الرزاق: أنَّ أصحابنا: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهما تركوا حديثَ عبد الرزاق وكرهوه، فَدَخَلنا من ذلك غمٌّ شديدٌ، وقلنا: قد أنفقنا، ورحلنا! وتعبنا فلم أزَل في غمٍّ من ذلك إلىٰ وقت الحجّ فخرجتُ إلىٰ مكَّةَ فلقيتُ بها يحيىٰ بن معين، فقلتُ له أبا زكريا، ما نزل بنا من شيءٍ بَلَغنا عنكم في عبد الرزاق؟ قال: وما هو؟ قلنا: بَلَغَنا أنكم تركتم حديثَه، ورغبتم عنه، قال: يا أبا صالح لو ارْتَدَّ عبد الرزاق عن الإسلام؛ ما تركنا حديثَه». (الضعفاء: ٣/ ١١٠).

وقولُ يحيى بن معين هـٰذا في عبد الرزاق يُعْتَبَر مبالغةً منه في توثيق عبد الرزاق الصنعاني، فالمُرْتَدُّ معروفٌ حكمُه في الإسلام؛ بَلْهَ الرواية عنه، فهو يريد أن يقول: إنَّ أحاديث عبد الرزاق صحيحةٌ، وهو ثقةٌ، وحتى لو ارتدَّ ـ حاشاه الله ـ فأحاديثه يعتمدها ويُحْتَجُّ بها؛ لأنه كان ثقةً مسلماً في حال روايته لها. والله أعلم. (شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص: ٥٦ ـ ٥٧).

لَوْ ظَهَرَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ لَكَتَبُوا عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها يزيدُ بن زُرَيْع في تجريح: (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني، المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ).

فقد روى ابنُ عدي في ترجَمة إبراهيم بن محمد بسنده إلى

يزيد بن زُرَيْع: أنه رأى إبراهيم بن أبي يحيى يحدِّث، فقال: «لو ظهر لهم الشيطانُ؛ لكتبوا عنه». (الكامل: ١/ ٢٢٠).

ويزيد بن زُرَيْع ما قال هـٰذا الكلامَ إلا لِيُنَفِّرَ الناسَ عنه، ويتركوا حديثَه.

قال البخاري عنه: تَرَكه ابنُ المبارك والناسُ ـ يقصد أهل الحديث. (التاريخ الكبير: ١/ ق ١/ ٣٢٣).

وقال أبو حاتم، ويعقوب بن سفيان، والنَّسائي، والدارقطني. (متروك الحديث).

وزاد أبو حاتم: كذَّابٌ، ترك ابنُ المبارك حديثه. (تهذيب التهذيب: ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠، والجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٢٦).

لَوْ كَانَ فِيْه طَبَاخٌ لَحَدَّثْتُكُمْ عَنْهُ:

من عبارات التجريح النادرة ـ فيما أعلم ـ انفرد بها ابنُ أبي شيبة عبد الله بن محمد الكوفي؛ حيث جَرَح به: (الحكَم بن ظُهير الفَزاري، المتوفىٰ سنة ١٨٠ هـ).

قال أبو حاتم الرازي: قال ابن أبي شيبة ـ وذكر الحكم بن ظهير ـ فقال: «لو كان فيه طبَاخٌ، لحدَّثْتُكم عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ق ٢/ ١١٩).

المعنىٰ اللُّغوي:

ومعنى الطباخ لغةً (بالفتح، والضَّمِّ): الإحكام، والقُوَّةُ، والسِّمَن. يقال: رجلٌ في كلامه طباخٌ، إذا كان محكماً، ورجل ليس به طباخ، أي ليس به قوةٌ، ولا سمَنٌ.

قال حسان بن ثابت:

المالُ يغشَى رجالاً لا طباخَ بهم كالسَّيل يغشىٰ أصولَ الدِّندِن البالي

ومنه أثرُ سعيد بن المسيَّب: «وقعت الفتنة الأولىٰ ـ يعني مقتل عثمان ـ فَلم تُبقِ من أصحابِ بدرٍ أحداً، ثم وقعت الفتنة الثانية ـ يعني الحرَّة ـ فلم تبق من أصحاب الحُدَيْبِيَة أحداً، ثم وقعتِ الثالثةُ فلم تَرتَفِع وللناس طباخٌ». (هذا الأثر ذكره البخاري في صحيحه تعليقاً في كتاب المغازي قبل حديث (٤٠٢٥) ـ انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري ٧/ ٣٢٣ ـ وذكره الحافظ في «تغليق التعليق» ٤/ ١٠٥).

قال الخطَّابي: أصل الطَّباخِ: القُوَّة والسِّمن، ثم استعمل في غيرهما، فقالوا: فلان لا طباخَ له: أي لا عَقْلَ له، ولا خيرَ عنده، وقال الزمخشري: وما في كلامه طباخٌ ولا فائدةٌ، وأصله اللحم الأعجف الذي ما فيه جدوى لطابخه. (غريب الحديث: ٣/ ٤١، وأساس اللغة: ٥/ ٢).

والمعنىٰ اللُّغوي للطَّباخ ينطبق علىٰ حال (الحكم بن ظهير)، فابن أبي شيبة كتب عنه، ولم يحدِّث عنه، ولم يخرِّج حديثَه في مصنَّفاته؛ وذلك لأنه لم تتوفَّر فيه شروطُ قبول الرواية، وحتى شروطُ من تُقْبَل روايتُه.

لَيْسَ بالثِّقَةِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يُحْتَجّ بحديث أهل هاتين المرتبتين، ولا يُعْتَبَرُ به.

لَيْسَ بِالْحَافِظِ:

قال ابنُ القَطَّانِ الفاسِيُّ: «هـٰذا قد يُقال لِمَن غيرُه أحْفَظُ منه». (بيان الوهم والإيهام: ٤/ ٣٣٦).

قلتُ: وذلك كما قال يحيى بنُ سعيدٍ القطَّانُ في: (عاصمِ بن سُليمان الأحوَلِ): «لم يكن بالحافِظِ». (الجرح والتعديل: ٣/ ١/ ٣٤٣).

فإنَّ عاصماً كان من الثِّقاتِ المُتْقنين، ولكن جَفَّتْ فيه عِبارةُ يحيى، وغايةُ القول: أرادَ بالنَّظَرِ إلىٰ أقرانِه من البصريِّين.

وممَّا يُبيِّنُه أيضاً: أنَّ ابنَ أبي حاتم سأل أباهُ عن حديثٍ يرويهِ (حُمَيْدُ بنُ قَيسٍ الأعْرَجُ) وقد اخْتُلِفَ عليه فيه؟ فقال: «إنْ كان شيءٌ؛ فمِن حُمَيْدٍ؛ لأنَّ حُمَيْداً ليس بالحافظ». (علل الحديث: رقم: ١٤١٩).

قلتُ: وحُمَيْدٌ هـٰذا مِن الثِّقاتِ، وإنَّما فيه لينٌ يَسيرٌ.

وسأل البَرْذَعيُّ أبا زُرْعَةَ الرَّازيَّ عن روايةِ (يونُسَ بن يزيدَ الأيليِّ) عن غيرِ الزُّهريِّ؟ فقال: «ليس بالحافظ». (سؤالات البرذعي: ٢/ ٢٤٩).

قلتُ: أرادَ ليس بالمُتْقِنِ لما رواه عن غيرِ الزُّهْريِّ إتقانَه عن الزُّهري، ولهـٰذا نَقَلَ ابنُ أبي حاتمٍ عن أبي زُرْعَة إطلاقَه القولَ في (يونُسَ) هـٰذا: «لا بأسَ به». (الجرح والتعديل: ٤/ ٢/ ٢٤٩).

وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في: (عبدِ الله بن نافعٍ الصَّائغِ): «ليس بالحافظِ، هو لَيِّنٌ، تَعْرِفُ حِفظَه وتُنْكِرُ، وكِتابُهُ أصَحُّ». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ١٨٤).

قلتُ: وهو عندهم جَيِّدُ الحديثِ، وهـٰذا لا تَخْرُجُ عنه عبارَةُ أبي حاتم هـٰذِهِ.

وقال ابنُ عديٍّ في: (الهيثم بن جَميلٍ الأنْطاكيِّ): «ليس بالحافظِ، يَغْلَطُ علىٰ الثِّقاتِ». (الكامل: ٨/ ٣٩٩).

قلتُ: وهو موصوفٌ عند عامَّتِهم سِوى ابنِ عَديٍّ بالحفظِ،

والإتقانِ، والثِّقَةِ، وكأنَّه لَيِّنَهُ لوَهْمٍ يَسيرٍ وَقَف عليه منه، والثِّقَةُ قد يُخطئُ.

ومِمَّن يَكثُرُ استعمالُه لها: أبو أحمَدَ الحاكِمُ، ولفظُه بها: «ليس بالحافظ عندهم»، فهو يُلخِّصُ بذلك عبارةَ من تَقدَّمَه من نُقَّادِ المحدِّثين، وقد يَعني بها ما ذَكَرتُ من دلالتِها علىٰ المنزلةِ المتوسِّطَةِ للرَّاوي، ورُبَّما عَنى الضَّعْفَ الَّذي لَحِقَ الرَّاويَ بسَبَبِ سُوءِ الحفظِ، والوَهْمِ، والخطأ، وقد يكونُ أثَرُ ذلك في حديثِه قليلاً، وقد يكون كثيراً.

لذا، يجبُ تمييزُ قَدْرِ الضَّعفِ فيها بالنَّظَرِ في عباراتِ مَن تقدَّمَ أبا أحمَدَ من النُّقَّادِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٨٩).

وتُقايَسُ بِها عِباراتٌ هي في معناها، كقولِهم: (ليس بالمتْقِنِ).

ويُعَدُّ هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهلِ هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْقَوِيِّ:

قال الحافظ الذهبيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ في «الموقظة» (ص: ٨٢): «... وقد قيل في جماعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحْتُجَّ به. وهٰذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ، ويُخرِج لهم في (كتابه)، فإنَّ قولَنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ.

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على هٰذا اللَّفْظ في حاشية «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٤): «لكن يَعترِض هٰذا التعميمَ قولُ الحافظ ابن تيمية في «إقامة الدليل» (٣/ ٢٤٣) ضِمن

«الفتاوى الكبرى» عند ذكر (عُتْبَة بن حُمَيْد الضَّبِّي البَصْري): «قال الإمامُ أحمد: ضعيفٌ ليس بالقويِّ، لكن أحمد يقصد بهٰذه العبارةِ: (ليس بالقوي): أنه ليس ممَّن يُصَحَّح حديثُه، بل هو ممَّن يُحَسَّن حديثُه، وقد كانوا يُسَمُّون حديثَ مثل هٰذا ضعيفاً، ويَحْتَجّون به؛ لأنه حَسَنٌ؛ إذ لم يكن الحديثُ إذ ذاك مقسوماً إلَّا إلى صحيحٍ، وضعيفٍ». انتهى، فتأمَّلْ.

لَيْسَ بِالْمَتِيْنِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِالْمَرْضِيِّ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِبَعِيْدٍ مِنَ الصَّوَابِ:

من ألفاظ المرتبة السادسة للجرح.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهلها، ويُعتَبر به.

لَيْسَ بِثِقَةٍ:

هي عبارةُ جَرْحٍ، قَلَّ أن تَجِدَها مقولةً في راوٍ إلَّا وهو شديدُ الضَّعْفِ: مَتروكُ الحديثِ، أو مُتَّهمٌ بالكذبِ، أو كَذَّابٌ معروفٌ،

خصوصاً في كلامِ يحيىٰ بن مَعينٍ والنَّسائيِّ وقد أكثرا منها.

لكن ليس ذلك بإطلاقٍ، فقد وَقَعت منهم في جماعاتٍ من الرُّواةِ الضُّعفاءِ، أو مِمَّن في حفظِهم بَعضُ اللِّينِ، وإنَّما تبيَّنَ ذلك بدراسَةِ أحوالِ أولئك الرُّواةِ مِمَّن قِيلت فيهم هٰذه الكَلِمَةُ.

مثلُ ما قال بِشْرُ بنُ عُمَرَ:

سألتُ مالكَ بن أنسٍ عن (محمَّد بنِ عبدِ الرَّحمن) الَّذي يروي عن سعيدِ بن المُسَيَّبِ؟ فقال: «ليسَ بثقةٍ».

وسألتُهُ عن صالح مَولىٰ التَّوْأَمَةِ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُهُ عَن أبي الحُوَيْرِثِ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُه عن شُعْبَةَ الَّذي روى عنه ابنُ أبي ذِئْبٍ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُهُ عن حَرَامِ بن عُثْمانَ؟ فقال: «ليس بثقةٍ».

وسألتُ مالكاً عن هؤلاءِ الخمسةِ؟ فقال: «ليسوا بثقةٍ في حديثهم». (أخرَجَه مُسلمٌ في «مُقدِّمة صَحيحه» ص: ٢٦).

قلتُ: وليس في هؤلاء مَن يَبْلُغُ التَّرْكَ سِوى حَرَامِ بن عُثمانَ، بل هم بين صَدوقٍ، أو صالحٍ يُعتَبَرُ بهِ.

وتَعقَّبَ ابنُ القطَّانِ الفاسيُّ قولَ مالكٍ ذلك في: (شُعْبَةَ مولىٰ ابنِ عبَّاسٍ) فقال: «إنَّ مالكاً لم يُضَعِّفْه، وإنَّما شَحَّ عليه بلفظِه: ثقةٍ، وقد كانوا لا يُطلِقونها إلَّا علىٰ العَدْلِ الضَّابِطِ.. ورُبَّما قالوا: «ليس بثقةٍ» للضَّعيف أو المتروكِ، فإذاً هو لَفظٌ يتفسَّرُ مُرادُ مُطلَقِهِ بحسبِ حالِ مَنْ قيل فيه ذلك». (بيان الوَهم والإيهام الواقِعَينِ في كتاب الأحكام: ٥/ ٣٢٥).

وقال الخطيبُ بعدَ أن ذكرَ نَماذِجَ من ألفاظِ بعضِ النُّقَّادِ في

الجَرْحِ بِفِعْلِ بعضِ المباحاتِ، أو مُواقَعَةِ بعضِ المكروهاتِ، أو فعلِ ما يُخْتَلَفُ في تحريمِهِ، قال: «وكذلك قولُ الجارِح: (إنَّ فُلاناً ليس بثقةٍ)، يَحْتَمِلُ أن يكون لمثلِ هٰذا المعنىٰ، فيَجِبُ أن يُفَسَّرَ سَبَبُهُ». (الكفاية: ص: ١٨٣).

قلتُ: ويُصَدِّقُ هٰذا: أنَّ يحيى بنَ مَعينٍ سُئِلَ عن (يونُسَ بنِ خَبَّابٍ)؟ فقال: «ليس بثقةٍ، كان يَشْتُمُ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ، ومَن شَتَمَ أصحابَ النَّبيِّ ﷺ فليس بثقةٍ». (سؤالات ابن الجنيد: النَّص: ٥٥٩).

قلتُ: فأعادَ ابنُ مَعينٍ هٰذه اللَّفظَةَ حين فَسَّرَها هنا إلىٰ مَعنى غيرِ الحديثِ.

فحيثُ قام الاحتمالُ في دلالتِها علىٰ الضَّعْفِ المُسْقِطِ، أو غيرِ المُسْقِطِ، بل الجَرْحِ المُعْتَبَرِ، أو غيرِ المُعْتَبَرِ، فإنَّه لا يَصِحُّ عَدُّها من قَبيلِ الجَرْحِ الشَّديدِ المُسْقِطِ للرَّاوي بمُجرَّدِ إطلاقها.

وعليهِ: فهي لاحقةٌ بألْفاظِ الجَرْحِ المُجْمَلَةِ، لا يُعْتَدُّ بها مُجَرَّدةً حتَّى تُفَسَّرَ.

نعم، رَدَّ ابنُ حجرٍ تأويلَ ابنِ القطَّانِ المتقدِّم بقولِهِ: «هٰذا التَّأويلُ غيرُ شائعٍ، بل لَفظَة: (ليسَ بثقةٍ) في الاصطلاحِ يُوجِبُ الضَّعفَ الشَّديد». (تهذيب التهذيب: ٢/ ١٧٠ ـ ١٧١).

قلتُ: وابنُ حَجرٍ مَسبوقٌ إلى اعتبارِ هٰذا المعنى، فحين قال الجُوْزَجانيُّ في (سعيدِ بن كَثيرِ بن عُفيرٍ): «فيه غيرُ لَوْنٍ من البِدَعِ، وكان مُخَلِّطاً غيرَ ثقةٍ» (أحوال الرجال: النص: ٢٧٧) تَعَقَّبَه ابنُ عَديٍّ بقوله: «هٰذا الَّذي قال: فيه غيرُ لَوْنٍ من البِدَع، فلم يُنْسَب ابنُ عُفَيْرٍ المصريُّ إلىٰ بِدَعٍ، والَّذي ذَكَرَ: أنَّه غيرُ ثقةٍ، فلم يَنْسُبْهُ أحدٌ إلىٰ الكَذِبِ». (الكامل: ٤/ ٤٧١).

قلتُ: فدَلَّ هـٰذا علىٰ أنَّ ابنَ عَديٍّ من قَبْلُ كان يَحْمِلُها عنهم علىٰ الضَّعْفِ الشَّديدِ الَّذي يَبْلُغُ بالرَّاوي حَدَّ الكَذِبِ، وذلك فيما يبدو من خلالِ ما وَجَدَه عنهم في أكثرِ استعمالِهم كما ذكَرتُ أوَّلاً. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦٢٤ ـ ٦٢٥).

يُعَدُّ هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسُّنْدِي، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يُكْتَبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ولا يُعْتَبَرُ به.

لَيْسَ بِثِقَةٍ ولا مَأْمُوْنٍ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسُّنْدِي، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

لَيْسَ بِحُجَّةٍ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بذاك:

وَقَعَت هـٰذه العبارةُ في كلامِهم بكَثْرَةٍ، وهي صِيغَةُ جَرْحٍ،

تتبَّعْتُها، فوَجَدْتُها قد اطَّرَدَت في تَليينِ الرَّاوي الموصوفِ بها، لكنَّها درجاتٌ مُتَفاوِتَةٌ في التَّليينِ، فأُطلِقَت على مَن دُونَ الثِّقَةِ.

وأُطْلِقَت على الصَّدوقِ الَّذي يُعَدُّ حديثُه المحفوظُ من قَبيلِ الحديثِ الحسَنِ.

كما قالها يحيى بنُ مَعين في: (عَمْرو بن شُعيبٍ) ـ نقله عنه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ٣/ ١/ ٢٣٩ ـ، وهو مَعروفٌ بحُسْنِ حديثِهِ، بل في روايَة الدُّوريِّ عن يحيى بن مَعينٍ نفسِه قولُه فيه: «ثقةٌ». (تاريخه (النَّص: ٨٧٤).

وقالها في (العَلاءِ بن عبد الرَّحمن) ـ نقلَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ٣/ ١/ ٣٥٧ ـ وَهَو صَدوقٌ جيِّدُ الحديثِ، احتَجَّ بهِ مُسلمٌ في «صحيحِهِ».

وكما قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ في: (الحَكَم بنِ فَصِيلٍ الواسطي): «شيخٌ، ليس بذاك». (الجرح والتَّعديل ١/ ٢/ ١٢٧)، وهو صَدوقٌ لا بأسَ به، حَسَنُ الحديثِ، قال يحيى بنُ مَعينٍ: «ليس بهِ بأسٌ». (انظر: «الجرح والتعديل» ١/ ٢/ ١٢٧، وكذلك «سؤالات ابن الجنيد» النَّص: ٨٠١).

وفي روايةٍ: «ثقةٌ». (تاريخ يحيى بن معين (النَّص: ٤٨٥٢).

وقال أبو داوُدَ: «ثِقَةٌ». (سؤالات الآجُرِّي (النَّص: ١٢٩، ١٨٠)، وذَكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات». (الثِّقات (٨/ ١٩٣).

وأُطْلِقَت على مَن يُعْتَبَرُ به مِمَّن لم يتبيَّن إتقانُه لقلَّةِ حديثِه.

كما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (خالِدِ بن الفِزْرِ): «ليس بذاك» ـ نقلَه ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتَّعديل» ١/ ٢/ ٣٤٦، وفيه قولُ أبي حاتمٍ التَّالي كذلكَ ـ وهو شيخٌ ليس بالمشهورِ، لم يَرْوِ عنه غيرُ الحسَنِ بن صالحٍ، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ».

وأُطلِقَت على مَن ليسَ بقويٍّ في حديثه، يُعتَبَرُ به، ولا يُحتَجُّ به.

كما في ترجمةِ: (إبراهيم بن رُسْتُم المَرْوَزيِّ)؛ إذْ سأل ابنُ أبي حاتمٍ أباه قال: قلتُ: ما حالُه في الحديثِ؟ قال: «ليس بذاك، محلُّه الصِّدْقُ». (الجرح والتَّعديل ١/ ١/ ٩٩).

والرَّجُلُ ليس بالقويِّ في الحديثِ لوَهْمِهِ، وخطئِه.

وكما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (جَعْفَر بن مَيْمونٍ الأنْماطيِّ): «ليس بذاك». (تاريخ يحيى بن مَعينٍ (النَّص: ٤٢٣٦)، والرَّجلُ صالحُ الحديثِ، لكنَّه لا يَبْلُغُ الاحتجاجَ لِليِنه، وابنُ مَعينٍ نفسُه قال مرَّةً: «صالحٌ»، وقال أخرَى: «ليس بثقَةٍ». (انظُر: تاريخ يحيى بن مَعين النَّص: ٣٧٢٦، ٤١٤٩).

فكأنَّه يقولُ: لم يَبْلُغْ مَبْلَغَ الثِّقاتِ.

وأُطلقَت على الضَّعيفِ المعروفِ بالضَّعْفِ، مِمَّن الأصْلُ فيهِ الصِّدْقُ، فيُعْتَبَرُ بحديثِهِ.

كما قال يحيى بنُ مَعينٍ ومُحمَّدُ بنُ عَبدِ الله بنِ نُمَيرٍ في (عُثمانَ بن سَعْدٍ الكاتب): «ليس بذاك». (تاريخ يحيى بن معين (النَّص: ٣٥٩٩) والجرح والتعديل ٣/ ١/ ١٥٣).

هو ليِّنُ الحديثِ، سَيِّئُ الحفظِ، شَرَحَ أمْرَه ابنُ حِبَّان، فقال: «كان مِمَّن لا يُمَيِّزُ شيخَه من شيخ غيرِه، ويُحَدِّثُ بما لا يَدري، ويُجيبُ فيما يسألُ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ بهِ». (المجروحين: ٢/ ٩٦).

وكما قال يحيى بنُ مَعينٍ في (رَوْحِ بن أسْلَمَ أبي حاتم الباهليِّ): «ليس بذاك، لم يكن من أهْلِ الكَذِبِ»، كأنَّه يرُدُّ قولَ عفَّانَ بن مُسلم: «كَذَّابٌ»، وعفَّانُ مع إتقانه لا يُعَدُّ في مُبرّزي النُّقَّادِ، وفَسَّرَ العبارةَ فيه

أبو حاتم الرَّازيُّ فقال: «ليِّنُ الحديثِ، يُتكلَّمُ فيه». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ٤٩٩).

فكأنَّه يُشيرُ إلىٰ قولِ عفَّانَ مُمَرِّضاً، وأنَّ الرَّجُلَ لا يَنْزِلُ حالُه عن مُجرَّدِ الضَّعْفِ لِلِينِ حَديثِه، ولذا أطْلَقَ تضعيفَه طائِفَةٌ، ولم يُجاوِزُوا.

وكما قال أحمدُ بن حنبلٍ في: (سَلْمِ بن سالم البَلخيِّ الزَّاهدِ): «ليس بذاك في الحديث» قال عبدُ الله بنُ أحمدَ: «كأنَّه ضَعَّفَهُ». (العلل ومعرفة الرجال: النَّص ٥٤٣٤).

قلتُ: وهو كذلك ضعيفُ الحديثِ عند أكثرِهم، وعِلَّتُهُ من جِهَةِ ما روىٰ من المُنْكَر، وكأنَّه لغَفْلَةِ الصَّالحين. وشَدَّد بعضُ النُّقَّادِ القولَ فيه حتَّى أشار إلىٰ أنَّه كان يَكْذِبُ، لكنَّه لا يبلُغُ ذلكَ، بل هو ضعيفٌ، يبقىٰ في حَدِّ الاعتبارِ.

ولا تَعني السُّقوطَ بأيِّ اعتبارٍ، فإن وَجَدْتَها وُصِفَ بها مَن هو متروكٌ، أو مُتَّهمٌ؛ فذلك مِمَّن قالها لعدَمِ اطِّلاعِهِ على سَبَبِ شِدَّةِ الجَرْحِ في ذلك الرَّاوي.

وحيثُ وَقَعَ استعمالُها فيما يتردَّدُ في الدَّرجاتِ المتفاوِتَةِ احتجاجاً واعتباراً، فلا يصِحُّ عَدُّها سَبباً لرَدِّ حديثِ الموصوفِ بها، حتَّى يُحَدَّدَ معناها بغيرها.

وتَجِدُ في كلامِهم يَذْكرونَ تلك العبارةَ مضافةً إلى لفظةٍ مُفسِّرةً، وهي عندئذٍ بحَسَبِها، فيقولون: (ليس بذاك الثِّقة)، و: (ليس بذاكَ المعروفِ)، و(ليس بذاك المشهورِ)، و: (ليس بذاك القويِّ)، وهـٰذه عباراتٌ مُتكرِّرَةٌ في كلامِهم، سِوَى الأولىٰ منها فهي نادرةٌ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٥ ـ ٥٩٧).

لَيْسَ بِذَاكَ القَوِيِّ:

عبارَةُ تليينٍ، يُكْتَبُ حديثُ الموصوفِ بها، ويُعْتَبَرُ به.

قال الحافظ الذَّهبيُّ: «هٰذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويِّ، ويُخَرِّجُ لهم في كتابِه. قال: قولُنا: (ليس بالقويِّ) ليس بجَرْحٍ مُفْسِدٍ». (الموقِظَة: ص: ٨٢).

وعليه قال الذَّهبيُّ أيضاً في تفسيرِ قولِ أبي حاتمٍ: (ليس بالقويِّ): «لم يَبْلُغ درجَة القويِّ الثَّبْتِ». (الموقِظَة: ص: ٨٣).

قال عبدُ الله بنُ أحمدَ بن حنبلٍ: سألتهُ (يعني: أباه) عن هِشام بن حُجَيْرٍ؟ فقال: «ليس هو بالقويِّ»، قلتُ: هو ضعيفٌ؟ قال: «ليس هو بذاك». (العلل ومعرفة الرِّجال: النَّص: ٧٥٢).

وقال عبدُ الله بنُ أحمدَ: سألتُ أبي عن فَرْقَدٍ السَّبَخيِّ؟ فقال: «ليس هو بقويٍّ في الحديثِ»، قلتُ: هو ضعيفٌ؟ قال: «ليس هو بذاك». (العلل ومعرفة الرِّجال: النَّص: ٧٥١).

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ في (الفَرَجِ بنِ فَضَالَةَ): «هوَ وَسَطٌ، وليس بالقويِّ». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٢٣٤).

وقال في: (سليمان بن قَرْمٍ): «لم يكن بالقويِّ، وهو صالحٌ». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٢٤٧).

ونحوُها في (كَثيرِ بن زَيْدٍ). (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٩٧).

و(هشامِ بن سَعْدٍ). (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٠٩).

و(مُنكَدِرِ بن مُحمَّدِ بن المُنْكَدِر». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٧٨).

وقال في مُحمَّدِ بنِ عبد الله بنِ مُسْلمٍ ابنِ أخي الزُّهريِّ: «ضعيفٌ، ليس بالقويِّ، ونحنُ نَكْتُبُ حديثَه». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ١٥٠).

وفي (أبي خَلَفٍ موسى بنِ خلفٍ): «ليس بالقويِّ، يُعْتَبَرُ به». (سؤالات ابن أبي شيبة: النَّص: ٥٠١).

وقال الدَّارَقطنيُّ في (شِبْلِ بن العَلاءِ بنِ عَبْد الرَّحمن): «ليس بالقويِّ، ويُخَرَّجُ حديثُه». (سؤالات البَرقانيِّ: النَّص: ٢٢٣).

قلتُ: عامَّةُ استعمالهم لهٰذه العبارةِ لا يَخْرُجُ في دلالته عمَّا ذكَرْتُ، فهي عبارةُ جَرْحٍ خفيفٍ، تَجعَل الرَّاويَ في مرتبة: (صالحِ الحديث) لغيرِه، و(لا يُحْتَجُّ به) لذاتِه.

وقد تَدُلُّ بالنَّظَرِ إليها مقرونةً بعباراتِ سائرِ النُّقَّادِ في الرَّاوي الَّذي قيلت فيه علىٰ أنَّه في منزلة مَن هُوَ دونَ الثِّقَةِ، وفوقَ الضَّعيفِ، فتَليينُه بهٰذه العبارةِ من جِهَةِ عَدَمِ بلوغِهِ درجةَ أهلِ الإتقانِ، وكذلكَ الصَّدوقُ، وتارةً تدلُّ سائرُ العباراتِ علىٰ أنَّ الرَّجُلَ ضعيفُ الحفظِ، فيوصَفُ بالضَّعفِ مع صِحَّةِ الاعتِبارِ بحديثِهِ، لكن لا تُفيدُ شِدَّةَ الضَّعفِ لذاتها.

وقد يُراد بها لمعنى غير الحديثِ، لكن لا يأتي ذلك إلَّا مُبيَّناً في نفس لفظِ الجَرْحِ، مثلُ قولِ الدَّارَ قُطنيِّ، وقد سُئل عن (أبي العبَّاس أحمَدَ بن مُحمَّد بنِ سعيدِ ابنِ عُقْدَةَ): «حافظٌ محدِّثٌ، ولم يكن في الدِّينِ بالقويِّ ولا أزيدُ علىٰ هٰذا». (سؤالات السُّلميِّ: النَّص: ٤١).

واعلمْ أنَّ ممَّا يَلتحِق بهٰذه اللفظةِ في المعنىٰ: قولهم: «ليس بالمتين» علىٰ معنىٰ قولهم: «ليس بالقويِّ» بتفصيله. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٦٠٠).

لَيْسَ بِذَاكَ الْمَتِيْنِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هـٰذه المرتبةِ للاعتبار.

لَيْسَ بِشَيْءٍ:

هـٰذا اللَّفْظ من المرتبة الثالثة من مراتب الجَرْح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة: عند الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

قال السَّخاوي: «وما أُدْرِجَ في هـٰذه المرتبةِ من: (لا شيءَ) هو المُعْتَمَدُ، وإن قال ابنُ القَطَّان: إنَّ ابن مَعِيْن إذا قال في الراوي: (ليس بشيءٍ) إنما يريد: أنه لم يَرْوِ حديثاً كثيراً، هـٰذا مع أنَّ ابن أبي حاتم قد حكى: أنَّ عثمان الدَّارِميَّ سأله عن أبي دَرَّاس، فقال: إنما يروي حديثاً، واحداً ليس به بأسٌ.

على أنَّا قد روينا عن المُزَنِيِّ قال: سَمِعَني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول: فلانٌ كذَّابٌ، فقال لي: يا أبا إبراهيم! أُكْسُ ألفاظَك، أَحْسِنْها، لا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، لكن قُلْ: حديثُه ليس بشيءٍ، وهـٰذا يقتضي: أنها حيث وُجِدَتْ في كلام الشافعي تكون من المرتبة (أي: المرتبة الأولى). (فتح المغيث: ١/ ٣٤٥).

وقد أورد الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على: «الرفع والتكميل» (ص: ٢١٣ ـ ٢٢١) واحداً وثلاثين شاهداً على أنَّ مراد ابن مَعِين من قوله في الراوي: «ليس بشيءٍ» ضَعْفَه، وسُقوطَه، لا قِلَّةَ أحاديثِهِ، وأَنْقُلُ هنا عشرة من تلكم الشواهد التي أوردها الشيخُ، لتكون المسألةُ على بيِّنةٍ من الأمر.

١ ـ قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/ ٢: ٣٢١) في ترجَمة: (خالد بن أيوب البصري) «عن يحيى بن مَعِين: أنه قال: خالد بن أيوب: لا شيءَ. يعني: ليس بثقةٍ. وسمعتُ أبي يقول: هو

مجهولٌ مُنكَرُ الحديث». انتهى..

وقال الحافظ ابن حجر في: «لسان الميزان» (٢/ ٢٧٤) في ترجَمته: «وقال ابن أبي حاتم: معنى قول ابن معين: (لا شيء): ليس بثقةٍ».

٢ ـ قال الحافظُ ابن حجر في: «هدي الساري» (٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥) في ترجَمة: (عبد المتعال بن طالب): «شيخٌ بغداديٌّ ثقةٌ، وثَّقه أبو زُرْعة، ويعقوب بن شَيْبَة، وغيرُهما. وأورده ابنُ عَدِي في: «الكامل» ونَقَل عن عثمان الدَّارمِي: أنه سأل يحيى بن مَعِين عن حديثِ هٰذا عن ابن وَهْب؟ فقال: ليس بشيءٍ..

قلتُ ـ أي: ابنُ حجر ـ: وليس هٰذا بصريحٍ في تضعيفه، لاحتمالِ أن يكون أراد الحديثَ نفسَه، ويقوِّي هٰذا الاحتمال...» ثم ذَكَرَ الحافظ ما يقوِّي هٰذا الاحتمالَ.

وأفاد كلامُ الحافظ ابن حجر هنا: أنَّ قول ابن معين: (ليس بشيءٍ) يُمكِن أن يُراد به تضعيفُ الراوي هنا، لولا مانعٌ منَعَ من ذلك، وصَرفَ هٰذا التضعيفَ عن الراوي إلى الحديث نفسِه.

٣ ـ وقال الحافظُ ابن حجر في: «فتح الباري» (٩/ ٥١٤) في كتاب العقيقة: في (باب إماطة الأذى عن الصَّبيّ في العقيقة) في الحديث الذي وَرَد: أنَّ النبي ﷺ عَقَّ عن نفسه بعد النبوَّة: «أخرجه أبو الشيخ من وجْهَيْن»، فذكَرَ الأوَّلَ، ثم قال: «ثانيهما من رواية أبي بَكْر المستملي، عن الهَيْثم بن جميل، وداود بن المُحَبَّر، قالا: حَدَّثنا عبد الله بن المُثَنَّى عن ثُمَامَةَ عن أنسٍ.

وداود ضعيفٌ، لكن الهَيْثَم ثقةٌ. وعبد الله من رجال البخاري، فالحديث قويُّ الإسناد، ولولا ما في عبد الله بن المُثَنَّى من المقال؛ لكان هٰذا الحديثُ صحيحاً. لكن قد قال ابن مِعين: ليس بشيءٍ.

وقال النَّسائي: ليس بقويٌّ. وقال أبو داود: لا أُخرجُ حديثَه. وقال السَّاجي: فيه ضَعْفٌ، لم يكن من أهل الحديث، رَوَى مَناكِيرَ. وقال العُقَيْلِيُّ: لا يُتابَع على أكثر حديثه. وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: ربما أخطأ. ووثَّقه العِجْلِيُّ، والترمذيُّ، وغيرُهما. فهـٰذا من الشيوخ الذين إذا انفرد أحدُهم بالحديث؛ لم يكن حُجَّةً». انتهى.

والظاهرُ من سياق قول ابن مَعِين هنا: (ليس بشيءٍ): أنه يعني به تضعيفَ الراوي. والله أعلم.

٤ ـ قال الحافظ جمال الدين الزَّيْلَعي في: «نصب الراية» (١/ ٣١٤) خلال الكلام على الراوي: (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي): «قال عبد الحق في «أحكامه»: عبد الرحمن بن إسحاق هو ابن الحارس، أبو شَيْبَة الواسِطي، قال فيه ابنُ حنبل، وأبو حاتم: مُنْكَرُ الحديث. وقال ابن مَعِين: ليس بشيءٍ. وقال البخاري: فيه نَظَرٌ. انتهى.

ورواه ـ أي: حديثَ أبي داود عن عليٍّ في وَضْع اليَدَيْن تحت السُّرَّة ـ أحمدُ في «مسنده» والدَّارَقُطْنيُّ ثم البَيْهَقيُّ من جهته في «سُنَنِهما». قال البَيْهَقيُّ في «المعرفة»: لا يَثبت إسنادُه، تفرَّد به عبدُ الرحمن بن إسحاق الواسِطي، وهو متروكٌ. انتهى. وقال النَّووي في «الخلاصة» وفي «شرح مسلم»: هو حديثٌ متفقٌ على تضعيفه، فإنَّ عبد الرحمن بن إسحاق ضعيفٌ بالاتفاق». انتهى كلام الزَّيْلَعِيِّ في: «نصب الراية» وقد نازع محقِّقُها النَّوويَّ في دعوى الاتفاق على تضعيف عبد الرحمن بن إسحاق.

والشاهدُ من هـٰذا الكلام قولُ ابن مَعين في: (عبد الرحمن بن إسحاق الواسِطي): (ليس بشيءٍ)، فالظاهرُ ـ على ما يبدو ـ: أنه يريد به ضَعْفَه. والله أعلم.

وعلى هٰذا: ينبغي أن يقال: الغالبُ من حال ابن مَعِين: أنه يقصد بقوله: (ليس بشيءٍ): أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ومن غير الغالب يريد به تضعيفَ الراوي. هكذا كنتُ رجَّحتُ أوَّل الأمرِ، في بيانِ المراد من قول ابن مَعِين في الراوي: (ليس بشيءٍ): أنه ينبغي أن يقال: الغالبُ: أنه يريد به: أنَّ أحاديثه قليلةٌ، ومن غير الغالب يُريدُ به تضعيفَ الراوي.

ثم ترجَّحَ عندي الآن ـ بما وقفتُ عليه من شواهد كثيرة سأسوقها ـ الجزمُ بأنَّ قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيءٍ) يعني به ضعفَ الراوي، وقد يَعني به قِلَّةَ أحاديثه (في بعض الروايات) على حَدِّ تعبير ابن القَطَّان.

وقد سُقْتُ فيما سَبَق تعليقهُ أربعةَ شواهد على ذلك، ويضاف إليها هٰذه الشواهد الكثيرة الناطقة بذلك:

٥ ـ وجاء في «ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض، رحمه الله تعالى (٣/ ١٦ ـ ١٧) من طبعة المغرب، في ترجَمة: (زكرياء بن منظور بن ثَعْلَبة القُرَظِيّ الأنصاري) ما يلي: «قال يحيى بن مَعِين: ليس بشيءٍ، وليس بثقةٍ، وهو ضعيفٌ. ـ وقال الدُّوْرِيُّ: فراجعتُ يحيى مِراراً، فزَعَم: أنه ليس بشيءٍ، كان طُفَيْلِياً ـ وقال أبو حاتم: ليس بالقويِّ، ضعيفُ الحديث منكَرُه، يُكتَبُ حديثُه. وقال أبو زُرْعَة: ليس بالقويِّ واهي الحديث مُنكَرُه. وذكر يحيى بن مَعِين: أنه سكن بغدادَ، وقال: لا بأسَ به. قال الخطيبُ: اختَلَف قولُ يحيى فيه». انتهى بزيادةٍ ما بين الشرطتين من «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٧).

٦ ـ وجاء في «ترتيب المدارك» أيضاً (٣/ ١٦٧) في ترجَمة:

(حبيب بن أبي حَبيب المَدَني المصري): «قال ابن مَعِين: حبيبٌ الذي بمصر كان يقرأ على مالك، ويُخَطْرِفُ ـ أي: يُسرِعُ ـ للناس، ويُصَفِّحُ وَرَقَتَيْن، سألوني عنه بمصر فقلتُ: ليس بشيءٍ، وبقراءته سَمِعَ ابنُ بُكَيْر، وهو شَرُّ العَرْض».

وجاء في ترجَمته في: «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٨١): «قال عبد الله بن أحمد عن أبيه فيه: ليس بثقةٍ، وقال أبي: كان يكذب، ، لم يكن أبي يوثِّقه، ولا يرضاه، وأثنى عليه شَرّاً، وسوءاً. وقال أبو داود: مِن أكذب الناس. وقال أبو حاتم: متروكُ الحديث، روى عن ابن أخي الزهري أحاديثَ موضوعةً. وقال النَّسائيُّ، والأَزْدِيُّ: متروكُ الحديث. وقال ابن حِبَّان: كان يُدخِلُ على الشيوخ الثقات ما ليس من حديثهم، وقال: أحاديثُه كلُّها موضوعةٌ، ولا يَحتشم في وَضْع الحديث عن الثقات، وأمرُه بيِّنٌ الكذب».

٧ ـ وجاء في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٦٤) في ترجَمة: (محمد بن عُمر الواقِدي صاحب المغازي): قال معاويةُ بن صالح: قال لي أحمد بن حنبل: الواقِديُّ كذَّابٌ. وقال لي يحيى بن مَعين: ضعيفٌ، وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ، وقال مرَّةً: كان يقلب حديثَ يونس، يُغيِّرُهُ عن مَعْمَر، ليس بثقةٍ، وقال مرَّةً: ليس بشيءٍ».

٨ ـ وجاء في «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٠) و«تهذيب التهذيب» (٤/ ٤٠٤) في ترجَمة: (صالح بن موسى الطَّلْحي الكوفي): «قال يحيى بن مَعِين فيه: ليس بشيءٍ، ولا يُكْتَبُ حديثُه. وقال البخاري: مُنْكَرُ الحديث. وقال النَّسائي: متروكٌ. وقال هاشم بن مَرْثَد عن ابن مَعِين: ليس بثقةٍ».

٩ ـ وجاء في «تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٩٣) في ترجَمة: (محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني): «قال البخاري، وأبو حاتم،

والنَّسائي والسَّاجي فيه: مُنكَرُ الحديث. وقال ابن حِبَّان: حَدَّث عن أبيه بنسخةٍ شبيهاً بمئتي حديثٍ، كلُّها موضوعةٌ، لا يجوز الاحتجاجُ به، ولا ذِكرُه إلا على وجه التعجُّبِ. وقال عثمان الدَّارِميّ عن ابن مَعِين: ليس بشيءٍ».

١٠ ـ وجاء في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٥١) في ترجَمة: (محمد بن عُثَيْم أبو ذَرٍّ): «رَوَى عن محمد بن عبد الرحمن البَيْلَماني، قُرِىء على العباسِ بن محمد الدُّوْرِي عن يحيى بن مَعِين: أنه قال: محمد بن عُثَيْم الذي رَوى عن ابن البَيْلَماني ليس بشيءٍ. قال عبدُ الرحمن ـ أي: ابن أبي حاتم ـ: سألتُ أبي عنه، فقال: مُنكَرُ الحديث». انتهى.

وجاء في ترجَمته في: «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٠٢) «قال أبو حاتم: لا يُكْتَبُ حديثُه. وقال ابنُ مَعِين مرَّةً: هو كذَّابٌ. وقال الدَّارَقُطْنِيّ: ضعيفٌ».

لَيْسَ بِعُمْدَةٍ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديث أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِقَوِيٍّ:

انظر «لَيْسَ بِالْقَوِيِّ».

لَيْسَ بِمَأْمُوْنٍ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيْسَ بِمَرْضِيٍّ لِلضَّعْفِ:

انظر «لَيْسَ بالْمَرْضِيِّ».

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ الْحَدِيْثِ:

تعني هٰذه العبارةُ: أنَّ أحاديث هٰذا الراوي مُنْكَرَةٌ وغيرُ محفوظةٍ، فهي رتبة: (مُنْكَر الحديث).

قال ابنُ عَدِي في «الكامل» (٣/ ١١٣٩) في ترجَمة: (سليمان بن الفَضْل الزَّيْدي): «ليس بمستقيم الحديث»، ثم قال في آخر ترجَمته: «وسليمان بن فضل هٰذا قد رأيتُ له غيرَ حديثٍ مُنْكَرٍ».

وقال أيضاً (٣/ ١١٥٣) في ترجَمة: (سَلام بن أبي مُطِيع): «ليس بمستقيم الحديث خاصَّةً عن قَتَادة». لكنه لم يُرِدْ: أنه مُنْكَرَ الحديثِ، وإنما أراد: أنه روى أحاديثَ ليست بمحفوظةٍ، تفرَّد بها، ولم يُتابع عليها؛ وذلك لأنَّ سلاماً ثقةٌ، والثقةُ إذا خالف غيرَه من الثقات قيل في حديثه الذي خالف فيه على الصحيح: إنه شاذٌّ لا مُنْكَرٌ. والله أعلم.
(انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٨٨).

لَيْسَ بِمُسْتَقِيْمِ اللِّسَانِ:

هٰذا اللَّفْظُ كنايةٌ عن الكَذِبِ، فقد روى الإمام مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ **في مقدِّمة صحيحة** (١/ ١٠٤) عن أيُّوب السَّخْتِياني البَصْري ـ **تلميذ ابن سيرين** ـ: **أنه «ذَكَر رجلاً يوماً فقال: لم يكن بمستقيم اللِّسان، وذكر آخَرَ فقال: هو يزيد في الرَّقْم»**. انتهى. وكنى ـ رحمه **الله تعالى** ـ **بهٰذين اللَّفْظَين عن أنَّ رَجُلَين يَكْذِبان.**

جاء في ترجَمته (أي: ابن سيرين) أنه «كان إذا مَدَحَ أحداً ـ أي:

زكّاه، وعَدَّله ـ قال: هو كما يشاءُ الله. وإذا ذَمَّه ـ أي جَرَّحه ـ قال: هو كما يَعْلَمُ الله».

وهٰذا الأسلوبُ الرفيع منه في الجرح، في غاية اللُّطْف والبراعة والوَرَع، لم يُدْرِك شأوَه فيه البخاريُّ، على كمال فِطْنَتِه، وبارعِ لطافتِه، ودِقَّةِ عبارتِه. (انظر هامش «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ:

انظر «لا بَأْسَ به».

لَيْسَ في هٰذا الْبَابِ شَيْءٌ أَصَحُّ مِنْ هٰذا:

هو مثلُ قولهم: «أَصَحُّ شيءٍ في هٰذا البابِ كذا». انظر تعريفه في حرف الألف.

لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ:

حديثٌ ليس له إسناد. انظر: «لا أَصْلَ له».

لَيْسَ مِثْلَ فُلَانٍ:

قال الإمامُ عبد الحيِّ اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الرفع والتكميل» (ص: ٢٦١):

«كثيراً ما يقول أئمةُ الجَرْح والتعديل في حقِّ راوٍ: (إنَّه ليس مثلَ فلانٍ) كقول أحمد في (عبد الله بن عُمَر العُمَري): إنَّه ليس مثلَ أخيه ـ أي: عُبَيْدِ الله بن عُمَر العُمَري ـ، أو إنَّ غيرَهُ ـ لمُعَيَّنٍ ـ أحَبُّ إليَّ، ونحوَ ذلك، وهٰذا كلُّه ليس بجرحٍ.

قال الحافظُ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (١/ ٢٠٣) في ترجَمة: (أزهر بن سعد السَّمَّان): حكى العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» أنَّ الإمام أحمد قال: ابنُ أبي عَدِيّ أَحَبُّ إليَّ من أزهر. قلتُ هٰذا ليس

بجرحٍ يُوجِب إدخالَه في الضعفاء».

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في إحدى تعليقاته على «الرفع والتكميل» (ص: ١٨٠ ـ ١٨١) «هٰذه العبارةُ لا يقولونها لجرح الراوي، وإنما يقولونها في المفاضلة بينه وبين أشباهه، لبيانِ موقع مستواه من الحفظ، والضَّبْطِ، ونحوِهما، فالمُفَضَّلُ عليه فيها واحدٌ مُعَيَّنٌ، وهو الذي يُسَمَّى في تلك العبارةِ، ومن أمثلتها الكثيرةِ ما جاء في: «تعجيل المنفعة» للحافظ ابن حجر (ص: ٧٥) في ترجَمة: (جُهَيْر بن يزيد العَبْدي البَصْري): لَيَّنه يحيى القطَّان بقوله: حَوْشَبُ بن عَقِيْل أثبتُ منه. قلتُ ـ القائل: ابن حجر معقِّباً الحسينيَّ مؤلِّف أصل كتاب تعجيل المنفعة ـ: وهٰذه الصيغةُ ليست صريحةً في التليين، بل احتمالُها قُوَّته أقوى، ووَثَّقه أحمدُ، وابنُ مَعِين، وقال أبو زُرْعَة، وأبو حاتم: لا بأسَ به».

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْحِفْظِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند الجميع.

حُكمها:

حديث أهل هٰذه المرتبةِ يُكْتَبُ للاعتبار به.

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقِبَابِ:

أي ليس من الجِمال التي يُحْمَل عليها الهَوَادِجُ.

و(القِبَاب) جمع: القُبَّةِ، وهي: بناءٌ مستديرٌ مُقَوَّسٌ مُجَوَّفٌ، والمراد بها هنا: الهَوَادِج.

ويُراد من هٰذا التشبيهِ تضعيفَ الراوي الذي قيلت فيه، وأنه ليس بقويٍّ في الحديث؛ حتى يتحمَّله.

واستعمل هـٰذه العبارةَ الإمامُ مالكُ بن أنسٍ ـ رحمه الله تعالى ـ في تضعيف حديث: (عَطَّاف بن خالد بن عبد الله المدني) حين بَلَغه: أنَّ عطَّاف هـٰذا قد حَدَّث، فقال: «ليس هو من أهل القِبَابِ».

قال مُطَرِّفٌ: قال لي مالكٌ: عَطَّاف يُحدِّث؟ قلتُ: نعم، فأَعْظَم ذلك، وقال: لقد أدركتُ أُناساً ثقاتٍ يُحدِّثون ما يُؤخذ عنهم. قلتُ: كيف؟ قال: مخافةَ الزَّلل.

وقال مالك في موضعٍ آخر: «عطَّافٌ يُحدِّث؟ قيل: نعم. قال: «إنا لله وإنا إليه راجعون!». (انظر «تهذيب التهذيب» ٣/ ١١٢ ـ ١١٣).

لَيْسَ مِنْ جَمَّازَاتِ المَحَامِل:

الجَمَّازُ: البعيرُ، أي: ليس من أبعرة المحامل، وهي عبارة تضعيف الراوي. والمراد بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قالها داود بن رشد في: (سريج بن يونس): «ليس من جَمَّازات المحامل».

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر: «وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ منها: أنه يروىٰ حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِل:

(المحامل) جمع: المَحْمَلِ، وهو شقانٌ على البعير، يحمل فيها العديلان.

وهـٰذه عبارةُ تضعيف الراوي، والمرادُ بها: أنه ليس بقويٍّ في الحديث.

قال الحافظ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ نقلاً عن شيخه الحافظ ابن حجر ـ: «... وهـٰذه العبارةُ ـ ونحوُها ـ يُؤخَذ: منها أنه يروىٰ

حديثه، ولا يُحْتَجُّ بما انفرد به» (انظر «فتح المغيث»: ١/ ٣٤٦).

لَيْسَ هُوَ مِنْ عِيَالِنَا:

من عبارات التليين، أوَّلُ من استعمل هـٰذا التعبيرَ أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن الكوفي؛ حيث ليَّن به: (كوثرَ بن حكيم بن أبَان بن عبد الله بن العباس الحَمْداني الحلبي أبا مخلد الكوفي الأصلي). قال عصمة بن أبي عصمة أبو طالب العُكْبري العسكري: «سألتُ أحمدَ بن حنبل عن كوثرٍ؟ فقال ليس هو من عِيالنا، قال: كان أبو نعيم إذا لم يَرْوِ عن إنسانٍ قال: ليس هو من عيالنا، متروكُ الحديث». (الكامل: ٦/ ٢٠٩٦).

المعنى اللُّغوي:

قال ابن منظور: وعيالُ الرجل، وعَيِّله: الذين يتكفَّل بهم، ويعولهم، ويقال: عنده كذا وكذا عَيِّلاً، أي: كذا وكذا نفساً من العيال، وواحد العيال: عَيِّلٌ، ويجمع: عيائل. (لسان العرب).

لَيْسَ يَنْشَرِحُ لهُ الصَّدْرُ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله الإمامُ أحمد بن حنبل في توهين: (إسماعيل بن زكرياء بن مُرَّة الخُلقاني الكوفي، شَقوصا).

فقد نقل العُقَيْلِيُّ عن الإمام عبد الملك بن عبد الحميد المَيْمُوني أنه قال: «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل: إسماعيل بن زكريا؛ كيف هو؟ فقال لي: أمَّا الأحاديث المشهورة التي يرويها فهو فيها مقارِب الحديث، ولكنه ليس ينشرح الصدرُ له، هو شيخٌ ليس يعرف هكذا (يريد: بالطلب). (الضعفاء: ١/ ٧٨).

كلامُ الإمام أحمد يتضمَّن أمرَين. الأول: أنَّ أحاديث إسماعيل بن زكريا الخلقاني المشهورة، فحالُه فيها مقارب الحديث

ـ بكسر الراء وفتحها ـ ومن نعت بها قال عنه السخاويُّ: هو من القُرب ضِدَّ البُعْد، وهو بكسر الراء، ومعناه: أنَّ حديثه مقاربٌ لحديث غيره من الثقات، وبفتح الرّاء أيضاً أي حديثه يقارِبُهُ حديثُ غيره فهو بالكسر والفتح.

ومعناه واحدٌ، وهو أنَّ حديثه وَسَطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط، ولا الجلالة، وهو نوعُ مدح، وقال ابن رُشَيْد: أي ليس حديثُه بشاذٍّ، ولا مُنْكَر. (فتح المغيث: ١/ ٢٦٦).

وقد حكم السخاويُّ علىٰ أصحاب المرتبة الخامسة التي سبقت هـٰذه المرتبة بأنهم لا يُحْتَجّ بأحد منهم لكون ألفاظها لا تُشعِر بشريطة الضبط بل يُكْتَب حديثهم ويختبر، وأمَّا السادسة، ومن ضمنها مقارب الحديث فالحكم في أهلها دون أهل التي قبلها، وفي بعضهم من يُكْتَب حديثه للاعتبار به دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه. (فتح المغيث: ١/ ٣٦٨).

والإمام أحمد بعد أن قال قولَه هـٰذا: (مقارب الحديث، وهو خاصٌّ بأحاديثه المشهورة) استدرك عليه بقوله: ولكنّه ليس ينشرح الصدر له، وصدره بـ(لكنّه) ومعناها هنا للاستدراك، ثم بعد هـٰذا الاستدراكِ أعقبه بتوضيح لحال إسماعيل بن زكريا، فقال: هو شيخٌ ليس يُعرَف هكذا، ثم فسَّر ولدُه عبد الله مرادَه بقوله يريد: بالطلب ـ أي: طلب الحديث ـ والله أعلم.

ولعلَّ هـٰذا ينطبق عليه مراد ابن القطَّان في بيان معنىٰ الشيخ؛ حيث ذكر في كتابه: «الوهم والإيهام» ما نصّه: «وسُئل عنه ـ أي: عن طالب بن حُجَير ـ الرازيّان؟ فقالا: شيخٌ. يعنيان بذلك: أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية». (نصب الراية: ٤/ ٢٣٣).

وصاحبها المنعوت بها ـ أي: شيخٌ ـ كما قال الحافظُ الذهبيُّ: «وبالاستقراء يلوح لك: أنه ليس بُحجَّةٍ، ومن ذلك قوله: ـ أي قول أبي حاتم ـ يُكْتَب حديثُه، أي: ليس بحُجَّةٍ. (ميزان الاعتدال: ١/ ٣٨٥).

وفي إحدى الروايات عن ابن معين قال عنه: «صالحُ الحديث. فقيل له: أفحُجَّةٌ هو؟ قال: الحجةُ شيء آخر.

هٰذا وقد روى عن ابن معين توثيقه وتضعيفه، لذلك قال الحافظ ابن حجر: «اختلف فيه قول أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وقال النَّسائي: أرجو أنه لا بأسَ به. (تهذيب الكمال: ٣/ ٩٥).

ووثَّقه أبو داود، وقال أبو حاتم: صالحٌ. (الجرح والتعديل: ١/ ق ١/ ١٧٠).

وقال ابن عدي: هو حسن الحديث يُكْتَب حديثُه. (هدي الساري: ص: ٣٩٠).

وخُلاصة القول: أنَّ الإمام أحمد بن حنبل أراد بقوله هٰذا تليين إسماعيل بن زكريا، وحديثُه من قبيل الحسن إذا تفرَّد به ـ والله أعلم ـ وهٰذا ما يَدُلُّ عليه قول الحافظ ابن حجر.

قال عنه الحافظ: «صدوقٌ يخطئ قليلاً». (تقريب التهذيب) والراوي المنعوت بهٰذا الوصف هو من أهل المرتبة الخامسة حيث عد منهم من قيل فيه: «صدوقٌ يخطئ» وحديثه دون الصحيح.

لَيْسَ يَحْمَدُوْنَهُ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأخيرة من مراتب الجَرْحِ عند الجميع.

حُكمها:

يُكْتَبُ حديثُ أهل هٰذه المرتبةِ للاعتبار به.

لَيِّنٌ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغداديُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: حَدَّثني عليُّ بن محمد بن نصر الدَّيْنوري، قال: سمعتُ حمزة بن يوسف السَّهْمي يقول: سألتُ أبا الحسن الدَّارَقُطْنِي فقلتُ له: إذا قلتَ «فلانٌ لَيِّنٌ»، أَيْش تريد به؟

قال: «لا يكون ساقطاً متروكَ الحديثِ، ولكنَّه مجروحٌ بشيءٍ لا يُسقِط عن العدالة». (انظر «الكفاية» ص: ٢٣، و«ميزان الاعتدال» ١/ ١٣).

لَيِّنُ الْحَدِيْثِ:

هو من المرتبة السَّادسة عند ابن حجر، والمقصود منها عنده: مَن ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترَكُ حديثُه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ: مقبولٌ حيث يُتابَع، وإلاّ فليِّنُ الحديث. وهو اصطلاحٌ خاصٌّ لابن حجر في «التقريب» فقط، وقِلَّة حديث الراوي ليس سبباً لتضعيفه عند العلماء، خاصّةً إذا لم يَثْبُتْ فيه ما يُردُّ به حديثُه، بل ربما ثبت فيه توثيقٌ مُعْتَبَرٌ، ولذلك نرىٰ من الأئمة من صَحَّح حديثَهما أو حَسَّنه، منهم: البخاري، ومسلم، والتِّرمذي، وابن خُزَيْمَة، وابن حِبّان، والحاكم، والذهبي، وابن حجر. بل قد احتجَّ البخاريُّ، ومسلمٌ في صحيحيهما بعَدَدٍ من المقبولين. إذاً هذه المرتبة من مراتب التعديل، لا من مراتب الجرح. (انظر: «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ٢١٤).

لَيْسَ مِنْ أَهْلِ القِبَاب:

أهل القِبَاب، هي الجِمَالُ التي يُحَمَّل عليها الهَوَادجُ، والهَوْدَجُ: مُحْمَلٌ له قُبَّةٌ تُسْتَر بالثِّياب تَرْكَب فيه النساءُ. (تاج العروس).

وإذا قالوا بالنَّفْي (ليس) فمعناه الجرحُ الخفيفُ للراوي، وأنَّه ما بلَغ مَبْلَغَ العِظام.

ومن وُصِفَ بذلك:

قال مالكُ بن أنسٍ يصف (عَطَّافَ بن خالد المَدَني) حين بَلَغه أنَّ (عطَّافَ) قد حَدَّث فقال: «ليس هو من أهل القِبَاب». (تهذيب التهذيب: ٣/ ١١٢).

لَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ المَحَامِلِ:

انظر: «جِمَال المَحَامِل» في حرف الجيم.

لَيْسَ هُوَ مِنْ جِمَالِ المَحَامِلِ:

انظر «ليس مِن جِمال المحامل».

لَيْسَ عَلَيْهِ العَمَلُ:

يَسْتَعمِلُ الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ هـٰذا الاصطلاحَ لنفي العمل عن المسألة أو الحديث الذي ذَكَره؛ رغم أنَّ هناك طائفةً من الصحابة، والتابعين يرون العملَ به؛ إلَّا أنَّ جُمهورهم لا يرى ذلك.

مثاله:

مثال: التحريم بخمس رَضَعَاتٍ: وردت أحاديثُ عِدَّةٌ تُثْبِتُ: أنَّه يحرم من الرضاع بخمس رضعاتٍ، ومنها حديثُ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ: «روى مالكٌ، عن عبد الله بن أبي بَكْرِ بن حَزْم، عن عَمْرَة بنت عبد الرحمن، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنَّها قالتْ: كان فيما أُنْزِلَ من القرآن: عشر رضعاتٍ معلوماتٍ يُحَرِّمْنَ ـ ثم نُسِخْنَ بـ: خَمْسٍ معلوماتٍ ـ فتوفِّي رسولُ الله ﷺ وهو فيما يقرأ من القرآن». (الموطأ، كتاب الرضاع، جامع ما جاء في الرضاع ١/ ٤١٣ واللفظ له، ورواه

مسلم، كتاب الرضاع، باب التحريم بخمس رضعات، برقم: ١٤٥٢).

إلاَّ أنَّ جُمهور الصحابة والتابعين لم يَعْمَلوا به، ولهـٰذا قال مالكٌ بعد حديثِ عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ: ليس على هـٰذا العملِ. (عمل أهل المدينة: للدكتور أحمد محمد نور، ص: ٢٢٧).

ولهـٰذا الاصطلاح مرادفاتٌ عِدَّةٌ نذكر منها:

ـ ليس لهـٰذا حَدٌّ معروفٌ.

ـ ليس ذلك بمعمولٍ به ببلدنا.

ويُضيف رأيَه أحياناً فيقول:

ـ ليس عليه العملُ ولا أرى أن يُعْمَل به.

ـ ليس عليه العَملُ، وأَحَبُّ إلينا كذا.

ـ ليس العملُ عندي.

ومن استعمالات مالكٍ لتلك الاصطلاحاتِ:

١ ـ قال مالكٌ: ليس العملُ عندي أن يقرأ الرجلُ في الركعة الآخرة من المغرب بعد أمِّ القرآن بهـٰذه الآية: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]. (انظر: «المدوَّنة» ١/ ٦٥).

٢ ـ قال مالكٌ: ليس العملُ على قول عُمَرَ حين ترك القراءةَ؛ فقالوا: إنَّك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوعُ والسُّجودُ؟ فقال: حسن، قال: فلا بأسَ إذاً.

٣ ـ وفي القراءة على الميِّت قال مالكٌ: «ليس ذلك بمعمولٍ به، إنَّما هو الدعاء، أدركتُ أهلَ بلادنا على ذلك».

٤ ـ وفيما جاء في الدعاء للميِّت أثناء الصَّلاة عليه قال بعد أنْ ساقَ الدعاء: هـٰذا أَحْسَنُ ما سمعتُ في الدُّعاء على الجِنَازة، وليس

فيه حَدٌّ معلومٌ. (المدونة للإمام مالك: ١/ ٦٥، ١٧٤، ١٧٥).

٥ ـ وفي الصَّلاة على الجِنازة إذا صَلَّوا عليها، ثم جاء قومٌ بعدما صَلّوا عليها قال: لا تُعَادُ الصَّلاةُ، ولا يُصَلِّي عليها بعد ذلك أحدٌ جاء بعد. قال: فقلنا له: فالحديثُ الذي جاء أنَّ النبي ﷺ صَلَّى عليها وهي في قبرِها قال: قد جاء هـٰذا الحديثُ، وليس عليه العملُ. (المدوَّنة: ١/ ١٨٣).

٦ ـ وفيما جاء في بيع الخِيار: حدَّث يحيى، عن مالكٍ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ: أنَّ الرسول ﷺ قال: «المتبايعان كل واحد منهما بالخِيار على صاحبه ما لم يتفرَّقا إلا بيع الخيار».

قال مالكٌ: وليس لهـٰذا عندنا حَدٌّ معروفٌ، ولا أمرٌ معمولٌ به فيه. (رواه مالك، كتاب البيوع، بيع الخيار، الموطأ ٢/ ٤٦).

***

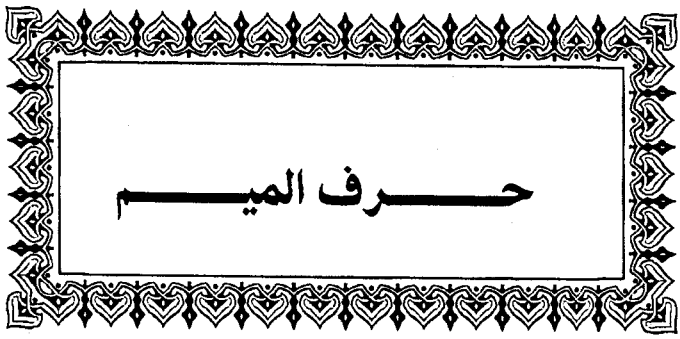

حـــــرف الميـــــم

م:

رَمْزٌ للإمام مسلم في صحيحه.

ما:

رَمزٌ للإمام مالكٍ في «الموطَّأ» كما في «مفتاح كنوز السنَّة».

مَائِلٌ عَنِ الحَقِّ:

من عبارات الجرح النادرة.

قال الجُوْزَجاني في (إسماعيل بن أَبَان الوَرَّاق الكوفي): «كان مائلاً عن الحقِّ، ولم يكن يكذب في الحديث».

قال ابن عدي: يعني ما عليه الكوفيون من التشيُّع.

قال الحافظ ابن حجر: الجُوْزَجاني كان ناصبياً منحرفاً عن عليٍّ، فهو ضِدَّ الشيعيِّ المنحرف عن عثمان. والصواب موالاتهما جميعاً، ولا ينبغي أن يُسْمَع قولُ مبتدعٍ في مبتدعٍ. (انظر «هدي الساري» ص: ٣٩٠).

ملاحظة:

يعني الجُوْزجاني بـ «الحقّ» هنا في زعمه: النَّصْب، وهو: التَّديُّنُ ببُغْض سيِّدنا علي ـ رضي الله عنه ـ، والميلُ عن الحق، يعني به: ما عليه الكوفيون من التشيُّع، وكان إسماعيل هـٰذا شديدَ التشيُّع. (انظر حاشية «قواعد في علوم الحديث» ص: ٤٠٠).

مـ:

قد يَقَع النَّاسِخُ في وَهْمٍ فيُقَدِّمُ مثلاً اسماً على اسمٍ فيستخدم حروفاً تُنبِّهُ على التَّقديم والتَّأخير.

هكذا: [مُحمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن] أي أنَّ (عبد الرَّحمن) مُتَقَدِّمٌ على (مُحمَّد)، و(مُحمَّد) مُتأخِّرٌ عن (عبد الرَّحمن) فيكتب على الصَّواب (عبدَّ الرَّحمن بن مُحمَّد).

أو قد يَكْتُب «مـ» «مـ» أي: «متقدِّم» «متأخِّر».

ومثالُه:

ما جاءَ في «مَشْيَخَة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جَمَاعة» [... وهو أوَّل حديثٍ سَمِعْتُه منه قثا أبو أحمدُ حامِدِ بنُ مُحمَّدِ بنِ يحيى بن بلال البَزَّازُ....].

لذا... يجب أن يُكْتَب على الصواب: [... قثا أبو حامدٍ أحمدُ ابْنُ....].

مَا أَجْوَدَهُ مِنْ حَدِيْثٍ!

هـٰذه العبارةُ أطلقها الإمامُ أحمد بن حنبل رحمه الله على حديث (عُبَيْدِ الله بن عَدِيِّ بن الخِيَار): أنَّ رجلين حَدَّثاه أنهما أتيا رسولَ الله ﷺ يسألانه من الصَّدَقة، فَقَلَّب فيهما البَصَرَ، فرآهما

جَلْدَيْنِ، فقال: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا! ولا حَظَّ فيها لِغَنِيٍّ مُكْتَسِبٍ». رواه أحمد، وأبو داود، والنَّسائي، وأورده ابنُ عبد الهادي في «المحرَّر في الحديث» (برقم: ٥٩٠)، وذكر عبارة الإمام أحمد هٰذه.

ومعناه عنده: ما أصحَّه من حديثٍ! ويَدُلُّ على ذلك استخدام الإمام أحمد لعبارة (أجود) بمعنى: (أَصَحّ) في كلامه على أصح الأسانيد، حيث قال: أَجْوَدُ الأسانيد كذا وكذا... ومراده بذلك: أَصَحُّ الأسانيد. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

ما أَحْوَجَه أنْ تُضْرَبَ عُنُقُهُ:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها سفيانُ بن عيينة في تجريح: (معلى بن هلال بن سُوَيْد الحَضْرَمي الطحَّان الكوفي).

روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى ابن عيينة: أنه قال: إنْ كان المعلىٰ بن هلال يحدِّث عن ابن أبي نجيح عبد الله بن يَسَار ثقةٌ رُمِي بالقدر ربما دلَّس.

الذي رأينا ما أحوجه أن تُضْرَب عنقه. (الضعفاء: ٤/ ٢١٥).

ولقد بيَّن ابنُ عيينة في قول آخر: أنَّ معلىٰ بن هلال كذَّابٌ، فقد روى ابنُ حِبّان بسنده إلىٰ أبي نعيم: أنه قال: كنتُ مع ابن عيينة فسمع معلَّى ابن هلال يحدِّث عن ابن أبي نجيح، فقال لي ابن عيينة: يا أبا نعيم يكذب. (المجروحين: ٣/ ١٧).

إضافةً إلىٰ ذلك: فقد كان يروي الموضوعات عن أقوامٍ ثقاتٍ، وكان أمّياً لا يكتب، كذا نَعَته ابنُ حِبّان ثم قال: وكان غالياً في التشيّع، يشتم أصحاب رسول الله ﷺ لا تَحِلُّ الروايةُ عنه بحالٍ، ولا كتابة حديثه إلاّ علىٰ جهة التعجُّب. (المجروحين: ٣/ ١٧).

ما أَشْبَهَ حَدِيثَه بِثِيَاب نَيْسَابُور!

هـٰذا التشبيهُ استعمله الحافظُ إبراهيم الجُوْزَجاني لتضعيف رواية (إسماعيل بن عَيَّاش)، وتجريحُه مأخوذٌ من طريقة أهل نَيْسَابور في بيعهم للثِّياب، حيث يضعون عليها الأثمانَ العاليةَ كي يَغِرُّوا بها المشتريَ، ولعلَّهم اشتروها بأبخسِ الأثمان!

قال الجُوْزَجانيُّ: قلتُ لأبي اليَمَانِ: «ما أشبه إسماعيلُ بثياب نَيْسابور، يرقم بائعَه على الثوب منه، ولعلَّه اشتراه بعشرة أو بدونها» وكان إسماعيلُ من أروى الناسِ عن الكذَّابين، وهو في حديث الثِّقات من الشَّاميين أحمدُ منه في حديثِ غيرهم.

قال ابنُ عَدِيّ: إذا روى إسماعيلُ عن قومٍ من أهل الحجاز فلا يخلو من غَلَطٍ فيغلط، إمَّا أن يكون حديثاً برأسه، أو مُرْسَلاً يُوصِله، أو موقوفاً يرفعه. (انظر «أحوال الرجال» للجوزجاني ١٧٤، و«تهذيب الكمال» ٣/ ١٧٨، و«تاريخ دمشق» ٩/ ٤٦).

مَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْساً:

قال الحافظُ العِراقيُّ في تفسير هـٰذه العبارة: «. . . وهـٰذه أرفع في التعديل؛ لأنه لا يلزم من عَدَمِ العلم بالبأس حصول الرَّجاء بذلك». (انظر: «تدريب الراوي» ١/ ٣٤٨).

وهي نظير «أرجو أنه لابأسَ به» كما ذكره العِرَاقيُّ أيضاً في «التبصرة» (٢/ ٦).

وهـٰذا اللفظُ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند ابنِ الصَّلاح، قال: «وهو دون قولهم: (لابأسَ به)»، وعند العِراقي من الرابعة، وعند السُّيوطي، والسَّخاوي، والسِّندي من السادسة.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المراتب، ويُنظَر فيه.

ما أَقْرَبَ حَدِيثُهُ!

ذكرها الحافظُ السَّخاوي في المرتبة السادسة من مراتب التعديل.

ومعناها: ما أقرب حديثه من حديث الثقات، أي ليس بعيداً عنهم، فهي نحو قولهم: معاريب الحديث. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠).

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هذه المرتبة، ويُنظَر فيه.

مَا رَوَاهُ الصَّحابَةُ عن التَّابِعِيْنَ عنِ الصَّحَابَةِ:

قال الحافظ السُّيوطي: «... هٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وقد ألَّف فيه الخطيبُ، وقد أنكر بعضُهم وجودَ ذلك، وقال: إنَّ رواية الصحابة عن التابعين إنما هي في الإسرائيليات والموقوفات. وليس كذلك، فمِن ذلك حديثُ سَهْل بن سعد السَّاعِدي، عن مَرْوان بن الحَكَم، عن زيد بن ثابتٍ ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ النبيَّ ﷺ أَمْلَى عليه: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] فجاءَ ابنُ أمِّ مكتوم. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٨).

ما عَلِمْتُ فِيْهِ جَرْحاً:

ذكر الحافظُ السَّخاويُّ، وزكريا الأنصاري: أنَّ الذهبي أَدْرَجَ هٰذا اللفظ في مرتبةٍ واحدةٍ مع قولهم: روى الناسُ عنه، وشيخٌ، وصُوَيْلِحٌ، ومُقارَب الحديث، ويُكْتَب حديثُه. (انظر: «فتح المغيث» ١/ ٣٤٠، و«فتح الباقي» ٢/ ٥).

لكنَّ الذي وُجِدَ في «الميزان»: أنَّ (محلَّه الصِّدْقُ، وجَيِّدَ الحديث، وصالحَ الحديث، وشيخاً وسطاً، وشيخاً حسن الحديث، وصدوقاً إن شاء الله، وصُوَيْلِحاً) مرتبةٌ واحدةٌ، فلستُ أدري أين وَقَفا على ذلك، والله أعلم. (انظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ١٩٤، بتصرُّفٍ).

مَا فِي الدُّنْيَا أَحْمَقُ مِمَّنْ يَسْأَلُ عَنْ مُحمَّدِ بْنِ يَحْيَى:

من أقوال التوثيق النادرة التي قيلت في: (محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الذُّهْلِي، المتوفىٰ سنة ٢٥٨ هـ)، رُوِيَ عن صالح جَزَرة حيث سُئل عنه فقال: «ما في الدنيا أحمق ممَّن يسألُ عن محمد بن يحيى». (سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٢٨٤).

فمحمَّد بن يحيى هو الذي يسأل عن الرجال ومن كان مقامَه فهو لا يحتاج السؤال عنه، وذلك لعُلوّ منزلته وعظيمِ قدره.

ما كانَ يَدْرِي أيَّ رِجْلَيْه أَطْوَلُ:

من عبارات التليين النادرة، استعملها الحافظُ محمد بن بَشَّار بن عثمان العبدي؛ حيث ليَّن به (الإمام الحافظ عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلى السَّامي القرشي، المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ).

فقد نقل عنه الحافظُ الذهبي هٰذا التعبير «والله ما كان يدري أي رجليه أطول!». (ميزان الاعتدال: ٣/ ٥٣١).

وبُنْدَار ـ محمد بن بشَّار ـ قد استعار تعبيرَه هٰذا من أمثال العرب. قال أبو عبيد: ومن أمثالهم في هٰذا. «ما يَدْري أيّ طَرَفَيْهِ أطْوَلُ».

ومعناه: لا يدري أنسب أبيه أفضل أم نسب أمِّه.

وقال البكري في شرح «كتاب الأمثال» (ص: ٢١٦) هـذا الذي ذكر أبو عبيد هو قول الفراءَ وأنشد:

وكيفَ بأطْرافي إذا ما شَتَمْتَني ... وما بَعْدَ شَتْمِ الوالِدَين صلوح

وقال ابن الأعرابي: طرفاه: ذكره، ولسانه. وقال بعضُ الشعراء: يجعل مكان الطرفين الرجلين:

أتيتُـك مُـرتـاداً مِـنَ العِلْـمِ بُلْغـةً ... لمن ليْسَ يدري أيَّ رِجْلَيْهِ أطوَلُ

يَظنُّ بأَنَّ الخَمل في القِطفِ ثابت ... وأَنَّ الذي في داخِلِ التين خردلُ

ومن المعنىٰ السابق يتضح لنا: أنَّ محمد بن بشَّار أراد التقليلَ من شأن عبد الأعلىٰ، وعدم معرفته، وأنه ليس بذاك الثقة الثبت.

ولقد خالفه في ذلك الأئمةُ النقادُ فوثَّقه ابنُ معين، وأبو زُرْعَة، والعِجْلي، وابن خلفون، وابن حِبّان. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٢٩٦).

وتوسَّط في أمره أبو حاتم الرَّازي، فقال: صالح الحديث، وكذا النَّسائي؛ حيث قال: لا بأسَ به (تهذيب التهذيب: ٦/ ٩٦).

أمَّا ابن سعد فقال فيه: لم يكن بالقوي (الطبقات الكبرىٰ: ٧/ ٢٩)، وعقب عليه الذهبيَّ بقوله: «قلت: بل هو صدوقٌ قويُّ الحديث، لكنه رُمِيَ بالقدر، فالله أعلم» ثم قال: «قلتُ: تقرّر الحال: أنّ حديثه من قسم الصحيح، نعم ما هو في القوة في رتبة يحيى القطَّان، وغندر ـ محمد بن جعفر ثقة ـ». (سير أعلام النبلاء: ٩/ ٢٤٣).

ما كَانَ يَسْوَى طُلْيَةً أو طُلْيَتَيْن في الْحَدِيث:

من عبارات التجريح النادرة.

لم أقف على أحدٍ من النقاد استعملها غير حمَّاد بن زيد. ضَعَّف بها (الجَلْدَ ابن أيوب البصري).

فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إلىٰ النَّضْر بن شُمَيْل: أنه قال: «سمعتُ حماد بن زيد يقول» ما كان جلد بن أيوب يَسْوَىٰ طليةً، أو طليتين في الحديث». (الجرح والتعديل: ١١/ ٣٤٩).

المعنىٰ اللُّغوي: والطُّلية في كتب اللغة هي الصوفة التي تُطْلَى بها الإبل الجَرْبىٰ، ويقال: فلانٌ ما يساوي طُلْية.

قال أبو طالب: ما يُساوي طُلْيةً؛ أي: الخيط الذي يُشَدُّ في رجل الجدي ما دام صغيراً، وقيل: الطُّلْيَةُ خِرْقة العارك (الحائض). وقيل: الثَّمِلَةُ ـ بفتح الثاء والميم ـ الصُوفة أو الخرقة التي يُهنأ بها الجرب، وقال ابن بَرّي (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ) وقول العامة لا يُساوي طُلية غَلَط، إنما هو طِلْوة، والطِّلوةُ: «قطعة حبل». («لسان العرب» «وتاج العروس»).

يتَّضح لنا من المعنى اللُّغوي: أن كلمة (طُلية) استعملها العرب للدلالة علىٰ شيءٍ تافهٍ، أو مستقبحٍ مستقذرٍ، فهي خيطٌ يُشَدُّ في رجل الجدي الصغير، أو الخرقة المستعملة لإزالة الجرب عن الإبل المصابة بهـٰذا الداء بعد غمرها بالقطران، أو هي خِرقةُ الحيض، وهي دلالةٌ واضحةٌ علىٰ أن الراوي المنعوت بها لا يعول عليه ولا علىٰ رواياته، فالمعنى اللغوي مطابقٌ للمعنى الذي أراده النقاد، وجَلْدٌ هـٰذا نَعَّته بالضعف غيرُ واحدٍ من النقاد.

قال يحيى بن معين: ضعيفٌ. (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩) وفي رواية أخرى عنه قال: مضطربٌ. (لسان الميزان: ٢/ ١٣٣).

وقال أبو زُرْعَة: «ليس بالقوي». (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩).

وقال الإمام أحمد: «ليس يسوىٰ حديثه شيئاً». (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ١٢٥).

ثم عقب عبد الله بن أحمد بسؤاله لأبيه «الجَلْد ضعيفٌ؟ قال: نعم ضعيفٌ الحديث». (الجرح والتعديل: ١/ق ١/ ٥٤٩).

والظاهر من كلام الإمام أحمد: أنَّ لفظة: «ضعيف الحديث (تساوي) ليس يسوىٰ حديثه شيئاً» وهي المرتبة الثالثة عند ابن أبي حاتم، وابن الصلاح، والمرتبة الثانية عند الذهبي. (التقييد والإيضاح: ص: ١٦/ ١٦).

والراوي المعدود في هٰذه المرتبة لا يطرح حديثه بل يعتبر به. (انظر «فتح المغيث» ص: ٣٧٦).

وجلد بن أيوب ينطبق عليه ذلك، ويعتبر من أهل هٰذه المرتبة.

المِئَاتُ:

جمع مئة) وهي الكتبُ التي يجمع فيها مؤلِّفوها مئةَ حديثٍ، مثل:

١ ـ **المئتان المنتقاة:** لأبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصَّابوني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٤٤٩ هـ).

٢ ـ **والمئة حديث:** لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري (المتوفى سنة ٤٨١ هـ).

٣ ـ **والأحاديث المئة:** لابن أبي شُرَيْح، أبي محمد عبد الرحمٰن بن أحمد الأنصاري (المتوفى سنة ٣٩٢ هـ) مخطوطٌ في الظاهرية.

المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ:

لغةً: (المُؤْتَلِف): اسمُ فاعلٍ من «الائتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقي» وهو ضِدَّ النُّفْرَةِ. «القاموس المحيط».

و(المُخْتَلِفُ) اسمُ فاعلٍ من «الاختلاف» ضِدَّ الاتفاق. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «أن تتَّفِق الأسماءُ، أو الألقابُ، أو الكُنَى، أو الأنسابَ خَطّاً، وتختلف لفظاً. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٥٨).

أمثلة:

يقول أستاذنا الدكتور نور الدين عِتْر موضِّحاً هٰذا النوعَ وممثِّلاً له: «وهو منتشرٌ لا ضابطَ في أكثره يُعَوَّل عليه، وإنما يُضْبَط بالحفظ تفصيلاً.

والضَّبْطُ في الأسماء التي أمكن ضبطها من هٰذا النوع على قسمين، نذكرهما مع الإيضاح بالمثال:

القسم الأول: الضَّبْطُ على العموم، أي ضبط الاسم بالنسبة لكافة الرُّواة الذي يُسَمَّون به من غير اختصاصٍ بكتابٍ مُعَيَّنٍ.

من ذلك: «حِزَام» بالزَّاي والحاء المكسورة في قُرَيْشٍ. «حَرَام» بالراء وفتح الحاء في الأنصار.

«أبو عُبَيْدة»: كلُّه بضَمِّ العين، قال الدَّارَقُطْنِي: لا نعلم أحداً يُكنى أبا عَبِيْدَة بالفتح.

«الأَذْرَعِي»: بالذَّال المعجمة، إسحاق بن إبراهيم الأذرعي. والأدْرِعِي بالدَّال المهملة جماعةٌ يُنْسَبُوْن إلى (الأَدْرِع) وهو أبو جعفر محمَّد بن عبيد الله من أشراف آل البيت، قتل أسداً أدرع فسُمِّي به» (الإكمال: ١٣٧ ـ ١٣٨).

«عيسى بن أبي عيسى الحَنَّاط»: بالحاء المهملة والنُّون، نسبة إلى بيع الحنطة، و«الخَبَّاط» بالمعجمة مع الموحّدة نسبة إلى بيع الخبط الذي تأكله الإبلُ، و«الخَيَّاط» بالخاء المعجمة مع الياء نسبة إلى الخِيَاطة، كلُّها جائزةٌ في هٰذا الرجل؛ لأنه باشر هٰذه الحِرَفَ الثلاث، وأوَّلُها أشهر. (علوم الحديث: لابن الصلاح: ص: ٣٥٩).

القسم الثاني: الضَّبْطُ على الخصوص، أي: ضَبْطُ ما كان من هـٰذا النوع في كتاب مُعَيَّنٍ أو كتابين، كضبط ما في الصَّحيحين من ذلك، أو فيهما مع «الموطَّأ»، أو في أحد هـٰذه الثلاثة، وقد خَصَّ ضَبْطَ ألفاظِها وشرحَها، وَضَبْطَ رواتِها القاضي عِيَاض بكتابٍ سَمَّاه «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

ومن أمثلة ما جاء فيه قوله: «فيها ـ أي الكتب الثلاثة المذكورة ـ (بُرَيْد بن عبد الله بن أبي بُرْدَة): بضَمِّ الباء وفتح الرَّاء بعدها ياء التصغير لا غيرَ، و(محمد بن عَرْعَرَة بن البِرِنْد) هـٰذا بكسر الباء والرَّاء، وبعدها نونٌ ساكنةٌ، و(عليّ بن هاشم بن البَرِيد) هـٰذا بفتح الباء وكسر الراء بعدها ياء باثنتين تحتها ساكنةٌ، وما عدا هؤلاء الثلاثة فيها «يزيد» بياء باثنتين تحتها، بعدها زاي». (مشارق الأنوار: ١/ ١٠٠).

«(حُصَيْن): كلُّه بالضَّمِّ والصَّاد المُهْمَلة، إلا أبا (حَصِيْن عثمان بن عاصم) فبالفتح، و(أبا سَاسَان حُضيْن بن المنذر) فبالضَّمِّ والضَّاد المعجمة، و(حُضَيْر) والد (أُسَيْد بن حُضَيْر) أحدُ النقباء ليلة العَقَبَة» (مشارق الأنوار: ١/ ٢٢٢).

وغير ذلك من أمثلة القسمين كثيرٌ توسَّع فيها ابنُ الصلاح وذكر جملةً مهمةً، لو رحل فيها طالب العلم؛ لما كان كثيراً.

فائدته:

وفائدةُ هـٰذا النوع: مَنْعُ وقوع الوَهْمِ في اسم الراوي، أو خلطه بغيره، ومن لم يعرفه كَثُرَ عِثاره، ولم يعدم مُخَجِّلاً.

أشهر المصنَّفات فيه:

وقد صُنِّفت في هـٰذا الفَنِّ كتبٌ كثيرة جداً، نذكر منها بعض الكتب المطبوعة الهامة:

١ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد، الحسن بن عبد الله العسكري(المتوفى سنة ٣٨٢ هـ)، ضمنه فصلاً في المؤتلف والمختلف، وهو أوَّلُ من ألَّف فيه، لكن لم يُفرِده، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١١٩): «يشرح فيه الأسماءَ والألفاظَ المشكلةَ التي تتشابَهُ في صورة الخطِّ، فيقع فيها التصحيفُ». طُبع بتحقيق محمود ميرة، بالمطبعة العربية الحديثة، في القاهرة، عام ١٤٠٢ هـ.

٢ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الحسن، علي بن عمر الدَّارَقُطني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧): «وأوّل من صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد الأزردي (ت ٤٠٩ هـ) ثم شيخُه الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) وتلاهما الناسُ». طُبع بتحقيق الدكتور مُوَفّق بن عبد الله بن عبد القادر بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القُرطبي (المتوفى سنة ٤٠٣ هـ).

٤ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ)، قال السيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٩٧): «وأوّل مَن صَنَّف فيه عبد الغني بن سعيد». وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص:١١٦): «وله فيه كتابان: أحدُهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب». وأمَّا المؤتلف له فطُبع بتحقيق محمد الجعفري الزَّيني، في أباد الله بالهند، عام ١٣٢٧ هـ.

٥ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي سَعْد، أحمد بن محمد بن أحمد

الأنصاري الهَرَوي المَاليني (المتوفى سنة ٤١٢ هـ)، ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦)

٦ ـ **الزيادات في كتاب المختلف والمؤتلف لأبي محمد الأزدي**: لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المُعْتَز النَّسفي المُسْتَغْفِري، (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٨): «ومِمَّن ذَيَّل علىٰ عبد الغني بن سعيد: أبو العباس جعفر بن محمد المُسْتَغفِري». وهو مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث ٢/ ٨٨١).

٧ ـ **المؤتلف تكملة المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال للدَّارقطني**: لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦): «ثم جاء الخطيبُ فجمع بين كتابَيْ الدَّارقطني وعبد الغني، وزاد عليهما، وجعله كتاباً مستقلاً»، مخطوطٌ.

٨ ـ **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكُنىٰ والأنساب**: لابن ماكولا، الأمير أبي نصر، علي بن هِبَة الله بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٧٥ هـ) أكمل به «تكملةَ» الخطيب البغدادي، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦): «زاد علىٰ هٰذه التكملة، وضَمَّ إليها الأسماءَ التي وقعت له، وجعله أيضاً كتاباً مستقلاً وهو في غاية الإفادة، وعليه اعتمادث المحدِّثين».

٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: للحافظ أبي عبد الله، محمد بن أبي نصر الحُمَيدي الأزدي (المتوفى سنة ٤٨٨ هـ).

١٠ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكَل أو (ما ائتلف خطّه واختلف لفظُه مِن أسماء رجال الصحيحين)**: لأبي علي، الحسين بن محمد بن

أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة: (ص:١١٨): «ضَبَط فيه كلَّ لفظٍ يقع فيه اللَّبْسُ مِن رجال الصحيحين، وما قصَّر فيه».

١١ ـ **المختلف والمؤتلف أو (ما اختلف وائتلف في أنساب العرب)**: لـلأَبْيَـوري، أبـي المُظفَّـر، محمـد بـن أحمـد بـن محمـد الخُرَاساني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ) نَسَبه له السَّمعاني في «**الأنساب**» (السير ١٩/ ٢٨٤ و ٢٩١). طُبع بتحقيق مصطفىٰ جوَّاد، بالمجمع العلمي العراقي، في بغداد ١٣٧٧ هـ.

١٢ ـ **الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدَّارِقطني من الأوهام**: لأبي محمد، عبد الله بن علي بن عبد الله اللَّخَمي المَرِيّي الرُّشَاطِي الأندلسي (المتوفى سنة ٥٤٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥ ـ ١١٦).

١٣ ـ **إكمال الإكمال لابن ماكولا**: لابن نُقْطَة، معين الدين أبي بكر، محمد ابن عبد الغني بن أبي بكر البغدادي (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ)، ذَيَّل به علىٰ كتاب «**الإكمال**» لابن ماكولا، قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٧): ذيّله بما فاته أو تجدَّد بعده. وهو ذَيْلٌ مُفيدٌ، في قَدْر ثُلُثَي الأصل، قال الذهبي: وهو مُنْبِىءٌ بإمامَتِهِ وحفظه، وجمع كتاباً آخر سَمَّاه: «**التقييد لمعرفة رجال السنن والمسانيد**» ثم ذَيَّل علىٰ ابن نقطة كلٌّ من ابن الصَّابوني (ت ٦٨٠ هـ) ومنصـور بـن سليـم الإسكنـدرانـي (ت٦٤٣ هـ) ومُغُلْطـاي (ت ٧٦٢ هـ).

١٤ ـ **المؤتلف والمختلف**: لابن النَّجَّار، محمد بن محمود بن الحسين البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٣) «ذَيَّل به علىٰ الأمير بان ماكولا».

١٥ ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال**: لابن الصلاح،

عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوْري الكُرْدي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٦٣٦).

١٦ ـ **ذيل مشتبه الأسماء والنسب لابن نُقْطَة المذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا البغدادي**: لابن العِمَادِيَّة، وجيه الدين أبي المُظفَّر، منصور ابن سليم الهَمْداني الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٣ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٨): (ذَيَّل به علىٰ ابن نقطة).

١٧ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي المحمودي (المتوفى سنة ٦٨٠ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٧): «ذَيَّل به علىٰ ابن نقطة».

١٨ ـ **مشتبه النسبة أو (المختلف والمشتبه من الأسماء والألقاب والكُنَىٰ)**: للحافظ شمس الدين الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ).

١٩ ـ **المختلف والمؤتلف**: لابن التُّركماني، علاء الدين، علي بن عثمان المارديني (المتوفى سنة ٧٥٠ هـ) نسبه له الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٦).

٢٠ ـ **الاتصال في مختلف النسبة أو (ذيل علىٰ المؤتلف والمختلف لابن نُقْطَة)**: لعلاء الدين، أبي عبد الله، مُغْلَطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (المتوفى سنة ٧٦٢ هـ)، مخطوطٌ. (الأعلام: للزركلي ٧/ ٢٧٥).

٢١ ـ **المؤتلف والمختلف من أسماء الرواة في كتب الحديث**: للهوريني، أبي الوفا، نصر بن يونس الوفائي الأحمدي الأشعري (المتوفى سنة ١٢٩١ هـ). مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٦٣٦).

مَأْمُونٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب التعديل عند: الحافظ العِراقي، ومن الرابعة عند: السُّيوطي، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حكمها:

يُكتَب حديث أهل هٰذه المراتب وينظر فيه للاعتبار.

المُؤَنَّنُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (التأنين)، أي: قال: أنَّ فلاناً قال.

واصطلاحاً: هو قولُ الرَّاوي في إسناد الحديث: أنَّ فلاناً قال كذا وكذا، وذلك من غير بيانٍ للتحديث، أو الإخبار، أو السماع.

انظر: «أنَّ» في حرف الهمزة فيه بحثٌ علميٌّ مُفَصَّلٌ عنها.

المُبْتَدِئُ:

من ألقاب مراحل قراءة الحديث، قال في «فتح الباقي» (١/ ٨): «هو الذي حَصَل شيئاً ما من فَنِّ الحديث، أو غيرِه من العلوم».

المُبْتَدِعُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «ابْتَدَعَ» أي: اخْتَلَقَ.

واصطلاحاً: هو من خالَف عقيدةَ السُّنَّةِ متأوِّلاً.

حكمه:

يقْبَلُ خَبَرُهُ إذا كان ثقةً وكان المَرْوِيُّ غير موافقٍ لبدعته.

انظر «رواية المبتدعة» في حرف الرَّاء.

المُبَشَّرُوْنَ بالجَنَّةِ:

انظر «العشرة المبشرون بالجنَّة» في حرف العين.

المُبْهَمُ من الرُّواة:

لغةً: اسم مفعول من «أَبْهَمَ» أي: أخفى وأغْمَضَ.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي لا يُسَمِّي الرَّاوي اختصاراً من الرَّاوي عنه، كقوله: أخْبَرَني فلانٌ، أو شيخٌ، أو رجلٌ، أو بعضُهم، أو ابنُ فلانٍ. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١).

ويُسْتَدَلُّ على معرفة اسم «المُبْهَم» بوروده من طريقٍ أخرى مُسَمًّى، وصَنَّفُوا فيه «المُبْهَمات». انظرها في بابه.

حكمه:

لا يُقْبَل حديثُ «المُبْهَم» ما لم يُسَمَّ؛ لأن شرط قبول الخَبَرِ عدالةُ رُواتِه، ومن أُبْهِمْ اسمُه لا يُعْرَفُ عينهُ؛ فكيفَ عدالتُه؟.

وكذا لا يُقْبَل خَبَرُه، ولو أُبْهِمَ بلفظ التعديل، كأن يقول الراويُ عنه: أخبرني الثِّقةُ؛ لأنه قد يكون ثقةً عنده، مجروحاً عند غيره.

وهـٰذا على الأصحِّ في المسألة، ولهـٰذه النُّكْتَةِ لم يُقْبَل «المُرْسَلُ» ولو أرسله العَدْلُ جازماً به لهـٰذا الاحتمال بعينه. (انظر «شرح النخبة» ص: ١٠٠ ـ ١٠١). انظر «المُبْهَمات» في بابه.

المُبْهَمَاتُ:

لغةً: وهي جمع (المُبْهَم) مفعولٌ من «أَبْهَمَ» أي: أخفى وأغْمَضَ.

واصطلاحاً: هي معرفة اسمِ من أُغْفِلَ ذكرُ اسمه في الحديث من الرجال، والنساء.

ويُعرف ذلك بوُروده مُسَمًّى في بعض الروايات، وبتنصيص أهل

السِّيرَ على كثيرٍ منهم، وبغير ذلك، وكثيرٌ منهم لم يُوقَف على أسمائهم.

وقد قَسَّمه ابنُ الصَّلاح أقساماً بحسب نوع الإبهام، ذكر منها:

١ ـ ما قيل فيه (رجلٌ) أو (امرأةٌ)، وهو من أبهمها.

٢ ـ ما أبهم بأن قيل (ابنُ أو ابنةُ فلانٍ) أو (ابنُ الفلانيِّ).

٣ ـ عَمُّ فلانٍ أو عمَّتُه.

٤ ـ زوجُ فلانةٍ، أو زوجةُ فلانٍ. (لا خِلافَ بين المحدِّثين في تسمية هٰذه الأقسام بالمُبْهَم، وكتبهم في المبهمات ناطقةٌ بذلك، فليحرّر قولُ بعض الكاتبين: «إن الحافظ ابن حجر يفرِّق بين (المجهول عيناً) وبين (المبهم) من حيث الاصطلاح. . . . أمَّا غيرُ ابن حجر فقد اعتبر (مجهولَ العين) المبهمَ الذي لم يُسَمَّ، ومن سُمِّي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه». ففي النفس منه شيءٌ).

وأرى أن نقسم الإبهام بحسب موضعه إلى قسمين:

١ ـ الإبهامُ في السَّند.

٢ ـ الإبهام في المَتْن.

القسم الأول: الإبهامُ في السَّند:

قال ابنُ كثير: «وأَهَمُّ ما فيه ما رفع إبهاماً في إسنادٍ، كما إذا وَرَد في سندٍ: عن فلانِ بن فلانٍ، أو عن أبيه، أو عن عمِّه، أو أُمِّه، فوردت تسميةُ هٰذا المُبْهَم عن طريقٍ أخرى فإذا هو ثقةٌ، أو ضعيفٌ، أو ممن ينظر في أمره، فهٰذا أنفع ما في هٰذا».

القسم الثاني: الإبهام في المَتْن:

ومن فوائد رفع الإبهام في المَتْن: تعيين من نُسبت إليه فضيلةٌ،

أو ضِدَّها، أو أن يكون الحديثُ وارداً بسببه وقد عارضه حديثٌ آخر، فيُعرفُ التاريخ إنْ عُرِفَ زمنُ إسلامه، فيتبين الناسخ من المنسوخ.

وهـٰذه أمثلةٌ حيويةٌ لهـٰذا النوع:

روى أبو داود (في كتاب الخاتم والذهب للنساء برقم: ٩) وقال: حدَّثنا مُسَدَّدٌ، حَدَّثنا أبو عَوَانة، عن منصورٍ، عن رِبْعيٍّ بن حِرَاشٍ، عن امرأته، عن أختٍ لحذيفة: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يا معشرَ النِّساءِ، أما لكُنَّ في الفِضَّة ما تَحَلَّيْنَ به، أما إنه ليس منكن امرأةٌ تحلى ذهباً تُظْهِرُه إلا عُذِّبَتْ به». أختُ حذيفة بن اليمَان اسمها فاطمة، وقيل خَوْلة، وامرأة رِبْعِيٍّ لم تُعْرَف، مما يضعف الحديث.

وأخرج الخطيبُ البغداديُّ في كتاب: «الرحلة» (ص: ١٣٦ ـ ١٣٧): بسنده: عن مَعْن بن عيسى، حَدَّثنا معاويةَ بن صالح عن ربيعة بن يزيد، قال: سمعتُ ابنَ الدَّيْلَمِيِّ يقول: بَلَغني حديثٌ عن عبد الله بن عمرو بن العاص، فركبتُ إليه إلى الطائف أسأله عنه. . . .».

ابن الدَّيلمي هـٰذا هو عبدُ الله بن فَيْرُوز، وهو ثقةٌ.

ونسوق إليك هـٰذا المثالَ استقصيناه من مراجع هـٰذا الفنِّ الخاصَّةِ، وهو حديثُ ابن عبَّاسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقال: إنَّ أختي حَلَفَتْ أن تمشي إلى البيت. . .

«الرجل: عُقْبَةُ بن عامر الجُهَنِّي». («المبهمات» للنووي، ق ٢١ آ). أخرج الشيخان عن عُقْبَة قال: نَذَرتْ أختي أن تمشي إلى بيت الله حافيةً، فأمرتني أن أستفتي لها رسولَ الله ﷺ فقال: «لِتَمْشِ، وَلْتَرْكَب». (أخرجه البخاري في آخر كتاب الحج، ومسلم في كتاب النذور).

وأختُ عقبة من المُبْهَم أيضاً، فقال العِراقي، وقطب الدين

القَسْطَلَّانِيُّ: «هي أمُّ حِبَّان بنت عامر»، وهـٰذا وَهْمٌ منه، تعقَّبه الحافظُ أبو ذَرٍّ الحلبي، ثم قال: «إنما هي أمُّ حِبَال. . . .». (من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

كُتب المُبْهَمات:

ومن أهمِّ الكُتب في المُبْهَمات ما يلي:

١ ـ **الغوامض والمُبْهَمات في الحديث**: لعبد الغني بن سعيد المصري (المتوفى سنة ٤٠٩ هـ) ذكره النَّووي في «التقريب». مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث: ٢/ ١١٣٥).

٢ ـ **الأسماء المُبْهَمة في الأنباء المُحْكَمة**: للخطيب البغدادي، أبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٢): «ذكر في كتابه مئة وأحداً وسبعين حديثاً، ورتَّب كتابه على الحروف في الشخص المُبهَم، وفي تحصيل الفائدة منه عسرٌ، فإنَّ العارف باسم المُبهَم لا يحتاج إلى الكشف عنه، والجاهل به لا يدري مظنَّته» طُبع بتحقيق عز الدين علي السيّد، بمكتبة الخانجي في القاهرة ١٤٠٥ هـ، ومعه: «الإشارات إلى الأسماء المبهمات» للنَّووي.

٣ ـ **تقييد المُهْمَل وتمييز المشكل**: لأبي علي الحسين بن محمد بن أحمد الجيّاني الغَسَّاني الأندلسي (المتوفى سنة ٤٩٨ هـ) وهو في رجال الصحيحين. حقَّقه مجموعة من طلاب الدارسات العليا كرسائل ماجستير من جامعتي الملك سعود، والإمام محمد بن سعود في الرياض ١٤٠١ ـ ١٤١٠ هـ.

٤ ـ **إيضاح الإشكال فيما أُبهِمَ اسمُه مِنَ النساء والرجال**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر بن علي بن أحمد

المَقْدِسي الشيباني (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ). ذكره السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٢) وقال: «ولكنه جَمَع فيه ما ليس من شرط المبهمات» طُبع بتحقيق باسم الجوابرة، بمكتبة المعلَّى في الكويت ١٤٠٨ هـ.

٥ ـ **غوامِض الأسماء المُبهَمة الواقعة في متون الأحاديث المحكمة**: لابن بَشْكُوَال، أبي القاسم، خلف بن عبد الملك بن سعود الخَزْرَجي الأنصاري الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٨ هـ)، قال السُّيوطي في «تريب الراوي» (٢/ ٣٤٢): «وهو أكبر كتابٍ في هٰذا النَّوع وأنفَسُه، جَمَع فيه ثلاثمئةٍ وأحداً وعشرين حديثاً، لكنه غير مرتَّبٍ). طُبع بتحقيق عز الدين السيد، ومحمد كمال عزّ الدين، بعالم الكتب في بيروت ١٤٠٧ هـ.

٦ ـ **الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم)**: الإشارات إلىٰ بيان أسماء المُبْهَمات أو (المُبْهم علىٰ حروف المعجم): للإمام محيي الدين أبي زكريا، يحيىٰ بن شرف النَّووي الحَوْراني (المتوفى سنة ٦٧٦ هـ)، قال في كتابه التقريب: «النوع التاسع والخمسون: المبهمات، صَنَّف فيه عبد الغني، ثمَّ الخطيب، ثم غيرهما، وقد اختصرت أنا كتاب الخطيب، وهذَّبتُه ورتَّبتُه ترتيباً حسناً، وضممتُ إليه نفائس»، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» شرح تقريب النواوي» (٢/ ٣٤٢): «ومع ذلك فالكشف منه قد يصعب لعدم استحضار اسم صحابيٍّ ذلك الحديث، وفاته أيضاً الجَمُّ الغفيرُ». طُبع قديماً في الهند ١٣٤٠ هـ وطُبع بتحقيق عز الدين السيّد علي، بمكتبة الخانجي في القاهرة ١٤٠٥ هـ في آخر كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة» للخطيب البغدادي.

٧ ـ **الإفصاح عن المُعْجَم من الغامض والمُبْهَم أو (المبهمات)**: لقطب الدين، أبي بكر، محمد بن أحمد بن علي القَسْطَلاّني المصري

(المتوفى سنة ٦٨٦ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٣): «رتّبه على الحروف» وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ٣/ ١٣٥٩).

٨ ـ **الإفهام بما وقع في البخاري من الإبهام**: للقاضي أبي الفضل عبد الرحمٰن بن سراج الدين البُلْقِيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٤): «كان معوّلُه على كتاب الحافظ ابن حجر في ذلك» مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٢١٤).

٩ ـ **المستفاد من مبهمات المتن والإسناد**: لولي الدين ابن العراقي، أبي زُرْعَة، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ). قال السُّيوطي في «تدريب الرواي» (٢/ ٣٤٢): «جمع فيه كتابَ الخطيب، وابن بشكوال والنَّووي، مع زياداتٍ أُخر، ورتّبه على الأبواب، وهو أحسن ما صُنِّف في هٰذا النوع». طُبع بتحقيق الشيخ حَمَّاد الأنصاري في الرياض بدون تاريخ. وطُبع بتحقيق عبد الستّار مهتاب الدين حمَّاد، بمركز الدراسات الإسلامية في باكستان، عام ١٤٠٣ هـ.

١٠ ـ **مختصر غوامِض الأسماء المبهمة لابن بَشْكُوال**: لأبي الحسن علي بن عمر بن علي ابن المُلَقِّن الأنصاري الأندلسي المصري، ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٢) وقال: «أتى فيه بزياداتٍ».

١١ ـ **مختصر الغوامض والمبهمات في الأسماء الواقعة في الأحاديث، لابن بَشْكُوال**: لسبط ابن العَجَمي، أبي الوَفا، إبراهيم بن محمد بن خليل الطَّرابلسي الحلبي الشافعي (المتوفى سنة ٨٤١ هـ). ذكر ابن حجر ترجمته في «المجمع المؤسَّس» (٣/ ١٣) ضِمن مؤلَّفاته فقال: «وتلخيص مبهمات ابن بشكوال» وهو مخطوطٌ.

١٢ ـ **الإفهام لما وَقَع في البخاري من الإبهام**: للحافظ ابن حجر، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٢٤) فقال: «واعتنى الحافظ ابن حجر بذلك بالنسبة للبخاري خاصةً، فأربَىٰ فيه علىٰ من سَبَقه، بحيث كان معوَّل القاضي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمٰن بن عمر البُلقيني (المتوفى سنة ٨٢٤ هـ) في تصنيفه المفرد عليه» مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٢١٤).

١٣ ـ **ترتيب المبهمات علىٰ الأبواب**: لابن حجر العسقلاني أيضاً؛ ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٣٤)

المُتَابِـعُ:

ويُسَمَّى: «التَّابِعُ»: أيضاً.

لغةً: «المُتابِـعُ» هو اسمُ فاعلٍ مِن «تابَعَ» بمعنى: وافَقَ.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يُشارك فيه رواتُه رواةَ الحديث الفَرْدِ لفظاً ومعنىً، أو معنىً فقطْ، مع الاتحاد في الصحابي.

المُتَابَعَةُ:

لغةً: مصدر «تابَعَ» بمعنى: «وافَقَ» فـ(المتابعةُ) إذَاً: الموافقةُ.

واصطلاحاً: أن يُشارِك الراوي غيرَه في رواية الحديثِ.

والمتابَعَةُ لها نوعان:

١ ـ متابعةٌ تامَّةٌ.

٢ ـ متابعةٌ قاصِرةٌ.

١ ـ أمَّا «المتابعةُ التامَّةُ» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي من أوَّلِ الإسنادِ.

٢ ـ أمَّا «المتابعة القاصِرَة» فهي: أن تحصل المشاركةُ للرَّاوي في أثناء الإسناد.

أمثلة:

سأذكر مثالاً واحداً مَثَّلَ به الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» (ص: ٣٧)، فيه «المتابعةُ التامَّةُ» و«المتابعةُ القاصرةُ» و«الشاهدُ»، وهو: ما رواه الإمامُ الشافعيُّ في «الأُمِّ» عن مالكٍ عن عبد الله بن دِيْنارٍ عن ابن عُمَرَ: أنَّ رَسول الله ﷺ قال: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وعِشْرُوْنَ، فلا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الهِلاَلَ، ولا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فإنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ؛ فأكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثِيْنَ».

فهٰذا الحديثُ بهٰذا اللَّفْظ ظَنَّ قومٌ: أنَّ الشافعي تفرَّد به عن مالكٍ، فعَدُّوه في غرائبِهِ؛ لأن أصحاب مالكٍ رَوَوْه عنه بهٰذا الإسناد، وبلفظ: «فإنْ غُمَّ عليكم؛ فاقْدِرُوْا له» لكن بعد الاعتبار وجدنا للشافعي متابعةً تامةً، ومتابعةً قاصرةً، وشاهداً.

أمَّا (المتابعة التامة): فمَا رواه البخاريُّ عن عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبي عن مالكٍ بالإسناد نفسِه، وفيه: «فإنْ غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلُوا العِدَّةَ ثلاثين».

وأمَّا (المتابعة القاصرة): فما رواه ابنُ خُزَيْمَةَ من طريق عاصم بن محمد، عن أبيه محمد بن زيد، عن جَدِّه عبد الله بن عمر بلفظ: «فكَمِّلوا ثلاثين».

وأمَّا (الشاهد): فما رواه النَّسائي من رواية محمد بن حُنَيْن عن ابن عبَّاس عن النبيِّ ﷺ قال، وفيه: «فإن غُمَّ عليكم؛ فأَكْمِلوا العِدَّةَ ثلاثينَ».

المُتَابَعَاتُ:

انظر: «المُتَابَعَة».

المُتَابَعَةُ التَّامَّةُ:

هي: أن يشترك اثنان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ عن شيخٍ واحدٍ.

مثالها: روىٰ شعبةُ بن الحجَّاج عن قَتادة، عن سالم ابن أبي الجَعْد، عن مَعْدان بن أبي طلحة، عن أبي الدَّرْدَاء، عن النبيِّ ﷺ قال: «أيعجز أحدُكم أن يقرأ في ليلةٍ ثُلُثَ القرآن؟» قالوا: وكيف يقرأ ثُلُثَ القرآن؟ قال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[أي: سورة الإخلاص بكاملها]، تعدل ثلثَ القرآن». والحديث نفسه رواه أَبَان العَطَّار عن قتادة به. فأبان متابعٌ تامٌّ لشعبة بن الحجَّاج، وشعبة لأَبان، بسبب روايتهما حديثَ أبي الدَّرداء عن شيخٍ واحدٍ وهو قتادة. (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، برقم: ٨١١).

المُتَابَعَةُ القَاصِرَةُ:

هي: أن يشترك روايان في رواية حديث صحابيٍّ واحدٍ، واجتمعا فيمن فوق شيخيهما.

مثالها: روىٰ مالكٌ، عن صالح بن كَيْسان، عن عُرْوَة بن الزُّبير، عن عائشةَ زوج النبيِّ ﷺ قالت: «فُرضت الصَّلاةُ ركعتين ركعتين في الحَضر والسَّفر، فأُقِرَّتْ صلاةُ السَّفر، وزِيْدَ في صلاة الحضر». والحديثُ نفسُه يرويه سفيانُ بن عُيَيْنَة عن ابن شهاب الزُّهري عن عُرْوَة بن الزُّبير عن عائشةَ، فشارك ابنُ عيينة مالكاً في عروة الذي هو فوق شيخه صالح، فكلٌّ منهما متابعٌ قاصرٌ أو ناقصٌ للآخر. (والحديث أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، برقم: ٦٨٥).

المُتَأَخِّرُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصَد بهم الذين كانوا بعد المئة الثالثة الهجرية.

مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيل:

انظر «متعنِّت في التوثيق».

المَتْرُوْكُ (من الحديث):

لغةً: هو اسمُ مفعولٍ مأخوذٌ من التَّرك، وتَرَكَه الناسُ: وَدَعُوْهُ.

ويُسَمِّي العربُ المرأةَ التي تُتْرَكُ لا تُزوَّج: «التَّرِيْكَةُ» ـ كسفينة ـ وكذا البَيْضَةُ بعد أن يخرج منها الفَرْخُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي يرويه من يُتَّهَمُ بالكَذِب، ولا يُعْرَف ذلك الحديثُ إلاَّ من جهته، ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة، وكذا من عُرِفَ بالكذب في كلامه العاديِّ، وإنْ لم يَظْهر منه الكَذِبُ في الحديث النبويِّ. (انظر: «النزهة» ص: ٤٦، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥).

وقال الحافظ السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤١): «فالحديثُ الذي لا مخالفةَ فيه، وراويه مُتَّهَمٌ بالكذب، بأن لا يُرْوَى إلاَّ من جهته، وهو مخالفٌ للقواعد المعلومة، أو عُرِفَ به في غير الحديث النبوي، أو كان كثيرَ الغلطِ»، أو الفِسْقِ، أو الغفلة يُسَمَّى: (المتروك)».

مثاله:

حديثُ عمرو بن شَمِر الجُعْفي الكوفي الشِّيعي، عن جابرٍ، عن أبي الطُّفَيْل، عن عليٍّ، وعَمَّار، قالا: كان النبيُّ ﷺ يَقْنُتُ في الفجر، ويكبِّر يوم عَرَفَةَ من صلاة الغَداة، ويقطع صلاةَ العصر آخر أيَّام التشريق.

وقد قال النَّسائي والدَّارَقُطْنِيّ وغيرُهما عن عمرو بن شَمِر: «متروكُ الحديث».

رتبته:

«المتروكُ» يلي «الضعيفَ» و«الموضوعَ». ثم «المُنكَرَ»، ثم «المُعَلَّلَ»، ثم «المُدْرَجَ»، ثم «المَقْلُوبَ» ثم «المُضْطَرِب» كذا رَتَّبه الحافظُ ابن حجر. في شرحه لـ «نخبة الفكر» (انظر صفحة: ٩٥).

مَتْرُوْكٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح، ومن الثانية عند: الحافظ العِراقي، ومن الثالثة عند: الحافظ الذهبي، والسَّخاوي، والسِّنْديِّ.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المراتب للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَتْرُوْكُ الْحَدِيْثِ:

قال ابن مهدي: سُئل شُعْبةُ: من الذي يُتْرَك حديثه؟ قال: من يُتَّهمَ بالكذب، ومن يُكثِر الغلطَ، ومن يُخطئ في حديثٍ يُجمَع عليه، فلا يَتهم نفسه ويُقيم علىٰ غلطه، ورجلٌ رَوَى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

وقال أحمد بن صالح: لا يُترك حديثُ الرجل حتى يَجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه، يعني بخلاف قولهم: ضعيفٌ. انتهى من «شرح الألفية» للسخاوي (ص: ١٦٠ ـ ١٦١).

وعبارة الخطيب في «الكفاية» (ص: ١١٠) وابن الصلاح في «مقدمته» (ص: ١٣٦ في النوع ٢٣) أتَمُّ وضوحاً، وهي: «وقال

أحمد بن صالح: لا يُترك حديثُ رجلٍ حتى يجتمع الجميعُ علىٰ ترك حديثه، قد يقال: فلانٌ ضعيفٌ، فأمَّا أن يقال: فلانٌ متروكٌ؛ فلا، إلا أن يَجتمع الجميعُ علىٰ تركِ حديثه». انتهى يعني: أنه لا يقال: فلانٌ متروكٌ، أو متروكُ الحديث، إلا عند إجماعهم علىٰ تركه.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة رحمه الله تعالىٰ: ولا يَعني هـٰذا الذي قاله أحمد بن صالح: إنه لا يقالُ في رجلٍ (متروك)، إلا وقد اجتمع الجميعُ كافةً علىٰ تركه، فهـٰذا الذي قاله أحمد بن صالح، ثم النَّسائي، ثم غيرهما. هو الأصلُ لمدلول لفظِ (متروك) عندهم، ولكنَّ هـٰذا لا يَمنع أن يقول أحدُ النُّقَّاد في راوٍ: (ثقة)، ويقول فيه ناقد آخر: (متروك).

وقد وقع هـٰذا في كلامهم غيرَ قليل، ففي «تهذيب التهذيب» (١/ ٩٣) في ترجمة: (أبَان بن إسحاق الأسدي الكوفي): «قال ابنُ معين: ليس به بأس ـ أي ثقة ـ وقال العِجْلي: ثقة. وأمَّا الأَزْدِي فقال: متروكُ الحديث، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». انتهى.

وفي «تهذيب التهذيب» أيضاً، (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩) في ترجَمة شيخ الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: (إبراهيم بن محمد بن محمد بن أبي يحيى الأَسْلَمي المَدَني)، الذي كذَّبه غيرُ واحدٍ من أئمة الجرح والتعديل، وأغلظوا فيه الطعنَ والذمَّ جاء من قولهم فيه مما يتصل بالمقام هنا ما يلي:

«قال أحمد: لا يُكْتَبُ حديثُه، تَرَكَ الناسُ حديثَه، وقال بشر بن المُفَضَّل: سألتُ فقهاءَ المدينة عنه، فكلُّهم يقولون: كذَّابٌ. وقال البخاري: تركه ابنُ المبارك، والناسُ. وقال النَّسائي: متروكُ الحديث. وقال الدَّارقطني: متروكٌ. وقال الربيع عن الشافعي كان يقول: كان ثقةً في الحديث». انتهى.

فهـٰذا كذَّابٌ متروكٌ، كلُّ بلاءٍ، فيه كما قالَهُ الإمامُ أحمد، وثَّقه الشافعي، واحتجَّ بحديثه. فقولهم فيه: متروكٌ)، لا يلزمُ منه: أنَّ الجميعَ قاطبةً تركوه، كما أسلفتُ بيانَه قريباً. وأمثالُ هـٰذا الحكمِ فيمن قِيلَ فيه: (متروك) كثيرٌ جداً في كلام المحدِّثين وتراجم الرواة.

ولعلَّ هـٰذا الذي أشرتُ إليه، هو الذي دعا العلامةَ علياً القاري، أن يُفسِّر لفظة (الجميع) بالأكثر، وكان دقيقاً مصيباً، فقال رحمه الله تعالىٰ في: «شرح شرح النخبة» (ص:٢٣٨) عند قول الحافظ ابن حجر: «ولهـٰذا كان مذهبُ النَّسائي أن لا يُتركَ حديثُ الرجل، حتى يجتمع الجميعُ ـ أي الأكثرُ ـ علىٰ تركه». انتهى كلام علي القاري دون زيادة. وهـٰذه فائدةٌ غاليةٌ فاقبضْ يَدَك عليها.

ومما ينبغي أن يُنتَبَه إليه ما استُفيد من النصوص السابقة، وهو أنَّ هناك فرقاً بين قولِهم: (تركوه) وقولِهم: (تركه فلان)، فإنَّ لفظ (تركوه) يَدُلُّ علىٰ سقوط الراوي، وأنه لا يُكتَبُ حديثُه، بخلاف لفظ: (تركه فلان)، فإنه قد يكون جرحاً، وقد يكون غير جرح، قال الشيخُ ابن تيمية في «مجموع الفتاوي» (٢٤/ ٣٤٩): «قولُهم: تركه شعبة، معناه: أنه لم يَرْوِ عنه، وتَرْكُ الرواية قد يكون لشبهةٍ لا توجب الجرح، وهـٰذا معروفٌ في غير واحدٍ قد خُرِّج له في الصحيح». انتهىٰ.

وقد يقولون: (تركه فلان) بمعنى تَرَك الكتابةَ عنه، لا بمعنى التَّرْك الاصطلاحي، كما نَبَّه إليه الحافظ الذهبي. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٤٠ ـ ١٤١).

المُتَسَاهِلُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

وهم كما ذكر الحافظ الذهبيّ:

١ ـ الإمام أبو عيسىٰ بن سَوْرة بن الضَّحَّاك السُّلَمي الترمذي (المتوفىٰ سنة ٢٧٩ هـ).

٢ ـ والإمام محمد بن حِبّان بن أحمد بن حِبّان التَّميمي، أبو حاتم البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

٣ ـ والإمام محمد بن عبد الله بن حَمْدُوْيَه بن نعيم الضَّبِّي. أبو عبد الله الحاكم النَّيسابوري (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ).

انظر «الجَرْح والتَّعْدِيل» في حرف الجيم.

المُتَشَابِهُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «التشابه» بمعنى: التماثل، ويراد بالمتشابه هنا: «الملتبس».

واصطلاحاً: هـٰذا النوعُ يتركَّب من «المُتَّفِق والمُفْتَرِق» و«المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» وهو: أن يتفق اسمُ شخصين أو كنيتهما التي عُرِفَا بها، ويُوجَد في نسبهما أو نسبتهما الاختلافُ والائتلافُ، أو على العكس من هـٰذا، بأن يختلف ويأتلف أسماؤُهما، ويتفق نسبتهما، أو نسبهما اسماً أو كنيةً.

ويلتحق بالمؤتلف والمختلف فيه ما يتقارَبُ ويشتبه، وإنْ كان مختلفاً في بعض حروفه في صورة الخَطِّ.

أمثلة القسم الأول:

فمِن أمثلة الأول: (موسى بن عَلِيٍّ) بفتح العين، يُطْلَق على جَمَاعةٍ، و(موسى بن عُلَيٍّ) ـ بضَمِّ العين وفتح اللَّام ـ (ابن رباح اللَّخْمي)، عرف بضمِّ العين في اسم أبيه.

ومنه: (محمد بن عبد الله المُخَرِّمِي) و(محمد بن عبد الله المَخْرَمي).

ومنه: (أبو عمرو الشَّيْبَاني)، و(أبو عمرو السَّيْبَاني).

ومما يتقارب ويشتبه مع الاختلاف في الصورة: (ثور بن يزيد الكَلَاعِي)، و(ثور بن يزيد الدَّيْلي).

أمثلة القسم الثاني:

ومن أمثلة القسم الثاني: الذي هو العكس: (عَمْرو بن زُرَارَة)، و(عُمَر بن زُرَارَة)، (حَيَّان الأسَدي)، و(حَنَان الأسدي). (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٨٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **المتشابه في أسماء رُواة الحديث وكناهم**: لابن الفرضي، أبي الوليد، عبد الله بن محمد بن يوسف القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٢ ـ **مشتبه النسبة**: لأبي محمد، عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ محمد الجعفري الزَّيني، بمطبعة نور حمدي في الهند، عام ١٣٢٧ هـ.

٣ ـ **إيضاح الإشكال في الرُّواة**: للأزدي أيضاً، مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٩).

٤ ـ **المتشابه**: لأبي الوليد الفرضي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ).

٥ ـ **المعجم في مشتبه المحدثين**: لأبي الفضل، عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٤٠٥ هـ). طُبع بتحقيق الأستاذ نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**: لأبي بكر، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف

بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ)، قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/ ٣٤٩): «وهو مِن أحسن كتبه». طُبع بتحقيق سكينة الشهابي، بدار طلاس، في دمشق، عام ١٤١٥ هـ.

٧ ـ **تالي التلخيص**: للخطيب البغدادي أيضاً، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩): «ثم ذَيَّل عليه بما يتَّفق من أسماء الرواة وأنسابهم، غير أنَّ في بعضه زيادة حرف، وسمَّاه: «**تالي التلخيص**» في أجزاء، وهو كتابٌ جليلُ القدر، كثيرُ الفائدة، بل قال ابن الصلاح: إنّه مِن أحسن كتبه، وقد اختصره علاء الدين ابن التركماني، واختصره أيضاً السيوطي» طُبع بتحقيق مشهور حسن، وأحمد الشقيرات بدار الصُمَيعي، في الرياض، عام ١٤١٧ هـ.

٨ ـ **المشتبه**: لابن ماكولا، الأمير سعد الملك أبي نصر، علي بن هبة الله بن علي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٧٥ هـ)، مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٤٧٣).

٩ ـ **الفيصل في مشتبه النسبة**: لأبي بكر، محمد بن موسىٰ الهمذاني الحازمي (المتوفىٰ سنة ٥٨٤ هـ).

١٠ ـ **مشتبه الأسماء والنسب أو (إكمال الإكمال لابن ماكولا)**: لابن نُقْطَة محب الدين أبي بكر، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر (المتوفى سنة ٦٢٩ هـ).

١١ ـ **ذيل (مشتبه الأسماء والنسب لابن نقطة المُذيَّل علىٰ كتاب ابن ماكولا)**: لابن العمادِيّة، وجيه الدين أبي المظفّر، منصور بن سليم الإسكندراني (المتوفىٰ سنة ٦٧٣ هـ).

١٢ ـ **تكملة إكمال الإكمال**: لابن الصَّابوني، جمال الدين، محمد بن علي (المتوفىٰ سنة ٦٨٠ هـ).

١٣ ـ **مشتبه النسبة**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ).

١٤ ـ **مختصر تلخيص المتشابه في الرسم للخطيب**: لابن التَّركماني، القاضي علاء الدين، علي بن عثمان بن مصطفىٰ المارديني الحنفي (المتوفىٰ سنة ٧٥٠ هـ)، ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٩ ـ ١٢٠).

١٥ ـ **تحفة ذوي الأرب في مشكل الأسماء والنسب**: لابن خطيب الدهشة، نور الدين أبي الثناء، محمد بن أحمد (المتوفىٰ سنة ٨٣٤ هـ). طُبع بتحقيق المستشرق تروكت مان في ليدن، عام ١٣٢٣ هـ.

١٦ ـ **توضيح المشتبه في أسماء الرجال**: لابن ناصر الدين الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٨٤٢ هـ).

١٧ ـ **الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام**: لابن ناصر الدين الدمشقي أيضاً.

١٨ ـ **تبصير المنتبه بتوضيح المشتبه**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

١٩ ـ **تحفة النّابه بتلخيص المتشابه**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ). لَخَّص فيه كتابَ الخطيب البغدادي. ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/ ٣٧٥).

المُتَشَابه المَقْلُوبُ:

وهو أن يحصل الاتفاقُ في الخَطِّ والنُّطْقِ، لكن يقع الاختلافُ والاشتباهُ بالتقديم والتأخير، (الأسود بن يزيد) و(يزيد بن الأسود).

فالأوَّل: هو: النَّخَعِيُّ التابعيُّ المشهورُ، والثاني اثنان: (يزيد بن الأسود الصحابي الخُزَاعِيّ)، و(يزيد بن الأسود الجُرَشِي المُخَضْرَم).

وقد يحصل التقديمُ والتأخيرُ في الاسم الواحد في بعض حروفه مثل (أيُّوب بن سَيَّار)، وهو مَدَنِيٌّ مشهورٌ وليس بقويٍّ، والآخَرُ (أيوب بن يَسَار)، مجهولٌ. (انظر «شرح النخبة» للملاَّ علي القاري، ص: ٤٧٥).

المُتَشَابِهُوْنَ:

انظر «المُتَشَابِه».

المُتَشَدِّدُوْنَ في الجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

وهم كما ذكرنا في كتابنا: «المدخل إلىٰ دراسة علم الجرح والتعديل»:

١ ـ **شعبة بن الحجَّاج** بن الوَرْد العَتَكي الأزدي، أبو بِسْطام (المتوفىٰ سنة ١٦٠ هـ).

٢ ـ **يحيىٰ بن سعيد القطَّان**، أبو سعيد القطّان البَصْري (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ).

٣ ـ **مالك بن أنس** بن **مالك** أبو عبد الله الأصبحي، صاحب، «الموطأ». (المتوفىٰ سنة ١٧٩ هـ).

٤ ـ **عفَّان بن مسلم** بن عبد الله الصفَّار، أبو عثمان البصيري (المتوفىٰ سنة ٢٢٠ هـ).

٥ ـ **يحيىٰ بن مَعِين**، أبو زكريا البغدادي، (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ).

٦ ـ **عليُّ بن المديني**، أبو الحسن البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٧ ـ **أبو حاتم الرَّازي**، محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

٨ ـ **الجَوْزَجاني**، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعْدي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ).

٩ ـ **النَّسائي**، أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شُعَيب بن سِنان (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ).

١٠ ـ **ابن حِبّان**، محمد بن حِبّان بن أحمد، أبو حاتم البستي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ).

١١ ـ **الأزدي**، أبو الفتح محمد بن حسين بن أحمد بن الحسين (المتوفىٰ سنة ٣٩٤ هـ).

١٢ ـ **ابن القَطَّان**، علي بن محمد بن عبد الملك الكناني الحِمْيَري الفاسي، أبو الحسن بن القطَّان. (المتوفىٰ سنة ٦٢٨ هـ).

١٣ ـ **ابن حَزْم**، علي بن أحمد بن سعيد بن حَزْم، أبو محمد (المتوفىٰ سنة ٤٥٦ هـ).

المُتَّصِلُ:

لغةً: (المُتَّصِلُ) اسمُ فاعل من «الاتصال» ضِدَّ «الانقطاع» و«المُتَّصِلُ» ضِدَّ «المُنْقَطِع». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو ما اتَّصل سندُه مِن أوَّله إلى منتهاه مرفوعاً كان أو موقوفاً.

مثاله:

١ ـ مثال (المتصل المرفوع): «مالكٌ، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ: أنه قال: كذا...».

٢ ـ مثال (المتصل الموقوف): «مالكٌ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ: أنه قال كذا. . .».

المُتَّصِلُ المَرْفُوْعُ:

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِل».

أمَّا مثالُ «المُتَّصِل المرفوع» فهو: «مالكٌ، عن ابن شهابٍ، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ـ رضي الله عنهم ـ عن رسول الله ﷺ: أنَّه قال: «كذا. . .».

المُتَّصِلُ المَوْقُوفُ:

انظر تعريفه لغةً واصطلاحاً في «المُتَّصِلُ».

أمثلة:

عن مالكٍ، عن نافعٍ: أنَّ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ كان يُحلِّي بناتَه وجواريه الذَّهَبَ ثمَّ لا يُخرِج من حليِّهن الزكاةَ. (الموطأ في الزكاة، باب: ما لا زكاة فيه من الحلي والتِّبر، رقم: ١٠).

عن مالك عن نعيم بن عبد الله المُجْمِر: أنه سمع أبا هريرة ـ رضي الله عنه ـ: «إذا صَلَّى أحدُكم ثم جَلَس في مصلاَّه لم تَزَلْ الملائكةُ تصلِّي عليه، اللَّهُمَّ اغْفِرْ له، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ، فإذا قام من مصلاَّه، فجلس في المسجد ينتظر الصَّلاةَ؛ لم يَزَلْ في صلاةٍ حتى يُصلِّي». (أخرجه مالك في «الموطأ» قصر الصلاة في السفر، باب انتظار الصلاة والمشي فيها، برقم: ٥٤).

ومن أمثلة الأحاديث المتصلة إلى أحد التابعين:

أخرج ابنُ أبي الدُّنيا عن الفضل بن سَهْلٍ: حَدَّثنا أبو النَّضْر عن محمد بن طَلْحَة، عن خَلَف بن حَوْشَب، عن الحسن البَصْري: ﴿ إنَّ

﴿ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[العاديات:٦] قال: «يذكر المصيبات، وينسى النعم». (انظر «المرض والكفارات»: ص:١٠٥).

حكم (الحديث المُتَّصِل):

(الحديثُ المُتَّصِلُ) قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً، فإن استكمل بقيةَ شروط الصحيح - إضافةً إلى اتِّصاله - حُكِمَ بصحته، فإنْ خَفَّ ضَبْطُ بعض رواته؛ كان حَسَناً، فإن فقد أحدَ شروط الصحيح الأخرى كفَقْد عدالة الراوي أو ضَبْطِه، أو كان الحديثُ شاذاً أو مُعَلَّلاً؛ حُكِمَ بضَعْفِه، ولا اعتبارَ لاتصال السند عند ذلك. والله أعلم. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص:١٣٦ - ١٣٧، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص:١١٣ - ١١٤).

مُتَعَنِّتٌ في التَّوْثِيقِ مُتَثَبِّتٌ في التَّعْدِيلِ:

ناقدٌ يغمز الراويَ بالغلطتين والثلاث، كشعبة، وسفيان الثَّوري، ويحيىٰ القَطَّان، وعبد الرحمن بن مهدي فهـٰذا إذا وثَّق شخصاً؛ فَعَضَّ علىٰ قوله بنواجذك، وتمسَّكْ بتوثيقه، وإذا ضَعَّف رجلاً؛ فانظرْ هل وافقه غيرُه علىٰ تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثِّقْ ذلك الرجلَ أحدٌ من الحُذَّاق؛ فهو ضعيفٌ، وإن وثَّقه أحدٌ فهـٰذا هو الذي قالوا: لا يُقْبَل فيه الجرح إلا مفسَّراً، يعني لا يكفي فيه قولُ ابن معين مثلاً: هو ضعيفٌ، ولم يبيِّنْ سببَ ضَعْفِه، ثم يجيء البخاري، وغيره يوثِّقه. ومثل هـٰذا يختلف في تصحيح حديثه وتضعيفه. ومن ثم قال الذهبي - وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال - : «لم يجتمع اثنان من علماء هـٰذا الشأن قطُّ علىٰ توثيق ضعيفٍ، ولا علىٰ تضعيفِ ثقةٍ، ولهـٰذا كان مذهبُ النَّسائي ألا يترك حديثُ الرجل حتىٰ يجتمع الجميعُ علىٰ تركه». (انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٥٨، و «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٨٥).

مُتَعَنِّتٌ في تَضْعِيفِ الأَحَادِيْثِ:

الذي يضعِّف بأدنىٰ سببٍ، مثل يعقوب بن سفيان الفَسَوي، والنَّسائي، وابن حِبّان، والجُوْزَجاني، وابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي وابن تيمية، والفيروز آبادي وغيرهم.

مُتَعَنِّتٌ في الْجَرْحِ:

انظر متشدِّدٌ.

مُتَّفَقٌ عَلى تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند الحافظ الذهبي، ومن الثالثة عند الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ:

المُرادُ به: أنَّ الحديثَ الذي قيل فيه هٰذه العبارةُ اتفق على إخراجه الإمامُ البخاريُّ والإمام مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ.

ويقصد به اتفاقَ البخاريِّ ومسلمٍ، لا اتفاقَ الأمَّةِ عليه، لكنَّ اتفاق الأمةِ عليه لازمٌ من ذلك، وحاصلٌ معه لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. (انظر «علوم الحديث» ص: ١٤).

ونَقَل النَّووي في «شرح مسلم» (١/ ٢٠) عن ابن الصَّلاح قوله: «ما اتفقا عليه مقطوعٌ بصِدقه، لتلقي الأمة له بالقبول، وذلك يُفيد العلمَ النظريَّ، وهو في إفادة العلم كالمتواتر، إلا أنَّ المتواتر يُفيد العلمَ الضروريَّ، وتلقي الأمة بالقبول يفيد العلمَ النظريَّ».

وقد سَبَق ابنُ الصلاح من قال: ما أخرجه الشيخان فهو مقطوعٌ

بصحته، وذكر العِراقي منهم أبو الفضل بن طاهر (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ)، وأبو نصر بن يوسف (المتوفى سنة ٥٧٤ هـ). (انظر «التقييد والإيضاح» ص: ٢٨).

فإذا كان مقطوعاً بصحته، مع تلقي الأمة بالقبول؛ فهو يُفيد العِلْمُ الضروريَّ، لا النظريَّ، على أنَّ أكثر متون الصحيحين بلغ حدَّ التواتِر.

فائدة:

كثيراً ما يقولُ الحافظُ أبو يعلىٰ الخليل بن عبد الله الخليلي القَزْويني (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ) في كتابه «كتاب الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (مُتَّفَقٌ عليه)، ومراده بهٰذه العبارة: متَّفقٌ عليه في عدالتِه، ولهٰذا أمثلةٌ كثيرةٌ جدّاً، منها: أنه قال في ترجَمة عبَّاس بن محمد الدُّورِي: «متَّفق عليه».

قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن نَقَل عنه العبارةَ ـ «يعني: في عدالته»، وإلاَّ فالشَّيخان لم يخرِّج له واحدٌ منهما». (تهذيب التهذيب: ٥/ ١٣٠).

وأحياناً يقولُ: «ثقةٌ» «متفق عليه» كما في ترجمة ابن كُناسَة رقم (٢٩٥) مع أنه لم يخرِّج له إلاَّ النَّسائيُّ.

المُتَّفِقُ والمُفْتَرِقُ:

لغةً: (المُتَّفِقُ) اسمُ فاعلٍ من الاتفاق، معناه: المُتوافِق بعضُه مع بعضٍ، أو المُتقارِبُ، والمُلائِم. (انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

و(المُفْتَرِقُ) اسمُ فاعلٍ من الافتراق، معناه: المنفردُ عن غيره، مأخوذٌ من التفرُّق، المُنْفَصِلُ عن غيره والمُبايِنُ. (انظر: «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: وهو ما يَتَّفِقُ لفظاً وخَطّاً، أي: أن يكون الاسمُ الواحدُ قد أُطْلِقَ على أكثر من راوٍ، فهم مُتَّفِقون في اسمهم مُفْتَرِقون في شخصهم.

فائدته:

وهـٰذا فَنٌّ مُهِمٌّ جداً، لا غِنى عن معرفته للأمن من اَلْلَبس، فربما يَظُنّ الأشخاص شخصاً واحداً، وربما يكون أحدُ المَتَّفِقين ثقةً، والآخرُ ضعيفاً، فيُضَعَّف ما هو صحيحٌ، أو يُصَحَّح ما هو ضعيفٌ.

وقد ذكر له ابنُ الصلاح أقساماً، نذكر منها:

القسم الأول: من اتفقت أسماؤهم وأسماء آبائهم.

مثاله:

أنس بن مالِكٍ، عشرة. روى منهم الحديثَ خمسةٌ: الأوَّل: خادمُ النبيِّ ﷺ، والثاني كَعْبِيٌّ قُشَيْرِيٌّ روى حديثاً واحداً، والثالث والدُ الإمام مالكٍ، والرابع حِمْصِيٌّ، والخامس كوفيٌّ.

القسم الثاني: من اتفقت أسماؤهم وأسماءُ آبائهم وأجدادهم:

مثاله:

أحمد بن جعفر بن حَمْدان، أربعة: القَطِيْعي (راوية المسند) والبَصْري، والدِّيْنَوَرْي، والطَّرَسُوسي.

القسم الثالث: ما اتفق في الكنية والنسبة معاً:

مثاله:

أبو عمران الجَوْني، اثنان: أحدُهما (عبد الملك بن حبيب التابعي)، الثاني اسمه (موسى بن سهل) بَصْرِيٌّ، سكن بغدادَ.

القسم الرابع: المشترك المتفق في النسبة خاصة:

ومن أمثلته:

«الآمُلِي»، و«الآمُلي». الأوَّل إلى آمُل طبرستان، والثاني إلى آمُل جَيْحُون، قال أبو سعد السَّمْعَاني: «أكثر أهل العلم من أهل طبرستان مِن آمُل». وأكثر من ينسب إليها يعرف بالطَّبري، وشُهِر بالنسبة إلى آمُل جَيْحُون عبدُ الله بن حَمَّاد الآمُلي شيخ البخاري. (الأنساب المتفقة: ص: ٤، و«اللُّبَاب» ١/ ١٦).

«السَّرَوِي» و«السَّرْوِي»: الأول منسوبٌ إلى بلدة «سَارِية» من طَبَرستان، منهم: محمد بن صالح السَّرْوِي الطَّبَري، ومحمد بن حفص السَّرَوي، الثاني: منسوبٌ إلى مدينة بأردَبيل يقال لها «سَرْو»، منها نصر السَّرْوِي الأردبيلي (المؤتلف والمختلف: ص: ٧٧).

ثم إنَّ ما يُوجَد من «المتفق والمفترق» غير مقرونٍ ببيانٍ فالمراد به قد يدرك بالنظر في رواياته، فكثيراً ما يأتي مميّزاً في بعضها، وقد يدرك بالنظر في حال الراوي والمروي عنه.

وقد زَلَق بسبب الاتفاق بين الرواة في الاسم أو غيره غيرُ واحدٍ من الأكابر، ولم يزل الاشتراكُ من أسباب الغلط في كلِّ علمٍ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ١٨١).

أشهر المصنفات فيه:

١ ـ **المُتَّفق الكبير**: لأبي بكر الجَوْزَقي، محمد بن عبد الله بن محمد الخراساني (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ)، قال الذهبي في السِّير (١٦/ ٤٩٤): «يكون ثلاثمئة جزء، رواه عنه شيخُ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني»، وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١١٥) «وله آخر أبسط منه».

٢ ـ **غنية الملتَمِس وإيضاح الملتبس**: للخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)، حقَّقه عبدُ الرحمٰن محمد الشريف، كرسالة ماجستير من جامعة الإمام بن سعود في الرياض ١٤٠٣ هـ، وطُبع بتحقيق الأستاذ: نظر محمد الفاريابي، بمكتبة الكوثر في الرياض، ١٤١٣ هـ.

٣ ـ **المُتَّفِق والمُفْتَرِق**: للخطيب البغدادي أيضاً، نسبه له النَّووي في «التقريب» (٢/٣١٦)، والذهبي «السير» ١٨/ ٢٩٠): وقال: «ثمانية عشر جزءاً»، وقال السُّيوطي في «تدريب الراوي» ٢/ ٣١٦): «وللخطيب فيه كتابٌ نفيسٌ، علىٰ إعْوازٍ فيه»، وقال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١١٥): «وهو كتابٌ نفيسٌ في مجلَّدٍ كبيرٍ، وشرع الحافظُ ابن حجر في تلخيصه مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً ولم يكمله»، وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٣٦٢).

٤ ـ **الأنساب المُتَّفِقَة في الخط المُتَماثِلة في النُّقاط والضَّبط**: لابن القَيْسَراني، أبي الفضل، محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

٥ ـ **المُتَّفق والمفترق**: لابن النجّار، أبي عبد الله، محمد بن محمود بن الحسن البغدادي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ)، نسبه له الذهبي في «السير»)(٣٢/ ١٣٣).

٦ ـ **تلخيص المُتَّفق المفترق للخطيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الشهاب أحمد بن علي بن محمد المصري (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ). ذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦)، وقال محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة»

(ص: ١١٥): «وشرع الحافظ ابن حجر في تلخيص المتفق والمفترق للخطيب مع استدراك ما فاته، فكتب منه شيئاً يسيراً، ولم يُكمِله».

المُتَقَدِّمُوْنَ (من المحدِّثين):

يُقصد بهم: المحدِّثون الذين كانوا قبل المئة الثالثة الهجرية.

المُتَقَدِّمُوْنَ والمُتَأَخِّرُوْنَ:

قد شاعَ استخدامُ كلمتَي «المتقدِّمين» و«المتأخِّرين» في مَواضِعَ كثيرةٍ من علوم الحديث، دون بيانٍ شافٍ عن مدلوليهما؛ إلَّا ما ذكره الحافظُ الذَّهَبيُّ في مقدِّمة كتابه: «ميزان الاعتدال» (١/ ٤): غير أنه لا يَصْلُح أن يكون فاصلاً بينهم، فإنه قال: «الحَدُّ الفاصلُ بينهم ثلاثُمئة سنةٍ» وهٰذا كما ترى تحديدٌ زمنيٌّ قائمٌ على أساس الفضل والشرف للقرون الأولى، فلا يُعْتَبَرُ ذلك إلا في مجال التفضيل والتشريف، أمَّا في المجالات العلمية والمنهجية ـ كعلوم الحديث ـ مثلاً ـ فلا؛ إذ إنَّ حُفَّاظ القرن الرابع بل النصف الأول من القرن الخامس أيضاً يشتركون مع سَلَفِهم في الأعراف العلمية، والمناهِج التعليمية، والأساليب النقدية، وكيفيةِ استخدام التعابير الفنيَّة، دون اللَّاحقينَ بهم.

ومع ذلك فإنَّ هٰذا الفاصلَ لم يكن معمولاً به في الصناعة الحديثية عموماً كما يبدو جَلِيّاً لمَن يتتبَّع السِّياقَ الذي وردتْ فيه هاتان الكلمتان، ومناسبةُ إطلاقهما، حيث إنَّ المفهوم السائد لهٰذين المُصْطَلَحين هو المعنى النِّسْبِيُّ، أي كلُّ من سلف يُعتبر متقدِّماً بالنسبة إلى من لحقه، وهٰذا المفهومُ غيرُ صالحٍ أيضاً في المجالات العلمية التي يتوخَّى فيها المنهجُ والاصطلاحُ نظراً إلى كونه تحديداً لُغَوِيّاً دون أدنى اعتبار للفاصل العلمي الحقيقي، وإلا فإنه يؤدِّي إلى الخلط بين

أصحاب الرؤى المتباينة جوهرياً وفنياً.

فحين يقع بين مجموعتَيْن خِلافٌ جوهريٌّ، وتباينٌ منهجيٌّ، في كثيرٍ من مسائل علوم الحديث، فإنه يصبح من الضروريِّ فصْلُهُما بما يميِّز كُلاًّ منهما عن الأخرى، كي لا يَشيع الزَّلَلُ، ويَكثُر حوله الجَدَلُ، بسبب عدمِ التمييز بين ذَوِي المناهج المختلفة.

المَعْنِيُّون بـ «المتقدِّمين» و«المتأخِّرين»:

إنَّ المسيرة التاريخية للسُّنَّة النبويَّة يتعيَّن تقسيمُها إلى مَرْحَلَتَيْن زَمَنِيَّتَيْن كَبِيرتَيْن، لكلٍّ منهما معالمُها وخصائصُها المميَّزة، وآثارُها المختلفة.

فأمَّا الأولى فيُمكن تسميتها بـ: «مرحلة الرواية» وهي ممتدةٌ من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري، تقريباً، وأبرزُ خصائصها كَوْنُ الأحاديث لا تُتَلقَّى فيها، ولا تُنْقَل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرةِ، والإسنادُ في هٰذه المرحلة يشكل العمودَ الفقريَّ، عليه يَتِمُّ الاعتمادُ في تلقي الأحاديث والآثار ونقلِها، ويُعَدُّ «مسندُ الإمام أحمد» نموذجاً لها.

وأمَّا المرحلة الثانية فيُمكن تسميتُها بمرحلةِ ما بعد الرِّواية، وفي هٰذه المرحلة آلت ظاهرةُ الإسناد والرواية المباشرة إلى التلاشي لتبرز مكانَها ظاهرةُ الاعتماد على الكتب التي صَنَّفها حُفَّاظُ المرحلة الأولى وتقليدهم فيها، وبينما كانت الكتبُ المُصَنَّفَةُ في المرحلة الأولى تنقل الأحاديثَ بأسانيدها الخاصة، فإنَّ جُلَّ الكتبِ التي ظهرت في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديثَ بالاعتماد على الكتب السابقة، وإنْ كانت أساليبُ النقلِ وطُرُقُ الأخذِ تختلف من كتابٍ إلى آخر، ويُعَدُّ «تفسيرُ ابن كثير» نموذجاً لها.

«ومُسْنَدُ الإمام أحمد» مثلاً، وهو نموذجٌ لكتب المرحلة الأولى، عُمْدَتُه في نقل الأحاديث هي الأسانيد والرواية المباشرة، ولذلك يقول في كلِّ حديثٍ يسوقه فيه: حَدَّثنا فلانٌ عن فلانٍ.. إلى آخر سلسلة الإسناد.

وأمَّا كتابُ «تفسير ابن كثير» ـ مثلاً ـ وهو نموذجٌ لكتب المرحلة الثانية، فإنَّ عُمْدَتَه في نقل الأحاديث هي الكتبُ والمُدَوَّنَاتُ التي ظهرت في مرحلة الرواية، ولذلك تراه يحكي ويقول: قال الإمامُ أحمد في مسنده: حَدَّثنا فلانٌ عن فلانٍ.... وهكذا، وهـٰذا ما جعل للمرحلة الأولى ميزةً علميةً تختلف عن المرحلة الثانية، فأصبح الحُفّاظُ المتقدِّمون يَتَّسِمون بالأصالة، والعُمْدَةِ، بينما كان المتأخِّرون يَتَّصِفون بمظهر التقليد والتبعية في مجال الحديث ونقله وروايته.

وجديرٌ بالذكر: أنَّ القرن الخامس الهجري من المرحلة الأولى، والقرن السادس من المرحلة الثانية يُعْتَبَران فترتي انعطافٍ وتحوُّلٍ من مرحلةٍ إلى أخرى إذ ظَهَر في كلٍّ منهما الاعتمادُ على الكتب والرواية المباشرة تصاعداً، وتنازلاً.

وهـاهنـا لفتـةٌ علميـةٌ، لابُـدَّ مـن التلـويـح إليهـا، وهـي: أنَّ المستشرقين أثاروا جملةً من الشُّبهات والشُّكوك حول السُّنَّة النبويَّة، من بينها: أنَّ السُّنَّة لم تُدَوَّنْ إلا في عهد الإمام الزهري، أي بعد حوالي قرنٍ من الزمن، وهـٰذه في الحقيقة ليست إلا كنسيج العنكبوت لا تلبث أن تتمزَّق أمام الواقع الحديثي، إن هي إلا تلبيسٌ، وخلطٌ للمفاهيم.

وذلك: أنَّ ما ظهر رسمياً بأمر من الخليفة عمر بن عبد العزيز ـ رضي الله عنه ـ من كتابة الأحاديث لم يغيِّر شيئاً من عادة المحدِّثين في الاعتماد على الرواية، فقد ظَلّوا يتلقَّون الأحاديثَ من شيوخهم

بالرواية الشفهية، ويعتمد كلٌّ منهم على مروياته الخاصة به، دون الاتِّكالِ منهم على ما دَوَّنه السابقُ، وإنْ كانت حركةُ التدوين تتصاعَدُ وتتكثَّف يوماً بعد يوم طيلةَ المرحلةِ الأولى، فإنها لم تدفع بهم إلى ترك الروايةِ الشفهية التي كانوا عليها منذُ عهدِ الصحابة، بل أصبحوا يَستخرِجون الحديثَ بسندٍ خاصٍّ بهم، فهـٰذا الإمامُ مالك ـ رحمه الله تعالىٰ ـ على سبيل المثال كلُّ ما جَمَعه في كتابه «الموطَّأ» قد اعتمد فيه على مَرْوِيَّاتِه، دون اتكالِه على ما دَوَّنه شيخُه الإمام الزهريُّ في عصر الخليفة، وكذا الإمامُ الشافعيُّ تلميذُ مالكٍ لم يكن معتمداً إلا على الرواية الخاصة به، وكذا كافةُ الحُفَّاظ في المرحلة الأولى. هـٰذا من جهةٍ.

ومن جهةٍ أخرى فإنَّ ما كَتَبه الإمامُ الزهريُّ وغيرُه لم يكن على شاكلةِ جمع القرآنِ الكريمِ، الذي وقع في خلافة أمير المؤمنين أبي بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ، ولم يكن على صورة التدوين المتعارف عليه حالياً، بل إنه كان مُجَرَّدَ جَمْعِ بعضِ الحُفَّاظ لمروياتهم، وكتابتِها في صحائف بشكلٍ منفردٍ حفظاً لعلمهم، وصَوْناً لأحاديثهم، وقد كان هـٰذا مألوفاً منذ عهد النبي ﷺ وإنْ كان في تحفُّظٍ شديدٍ. وكسراً للحاجز النفسي الذي كان يحول دون كتابة الأحاديث أصدر الخليفةُ أمراً بكتابتها، سيَّما بعدما اعتراه قَلَقٌ وخوفٌ من ضياع العلم واندراسه بموتِ صاحبه.

فالذي كَتَبه الإمامُ الزهريُّ إنما هو في الحقيقة من مروياته الخاصة به إذاً، ولم يكن ذلك على نحو تدوينٍ عامٍّ للسنَّة، كجَمْعِها في كتابٍ واحدٍ من مصادرَ مختلفةٍ، كما وقع ذلك في جمع القرآن الكريم. ورغم ذلك فإنَّ المحدِّثين لم يَحِيدوا عن عادة الرواية، والاعتمادِ عليها في تلقِّي الأحاديث وقبولها، ولا يَنْفَكُّ ما كتبه الإمامُ

الزهريُّ أو غيرُه أن يكون شيئاً عادياً، بل استمراراً لمعهود كتاباتِ بعض السابقين دونما أدنى تغييرٍ يذكر.

ولو كان ذلك كتاباً جامعاً للسُّنَّة النبويَّة، ومصادره المختلفة، واعتمد الناسُ عليه بعده، لكان فيه ما يُثير الشُّكوكَ حول المصادر المعتمدة في جمع الأحاديث، لكن ذلك لم يَحْدُثْ قطُّ، وعليه فليس هناك ما يدعو إلى إثارة قضية التدوين البَتَّة.

وقد بذل علماءُ الحديث في المرحلتَيْن جميعاً جهوداً مُضْنِيَةً لصيانة السُّنة وحفظِها ـ مباشرةً كانت أم غيرَ مباشرةٍ ـ فعنايةُ المحدِّثين في الأولى صارت منصبَّةً على نَقَلَة الأخبار ورُوَاتِها، والبحث عن أحوالهم والتفتيش في مروياتهم، ومن ثم أصبحت السُّنَّةُ محلَّ دفاعِهم المباشر، وأمَّا في المرحلة الثانية فقد توجَّه اهتمامُ الأئمة إلى حفظ وصيانة الكتب والدواوين المنقولين عن السَّابقين ـ سواء حوَت الأحاديث، أو لا ـ وبذلك أصبحت الكتبُ والدواوينُ محلَّ عنايتهم المباشرة.

فالموادُّ العلميةُ التي تشكِّل المحاورَ الرئيسةَ في علوم الحديث من المصطلحات، وقواعد التصحيح والتعليل ووسائل معرفة الخطأ والصَّواب، وأصول الجرح والتعديل، إنما انبثقتْ من الجهود النقدية التي بذلها المحدِّثون النُّقَّادُ في المرحلة الأولى، بينما أسفرت الممارساتُ العلميةُ في المرحلة الثانية عن أنواعَ جديدةٍ من الضوابط، من شأنها: توثيقُ الأصول والفروع من نسخ الكتب ونقلهما إلى الأجيال اللاَّحقة بعيداً عن احتمال التحريف والتزوير والانتحال.

فبذلك أصبح النُّقَّادُ في المرحلة الأولى العُمْدَةَ في مباحث علوم الحديث، والمصدرَ الرئيسَ لمصطلحاتها، وأمَّا «المتأخرون» فتبع لهم يتمثَّل دورهم في النقل والتهذيب والاستخلاص، والاختصار دون

التأسيس والإبداع، كما شهد بذلك الواقعُ، فمن الطبيعي إذاً بُروز تبايُنٍ منهجيٍّ بين حفَّاظ المرحلة الأولى وأئمة المرحلة الثانية في مجال علوم الحديث.

إلى جانب التأثير المنطقي الذي لم يفلت منه علمٌ من العلوم الشرعية في مرحلة ما بعد الرواية، فإنه قد لعب دوراً قوياً لتعميق الهُوَّة بينهم، حيث إنَّ معظم التعاريف للمصطلحات بدأت تأخذ صبغةً منطقيةً ـ كأن يكون التعريف جامعاً مانعاً موجزاً واضحاً ـ بينما كان الأمرُ في المرحلة الأولى غير ذلك؛ إذ إنَّ أكثر ما يذكر في سبيل التعريف والتوضيح لا يخلو من غموضٍ، أو من تطويلٍ، أو لا يكون مانعاً، أو لا يكون جامعاً، فإنهم يعطون للمناسبات والقرائن وحال المخاطبين أهميةً بالغةً، ولهـٰذا يكتفون غالباً في كلامهم بالإشارات والألغاز، كارهين فيها التطويلَ، ومقتضى ذلك ضرورةُ الاعتبار بمناسبات كلام النُّقَّادِ وتعابيرهم الفنيَّة كي تتَّضح مقاصدُهم، فإنَّ العديد من تعاريف المصطلحات التي استقرَّ عليها «المتأخِّرون» لا يصلح التقيُّدُ بها في كثير من المواضع؛ لأنها وقعت مضيقةً لمدلولاتها التي كانت متسعةً في إطلاق «المتقدِّمين».

وفي ضوء هـٰذه الحقائق العلمية فإنَّنا نستخلص بأنَّ المَعْنِيِّين بـ: «المتقدِّمين» هم حُفَّاظ «مرحلة الرواية»، وبالخصوص نُقَّادُهم، وبـ: «المتأخِّرين» أهل «مرحلة ما بعد الرواية»، فإنَّ كُلاًّ من هاتين المجموعتين تنفصل عن الأخرى أصالةً وتبعيةً في مجال الحديث وعلومه، فلا ينبغي الخلطُ بينهما؛ لأنه ظهر بينهما خِلافٌ جوهريٌّ وتبايُنٌ منهجيٌّ. (انظر: «نظرات جديدة في علوم الحديث»: ص: ١١ ـ ١٦).

المُتْقِنُ:

مَن وُصِفَ بالحِفظ والضَّبْطِ والتَّيَقُّظِ.

مُتْقِنٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن الصَّلاح، والثانية عند: الحافظ العِراقي، والثالثة عند: السُّيوطي.

حُكمها:

يُحتَجّ بحديث من اتَّصَفَ به.

مُتْقِنٌ ثَبْتٌ:

قال الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» (١/ ١٥٧) تعليقاً على وصف الراوي بالحفظ أو الضَّبْط: كأن يُقَال: حافظٌ، أو ضابطٌ لعَدْلٍ، إذ مجرَّدُ الوصف بكل منهما غيرُ كافٍ في التوثيق، بل بين العدالة وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ؛ لأنه تُوجَد العدالةُ بدونها، ويوجَدان بدونها، وتُوجَد الثلاثة.

ويَدَلُّ لذلك أنَّ ابن أبي حاتم سأل أبا زُرْعَةَ عن رجلٍ، فقال: حافظٌ. فقال: أهو صدوقٌ ـ أي: عَدْلٌ ـ؟.

وكان أبو أيوب سليمان بن داود الشَّاذَكُوني من الحفَّاظ الكبار، إلا أنه كان يُتَّهَم بشُرْب النَّبيذ وبالوَضْع، قال البخاري: هو أضْعَفُ عندي من كل ضعيفٍ.

ثم إنَّ الوصف بالضبط والحفظ، وكذا الإتقانُ وجيِّدُ المعرفة، لابُدَّ أن يكون في (عَدْل)، فيكون الموصوفُ بأحد هـٰذه الأوصاف من هـٰذه المرتبة الرابعة إذا لُوحِظ فيه أنه (عَدْلٌ) مع هـٰذه الأوصاف، دون أن يُصرِّح ذاك الإمامُ في وصفه بلفظ (عَدْل) ـ أمَّا لو صَرَّح به فقال: (عَدْلٌ حافظٌ) كان أعلى، ولذا أدرج شيخُنا ـ ابن حجر ـ (عدل ضابط) في «شرح النخبة» في المرتبة الثانية بحسب تقسيم الحافظ ابن

حجر ـ في التي قبلها ـ وهي الثالثة هنا في تقسيم السَّخاوي.

ويُعَدّ هـٰذا اللَّفْظُ «مُتْقن ثَبْتٌ» من المرتبة الأولى من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم، والرابعة عند: السَّخاوي والسِّنْدِي.

حُكمها:

يُحتَجُّ بحديث من اتَّصَف به.

المُتَلَقِّنُ:

هو الشيخُ الذي يقبل كلَّ ما يقال فيه: إنَّه حديثٌ، دون التحقيق والتفتيش فيه، وذلك بسبب النِّسيان أو الاختلاط.

مُتَمَاسِكٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ ذكره المحدِّثُ الشيخُ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل في رتبة «صَدوق»، أو «محلُّه الصِّدْقُ»، أو «لابأسَ به»، أو «ليس به بأسٌ»، أو «ثقةٌ إن شاء الله»، أو «مأمونٌ»، أو «خِيارٌ»، أو «خِيَارُ الخَلْق»، ونحوِها، والتي يُكتَب حديثُ أهلها، ويُنَظر فيه. (قواعد في علوم الحديث: ص: ٢٤٩).

المَتْنُ:

لغةً: ما صَلُبَ وارتفع من الأرض. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما ينتهي إليه السَّنَدُ من الكلام. (تدريب الراوي: ١/ ٤٢).

مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقي، والسُّيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مُتَّهَمٌ بالوَضْعِ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظِ الذهبيِّ، والعِراقي، والسيوطي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِيّ.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المُتَوَاتِرُ:

لغةً: هو اسمٌ مشتقٌّ من «التَّوَاتُرِ» أي: التتابُع والمتواتر: المُتتابِعُ، والمُؤَاتَرَةُ: المتابعةُ. (انظر «لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: «هو ما رواه جماعةٌ غيرُ محصورةٍ بعددٍ في كلِّ طبقةٍ من طبقاته، تُحيل العادةُ تواطؤهم أو توافُقَهم على الكَذِب، ويكون مستندَهم الحِسُّ».

شروط «الحديث المتواتر»:

يُؤخَذ من التعريف شروط «المتواتر» وهي:

١ ـ أن يكون روايتُه في كلِّ طبقةٍ من طبقات إسناده جَمْعٌ كبيرٌ من الرّواة، وقد اختلف العلماءُ في عِدَّة هـٰذا الجمع، فمنهم من قَيَّده بـ «عشرة»، ومنهم من قَيَّده بـ «أربعين»، ومنهم من قَيَّده بأكثر من هـٰذا العدد حتى أوصله بعضُهم إلى أكثر من «ثلاثمئة».

وقد قَرَّر الحافظُ ابن حجر في «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر» (٣٨ ـ ٣٩) أنَّ القول الصحيح عَدَمُ تعيين العدد، وأنَّ العبرة

بإفادة العلم، فكلُّ عددٍ يُفيد العلمَ بنفسه معتبرٌ، والله أعلم.

٢ ـ استحالةُ اتفاق جمع الرُّواة على الكذب، وكذلك استحالةُ وقوع الكذب دون قصدٍ منهم، والمرادُ إحالة العادة أن يتفقوا على الكذب عَمْداً، أو سَهْواً.

٣ ـ استمرارُ عدد التواتر المُفيد للعلم من ابتداء السَّند إلى انتهائه، والمقصودُ أن لا تنقص الكثرةُ فلو زاد فلا يؤثِّر.

٤ ـ أن يكون مستندُ الخبر «الحِسّ» من مشاهدةٍ أو سمَاعٍ... فخرج ما كان مستنده العقلُ كالقول مثلاً: «إنَّ الواحد نصف الاثنين»، أو «إنَّ العالَم حادثٌ».

فكلُّ حديثٍ جَمَع بين هٰذه الشروط الأربعة كان «متُواتِراً»، وكلُّ حديثٍ لم تتوفَّر فيه هٰذه الشروطُ مجتمعةً بأنْ فقدَ ولو شرطاً واحداً منها سُمِّيَ «حديثاً آحادياً».

أقسام المتواتر:

ينقسم «الحديثُ المُتواتِرُ» إلى قسمين:

١ ـ مُتواتِرٌ لفظيٌّ.

٢ ـ مُتَواتِرٌ معنويٌّ.

أ ـ المتواتر اللَّفظي: هو ما اتَّفق رواتُه على رواية لفظٍ واحدٍ.

مثاله:

ويمثِّل له العلماءُ بحديث: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَوَّأ مَقعَدَهُ مِنَ النَّار» فقد رواه أكثرُ من سبعين صحابياً بهٰذا اللَّفظ. (انظر «نظم المتناثر» للعلاَّمة الكتاني، ص: ٢٠ ـ ٢٤).

ب ـ «المتواتر المعنوي: هو ما تعدَّدت ألفاظُه، فرواه بعضُ الرواة بلفظٍ، ورواه البعضُ بلفظٍ آخرَ، ورواه بعضٌ بلفظٍ ثالثٍ...

وهكذا، إلا أنَّ جميعَ تلك الألفاظِ تُفيد معنىً واحداً.

ومن «المتواتر المعنوي» أنْ تُنْقَل إلينا وقائع مختلفةٌ، كلُّ واقعةٍ على حِدَةٍ لا تصل إلى حدِّ التواتر، ولكن بين هٰذه الوقائع أمراً مشتركاً، فيكون هٰذا الأمرُ المشتركُ بين جميع تلك الوقائع مُتواتِراً تَواتُراً معنوياً.

مثاله:

ويمثِّل العلماءُ لهٰذا النوع من التواتر بـ: «رَفْع اليدين في الدعاء»، فقد وَرَد رفعُ اليدين في الدعاء من حديث أكثر من عشرين صحابياً عن النبيِّ ﷺ، كلُّ حديثٍ في واقعةٍ مختلفةٍ عن الواقعة التي ذكَرها الحديثُ الآخَرُ، وبين هٰذه الوقائعِ قاسمٌ مشتركٌ هو أنَّ النبيَّ ﷺ دعا ورفع يدَيْه أثناء الدعاء، وإليك طرفاً منها توخّياً لإيضاح المراد:

١ ـ أخرج البخاريُّ عن أبي موسى الأَشْعَرِيِّ: أنَّ النبيَّ عليه الصَّلاة والسَّلام توضَّأ ثم رَفَع يديه، فقال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لعُبَيْدٍ أبي عامِرٍ....». (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: نزع السهم من البدن، رقم: ٢٨٨٤).

٢ ـ وأخرج البخاريُّ عن أبي هريرة أنَّ الطُّفَيْل بن عمرو الدَّوْسِي جاء إلى النبيِّ ﷺ وطلَب منه أن يدعو على دَوْسٍ، فرفع النَّبيُّ ﷺ يديه، وقال: «اللَّهم اهْدِ دَوْساً، وائْتِ بهم» (أخرجه البخاري في الجهاد والسير، باب: الدعاء للمشركين بالهدي ليتألفهم، رقم: ٢٩٣٧).

٣ ـ وأخرج البَزَّارُ والطَّبَرانِيُّ عن أنسٍ رضي الله عنه: أنَّ النبيَّ ﷺ رفع يَدَيْه بعَرَفَة يَدْعُو. (انظر «مجمع الزوائد» في الأدعية، باب: ما جاء في الإشارة في الدعاء ورفع اليدين، رقم: ١٧٣٣٨).

وهكذا إلى خمسين حديثاً، كلٌّ منها في واقعةٍ خاصةٍ، وكلُّها تَشترِك بكون النَّبي عليه الصَّلاة والسَّلام رَفَع يَدَيْه أثناء دعائه، فهٰذا

الأمرُ الذي اتفقت عليه الوقائعُ أصبح متواتراً تواتراً معنوياً.

أهمُّ مصادر «الحديث المتواتر»:

للمتواتر من الحديث بقسميه اللَّفظيِّ والمعنويِّ أمثلةٌ كثيرةٌ، ولذا أفرده بعضُ العلماء بالتصنيف، وأشهر المؤلَّفاتِ التي جَمَعت الأحاديثَ المتواترة فيما يلي:

١ ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ)، لَخَّصَه من كتابه الكبير في هٰذا الموضوع الذي عَنْوَنه بـ «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» وقد أورد في القطف الأحاديث التي رواها عشرة من الصحابة فصاعداً، وذكر فيه كلَّ حديثٍ وعدَّةَ من رواه من الصحابة مقروناً بالعَزْو إلى من خرَّجه من الأئمَّة المشهورين في كُتبهم ومصنَّفاتهم الحديثية، ورَتَّب كتابه على الأبواب، وبلغ عددُ الأحاديث فيه (١١٣) حديثاً.

٢ ـ **نظم المتناثر في الحديث المتواتر**: للعلاَّمة المحدِّث السَّيد محمد بن جعفر الكَتَّاني (المتوفىٰ سنة ١٣٤٥ هـ)، والَّذي ضَمَّن فيه كتابَ السُّيوطي، وأضاف عليه إضافاتٍ كثيرةً في التخريج والأحاديث، ورَتَّبه ترتيبَ كتابِ السُّيوطي، وقدَّم له بمقدِّمةٍ ضافيةٍ تكلَّم فيها عن حدِّ المتواتر، وشروطه، ونوع العلم الذي يُفيده، وقد بلغ عددُ الأحاديث التي أوردها (٣١٠) حديثاً.

هٰذا وقد وقع في الكتابين تساهُلٌ في الحكم بتواتر بعض الأحاديث، فحكما على عِدَّة أحاديث بذلك، مع أنها لم تتوفَّر فيها شروطُ التواتر، والله أعلم.

وممَّن جمع كتاباً في الأحاديث المتواترة أيضاً:

١ ـ ابن طُولون الحنفي محمد بن عليّ الدِّمَشْقي (المتوفىٰ سنة ٩٥٣ هـ).

٢ ـ والعلاَّمة أبو الفَيْض محمد بن مرتضى البِلْجِرَامِي الهِندي ثُمّ الزَّبِيْدِي (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ).

٣ ـ والشيخ صِدِّيق حسن خان القَنُّوْجي الهندي (المتوفىٰ سنة ١٣٠٧هـ)، وغيرُهم.

وبعض هـٰذه الكتب مطبوعٌ ومتداولٌ.

تنبيه:

واعْلَمْ: أنَّ العلماء نَبَّهوا إلى أنَّ الحديثَ إذا عُرِفَ تواتُرُه لا يبحث في أسانيده، ولذلك لم يُدْخِله أهلُ الحديث في كتب علوم الحديث ومصطلحه؛ لأنَّ علوم الحديث قائمةٌ على دراسة الأَسانيد والمتون. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث»: ص:٤٨ ـ ٥٢، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٠٤ ـ ٤٠٨).

المُتَواتِرُ الْعَمَلِيُّ:

ما نَقَله أهلُ المشرق، والمغرب عن أمثالهم جِيْلاً عن جيلٍ، لا يختلف فيه مؤمنٌ، مثل الصَّلوات الخمس، وصيام شهر رمضان، والحجّ. فهذه كلُّها تواترت تواتُراً عملياً عن النبي ﷺ، عملها هو، وعمل معه الصحابة، ثم نقل ذلك المسلمون جيلاً عن جيلٍ، حتىٰ يومنا هـٰذا، ولا يختلف في عمومه المسلمون شرقاً وغرباً، وإن اختلفوا في بعض الفروع، والجزئيات. (انظر «معجم المصطلحات الحديثية» للخيرآبادي، ص: ٨١).

المُتَواتِرُ اللَّفْظِيُّ:

انظر «المُتَواتِرُ».

المُتواتِرُ الْمَعْنَوِيُّ:

انظر «المُتَواتِر».

المُتَوَسِّطُ:

هو من شَرَع في فنٍّ، واسْتَقَلَّ بتصوُّر مسائله، غير أنه لا يستحضِر غالبَ أحكامه، ولا يمكنه الاستدلالُ عليها. (انظر «فتح الباقي» ١/ ٢٨).

المُتَيَقِّظُ:

الراوي الذي لا يكون مغفَّلاً.

مُثَلَّثَةٌ:

ثاءٌ ذاتُ ثلاث نُقَطٍ.

مُثَنَّاةٌ تَحْت:

أو (تحتية): ياءٌ ذات نقطتين تحت.

مُثَنَّاةٌ فَوْق:

تاءٌ ذات نقطتين فوق.

مُثَنَّى بن الصَّبَاح عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ يَقْطَعُ الصَّلاةَ ويَنْقُضُ الوضوءَ:

هـٰذا التعبيرَ انفرد به صالحُ جَزَرَة في تجريح: (المُثَنَّى بن الصباح اليماني، المتوفىٰ سنة ١٤٩ هـ) حيث رواه ابنُ عدي، عن الحسن بن أبي الحسن، عنه أنه قال:

مُثَنَّى بن الصبَّاح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ وينقض الوضوءَ (الكامل: ٦/ ٢٤١٨).

وذهب جمهورُ النقاد إلى تضعيفه في عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدِّه، وهو في غيره ضعيفٌ أيضاً يكاد النقادُ يجمعون على ذلك إلاَّ في بعض الروايات عن يحيى بن معين.

وأسباب الضعف حَدَّدتها أقوالُ النقاد، وهي:

١ ـ **الاختلاطُ**. وخاصةً في عطاء بن أبي رَبَاح.

فقد روى العُقَيْلِيُّ بسنده إلى يحيى بن سعيد القطَّان: أنه قال: لم نتركه من أجل حديث عمرو بن شعيب، ولكن كان اختلاطاً منه في عطاء. (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٣٢٤).

٢ ـ **اضطراب حديثه**. قال الإمام أحمد: لا يساوي حديثُه شيئاً، مضطرب الحديث. (العلل ومعرفة الرجال: ١/ ٣٥٦).

٣ ـ **روايته لأحاديث مُنكَرة**. قال السَّاجي: ضعيفُ الحديث جدّاً، حدَّث بمناكير ويطول ذكرها، وكان عابداً يَهِمُ. (تهذيب التهذيب: ١٠/ ٣٦).

وفصَّل فيه القولَ ابنُ حِبّان حيث قال: «كان ممَّن اختلط في آخر عُمُره، حتى كان لا يدري ما يحدِّث به، فاختلط حديثُه الأخيرُ الذي فيه الأوهامُ والمناكيرُ بحديثه العظيم ـ كذا في المطبوع، ولعلَّ الصواب القديم ـ الذي فيه الأشياءُ المستقيمةُ، عن أقوام مشاهير، فبطل الاحتجاج به». (المجروحين: ٣/ ٢٠).

مج:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجة في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مُجَالِدٌ يَجْلِدُ فِي الْحَدِيْثِ:

هٰذا من قول الإمام الشافعي في تجريح الرواة، وهو نوعٌ من تخفيف الجرح وتجنُّبِ الألفاظ الشديدة التي يستعملها بعضُ الأئمة النقاد.

قال إبراهيم المُزَنِيّ: سمعني الشافعيُّ يوماً وأنا أقول فلانٌ كذا، فقال: يا إبراهيم أُكْسُ ألفاظَك، أَحْسِنْها فلا تَقُلْ: فلانٌ كذَّابٌ، ولكن قُلْ: حديثُه ليس بشيء.

المُجَالَسَةُ:

مجالسةُ الراوي لمن يروي عنه.

مَجَامِيْعُ الْحَدِيْثِ:

مُنذ القرن الرابع ظهرت فكرةُ جَمْع أحاديث أكثر من كتابٍ في تصنيفٍ واحدٍ، واتَّخذت مناهج شَتَّىٰ، فمنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ الأبواب كـ: «**مجمع الزوائد**» للهَيْثَمي (ت ٨٠٧ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم كـ: «**الجامع الصغير**» للسَّيوطي (ت ٩١١ هـ)، ومنها ما هو جامعٌ بين المنهجين كـ: «**جامع الأصول**» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) و«**كنز العمال**» للمُتَّقي الهندي (ت ٩٧٥ هـ)، ومنها ما هو مُرتَّبٌ علىٰ أسماء الصحابة علىٰ ترتيب المعجم، يجمع أحاديثَ كلِّ صحابيٍّ علىٰ حِدَة، ويفرِّع تحت اسم الصحابي أسماء الرواة عنه من التابعين علىٰ حروف المعجم أيضاً، ويذكر مروياتِهم كـ: «**تحفة الأشراف**» للمِزّي (ت ٧٤٢ هـ). ومن أشهر هٰذه الكتب:

١ ـ **الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد النَّيسابوري الجوزقي (المتوفىٰ سنة ٣٨٨ هـ).

مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٢ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي محمد، إسماعيل بن إبراهيم بن محمد القزاب السَّرْخَسِي ثم الهروي (المتوفىٰ سنة ٤١٤ هـ). ذكره الذهبي في السير (١٧/ ٣٨٠) وقال: (وله كتاب «الجمع بين الصحيحين» بأسانيده).

٣ ـ **الجمع بين الصحيحين**. لأبي عبد الله، محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الحُمَيْدِي الأزدي الأندلسي القُرطبي (المتوفىٰ سنة ٤٨٨ هـ). مخطوطٌ وقد اختصره عبد الحقِّ الإشبيلي (ت ٥٨١ هـ) في «الاختصار والتجريد للصحيحين من التكرار والأسانيد» ويأتي، كما اختصره عبد العزيز بن رضوان الحنبلي (ق ٨ هـ) في «مطلع النيّرين في الجمع بين الصحيحين» ويأتي، واختصره محمد الرُّومي في «مختصر الجمع بين الصحيحين للحميدي». وشَرَحه ابن هبيرة (المتوفى سنة ٥٦٠ هـ) في «الإفصاح عن معاني الصحاح».

٤ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لمحيي السُّنَّة، أبي محمد، الحسين مسعود بن محمد ابن الفَرَّاء الشافعي البَغَوي (المتوفىٰ سنة ٥١٦ هـ)، ذكره الذهبي في السير (١٩/ ٤٤٠) مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١٠/ ٦٥٠).

٥ ـ **شرح السُّنَّة**: للبَغَوي أيضاً، رَتَّبه علىٰ الموضوعات علىٰ طريقة أصحاب المصنَّفات من المحدِّثين، فجمع الأحاديثَ المتعلِّقةَ بكل موضوعٍ في مكانٍ واحدٍ، وأطلق لفظةَ (كتاب) علىٰ العنوان العام الجامع لأحاديث متعدِّدةٍ ولأبوابٍ كثيرةٍ من جنسٍ واحدٍ، كالإيمان، والصلاة، والبيوع، وأطلق لفظةَ (باب) علىٰ الأحاديث التي تَدُلُّ علىٰ مسألةٍ خاصّةٍ بعينها... درج علىٰ أن يفتتح كلَّ باب، وأحياناً بعض الأبواب بآياتٍ تُناسِب موضوعَه، مذيِّلةً بما أُثر عن الصحابة والتابعين

من تفسيرٍ لها وتوضيحٍ لمعانيها، ثم يسوق الأحاديثَ المتعلِّقةَ بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقَّاها بالسند المتصل إلىٰ مؤلِّفيها... وغرض المؤلِّفُ رحمه الله من كتابه هـٰذا هو جمع ما تناثَرَ من الحديث المحتج به في الصِّحاح، والمسانيد، والسُّنن، والمعاجم، والأجزاء في جليل العلم ودقيقة، ليكون مرجعاً وافياً وشاملاً لكلّ ما يحتاج إليه المسلم في أمور دينه ودنياه.

٦ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لابن الحَدَّاد أبي نعيم، عبيد الله بن الحسن بن أحمد الإصبهاني (المتوفىٰ سنة ٥١٧ هـ). مخطوط. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦٥٠).

٧ ـ **تجريد الصِّحاح السِّتَّة**: لِرَزِين السَّرقُسْطِي الأندلسِي المالكي (المتوفىٰ سنة ٥٣٥ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «والجمع بين الأصول الستة، أي الصحاح الثلاثة التي هي للبخاري ومسلم والموطّأ، والسنن الثلاثة وهي: سنن أبي داود والترمذي والنسائي». مخطوطٌ (الفهرس الشامل ـ الحديث: ١/ ٣٢٨) وقد هـذَّبه وأكمله، ابنُ الأثير الجزري (ت ٦٠٦ هـ) بعنوان: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، ويأتي.

٨ ـ **الاختصار والتجريد للصَّحيحين من التكرار والأسانيد**: لعبد الحق أبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمـٰن بن عبد الله الإشبيلي، المعروف بابن الخَرَّاط (المتوفىٰ سنة ٥٨١ هـ). اختصره من كتاب الحُمَيْدي السَّابق، قال الذهبي في السير (٢١/ ١٩٩): «وعمل الجمع بين الصحيحين بلا إسنادٍ علىٰ ترتيب مسلم وأتقنه وجوّده» وهو مخطوطٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ١/ ٦٥٢).

٩ ـ **الجمع بين الكتب السِّتَّة**: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً: نسبه له

ابن الأَبّار في «التكملة» (٣/ ٣٨).

١٠ ـ **الجمع بين الصحيحين**: لأبي عبد الله، محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري المَرِيّ (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ) ـ بوزن غَنِيّ ـ نسبة إلىٰ المَرِيَّة بالأندلس. قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٣): «وهو كتابٌ حسنٌ أخذه عنه الناس».

١١ ـ **جامع المسانيد بألخص الأسانيد**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي ابن الجَوْزي البغدادي (المتوفىٰ سنة ٥٩٧ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه بين الصحيحين والترمذي ومسند أحمد، رَتَّبه علىٰ المسانيد، في سبع مجلَّداتٍ، ورتَّبه الشيخ أبو العباس، أحمد بن عبد الله الطَّبري ثم المَكّي، وهو المعروف بالمُحِبّ» وهو مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٦١٣ ـ ٦١٤).

١٢ ـ **جامع الأصول من أحاديث الرسول**: لابن الأثير، مجد الدين أبي السَّعادات، المبارك بن محمد بن محمد الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٦٠٦ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ١٧٤): «علىٰ وَضْع كتاب رَزِين، إلاّ أنَّ فيه زياداتٍ كثيرةً عليه». جَمَع فيه الكتبَ الأصول في الحديث النبوي، وهي: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النَّسائي، وسنن التِّرمذي، ولم يضمّ إليها سننَ ابن ماجه.

وجرَّد الأحاديثَ من الأسانيد واكتفىٰ بذكر الصحابي راوي الحديث، وصنَّف هٰذه الأحاديث علىٰ أبواب الفقه تقريباً، وصنَّف هٰذه الأبواب علىٰ حروف المعجم، وجعل تحت كلِّ حرفٍ عِدَّة كتبٍ، ففي حرف الهمزة عشرة كتب، أوَّلُها: الإيمان والإسلام، وآخرها: كتاب الأمل والأجل، وقَسَّم الكتب إلىٰ أبوابٍ، والأبوابَ

إلىٰ فصولٍ، ففي كتاب الإيمان والإسلام ـ مثلاً ـ ثلاثة أبوابٍ، الباب الأول في تعريفهما حقيقةً ومجازاً وفيه فصلان. . . وهٰكذا حتىٰ يسهل علىٰ المطالع البحثُ. وذكر في كلِّ فصلٍ الأحاديثَ التي تنطوي تحته من حيث وحدة الموضوع، ورَمَزَ إلىٰ مخرجيها، وقد يذكر أحياناً أقوال بعض الصحابة والتابعين، وبعد أن تنتهي كتبُ كلِّ حرفٍ يشرح غريبَ ألفاظه علىٰ ترتيب الكتب التي في كلّ حرفٍ مراعياً سياق الأحاديث التي في كل باب، وكان آخر حروف هٰذا السّفر الضخم حرف الياء، وفيه كتاب اليمين، وبعد ذلك كله ألحق بكتابه كتاباً سَمَّاه اللواحق جمع فيه الأحاديث المتفرقة في مواضيع مختلفة. وجعل في خاتمة الكتاب فهرساً يستدلّ به علىٰ أحاديث مجهولة المواضع، تسهل علىٰ القارىء معرفة موضعها من كتابه، سَمَّاه «تتمّة جامع الأصول». طُبع بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط في أحد عشر مجلّداً سنة (١٣٩١ ـ ١٣٩٤ هـ/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٤ م) مكتبة الحلبوني، مطبعة الملاح بدمشق. في ١١ مجلَّد وتصوره دار الفكر، في بيروت، وله فهرسٌ في جزءين.

وقد هَذَّب «جامعَ الأصول» وجرَّده مما زاد علىٰ الأصول من شرح الغريب والإعراب، ومما جاء فيه من التكرار في نحو حجمه قاضي القضاة شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم المعروف بابن البارزي قاضي حماه (المتوفى سنة ٦٤٥ ـ ٧٣٨ هـ) في كتابه «تجريد الأصول في أحاديث الرسول» ونَسَّق بعض أبوابه، وضَمَّ بعض الأبواب إلىٰ كتبها حتىٰ لا تتوزَّع أحكام في عدة كتب. وقد اطَّلع الشيخ عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الدَّيْبَع الشيباني الشافعي (المتوفى سنة ٩٤٤ هـ) علىٰ الجامع وعلىٰ التجريد، وأعجب بكل منها، فخدم الكتاب خدمةً طيبةً حيث حافظ علىٰ ترتيبه، وزاد بأن ذكر

بعد كل حديث أسماء مخرجيه بدلاً من الرموز ليؤمن بذلك الغلط والاشتباه، كما ألحق بالحديث شرح بعض ألفاظه، وسَمَّىٰ مختصره هٰذا «تيسير الوصول إلىٰ جامع الأصول من حديث الرسول ﷺ». طُبع الكتاب في أربعة أجزاء كبيرة، في مطبعة مصطفىٰ البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٢ هـ.

١٣ ـ الجمع بين الصحيحين مع حذف السَّند والمكرَّر من البَيْن: لأبي حفص عمر بن بدر الموصلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ). طُبع بتحقيق صالح أحمد الشامي بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٤١٦ هـ.

١٤ ـ أنوار اللُّمْعَة في الجمع بين الصِّحاح السَّبعة: لابن الصلاح تقي الدين أبي عمرو، عثمان بن عبد الرحمٰن بن موسىٰ الشَّهْرَزُوْري الشافعي. (المتوفىٰ سنة ٦٣٤ هـ) يضمُّ الصحيحين للبخاري ومسلم، والسنن الخمسة: لأبي داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، والدَّارمي. مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ـ الحديث: ١/ ٢٦٢).

١٥ ـ أنوار المصباح في الجمع بين الكتُب الستّة الصحاح: لأبي عبد الله، محمد بن علي التجيبي الغرناطي (المتوفىٰ سنة ٦٤٦ هـ) ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

١٦ ـ مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية: لرضي الدين أبي الفضل، الحسين بن محمد بن الحسن الصَّاغاني العَدَوي العُمَري (المتوفىٰ سنة ٦٥٠ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» «ص: ١٧٣»: «وهو يجمع بين الصحيحين، وقد شرحه غيرُ واحدٍ». وطُبع في الآستانة ١٣١١ هـ، ومعه «مبارق الأزهار» لابن ملك (ت ٨٨١ هـ). وطُبع بعد ذلك طبعات كثيرة.

١٧ ـ **أنوار اللُّمعة في الجمع بين الصحاح السبعة**: لأبي سعد، محمود بن كمال الصَّاوي (المتوفىٰ سنة ٦٥٣ هـ). مخطوطٌ. (انظر: الفهرس الشامل ـ الحديث ١/ ٢٦٢).

١٨ ـ **جامع مسانيد الإمام أبي حنيفة**: لأبي المؤيّد الخُوَارِزْمي، محمد بن محمود بن محمد (المتوفىٰ سنة ٦٥٥ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «جمع فيه المسانيدَ الخمسةَ عشر المنسوبة لأبي حنيفة من تخاريج الأئمة من أصحابه الأربعة فمن بعدهم، وشرحه الحافظُ أبو العدل، زيد الدين قاسم بن قُطلوبغا». طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد بالهند عام ١٣٣٢ هـ، وفي المكتبة الإسلامية بباكستان عام ١٣٩٦ هـ.

١٩ ـ **تجريد «جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير**: لشرف الدين أبي القاسم، هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارزي الجُهَنِيّ الحَمَوي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٣٨ هـ). اختصر به «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ). وهو مخطوطٌ بعنوان «تجريد الأصول في أحاديث الرسول». «انظر (الفهرس الشامل ١/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧) وقد اختصره علي بن محمد الفاسي، في «مختصر تجريد الأصول».

٢٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين، أبي الحجاج، يوسف ابن الزكي عبد الرحمٰن المِزّي الدِّمشقي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ). جمع الكتبَ الستّة علىٰ أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، يجمع تحت اسم كلِّ صحابيٍّ أحاديثَه كلَّها الموجودَة في الكتب الستة، وإن كانت أحاديثُه كثيرةً وَزَّعها علىٰ الرواة عن هٰذا الصحابي من التابعين علىٰ حروف المعجم، ويذكر من الحدث طرفه الأول فقط، ولا يذكر الأحاديثَ كاملةً، ولذلك سُمِّي هٰذا النوع من

الكتب بـ: «الأطراف»، جمع فيه (١٩٩٥٩) حديثاً. طُبع بتحقيق عبد الصَّمد شرف الدين، بالدار القيّمة في بومباي بالهند، عام ١٣٨٤ هـ ومعه: «النكت الظِراف علىٰ الأطراف» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، و«الإشراف علىٰ الجمع بين النكت وتحفة الأشراف» لمحمد ابن فهد المَكّي القرشي (ت ٨٧١ هـ) وبآخره: «الكشّاف عن أبواب أصول تحفة الأشراف» لعبد الصَّمد شرف الدين.

٢١ ـ **جامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن**: لابن كثير، الحافظ عماد الدين أبي الفداء، إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي الشافعي (المتوفىٰ سنة ٧٧٤ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥ هـ): «جمع فيه بين الأصول الستّة، ومسانيد: أحمد، والبزّار، وأبي يعلىٰ، والمعجم الكبير، وربما زاد عليه من غيرها، وهو المسند الكبير، رتّبه علىٰ حروف المعجم يذكر كل صحابيٍّ له روايةٌ، ثم يُورِد في ترجمتَه جميع ما وقع له في هـٰذه الكتب، وما تيسّر من غيرها». طُبع بتحقيق عبد الملك بن دهيش، بمكتبة ومطبعة النهضة في مكة المكرمة عام ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م. وطُبع بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، بدار الكتب العلمية في بيروت عام ١٤١٥ هـ.

٢٢ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين أبي الحسن، علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ). جمع فيه زوائدَ كتب ستة علىٰ الكتب الستة، كان قد أفردها وهي: مسند أحمد، والبزّار، وأبي يعلىٰ، والمعجم الكبير، والأوسط، والصغير، الثلاثة للطَّبراني، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧١ ـ ١٧٢): «ثم جمع الزوائد الستة في كتاب واحد محذوف الأسانيد، مع الكلام عليها بالصّحة والحُسْن

والضَعْف، وما في بعض رُواتِها من الجرح والتعديل. . . وهو من أنفع كتب الحديث، بل لم يُوجَد مثلُه كتابٌ ولا صُنِّف نظيره في هـٰذا الباب. وللسيوطي: «بغية الرائد في الذيل علىٰ مجمع الزوائد» ولكنه لم يتمّ». طُبع في دلهي بالهند عام ١٣٠٨ هـ، وطُبع بمكتبة القدسي في القاهرة، عام ١٣٥١ هـ.

٢٣ ـ **جامع الأحاديث**: للهيثمي أيضاً، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٦): «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتابٌ جمع أحاديث «الغَيْلاَنيات» و«الخِلَعيات» و«فوائد تمام» و«أفراد الدَّارقطني» مع ترتيبها علىٰ الأبواب في مجلَّدين، وقفتُ عليه بخطِّ الحافظ السَّخاوي في مجلَّدٍ واحدٍ، نقله من خطِّ جامعه، ذكر في آخره أنه كتبه سريعاً جداً في ثلاثة عشر يوماً».

٢٤ ـ **تسهيل طريق الوصول إلىٰ الأحاديث الزائدة علىٰ جامع الأصول**: لمجد الدين أبي طاهر، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشِّيرازي (المتوفىٰ سنة ٨١٧ هـ)، مؤلِّف «القاموس المحيط» قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٥): «ولمجد الدين زوائد علىٰ «جامع الأصول» لابن الأثير في أربع مجلَّدات، صَنَّفه للناصر ولد الأشراف صاحب اليمن).

٢٥ ـ **إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة**: لأحمد بن أبي بكر البوصيري المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٨٤٠ هـ). أفرد فيه زوائد مسانيد: أبي داود الطَّيالسي، والحُمَيْدِي، ومُسَدَّد بن مُسَرْهَد، وابن أبي عمرو، وإسحق بن رَاهُوْيَهْ، وابن أبي شَيْبَة، وأحمد بن مَنِيع، وعبد بن حميد، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلىٰ الموصلي، أي ما زاد من أحاديثها علىٰ الكتب الستة، وهو مُرَتَّبٌ علىٰ مئة كتاب. حقَّقه مجموعة من طلاب الجامعة الإسلامية كرسائل

جامعية عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بعد ذلك طبعةً كاملةً.

٢٦ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: للحافظ ابن حجر، شهاب الدين، أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ). جَمَع فيه زوائد ثماني مسانيد علىٰ الكتب الستة وهي: مسند محمد بن يحيىٰ ابن أبي عمر العَدَني (ت ٢٤٣ هـ) وأبي بكر عبد الله بن الزبير الحُمَيْدي (ت ٢٩١ هـ) ومُسَدَّدِ بن مسرهد (ت ٢٢٨ هـ) وأبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي (ت ٢٠٣ هـ)، وأحمد بن مَنيع (ت ٢٤٤ هـ)، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥ هـ)، وعَبْد بن حَمِيد (ت ٢٤٩ هـ)، والحارث بن محمد بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ هـ). قال السَّخاوي: «وفيه أيضاً الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنّفة ـ أعني شيخنا ابن حجر ـ تامّة، كإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، والحسن سفيان (ت ٣٠٣ هـ) ومحمد بن هشام السدوسي (ت ٢٥١ هـ) ومحمد بن هارون الرُّوْياني (ت ٣٠٧ هـ)، والهيثم بن كُلَيب (ت ٣٣٥ هـ) وغيرها»، طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (ت ١٣١٣ هـ) بوزارة الحج الكويتية، إدارة الشؤون الدينية، عام ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣/ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م، ٤ج. وصوَّرته دار المعرفة في بيروت، وهٰذه الطبعة محذوفةُ الأسانيد، وأعاد المُحقِّق طبعه سنة وفاته علىٰ نسخة خطية مسندة.

٢٧ ـ **إتحاف السَّادة المَهَرة بأطراف الكتب الحديثية العَشَرة**: لابن حجر العسقلاني أيضاً. جَمَع فيه زوائدَ كتب حديثية عشرة هي مظنّة الحديث الصحيح تلي الكتب الستة المشهورة، وهي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وشرح معاني الآثار للطحاوي، ومسند أبي عَوَانة الإسْفِرَائيني، والمستدرك للحاكم،

وسُنَن الدَّارمي، وسنن الدَّارقطني، وصحيح ابن حِبّان، وصحيح ابن خُزَيْمَة. طبع بتحقيق مجموعة من العلماء، بمركز خدمة السنة والسيرة النبوية في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م. في ٢٠ مجلَّداً.

٢٨ ـ **بغية الرائد في الذَّيل علىٰ مجمع الزوائد**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي المصري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩١١هـ). قال الكتَّاني: «ولكنه لم يُتِمّ».

٢٩ ـ **الجامع الصغير**: للسُّيوطي أيضاً، من أجمع ما صُنِّف في معاجم الحديث، رَتَّبه السيوطي علىٰ حروف الهجاء وراعىٰ في هٰذا أول الحديث فما بعده، وجمع فيه الأحاديث من ثلاثين كتاباً، حتىٰ بلغ عددُ ما فيه عشرة آلاف حديث، وأشار إلىٰ درجة كلّ حديثٍ ورمز إلىٰ المخرجين. وكان السيوطي قد ألَّف كتاباً كبيراً في الحديث النبوي مرتّباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامع الصغير»، ثم جعل لـ«الجامع الصغير» ذيلاً سَمَّاه «زيادة الجامع» وقد ضمَّ الشيخُ يوسف النَّبْهَاني هٰذه الزيادة إلىٰ «الجامع الصغير» وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في ضمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير»، وطُبع الكتاب طبعةً جيدةً في ثلاث مجلَّدات، في دار الكتاب العربي في بيروت عام ١٣٩٥ هـ١٩٧٥ م، وذكر: أنَّ عدة أحاديث الزيادة أربعة آلاف وأربعون حديثاً.

وقد طُبع «الجامع الصغير» في مجلَّدين كبيرين أكثر من مرّةٍ وتصدَّىٰ لشرحه أكثر من عالم، والكتاب مشهور، سهل التناول لا يستغني عنه عالمٌ أو طالبُ علمٍ. ومن أشهر شروحه« فيض القدير شرح الجامع الصغير» للشيخ زين الدين محمد عبد الرؤوف ابن تاج العارفين المُنَاوي القاهري أحد كبار العلماء (٩٥٢ ـ ١٠٣١ هـ) شرح

الجامع شرحاً وافياً، واستدرك على السيوطي في بعض الأحاديث، وذكر فوائدَ جليلةً. طُبع الكتاب في سِتّ مجلَّدات كبيرة عام ١٣٥٦ هـ. بالمطبعة التجارية بمصر، وعدة ما فيه من الأحاديث (١٠٠٣١) عشرة آلاف حديث وواحد وثلاثين حديثاً.

٣٠ ـ **الجامع الكبير**: للسُّيوطي أيضاً، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٢): «وهو المُسَّمى بجمع الجوامع، قصد فيه جمع الأحاديث النبوية بأسْرِها والمشاهدة تمنع ذلك على أنه تُوفِّي قبل إكماله، وهي مرتَّبةٌ على الحروف عدا القسم الثاني من الكبير وهو قسم الأفعال فإنه مرتَّبٌ على المسانيد ذاكراً عَقِبَ كلِّ حديثٍ من أخرجه من الأئمة واسم الصحابي الذي خرج عنه، وقد رَتَّب الجوامع الثلاثة للسيوطي على الأبواب الفقهية الشيخ علاء الدين علي، الشهير (بالمتقي) ابن حسام الدين عبد الملك بن قاضي خان الهندي، ثم المدني القادري الشاذلي الجشتي، المتوفى بمكة سنة خمس وسبعين وتسعمئة. في كتابه «كنز العمال».

ولخاتمة المعتَّنين بالحديث بالديار المغربية (أبي العلاء) مولانا أدريس بن محمد بن أدريس العراقي الحسيني الفاسي، المتوفى بها سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومئة وألف كتاب عَرَّفَ فيه بأئمة الحديث المُخرَّج لهم في «الجامع الكبير» سَمَّاه: «فتح البصير في التعريف بالرجال المخرج لهم في الجامع الكبير»، وله أيضاً كتابٌ آخر في الكلام على أحاديثه بالصحة والحسن وغيرهما، وسَمَّاه: «الدرر اللوامع في الكلام على أحاديث جمع الجوامع»، لكنه لم يَكْمُلْ؛ و«درر البحار في الأحاديث القصار» للسيوطي أيضاً».

٣١ ـ **تيسير الوصول إلى جامع الأصول**: لابن الدَّيْبَع، وجيه الدين أبي زيد، عبد الرحمٰن بن علي بن محمد الشَّيْباني، الزَّبيدي

اليَمَني الشافعي (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٧٤): «اختصر فيه «جامعَ الأصول» لابن الأثير الجَزَري، وهو أحسن مختصراته». طُبع في كَلْكَتَّه بالهند عام ١٣٠١ هـ وطُبع بتحقيق محمد حامد الفقي، بدار المعرفة في بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.

٣٢ ـ **تجريد جامع الأصول من أحاديث الرسول**: للشيخ، محمد طاهر الفَتَّني الصِّدّيقي الهندي (المتوفىٰ سنة ٩٨٦ هـ). ذكره الكتّاني في «الرسالة المستطرفة (ص: ١٧٥).

٣٣ ـ **كنز العُمَّال في سنن الأقوال والأفعال**: لعلاء الدين علي المتّقي الهندي (المتوفى سنة ٩٧٥ هـ): جمع المؤلِّف «الجامعَ الصغير» و «زياداته» ورتَّبه علىٰ أبواب الفقه، وسمَّىٰ هـٰذا المؤلف «منهج العمال في سنن الأقوال» ثم بوب ما بقي من قسم الأقوال من «الجامع الكبير» علىٰ أبواب الفقه وسمَّاه «الإكمال لمنهج العمال» ثم مزج بين هـٰذين المؤلفين وميز بين أحاديث الإكمال؛ لأن أحاديثه أصح وأخصر وأبعد من التكرار وسَمَّىٰ الكتاب «غاية العمال في سنن الأقوال». ثم بَوَّب قسم الأفعال علىٰ أبواب الفقه وجمع بين أحاديث الأقوال والأفعال وسَمَّىٰ مجموع ذلك «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال». قال المؤلِّفُ: فمن ظفر بهـٰذا التأليف قد ظفر بـ«جمع الجوامع» مبوّباً مع أحاديث كثيرة ليست في «جمع الجوامع»؛ لأن المؤلف رحمه الله زاد في الجامع الصغير وذيَّله أحاديث لم تكن في «جمع الجوامع». طُبع في أربعة عشر جزءاً كبيراً في الهند، عام ١٣٦٤ هـ/ ١٩٤٥ م. وطُبع طبعة محققة بالمكتبة العربية الإسلامية في حلب، عام ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م. وطبع «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال» لعلي المتقي الهندي علىٰ حواشي «مسند الامام

أحمد» وطُبع «كنز العمال» أخيراً في ١٦ جزءاً بمؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٣٤ ـ كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق: لمحمد عبد الرؤوف المناوي (المتوفىٰ سنة ١٠٣١ هـ)، قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٨٤): «فيه عشرة آلاف حديث، في عشر كراريس، في كلِّ كرّاسةٍ ألف، وفي كلِّ ورقةٍ مئة، وفي كلِّ وجهٍ خمسون، وفي كلِّ سطرٍ حديثان... رَتَّبه علىٰ حروف المعجم، لكن من غير ذكر للصحابي المروي عنه، وهو مشحونٌ بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وفي رموزه بعضُ تحريفٍ، يَغلب علىٰ الظنّ أنّه من النُسَّاخ». طُبع بهامش «الجامع الصغير» للسُّيوطي في مرسيليا عام ١٢٦٨ هـ/ ١٨٥١ م. وطُبع مستقلاً بدار الطباعة العامرة (بولاق) عام ١٢٨٦ هـ. وطُبع باعتناء محمد محمود الزناري بدار الجيل في بيروت عام ١٤٠٥ هـ.

٣٥ ـ الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور: للمُناوِي أيضاً، نَبَّه فيه علىٰ ما فاتَ الإمامَ السيوطيَّ من الأحاديث في الجامع الكبير. طُبع بالمركز العربي للبحث والنشر في القاهرة عام ١٤٠٠ هـ.

٣٦ ـ جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد: لمحمد بن محمد بن سليمان الرُّوْداني المغربي (المتوفىٰ سنة ١٠٩٤ هـ). جمع فيه بين «جامع الأصول» لابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) و«مجمع الزوائد» للهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) فهو يَضُمُّ (١٤) كتاباً من كتب السنّة هي: الصحيحان للبخاري ومسلم، والسنن الأربعة: لأبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والموطأ لمالك، ومسانيد: أحمد، وأبي يعلىٰ، والدَّارمي، والبزَّار، ومعاجم الطَّبراني الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير. طُبع لأوّل مرةٍ بالمطبعة الخيرية، بمِيْرَته في الهند عام ١٣٤٦ هـ.

٣٧ ـ **ذخائر المواريث في الدلالة علىٰ مواضع الأحاديث**: لعبد الغني النَّابُلسِي (المتوفىٰ سنة ١١٤٣ هـ). اختصر فيه «تحفة الأشراف» للمِزّي (ت ٧٤٢هـ) وحذف منه «سننَ ابن ماجه» واستبدله بـ«موطأ مالك». طُبع بجمعية النشر والتأليف الأزهرية، في القاهرة عام ١٣٥٢ هـ وتصوّره دار المعرفة في بيروت. وقد وضع له الحسينيُّ عبد المجيد هاشم، ومحمد رأفت سعيد «الترتيب الفقهي لكتاب ذخائر المواريث» وطُبع بدار الشعب، في القاهرة عام ١٤٠٨ هـ.

٣٨ ـ **المعجم الوجيز من أحاديث الرسول العزيز**: لعبد الله الميرغني (ت ١٢٠٧ هـ): استدرك فيه علىٰ السُّيوطي أحاديثَ لم يذكرها في جامِعَيْه. وفيه (١١٣٠) حديثاً. طُبع بتحقيق الشيخ سمير طه المجذوب بعالم الكتب في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٣٩ ـ **راموز الأحاديث علىٰ ترتيب حروف الهجاء**: لأحمد ضياء الدين بن مصطفىٰ الكَمُشْخَاوي الطَّرابزوني التركي (المتوفىٰ سنة ١٣١١ هـ). رَتَّبه علىٰ حروف المعجم مع الرمز للمخرّجين، كما فعل السيوطي. طُبع بمطبعة قشلة همايون، في الآستانة عام ١٢٧٥ هـ وطُبع مع «شرح راموز الأحاديث المُتَّسِم بلوامع العقول» للمؤلف بمكتب الصنايع، في الآستانة عام ١٢٩٤ هـ.

٤٠ ـ **الفتح الكبير في ضَمِّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير**: للشيخ يوسف بن إسماعيل النَّبْهاني البيروتي (المتوفىٰ سنة ١٣٥٠ هـ). كان السيوطي قد ألف كتاباً كبيراً يجمع الحديث النبوي مرتباً علىٰ حروف المعجم سَمَّاه «جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» ثم اقتضب منه «الجامعَ الصغير» ثم جعل «لـ«الجامع الصغير» ذَيْلاً سَمَّاه: «زيادة الجامع». وقد ضَمَّ الشيخ يوسف النَّبْهاني هـٰذه الزيادة إلىٰ الجامع الصغير وأحسن ترتيب أحاديثهما، وسَمَّىٰ المجموع: «الفتح الكبير في

ضم الزيادة إلىٰ الجامع الصغير». طُبع بدار إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٥٠ ـ ١٣٥١ هـ، وطبع بمطبعة مصطفىٰ الحلبي في القاهرة، عام ١٣٥٠ هـ، وبالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٨٩ هـ، ويُصوَّر بدار الكتاب العربي في بيروت.

٤١ ـ **الكنز الثمين في أحاديث النبي الأمين**: للشيخ عبد الله الغُماري (المتوفى سنة ١٤١٣ هـ)، وهو عبارةٌ عن «الجامع الصغير» للسيوطي مجرَّداً من الحديث الموضوع، وهو مرتَّبٌ علىٰ حروف المعجم، وقد أضاف إليه بعضَ الأحاديث الصحيحة التي فات السيوطيَّ ذكرُها. طُبع بعالم الكتب، في بيروت عام ١٤٠٣ هـ.

٤٢ ـ **المسند الجامع لأحاديث الكتب السِّتَّة ومؤلَّفات أصحابها الأخرىٰ، وموطّأ مالك ومسانيد: الحميدي، وأحمد بن حنبل**: للدكتور بَشَّار عَوَّاد معروف وآخرين. طُبع بمطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في بغداد، عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٤٣ ـ **موسوعة الحديث النبوي**: لعبد الملك بكر عبد الله القاضي: أصدر منها (قسم أحاديث الزكاة عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م في ٣٠٣ق). و(قسم أحاديث الصيام، تَمَّ بإشراف دار البحوث العلمية في الكويت عام ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م: الموسوعة الشاملة، في ٢مج، ١١٠٤ ص. والموسوعة المصنّفة في ٥١٤ ص). و(قسم أحاديث الحج والعمرة، عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م، بدار العاصمة في الرياض، عام ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م.

٤٤ ـ **موسوعة الحديث النبوي الشريف**: لشركة العريس في بيروت، وهي أقراص مُدْمَجَة (C.D) يمكن تشغيلُها علىٰ الحاسوب الآلي (الكمبيوتر) تحتوي علىٰ أحاديث (١٦٠٠) كتاب، يمكن

للباحث العثورُ علىٰ طلبه منها بسرعةٍ وسهولةٍ، وهي لم تأخذ الشكل النهائيَّ بعد، وما زال واضعوها يطوِّرون فيها سنوياً، ويزيدون عدد مصادرها.

هـٰذا ولـم يصـدر حتىٰ الآن كتـابٌ يمكـن القـولُ إنـه يجمـع الأحاديثَ النبويةَ كلَّها علىٰ الإطلاق، وإنما ظهرت محاولات تتفاوت في حجمها واستيعابها، ينقل الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص ١٨٢ ـ ١٨٣) عن السيوطي في مقدِّمته للجامع الكبير المُسَمَّىٰ بجامع الجوامع: أنه قصد فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأَسرِها قال الكتاني: (والمُشاهَدَة تمنع ذلك علىٰ أنه توفي قبل إكمال). وأكبر كتابٍ جامع لها هو «كنز العمال» فقد اشتمل علىٰ (٤٦٦٢٤) حديثاً. ويليه«الجامع الأزهر» للمُنَاوي ويشتمل علىٰ (٣٠٠٠٠) حديث، ويليه«مسند الإمام أحمد» ويشتمل علىٰ (٢٨٦٤٧) حديثاً، ويليه «تحفة الأشراف» للمزي، يشتمل علىٰ (١٩٥٩٥)، ويليه «الفتح الكبير بضَمّ الزيادة إلىٰ الجامع الصغير» للشيخ يوسف النَّبهاني، ويشتمل علىٰ (١٤٤٧١) حديثاً، ويليه «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» للرُّوْداني، ويشتمل علىٰ (١٠١٢١) حديثاً ثم «الجامع الصغير» للسيوطي، ويشتمل علىٰ (١٠٠٣١) حديثاً...

ولا نشكّ: أنَّ عدد الأحاديث أكبر من هـٰذا بكثيرٍ، فقد قال الإمام أحمد بن حنبل: «أحفظ ألفَ ألفِ حديث» يعني مليوناً، وقال الإمام أبو زُرعة الرازي: «أحفظ ستمئة ألف حديث» وما مِن شكٍّ أنَّ هـٰذا بالمكرَّرات، وتعدّد الأسانيد للحديث الواحد، يقدِّر الباحثون أنَّ عدد الأحاديث الصحيحة والحسنة التي يُحتج بها، بدون تكرار، زُهاء خمسة عشر ألف حديث، وهي ما نحن بحاجةٍ اليوم إلىٰ جمعه في كتابٍ واحدٍ. (انظر «مصادر الدراسات الإسلامية»، ص ٢٣٥ ـ ٢٥٠).

المُجَرَّحُ:

الحديث الضَّعيف أو المتروك.

مَجْرَوْحٌ:

مطعونٌ في عدالته أو ضَبْطِه.

المَجْلِسُ:

مجلس تَلَقِّي الحديث.

مَجْلِسُ الإِمْلاَءِ:

أي: مجلس إملاء الحديثِ، ومن أشهر كُتب إملاءته فيمايلي:

١ ـ **أمالي المحامِلي**: الحسين بن إسماعيل (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). رواية ابن البَيِّع. طُبع بتحقيق إبراهيم القيسي، بدار ابن القيّم، والمكتبة الإسلامية في عمّان، عام ١٤١٢ هـ.

٢ ـ **مجلس من أمالي أبي القاسم ابن البُسْري**: علي بن أحمد بن محمد البندار (المتوفى سنة ٤٧٤ هـ) يُوجَد منها المجلس الرابع والعشرون في المكتبة الظاهرية بدمشق. (انظر: فهرس مجاميع المدرسة العمرية» ص: ٦٤٣).

٣ ـ **أمالي أبي عبد الله محمد بن إسحاق ابن مَنْدَه** (المتوفى سنة ٣٩٥ هـ): ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ٣٧٧) وهو مخطوطٌ.

٤ ـ **أمالي أبي بكر ابن مَرْدُوَيْه**: أحمد بن موسىٰ (المتوفى سنة ٤١٠ هـ). ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ١٥٣). وهو مخطوطٌ. (انظر «فهرس مجاميع المدرسة العمرية في الظاهرية» ص: ٥٨١).

٥ ـ **أمالي أبي جعفر ابن المُسْلِمَة**: محمد بن أحمد بن محمد بن عمر (المتوفى سنة ٤٦٥ هـ)، ذكره الحافظ ابن حَجَر العَسْقَلاَني في

«المعجم المفهرس» (١٥٨/أ) (ب ـ ١١/ب) و(٢١/ب ـ ٢٢).
(انظر «فهرس مجاميع المدرسة العمرية» ص: ٦٣٢).

المُجَلَّدُ:

لغةً: اسمُ مفعول مُشْتَقٌّ من (الجِلْدِ) وهو غشاء جَسَدِ الحيوانِ، والجَمْعُ: جُلُودٌ، وقد يُجْمَعُ على أَجْلاَدٍ، مِثْلُ حِمْلٍ وحُمُولٍ وأحْمَال، والجِلْدَةُ أَخَصُّ منَ الجِلْد. («المصباح المنير» و«لسان العرب»).

وجَلَّدَ الكتابَ: أَلْبَسَهُ الجِلْدَ. (أساس البلاغة: ص: ٩٦).

واصطلاحاً: وفي اصطلاح المحدِّثين: يُطْلِقُ المحدِّثُون لَفْظَ مُجَلَّدٍ أحياناً ويُريدون به إمَّا: المعنى اللُّغَوي، أو أنَّ المصَنِّفَ الواحِدَ قد قُسِّمَ إلى عِدَّةِ مُجَلَّداتٍ.

عددُ أوراق (المُجَلَّد): قد يُقَسِّمُ المُحَدِّثُونَ الكتابَ الواحِدَ إلى عِدَّة مُجَلَّداتٍ حديثيَّةٍ.

فمنهم من جَعَلَ المجلَّدةَ الواحدةَ عَشْرَ وَرَقَاتٍ، ومنهم من جَعَل المُجَلَّدةَ عشرةَ أجزاءٍ حديثيَّةٍ، عَدَدُ أوراقِ الجُزءِ منها عشرون ورقةً.

وكتاب «معجم الدِّمْيَاطي» قَسَّمَهُ المُصنِّفُ إلى «أربعةٍ وأربعين جُزْءاً» قال الحافظُ ابنُ حجر: «في أربع مُجَلَّدات» وعلى هٰذا فيكون في كُلِّ مُجلَّدةٍ أحد عشر جُزءاً. (انظر «الدُّرر الكامنة» ٢/ ٤١٧).

مُجْمَعٌ عَلىٰ تَرْكِهِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الثانية من مراتب الجرح عند: الحافظ الذَّهبي، ومن الثالثة عند: الحافظ السَّخاوي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

المَجْهُولُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الجهل)، وهو ضِدُّ (المعلوم)، يقال: جَهِلَه كسَمِعَه، جَهْلاً وجهالةً، ضِدَّ (عَلِمَه). (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو من لم يُعْرَفْ وصفُه.

وهٰذا يقسم بحسب نوع الجَهالة إلى ثلاثة أقسام:

وذلك أنَّ الجهالة إمَّا أن تكون في عَيْنِ الراوي وهو «مجهول العين».

أو في صفته الظاهرة والباطنة معاً وهو «مجهول الحال»، أو في صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويُسَمَّى: «المستور».

فانقسم (المجهولُ) بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدِّثون في مصنَّفات علوم الحديث، ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيمه قسمين، تكلَّم عليهما في «النخبة وشرحها». (ص: ١٠١ـ١٠٢). فقال: «فإن سُمِّيَ الرَّاوي وانفرد راوٍ واحدٌ بالرواية عنه فهو (مجهولُ العين)... أو إنْ روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّقْ، فهو (مجهول الحال) وهو (المستور)».

مَجْهُولٌ:

انظر «فِيْهِ جَهَالَةٌ» في حرف الفاء.

المراد بـ «مَجْهُوْل» عند الإمام أبي حاتم الرَّازي:

إذا قال أبو حاتم في رجلٍ: «إنَّه مجهولٌ» يريد به جهالةَ الوصف غالباً دون جهالةِ العَيْن، والحافظ الذهبي نَقَل عنه ذلك في «الميزان»

كثيراً، كما قال في ترجَمة (أبَان بن حاتم): اعلمْ أنَّ كل من أقول فيه: مجهولٌ، ولا أُسنِده إلى قائله فإنَّ ذلك هو قولُ أبي حاتم.

وقال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث»: على أنَّ قول أبي حاتم في الرجل: «إنه مجهول» لا يريد به أنه لم يَرْوِ عنه سوى واحدٍ، بدليلِ أنه قال في (داود بن يزيد الثَّقَفي): «إنَّه مجهولٌ، مع أنه قد رَوى عنه جماعةٌ، ولذا قال الذهبيُّ عقيبَه: هذا القولُ يُوضِّح لك أن الرجل قد يكون مجهولاً عند أبي حاتم ولو رَوى عنه جماعةُ ثقاتٍ. يعني أنه مجهول الحال. ا هـ. (انظر «الرفع والتكميل» ص: ١٦٤ ـ ١٦٥).

قال العلاَّمة المحدِّث ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ: «وكذا جَهَّلَ أبو حاتم قوماً من الرُّواة قد عَرَفهم غيرُه ووثَّقوهم، فالأَمانُ مرتفعٌ مِنْ جَرْحِهِ أَحداً بالجهل، ما لم يُوافِقه على ذلك غيرُه من النقاد، وقد عرفتَ أنَّ الذهبي في «الميزان» تابعٌ لأَبي حاتم في الحكم بالجهل غالباً، فليتنبه من يُطالع «الميزان» لذلك.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (١/ ٢٣١): «جهَّلَ جماعةٌ من الحُفَّاظ قوماً من الرُّواة لعَدَمِ علمهم بهم، وهم قومٌ معروفون بالعدالة عند غيرهم، وأنا أَسرُدُ ما في «الصحيحين» من ذلك:

١ ـ أحمدُ بن عاصم البَلْخِي. جَهَّلَه أبو حاتم، ووثَّقه ابنُ حِبَّان وقال: رَوى عنه أَهلُ بلده.

٢ ـ وإبراهيم بن عبد الرحمن المَخْزُومي. جهَّله ابنُ القَطَّان، وعرَفه غيره، فوثَّقه ابنُ حِبَّان.

٣ ـ وأُسامة بن حَفْص المَدَني. جَهَّلَه أبو القاسم اللاَّلكائي، قال الذهبيُّ: ليس بمجهولٍ، رَوى عنه أربعةٌ.

٤ ـ وأَسباطٌ أَبو اليَسَع. جَهَّلَه أبو حاتم، وعرَفه البخاريُّ.

٥ ـ وبَيانُ بن عَمْرو. جهَّله أبو حاتم، ووثَّقه ابنُ المَدِيْني، وابن حِبَّان، وابنُ عَدِي، ورَوى عنه البخاري وأبو زُرْعَة.

٦ ـ والحُسَيْنُ بن الحسن بن يَسَار جهَّله أبو حاتم، ووثَّقه أحمدُ وغيرُه.

٧ ـ والحَكَمُ بن عبد الله البَصْري جهَّله أَبو حاتم، ووثَّقه الذُّهْلِيُّ، ورَوى عنه أربعُ ثقات.

٨ ـ وعبَّاس القَنْطَري. جهَّله أَبو حاتم ووثَّقه أحمدُ وابنه.

٩ ـ ومحمدُ بن الحكم المَرْوَزِي. جهَّله أَبو حاتم، ووثَّقه ابن حِبَّان. اهـ.

تنبيه:

وقد يُجَهِّل أبو حاتم الرَّاوِيَ لبُعْدِ بلدِه عنه وعَدَمِ معرفته به أيضاً، فقد جاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض في ترجمة: (عبد الله بن غانم الإفريقي القاضي): قال أبو سعيد بن يونس: كان أَحَدَ الثِّقات الأثبات، ولم يَعْرِفه أبو حاتم لبُعْد قُطْرِه، وقال: مجهولٌ».

لذا قال الإمامُ ابنُ دَقيق العِيْد: «لا يكون تجهيلُ أبي حاتم حُجَّةً ما لم يُوافِقه غيرُه».

مَجْهُوْلٌ (عند الإمام ابن حَزْم):

يُعبِّر به ابنُ حَزْم في «المُحَلَّى» عمَّن لا يَعْرِفه من الرُّواة.

مثالُ ذلك:

قال ابنُ حَزْم في (إسماعيل بن محمَّد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن الصَّفَّار، المتوفَّى سنة ٣١٤ هـ): «إنَّه مجهولٌ!».

وقال فيه ـ أي: في إسماعيل بن محمد ـ الحافظُ ابن حجر: الثقة الإمام، النحوي المشهور، حدَّث عن الحسن بن عَرَفَةَ وأحمد بن منصور الزِّيَادي والأكابر، وانتهى إليه عُلُوُّ الإسناد، روى عنه الدَّارَقُطْني وابنُ مَنْدَه والحاكمُ ووثَّقُوْه...». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٤٣٢).

ولم يعرفه ابنُ حَزْم فقال: «إنَّه مجهولٌ»! وهذا هو رَمْزُه، يَلْزَم منه أن لا يُقْبَل قولُه في تجهيل من لم يطَّلع على حقيقة أمره.

من عادة الأئمَّة أن يعبِّروا في مثل هذا بقولهم: «لا نَعْرِفه»، أو «لا نَعْرِف حالَه» وأمَّا الحُكْمُ عليه بالجهالة بغير زائدٍ: لا يقع إلَّا من مُطَّلعٍ عليه أو مُجازفٍ. («لسان الميزان» ١/ ٤٨٢).

وقال أيضاً في ترجَمة (أحمد بن علي بن حَسَنَوَيْهْ): «أمَّا ابنُ حزم فقال: أحمد بن علي حسنويه مجهولٌ، وهذه عادته فيمن لا يَعْرِف». (انظر «لسان الميزان» ١/ ٢٤١).

فائدةٌ مهمَّةٌ:

أرى من المناسب أن أذكر هنا المنهجَ الذي سَلكه الإمامُ ابن حَزْم ـ رحمه الله تعالى ـ في تجهيل الرُّواة، ليكون قارئُ كتبه ـ خاصةً «المحلَّى» ـ على علمٍ به، ولا يكون مُتسارعاً في الحكم على راوٍ من الرواة بالضَّعْف اعتماداً على تجهيل ابن حزم إيَّاه ـ، وقد سَلَك ابنُ حزم في تجهيل الرواة منهجاً متميزاً، وهو يتمثَّل في أغلب الحالات فيما يلي:

أ ـ أن يَذْكر الاسمَ ثم يذكر حُكمَه عليه:

مثال ذلك قوله: «رَبيعة بن عثمان، مجهولٌ» (المحلى: ١٠/ ٣٣٤).

و«سعيد بن رَزِين، وهو مجهولٌ لا يُدْرىٰ من هو» (المحلى: ٢/ ٣٦).

و«أيوب بن عبد الله، وهو مجهولٌ». (المحلى: ٢/ ٣٦).

ب ـ أن يَذْكُر الحديثَ مُسْنَداً ثم يحكم على الإسناد بجهالة بعض رُواته:

مثال ذلك قوله: «ما رويناه من طريق محمَّد بن القاسم بن شَعْبان المصري، قال: حَدَّثني إبراهيمُ بن عثمان بن سعيد، حَدَّثناأحمد بن الغَمْر بن أبي حَمَّاد بحِمْصَ، ويزيد بن عبد الصَّمَد، حَدَّثنا عبيد بن هشام الحَلَبي ـ هو ابن نعيم ـ حَدَّثنا عبد الله بن المبارك، عن مالك بن أنس. . .» الحديثَ ثم قال: «وكلُّ مَن دون ابن المبارك إلى ابن شعبان مجهولون». (المحلَّى: ٩/ ٥٧).

ج ـ عَدَمُ التصريح بلفظ التجهيل، ولكنَّه يَذْكُر ما يُشْعِر بجهالته عنده.

مثالُ ذلك قوله: «أُسَامة، رجلٌ من جيران شعبة، وما نَعْلَم أحدا أتَمَّ جهلاً أو أَقَلَّ حياءً ممَّن يتعلَّق بهذا». (انظر «نقد ابن حزم» للصبيحي، ١/ ١٤٦).

د ـ أن يَذْكُر حكمَه على الرَّاوي ثم يذكر ما قاله فيه أحدُ الأئمَّة الكبار.

مثال ذلك قولُه: «الأسود بن ثَعْلَبة، مجهولٌ قاله عليُّ بن المَدِيْني وغيره». (المحلَّى: ٨/ ١٩٦ و٩/ ٤٩٩).

هـ ـ أن يُبَيِّن الفَرْقَ بين الراويين ثم يحكم على أحدهما بالجهالة.

مثال ذلك قوله: «الزُّهْرِي المذكور فيه ليس هو ابنَ شهاب، لكنه رجلٌ زهريٌّ مجهولٌ، اسمه عبد الرحيم». (المحلَّى: ٩/ ٥٦).

و ـ أن يَذْكُر اسمَ الرَّاوي الذي وَرد في الإسناد ثم يذكر تصحيحَه لذلك الاسم ثم يحكم عليه.

مثل قوله: «وعبد الرحمن بن محمَّد بن الأَشْعَث، ظالمٌ من ظَلَمَة الحَجَّاج، لا حُجَّةَ في روايته. . . . وأيضاً فهو خطأٌ وإنما هو عبد الرحمن بن محمَّد بن قَيْس بن محمد بن الأشعث، وهو مجهول ابن مجهول». (المحلَّى: ٨/ ٣٦٨).

ز ـ تَردُّده في تعيين الرُّواة:

قد لا يَحْسِم ابنُ حَزْم في تعيين أحدِ الرُّواة، بل يذكره على سبيل الشكِّ.

مثالُ ذلك قولُه في (عبد الملك بن نافع الشَّيْبَاني): «مجهولٌ ضعيفٌ»، وقال مَرَّةً أخرى: «لا يُدرىٰ من هو. . .». (المحلَّى: ٧/ ٤٨٣).

وقال في (يزيد): «الجَزرِيُّ وهو مجهولٌ فإنْ كان ابن سِنَان؛ فهو مذكورٌ بالكَذِب». (المحلَّى: ١٠/ ٣٤٧).

ح ـ جَمْعُه بين تجهيل الراوي وتضعيفه:

وقد يَجْمَع ابنُ حَزْم بين تجهيل الرُّواة وتضعيفهم، وهذا أمرٌ غير مألوفٍ عند علماء الجَرْح والتعديل، بل إنَّ الجمع بين التجهيل والتجريح في حقِّ راوٍ واحدٍ تناقُضٌ؛ لأنَّ في الحكم على الراوي بالضَّعْف دليلاً على معرفة حال ذلك الرَّاوي الذي حُكِم عليه بالجَهالة، وهذا هو التناقضُ.

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

قولُه في (أَبَان بن صالح): «ليس بالمشهور»، وقال مَرَّة: «ليس

بالقوي». (انظر «نقد ابن حَزم» ١/ ١٤٦، و«المحلَّى» ١/ ١٩٨).

وقال في (بَهْز بن حكيم): «غير مشهور العدالة» (المحلَّى: ٧/ ١٣٧)، وقال مَرَّةً: «ضعيفٌ». (المحلَّى: ٦/ ٥٧).

وقال في (أيوب بن عبد الله العَدَوي): «ضعيفٌ مجهولٌ». (المحلَّى: ٨/ ١٦٩).

ط ـ الأئمَّة الذين اعتمدهم في تجهيل الرواة:

لم يَعْتَمِدْ ابنُ حَزْم كلامَ علماء الرجال الذين سبقوه في تجهيل الرُّواة، بل كلُّ الرواة تقريباً الذين ضَعَّفهم بهذه الجرحة لم يذكر فيهم كلاماً لمن سَبَقه، حتى جَرَّه ذلك إلى الوقوع في كثيرٍ من الأوهام، قال الدكتور إبراهيم الصَّبيحي: «بعد التتبُّع لكلامه في تجهيل الرُّواة لم أَرَ له استناداً إلَّا لتجهيل واحدٍ منهم هو (عليّ بن المَدِيْني). قال ابنُ حزم: «الأسود بن ثعلبة مجهولٌ لا يدري. قاله عليُّ بن المَدِيني وغيره». (نقد ابن حزم: ١/ ١٤٥).

ي ـ ألفاظه في تجهيل الرواة:

لقد نَوَّع ابنُ حَزْم في استعمال ألفاظ التجهيل، مِن ذلك قوله: «مجهولٌ لا يدرىٰ من هو» ـ «غير مشهورٍ بالنقل» ـ «غير مشهورِ العدالة» ـ «غير مشهورٍ ولا معروفٌ بالثقة» ـ «لا يدري أحدٌ من هو في الخَلْق» «لا يدري أحدٌ من هو ـ غير مشهورٍ ـ مجهولٌ». (المحلَّى: ٨/ ١٩٦ و٩/ ٤٩٩).

وقد لاحظتَ: أنَّ أكثر عباراته استعمالاً في التضعيف كلمة: «مجهول»، بينما وجدتَ عنده بعض العبارات النادرة مثل: «لا نَعْرِفه بعدلٍ، ولا جراحةٍ، لا أعرفه...» لكنها قليلةٌ بالمقارنة مع العبارات السابقة ممَّا جعل بعضَ الأئمة المتأخِّرين يتعقَّبه في غير ما موضع من كتبه.

ك ـ تشدُّده في التجهيل:

بَلَغَتْ شِدَّةُ ابنِ حَزْم في هذه الناحية إلى حَدِّ التعنُّت، فأَطْلَق للسانه عنانَ التجهيل حتى جهل بعضَ الصحابة، رضي الله عنهم.

أمثلة ذلك:

١ ـ حصين بن مُحْصِن الأنصاري المَدَني: قال فيه ابنُ حزم: «مجهولٌ لا يُدْرَى من هو»، وقد قال فيه ابنُ حجر: «معدودٌ في الصحابة وروايته عن عَمَّته». (انظر «تهذيب التهذيب» ١/ ٤٤٥).

٢ ـ عبد الله بن ثَعْلَبة، قال فيه ابنُ حزم: «مجهولٌ». (المحلَّى: ٦/ ٦٢٢) وقد قال فيه ابنُ حجر: «له رؤيةٌ ولم يثبت له سَمَاعٌ». (انظر: «تهذيب التهذيب» ٢/ ٣١١).

٣ ـ كَعْب بن مُرَّة، ويقال: مُرَّة بن كعب: قال فيه ابنُ حزم: «لا يُدرىٰ من هو». (المحلَّى: ٣/ ٣٣) بينما قال فيه ابنُ حجر: «صحابيٌّ سكن البَصْرَةَ ثم الأُرْدُنَ». (انظر «تهذيب التهذيب».

والملاحظ: أنَّ ابن حزم أكثر جدّاً من تجهيل الرواة؛ حتى بَلَغ مجهول ذلك (٤٠٣) رجلاً من مجموع (٨٩٧) راوياً، وذلك من خلال «المحلَّى» يعني: أنه أخطأ في أكثر من ثُلُثِهم!. (استفدنا في الموضوع من «نقد ابن حزم» للدكتور إبراهيم الصبيحي، و«المنهج الحديثي عند الإمام ابن حزم الأندلسي» للأستاذ طه بن علي بو سريح).

مَجْهُولُ الْحَالِ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: ويُسَمَّى «المَسْتُورَ».

هو من روى عنه اثنان فأكثر، لكن لم يُوثَّق، وهو عَدْلُ الظاهرِ خفيُّ الباطن.

حكم روايته:

الرَّدُّ عند الجماهير، ومنهم من قَبِلَها، قال الحافظُ ابن حجر: «قد قبل روايتَه جماعةٌ بغير قيد» أي: بغير اعتبارٍ لعصرٍ دون عصرٍ ورَدَّها الجمهورُ؛ وذلك لأنه يجوز أن يكون غيرَ عدلٍ، فلا تُقْبَل روايتُه؛ حتى يتبيَّن حاله.

والتحقيقُ: أنَّ رواية «المستور» ونحوه مما فيه الاحتمالُ ـ أي احتمال العدالة وضِدَّها ـ، لا يُطْلَق القولُ بَرَدِّها، ولا بقَبولها: بل هي موقوفةٌ إلى استبانة حاله. (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٥١٧).

وما اختاره الحافظُ من التوقُّف في خبر «المستور» حتى يتبيَّن حاله، لا يختلف كثيراً عما ذكرناه عن الجمهور من عدم قبول روايته.

غاية الأمر: أنه أراد ألا يُعْتَبَرُ ذلك جرحاً له، وطَعْناً فيه، وذلك ما تقضي به العدالة في الحكم، والتحري فيه. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٩١).

مَجْهُوْلُ الْعَيْنِ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في «المجهول».

واصطلاحاً: قال الخطيبُ البغدادي في تعريفه: «المجهولُ عند أصحاب الحديث هو كلُّ من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عَرَفه العلماءُ به، ومن لم يُعْرَف حديثه إلا من جهة راوٍ واحدٍ» (الكفاية: ص: ٨٨).

وحاصلهُ:

أنَّ (مجهول العين) هو من لم يَرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٌ، ومن أمثلته: عمرو ذو مُرٍّ، وجبَّار الطَّائي، لم يرو عنهما غيرُ أبي إسحاق السَّبيعي.

«ولا تزول جهالةُ العين عن الراوي إلا أن يروي عنه اثنان فصاعداً من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكمُ العدالة بروايتهما عنه».

وإنما يصبح من طبقة «مجهول الحال» وهو من لم تُعْرَف عدالتُه الظاهرة، ولا الباطنة. أو «المستور» وهو من عُرِفَتْ عدالتُه الظاهرةُ أي لم يوقف منه على مُفسِّقٍ، لكن لم تثبت عدالتُه الباطنةُ، وهي التي يَنُصُّ عليها علماءُ الجرح والتعديل ولو واحدٌ منهم. (انظر: «تنقيح الأنظار وشرحه توضيح الأفكار» ٢/ ١٩٢).

حكمه:

وحكمُ هـٰذا على الصحيح الذي عليه أكثر العلماء من أهل الحديث وغيرهم: أنه لا يُقْبَل حديثُه. وقيل يُقْبَل مطلقاً، وهو قولٌ مردودٌ لا يُلْتَفَتُ إليه، وقيل غير ذلك مما لا نُطيل بذكره.

نعم يُقْبَل حديثُ (مجهول العين) على الأصحِّ، بأحد أمرين ذكرهما الحافظُ ابن حجر:

الأوَّل: أن يُوثِّقه غيرُ من ينفرد عنه على الأصح.

الثاني: وكذا ـ أي: الأصح ـ إذا زَكَّاه من يتفرَّد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أي إذا كان هـٰذا المتفرِّدُ من أئمَّة الجرح والتعديل، ثم زَكَّى من انفرد بالراوية عنه؛ قُبِلَ حديثه. (انظر «شرح شرح نخبة الذكر» لملاَّ علي قاري، ص: ٥١٩).

المُجَوَّدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مُشْتَقٌّ من (الجَيِّد) وهو: نقيضُ الرديء.

اصطلاحاً: يُقْصَدُ به: (الصحيحَ) أو: (المقبولَ) أو: (الحَسَن) عموماً، ونظيره: «الثَّابتُ».

المَحامِلِيَّاتُ:

وهي ستةَ عشرَ جزءاً، من رواية البغداديِّين، والأصبهانيِّين، للقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضَّبي المَحامِلي (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ). (الرسالة المستطرفة: ص: ٩٣).

مُحْتَجٌّ بِهِ:

تَدُلُّ هـٰذه العبارةُ على أنَّ البعضَ قد احْتَجَّ بالراوي دون البعضِ الآخر، لا أنَّ الراوي محتجٌّ به قولاً واحداً.

يُنتَبه إلى ذلك فهي كقولهم: «اخْتُلِفَ فيه». انظر تعريفه في حرف الألف.

المُحَدِّثُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من (التحديثِ)، بمعنى نقل الحديث، وإسماعه للطَّلَبَة.

واصطلاحاً: (المحدِّث) لَقَبٌ يُطْلَقُ على من اشتغل بالحديث النبوي الشريف، وأحرز فيه صفاتٍ ذكروها، فيُطْلَقُ عليه عندئذٍ: (المحدِّث). قال الإمام الحافظ تاج الدين السُّبْكي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه النافع الماتع «مُعِيد النِّعَم ومُبيد النِّقَم» (ص: ٨١)، ونقله عنه الحافظُ السُّيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ في «تدريب الراوي» (ص ٨ ـ ٩) ما يلي:

«المحدِّثُ من عَرَف الأسانيدَ والعِللَ وأسماءَ الرجال، والعاليَ والنازلَ، وحَفِظ مع ذلك جملةً مستكثرةً من المُتون، وسمع «الكتبَ السِّتَّةَ» و«مُسْنَدَ أحمد بن حنبل» و«سُنَنَ البيهقي» و«مُعْجَمَ الطَّبَراني» وضَمَّ إلى هـٰذا القدر: ألفَ جزءٍ من الأجزاء الحديثيَّةِ، هـٰذا أقلُّ درجاته.

فإذا سَمِعَ ما ذكرناه، وكَتَبَ الطِّبَاق ـ جمع طَبَقة، وهم القومُ المتعاصرون، الذين تقاربوا في السِّنِّ، واشتركوا في الروايةِ، والأخذِ عن شيوخ الطَّبقة التي قبلهم ـ ودارَ على الشيوخ، وتكلَّم في العِلَلِ والوفياتِ والمسانيدِ: كان في أول درجاتِ (المحدِّثين)، ثم يزيدُ الله من يشاء ما يشاء.

ومن النَّاس فِرقةٌ ادَّعَتْ الحديثَ! فكان قُصَارى أمرِها النظرَ في «مشارق الأنوار» للصَّاغَاني، فإن ترفَّعت إلى «مصابيح البَغَوي» ظنَّتْ: أنها بهـٰذا القدر تصِلُ إلى درجة (المحدِّثين)، وما ذلك إلا لجهلها بالحديث، فلو حَفِظ من ذكرناه هـٰذين الكتابَيْن عن ظهر قلبٍ، وضَمَّ إليهما من المتون مثليهما: لم يكن (محدِّثاً) ولا يصيرُ بذلك (محدِّثاً) حتى يَلِجَ الجَمَلُ في سَمِّ الخِيَاط!

فإن رامَتْ بلوغَ الغاية في الحديث على زعمها! اشتغلَتْ بـ «جامع الأصول» لابن الأثير، فإن ضَمَّتْ إليه «كتابَ علوم الحديث» لابن الصلاح، أو مختصرَه المُسَمَّى بـ «التقريب والتيسير» للنَّووي، ونحو ذلك فحينئذٍ يُنادَى من انتَهى إلى هـٰذا المقام: (مُحدِّثَ المحدِّثين) و(بُخَارِيَّ العصر)، وما ناسب هـٰذه الألفاظ الكاذبة! فإنَّ من ذكرناه لا يُعَدُّ (مُحدِّثاً) بهـٰذا القدر». انتهى.

ثم نَقَل الحافظُ السُّيوطيُّ في «التدريب» (ص: ١١)، عن الحافظ المحدِّث فتح الدين بن سيِّد الناس، شيخ الحافظ الذهبي، (المتوفى سنة ٧٣٤ هـ) رحمه الله تعالى قولَه: «المحدِّثُ في عصرنا هو من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً وجَمْعَ رُوَاةٍ، واطَّلعَ على كثيرٍ من الرواة والروايات في عصره، وتميَّز في ذلك حتى عُرِفَ فيه خَطُّه، واشتَهَر فيه ضَبْطُه». انتهى.

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوِي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٧): «المحدِّثُ هو من عَلِمَ طُرُقَ إثباتِ الحديث، وعَلِمَ عدالةَ رجالِه وجَرْحَهم، دون المقتصرِ على السَّماع». انتهى.

قال الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقيباً على هـٰذا التعريف: «هـٰذا التعريف قاله التاج بن يونس والزَّرْكَشي، كما نقله عنهما السُّيوطي في «التدريب» (ص: ٧)، وهو منظورٌ فيه إلى حالِ تدني العلم وأهلِه، لا حال ما ينبغي أن يكون عليه المحدِّثُ في عُرْف العلماء السابقين».

وقال العلاَّمةُ المحدِّثُ أحمد شاكر ـ رحمه الله تعالى ـ في «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير (ص: ١٧٦) بعد أن ذكر لقبَ (الحافظ) و(المحدِّث) وما قيل فيهما: «وأمَّا عصرُنا هـٰذا فقد تَرَكَ الناسُ فيه الروايةَ جملةً، ثم تركوا الاشتغالَ بالأحاديث إلاَّ نادراً، وقليلٌ أن ترى منهم من هو أهلٌ لأن يكون طالباً لعلوم السُّنَّة! وهيهات أنْ تجد من يَصِحُّ أن يكون (محدِّثاً)؟! انتهى.

وقال ـ قبله بنحو سبعة قرون ـ حافظُ عصرِه في أول القرن الثامن الإمام شمس الدين الذهبي في جزئه: «بيان زَغَل العلم والطلب» (ص: ١١)، وهو يتحدَّث عن علم الحديث: «وكم من رجلٍ مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم، أفضلُ في الحديث من المتأخِّرين، وكم من رجلٍ من متكلِّمي القدماء أعرف بالأثر من مشيخة ـ أي: شيوخ ـ زماننا!». (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٥٨ ـ ٥٩).

المَحْذُوْفُ:

السَّاقِطُ من سلسلةِ الإسناد.

المُحَرَّفُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «حَرَّفَ» أي: غَيَّر وبَدَّل.

واصطلاحاً: هو ما كان التغييرُ فيه بالنسبة إلى شَكْل الحروف، مع بقاء صورة الخطِّ. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٩٥).

مثال ذلك: (سِتاً) فتُقْرَأ (شيئاً).

ويحصل (التحريفُ) أيضاً بتغيير شكل الكلمة بتقديم وتأخير بعض الحروف على بعض.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التَّاء.

مُحَرَّفُ السَّنَدِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في سند الحديث.

انظر «التَّحرِيْف» في حرف التاء، و«المُحرَّف» في حرف الميم.

مُحَرَّفُ الْمَتْنِ:

هو ما وَقَع التحريفُ في مَتْنِ الحديث.

انظر «التَّحْرِيْف» في حرف التاء، و«المُحَرَّف» في حرف الميم.

المَحْفُوظُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (حَفِظَه) أي: حَرَسَه، والقرآنَ: اسْتَظْهَرَه، والمالَ: رَعَاه، ورجلٌ حافظ العَيْن: لا يَغلِبه النومُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو ما رواه الأوثقُ مُخالِفاً لِمَا رواه الثقةُ، أو ما رواه المقبولُ مُخالِفاً لمن هو أَوْلى منه. (انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٦) ويُقابِلُه «الشَّاذُّ».

المُحْكَمُ:

لغةً: اسمُ مَفعولٍ مأخوذٌ مِن: (أَحْكَمَهُ): إذا أتْقَنَه، فاسْتَحْكَمَ، ومَنَعه من الفسادِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ الذي سَلِمَ من مُعارضَة مثله.

(انظر: «نزهة النظر» ص: ٣٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٢).

ويُوجَد أكثرُ الأحاديث في كتب الحديث من هٰذا النوعِ.

وهو نوعٌ جليلٌ ذكره الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في «معرفة علوم الحديث» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠) وسَمَّاه تسميةً تَصْلُح لتعريفه: «الأخبار التي لا مُعَارِضَ لها بوجهٍ من الوجوه».

مثال ذلك:

١ ـ حديثُ عائشة رضي الله عنها: أنَّ رسول الله ﷺ دخَل عليها وقد سترت سَهوةً بِقِرَامٍ فيها صورةُ تماثيلَ، فتلوَّن وَجْهُهُ، ثم أهوى على القِرَام، فهَتَكَه بيده، ثم قال: «إنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِيْنَ يُشَبِّهُونَ بِخَلْقِ اللهِ». (أخرجه البخاري برقم: ٥٩٥٤).

هٰذه سُنةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

٢ ـ وحديثُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَقْبَل اللهُ صلاةً بغير طُهُورٍ، ولا صَدَقَةً من غُلُوْلٍ». (أخرجه مسلم).

وهٰذه سُنَّةٌ صحيحةٌ لا مُعارِضَ لها.

قال الحاكم: «وقد صَنَّف عثمانُ بن سعيد الدَّارِمي كتاباً كبيراً».

(انظر: «معرفة علوم الحديث» ص: ١٣٠).

مُحْكَمُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُحْكَمُ».

مَحِلُّهُ الصِّدْقُ:

هٰذا اللَّفْظُ دالٌّ على أنَّ صاحبه محلّه ومرتبته مُطْلَق الصِّدْق.

(تدريب الراوي: ١/ ٣٤٥).

وهو من المرتبة الثانية من مراتب التعديل عند: ابن أبي حاتم وابن الصَّلاح، ومِن الرابعة عند: الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي والسِّندي.

حُكمها:

يُكتَب حديثُ أهل هٰذه المراتب، ويُنظَر فيه للاعتبار.

المِحْنَةُ:

انظر «مَسْأَلة اللَّفْظِ».

المَحْوُ:

لغةً: مصدر (مَحَا) الشيءَ يمحوه ويمحاه مَحْواً ومحياً، أي: أَذْهَبَ أثره.

واصطلاحاً: نَفْيُ ما ليس من الكتاب بمَحْو الكلمة، وهي مَسْحُها في حال طراوة المكتوب بغير سلخٍ بسكِّينٍ، إمَّا بأصبعٍ، أو بخِرقةٍ ونحو ذلك.

مَخَارِجُ الْحَدِيْثِ:

انظر «المَخْرَج».

المُخْتَارَةُ:

كتابٌ معروفٌ في الحديث للحافظ ضياء الدِّين المَقْدِسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ).

قيل: تصحيحُه قريبٌ من تصحيح الترمذي، وابن حِبَّان، وأعلى من تصحيح الحاكم في مستدركه.

رَتَّبه على المسانيد على حروف المعجم ولكنه لم يُكمل، والتزم فيه الصحةَ، وذكر أحاديثَ لم يسبق إلى تصحيحها، وقد سَلِمَ له فيه إلاَّ أحاديث يسيرة جدّاً تُعُقِّبَ عليها.

مُخْتَارَاتٌ مِن مُتُوْنِ الأَحَادِيْث:

تُقصَد بها مجموعات من مختاراتٍ من الحديث الشريف من كُتب الأئمة السابقين، قامَ بجمعها بعضُ المعاصرين وِفق مقاصد واعتباراتٍ ومعايير مختلفةٍ، فمنهم مَن توخَّىٰ جمعَ الأحاديث المتعلِّقة بمكارم الأخلاق والتهذيب والتربية والهَدي النبوي، دون النظر في درجة الأحاديث من الصِّحَّة والحسن والضعف، ومنهم من نظر إلىٰ ذلك في تأليفه، وذلك تسهيلاً للناس في قراءة الحديث النبوي الشريف، وجمعه في مؤلَّفاتٍ صغيرة الحجم، وربّما تُقرَّر هٰذه الكتبُ في بعض الدروس المدرسيّة أو حلقات العلم لبعض الشيوخ، أو ينصح بها العلماء بعض المُغتربين في بلاد الغرب الذين لا يقدرون علىٰ الرجوع إلىٰ المصادر والمطوّلات. ومن هٰذه الكتب:

١ ـ **العرائس الحِسَان في نفائس أحاديث سيّد الأكوان**: للأستاذ محمد السعيد بن إبراهيم، وهي ألفُ حديثٍ اختارها من «**الجامع الصغير**» للسُّيوطي. طُبع بمطبعة محمد مصطفىٰ في القاهرة، عام ١٣٠٨ هـ.

٢ ـ **مختار الأحاديث النَّبويَّة والحِكَم المحمدية**: تأليف الأستاذ

أحمد الهاشمي، طُبع في دار الكتب العلمية ببيروت، وفي دار الفكر بدمشق، عام ١٣٨٥ هـ.

٣ ـ **مختار الحسن والصحيح من الحديث الشريف**: اختيار وتعليق الشيخ عبد البديع صقر. طُبع في المكتب الإسلامي بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

٤ ـ **مختار من أحاديث الرسول ﷺ**: جمع وتعليق الأستاذ محمود خاطر، طُبع في مطابع دار الشعب، بالقاهرة، عام ١٤٩٣ هـ.

٥ ـ **المختار من أحاديث سيد الأبرار**: بقلم الأستاذ جواد المرابط، طُبع في المكتب الإسلامي، ببيروت.

٦ ـ **مختارات الأحاديث والحِكَم النبوية من صحيح الجوامع والسُّنن والمسانيد والمعاجم والمختارة للمَقْدِسي**: جمعه وحقَّقه وشرحه وَقدَّم له الشيخ عبد الوهّاب عبد اللطيف. طُبع في مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة، عام ١٣٧٨ هـ.

٧ ـ **مختارات من الحديث النبوي الشريف**: جَمَعها وبَوَّبها الأستاذ زهدي جار الله، طُبع في المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ببيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٨ ـ **مختارات من هدي النبوة**: إعداد الأستاذ علي محمد الجمَّاز، يوسف عبد المقصود إبراهيم، طُبع دار القلم، بالكويت، عام ١٤٠٥ هـ.

٩ ـ **منتخب الصحيحين من كلام سيد الكَوْنَين ﷺ**: جمع وترتيب الشيخ يوسف إسماعيل النَّبْهاني (المتوفى سنة ٣٥٠ هـ). طُبع في مطبعة التقدم العلمية بالقاهرة، عام ١٣٢٩ هـ.

١٠ ـ **المنتخب من السُّنَّة**: إعداد لجنة متخصّصة في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية. ـ القاهرة: المجلس، عام ١٣٩٠ هـ.

١١ ـ **المنتقىٰ من كتاب الترغيب والترهيب للمنذري**: انتقاه وقدَّم

له وعلَّق حواشيه ووضع فهارسه الدكتور يوسف القرضاوي. طُبع في مركز بحوث السنة والسيرة، بالدوحة، عام ١٤٠٦ ـ ١٤٠٩ هـ.

١٢ ـ صحيح الحُفاظ مما اتفق عليه الأئمة الستة: جمع وتصنيف الدكتور عواد الخلف، طُبع في دار البشائر الإسلامية، ببيروت، عام ١٤٢٢ هـ/ ٢٠٠١ م.

المُخْتَصَرُ:

هو ما ذُكِرَ بعضُه وطُرِحَ بعضُه عند الرواية. انظر «اخْتِصَار الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُخْتَلَطُ:

انظر «المُخْتَلطُون».

المُخْتَلَطُوْنَ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اختلط)، و(الاختلاطُ) هو فساد العقل، واخْتَلطَ فلانٌ: أي: فسد عَقْلُه.

واصطلاحاً: عَدَمُ انتظام الراوي في أقواله أو أحاديثه بسبب حرقٍ أو عمىً، أو احتراق، كتبٍ أو غير ذلك.

وقد ذكر الحافظُ ابن رجب ـ رحمه الله تعالى ـ ثلاثةَ أنواعٍ لـ «المختلط» في «شرح تحليل الترمذي» وأضاف إليها النوعَ الرابعَ فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ وكلُّها فيما يلي:

النوع الأول: معرفةُ من ضُعِّفُ حديثُه في بعض الأزمان دون بعضٍ:

وهـذا هو المعروفُ في مصادر علوم الحديث بعنوان: (من

اختلط في آخر عمره من الثقات)، وهؤلاء هم الثقات الذين خلطوا آخر عمرهم.

ويتبع معرفةَ هؤلاء معرفةُ من روى عنهم قبل الاختلاط، ومعرفة من روى عنهم بعد الاختلاط، وذلك من أجْلِ الحكم على الحديث بالاحتجاج، أو عدمه.

ومن أمثلة هؤلاء:

عَطَاء بن السَّائب الثَّقَفِي الكُوفي (المتوفىٰ سنة ١٣٧ هـ).

ذكر الترمذي أنه يقال: «إنَّ عطاء بن السَّائب كان في آخر عمره قد ساء حفظُه». وذكر الترمذيُّ أيضاً عن عليِّ بن المَدِينِي عن يحيى بن سعيد قال: من سمع من (عطاء بن السَّائب) قديماً فسماعُه صحيحٌ، وسَماعُ شُعْبَةَ، وسفيانَ عن عطاء بن السَّائب صحيحٌ إلا حديثَيْن عن عطاء بن السَّائب عن زَاذَان، قال شعبة: سمعتُهما منه بأخَرَة.

وممَّن سمع من عطاء قبل أن يتغيَّر: سفيانُ، وشعبةُ، وحَمَّادُ بن زيد، وحَمَّادُ بن سَلَمة، وسفيان بن عُيَيْنَة، وهشام الدَّسْتَوائي.

وممَّن سمع منه بأخَرَةٍ بعد اضطرابه: جَرِيرُ، وخالدُ بن عبد الله، وابنُ عُلَيَّة، وعليُّ بن عاصم، ومحمَّدُ بن فُضَيْل، وَوُهَيْبٌ، وعبدُ الوارث، وهُشَيم. (انظر للتفصيل «شرح علل الترمذي» ٢/ ٥٥٥ ـ ٥٥٨).

ومن ذلك من كان يعتمد في الرواية على كتابه فحَدَّث من حفظه ما ليس في كتابه:

مثال ذلك:

حديث هشام بن عُرْوَة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها: «أنَّ

النبي ﷺ كان يُسْتَعْذَبُ له الماء من بيوت السقيا». (أخرجه أبو داود).

قال أبو عبد الله الإمام أحمد: قالوا: هـٰذا ليس له أَصْلٌ في كتابه. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٥٨٦ ـ ٥٨٧).

النوع الثاني: معرفة من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الأماكن دون بعضٍ:

وهو من حَدَّث في بعض الأماكن فأصابَ، ثم حَدَّث في بعض آخر فأخطأ.

وهـٰذا كمن حَدَّث في مكانٍ لم يكن معه كتبُه فخلط، وحَدَّث في مكانٍ آخر من كُتبِه فضَبط، أو كمَن سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط عنه، وسمع منه في موضع آخر فَضَبط. (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٠٢).

ومن هـؤلاء (مَعْمَر بن راشد الأزدي الحُدَّاني، أبي عَرْوَة (المتوفىٰ سنة ١٣٥ هـ): فقد كان حديثُه بالبَصْرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثُه باليمن جَيِّدٌ، فممّا اختلف فيه باليمن والبصرة حديث: «أنَّ النبيَّ ﷺ كَوَى أسعدَ بن زُرَارة من الشَّوكة». (أخرجه الترمذي في أبواب الطب).

فهـٰذا الحديثُ رواه مَعْمَرٌ باليمن عن الزهريِّ عن أبي أُمَامَة بن سَهْل مُرْسَلاً، ورواه بالبَصْرة عن الزهري عن أنسٍ، والصواب المُرْسَل.

ويدخل في معرفة المختلطين أيضاً: معرفة من حَدَّث عن أهل مصر، أو إقليم فحُفِظَ حديثُهم، وحَدَّث عن غيرهم فلم يُحْفَظ، وكذلك من حَدَّث عنه أهلُ مصرٍ فحفظوا حديثَه، وحَدَّث عنه غيرهم، فلم يُقيموا حديثَه.

مثال ذلك: حديث: «إذا عَمِلَتْ أمَّتي خمسَ عشرة خَصْلَةً؛ حَلَّ

بها البلاءُ. . . . » الحديث. (أخرجه الترمذي في أبواب الفتن).

هـٰذا الحديثُ جاء من طريق فَرَج بن فَضَالة عن يحيى بن سعيد، وقد أُنكِر هـٰذا الحديثُ على الفرج بن فَضالَة؛ لأن أهل الحديث قد تكلَّموا فيه، وضَعَّفوه مِن قِبَل حفظه، فقد قال فيه أحمدُ عندما سئل عنه: «أمَّا ما روى عن الشَّاميِّين، فصالحُ الحديث، وأمَّا ما روى عن يحيى بن سعيد؛ فمضطربٌ». (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣).

النوع الثالث: معرفة من ضُعِّفَ حديثُهُ عن بعض الشيوخ دون بعضٍ.

وهـٰذا يندرج أيضاً في معرفة من اخْتَلَطَ.

أي معرفةُ قومٍ هم ثقاتٌ في أنفسهم، لكنَّ حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.

مثل: **إسماعيل بن عَيَّاش الحِمْصِي عن موسى بن عُقْبَةَ**، عن نافعٍ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنَّه قال: «لا يَقْرَأ الجنبُ والحائضُ شيئاً من القرآن». (رواه الترمذي).

قال أبو حاتم الرَّازي: «هـٰذا خطأٌ، إنما هو عن ابن عُمَرَ قوله». (علل الرازي: ١/ ٤٩)، يعني: أنَّ إسماعيل بن عَيَّاش وَهِمَ فيه. قال الشيخ نور الدين عِتْر تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «إسماعيلُ بن عَيَّاش صَدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى ـ أو اثنتين ـ وثمانين ومئة، وله بضع وسبعون سنة.

وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عُقْبَة، وموسى مَدَنيٌّ ثقةٌ فقيهٌ، إمامٌ في المغازي، مات سنة إحدى وأربعين ومئة، فضُعِّفَ الحديثُ بسبب ذلك.

النوع الرابع: من ضُعِّفَ حديثُه في بعض الموضوعات دون بعضٍ:

وهـٰذا النوع من إضافة الشيخ عِتْر إلى الأنواع الثلاثة السابقة، يقول ـ حفظه الله تعالى ـ في تعريفه مع الأمثلة في كتابه القيِّم «لمحات موجزة في أصول علم الحديث» (ص: ١١٥ ـ ١١٦):

«... ويقع ذلك في الرُّواة الذين تخصَّصوا، وأفرغوا عنايتَهم لنوعٍ مُعيَّنٍ من أبواب الحديث، أو العلوم الأخرى، ثم تعرَّضوا لغير ما تخصَّصوا به.

وذلك كمَن يتخصَّص بالقراءة دون السُّنَن: مثل (عاصم بن أبي النَّجُود) إمامُ القراءة المشهور، قال الحافظ ابن حجر: صَدوقٌ، له أوهامٌ، حُجَّةٌ في القراءة.

أو كمَن تخصَّص في السِّيرة، أو التاريخ: مثل (محمد بن إسحاق) صاحب المغازي، وهو إمامٌ فيها، قال عنه ابنُ حجر: إنه صدوقٌ، يدلِّس، ورُمِيَ بالتشيُّع، والقَدَر.

ومثل: (سيف بن عمر التَّمِيْمي): ضعيفٌ في الحديث، عُمْدَةٌ في التاريخ.

ومنهم: (نَجِيح بن عبد الرحمن السِّنْدِي أبو مَعْشَر) قال يحيى بن مَعِين: «اكتبوا عن أبي معشر حديثَ محمَّدِ بن كَعْب في التفسير، وأمَّا أحاديثُ نافعٍ، وغيرِها فليس بشيءٍ، التفسير حَسَنٌ». (شرح علل الترمذي: ٢/ ٦٥٨).

ومثله: (سعيدُ بن بشير الأَزْدي) قال فيه سعيد بن عبد العزيز الدِّمَشْقِي: «كان غالبُ علمِه التفسيرُ، خُذْ عنه التفسيرَ، ودَعْ ما سِوى ذلك».

ومنهم: (إسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي) قال الإمامُ أحمد: «هو حَسَنُ الحديث، وحديثُه مقاربٌ، إلا أنَّ هـٰذا التفسير الذي يجيء به أسباط عنه»، فجعل يستعظمه ويقول: «من أين قد جعل له أسانيد؟ ما أدري ما ذاك؟!».

ومنهم: (عبد الجَبَّار بن عمر الأَيْلي) قال أبو زُرْعَة: «واهي الحديث، وأمَّا مسائله؛ فلا بأسَ». (شرح عِلل الترمذي: ٢/٦٥٩ ـ ٦٦٠).

مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: «مختلف» اسمُ فاعلٍ من (الاختلاف) وهو ضِدُّ التردُّد. (القاموس المحيط).

والأحاديث المختلفة: التي يُخالِف بعضُها بعضاً، فليس بينهما اتفاقٌ في المعنى، أو أنها تتردَّدُ بين معانٍ مختلفةٍ، يُعارِض بعضُها بعضاً.

واصطلاحاً: هو الحديثُ المقبولُ المُعارَضُ بمثله مع إمكان الجمْعِ بينهما. (نزهة النظر: ص: ٣٩).

أي: هو (الحديثُ الصحيحُ) أو (الحَسَنُ) الذي يجيء حديث آخر مثله في المرتبة والقوَّة ويُناقِضه في المعنى ظاهراً، ويمكن لأولي العلم والفهم الثاقب أن يجمعوا بين مدلوليهما بشكلٍ مقبولٍ.

مثاله:

حديثُ: «لا عَدْوَى ولا طِيَرةَ...» الذي أخرجه مسلمٌ مع حديث «فِرَّ من المَجْذوم فِرَارَكَ من الأَسَدِ» الذي رواه البخاريُّ.

فهـٰذان حديثان صحيحان، ظاهرُهما التعارُضُ؛ لأن الأول يَنْفي العَدْوَى، والثاني يُثْبِتُها، وقد جَمَع العلماءُ بينهما، ووفَّقوا بين معناهما

على وجوهٍ متعدِّدةٍ، أذكر هنا ما اختاره الحافظُ ابن حجر، ومُفَادُه ما يلي:

كيفية الجمع:

وكيفية الجمع بين هـٰذين الحديثين أن يقال: أنَّ العَدْوَى منفيةٌ، وغيرُ ثابتةٍ، بدليل قوله ﷺ: «لا يُعْدِي شيءٌ شيئاً». (أخرجه الترمذي).

وقولهُ لمن عارضَه بأنَّ البعير الأجرب يكون بين الإبل الصحيحة فيخالطها فتجرب: «فمَنْ أَعْدَى الأول؟» يعني: أنَّ الله تعالى ابتدأ ذلك المَرَضَ في الثاني كما ابتدأه في الأول. وأمَّا الأمرُ بالفرار من المجذوم فمن باب سَدِّ الذرائع، أي لئلا يتفق للشخص الذي يُخالِط ذلك المجذومَ حصول شيء له من ذلك المرض بتقدير الله تعالى ابتداءً لا بالعَدْوى المنفية، فيظنّ: أن ذلك كان بسبب مخالطته له، فيعتقد صحة العدوى، فيقع في الإثم، فأُمِرَ بتجنُّب المجذوم دفعاً للوقوع في هـٰذا الاعتقاد الذي يسبِّب الوقوعَ في الإثم.

ماذا يجب على من وَجَد حديثَيْن مُتعارضَيْن مَقبولَيْن؟

عليه أن يتبع المراحل الآتية:

أ ـ إذا أمكن الجمعُ بينهما: تَعَيَّنَ الجمعُ، ووجب العملُ بهما.

ب ـ إذا لم يُمكِن الجمعُ بوجهٍ من الوجوه:

١ ـ **فإن عُلِمَ أَحَدُهما ناسخاً**: قَدَّمْناه، وعملنا به، وتركنا المنسوخَ.

٢ ـ **وإن لم يُعْلَم ذلك**: رَجَّحْنا أحدَهما على الآخر بوجهٍ من وجوه الترجيح التي تبلغ خمسين وجهاً أو أكثر، ثم عملنا بالراجح.

٣ ـ **وإن لم يترجَّح أحدُهما على الآخر** ـ وهو نادرٌ ـ توقَّفنا عن

العمل بهما حتى يظهر لنا مرجِّحٌ.

أهميته ومَنْ يَكْمُلُ له:

هـٰذا الفَنُّ من أهمِّ علوم الحديث؛ إذ يُضْطَرُّ إلى معرفته جميعُ العلماء، وإنَّما يَكْمُل له، ويَمْهَر فيه الأئمَّةُ الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني الدقيقة، وهؤلاء هم الذين لا يُشْكِلُ عليهم منه إلاَّ النادرُ.

وتعارُضُ الأدلةِ قد شغل العلماءَ، وفيه ظهرتْ موهبتُهم، ودِقَّةُ فهمِهم، وحُسْنُ اختيارِهم، كما زَلَّتْ فيه أقدامُ من خاض غِمَارَه من بعض المتطفِّلين على موائد العلماء.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **اختلاف الحديث**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)، وهو أوَّلُ من تكلَّم وصَنَّف فيه.

٢ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لابن قُتَيْبَة ـ عبد الله بن مسلم (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **مشكل الآثار**: لأبي جعفر أحمد بن سَلاَمة الطَّحاوي (المتوفىٰ سنة ٣٢١ هـ).

مُخْتَلَفٌ فِيْه:

من ألفاظ الجرح، ومعناها: اختلف فيه الأئمَّةُ، فمنهم من عَدَّله، ومنهم من ضَعَّفه، وقد عَدَّها الحافظُ الذهبيُّ والعِراقيُّ في المرتبة الخامسة، والسَّخاويُّ، والسيوطيُّ في السادسة، وأمَّا ابنُ أبي حاتم وابنُ الصلاح فلم يذكراها، ولكن لكونها هي و(ليِّن الحديث) في رتبةٍ واحدةٍ عند الأئمة، فتكون عندهما من المرتبة الأولى، والله أعلم.

حُكمها:

يُعتَبر بحديث أهل هاتين المرتبتين، لإشعار هـٰذه الصيغة بصلاحية المتصف بها لذلك، وعدم منافاتها لها. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ١٢٥).

المَخْرَجُ:

هو مَوضِعُ الخروج، يقالُ: خَرَج مَخْرَجاً حسناً، وهـٰذا مَخْرَجُه. (لسان العرب).

والمقصودُ به في عبارة المحدِّثين: «هـٰذا حديثٌ عُرِفَ مَخْرَجُه» أي: موضِع خُروجِه، وهو رواةُ إسناد الذين خرج الحديثُ من طريقهم. (أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص: ٨).

قال الحافظُ العراقيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ: في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢): «فاقتصرتُ على ذكر طَرَف الحديث، وصحابيه، ومخرجه، وبيان صحته، أو ضعفه، أو ضَعْفِ مخرجه، فإنَّ ذلك هو المقصودُ الأعظمُ عند أبناء الآخرة؛ بل وعند كثيرٍ من المحدِّثين».

وقولهم في حديثٍ: «كَثُرَتْ مخارجُه» و«واسع المخرج» و«ضيِّق المخرج».

قال الحافظُ السَّخاوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «فتح المغيث» (٤/ ٤): «وربَّما يُسَمّى كلٌّ من قِسْمَى الغريب: «ضَيِّق المخرج» ثم ذَكَر أضيق الأحاديث مخرجاً في «صحيح البخاري» وشرح هـٰذا مُفَصَّلاً في «الباب الرابع: أصولٌ في مخرج الحديث». (انظر «التأصيل» ص: ٦٠).

المُخَرِّجُ:

أو «المُخْرِجُ» الذي يَذْكُر الروايةَ في كتابه، أي: الذي يُخرِجها

ويرويها في كتابه بإسناده كأصحاب الكتب الستة، وغيرهم.

المُخْرِجُ:

انظر «المُخَرِّج».

المُخَضْرَمُ:

لغةً: المُخَضْرَم بالخاء والضَّاد المعجمتين على صيغة إسم مفعول.

وقال ابن بري: «أكثر أهل اللغة على أنه مُخَضْرِمٌ بكسر الراء على صيغة اسم الفاعل.

وحكى ابن خلّكان: مُحَضْرِم بالحاء المهملة والكسر أيضاً والأول أصح إلى ما نحن في مبحثه.

قال العراقي في «التقييد والإيضاح» (٢/ ٩٥٤):

(المخضرم) كأنه مأخوذٌ من الشيء المتردّد بين أمرين هو من هٰذا؟

واصطلاحاً (عند المحدِّثين) هو من أدرك الجاهليةَ، وحياةَ النبيِّ ﷺ، ولم يُسلِم إلاَّ بعد وفاته ﷺ، أو أَسلم في حياته؛ ولكنه لم يَلْقَه، فكأنه خُضْرِمَ؛ أي: قُطِعَ عن نُظرائه الذين أدركوا الصُّحبةَ.

قال الحافظ العِراقي: «ولم يَشْتَرِط بعضُ أهل العلم نفيَ الصحبة، قال صاحبُ (المحكم): «رجلٌ مُخْضَرَمٌ: إذا كان نصفُ عُمرِه في الجاهلية، ونصفُه في الإسلام، وبمقتضى هٰذا: أنَّ (حكيم بن حِزَام)، ونحوه مُخَضْرَمٌ، وليس كذلك حيث الاصطلاح؛ لأنه متردِّدٌ بين طبقتين لا يُدْرىٰ من أيتهما هو، فهٰذا مدلولُ الخضرمة.

قال صاحبا المحكم، والصحاح: لحم مُخَضْرَمٌ لا يدرى من ذكر

هو، أو أنثى، فكذلك المُخَضْرَمُون متردِّدون بين الصحابة للمعاصرة وبين التابعين لعدم الرؤية، وفي كلام ابن حِبَّان في صحيحه موافقةٌ لكلام صاحب (المحكم) فإنه قال: والرجلُ إذا كان في الكفر له ستون سنةً وفي الإسلام ستون سنةً يدعى مُخَضْرَماً، لكنه ذكر ذلك عند ذكر أبي عمرو الشَّيْبَاني، وأنه كان من المخضرمين، فكأنه أراد ممَّن ليست له صحبةٌ، وحكى الحاكمُ عن بعض مشايخه: أنَّ اشتقاق ذلك من أن أهل الجاهلية كانوا يُخَضْرِمون آذانَ الإبل، أي يقطعونها لتكون علامةً لإسلامهم إن أُغِيْرَ عليها أو حُوربوا، فعلى هـٰذا يحتمل أن يكون المخضرم بكسر الراء كما حكاه فيه بعضُ أهل اللغة؛ لأنهم خَضْرَموا آذانَ الإبل، ويحتمل أن يكون بالفتح، وأنه اقتطع عن الصحابة؛ وإن عاصر لعدم الرؤية، والله أعلم». (انظر «التبصرة والتذكرة» ٣/ ٥٥).

أقسام المخضرمين:

قال الإمام اللَّكْنَوي في «ظفر الأماني في مختصر الجرجاني»: والمخضرمون على أقسام: الأولى: فمنهم مَنْ عُرِفَ إسلامُه في الحياة النبوية ـ صلى الله عليه وسلم ـ كأويس القَرني سيد التابعين، وكالنَّجاشي مَلِك الحبشة، واسمه: أصحمة، وقد صلَّى عليه ـ أي على النَّجاشي ـ النَّبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع من حضر من أصحابه بالمدينة حين ماتَ بالحبشة، كما هو مروي في كتب الصحاح (انظر صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب موت النجاشي، برقم ٣٨٧٧ هـ).

الثانية: ومنهم مَنْ لم يُعْرَفْ إسلامه في الحياة النبوية؛ أي: لم يَشْتَهر ذلك؛ لكنه كان مسلماً في نفس الأمر، فيدخل فيهم قيس بن أبي حازم، أبو مسلم الخَوْلاني، وأبو عبد الله الصُّنَابحِي الذين قدموا المدينةَ بعد موت النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بليالٍ، وسُوَيد بن غفلة الذي قدم المدينةَ حين فرغ الناس من دفن النبيِّ ـ صلى الله عليه

وسلم ـ ولا يدخل فيهم من لم يُسْلِمْ في العهد النبوي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ بل أسلم بعده في عهد أبي بكر، أو عمر، أو غيرهما.

الثالثة: ومنهم من جعله (أي: الذي لم يسلم في العهد النبوي ﷺ بل أسلم بعده) أيضاً مخضرماً.

حكم المخضرمين:

قيل: إنهم في حُكم التابعين، وأحاديثُهم تُعْتَبَرُ مُرْسَلَةً. وعَدَّهم بعضُ العلماء من الصحابة.

المؤلَّفات في المخضرمين:

لم يُفْرد أحدٌ من العلماء كتاباً خاصاً في المخضرمين سِوىٰ الإمامين الجليلين: الإمام مسلم بن الحجَّاج القُشَيري صاحب الصحيح (رحمه الله)، والإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي (رحمه الله) (ت ٨٤١ هـ).

أمّا كتاب الإمام مسلم: قد ذكره النَّووي في شرح صحيح مسلم بعد أن ذكر مصنَّفات إمام أهل الحديث مسلم رحمه الله فقال: وكتاب المخضرمين (انظر: «شرح النووي علىٰ صحيح مسلم»: ١/ ١٠، تهذيب الأسماء للنووي: ٢/ ٣٩٧، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٩٧).

وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث»:

فأمَّا المخضرمون من التابعين... فهم أبو رجاء العُطَاردي، وأبو وائل الأسدي، وسُوَيد بن غَفْلَة، وأبو عثمان النَّهْدي وغيرهم من التابعين، قرأتُ بخطِّ مسلم بن الحجَّاج ـ رحمه الله ـ ذكر من أدرك الجاهليةَ ولم يلق النبيَّ ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ ولكنه صحب الصحابةَ بعد النبي ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ منهم: أبو عمرو الشَّيباني سعد بن إيَاس، منهم سُوَيد بن غفلة الكِنْدي يُكنىٰ أبا أمية، ومنهم شريح بن

هانىء الحارثي، ومنهم يسير بن عمرو يقال: أسير بن عمرو، وأهل البصرة يقولون بن جابر، ومنهم عمرو بن ميمون الأودي يُكْنَىٰ أبا عبد الله، ومنهم الأسود بن يزيد النَّخعي ويكنىٰ أبا عمرو، ومنهم الأسود بن هلال المحاربي من ساكني الكوفة، ومنهم المعرور بن سويد، ومنهم عبد خير بن يزيد الخيواني أبو عمارة، ومنهم شبيل بن عوف الأحمسي، ومنهم مسعود بن حِرَاش أخو ربعي بن حراش، ومنهم مالك بن عُمَيْر، ومنهم أبو عثمان النَّهدي واسمه عبد الرحمٰن بن ملٍّ، ومنهم أبو رجاء العطاردي واسمه عمران بن تميم، ومنهم غنيم بن قيس ويكنىٰ أبا العنبر، ومنهم أبو رافع الصائغ، ومنهم أبو الحلال العتكي اسمه ربيعة بن زُرَارَة، ومنهم خالد بن عمير العَدَوي، ومنهم ثُمَامَة بن حزن القُشَيري، ومنهم جبير بن نفير الحَضْرَمي، قال الحاكم فبلغ عددٌ من ذَكَرهم مسلم رحمه الله من المخضرمين عشرين رجلاً. (معرفة علوم الحديث: ١/ ٤٤).

وقال السيوطي في «تدريب الراوي»:

وعَدَّهم مسلم عشرين نفساً وهم أكثر، وممن لم يذكره: أبو مسلم الخَوْلاني والأحنف بن قَيْس.

قلت: لم أجد كتابَ الإمام مسلم في المخضرمين مطبوعاً مفرداً.

وأمَّا كتاب «تذكرة الطالب المعلم لمن يقال أنه مُخَضْرمٌ» للإمام ابراهيم بن محمد بن خليل ابن سبط الأعجمي:

قال مصطفىٰ القسطنطيني في «كشف الظنون» (١/ ٣٨٨):

«تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنَّه مخضرم» لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي، المتوفىٰ سنة إحدىٰ

وأربعين وثمانمئة مختصراً أوله الحمد لله المتوحد بكبريائه الخ ذكر فيه الرجال ثم النساء.

قد طُبع هـٰذا الكتاب في حلب: المطبعة العلمية ١٣٥٠ هـ، ويليه/ للمؤلف «التبيين لأسماء المدلسين» و«الاغتباط بمن رمي بالاختلاط».

وقال أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر ـ حفظه الله وأمتع به ـ في تحقيقه وشرحه علىٰ كتاب علوم الحديث لابن صلاح: وجمع منهم (أي: المخضرمين) البرهان الحلبي ثلاثة وخمسين ومئة. في رسالته «تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنه مخضرم»، وقال: إنهم أكثر من ذلك. (انظر «علوم الحديث» ص: ٣٠٤).

و ـ الكتب التي من مَظِنَّات الرواة المخضرمين من المحدِّثين:

لم يُفْرد العلماء كتباً خاصَّةً بالرواة المخضرمين من التابعين كما أفردوا الرواة التابعين في كتبٍ مستقلّةٍ وهناك كتباً من الرواة العامة والخاصة يكثر فيها وجودُ الرواة المخضرمين، فمن أشهر هـٰذه الكتب:

١ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢هـ).

٢ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

٣ ـ **تذكرة الطالب المعلم بمن يقال: إنَّه مخضرم**: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط بن العجمي. هـٰذا من الكتب المفردة في المخضرمين.

٤ ـ **تجريد أسماء الصحابة**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفىٰ ٧٤٨ هـ).

مد:

رَمْزٌ للإمام أبي داود في كتاب «المراسيل» كما ذكره الحافظُ المزِّيُّ في «تهـذيب الكمال».

المُدَبَّجُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «التَّدْبِيج» بمعنى التزيين، والتدبيج مُشْتَقٌّ من دِيْبَاجَتَي الوجه أي الخَدَّين، وكأنَّ المُدَبَّج سُمِّيَ بذلك لتساوي الراوي والمروي عنه، كما يتساوى الخَدَّان.

واصطلاحاً: أن يروي القرينان كلُّ واحدٍ منهما عن الآخر.

أمثلة المُدَبَّج:

١ ـ **في الصحابة**: روايةُ عائشةَ عن أبي هريرة، وروايةُ أبي هريرة عن عائشة ـ رضي الله عنهما ـ.

٢ ـ **في التابعين**: روايةُ الزُّهريِّ عن عُمَرَ بن عبد العزيز، وروايةُ عُمَرَ بن عبد العزيز عن الزهريِّ.

٣ ـ **في أتباع التابعين**: روايةُ مالكٍ عن الأوزاعيِّ، وروايةُ الأوزاعيِّ عن مالكٍ.

من فوائده:

١ ـ ألا يُظَنَّ الزيادة في الإسناد؛ لأن الأصل أن يروي التلميذُ عن شيخه، فإذا روى عن قرينه ربما ظَنَّ من لم يدرس هـٰذا النوعَ: أنَّ ذكر القرين المروي عنه زيادة من الناسخ.

٢ ـ ألا يُظَنَّ إبْدال «عن» بـ «الواو» أي لا يتوهَّم السامع أو القارىء لهـٰذا الإسناد أنَّ أصل الرواية: حدَّثنا فلان (و) فلانٌ، فأخطأ فقال: حَدَّثَنا فلانٌ «عن» فلانٍ.

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ المُدَبَّجُ: لعلي بن عمرو الدَّارَقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ ورواية الأقران: لأبي الشيخ عبد الله بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٦٩هـ).

المُدْرَجُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ مِن (أَدْرجَ) الشيءَ في الشيء: إذا طَوَاه وأدْخَله. وأَدْرَجَ الميِّتَ في الكفن والقبر، أي: أَدْخَله. والإدراجُ: كفُّ الشيءِ. في الشيءِ («لسان العرب» و«القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: ما غُيِّرَ سِياقُ إسنادِه، أو أُدْخِلَ في مَتْنِه ما ليس منه، بلا فَصْلٍ. (انظر ما قاله الحافظ ابن حجر في «نزهة» ص: ٤٨).

أقسامه:

ينقسم «المُدْرَج»: إلى قسمين:

ـ المُدْرَجُ في الإسناد.

ـ المُدْرَج في المَتْنِ.

١ ـ الإدراج في المَتْن:

هو أنْ يُذْكَر في مَتْن الحديث شيءٌ من كلام بعض الرُّواة ليس في أَصل الرِّواية، بحيث يتَوهَّم من يسمع الحديثَ: أنَّ هـٰذا الكلامَ منه.

وهـٰذا النوعُ من الإدراج قد يكون في أَوَّل المَتْن، أو في وسطه، أو في آخره.

مثالُ الإدراجِ في أَوَّل المَتْن:

حديثُ ابن مسعود ـرضي الله عنه ـ: «تَعَاهَدُوْا القرآنَ، فلهو أشد تفصياً مِنْ صُدُورِ الرِّجَال من النّعم في عُقلها، ولا يَقُلْ أحدُكُمْ: نَسِيْتُ

كَيْتَ وكَيْتَ، بل هو نُسِّيَ». (أخرجه أحمد مرفوعاً بتمامه في المسند، برقم: ٤٠١٠).

فقوله: «تعاهدوا القرآن. . . .» موقوفٌ من كلام عبد الله بن مسعود، وقولُه: «لا يَقُلْ أحَدُكُمْ. . .» مرفوعٌ من كلام النَّبي ﷺ فالتبس الأمرُ على بعض الرُّواة، فرواه تارةً كلَّه من قول النَّبي ﷺ، وتارةً كلَّه من كلام ابن مسعود.

والصَّوابُ التَّفصيل.

ومثالُ الإدراج في وسط المَتْن:

حديثُ عائشة في الهجرة: «واستأجَرَ رسولُ الله ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدِّيل هادياً خِرِّيتاً ـ والخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية ـ قد غَمَسَ. . . . الحديث». (أخرجه البخاري في الإجارة، باب: استئجار المشركين عند الضرورة، برقم: ٢٢٦٣).

فقوله: «الخِرِّيْتُ: الماهر بالهداية» مُدْرَجٌ من كلام الزُّهري راوي الحديث، وليس من كلام السيدة عائشة، فَسَّر به كلامها.

مثال المُدْرَج في آخر المتن:

حديثُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ: أنَّ رسول الله ﷺ قال وهو على المِنْبَر، وذكر الصَّدَقَة والتَّعفُّفَ عن المسألة: «اليَدُ العُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، واليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ، والسُّفْلَىٰ هي السَّائِلَة». (أخرجه الدارمي في الزكاة، باب فضل اليد العليا، برقم: ١٦٥٢).

فقوله: «اليَدُ العُلْيَا هِيَ المُنْفِقَةُ. . . الخ» مُدْرَجٌ من كلام ابن عمر في تفسير الحديث، والدَّليل على ذلك ما نُقِلَ عن ابن عمر رضي الله عنهما ـ: أنه كان يقول: «إنِّي لأحسب اليدَ العليا المعطية، والسُّفلى السائلة». (أخرجه أحمد في مسنده برقم: ٦٣٦٦).

وغالبُ الإدراج يقع في آخر المَتْنِ.

ويأتي الإدراجُ في الأكثر على سبيل الشرح من الرَّاوي لما وَقَع في الحديث من غريبٍ، أو على سبيل التَّفسير لبيان المعنى المراد من الحديث.

٢ ـ الإدراجُ في السَّند:

ذكر العلماءُ لإدراج السَّند صُوَراً متعدِّدةً:

الصُّورةُ الأُولى: أن يروي جماعةٌ الحديثَ بأَسانيدَ مختلفةٍ، فيرويه عنهم راوٍ فيجمع الكلَّ على إسنادٍ واحدٍ من تلك الأسانيد، ولا يُبيِّن.

مثاله:

ما رواه بُنْدَارٌ عن عبد الرحمن بن مَهْدي، عن سفيان الثَّوري، عن وَاصِلٍ، ومنصورٍ، والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبِيْل، عن عبد الله بن مسعود قال: قلتُ يا رسولَ الله: أيُّ الذَّنْبِ أعظم؟ قال: «أنْ تجعل لله نِدّاً وهو خَلَقَك».

فإنَّ هـٰذا الحديثَ يرويه سفيانُ الثوري من طريقين كالتالي:

أ ـ سفيانُ، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرَحْبيل، عن عبد الله.

ب ـ سفيانُ، عن واصِلٍ، عن أبي وائل، عن عبد الله، بدون ذكر عمرو بن شُرَحْبِيل.

فجمع عبدُ الرحمن بن المهدي بين الرِّوايات دون أن يُبيِّن الاختلافَ. (انظر: مسند أحمد، رقم: ٤١٢٠ والترمذي في التفسير، باب ومن تفسير سورة الفرقان، رقم: ٣١٨٢).

الصورةُ الثانيةُ: أن يكون المَتْنُ عند راوٍ إلاّ طَرفاً منه فإنَّه، عنده

بإسنادٍ آخر، فيرويه راوٍ عنه تامّاً بالإسناد الأَوَّل.

أو يروي الحديثَ عن شيخه بدون واسطة إلَّا طرفاً من الحديث فإنَّه يرويه عن شيخه بواسطةٍ فيرويه راوٍ عنه تاماً بحذف الواسطة.

مثاله:

روى أبو داود (في الصلاة، باب: رفع اليدين في الصلاة، رقم: ٧٢٦) من طريق زائدة وشريك، عن عاصم بن كُلَيْبٍ، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، في صفة صلاة رسول الله ﷺ قال فيه: ثم جئتُهم بعد ذلك في زمانٍ فيه بَرْدٌ شديدٌ، فرأَيتُ النَّاسَ عليهم جُلُّ الثياب تحرَّكُ أيديهم تحت الثياب.

فقوله: «ثم جئتُهم.... الخ الحديث» ليس بهٰذا الإسناد، وإنما أدرج عليه، ويرويه: عاصم، عن عبد الجَبَّار بن وائل، عن بعض أهله عن وائل». (أخرجه أحمد في مسنده برقم: ١٨٣٩٧).

الصورة الثالثة: أن يكون عند الرَّاوي مَتْنان مختلفان بإسنادين مختلفين، فيرويهما راوٍ عنه مقتصراً على أحَد الإسنادين، أو يروي أحدُهما بإسناده الخاص به، يزيد فيه من المتن الآخر ما ليس في الأول.

مثاله:

ما رُوي من طريق مالكٍ عن الزُّهري، عن أَنس: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا تَبَاغَضُوْا، ولا تَحاسَدوا، ولا تَدَابَرُوا، ولا تَنَافَسُوا».

فقوله: «لا تَنَافَسُوا» مُدْرَجٌ من حديث آخر مروي بإسنادٍ آخر من طريق أَبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة. (حديث أبي هريرة. أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تحريم الظن، والتجسُّس، برقم: ٢٥٦٣. وأما

حديثُ أنس ـ رضي الله عنه ـ بدون إدراجٍ فقد أخرجه البخاريُّ في كتاب الأدب، باب الهجرة، برقم: ٦٠٧٦).

الصورة الرابعة:

أن يسوق المحدِّثُ إسنادَ حديثٍ ثمَّ يعرض له أمرٌ فيأتي بكلامٍ من عند نفسه لا علاقةَ له بالإسناد المَسُوق، فيُظَنّ: أنَّ هـٰذا الكلام هو مَتْنٌ لذلك الإسناد فيرويه على ذلك.

ومثاله:

ما رُوِيَ: أنَّ ثابت بن موسى دَخَل على شَرِيك بن عبد الله القاضي وهو يسوق الإسنادَ التالي: «حَدَّثَنا الأعمشُ عن أبي سفيان عن جابرٍ قال: قال رسولُ الله ﷺ. . . .

ثم نظر شريكٌ إلى ثابتٍ فقال: «من كَثُرَتْ صلاتُه باللَّيل حسن وجهه بالنَّهار» يُريد بذلك ثابتاً لصلاحه، فظنَّ ثابتٌ أنَّ ذلك الكلامَ هو مَتْنٌ لذلك الإسناد.

وإنَّما متن هـٰذا الإسناد هو قول النبي ﷺ: «يعقد الشَّيطان على قافية رأس أحدكم». («انظر تدريب الراوي» ١/ ٢٤٣، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة، برقم: ١٣٣٣).

حكمُ الإدراج:

١ ـ إنْ كان الإدراجُ لتفسير لفظةٍ في الحديث كما في حديث بدء الوحي الذي أخرجه البخاري: «كان النَّبيُّ ﷺ يتحنَّث في غار حِرَاء ـ وهو: التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العدد. . .» فكلمة «وهو التَّعبد» إدراجٌ من كلام الزُّهري لشرح لفظة: «التَّحنُّث».

فمثل هـٰذا يُمكن أَنْ يُتسامح به، والأَولى أَنْ يُشير الراوي إلى أنَّه ليس من الحديث.

٢ ـ وقد يكون الإدراجُ وقع من الرَّاوي خطأً من غير تعمُّدٍ فهـٰذا يُبيِّن ما أدرجه، ولا حرجَ علىٰ المخطئ إلاَّ أن يتكرَّر ذلك منه، فيكون عند ذلك ضعيفاً في ضبطه، وحفظه، وإتقانه.

٣ ـ أمَّا إنْ وقع الإدراجُ عَمداً بقصد الإيهام، والإغراب فهـٰذا يُسقِط العدالةَ، ويصبح فاعل ذلك متَّهماً بالوضع مُلحقاً بالكذَّابين.

قال ابن السَّمْعَاني: «من تعمَّد الإدراج فهو ساقطُ العدالة، وممن يُحرِّف الكَلِمَ عن مواضعه، وهو مُلْحَقٌ بالكذَّابين». (انظر: «تسهيل المدرج» ص: ١٣).

بم يُعْرَف الإدراجُ:

يُعرَف الإدراج بواحدٍ من أربعة أُمور:

١ ـ مجيء روايةٍ أُخرى للحديث خاليةٌ من الإدراج.

٢ ـ أن يَنُصَّ الرَّاويُ نفسُه في حديث على إدراجه.

مثاله:

كما في حديث أبي هريرة: «أَسْبِغُوا الوضوءَ، وَيْلٌ للأَعقاب من النَّار» فإنَّه وردَ التَّفصيلُ في هـٰذا الحديث عن أبي هريرة: «أَسْبغوا الوضوءَ، فإنِّي سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: وَيْلٌ للأَعْقَاب مِنَ النَّارِ». (أخرجه مدرجاً الخطيب البغدادي، وأخرجه مبيناً: البخاري في الوضوء، باب: غسل الأعقاب، رقم: ١٦٥، ومسلم في الطهارة، باب: وجوب غسل الرجلين بكمالها، رقم: ٢٤٢).

٣ ـ أَنْ يكشف لك أَحدُ الحفَّاظ المُتقِنين أمرَ الحديث، فيُبيِّن الأصلَ ممَّا أُدرِجَ فيه.

ومن أَوْضَح أمثلته:

ما أخرجه البخاري من طريق نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما:

«أنَّ رسول الله ﷺ نهى عن بيع حَبَلَ الحَبَلةِ، وكان بيعاً يتبايعه أهلُ الجاهلية، كان الرجلُ يبتاع الجَزورَ إلى أن تُنْتَجَ النَّاقة، ثم تُنْتَج التي في بطنها». (انظر: «صحيح البخاري» كتاب البيوع باب بيع الغرر... (برقم: ٢١٤٣).

فقوله: «أن تُنْتَج النَّاقَة....» مُدْرَجٌ من كلام نافع في تفسير معنى: «حَبَل الحَبَلة» بيَّن ذلك البخاريُّ نفسُه عندما أعاد تخريجَ الحديث في موضع آخر من صحيحه. (انظر «صحيح البخاري» كتاب السَّلم... رقم: ٢٢٥٦).

٤ ـ أن يكون الكلامُ المُدْرَجُ ممَّا يَبْعُدُ أن يقوله النَّبيُّ ﷺ.

ومثاله:

حديثُ أبي هريرة مرفوعاً: «لِلعَبْدِ الْمَمْلُوْكِ الصَّالِح أَجْرَان، والَّذِي نَفْسِي بِيَدِه لَوْلا الْجِهَادُ في سَبِيْلِ الله، والحَجُّ، وبِرُّ أُمِّي لأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوْتَ، وأنا مَمْلُوكٌ». (أخرجه هكذا بالإدراج البخاري في العتق، باب: العبد إذا أحسن عبادة ربه، رقم: ٢٥٤٨، وأخرجه مفصلاً مبيناً مسلمٌ في الإيمان، باب: ثواب العبد وأجره، رقم: ١٦٦٥، ولفظه: «للعبد المملوك الصالح أجران، والذي نفس أبي هريرة بيده لولا الجهاد...).

فقوله: «والذي نفسي بيده لولا الجهادُ....» مُدْرَجٌ من قول أبي هريرة؛ لأنَّه يستحيل أن يَصْدُر عن النَّبي ﷺ فإنَّه يمتنع عليه ﷺ أن يتمنَّى الرِّقَّ؛ ولأنَّ أُمّه تُوفِّيت وهو صغيرٌ. (من كتاب «الإيضاح في علوم الحديث»: ص: ٢١٦ ـ ٢٢٢).

مصادر الحديث المدرج:

١ ـ **الفصل للوصل والمُدْرَجُ في النقل**: للحافظ أبي بكر

الخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ).

٢ ـ **تقريب المنهج بترتيب المدرج**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ).

٣ ـ **المَدْرج إلى معرفة المُدْرج**: للحافظ جلال الدين أبي بكر السيوطي (المتوفىٰ سنة ٩١١ هـ) وهو تلخيص كتاب ابن حجر.

٤ ـ **تسهيل المَدْرج إلى المُدْرَج**: للسيِّد عبد العزيز الغُماري، وهو رَتَّب كتابَ السيوطيِّ وأضاف إليه بعضَ الاستدراكات.

مُدْرَجُ الإِسْنَادِ:

انظر «المُدْرَج».

مُدْرَجُ المَتْنِ:

انظر «المُدْرَج».

المُدَلَّسُ:

انظر «التَّدْلِيس» في حرف التاء.

المُدَلِّس (الرَّاوِي):

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «دَلَّسَ».

واصطلاحاً: من يحدِّث عمَّن سَمِعَ منه ما لم يَسْمَعْ منه بصيغة تُـوْهِمُ: أنه سمعه منه.

حكمه: يُقْبَل حديثُه إذا كان ثقةً ورواه بصيغةٍ صريحةٍ في السَّماع.

انظر «التدليس» في حرف التاء.

أشهر المُدَلِّسين:

أذكر هنا مراتبَ المدلِّسين وأسماءهم.

قال الحافظ ابن حجر: هم على خمس مراتب:

المرتبة الأولىٰ:

من لم يُوصَف بالتَّدليس إلا نادراً، وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً.

١ ـ الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني، صاحب (حِلْية الأولياء)، كانت له إجازةٌ من أناسٍ أدركهم ولم يلقهم، فكان يروىٰ عنهم بصيغة (أخبرنا)، ولا يبّين كونها إجازةً، ولكنه إذا حدَّث عمَّن سمع منه يقول: (حدَّثنا) سواء كان ذلك قراءةً أو سماعاً، وهو اصطلاحٌ له.

٢ ـ أبو يحيىٰ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن حازم السَّمَرْقَنْدي الكَرَابِيسي.

قال الإدريسي: أكثر عن محمد بن نصر فاتهم في ذلك ـ يعنىٰ: أنه دلَّس عنه الإجازة ـ.

٣ ـ القاضي أحمد بن محمد بن يحيىٰ بن حمزة الدِّمشقي: أكثر عن أبيه عن جدِّه، فقال أبو حاتم الرازي: سمعتُه يقول: لم أسمع من أبي شيئاً.

٤ ـ إسحاق بن راشد الجَزَري: كان يُطلِق (حدَّثنا) في الوجادة، فإنه حدَّث عن الزهري، فقيل له: أين لقيتَه؟ قال: مررتُ ببيت المَقْدِس فوجدتُ كتاباً له حكاه الحاكمُ عن الإسماعيلي. قال ابن حجر: وهو بالكذب أشبه.

٥ ـ أيوب بن أبي تميمة السَّخْتِياني: أحد الأئمة، متَّفقٌ على الاحتجاج به، رأىٰ أنساً ولم يسمع منه، فحدَّث عنه بعدة أحاديث بالعنعنة، اخرجها عنه الدَّارقطني، والحاكم.

٦ ـ **أيوب بن النَّجَّار اليمامي**: صَحَّ أنه قال : لم أسمع من يحيىٰ بن أبي كثير إلا حديثاً واحداً، وقد روىٰ عنه أكثر من حديثٍ.

٧ ـ **جرير بن حازم الأزدي**: أحد الثقات، وَصَفه بالتَّدليس يحيىٰ الحِمَّاني في أحاديثه عن أبي حازم عن سهل بن سعد في صفة صلاة النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

٨ ـ **الحسين بن واقد المروزى**: أحد الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه الدَّارقطني، وأبو يعلىٰ الخليلي بالتدليس.

٩ ـ **حفص بن غياث الكوفي القاضي**: أحد الثقات من أتباع التابعين، وَصَفه أحمدُ بن حنبل، والدَّارقطني بالتَّدليس.

١٠ ـ **خالد بن مِهْران الحَذَّاء**: أحد الأثبات المشهورين، روىٰ عن عِرَاك ابن مالك حديثاً سمعه من خالد بن أبي الصَّلت عنه في استقبال القبلة في البول.

١١ ـ **زيد بن أسلم العُمَري مولاهم**: فإنه روىٰ حديثاً عن ابن عمر، فسُئل عن سماعه، فقال: أما أني فكلَّمني وكلمته، وفي هـٰذا الجواب إشعارٌ بأنه لم يسمع هـٰذا بخصوصه منه، مع أنه مكثرٌ عنه، فيكون قد دَلَّسه.

١٢ ـ **سلمة بن تمام الشقري**: من أتباع التابعين، ذكره ابن حِبّان في ثقات التابعين، ذكر ابن أبي حاتم ما يَدُلُّ علىٰ تدليسه، وقال العلائي: كأنه مدلِّسٌ.

١٣ ـ **شباك الضَّبِّيُ صاحب إبراهيم النَّخَعي**: من أهل الكوفة، وَصَفه الدَّارقطني، والحاكم بالتَّدليس.

١٤ ـ **طاووس بن كَيْسان اليماني التابعي المشهور**: ذكره الكَرَابِيسيُّ في المدلِّسين، روىٰ عن عائشة، ولم يسمع منها، كما قال ابن مَعِين، وأبو داود.

١٥ ـ **أبو قِلاَبه عبد الله بن زيد الجرمي التابعي**: وَصَفه بالتدليس الذهبي والعَلائي.

١٦ ـ **عبد الله بن عطاء الطائفي**: نزيل مكة من صغار التابعين، قصته في التدليس مشهورةٌ.

١٧ ـ **عبد الله بن وهب المصري الفقيه المشهور**: وَصَفه بالتدليس محمدُ بن سعد في (الطبقات).

١٨ ـ **أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنَّاط نزيل المدائن**: ونَّقه ابن مَعين، وأثبته النَّسائي، وأشار الخطيب (في مقدمة تاريخه) إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

١٩ ـ **الدَّارقطني علي بن عمر بن مهدي الحافظ المشهور**: قال أبو الفضل ابن طاهر: كان له مذهبٌ خفيٌّ في التدليس، يقول: «قرىء علىٰ أبي القاسم البَغَوي حدثكم فلانٌ» فيُوهِم: أنه سمع منه، لكن لا يقول: وأنا أسمع.

٢٠ ـ **عمرو بن دينار المَكِّي الثقة المشهور التابعي**: أشار الحاكم إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٢١ ـ **الفَضل بن دُكَيْن بن زهير أبو نُعَيْم الكوفي**: من كبار شيوخ البخاري، وَصَفه أحمدُ بن صالح المصري بالتدليس.

٢٢ ـ **مالك بن أنس الإمام المشهور**: كان يروي عن ثور بن زيد حديثَ عِكْرِمة عن ابن عبَّاسٍ، وكان يحذف عكرمةَ، وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسنادٍ آخرٍ.

فإنه يلزم من جعل التسوية تدليساً أن تذكره فيهم، وأنكر ابن عبد البَرّ أن يكون ذلك تدليساً؛ لأن التدليس أن يجتمع الشيخ الذي في الإسناد بشيخ شيخه الذي حُذفت الواسطةُ بينه وبينه، وإذا

لم يجتمع ثورٌ بابن عبَّاسٍ فحذف عكرمة لا يكون تدليساً، بل هو من باب المنقطع.

٢٣ ـ **محمد بن إسماعيل البخاري الإمام**: وَصَفه ابنُ مَنْدَه بالتدليس، ولم يُوافِق أحدٌ على ذلك.

٢٤ ـ **محمد بن عمران بن موسىٰ المَرْزُباني الكاتب الإخباري**: كان يُطلِق التحديث، والإخبار في الإجازة، ولا يُبيِّن ذلك.

٢٥ ـ **محمد بن يزيد بن خنيس العابد**: قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماع في روايته.

٢٦ ـ **محمد بن يوسف بن سُدّي الحافظ الأندلسي**: نزيل مكة في المئة السابعة، كان يدلِّس الإجازة.

٢٧ ـ **مَخْرَمة بن بُكَيْر بن عبد الله بن الأَشَجّ**: سمع من أبيه قليلاً، وقيل: لم يُدرِكه، وقيل: لم يسمع منه، وحَدَّث عنه بالكثير، وقال أبو داود: لم يسمع منه إلا حديثَ الوترِ، ووَصَفه السَّاجي بالتدليس.

٢٨ ـ **مسلم بن الحجَّاج القُشَيري النَّيسابوري**: صاحب «الصحيح» قال ابن مَنْدَه: إنه كان يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: (قال لنا فلان) وهو تدليسٌ، قال ابن حجر: رَدَّ ذلك شيخنا الحافظ أبو الفضل بن الحسين، وهو كما قال.

٢٩ ـ **موسىٰ بن عُقْبَة المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ ثقةٌ متَّفقٌ عليه، وَصَفه الدَّارقطني بالتَّدليس، أشار إلىٰ ذلك الإسماعيليّ.

٣٠ ـ **هشام بن عُرْوَة بن الزُّبير بن العَوَّام**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ، ذكره بالتدَّليس أبو الحسن بن القَطَّان، وأنكره الذهبيُّ.

٣١ ـ **لاحق بن حميد أبو مِجْلِز البصري**: التابعيُّ المشهور، صاحب أنس، أشار ابن أبي خَيْثَمة عن ابن معين إلىٰ أنه كان يدلِّس، وجزم بذلك الدَّرقطنيُّ.

٣٢ ـ **يحيىٰ بن سعيد بن قهد (بالقاف) بن قيس الأنصاري المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ، وَصَفه بالتدليس عليُّ بن المديني، وكذا وصفه به الدَّارقطني.

٣٣ ـ **يزيد بن هارون الواسِطي**: أحد الأعلام من أتباع التابعين، قال: ما دلَّستُ قطّ إلا في حديثٍ واحدٍ: (فيما بُورِك فيه).

المرتبة الثانية:

من احتمل الأئمةُ تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقِلَّة تدليسه في جَنب ما روىٰ كالثَّوري، أو كان لا يدلِّس إلا عن ثقةٍ كابن عُيَيْنَة، وعدتهم ثلاثة وثلاثون نفساً:

١ ـ **إبراهيم بن سليمان الأفطس الدِّمشقي**: قال أبو حاتم: لا بأسَ به، وأشار البخاري إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٢ ـ **إبراهيم بن يزيد النَّخَعي**: المشهور في التابعين من أهل الكوفة، فإنه لم يَلْقَ أحداً من الصحابة إلا عائشة رضي الله عنها، ولم يسمع منها.

وذكر الحاكم: أنه كان يدلِّس.

٣ ـ **إسماعيل بن خالد الكوفي**: الثقة المشهور، كان من صغار التابعين، ووَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٤ ـ **أشعث بن عبد الملك الحمراني**: بصريٌّ دَلَّس عن الحسن ثلاثة أحاديث.

٥ ـ **بشير بن المهاجر الغَنَوي**: كوفيٌّ من صغار التابعين، وقال ابن حِبَّان في (الثقات): كان يدلِّس.

٦ ـ **حُبَير بن نُفَير الحَضْرَمي**: من ثقات التابعين من أهل الشام.

قال الذهبي في (طبقات الحفاظ): ربما دَلَّس عن كبار الصحابة.

٧ ـ **الحسن بن أبي الحسن البصري**: الإمام المشهور من سادات التابعين، وَصَفه بتدليس الإسناد النَّسائيُّ، وغيرُه.

٨ ـ **الحسن بن التميمي أبو علي المذهب**: راوي مسند أحمد عن القُطَيْعِي.

قال الخطيب: روىٰ عن القطيعيِّ حديثاً لم يسمعه منه، قال الذهبي: لعلَّه استجاز روايته بالإجازة، والوِجَادة.

٩ ـ **الحسن بن مسعود أبو علي الدِّمشقي ابن الوزير**: محدِّثٌ مكثرٌ مذكور بالحِفظ. وَصَفه ابن عساكر بالتدليس.

١٠ ـ **الحكم بن عتيبة (مصغراً)**: تابعيٌّ صغيرٌ من فقهاء الكوفة مشهور.

وَصَفه النَّسائي بالتدليس، وحكاه السَّلَمي عن الدَّارقطني.

١١ ـ **حَمَّاد بن أسامة، أبو أسامة الكوفي**: من الحفاظ من أتباع التابعين مشهورٌ بكنيته، متَّفقٌ علىٰ الاحتجاجِ به، وقال ابن سَعْد: كان كثيرَ الحديث، ويدلِّس، ويبيِّن تدليسه. وقال أحمد: كان صحيحَ الكتاب، ضابطاً لحديثه. وقال أيضاً: كان ثبتاً ما كان أثبته! لا يكاد يُخطىء.

١٢ ـ **حمَّاد بن أبي سليمان الكوفي الفقيه المشهور**: ذكر الشافعي: أنَّ شعبة حَدَّث بحديثٍ عن حمَّاد عن إبراهيم قال: فقلتُ لحماد: سمعتَه من إبراهيم؟ قال: لا، أخبرني به مغيرة بن مِقْسَم عنه.

١٣ ـ **خالد بن مِعْدَان الشَّامي الثقة المشهور**: قال الذهبي: كان يُرسِل، ويدلِّس.

١٤ ـ **زكريا بن أبي زائدة الكوفي**: من أتباع التابعين، أكثر من الشعبيِّ.

قال أبو حاتم: كان يدلِّس عن الشعبي، وابن جُرَيْج، ووَصَفه الدَّارقطني بالتدليس.

١٥ ـ **سالم بن أبي الجَعْد الكوفي**: ثقةٌ مشهورٌ من التابعين، ذكره الذهبي في (الميزان) بالتدليس.

١٦ ـ **سعيد بن عبد العزيز الدمشقي**: ثقةٌ من كبار الشاميين، من طبقة الأوزاعي، روىٰ عن زيادة بن أبي سَوْدَة، فقال أبو الحسن بن القَطَّان: لا ندري سمعه منه، أو دَلَّسه عنه؟

١٧ ـ **سعيد بن أبي عَرُوْبَةَ البصري**: رأىٰ أنساً رضي الله عنه، وأكثر عن قتادة، وهو ممَّن اختلط، ووَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

١٨ ـ **سفيان بن سعيد الثَّوري**: الإمام المشهور الفقيه العابد الحافظ الكبير، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس، وقال البخاري: ما أقَلَّ تدليسه!

١٩ ـ **سفيان بن عُيَيْنَة الهلالي الكوفي، ثم المَكّي**: الإمام المشهور، كان يُدلِّس، لكن لا يُدلِّس إلا عن ثقةٍ، ووَصَفه النَّسائيُّ وغيرُه بالتدليس.

٢٠ ـ **سليمان بن داود الطَّيَالِسِي أبو داود**: الحافظ المشهور بكُنيته من الثِّقات المُكثِرين. قال يزيد بن زُرَيْع: سألتُه عن حديثين لشعبة، فقال: لم أسمعهما منه، قال: ثم حَدَّث بهما عن شعبة، قال الذهبي: دَلَّسهما عنه، فكان ماذا؟ قال ابن حجر: ويحتمل أن يكون تذكرهما، وإن كان دَلَّسهما نُظِر: فإن ذكر صيغةً محتملةً؛ فهو تدليسُ الإسناد، وإن ذكر صيغةً صريحةً؛ فهو تدليسُ الإجازة.

٢١ ـ **سليمان بن طَرْخَان التَّيمي**: تابعيٌّ مشهورٌ، من صغار تابعي أهل البصرة، وَصَفه النَّسائيُّ، وغيرُه بالتدليس.

٢٢ ـ **سليمان بن مِهْران الأعمش**: محدِّثُ الكوفة وقارئها، وكان يُدَلِّس، وَصَفه بالتدليس الكَرَابِيسيُّ، والنَّسائي، والدَّارقطني، وغيرُهم.

٢٣ ـ **شريك بن عبد الله النَّخَعي**: القاضي المشهور، كان من الأثبات فلمَّا وُلِّيَ القضاء تغيَّر حفظُه، كان يتبرَّأ من التدليس، ولكن نَسَبه عبدُ الحقّ في الأحكام إلىٰ التدليس، وسَبَقه إلىٰ وصفه به الدَّارقطني.

٢٤ ـ **شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص**: اختلفوا في سماعه من جَدِّه، فجزم بأنه سمع منه ابنُ المديني، والبخاريُّ، والدَّارقطنيُّ وأحمدُ بن سعيد الدَّارمي، وأبو بكر بن زياد النَّيسابوري، وقال أحمد بن حنبل: أراه سمع منه، وجزم بأنه لم يسمع منه ابنُ معين، وقال: إنه وَجَد كتابَ عبد الله ابن عمرو فحَدَّث منه، وقال ابن حِبّان: من قال: إنه سمع مِنْ جَدِّه ـ فليس ذاك بصحيحٍ. قال ابن حجر: وقد صَرَّح بسماعه من جَدِّه في أحاديثَ قليلةٍ قال فيها: إنه سمع من جَدِّه، فإن كان روايةَ الجميع عنه صحيحةً وُجدت صورةُ التدليس.

٢٥ ـ **عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني الحافظ المشهور**: متَّفقٌ علىٰ تخريج حديثه، قد نَسَبه بعضُهم إلىٰ التدليس، وقد جاء عنه التبرِّي منه.

٢٦ ـ **عِكْرِمة بن خالد بن سعيد بن العاص بن هشام المخزومي**: تابعيٌّ مشهورٌ، وَصَفه بالتدليس الذهبيُّ في أرجوزته، والعَلائي في «المراسيل».

٢٧ ـ **عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص السَّهْمي**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ مختلَفٌ فيه، والأكثر: أنه صدوقٌ في

نفسه، وحديثُه عن غير أبيه عن جدِّه قويٌّ.

قال: أبو زُرْعَه: روىٰ عنه الثقاتُ، وإنما أنكروا عليه كثرةَ روايته عن أبيه عن جدِّه، وقالوا: إنما سمع أحاديثَ يسيرةً، وأخذ صحيفةً كانت عنده، فرواها، وعامةُ المناكير في حديثه من رواية الضعفاء عنه، وهو ثقةٌ في نفسه، إنما تُكُلِّم فيه بسبب كتابٍ كان عنده.

قال ابن حجر بعد ما روىٰ عِدَّةَ رواياتٍ في هٰذا المعنىٰ: فعلىٰ مقتضىٰ قول هؤلاء يكون تدليساً؛ لأنه ثَبَت سماعُه من أبيه، وقد حَدَّث عنه بشيءٍ كثيرٍ مما لم يسمعه منه ـ أخذه عن الصحيفة ـ بصيغة: عن، وهٰذا أحدُ صُور التدليس، والله أعلم.

٢٨ ـ **محمد بن خازم الكُوفي أبو معاوية الضَّرير**: مشهورٌ بكنيته، معروفٌ بسَعَة الحفظ، أثبتُ أصحابِ الأعمش فيه، ووَصَفه الدَّارقطنيُّ بالتدليس.

٢٩ ـ **محمد بن حَمَّاد الطهراني**: الراوي عن عبد الرَّزَّاق، أشار أبو محمد ابن حزم إلىٰ أنه دَلَّس حديثاً.

٣٠ ـ **يحيىٰ بن أبي كثير اليماني**: من صغار التابعين، حافظٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائيُّ بالتدليس.

٣١ ـ **يونس بن عبيد البصري**: من حفاظ البصرة، ثقةٌ مشهورٌ، وَصَفه النَّسائي بالتدليس، وكذا ذكره السَّلَمي عن الدَّارقطني.

٣٢ ـ **يونس بن عبد الأعلىٰ الصدفي المصري**: روىٰ عن الشافعيِّ حديثَ أنسٍ، الذي أخرجه ابنُ ماجه عن محمد بن خالد الجندي، وأشار الذهبي إلىٰ أنَّ يونس سِواه.

٣٣ ـ **يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السَّبيعي**: حافظٌ مشهورٌ، كوفيٌّ، يقال: إنه روىٰ عن الشَّعبي حديثاً، وهو حديثُه عن

عليٌّ رضي الله عنه: (أبو بكر وعمر سَيِّدا كهولِ أهل الجَنَّة) فأسقط الحارثَ.

المرتبة الثالثةَ:

من أكثر من التدليس، فلم يحتجّ الأئمةُ من أحاديثهم إلا بما صَرَّحوا فيه بالسَّماع، ومنهم من رُدَّ حديثُهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم، وعدتهم خمسون نفساً:

١ ـ **أحمد بن عبد الجَبَّار العُطَارِدي الكوفي**: محدِّثٌ مشهورٌ، قال ابن عَدِي: لا أعلم له خبراً منكراً، وإنما نَسَبُوه إلىٰ أنه لم يسمع من كثيرٍ ممن حَدَّث عنهم.

٢ ـ **إسماعيل بن عَيَّاش أبو عتبة العَنْسي**: عالم أهل الشَّام في عصره أشار ابن معين ثم ابن حِبّان في (الثقات) إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٣ ـ **حبيب بن أبي ثابت الكوفي**: تابعيٌّ مشهورٌ، يُكثر التدليسَ.

٤ ـ **الحسين بن ذَكْوان**: أشار ابن صاعد إلىٰ أنه كان مدلِّساً.

٥ ـ **حُميد الطَّويل**: صاحب أنس، كثيرُ التدَّليس عنه.

٦ ـ **شعيب بن عبد الله الصَّريفيني**: من شيوخ أبي داود، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبّان، والدَّارقطني.

٧ ـ **شعيب بن عبد الله**: أسقط ثلاثة دَلَّسهم في حديثٍ.

٨ ـ **صَفْوان بن صالح بن دينار الدمشقي أبو عبد الملك المؤذِّن**: نُسِبَ إلىٰ النَّسوية.

٩ ـ **طلحة بن نافع الواسطِي أبو سفيان**: الراوي عن جابرٍ، معروفٌ بالتدليس.

١٠ ـ **عبد الله مَرْوان أبو الشيخ الحَرَّاني**: قال ابن حبان (في الثقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ في خبره.

١١ ـ **عبد الله بن أبي نَجِيح المكيِّ المفسِّر**: أكثَرَ عن مجاهد، كان يُدَلِّس عن مجاهدٍ، وَصَفه بذلك النَّسائي.

١٢ ـ **عبد الجليل بن عطية القَيْسي أبو صالح البَصْري**: قال ابن حبَّان: يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٣ ـ **عبد الرحمٰن بن عبد الله بن مسعود**: ثقةٌ صَرَّح بالسماع عن أبيه في أربعة أحاديث، أحدُها موقوفٌ، وحديثه عنه كثيرٌ، ففي السُّنن خمسة عشر، وفي المسند زيادة علىٰ ذلك سبعة أحاديث معظمها بالعنعنة، وهٰذا هو التدليس، قاله ابن حجر، وذلك لأنهم اختلفوا في سماعه من أبيه.

١٤ ـ **عبد الرحمٰن بن محمد المُحاربي**: محدِّثٌ مشهورٌ من طبقة عبد الله بن نُمَير، وَصَفه العُقَيْلِيُّ بالتَّدليس.

١٥ ـ **عبد العزيز بن عبد الله القُرَشي البصري، أبو وهب الجرعاني**: قال ابن حِبّان في (الثقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

١٦ ـ **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رُوَّاد المَكِّي**: صدوقٌ نُسِبَ إلىٰ التدليس، وممن ذكره فيهم العَلائيُّ.

١٧ ـ **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج المكِّي**: فقيه الحجاز، وَصَفه النَّسائي وغيرُه بالتدليس، وقيل: لا يُدَلِّس إلا من مجروحٍ.

١٨ ـ **عبد الملك بن عُمَير القِبْطِي الكوفي**: تابعيٌّ مشهورٌ من الثقات، مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه الدَّارقطني وابن حِبّان وغيرُهما.

١٩ ـ **عبد الوَهَّاب بن عطاء الخفَّاف البصري**: صدوقٌ من طبقة أبي أُسَامة، قال البخاري: كان يُدَلِّس علىٰ ثَوْر الحمصي وأقوام أحاديثَ مناكيرَ.

٢٠ ـ **عبيدة بن الأسود بن سعيد الهَمْداني**: أشار ابن حِبّان في (الثقات) إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٢١ ـ **عثمان بن عمر الحنفي**: عن ابن جريج، وعنه محمد بن حرب الشامي قال ابن حبان في (الثِّقات): يُعتَبر حديثُه إذا بَيَّن السَّماعَ.

٢٢ ـ **عِكْرِمة بن عَمَّار اليمامي**: من صغار التابعين، وَصَفه أحمدُ والدَّارقطني بالتدليس.

٢٣ ـ **عليُّ بن غُراب الكوفي القاضي**: اختُلِفَ فيه، ووَثَّقه ابنُ مَعين، وَصَفه الدَّرقطنيُّ وغيرُه بالتدليس.

٢٤ ـ **عمر بن علي بن أحمد بن اللَّيث البخاري اللَّيثي أبو مسلم الحافظ**: وَصَفه يحيىٰ بن مَنْدَه بالتدليس، وقال شيرويه: كان يحفظ ويُدَلِّس.

٢٥ ـ **عمرو بن عبد الله السَّبيعي الكوفي**: تابعيٌّ ثقةٌ، مشهورٌ بالتدليس، ووَصَفه النَّسائيُّ وغيرُه بذلك.

٢٦ ـ **قتادة بن دَعَام السَّدُوسي البصري**: صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه، كان حافظَ عصره، هو مشهورٌ بالتدليس، وَوَصَفه به النَّسائيُّ وغيرُه.

٢٧ ـ **مبارك بن فُضَالة البصري**: مشهورٌ بالتدليس، وَوَصَفه به الدَّارقطني وغيرُه، وقد أكثر عن الحسن البصري.

٢٨ ـ **محمد بن البخاري**: يروي عن وكيعٍ، وعنه ولداه: عمر وإبراهيم، أشار ابن حِبّان إلىٰ أنه كان يُدَلِّس.

٢٩ ـ **محمد بن صدقة الفدكي**: من أصحاب مالك، ووَصَفه

ابنُ حبّان بالتدليس في كتاب (الثقات)، وكذلك وَصَفه الدَّارقطني.

٣٠ ـ **محمد بن عبد الملك الواسِطي الكبير أبو إسماعيل**: وَصَفه ابن حِبّان بالتدليس، وكذا أطلق فيه الذهبيُّ في: (تذهيب التهذيب).

٣١ ـ **محمد بن عَجْلان المدني**: تابعيٌّ صغيرٌ مشهورٌ من شيوخ مالكٍ، ووَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس.

٣٢ ـ **محمد بن عيسىٰ بن نَجِيح أبو جعفر بن الطَّبَّاع**: ثقةٌ مشهورٌ، قال صاحبه أبو داود: كان مُدَلِّساً، وكذا وَصَفه الدَّارقطني.

٣٣ ـ **محمد بن محمد بن سليمان الباغَنْدِي الحافظ البغدادي أبو بكر**: مشهورٌ بالتَّدليس مع الصِّدق والأمانة، قال الإسماعيلي: لا أتَّهمه ولكنه يُدَلِّس.

٣٤ ـ **محمد بن مسلم بن تدرس المَكِّي أبو الزُّبير**: من التابعين، مشهورٌ بالتدليس، وقد وَصَفه النَّسائي وغيرُه بالتدليس.

٣٥ ـ **محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري الفقيه المدني**: نزيل الشَّام، مشهورٌ بالإمامة والجلالة من التابعين، وَصَفه الشافعيُّ والدَّارقطني وغيرُ واحدٍ بالتدليس.

٣٦ ـ **محمد بن مصطفىٰ**: قال أبو زُرْعَة الدِّمشقي: كان صفوان بن صالح، ومحمد بن مصطفىٰ يُسَوِّيان الحديثَ كبقية بن الوليد.

٣٧ ـ **مِحْرز بن عبد الله أبو رَجاء الجَزَري**: من أتباع التابعين، وَصَفه ابنُ حِبّان بالتدليس في (الثقات).

٣٨ ـ **مَرْوان بن معاوية الفَزاري**: من أتباع التابعين، كان مشهوراً بالتدليس، وكان يدلِّس الشيوخ أيضاً، ووَصَفه الدَّارقطني بذلك.

٣٩ ـ **مُصْعَب بن سعيد أبو خَيْثَمة المِصِّيصِي**: قال ابن عدي: كان يصحف، وقال ابن حبان في (الثقات): كان يدلِّس.

٤٠ ـ **المُغِيرة بن مقسم الضَّبيّ الكوفي**: صاحب إبراهيم النَّخَعي، ثقةٌ مشهورٌ، ووَصَفه النَّسائي بالتدليس.

٤١ ـ **مكحول الشَّامي**: **الفقيه المشهور**: تابعيٌّ، يقال إنه لم يسمع من الصحابة إلا عن نفرٍ قليلٍ، ووَصَفه بذلك ابنُ حِبّان، وأطلق الذهبيُّ أنه كان يدلِّس، قال ابن حجر: ولم أره للمتقدِّمين إلا في قول ابن حبان.

٤٢ ـ **ميمون بن موسىٰ المرائي ـ نسبة إلىٰ امرىء القيس ـ**: صاحب الحسن البصري، قال النَّسائي، والدَّارقطني: كان يدلِّس، وكذا حكاه ابن عَدي عن أحمد بن حنبل.

٤٣ ـ **هشام بن حَسَّان البصري**: وَصَفَه بالتدَّليس عليُّ بن المَدِيني وأبو حاتم.

٤٤ ـ **هشيم بن بشر الواسِطي**: من أتباع التابعين، مشهورٌ بالتدليس مع ثقته، ووَصَفه النسائيُّ وغيره بذلك.

٤٥ ـ **يزيد بن أبي زياد الكوفي**: من أتباع التابعين، تغيَّر في آخر عمره، وَصَفَه الدَّارقطنيُّ، والحاكمُ، وغيرُهما بالتدليس.

٤٦ ـ **يزيد بن عبد الرحمٰن أبو خالد الدَّالاَني**: مشهورٌ بكنيته، من أتباع التابعين، ثقةٌ، وَصَفه حسنُ الكَرَابِيسي بالتدليس.

٤٧ ـ **يزيد بن عبد الرحمٰن بن أبي مالك الهَمْداني الدِّمشقي**: وَصَفه أبو مسهر بالتَّدليس.

٤٨ ـ **أبو حرَّة الرَّقَاشي البصري**: صاحب الحسن، روىٰ عنه

يحيىٰ بن سعيد القَطَّان، وصفه أحمد، والدَّارقطني بالتدليس.

٤٩ ـ **أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود**: ثقةٌ مشهورٌ، روايته عن أبيه داخلةٌ في التدليس، وهو أولىٰ بالذكر من أخيه عبد الرحمٰن.

المرتبة الرابعة:

من اتَّفق علىٰ أنه لا يُحْتَجّ بشيءٍ من حديثهم إلا بما صرَّحوا فيه بالسَّماع، لكثرة تدليسهم علىٰ الضعفاء والمجاهيل، وعدتهم اثنا عشر:

١ ـ **بَقِيَّة بن الوليد الحمصي**: المحدِّث المشهور المُكِثر، كان كثيرَ التدليس عن الضعفاء والمجهولين، وَصَفه الأئمة بذلك.

٢ ـ **حَجَّاج بن أَرْطَاة**: الفقيه الكوفي المشهور، وصَفَه النَّسائيُّ وغيرُه بالتدليس عن الضعفاء، وممن أطلق عليه التدليس ابن المبارك، ويحيىٰ بن القَطَّان، ويحيىٰ بن معين، وأحمد، وقال أبو حاتم: إذا قال: حَدَّثنا؛ فهو صالحٌ، وليس بالقويِّ.

٣ ـ **حميد بن الرَّبيع الكوفي الخزاز ـ بمعجمات ـ اللَّخَمي**: مختَلفٌ فيه، وقد وصَفَه بالتدليس عن الضعفاء عثمان بن أبي شَيْبَة.

٤ ـ **سُوَيْد بن سعيد الحَدَثاني**: موصوفٌ بالتدليس، وَصَفَه به الدَّارقطنيُّ، والإسماعيليُّ، وغيرُهما.

٥ ـ **عباد بن منصور الباجي البصري**: ذكره أحمد، والبخاري، والنَّسائي، والسَّاجي، وغيرهم بالتدليس عن الضعفاء.

٦ ـ **عطية بن سعيد العَوفي الكوفي**: تابعيٌّ معروفٌ ضعيفٌ الحفظ، مشهورٌ بالتدليس القَبيح.

٧ ـ **عمر بن عليّ المُقَدَّمي**: من أتباع التابعين، ثقةٌ مشهورٌ، كان شديدَ الغُلُوّ في التدليس، وَصَفَه بذلك أحمدُ، وابن معين، والدَّارقطني، وغيرُ واحدٍ.

٨ ـ **عيسىٰ بن موسىٰ البخاري ـ لقبه غُنْجَار**: صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الثقات ما حمله عن الضعفاء، والمجهولين.

٩ ـ **محمد بن إسحاق بن يَسَار المُطَّلِبي المدني**: صاحب المغازي، صدوقٌ، مشهورٌ بالتدليس عن الضعفاء، والمجهولين، وعن شرٍّ منهم، وَصَفَه بذلك أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما.

١٠ ـ **محمد بن عيسىٰ بن القاسم بن سميع**: دمشقيٌّ فيه ضعفٌ، وَصَفه بالتدليس ابنُ حِبّان.

١١ ـ **الوليد بن مسلم الدِّمشقي**: معروفٌ، موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصِّدق.

١٢ ـ **يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح**: ذكره ابن حِبّان في (الثقات): بما يقتضي ذلك.

المرتبة الخامسة:

من ضُعِّف بأمر آخر سِوىٰ التدليس فحديثُهم مردودٌ ولو صَرَّحوا بالسَّماع، إلا أن يوثق من كان ضعفُه يسيراً كابن لَهِيْعَة، وهم أربعة وعشرون نفساً:

١ ـ **إبراهيم بن يحيىٰ الأسلمي**: شيخُ الشافعي، ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه أحمدُ، والدَّارقطنيُّ، وغيرُهما بالتدليس.

٢ ـ **إسماعيل بن أبي خليفة أبو إسرائيل الملائي**: ضعَّفوه، وأشار الترمذي إلىٰ أنه كان يدلِّس.

٣ ـ **بشير بن زاذان**: روىٰ عن رشد بن سعد وغيره، وروىٰ عنه قاسمُ ابن عبد الله السراج، ضَعَّفه الدارقطنيّ، ووَصَفه ابنُ الجَوزي بالتدليس عن الضعفاء.

٤ ـ **تليد بن سليمان المُحاربي الكوفي**: مشهورٌ بالضَّعف، قال

أحمد، والعِجْليُّ، والدارقطني: يُدَلِّس.

٥ ـ **حسان بن يزيد الجُعْفي**: ضَعفَّه الجمهورُ، ووَصَفه الثَّوري، والعِجْليُّ، وابن سعد بالتدليس.

٦ ـ **الحسن بن عمارة الكوفي أبو محمد**: الفقيه المشهور، ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن حِبّان: كانت بليتُه التدليسَ.

٧ ـ **الحسين بن عطاء بن عطاء يَسَار المدني**: عن أبيه، قال أبو حاتم: مُنكَر الحديث، وقال ابن الجارود: كذَّابٌ، وقال ابن حِبّان في (الثقات): كان يخطىء، ويدلِّس، وقال في (الضعفاء): لا يجوز أن يُحْتَجّ به.

٨ ـ **خارجة بن مصعب الخُراساني**: ضَعَّفه الجمهورُ، وقال ابن معين: كان يدلِّس عن الكذَّابين.

٩ ـ **سعيد بن المَرْزُبان أبو سعيد البَقَّال**: من أتباع التابعين، ضعيفٌ مشهورٌ بالتدليس، وَصَفه به ابنُ أحمد، وأبو حاتم، والدَّارقطني، وغيرُهم.

١٠ ـ **صالح بن أبي الأخضر**: أشار رَوْحُ بن عُبادة إلىٰ أنه كان مدلِّساً.

١١ ـ **عبد الله بن زياد بن سَمْعان المدني**: ضَعَّفه الجمهورُ، ووَصَفه ابن حِبان بالتدليس.

١٢ ـ **عبد الله بن لَهِيْعَة الحَضْرَمي**: قاضي مصر، اختلط في آخر عمره، وكثر عنه المناكيرُ في روايته، قال ابن حبّان: كان صالحاً، ولكنه كان يدلِّس عن الضعفاء.

١٣ ـ **عبد الله بن معاوية بن عارم بن المُنذِر بن الزُّبير بن العَوَّام**: ضَعَّفه البخاري والنَّسائي، وأشار ابن حِبّان إلىٰ تدليسه.

١٤ ـ **عبد الله بن واقد أبو قتادة الحَرَّاني**: متفَّقٌ علىٰ ضعفه، ووَصَفه أحمد بالتدليس.

١٥ ـ **عبد الرحمٰن بن زياد بن أنعم**: ذكر ابن حِبّان في (الضعفاء) أنه كان مدلِّساً، وكذا وَصَفه به الدَّارقطني.

١٦ ـ **عبد العزيز بن عبد الله بن وهي الكَلاَعي**: ضعيفٌ، قال ابن حِبّان: يُعْتَبَر حديثُه إذا بيَّن السَّماعَ.

١٧ ـ **عبد الوهَّاب بن مجاهد بن جبر**: قال الحاكم: كان يُدَلِّس عن شيوخ ما سمع منهم قط.

١٨ ـ **عثمان بن عبد الرحمن الطَّرايقي**: قال ابن حِبّان: روىٰ عن قومٍ ضعافٍ أشياء فدَلَّسها عنهم.

١٩ ـ **علي بن غالب المصري**: عن راهب بن عبد الله، وعنه يحيىٰ بن أيوب، ضَعَفَّه أحمدُ وغيرُه، وقال ابن حِبّان: كان كثيرَ التدليس.

٢٠ ـ **عمرو بن حكام**: قال الحاكم: كان يدلِّس عمن لم يسمع منه، قال ابن المديني: سمع في شبابه من شعبة، فلمَّا ماتَ؛ أخذ كتبَه.

٢١ ـ **مالك بن سليمان الهَرَوي**: قاضي هَراة، ضَعَّفه النَّسائي، ووَصَفه بان حِبّان بالتدليس.

٢٢ ـ **محمد بن كثير الصَّنعاني**: اتَّهمه العُقَيلي بالتدليس.

٢٣ ـ **الهيثم بن عَدي الطَّائي**: اتَّهمه البخاري بالكذب، وتركه النَّسائيُّ وغيرُه، وقال أحمد: كان صاحبَ أخبارٍ وتدليسٍ.

٢٤ ـ **يحيىٰ بن أبي الكَلبي أبو جناب**: ضَعَّفوه، وقال أبو زُرْعَة، وأبو نُعَيْم، وابن نمير، ويعقوب بن سفيان، والدَّارقطني وغيرُ واحدٍ: كان مدلِّساً.

فهؤلاء هم المدلِّسون الذين جمعهم ابنُ حجر (المتوفىٰ سنة ٨٥٢ هـ) في كتابه «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس» وجعلهم علىٰ المراتب الخمسة التي ذكرناها.

وقال في خطبة كتابه: وهي مستمدّةٌ من «جامع التحصيل» للإمام صلاح الدين العَلائي مع زياداتٍ كثيرةٍ.

قال: وهـٰذا التقسيمُ المذكورُ حَرَّره الحافظُ صلاح الدين المذكور في كتابه المذكور.

قال: وقد أفرد أسماء المدلِّسين بالتصنيف من القدماء: الحسين بن علي الكَرَابيسي صاحب الإمام الأعظم الشافعي، ثم النَّسائي، ثم الدَّارقطني، ثم نظم شيخُ شيوخنا الحافظ شمس الدين الذَّهبي في ذلك أرجوزةً، وتبعه بعضُ تلامذته، وهو الحافظُ أبو محمود أحمد بن إبراهيم المَقْدِسي، فزاد عليه من تصنيف العلائيِّ شيئاً كثيراً مما فات الذهبيَّ ذِكْرُهُ، ثم ذَيَّل شيخُنا حافظ العصر أبو الفضل بن الحسين في هوامش كتاب العلائي أسماءَ وقعتْ له، ثم ضَمَّها ولدُه العلاَّمة قاضي القضاة ولي الدين أبو زُرْعَة الحافظ ابن الحافظ إلىٰ من ذكره العلائي، وجعله تصنيفاً مستقلاً فزاد من تتبَّعه شيئاً يسيراً جداً، وعلَّم يما زاده علىٰ العلائي (ز). وأفرد المدلِّسين بالتصنيف من المتأخِّرين المحدِّث الكبيرُ المُتقِن برهان الدين الحَلبي سبط ابن العجمي غير متقيد بكتاب العلائي، فزاد عليهم قليلاً، فجميع ما في كتاب العلائي من الأسماء ثمانية وستون نفساً، وزاد عليهم ابنُ العراقي ثلاثة عشر نفساً، وزاد عليه الحلبي اثنين وثلاثين نفساً، وزدتُ عليه تسعة وثلاثين نفساً، فجملة ما في كتابي هـٰذا مئة واثنان وخمسون نفساً».

أقول: وقد أوردتُّها هنا لشِدَّة حاجة المحدِّث إليها.

المُذَاكَرَةُ:

من آداب طالب الحديث أن يُكثِر من المذاكرة، فإنها تُقَوِّي الذاكرةَ، عن أنس بن مالكٍ قال: «كنَّا نكون عند النبي ﷺ فنسمع منه الحديثَ، فإذا قُمْنا تذاكرناه فيما بيننا؛ حتى نحفظه».

وعن ابن عبَّاسٍ ـ رضي الله عنهما ـ قال: «إذا سمعتم مني حديثاً؛ فتذاكروه بينكم».

وعن أبي سعيد الخُدْرِي رضي الله عنه قال: «تحدَّثوا، وتذاكروا، فإنَّ الحديث يذكر بعضُه بعضاً».

ورُوي مثلُ هذا عن عليٍّ وغيره. (انظر «الجامع لأخلاق الراوي....»: ١/ ٩٢٣٦).

قال عطاء بن أبي رَباح: «كنا نكون عند جابرٍ يُحَدِّثُنا، فإذا خرجنا؛ تذاكرنا، فكان أبو الزُّبَيْر أحفظنا للحديث». (الجامع: ١/ ٢٢٨).

وقال عَلْقَمَةُ: «تذاكروا الحديثَ، فإنَّ حياتَه مذاكرتُه».

قال الخطيبُ: «أفضلُ المذاكرةِ مذاكرةُ الليل، وكان جماعةٌ من السَّلَفِ يبدؤون المذاكرةَ من العِشَاء، فربما لم يقوموا حتى يسمعوا أذانَ الصُّبْحِ».

«فإن لم يجد الطالبُ من يذاكره ذاكرَ نفسه بنفسه، وكَرَّر معنى ما سمعه، ولفظه على قلبه، ليعلق ذلك على خاطره، فإنَّ تكرار المعنى على القلب كتكرار اللفظ على اللِّسان سواءٌ بسواءٍ، وقَلَّ أن يُفْلِحَ من يقتصر على الفكر، والتعقُّل بحضرة الشيخ خاصةً، ثم يتركه ويقوم، ولا يُعاوِده». (تذكرة السامع والمتكلم: ص: ١٤٥).

كان وكيعٌ وأحمدُ بن حنبل تذاكرا ليلةً، حتى جاءت الجاريةُ وقالت: «قد طلع الكوكبُ، أو قالت: الزهرةُ».

وقد نَقَلَ الإمامُ البَيْهَقيُّ ـ رحمه الله تعالى ـ عدداً كبيراً من النصوص لأخبار السَّلَف في كتابه «المدخل» في باب «مذاكرة العلم والجلوس مع أهله» وذكر فيه أهمية المذاكرة لطالب العلم.

مَرَاتِبُ الأَصَحِّيَّةِ:

ينقسم ترتيب الكتب الصِّحاح إلى هٰذه المراتب:

١ ـ ما اتَّفق عليه الشيخان.

٢ ـ ثم ما انفرد به الإمام البخاريُّ.

٣ ـ ثم ما انفرد به الإمام مسلمٌ.

٤ ـ ثم ما وافق شرطهما، ولم يخرِّجاه، والمقصودُ به رجالَهما وكيفيةَ إخراجهما خلافاً لما فعله الحاكمُ بتلفيق الأسانيد، وحَكَم عليه بأنه على شرطهما.

٥ ـ ثم ما وافق شرط البخاري وحدَه ولم يخرِّجه.

٦ ـ ثم ما وافق شرطُ مسلمٍ وحده ولم يخرِّجه.

٧ ـ ثم ما ليس على شرطهما، وصَحَّ عند غيرهما كابن خُزَيْمَةَ، وابن حِبَّان، وأصحابِ السُّنَن والمَسَانيد؛ لأن الشيخين لم يستوعبا جميعَ الصحيح، ولم يلتزما بذلك، ولذا قال الحاكمُ في خطبة كتابه: (المستدرك): «لم يحكما ولا واحد منهما: أنه لم يصح من الحديث غير ما خرجه».

والأوَّل يقال له: «متفق عليه» والعلم القطعي حاصِلٌ به، وهو يُساوي «المُتواتِرَ» في حصول العلم. (انظر «معجم مصطلحات الحديث

ولطائف الأسانيد»، ص: ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

مَرَاتِبُ الْجَرْحِ والتَّعْدِيْلِ:

المراد بذلك ألفاظُها، ومنزلةُ كلِّ لَفْظَةٍ منها، وعددها عند علماء هٰذا الشأن؛ أمثال: ابن أبي حاتم، وابن الصَّلاح، والحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والحافظ ابن حجر، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي، وزكريا الأنصاري وغيرِهم.

وقد أوردنا كلَّ لَفْظٍ من ألفاظ الجرح، والتعديل في حرفه مع بيان مرتبته عند هؤلاء الأئمَّة النُّقَّاد.

مَرْحَلَةُ الرِّوَايَةِ:

هي الفترةُ الممتدَّةُ من عصر الصحابة إلىٰ نهاية القرن الخامس الهجري تقريباً، وأبرَزُ خصائصها كون الأحاديث لا تتلقَّىٰ فيها، ولا تنقل إلا بواسطة الأسانيد، والرواية المباشرة، والإسناد في هٰذه المرحلة يشكل العمودَ الفقريَّ، عليه يتم الاعتمادُ في تلقي الأحاديث والآثار، ونقلها. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

مَرْحَلَةُ مَا بَعْدَ الرِّوَايَةِ:

هي مرحلة الاعتماد علىٰ الكتب التي صَنَّفها حُفَّاظُ المرحلة الأولىٰ تنقل الأحاديث بأسانيدها الخاصة، فإن جُلَّ الكتب التي ظهرتُ في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديثَ بالاعتماد علىٰ الكتب السابقة، وإن كانت أساليب النَّقل وطُرُق الأخذ تختلف من كتاب إلىٰ آخر. (انظر «نظرات جديدة في علوم الحديث» للمليباري).

المَرْدُوْدُ:

وهو الضعيفُ على اختلاف الدَّرجات، ومُوجِبُ الرَّدِّ إمَّا أن

يكون لسَقْطٍ من إسنادٍ، أو لطَعْنٍ في راوٍ على اختلاف وجوه الطَّعْن.

مَرْدُوْدُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «رُدَّ حَدِيْثُهُ» في حرف الرَّاء.

المُرْسَلُ:

لغةً: «المُرْسَلُ» اسمُ مفعولٍ من (الإرسال) بمعنى: (الإطلاق). (القاموس المحيط).

فكأنَّ ـ المُرْسِلَ أطلق الإسنادَ، ولم يُقَيِّده براوٍ معروفٍ.

واصطلاحاً: : «هو ما رفعه التَّابعيُّ إلى النبي ﷺ من غير ذكر الواسطة» وقولنا: «التابعي» بإطلاقٍ شاملٍ للتابعي الصغير، والكبير.

هـٰذا هو التعريف المعتمد عند أهل الحديث، ومنهم من قيَّده بالتابعي الكبير، ويجعل ما رفعه صغارُ التابعين من المنقطع.

أمَّا علماءُ الأصول؛ فالمُرْسَل عندهم: «ما رفعه غيرُ الصحابي إلى النبي ﷺ».

فقولهم: «غيرُ الصحابي» يشمل ما رفعه التابعيُّ كالحسن البصري، أو تابع التابعي كمالكٍ، أو من فوقهم كتابع تابع التابعي، كل هـٰذا عندهم مُرْسَلٌ.

أما أهل الحديث فالمرسل فقط ما مرَّ في تعريفهم، أما ما رفعه من فوق التابعي؛ فهو عندهم صورة من «المُعْضَل».

وعليه فبين التعريفين ـ تعريف المحدِّثين، وتعريف الأصوليين ـ عمومٌ، وخصوصٌ مطلقٌ، فتعريف الأصوليين أعَمُّ.

مثال المرسل:

ما أخرجه الإمامُ مسلمٌ في صحيحه في كتاب البيوع قال:

«حَدَّثَني محمَّدُ بن رافع، ثنا حُجَيْن، ثنا اللَّيْثُ عن عُقَيْل، عن ابن شهابٍ، عن سعيد بن المُسَيَّب: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن المُزَابَنَةِ».

فسعيدُ بن المُسَيَّب تابعيٌّ كبيرٌ، روى هٰذا الحديثَ عن النبيِّ ﷺ بدون أن يَذْكُرَ الواسطةَ بينه وبين النبيِّ ﷺ، فقد أسقط من إسناد هٰذا الحديث آخِرَهُ وهو مَنْ بَعدَ التابعيِّ، وأقَلُّ هٰذا السَّقَط أن يكون قد سَقَط الصحابيُّ، ويُحْتَمَلُ أن يكون قد سقط معه غيرُه كتابعيٌّ مثلاً.

حكمُ «المُرْسَل» وحُجِّيته:

«المُرْسَلُ» في الأصل ضعيفٌ مردودٌ، لِفَقْدِه شرطاً من شروط المقبول وهو اتصالُ السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، لاحتمال أن يكون المحذوفُ غيرَ صحابيٍّ، وفي هٰذه الحال يحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدِّثين، وغيرهم اختلفوا في حكم «المرسل» والاحتجاج به؛ لأن هٰذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السَّند؛ لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابةُ كلُّهم عَدُولٌ، لا تَضُرُّ عَدَم معرفتِهم.

ومُجْمَلُ أقوال العلماء في المرسل ثلاثةُ أقوالٍ هي:

١ ـ **ضعيفٌ مردودٌ**: عند جُمهور المحدِّثين، وكثيرٍ من أصحاب الأصول، والفقهاء.

وحُجَّةُ هؤلاء هو: الجهل بحال الراوي المحذوف لاحتمال أن يكون غيرَ صحابيٍّ.

٢ ـ **صحيحٌ يُحْتَجُّ به**: عند الأئمَّة الثلاثة ـ أبو حنيفة، ومالكٍ، وأحمدَ في المشهور عنه ـ وطائفةٍ من العلماء بشرطٍ أن يكون المُرْسِلُ

ثقةً، ولا يُرسِل إلاَّ عن ثقةٍ.

وحُجَّتُهم: أنَّ التابعي الثقة لا يَسْتَحِلُّ أن يقول: قال رسول الله ﷺ إلاَّ إذا سمعه من ثقةٍ.

٣ ـ قبوله بشروطٍ: أي يَصِحُّ بشروط، وهٰذا عند الإمام الشافعيِّ ـ رحمه الله تعالى ـ وبعضِ أهل العلم.

وهٰذه الشروطُ أربعةٌ، ثلاثةٌ في الراوي المُرْسِل، وواحدٌ في الحديث «المُرْسَل» وإليك هٰذه الشروطُ.

١ ـ أن يكون المُرْسِلُ من كبار التابعين.

٢ ـ وإذا سَمَّى من أَرْسَل عنه؛ سَمَّى ثقةً.

٣ ـ وإذا شاركه الحُفَّاظُ المأمونون؛ لم يُخالِفوه.

٤ ـ وأن يَنْضَمَّ إلى هٰذه الشروط الثلاثة واحدٌ مما يلي:

أ ـ أن يُرْوَى الحديثُ من وجهٍ آخر مُسْنَداً.

ب ـ أو يُرْوَى من وجهٍ آخر مُرْسَلاً، أرسله من أخذ العلمَ عن غير رجال «المُرْسَل» الأول.

ج ـ أو يُوافِقُ قولَ صحابيٍّ.

د ـ أو يُفْتِي بمقتضاه أكثرُ أهل العلم. (انظر «الرسالة» للشافعي، ص: ٤٦١).

فإذا تحقَّقت هٰذه الشروطُ؛ تبيَّن صحةُ مَخْرَج «المُرْسَلِ» وما عَضَدَهُ، وأنَّهما صحيحان، لو عارضَهما صحيحٌ من طريقٍ واحدٍ؛ رَجَّحْناهما عليه بتعدُّدِ الطُّرُق إذا تعذَّر الجمعُ بينهما.

مثالٌ لمنهج الإمام الشافعيِّ في قبول «المُرْسَل»:

روى الشافعيُّ من حديث مالك بن أنس، عن أبي حازم، عن

سعيد بن المُسَيَّب: أنَّ رسول الله ﷺ «نهى عن بَيْع الغرر» واحْتَجَّ به.

فهـٰذا الحديثُ مُرْسَلٌ كما ترى، إلَّا أنَّه ثَبَت مُسْنَداً من حديث عُبيد الله بن عمر، عن أبي الزِّنَاد، عن الأعرج، عن أبي هريرة. فعضد المسندُ مُرْسَلَ ابن المُسَيَّب فثبت: أنَّه مُرْسَلٌ صحيحٌ، وبالتالي احتجَّ به الشافعيُّ. (جامع التحصيل لأحكام المراسيل: للعلائي ص: ١٠٢ ـ ١٠٣).

وهنا قد يقع في الذِّهْن السؤالُ التالي:

إذا تقوَّى المُرْسَلُ بالحديث المسند فإنَّ الحجَّة قائمةٌ بالمسند فلا فائدةَ عند ذلك بالمرسل؟

والجوابُ: أنه بالمسند يتبيَّن لنا صِحَّةُ المُرْسَل، فيكون في المسألة حديثان صحيحان: المُسْنَدُ، والمُرْسَلُ الذي تقوّى به، فأصبحا دليلين فلو عارضهما حديثٌ صحيحٌ من طريقٍ واحدٍ وتعذَّر الجمعُ؛ قدَّمناهما عليه، وعملنا بهما دونه. (انظر «إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٨١).

أشهر المُرسِلين من التابعين:

وأكثر ما تُرْوَى المراسيلُ:

من أهل المدينة عن: سعيد بن المُسَيَّب (المتوفى سنة ٩٤ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: عطاء بن أبي رَباح (المتوفى سنة ١١٤ هـ).

ومن أهل مصر عن: سعيد بن أبي هِلال (المتوفى سنة ١٣٥ هـ).

ومن أهل الشام عن: مَكْحُول الدِّمَشْقي (المتوفى سنة ١١٢ هـ).

ومن أهل البصرة عن: الحسن بن يَسَار أبي الحسن البَصْرِي (المتوفى سنة ١١٠ هـ).

ومن أهل الكوفة عن: إبراهيم بن يزيد النَّخَعي (المتوفى سنة ٩٦ هـ)».

هٰذا؛ وقد اشتهر عن الشافعي: أنَّه قال: «إرسالُ سعيد بن المُسَيَّب عندنا حَسَنٌ» وقد اختلف العلماءُ حول مراد الشافعيِّ بقوله هٰذا على قولَيْن:

القول الأول: أنَّ مُرْسَل سعيدٍ حُجَّةٌ عنده؛ ولو لم يتوفَّر لها، أيٌّ من العواضد المذكورة آنفاً ـ بخلاف غيرها من المراسيل ـ وذلك لأنَّ مراسيل سعيد فُتِّشَتْ فوُجِدَتْ مسندةً من طُرقٍ أُخرى.

القول الثاني: أنَّ مُرْسَله كمرسل غيره من كبار التابعين يُحْتَجُّ به إذا استكمل الشروطَ التي مَرَّ ذِكْرُها، وليس لابن المُسَيَّب ميزةٌ في هٰذا إلاَّ أنَّه أصحُّ التابعين إرسالاً.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «وهٰذا هو الصحيحُ من القولين عندنا؛ لأن في مراسيل سعيد ما لم يُوجَد مسنداً بحال من وجهٍ يَصِحُّ، وقد جعل الشافعيُّ لمراسيل كبار التابعين مزيةً على من دونهم، كما استحسن مُرْسَلَ سعيدِ بن المُسَيَّب على مَن سواه».

مصادر الحديث المرسل:

أفرد الحديثَ المُرْسَل عددٌ من العلماء بالتَّصنيف، أشهرهم:

١ ـ **المراسِيل**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني (المتوفى سنة ٢٧٥ هـ) وكتابه مُرتَّبٌ على الأبواب الفقهية، ويبلغ عدد الأحاديث التي أوردها في الكتاب (٥٤٤) حديثاً، وهو مطبوعٌ مع الأسانيد، وطبعة أخرى محذوفة الأسانيد.

٢ ـ **المراسيل**: للإمام ابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحَنْظَلي الرَّازي (المتوفى سنة ٣٢٧ هـ) وكتابه

مُرتَّبٌ على أسماء التابعين في حروف المعجم، وهو مطبوعٌ أيضاً.

٣ ـ **بيان المُرْسَل**: لأبي بكر أحمد بن هارون البَرْدِيْجي (المتوفى سنة ٣٠١ هـ).

٤ ـ **جامع التحصيل بأحكام المراسيل**: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدي العَلاَئي (المتوفى سنة ٨٦١ هـ) تكلَّم على أنواع الانقطاع في الأسانيد مع الأمثلة على ذلك، وكيفية معرفة الانقطاع، وذكر طبقاتِ المُرسِلين، وغير ذلك من الأبحاث.

(مستفادٌ من «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٩٩، و«تيسير مصطلح علوم الحديث» ص: ٧١ ـ ٧٣ و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٣٥ ـ ١٤١).

المُرْسَلُ الخَفِيُّ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «الإرسال» بمعنى «الإطلاق». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رواه الراوي عمَّن عاصَره أو لَقِيَه، ولم يَسْمَعْ منه بلفظٍ يحتمل السَّماعَ وغيرَه، كـ «قال» أو «عن». (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٨٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٢٠٥).

هـٰذا نوعٌ مُهِمٌّ عظيمُ الفائدة، دقيقُ المسلك، إنما يُدرِكه نُقَّادُ الحديث وجَهَابِذَتُه، فإنَّ الإسناد إذا عُرض على كثيرٍ من العلماء قد يغتر بظاهره، ولا يهتدىٰ لِمَا فيه من الانقطاع أو الإعضال أو الإرسال.

وهو نوعٌ من «المنقطع» إلَّا أنَّ الانقطاع فيه خَفِيٌّ، لما أنَّ تعاصُرَ الراويَيْن يوُهِم اتصالَ السَّند بينهما.

أمثلة «المُرْسَل الخفيِّ»:

ومن أمثلة (المُرْسَلِ الخَفِيِّ) ما رواه في «العلل الكبير»: «حدَّثنا

إبراهيمُ بن عبد الله الهَرَوي، نا هُشَيْمٌ، أنا يونسُ بن عُبيد، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مطل الغني ظلم، وإذا أحلت على ملىء فاتبعه، ولا تبع بَيْعَتَيْن في بَيْعَةٍ».

فهـٰذا الإسنادُ ظاهرهُ الاتصالُ، ويونسُ بن عبيد أدرك نافعاً وعاصره معاصرةً حتى عُدَّ فيمن سمع من نافع، لكن أئمَّةَ النقد قالوا: إنه لم يسمع منه، قال البخاري: «ما أرى يونس بن عبيد سمع من نافع» وهو رأيُ ابن مَعِين. وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم أيضاً، فهو من المُرْسَل الخَفِيِّ. (انظر «جامع التحصيل» ص: ٣٧٧، و«تهذيب التهذيب» ٤/ ٤٧٢).

الفَرْق بين «المُرْسَل الخفي» و«المُدَلّس»:

وأمَّا الفَرْقُ بين (المُرْسَل الخَفِيّ) وبين (المُدَلّس)، فوقع فيه كلامٌ كثيرٌ لأئمَّة أصول الحديث، واختلفت فيه وِجْهاتهُم، تبعاً لاختلافهم حول ما يعتبر مندرجاً في المدلَّس.

ونقدِّم إليك هاهنا حاصلَ التفريق بينهما، وذلك من وجهين:

الأول: أن (المدلِّس) يروي عمَّن سمع منه، أو لَقِيَه ما لم يسمع منه بصيغةٍ مُوْهِمَةٍ للسَّماع.

وأمَّا (المُرْسِلُ) فإنه يروي عمَّن لم يسمع منه، ولم يَلْقَه إنما عاصَره فقط، فهما متباينان.

الثاني: أنَّ (التدليس) إيهامُ سَماعِ ما لم يسمع، وليس في الإرسال إيهامٌ، فلو بَيَّن المدلِّسُ أنه لم يسمع الحديثَ من الذي دلَّسه عنه؛ لصَارَ الحديثُ مُرْسَلاً لا مُدَلَّساً. نَبَّه على ذلك النُّقَّادُ المحقِّقون كالخطيب البغدادي، وابن عبد البَرّ. (انظر «الكفاية» ص: ٣٥٧، و«التمهيد» ١/ ١٥ ـ و١٩/ ٢٧).

وكذلك فيما نرى من كان معروفاً من أمره أنَّ من يحدِّث عنه لم يسمع منه لاشتهار ذلك، أو اشتهارِ أنه سمع منه أحاديثَ بعينها إذا لم يقصد الإيهامَ، فهـٰذا ينبغي أن يكون مُرْسَلاً خفياً لا مُدلَّساً، ويَدُلُّ على ذلك أنهم لم يذكروا هـٰذا النوعَ في المدلِّسين، ولم يصفهم بالتدليس تلامذتُهم ومن عرفهم من علماء الجرح والتعديل، ومن هنا مَيَّز علماءُ الرجال بين الفريقين كما وجدناه في صنيع الحافظ العَلاَئي وغيره، فإنهم ينبِّهون على المدلِّس أنه مُدَلِّسٌ، ويصفون غيره بأنه «يُرْسِل»، أو «كثيرُ الإرسال».

وسائل معرفة الإرسال:

وقد عُني العلماءُ بكشف هـٰذا النَّوع لِمَا فيه من الخفاء، ووضعوا لمعرفته ضوابطَ دقيقةً، فَصَّلها الحافظُ العَلاَئي في «جامع التحصيل» (ص: ١٤٥)، وأخذ بتفصيله الحافظُ العراقي في «شرح الألفية» (٤/ ٢٥ ـ ٢٦) وغيره، بعد تنقيحها، وتحريرها، وهي:

١ ـ أن يُعرَف عدمُ اللِّقاء بينهما بنَصِّ بعض الأئمة على ذلك، أو يعرف بوجهٍ صحيح من البحث في تواريخ الرواة، مثلُ حديث عمر بن عبد العزيز عن عُقْبَة بن عامرٍ عن النبي ﷺ: «رَحِمَ اللهُ حارِسَ الحَرْسِ». (أخرجه ابن ماجه في الجهاد، فضل الحرس، برقم: ٢٧٦٩)، قال المِزِّيُ في «الأطراف»: إنَّ عُمَر لم يَلْقَ عقبةَ.

٢ ـ أن يُعرَف عَدَمُ السَّماع منه مُطْلَقاً بنَصِّ إمامٍ على ذلك، أو نحوه، كأن يصرِّح الراوي نفسُه بذلك مثل: أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع أباه.

٣ ـ أن يعرف عَدَم سَماعه منه لذلك الحديثِ فقطْ، وإنْ سمع منه غيره، إمَّا بنَصِّ إمامٍ أو إخباره عن نفسه بذلك في بعض طُرُق الحديث، أو نحو ذلك.

٤ ـ أن يَرِدَ في بعض طُرُقِ الحديث زيادةُ اسمِ راوٍ بينهما، كحديثٍ رواه عبد الرَّزَّاق عن سفيان الثَّوري، عن أبي إسحاق، عن زيد بن يُثَيْعٍ عن حُذَيْفَة مرفوعاً: «إنَّ ولَّيتُمُوها أبا بَكْرٍ فَقَوِيٌّ أمينٌ».

هٰذا منقطعٌ في موضعين؛ لأنه رُوِيَ عن عبد الرَّزَّاق قال: حدَّثني النعمان بن أبي شيبة عن الثَّوري، ورُوِي عن الثوري عن شريكٍ عن أبي إسحاق.

إلا أنَّ في هٰذا المسلك الأخير لمعرفة الإرسال إشكالاً كبيراً؛ إذ يُمكِن أن يُعارَض بكونه من «المزيد في متصل الأسانيد» لا من (المُرْسَل الخفي)، ووَجْهُ ذلك: أننا لم نعرف عَدَم السَّماعِ بدليلٍ خارجيٍّ، وإنما اكتشفناه بوُرود الواسطة بين الرجلين في الإسناد، فيُمكن أن يكونا قد التقيا وسمع الراوي ممن فوق المحذوف، فيكون السندُ متصلاً بهما، ورواية الزيادة من باب «المزيد في متصل الأسانيد».

ويُمكن حَلُّ هٰذا الإشكال ـ في رأينا ـ بمنهجٍ دقيقٍ نَتَّبِعه، وهو أن نلاحظ في «المزيد في متصل الأسانيد» ثبوتَ السَّماع تاريخياً بين الراويين المتواليين في الإسناد المحذوف، أمَّا (المُرْسَلُ الخَفِيُّ) فليس لدينا ما يثبت: أنه قد وقع السَّماعُ بين الراويين اللَّذيْنِ حكمنا على رواية أحدهما عن الآخر بالإرسال.

وفَرْقٌ آخَرُ يتعلَّق بصيغة الرواية، فإنها في «المزيد في متصل الأسانيد» تتثبت سَمَاع الراوي للحديث ممَّن فوقه في الإسناد الخالي من الزيادة صراحةً، أو بالقرائن الدَّالة على السَّماع، أمَّا صيغةُ الراوي في (المُرْسَل الخَفِيِّ)، فإنها لا تثبت سَماعَه منه في الإسناد الناقص، فإذا جاءت روايةٌ بزيادة واسطةٍ بينهما كان الحكمُ لها. والله تعالى أعلم. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث»: ص: ٣٨٧ ـ ٣٩٠).

مُرْسَلُ الصَّحَابيِّ:

هو «ما أخْبَرَ به صحابيٌّ عن النبيِّ ﷺ ممَّا يُعْلَم: أنَّه لم يَسْمَعْه أو يحضره لصِغَر سِنِّه أو لتأخُّر إسلامِه أو غير ذلك».

مثاله:

قولُ السيدةِ عائشةَ رضي الله عنها: أوَّلُ ما بُدِيءَ به رسولُ الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصَّالحة في النوم، وكان لا يرى رؤيا إلا جاءتْ مثل فَلَقِ الصُّبْحِ، وحُبِّبَ إليه الخلاءُ، فكان يخلو بغار حِرَاء فيتحنَّث فيه ـ وهو التَّعبد ـ اللَّيالي ذوات العَدَدِ قبل أن ينزع إلى أهله، ويتزوَّد لذلك، ثم يرجع إلى خديجة، فيتزوَّد لمثلها حتَّى جاءه الحقُّ وهو في غارِ حِرَاء. . . . الحديث. (أخرجه البخاري في بدء الوحي، برقم: ٣).

فالسيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ لم تكن موجودةً زمنَ بدءِ الوحي، ولم تبيِّن لنا عمَّن سمعتْ ما يتعلَّق ببدء الوحي على رسول الله ﷺ، فحديثها «مُرْسَلٌ» إلا أنَّ أهل الحديث اصطلحوا على تسميته بـ: «مُرْسَلِ الصَّحابي».

حكمه:

ذهب جُمهورُ أهل العلم إلى الحكم باتصال هٰذا النَّوع، وأنَّ إرسال الصحابيّ لا يَضُرُّ، وأنَّه يُحْتَجُّ به إن استكمل بقيةَ شروط القبول؛ وذلك لأن رواية الصَّحابي لا تكون في الغالب إلا عن صحابيٍّ مثله، والصحابةُ كلُّهم عدولٌ ولو لم تعرف أعيانهم.

إشكال:

ولعلَّه يعترض معترضٌ، فيقول: ثبت: أنَّ بعضاً من الصحابة رووا عن التابعين؟

والجوابُ: أنَّ الصحابي إذا روى عن تابعيٍّ بيَّن ذلك: وبالتالي فلا يرد اعتراض المعترض على ذلك، ولا التفاتَ لقول من قال: «إنَّ مُرْسَلَ الصحابيِّ كَمُرْسَلِ غيره» مُتعلِّلاً بالاعتراض المذكور، والله أعلم.

قال النَّووي: «أمَّا مُرْسَلُ الصَّحابي... فالمذهبُ الصحيحُ المشهورُ الذي قطع به جُمهورُ أصحابنا، أنه حُجَّةٌ، وأطبق المحدِّثون المشترطون للصحيح القائلون بأنَّ المُرْسَلَ ليس بحُجَّةٍ على الاحتجاج به، وإدخاله في الصحيح، وفي صحيحي البخاري ومسلم من هٰذا ما لا يُحصى».

وخالف أبو إسحاق الإسْفِرَايِيني في هٰذه المسألة، فقال: لا يُحْتَجُّ بمُرْسَل الصَّحابي، وحكُمه حكمُ مُرْسَلِ غيره، إلا إن تبيَّن أنَّه لا يُرسِل إلا ما سمعه من النبيِّ ﷺ أو الصحابيِّ، قال: لأنَّهم قد يَرْوُون عن غير صحابيٍّ.

والصَّوابُ: الأوَّلُ، وأنَّه يُحْتَجُّ به مُطْلَقاً؛ لأن روايتهم عن غير الصحابة نادرةٌ، وإذا رَوَوْها بيَّنوها، فإذا أطلقوا ذلك؛ فالظاهرُ: أنَّه عن الصحابة، والصحابة كلهم عدولٌ.

قال العلاَّمة جمال الدين القاسمي ـ رحمه الله تعالى ـ في «قواعد التحديث» (ص: ١٤٣) بعد أن نقل كلامَ النووي السابق: «... أي فلا تقدح الجهالة بأعيانهم، وأيضاً فما يروونه عن التابعين، غالِبُه؛ بل عامته إنَّما هو من الإسرائيليات وما أشبهها من الحكايات والموقوفات». (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٤٢ ـ ١٤).

مَرَّضَهُ فُلاَنٌ:

مَرَادُهم بذلك: أنه ضَعَّفَه، كما جاء في «ميزان الاعتدال»

(١/ ٥٩٩) في ترجَمة (حَمَّاد بن قِيْرَاط النَّيسابوريِّ): «كان أبو زُرْعَة يمرِّض القولَ فيه، وقال ابن حِبَّان: لا تجوز الروايةُ عنه. . . .».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ١٠) في ترجَمة (ثابت بن عَجْلان): «قال عبدُ الله بن أحمد: سألتُ أبي عنه، فقلتُ: هو ثقةٌ؟ فسكت، كأنه مَرَّض في أمره». (انظر: حاشية «الرفع والتكميل» صفحة: ١٣٩).

المَرْفُوْعُ:

لغةً: اسم مفعولٍ من «رَفَع» ضِدَّ: وَضَع. (القاموس المحيط).

كأنَّه سُمِّي بذلك لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع، وهو النبيُّ ﷺ.

واصطلاحاً: هو ما أُضيف للنبيِّ ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو صفةٍ.

و«المرفوعُ» قد يكون مُتَّصِلَ السند، وقد يكون منقطعاً، أو مُرْسَلاً.

وذهب الخطيبُ البغداديُّ إلى أنَّ «المرفوع» هو ما أضافه الصَّحابيُّ إلى النبي ﷺ سواء اتصل السندُ إلى الصحابيِّ، أو انقطع، فخرج بذلك «المُرْسَلُ» فلا يَعدُه الخطيبُ «مرفوعاً».

والتعريفُ الأوَّلُ هو الذي عليه الجُمهورُ، وهو الصحيحُ.

مثال المرفوع:

الأمثلة التي تُذْكَر في تعريف «الصحيح» و«الحَسَن» و«الضَّعيف» تَصْلُح أن تكون أمثلةً للمرفوع.

أنواعه:

قد تبيَّن من تعريف «المرفوع»: أنَّ أنواعه أربعة، وهي:

١ ـ المرفوع القَوْلي.

٢ ـ المرفوع الفِعْلي.

٣ ـ المرفوع التقريري.

٤ ـ المرفوع الوصفي.

وانظر تعريف كلٍّ واحدٍ منهما في حرفه.

حكمه:

«المرفوع» قد يكون صحيحاً إذا استوفى شروطَ الصِّحة الخمسة، وقد يكون «حسناً»، وقد يكون «ضعيفاً» إذا فقد شرطاً من شروط الصحيح أو أكثر ولا يُفيد عند ذلك إضافة الحديث للنبي ﷺ.

المَرْفُوعُ حُكْماً:

هو ما قاله الصحابيُّ الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات، وممَّا لا مجالَ فيه للاجتهاد، كتوقيت العبادات، وتحديد الثواب، والعِقاب. (انظر ما قاله الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» ص: ١١٤).

وهو حُجَّةٌ عند جُمهور أهل الحديث، وكذا عند الشافعية، والحنفية، وسائِر أصحاب المذاهب المشهورة، فقد أخذوا بقول أبي هريرة رضي الله عنه: «مَنْ صام اليومَ الذي يَشُكُّ فيه؛ فقد عَصَى أبا القاسم»، رواه أصحابُ السُّنن الأربعة، وكذا قولُه: «مَنْ خَرَجَ من المسجد بعد الأذان فقد عَصَى أبا القاسم»، وكذا قولُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ: «كُنَّا نُؤْمَرُ بقضاء الصَّوم»، وكذا قولُ ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «من أتى عرَّافاً، أو ساحراً فقد كَفَر بما أُنْزِلَ على محمَّدٍ ﷺ».

فهـٰذه كلُّها في حكم المرفوع عند عامة العلماء، غير أنَّ البُلْقِيني يرى: أنَّ الأقرب: أنه ليس بمرفوعٍ لجواز إحالة الإثم على ما ظهر من القواعد. (انظر «محاسن الاصطلاح» ص: ١٢٨).

والأَصَحُّ ما قاله الجُمهورُ.

ومن قبيل المرفوع أيضاً: ما قيل عند ذكر الصحابي: يَرْفَع الحديثَ، أو يَبْلُغ به، أو يَنْميه، ومنه أيضاً إذا قال الصحابيُّ: أُمِرْنَا بكذا، أو نُهِيْنَا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا، فهـٰذه كلُّها في حكم المرفوع. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٣٩٩).

المَرْفُوعُ الحُكْمِيُّ:

انظر «المَرْفُوع حُكْماً».

المَرْفُوْعُ التَّقْرِيرِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فُعِلَ بحضرة النبيِّ ﷺ كذا...» ولا يَرْوِي إنكارَه لذلك الفعل.

المَرْفُوْعُ الفِعْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «فعَل رسولُ الله ﷺ كذا...».

المَرْفُوعُ القَوْلِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «قال رسولُ الله ﷺ كذا».

المَرْفُوعُ الوَصْفِيُّ:

هو أن يقول الصحابيُّ أو غيرُه: «كان رسولُ الله ﷺ أحسَنَ الناسِ خُلُقاً».

المُرُوْءَةُ:

هي ما كلُّ ما يحطُّ من قدر الإنسان في العُرْف الاجتماعي الصحيح، مثل التبوُّل في الطريق، وكثرةِ السخرية، والاستخفاف؛ لأن مَن فعل ذلك كان قليلَ المبالاةِ، لا نأمن أن يستهتر في نقل

الحديث النبوي، وأمَّا الأكلُ، والشُّرْبُ في السُّوق ـ كما عَدَّهما البعضُ خلاف المروءة ـ فهما يُنْظَر فيهما إلى العُرْفِ، فشُرْبُ المشروبات من الشَّاي، والبارد، وتناوُلِ بعضِ الأشياء في السُّوق لا يُعَدُّ في عُرْفِ اليوم مخالفاً للمروءة.

المُزَكِّي:

المحدِّثُ الذي يزكِّي الراويَ تعديلاً باعتباره ثقةً.

المَزِيْدُ في مُتَّصِلِ الأَسانِيْدِ:

لغةً: (المَزِيْدُ): اسمُ مفعولٍ من «الزيادة» أي: السُّمُوّ، خلاف النُّقْصان. (لسان العرب).

و(المُتَّصِلُ): ضِدُّ «المنقطع» و(الأسانيدُ): جمع إسنادٍ، والإسنادُ: «الاعتمادُ». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: وهو أن يزيد راوٍ في الإسنادِ المُتَّصِل رجلاً لم يَذْكُرْه غيرُه.

مثاله:

ما رَوَاه ابنُ المبارك قال: حدَّثنا سفيانُ عن عبد الرحمن بن يَزِيْد، حَدَّثَني بُسْرُ بن عُبيد الله، قال سمعتُ أبا إدريس قال: سمعتُ وَاثِلَةَ يقول: سمعتُ أبا مَرْثَد يقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لا تَجْلِسُوا على القُبُورِ، ولا تُصَلُّوا إليها». (أخرجه مسلم في كتاب الجنائز).

الزيادة في هـٰذا المثال:

الزيادةُ في هـٰذا المثال في مَوضِعَين، الموضع الأول في لفظ «سفيان» والموضع الثاني في لفظ «أبا إدريس» وسببُ الزيادة في الموضعين هو الوَهْمُ.

أمَّا زيادة «سفيان» فوَهْمٌ ممَّن دون ابن المبارك؛ لأن عدداً من الثقات رووا الحديثَ عن ابن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد، ومنهم من صَرَّح فيه بالإخبار.

وأمَّا زيادة «أبا إدريس» فوَهْمٌ من ابن المبارك؛ لأنَّ عدداً من الثِّقات رووا الحديثَ عن عبد الرحمن بن يزيد فلم يذكروا «أبا إدريس»، ومنهم من صَرَّح بسَماع بُسْرٍ من وَاثِلَة.

شروط رَدِّ الزيادة:

يشترط لِرَدِّ الزيادة واعتبارها وَهْماً ممَّن زادها شرطان، وهما:

١ ـ أن يكون من لم يَزِدْها أتقنَ ممَّن زادها.

٢ ـ أن يقع التصريحُ بالسَّماع في موضع الزيادة.

فإن اختلَّ الشرطان أو واحدٌ منهما ترجَّحت الزيادةُ وقُبِلَت، واعْتُبِرَ الإسنادُ الخالي من تلك الزيادة منقطعاً، لكن انقطاعه خَفِيٌّ، وهو الذي يُسَمَّى «المُرْسَلُ الخَفِيُّ». (وانظر تعريفه في بابه).

الاعتراضات الواردة على ادِّعاء وقوع الزيادة:

يُعْتَرَض على ادِّعاء وقوع الزيادة باعتراضين، هما:

١ ـ إنْ كان الإسنادُ الخالي عن الزيادة بحرف «عَنْ» في موضع الزيادة، فينبغي أن يُجْعَل منقطعاً.

٢ ـ وإنْ كان مصرَّحاً فيه بالسَّماع، احْتُمِلَ أن يكون سَمِعَهُ من رجلٍ عنه أولاً، ثم سَمِعَه منه مباشرةً، ويمكن أن يُجَاب عن ذلك بما يلي:

ـ أمَّا الاعتراضُ الأول فهو كما قال المُعترِضُ.

ـ وأمَّا الاعتراضُ الثاني، فالاحتمالُ المذكورُ فيه مُمْكِنٌ، لكن

العلماء لا يحكمون على الزيادة بأنها وَهْمٌ إلا مع قرينةٍ تَدُلُّ على ذلك.
(تيسير مصطلح الحديث: ص: ١١٠ ـ ١١١).

أشهر المصنَّفات فيه:

تمييز المزيد في متصل الأسانيد: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ)

مس:

رَمْزٌ للإمام مُسْلمٍ في صحيحه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّةِ».

مَسْأَلَةُ اللَّفْظ:

أو «مسألة خَلْقِ القرآن»، هي مسألةٌ دقيقةٌ خطيرةٌ، أَثَّرَتْ على الفكر الإسلامي تأثيراً كبيراً، وأثارتْ خلافاً اتسعتْ فيه الشُّقَّةُ جداً، وقد سُمِّيَتْ هـٰذه المسألة في التاريخ باسم (المِحْنَة) أيضاً يكثر ذكرُها، والتعليلُ بها، والإحالةُ إليها في كُتب الجَرْح والتعديل، وكُتب الرجال والرُّواة والضعفاء والتاريخ، وهي بالنظر لتقادم عهدها يَغمُضُ المرادُ منها، ويخفى تاريخها على كثيرٍ من طلبة العلم في عصرنا فضلاً عن غيرهم، وقد رأيتُ من المناسب هنا ذِكْرَ كلمةٍ موجزةٍ عن مَنْشَئِها، وتاريخها، وكلمةٍ مطوَّلةٍ عن أثرها في صفوف الرواة، والمحدِّثين وكتبِ الجرح والتعديل، ومن الله أستمد العون والسدّاد.

منشؤها وبدء تاريخها:

اتفقت كتبُ التاريخ والنِّحَل على أنَّ أوَّل من قال بخلق القرآن هو: (الجَعْدُ بن دِرْهم)، ثم (جَهْمُ بن صَفْوان)، ثم تبعهما: (بِشْرُ بن غياث المَريسي)، كما يظهر ذلك من كتاب: «شرح السُّنَّة» للحافظ اللَّالْكَائي، ومن كتاب: «الرَّد على الجهمية» لابن أبي حاتم الرَّازي، وغيرِهما.

وقد قُتِلَ (الجَعْدُ بن درهم) على الزَّنْدقَة، والإلحاد نحو

سنة ١١٨ من الهجرة، في أواخر عهد الدولة الأموية، وقُتل (جَهْمُ بن صَفْوان) في سنة ١٢٨، لخروجه بالسَّيف مع الحارث بن سُرَيج على أمراء خُرَاسان، وأمَّا (بِشْرُ بن غياث المَرِيسْي) فماتَ في بغداد سنة ٢١٨ عن نحو ٧٠ سنةً.

قال الحافظُ الذَّهبي في «العِبَر» (١/ ٣٧٣): «وفي سنة ٢١٨ توفِّي بِشْرُ المَرِيسْي الفقيه المتكلِّم، وكان داعيةً إلى القول بخَلْق القرآن، هلك في آخر السَّنة، ولم يشيِّعه أحدٌ من العلماء، وحَكَمَ بِكُفْره طائفةٌ من الأئمة». وقال في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٢٢): «ولم يُدْرِك بِشْرٌ: الجَهْمَ بن صَفْوان، وإنما أخذ مقالتَه، واحْتَجَّ لها، ودعا إليها، وكان والدُ بِشْرٍ يهوديًّا قصَّاباً صَبَّاغاً في سُوَيْقَة نصر بن مالكٍ، وأُخِذَ في دولة الرشيد، وأُوْذي لأجل مقالته». انتهى. وخلافة الرشيد كانت سنة ١٧٠، إلى وفاته سنة ١٩٣.

وقد ظهرت هٰذه الفتنةُ بعضَ الظهور في زمن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ـ وُلِد سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٠ ـ فقال فيها قولاً فصلاً، ورَدَّ على ناشريها، فأسكتهم إلى حينٍ، كما رواه ابنُ أبي العَوَّامُ الحافظُ، ونقَله عنه شيخُنا العلاَّمة الكوثري في «تأنيب الخطيب» (ص: ٥٥)، وكما أشار إليه ابنُ قُتَيْبَة مع التقدير والاستحسان لذلك الموقفِ من أبي حنيفة في كتاب: «الاختلاف في اللفظ» (ص: ٥٦).

وقال الشيخ زاهد الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ في «تأنيب الخطيب» (ص: ٥٣) «ولم يَحُل قتلُ جَهْمٍ دون ذيوع رأيه في القرآن، فافْتَتَن به أُناسٌ، فشايعه، مُشايِعون، ونافره مُنافِرون، فحصلت الحَيْدَةُ عن العدل إلى إفراطٍ وتفريطٍ من غير معرفة كثيرٍ منهم لمغزى هٰذا المبتدعِ، أُناسٌ جاروه في نفي الكلام النفسي، وأناسٌ قالوا في معاكسته بقِدَم الكلام اللفظي.

ولمَّا رأى أبو حنيفة ذلك، تدارك الأمرَ، وأبان الحقَّ، فقال: «ما قام بالله غيرُ مخلوقٍ، وما قام بالخلق مخلوقٌ» يريد: أنَّ كلام الله باعتبار قيامه بالله صفةٌ له كباقي صفاته في القِدَم، وأمَّا ما في ألسنة التالين، وأذهان الحفَّاظ، والمصاحف، من الأصوات، والصُّوَر الذِّهنية، والنقوش فمخلوقٌ كخَلْق حامليها. فاستقرَّتْ آراءُ أهل العلم والفهم على ذلك بعده». انتهى.

ولكن مع هـٰذا لم تنطفىء هـٰذه الفتنةُ، فاستمرَّتْ تظهر، وتختفي إلى عهد الخليفة المأمون العبَّاسي، فأخذَتْ في عهده مأخذَها من الظهور، والتمكُّن، واعتقدها المأمونُ اعتقاداً، وتبنَّى القولَ بخلق القرآن مقتنعاً برأي المعتزلة في هـٰذه المسألة أتمَّ اقتناعٍ، وأخذ يدعو العلماءَ، والقضاةَ، والمحدِّثين، والرواةَ إلى القول بخلق القرآن، ويضطهدهم على ذلك، وكان ذلك في السَّنة الأخيرة من حياته وخلافته سنة ٢١٨ هـ.

واستمرَّت هـٰذه الفتنةُ من بعد عهد المأمون سنة ٢١٨ هـ إلى عهد المعتصم، ثم إلى عهد الواثق، ثم إلى أول عهد المتوكِّل سنة ٢٣٢، فلمَّا تولَّى المتوكِّلُ الخلافةَ لم يتحمَّسْ للقول بخَلْق القرآن، كما كان عليه أسلافُه الخلفاء الثلاثة، بل قد نهى عن القول بخَلْق القرآن في سنة ٢٣٤، وكتَب بذلك إلى الآفاق، فانطفأت الفتنةُ التي أقلقت الدولةَ، والناسَ.

ولَقِيَ العلماءُ والمحدِّثون صُنوفَ الإرهاق طول هـٰذه المدة ـ ١٥ سنة ـ فمنهم من أجاب خوفاً من السَّيف، ومنهم من أجاب مُرْغَماً من غير أن يَعقل المعنى، ومنهم من تورَّع عن الخوض فيما لم يَخُضْ فيه السَّلَفُ، ومنهم من أبي أن يُجيب، وصرَّح بأنَّ القرآن غيرُ مخلوقٍ، وصبروا على ما نالهم من العذاب، والموت في سبيل ذلك.

قال الحافظُ الذهبي في «العِبرَ» (١/ ٣٧٢): «وفي سنة ٢١٨ امتَحن المأمون العلماءَ بخَلْق القرآن، وكتَب في ذلك إلى نائبه ببغداد ـ إذ كان هو في الرِّقَّة ـ وبالغ في ذلك، وقام في هـٰذه البدعة قيامَ معتقدٍ بها، فأجاب أكثرُ العلماء على سبيل الإكراه، وتوقَّف طائفةٌ، ثم أجابوا، وناظروا، فلم يُلْتَفَتْ إلى قولهم، وعَظُمَت المصيبةُ، وهَدَّد على ذلك بالقتل».

بل قد حُبِسَ، وعُذِّبَ، وقُتِلَ، في هـٰذه المحنةِ خلائقٌ لا يُحْصون كثرةً، كما يراه القارئُ المتتبِّعُ لتلك الحِقْبَة من التاريخ، وصارت هـٰذه المحنةُ هي الشُّغْلَ الشاغلَ للدولة والناس خاصَّتهم وعامَّتهم، وأصبحت حديثَ مجالِسهم، وأنديتِهم، وحاضرتِهم، وباديتِهم في العراق وغيرِه، وقام الجَدْلُ فيها بين العلماء، ووقع امتحانُ الأمراء للعلماء والقضاة، والفقهاء، والمحدِّثين في مصر، والشام، وفارس، وغيرِها من البلدان.

«ولمَّا تولَّى الواثقُ الخلافةَ؛ كتب إلى قاضي مصرَ محمد بن أبي اللَّيْث بامتحان الناس أجمعين، فلم يَبْقَ أحدٌ من فقيهٍ، ولا محدِّثٍ، ولا مؤذِّنٍ، ولا معلِّم حتى أُخِذَ بالمحنة، فهرب كثيرٌ من الناس، ومُلئت السجونُ ممن أنكر المحنةَ، واستمرَّ الحالُ على ذلك في أيام الواثق كلِّها، إلى أن تولَّى المتوكِّلُ الخلافة، وأصدر أمرَه برفع هـٰذه المحنةِ، والسكوت عن هـٰذه المقالة بكاملها، فاستراح الناسُ»، وتنسَّموا الرحمةَ بعدما لبثوا في العذاب المهين خمسةَ عشر عاماً.

قال الشَّوكاني في «إرشاد الفحول» في مبحث (المحكوم عليه) (ص: ١١): «ومسألةُ الخلاف في كلام الله تعالى وإنْ طالت ذيولها، وتفرَّق الناسُ فيها فِرَقاً، وامْتُحِنَ بها من امْتُحِنَ من أهل العلم، وظَنَّ من ظنَّ: أنها مِن أعظم مسائل الدين، ليس لها كبيرُ فائدةٍ، بل هي من

فضول العلم، ولهـٰذا صان اللهُ سلفَ هـٰذه الأمةِ من الصحابة والتابعين عن التكلُّم فيها».

أثرُ هـٰذه المحنةِ في صفوف الرواة والمحدِّثين وكتب الجرح والتعديل:

وبعد محنة الإمام أحمد، وانطفاء نارِ هـٰذه الفتنة التي أكلت رؤوسَ طوائفَ من العلماء؛ اتَّخذت هـٰذه المسألةُ طابعَ شنآن خاصاً مميِّزاً، يُمَيَّزُ به بين القائلين بها وغير القائلين بها، وأصبحت مدعَاةَ خِلافٍ وشقاقَ عريضٍ بين كثيرٍ من أهل العلم، وصارت سبباً من أسباب الجرح والتعديل التي تُضَعَّفُ بها الأسانيدُ والأحاديثُ، وجُرِحَ بها أقوامٌ من العلماء، والمحدِّثين، والفقهاءِ، والقضاةِ، والرواةِ الثقاتِ الأثباتِ؛ إذ توقَّفوا فيها فلم يقولوا شيئاً، أو قالوا فيها قولاً عادلاً لا إفراطَ فيه ولا تفريطَ، كما تَرى تلك الجروحَ مستفيضةً في كتب الجرح والتعديل.

واتُّخِذَتْ من جانب آخر أداةَ انتقامٍ وإيذاءٍ، يَرْمِي بها بعضُ الناس خصومَهم ظلماً وعُدْواناً للنَّيْل منهم، فمن حقَد على عالمٍ؛ اتَّهمَهَ بأنه يقول: القرآنُ مخلوقٌ؛ ليجرحه، ويهدر وثاقَةَ الناسِ به بمقياس ذلك العصر عند أهل السنة.

ولقد توسَّع نطاقُ الجَرْح بهـٰذه المسألة حتى تناول الإمامَ البخاري، وشيوخَه الأجلَّة الأفذاذ: يحيى بنَ معين، وعليَّ بن المديني، ويزيدَ بن هارون، وزُهَيْرَ بن حَرْب، وغيرَهم من الأئمة المُجْمَع على جلالتهم، وإمامتهم في حفظ السُّنَّة المطهَّرة، وعلومها.

قال الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٤٩١ و٢: ٢٠٣): «قال الحاكمُ أبو عبد الله النَّيسابوري في «تاريخ نيسابور»: قال

حاتمُ بن أحمد بن محمود: سمعتُ مسلمَ بن الحَجَّاج يقول: لمَّا قَدِمَ محمدُ بن إسماعيل ـ هو البخاري ـ نَيْسابورَ، ما رأيتُ والياً، ولا عالماً فَعَلَ به أهلُ نيسابور ما فعلوا به، استقبلوه من مرحلتين من البلد أو ثلاث، وقال محمد بن يحيى الذُّهْلي ـ شيخ نيسابور في عصره ـ في مجلسه: من أراد أن يَستقبِل محمدَ بن إسماعيل غداً فليستقبله، فإني أستقبله، فاستقبله محمَّدُ بن يحيى، وعامَّةُ علماء نيسابور.

فنزل البلدَ فدخل دارَ البخاريِّين، فقال لنا محمد بن يحيى: لا تسألوه عن شيءٍ من الكلام، فإنه إنْ أجاب بخلاف ما نحن عليه؛ وقع بيننا وبينه، وشَمِت بنا كلُّ ناصبيٍّ، ورافضيٍّ، وجَهْمِيٍّ، ومُرْجِىءٍ بخُراسان، قال: فازدحم الناسُ على محمد بن إسماعيل، حتى امتلأت الدارُ والسطوحُ، فلمَّا كان اليوم الثاني، أو الثالث من يوم قُدومِه؛ قام إليه رجلٌ فسأله عن اللفظ بالقرآن، فقال: أفعالنا مخلوقةٌ، وألفاظُنا من أفعالنا.

قال: فوقع بين الناسَ اختلافٌ، فقال بعضُهم: قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ، وقال بعضُهم: لم يَقُلْ، فوقع بينهم في ذلك اختلافٌ حتى قام بعضُهم إلى بعضٍ! قال: فاجتمع أهلُ الدار، فأخرجوهم.

قال البخاريُّ: وسمعتُ عبيد الله بن سعيد ـ يعني أبا قُدَامَة السَّرَخْسِي ـ يقول: ما زِلْتُ أسمعُ أصحابنا يقولون: إنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ، قال محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ: حركاتُهم، وأصواتُهم، وأكسابُهم، وكتابتُهم مخلوقةٌ، فأمَّا القرآن المبينُ المثبَتُ في المصاحف الموعى في القلوب؛ فهو كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩].

وقال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعتُ محمد بن يحيى الذُّهْلي يقول: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ومن زَعم: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو مبتدعٌ، ولا يُجالَس، ولا يُكلَّم، ومن ذهَبَ بعد هٰذا إلى محمد بن إسماعيل ـ البخاري ـ فاتَّهِموه، فإنه لا يحضر مجلسَهُ إلا مَن كان على مذهبه. انتهى.

ومن أجلِ هٰذا ترى ابنَ أبي حاتم يَجرح البخاريَّ في كتابه: «الجرح والتعديل» (٣/ ٢: ١٩١)، فيقول في ترجَمة البخاري: «قَدِمَ عليهم الرَّي سنة ٢٥٠هـ سمع منه أبي، وأبو زُرْعَة، ثم تركا حديثَه عندما كتَب إليهما محمدُ بن يحيى النيسابوري: أنه أظهر عندهم أنَّ لفظه بالقرآن مخلوقٌ».

وغفر الله للحافظ الذهبي؛ إذْ ذكر الإمامَ البخاري في «كتاب الضعفاء والمتروكين» فقال: «ما سَلِمَ من الكلام لأجل مسألة اللفظ، تركها لأجلها الرَّازِيَّان» أي: أبو زُرْعَة، وأبو حاتم.

وأمَّا شيخُ البخاري الإمام (علي بن المَدِيني) الذي ملأ البخاريُّ «صحيحه» من مرويّاته، فذكره ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١: ١٩٤) فقال: كَتب عنه أبي، وأبو زُرْعَة، وترك أبو زُرْعَة الروايةَ عنه من أجلِ ما كان منه في المحنة ـ يعني إجابته في مسألة خلق القرآن...».

وفي «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر (٧/ ٣٥٦ و٣٥٧): «قال عبد الله بن أحمد بن حنبل في «المسند» بعد أن رَوى عن أبيه عن (علي) حديثاً: لم يُحدِّث أبي بعد المحنة عنه بشيءٍ، وفي (مسند طَلْق بن علي): حَدَّثنا أبي، حَدَّثنا عليُّ بن عبد الله ـ هو ابنُ المَدِيني ـ قبل أن يُمْتَحن، قلتُ ـ أي: ابن حجر ـ: تكلَّم فيه أحمدُ ومن تابعه لأجل ما تقدَّم من إجابته في المحنة، وقد اعتذر الرجلُ عن ذلك، وتابَ، وأنابَ».

وفي «التقريب» في ترجَمة: (أحمد بن منصور الرمادي): «طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن».

وتهوَّر العُقَيْليُّ فذكر (عليَّ بن المَدِيْني)، في «كتاب الضعفاء» من أجل مسألة اللفظ! فتعقَّبه الحافظُ الذهبيُّ بالذَّمِّ لما صَنَع، ووَبَّخه، وقَرَّعه أشدَّ التوبيخِ والتقريعِ على هٰذا، فقال في «الميزان» (٣/ ١٤٠): «أفما لك عقلٌ يا عُقَيْلي؟! أتدري فيمن تتكلَّم؟!...».

وأمَّا الإمامُ يحيى بن مَعِين ففي ترجَمته في «ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ٤١٠): «قال أحمدُ بن حنبل: أكرَهُ الكتابةَ عمن أجاب في المحنة، كيحيى، وأبي نصر التَّمَّار»، ثم قال الذهبي مُبيِّناً سبب ذكرِه في «الميزان»: «وإنما ذكرتُه ليُعلَم أنْ ليس كلُّ كلام وقع في حافظٍ كبير بمؤثِّرٍ فيه بوجهٍ، و- أمَّا - يحيى فقد قَفَزَ القنطرةَ - يعني برواية الشيخين له، فلا يُلتفَتُ إلى ما قيل فيه - بل قَفَزَ من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي - يعني: أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق - رحمه الله».

وقال ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/ ١/ ١٩٤) في ترجَمة: (عليِّ بن أبي هاشم اللَّيثي البغدادي): «كتب عنه أبي بالرَّيِّ، وبغداد، سمعتُ أبي يقول: ما علمتُهُ إلَّا صَدوقاً، وقَفَ في القرآن، فترك الناسُ حديثَه، ولم يقرأ على أبي حديثَه، فقال: وقَفَ في القرآن، فوقفنا عن الرواية عنه، فاضربوا في حديثه».

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «صَدوقٌ تُكلِّم فيه للوقف في القرآن، روى عنه البخاريُّ - أي: في «صحيحه» - وقال في «هدي الساري» (ص: ٤٣٠ و٢: ١٥٣): «وليس ذلك - أي وقفُه في القرآن - بمانعٍ من قبول روايته». انتهى.

وقد كان بين الإمام أحمد بن حنبل، وصاحبه الحُسَين بن علي

الكَرَابِيْسي ـ أحَدُ من حَمَلَ العلمَ عن الإمام الشافعي ـ صداقةٌ، وصُحبةٌ قويةٌ، فلما وَقَعَت المحنةُ؛ فرَّقَتْ بينهما، وأبدَلَتْ صداقتَهما وأخوَّتَهُما الوكيدةَ جفوةً، وعداوةً شديدةً.

قال الحافظُ ابن عبد البَرِّ في «الانتقاء» (ص: ١٠٦) في ترجَمة (الكَرابِيْسي) بعد أن أثنى على علمه، وإتقانه، وتصانيفه: «وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقةٌ وكيدةٌ، فلمَّا خالفه في القرآن، عادت تلك الصداقةُ عداوةً، فكان كلُّ واحدٍ منهما يطعن على صاحبه.

وذلك: أنَّ أحمد بن حنبل كان يقول: من قال: القرآنُ مخلوقٌ فهو جَهْمِيٌّ، ومن قال: القرآن كلامُ الله، ولا يقول: غيرُ مخلوق ولا مخلوقٌ فهو وَاقِفِيٌّ، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوقٌ فهو مبتدعٌ.

وكان الكَرَابِيْسي، وعبدُ الله بن كُلَّاب، وأبو ثَوْر، وداود بن عليٍّ، وطبقاتُهم يقولون: إنَّ القرآن الذي تكلَّم الله به: صفةٌ من صفاته، لا يجوز عليه الخَلْقُ، وإنَّ تلاوة التالي وكلامَه بالقرآن كسبٌ له، وفِعْلٌ له، وذلك مخلوقٌ، وإنه حكايةٌ عن كلام الله، وليس هو القرآن الذي تكلّم الله به، وشبَّهوه بالحمد، والشكر لله، وهو غير الله، فكما يؤجر في الحمد والشكر والتهليل والتكبير، فكذلك يؤجر في التلاوة.

وهجرت الحنبليةُ أصحابُ أحمد بن حنبل حُسَيناً الكَرَابِيْسِيَّ، وبَدَّعوه، وطعنوا عليه، وعلى كل من قال بقوله في ذلك».

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٥٩) في ترجَمة (الكَرابِيْسي) بعد أن نَقل جملةً من كلام ابن عبد البَرِّ المتقدّم: «وقال أبو الطيب الماوَرْدِيّ: كان الكَرَابِيْسِي يقول: القرآنُ غيرُ مخلوقٍ، ولفظي به مخلوقٌ، وأنه لما بلغه إنكارُ أحمدَ بن حنبل عليه؛

قال: ما ندري أيش نعمل بهـٰذا الفتى؟! إنْ قلنا: مخلوقٌ، قال: بدعةٌ، وإنْ قلنا: غيرُ مخلوقٌ، قال: بدعةٌ».

قال الحافظُ الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٥٤٤)، في ترجَمَة (الكَرَابِيْسِيّ): «فإن عَنى بقوله: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوقٍ، ولفظي به مخلوقٌ: التلفُّظَ فهـٰذا جيِّدٌ، فإن أفعالنا مخلوقةٌ، وإنْ قصدَ الملفوظَ بأنه مخلوقٌ، فهـٰذا الذي أنكره أحمدُ، والسَّلَفُ، وعدّوْه تجَهُّماً، ومات الكَرَابِيْسِيُّ سنة ٢٤٥ هـ».

وقال الحافظُ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» (١٠/ ٤٦٢) في ترجمة (نُعَيم بن حَمَّاد المَرْوَزِيّ): «قال مَسْلَمة بن قاسم: كان له مذهبُ سُوءٍ في القرآن، كان يجعل القرآنَ قرآنَيْن: فالذي في اللوح المحفوظ كلامُ الله تعالى، والذي بأيدي الناس مخلوقٌ. انتهى».

ثم تعقَّبه الحافظُ ابن حجر بقوله: «كأنه يريد بالذي في أيدي الناس: ما يتلونه بألسنتهم، ويكتبونه بأيديهم، ولا شكَّ: أنَّ المِدَادَ، والوَرَقَ، والكاتبَ، والتاليَ، وصوتَه: مخلوقٌ، وأمَّا كلامُ الله سبحانه وتعالى؛ فإنه غيرُ مخلوقٍ قطعاً».

قال عبد الفتَّاح: فانظرْ إلى ضِيْق نظر هـٰذا الطاعن ـ وهو معدودٌ من علماء الحديث ـ الذي لا يقبل التمييزَ بين الذي تكتبه الأيدي على الورق، وتتلوه الألسنةُ المخلوقةُ الباليةُ، وبين كلام الله تعالى!

وقال الحافظُ ابن عبد البَرِّ في «الانتقاء» (ص: ١١٠) في ترجمة الإمام المُزَني صاحب الإمام الشافعي، وناشرِ علمه ـ رضي الله عنهما ـ: «... وكان تقيّاً وَرِعاً ديِّناً صَبوراً على الإقلال والتقشُّف، وكان من يُعادِيه ويُنافِسه من أهل مصر يرمونه بأنه كان يقول: القرآن مخلوقٌ، وهـٰذا لا يَصِحُّ عنه، فهجره قومٌ كثيرٌ من أهل

مصر، حتى كان يجلس مع نحو عشرة من أصحابه إلى عمودٍ في المسجد، ثم رأى بعضُ الصالحين من أهل مصر رؤيا حسنةً تتعلَّق بالمُزَني ـ ذكرها ابنُ عبد البر ـ فأخبر الناسَ بها، فرجع الناسُ إليه، وزال مافي قلوبهم من التُّهْمةِ له». انتهى بتصرّف يسير.

بل قد رُمِيَ بهذه التهمةِ الإمامُ أبو حنيفة، رضي الله عنه؛ للنَّيْل منه، كما تراه مكشوفاً مردوداً في مواضع من «تأنيب الخطيب» بقلم شيخنا العلامَّة الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ. (انظر منه ص: ٤ ـ ٦ و٥٢ ـ ٦٦) وجُرِح بسببها الإمامُ البخاريُّ، رضي الله عنه!

قال الإمامُ تاج الدين السُّبْكي في: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص: ١٢): «وممَّا ينبغي أن يُتَفَقّد عنه الجرح: حالُ العقائد واختلافُها بالنسبة إلى الجارح والمجروح، فربَّما خالف الجارحُ المجروحَ في العقيدة، فجَرَحه لذلك.

ومن أمثلةِ ذلك: قولُ بعضهم في البخاري: تركه أبو زُرْعَةَ، وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ، فيالله والمسلمين أيجوز لأحدٍ أن يقول: البخاريُّ متروكٌ؟! وهو حاملُ لواء الصِّناعة، ومقدَّمُ أهل السنة والجماعة؟! ثم يا لله والمسلمين أتُجْعَلُ ممادِحُه مَذامّ؟! فإن الحق في (مسألة اللفظ) معه؛ إذ لا يستريب عاقلٌ من المخلوقين في أنَّ تلفُّظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقةٌ لله تعالى، وإنما أنكرها الإمامُ أحمد ـ رضي الله عنه ـ لبشاعة لفظها».

قال شيخُنا المحقِّق الكوثري ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص: ٢١ ـ ٢٢): «قال الذهبي في «تذكرة الحفَّاظ» (ص: ٨٩٥) عند ترجَمة الحافظ أبي الوليد حسَّان بن محمد النَّيْسابوري: قال الحاكم: سمعتُ أبا الوليد يقول: قال أبي: أيَّ كتابٍ تجمع؟ قلتُ: أُخَرِّجُ على «كتاب» البخاري، قال: عليك بـ:

«كتاب» مسلم، فإنه أكبر بركةً، فإنَّ البخاري كان يُنسَبُ إلى اللفظ، قال ابنُ الذَّهبي: ومسلمٌ أيضاً منسوبٌ إلى اللفظ، والمسألة مشكلةٌ». انتهى.

يُشير إلى ما وقع بين البخاريِّ وشيخه محمد بن يحيى الذُّهلي، حين قَدِمَ البخاريُّ نيسابور وسألوه عن اللفظ، فقال: القرآنُ كلامُ الله: غيرُ مخلوقٍ، وأعمالُنا مخلوقةٌ، قال أبو حامد بن الشَّرْقي: سمعتُ الذهليَّ يقول: القرآنُ كلام الله غيرُ مخلوقٍ، ومن زعم لفظي بالقرآن مخلوقٌ، فهو مبتدعٌ، لا يجلس إلينا، ولا نُكلِّمُ بعد هـٰذا من يَذهَبُ إلى محمد بن إسماعيل البخاري.

فانقطع الناسُ عن البخاري إلا مسلمٌ بن الحجاج وأحمدُ بن سَلَمة، وبعثَ مسلمٌ إلى الذُّهْلي جميعَ ما كانَ كتَبَ عنه على ظهر حَمَّال.

وقال الذُّهْلي: لا يُساكنني محمدُ بن إسماعيل في البلد، فخشي البخاري على نفسه، وسافر منها.

ومسلمٌ لم يُخْرِج بعد ذلك لا عن الذُّهْلي ولا عن البخاري، وأما البخاري فأخرج حديثَ الذُّهْلي في «صحيحه»، مع ما جرى بينهما، في مقدار ثلاثين موضعاً قاله ابنُ خَلِّكان في ترجَمة مسلم إلا أنه كان يقول: حَدَّثنا محمدٌ، أو: حدَّثنا محمدُ بن خالد، ينسبه إلى جدِّه أخذاً بعلمه، ودفعاً لما يُتوهَّمُ من أنَّ شيخَه محقٌ في طعنه لو صَرَّح باسمه.

ولا إشكالَ في المسألة؛ لأن الحق كان بجانب الشيخين في مسألة اللفظ؛ وإن تعصّبوا عليهما، ومَنْ أشرف على سَيْر المسألة بعد مِحنة الإمام أحمد؛ يَرى مَبلغَ ما اعترى الرواةَ من التشدُّد في مسائل

يكون الخلافُ فيها لفظياً، وعلى تقديرِ عدّه حقيقياً يكون المغمزُ في جانبهم حتماً في نظر البرهان الصحيح، فليتهم لم يتدخَّلوا فيما لا يعنيهم، واشتغلوا بما يُحسنونه من الرواية.

ولو فعلوا ذلك؛ لما امتلأت بطونُ غالب كتب الجرح بجروح لا طائل تحتها، كقولهم: فلانٌ من الواقفة الملعونة، أو من اللفظيَّة الضالَّة، أو كان ينفي الحَدَّ عن الله، فنفيناه، أو لا يَستثني في الإيمان فمرجىءٌ ضالٌّ، أو جَهْمِيٌّ في غير مسألة الجبر، والخلود، ونحوهما. أو كان لا يقول: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، فتركناه، أو يُنسَبُ إلى الفلسفة، أو الزَّنْدقَة لمُجَرَّد النظر في الكلام، أو يَنظُر في الرأي، ونحوِ ذلك مما لبسطه موضع آخر.

ومن أخطر العلوم: علمُ الجرح والتعديل، وفي كثيرٍ من الكتب المؤلَّفة في ذلك غُلُوٌّ وإسرافٌ بالغٌ، ويظهر منشأ هـٰذا الغُلُوِّ مما ذكره ابنُ قتيبة في «الاختلاف في اللفظ» (ص: ٦٢)، ولا يخلو كتابٌ أُلِّفَ بعد محنةِ الإمام أحمد في الرجال من البُعْد عن الصواب، كما لا يخفى على أهل البصيرة الذين درسوا تلك الكتبَ بإمعانٍ». انتهى.

قال ابنُ قتيبة ـ في كتابه: «الاختلاف في اللفظ» بعد أن استهلَّ مقدِّمته ببيان ما آل إليه حالُ أهل العلم في عصره، من انتقالهم من تحصيل العلم للعمل إلى تحصيله للرَّدِّ على السالفين من الأئمة، ورَمْيِهم بالابتداع في دين الله، وإلى المناظرة فيه مصحوبةً بقياد الهوى وزمام الرّدى، ثم قال في (ص: ٩ ـ ١١):

«وكان آخِرُ ما وقع من الاختلاف أمراً خُصَّ بأصحاب الحديث؛ الذين لم يزالوا بالسُّنَّة ظاهرين، وبالاتّباع قاهرين، يُداجَون بكلِّ بلدٍ، ولا يُداجُون، ويُسْتَتَرُ منهم بالنِّحَل ولا يَستترون، ويَصدعون بحَقِّهم الناس، ولا يستغشون. لا يرتفع بالعلم إلا من رفعوا، ولا يتضع فيه

إلا من وضعوا، ولا تسير الركبانُ إلا بذكر من ذكروا، إلى أن كادهم الشيطانُ بمسألةٍ لم يجعلها الله تعالى أصلاً في الدِّين، ولا فرعاً، في جهلها سَعةٌ، وفي العلم بها فضيلةٌ.

فنَمى شرُّها، وعَظُم شأنُها، حتى فَرَّقَتْ جماعتَهم، وشَتَّتْ كلمتَهم، ووَهَّنَتْ أمرَهم، وأشمتت حاسديهم، وكفَتْ عدّوهم مُؤنتهم بألسنتهم، وعلى أيديهم، فهو دائبٌ يضحك منهم، ويستهزىء بهم، حين رأى بعضَهم يُكفّرُ بعضاً، وبعضَهم يلعن بعضاً، ورآهم مختلفين وهم كالمتفقين، ومتابينين وهم كالمجتمعين، ورأى نفسَه قد صار لهم سَلْماً بعد أن كان حَرْباً.

ولمَّا رأيتُ إعراضَ أهل النظر عن الكلام في هـٰذا الشأن منذ وَقَع، وتركَهم تلقِّيَه بالدَّواء حين بدا، وبكشفِ القِنَاع عنه حين نَجم، إلى أن استحكمَ أساسُه، وبَسق رأسُه، وجرى على اعتياد الخطأ فيه الكهلُ، ونشأ عليه الطفلُ، وعَسُرَ على المداوين أن يُخرجوا من القلوب ما قد استحكم بالإلف، ونبَت على شَرَاه اللحم؛ لم أرَ لنفسي عُذْراً في ترك ما أوجبه الله عليَّ، بما وهب من فضل المعرفة، في أمرٍ اسْتَفْحَلَ، بأن قَصَّر مُقصِّر، فتكلَّفتُ بمبلغ علمي، ومقدار طاقتي ما رجوتُ أن يقضي بعض الحقِّ عني، لعلَّ الله ينفع به، فإنه بما شاء نفع، وليس على مَنْ أراد الله بقوله أن يسأله الناس، بل عليه التبصيرُ، وعلى الله التيسيرُ».

ثم استعرض ابنُ قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ نماذجَ كثيرةً مما غَلِطَ في تأويله المتأوِّلون، وأبدى رأيه فيها، ثم بَيَّن الصحيحَ في معناها عنده، ثم قال بعد ذلك (في ص: ٥٠ ـ ٥٢ و٦٢ ـ ٦٣):

«ثم انتهى بنا القولُ إلى غَرَضِنا من هـٰذا الكتاب، وغايتِنا من اختلافِ أهل الحديث في اللفظ بالقرآن، وتشانُئِهم، وإكفارِ بعضهم

بعضاً، وليس ما اختلفوا فيه مما يقطع الألفة، ولا ممَّا يُوجِب الوحشةَ؛ لأنهم مُجْمَعون على أصلٍ واحدٍ وهو: القرآن كلامُ اللهِ غيرُ مخلوقٍ».

وإنما اختلفوا في فرعٍ لم يفهموه لغُموضه ولُطفِ معناه، فتعلَّق كلُّ فريقٍ منهم بشعبةٍ منه، ولم يكن معهم آلةُ التمييز، ولا فحصُ النظَّارين، ولا علمُ أهل اللغة. . . .

وكلُّ من ادَّعى شيئاً، أو انتحلَ نِحلةً فهو يزعم: أنَّ الحقَّ فيما ادَّعى، وفيما انتحل، خلا الواقفَ الشاكّ، فإنه يُقِرُّ على نفسه بالخطأ؛ لأنه يعلم: أنَّ الحق في أحد الأمرين اللذين وقف بينهما، وأنه ليس على واحدٍ منهما.

وقد بُلِيَ بالفريقين المستبصرُ المسترشدُ ـ يعني به: «الواقفَ الشاكَّ ـ، وبإعناتهم وإغلاظهم لمن خالفهم، وإكفارِه وإكفارِ من شَكَّ في كفره!.

فإنه ربَّما وَرَدَ الشيخُ المصرَ، فقَعَد للحديث، وهو من الأدب غُفْل ومن التمييز، ليس له من معاني العلم إلا تقادُمُ سِنِّه، وأنه قد سَمِعَ ابنَ عُيَيْنَة، وأبا معاوية، ويزيدَ بن هارون، وأشباهَهم، فيبدؤونه قبل الكتاب بالمِحنْة.

فالويلُ له إن تَلَعْثَمَ، أو تَمكَّث، أو سَعَلَ، أو تَنَحْنَح قبل أن يُعطيهم ما يريدون، فيحمله الخوفُ من قَدْحِهم فيه، وإسقاطهم له، على أن يعطيهم الرِّضا، فيتكلَّم بغير علمٍ، ويقول بغير فهمٍ، فيتباعد من الله في المجلس الذي أمَّل أن يتقرَّب فيه منه! وإن كان ممن يَعقِدُ على مخالفتهم سامَ نفسَهُ إظهار ما يُحِبّون؛ ليكتبوا عنه!

وإن رأوا حَدَثاً مسترشِداً، أو كهلاً متعلِّماً؛ سألوه، فإن قال لهم:

أنا أطلب حقيقةَ هـٰذا الأمرِ، وأسألُ عنه، ولم يَصِحَّ لي شيءٌ بعدُ، وإنما صَدَقَهم عن نفسه، واعتذر بُعذْرٍ اللهُ يعلم صِدقَه، وهم يعلمون: أنَّ الله لم يكلِّفه إذا لم يعلم إلا أن يسأل، ويبحث ليعلم؛ كذَّبوه وآذوه، وقالوا: خبيثٌ، فاهجروه، ولا تقاعدوه!

أفترى لو كان ما هم عليه من اعتقادهم هـٰذا الأمر أصلَ التوحيد الذي لا يجوز للناس أن يجهلوه، وقد سمعوه من رسول الله ﷺ مشافهةً، أكان يجبُ أن يُبلَغ فيه هـٰذه الغاية؟!». انتهى مختصراً.

وعلَّق عليه الشيخُ الكوثريُّ ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله ـ «المُصنِّفُ ـ ابن قُتيبة ـ شاهِدُ عِيَان فيما يحكي في هـٰذا الباب، وهـٰذا البحث من أجلِّ أبحاث الكتاب، يدعو المتبصِّرَ إلى التثبُّت فيما يُرْوَى من الجروح في كتب الجرح والتعديل بطريق رجالِ هـٰذا العصر الذي أشار إليه المُصنِّفُ ـ ابن قتيبة ـ وقد صَدَقَ أبو طالب المَكِّي حيث قال: وقد يتكلّم بعضُ الحفَّاظ بالإقدام والجُرأة فيجاوز الحدَّ في الجرح، ويتعدَّى في اللفظ، ويكون المتكلَّمُ فيه أفضلَ منه، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجةً، فيعود الجرح على الجارح» انتهى.

وقد صَوَّر الإمامُ ابن قتيبة ـ رحمه الله تعالى ـ في كلامه المتقدِّم عصرَ المحنة تصويرَ من شاهده وعاشه وعاصره في شِدَّته ورَخَائِه، وأشار إلى جانبٍ هامٍّ جداً مما أثارته المحنةُ من القَسْوَة، والإغلاظ في الجرح والطعن على من أجابَ فيها أو من توقَّف، دون إعذارٍ له في حالٍ من الأحوال.

هـٰذا، وإخالُ: أنه من هـٰذه الجولة القصيرة العابرة، والنماذجِ القليلةِ المعُبِّرة: تتجلَّى لنا الآثارُ التي خَلَّفَتْها المحنةُ في صفوف العلماء، والرواة، والمحدِّثين، وفي كثيرٍ من كلماتهم المدوَّنة في كتب الجرح والتعديل التي أُلِّفت بعد المحنة، وتناقَلَها الخالفُ عن السَّالف.

انتهى من تعليق الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة على «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٣٦٢ ـ ٣٧٧).

وكان بلاء الإمام أحمد بن حنبل ـ رحمه الله تعالى ـ بهـٰذه المحنةِ لا يزال حُجَّةً بُطولته، وقوَّة العقيدة، وعجائِب صنع الإيمان، وقد كان من ثبات ابن حنبل، وشجاعته، وإخلاصه أن انطفأتْ عقيدةُ خَلْقِ القرآن، وانطفأتْ معها حركةُ الاعتزال؛ حتى بقيت مدفونةً في كتب المِلَل، والنِّحَل وعلمِ الكلام.

يقول الإمام أبو الحسن النَّدْوي ـ رحمه الله تعالى ـ في كتابه القيِّم «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» (١/ ١٧٩ ـ ١٨١):

«وانتصر أحمدُ بن حنبل بإيمانه وشَجاعته، وكان انتصارُه دليلاً على انتصار الإخلاص، والعَزْم على القوَّة، والدولة، والمعارضات الشديدة، والعقُوبات المُوجِعة، وانهزمت حكومةٌ هي من أقوى الحكومات وأوسعها في عصرها، وانهزم معها كلُّ من الْتَفَّ حول رايتها من أهل العلم، والجدل، والذَّكاء، والمناصب، والرياسات.

وكان المعتزلةُ لو انتصروا في المحنة فاستطاعوا ـ بسيطرتهم العملية والسياسية على البَلاط ـ أن يُعاقبوا منافسيهم ورئيسَ الحزب الذي يُعارضهم بما شاؤوا، وينفذوا فيه إرادتهم، ولكنَّهم خَسِروا دولتهم، وفَقدوا سلطانهم، وقَطعوا الصِّلَة بينهم وبين الشعب، فقد كَرهم من ذلك اليوم كراهةً شديدةً، وانصرفت القلوبُ عنهم، ولم يزل نجمُهم في أفولٍ حتى غرب من غير رجعة، قال الدكتور أحمد أمين: [في: «ضحى الإسلام: (٣/ ١٠٢)]: «ولم يستردَّ المعتزلةُ سُلطتَهم يوماً ما بعد المحنة».

وخَرَج أحمدُ بن حنبل من هـٰذه المحنة خروجَ السَّيف من

الجَلاَء، والبدر من الظَّلْماء، وكان كما قال بعضُ معاصريه: «أُدخل الكِيْرَ فخرج ذهباً أحمر» ولم يَزل بعد ذلك اليوم في صعودٍ واعتلاء، حتى تواضعتِ القلوبُ على حُبِّه، وأصبح حُبُّه شعارَ أهل السُنَّة وأهلِ الصلاح، حتى نُقِلَ عن أحد معاصري قتيبةَ: أنَّه قال: «إذا رأيتَ الرجلَ يُحِبُّ أحمد بن حنبل فاعْلَمْ أنه صاحبُ سُنَّةٍ». (انظر: «ترجمة الإمام أحمد» ص: ١٢).

وقال أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي: «من سمعتموه يذكرُ أحمدَ بن حنبل بسُوءٍ؛ فاتَّهموه على الإسلام» (تاريخ بغداد: ٢/ ٤٣١).

وقال شاعر:

أَضْحى ابنُ حَنْبَلَ مِحْنَةً مأمونةً ... وبِحُبِّ أحمد يُعرَفُ المُتَنَسِّكُ
وإذا رأيتَ لأحمد مُتنقِّصاً ... فاعْلَمْ بأنَّ سُتورَه سَتُهَتَّكُ

وقد اعترف معاصروه بأنَّ غَناءه للإسلام وفي الدِّفاع عن القرآن كان عظيماً، وأنه سَدَّ ثُلْمَةً عظيمةً كادتْ تَحدُث في الإسلام، وشبَّهوا يوم المحنة بيوم الرِّدة، وقرنوا ذِكْرَ أحمد بن حنبل بذكر أبي بكر الصِّدِّيق، وكفى به عظمةً! قال عليُّ بن المَدِيني: «إنَّ الله أعزَّ هٰذا الدِّيْنَ بأبي بكر الصِّدِّيق يومَ الرِّدَّة، وبأحمدَ بن حنبل يوم المحِنة». (ترجمة الإمام أحمد: ص: ٧١).

وليس سِرُّ عبقرية أحمد بن حنبل في دفاعه عن عقيدةٍ من عقائد الإسلام، وانتصاره لها ـ وفضله في ذلك لا يُنكر ـ ولكنَّ مأثرته الكبرى التي أكسبته منصبَ التجديد، هو أنه وقَفَ سدّاً مَنِيعاً في اتجاه هٰذه الأمَّة إلى التفكير الفلسفي المتهوّر، الذي لو سَيْطَر على هٰذه الأمة؛ لانقطعت صِلتُها بالتدريج عن منابع الدين الأولى، وعن النُّبُوَّة المحمدية، وخضعت هٰذه الأمة للفلسفات، وأصبحت عُرْضَةً للآراء والقياسات، وانتصرت الحكومةُ على الشعب، والسياسة على الدين

انتصاراً مُؤيَّداً، وسلبت حريةَ الرأي والعقيدة.

ولاشكَّ أنها رزيئةٌ جليلةٌ، وفتنة عظيمةٌ في الإسلام، وقد قضى عليها أحمدُ بن حنبل وهي في شبابها وأَوْجِها، وحفظ هـٰذا الدِّينُ من أن يعبث به العابثون، وتتحكَّم فيه السلطةُ والأهواءُ، وحفظ هـٰذه الأمةَ من أن تكون في حضانة الملوك الشباب الثائرين المتهوِّرين وحاشيتهم، يفرضون عليها العقائد فَرْضَ الجبايات، ويسوقونها إلى أهوائهم سَوْقَ الغنَم والبقرات، وردَّ إلى العقيدة الإسلامية كرامتها وأصالتها، وإلى الأمة حرِّيتها وشخصيتها، فاستحقَّ بذلك تقدير الإنسانية وثناء المسلمين، واعتراف الأجيال القادمة وإجلال التاريخ وإكباره، وكان من المجدِّدين الكبار في الإسلام». انتهى من كلام الإمام الندوي.

فكذلك يتبدَّى لنا من هـٰذه اللَّمحات الكاشفةِ سَدادُ موقف الإمام البخاري، وسَدادُ مَوقفِ تلميذه الإمام مسلمٍ ـ رحمهما الله تعالى إذ نَرى كُلاًّ منهما لا يمتنع أن يروي في «صحيحه» عمَّن رُمِيَ بمثل هـٰذه الجروح المجروحة بوزن القِسْطاس المستقيم. وقد ساق السُّيوطي في «تدريب الراوي» (ص: ٢١٩ ـ ٢٢٠) في أواسط (النوع الثالث والعشرين) تحت عنوان (فائدة) أسماءَ جَمهرةٍ كبيرةٍ رُموا بأنواعٍ من البدعة، وأخرج لهم البخاريُّ ومسلمٌ، أو أحدُهما، فبلغوا عنده (٧٨) رجلاً، وفاتَهُ عددٌ غيرهم، فارجع إليه إذا شئتَ.

وعَقَد الحافظُ ابن حجر في «هدي الساري» (ص: ٣٨١ و٢: ١١١) (الفصلَ التاسعَ في أسماء من طُعِن فيه من رجال البخاري)، وذكر فيهم من رُمي بالبدعة، وفرَّق بين البدعة المؤثِّرة وغير المؤثِّرة ثم عقد في أواخر هـٰذا الفصل التاسع (ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٠ و٢: ١٧٩ ـ ١٨٠) بعد نهاية الأسماء مرتَّبة على حروف المعجم: (فصلاً) جمَعَ فيه

أسماءَ من طُعِنُوا ـ من رجال البخاري ـ بأمرٍ يَرجع إلى الاعتقاد ولم يؤثر ذلك فيهم، فبلغوا عنده (٦٩) رجلاً، وفي ذلك عبرةٌ بالغةٌ للمعتبرين.

المَسَانِيْدُ:

لغةً: «المسانيد» جمعُ مُسْنَدٍ، والمُسْنَدُ: اسمُ مفعول مِن «أَسْنَدَ» بمعنى: «أضاف» أو (نَسَبَ) والمُسْنَدُ من الحديث: ما أُسْنِدَ إلى قائله. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: «المسانيد» جمعُ: مُسْنَدٍ، والمسانيد هي الكتبُ التي ليست مُرَتَّبةً على الأبواب الفقهية؛ بل موضوعها جعلُ حديث كُلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ صحيحاً كان، أو حَسَناً، أو ضَعيفاً مُرَتَّبين على حروف الهِجَاء، أو على القبائل، أو السابقة في الإسلام، أو الشَّرافة النسبية، أو غير ذلك، وقد يقتصر فيها على أحاديث صحابيٍّ واحدٍ كَمُسْنَدِ أبي بكر الصِّدِّيق، أو أحاديث جماعةٍ منهم كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفةٍ مخصوصةٍ جَمَعها وصفٌ واحدٌ، كَمُسْنَد المُقِلِّين، ومُسْنَدِ الصحابة الذين نزلوا مصر وغير ذلك، ورَتَّبَ بعضُ المحدِّثين المسانيدَ على الأبواب الفقهية كـ «مُسْنَد بقِيّ بن مَخْلَد الأندَلُسِيّ» (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

وقد يُطْلَق اسمُ «المُسْنَد» على كتابٍ مُرتَّبٍ على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم؛ لكَوْن أَحاديثه مُسْنَدَةً مرفوعةً، كـ «صحيح البخاري»، فإنه يُسَمَّى: «الجامع المُسْنَد الصحيح» وهو مُرتَّبٌ على الكتب فالأبواب.

و«مُسْنَد السِّرَاج» (المتوفى سنة ٣١٣ هـ) كذلك على الأبواب.

والمُرَتَّبُ على الحروف مثل: «مُسْنَد الفِرْدوس» للدَّيْلَمي (المتوفىٰ سنة ٥٥٨ هـ).

والمرتَّب على الكلمات غيرُ متقيِّدٍ بترتيب حروف المعجم، مثل: «مُسْنَد الشهاب» للقُضَاعي (المتوفى سنة ٤٥٤ هـ) ـ رحمهم الله تعالى ـ.

وأمَّا: «مُسْنَد بَقِي بن مَخْلَد» فهو: مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ؛ لأنه رَتَّبَهُ على مَسانيد الصحابة ورَتَّبهم على مراتب الصحابة في الرواية، فبدأ بأصحاب الأُلوف، حتى وصل إلى الوُحدان ثم جَعَلها على الأبواب الفقهية.

قال في وصفه ابنُ حَزْم ـ رحمه الله تعالى ـ: «روى فيه عن ألف وثلاثمئة صحابيٍّ ونَيِّفٍ، ورتَّبَهُ على أبواب الفقه، فهو مُسْنَدٌ، ومُصَنَّفٌ ليس لأَحدٍ مثله». (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٧٥).

أول من صَنَّفَ «مُسْنَداً»:

على أقوال حسب تاريخ وفياتهم:

فقيل: أوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً»: أبو داود الطَّيالسي، سليمان بن داود البَصْري (المتوفى سنة ٢٠٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بمصر: أسدُ بن موسى الأُمَوِي (المتوفى سنة ٢١٢ هـ) ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وكان معروفاً باسم: «أسد السُّنَّة».

وأوَّلُ من صَنَّف «مُسْنَداً» بالكُوفة: عبيدُ الله بن موسى العَبْسِي (المتوفى سنة ٢١٣ هـ) رحمه الله تعالىٰ.

وقيل بالكُوفة أيضاً: يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ).

وأوَّلُ من صَنَّفَ «مُسْنَداً» بالبَصْرة: مُسَدَّدُ بن مُسَرْهَد (المتوفى سنة ٢٢٨ هـ) رحمه الله تعالى.

وقيل أوَّلُ من صَنَّفَ «مسنَداً» بمصر: نُعَيْمُ بن حَمَّاد (المتوفى محبوساً بسجن سامراء سنة ٢٢٨ هـ) رحمه الله تعالى.

وكاد أن يُسَلَّمَ بالأولية للطَّيالسي ـ رحمه الله تعالى ـ؛ لأنه أقدمهم وفاةً، لكن يُعَكِّرُ عليه: أن الجامع له غيره من حفَّاظ خُرَاسان جمع فيه ما رواه: يونسُ بن حبيب، عنه خاصةً. (انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ١/ ١٠٣، ٣/ ٣٢٢ و«الرسالة المستطرفة»: ص: ٦١).

وإذا وُزِّعَت «الأَولية» على البُلدان؛ سُلِّمَ للجميع بها. والله أعلم.

تنبيه:

هـٰذه خلاصةُ كلامهم في ذِكْرِ أوَّل من صَنَّف مُسْنَداً، لكن في: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٦/ ٣٥٨) في ترجَمة (أبي عمرو بن حَمْدان) قولُ أبي عبد الله الحاكم: «سمعتُ أبا عمرو يَعُدُّ ما عنده من المسانيد المسموعة، فقال: مُسْنَدُ ابن المبارك، ومُسْنَدُ الحسن بن سفيان...» وابن المبارك تُوفِّي سنة ١٨١ هـ ـ رحمه الله تعالى ـ قبل الطَّيالسي ومن ذكر بعد، وقد طُبع لابن المبارك كتابٌ باسم: «مسند الإمام عبد الله بن المبارك» فإن كان هو المراد، فيصلح أيضاً على أن يذكر في أمثلة إطلاق المُسْنَد على الكتب المرتَّبة على أبواب الفقه.

ومن المسانيد المتقدِّمة تاريخياً: «مسند عبد الله بن وَهْب» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ نقل منه ابنُ حجر في «فتح الباري»: (٩/ ٣٥٣)، وفي «المنتخب من مخطوطات الظاهرية» (ص/ ١٣٠) ذكر الجزء الثامن منه.

ومنها: «مسند وكيع بن الجَرَّاح» (المتوفى سنة ١٩٧ هـ) رحمه الله تعالى، ذكره السَّمْعاني في: «التحبير»: (٢/ ١٨١) ضِمْنَ

مسموعات أَبي الفضل البخاري، ورواه بإسناده إلى وكيعٍ، والله أعلم.

الترتيب العام للمسانيد الشاملة:

يكون على حروف الهجاء لأسماء الصَّحابة ـ رضي الله عنهم ـ كما فعله غيرُ واحدٍ، منهم: الطَّبراني في: «المعجم الكبير».

ومنهم من رتَّب مسنده على «القبائل».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «السابقة في الإسلام».

ومنهم من رتَّبَهُ على: «الشَّرافة في النَّسب».

وقد رتَّب الإمامُ أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ في «مُسْنَدِه» على أسماء الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مبتدأً بمسند العَشَرة المُبَشَّرة، ثم مسند أهل البيت النَّبوي، ثم على كثرة الرواية، ثم الصَّحابة على البلدان، ثم السبق في نصرة الدين فذكر مسندَ الأنصار، ثم مسندَ النساء، ومسندَ القبائل. (انظر: «فتح المغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢، وعنه: «الرسالة المستطرفة»: ص: ٧٤).

أصحاب المسانيد:

منهم من قَصَده الاستيعابَ ما أمكنه، سواء صَحَّ عنده أو لم يَصِحَّ. وهم الأكثر.

ومنهم من يقصر «مسندَه» على ما صَحَّ عنده.

ومنهم من يكون «مسنده» مُعلَّلاً، بمعنى: أنَّه يذكر الحديث بسنده، ويشير إلى عِلَلِه مثل:

يعقوب بن شَيْبَة (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ: في «مُسْنَده».

وأحمد بن عمرو البَصْري البَزَّار(المتوفى سنة ٢٩٢ هـ) ـ رحمه

الله تعالى ـ في «البحر الزَّخَّار» وهو مسنده الكبير المُعَلَّل، ويشير فيه إلى المتابعات والشواهد. (انظر: «فتح الغيث» للسخاوي: ٣/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣. «الرسالة المستطرفة»: ص: ٦٨ ، ٦٩).

و«مسند المَاسَرْجِسِي» ويأتي.

قال الأزهري ـ رحمه الله تعالى ـ:

«سمعتُ الشيوخ يقولون: إنه لم يتم مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ قَطُّ». (الرسالة المستطرفة: ص: ٦٩).

أعْلَى المسانيد:

«مُسْنَدُ أحمد بن حنبل» ـ رحمه الله تعالى ـ وهو المراد عند الإطلاق، وإذا أُريد غيره قُيِّد. (الرسالة المستطرفة: ص: ٦١).

قال ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ في «النكت» (١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨): «ولا يَشُكُّ مُنصِفٌ: أَنَّ مُسْنَدَه أَنقى أحاديث وأَتقن رجالاً من غيره، وهـٰذا يَدُلُّ على أنه انتخبه» ثم ذكر أنَّ ما وقع فيه من ضِعَافٍ، ومنكراتٍ لا تمنع صحة الدعوى؛ لأنها أمورٌ نسبيةٌ.

وقد ذكر أبو محمَّد عبد الحق الهاشمي ثم المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدّمة رسالته: «الموازنة بين مسندي الإمامين أحمد بن حنبل، وبَقِي بن مَخْلَدٍ»: «أنَّ جَودة الكتاب تُعْرَفُ من أربع جهاتٍ: إمَّا من جهة فضل مصنِّفه، وإمَّا من جهة حُسْنِ ترتيبِ الكتاب، وإمَّا من جهة استيعاب المقاصد فيه، وإمَّا من جهة اشتراطِ الصحة أو الحسن فيه، ولاشَكَّ أنَّ هـٰذين المُسْنَدين العظيمين وُجِدَتْ فيهما هـٰذه المزايا كلُّها».

أكبر «مسند» في الإسلام:

أكبر مُسْنَدٍ في الإسلام قيل هو «مُسْنَد المَاسَرْجِسِيّ»: لأبي علي

الحسين بن محمد بن مَاسَرْجِسْ «المَاسَرْجِسيّ» (المتوفىٰ سنة ٣٦٥ هـ) ـ نسبةً إلى جَدِّه المذكور، كان نصرانياً فأسلم على يد عبد الله بن المبارك، رحمهم الله تعالى.

قال الكَتَّاني ـ رحمه الله تعالى ـ:

«مُسْنَدٌ مُعَلَّلٌ مهذَّبٌ في ألف وثلاثمئة جزءٍ... وقيل: إنه لم يُصَنَّفْ في الإسلام أكبر منه». (الرسالة المستطرفة: ص: ٢٩ و٧٣).

وقيل بل أكبرُ مُسْنَدٍ في الإسلام: «مسند أبي يوسف يعقوب السَّدُوْسِي» تلميذ الإمام أحمد، وابن المَدِيني، وابن مَعِين ـ رحمهم الله تعالى ـ لكنه لم يُكْمِله، كما في: «الموازنة بين مُسْنَدي أحمد، وبقي» للهاشمي.

تَعَدُّد مسانيد بعضهم:

فلكُلٍّ من: مُسَدَّد، وعَبْدِ الكِسِّي نسبة إلى «كِسْ» «بالسِّين المهملة على الراجح»، من مُدُن سَمْرقَنْد، والبَزَّار، وأبي يَعْلى ـ رحمهم الله تعالى ـ: مسندان اثنان.

وللحسن بن سفيان ـ رحمهم الله تعالى ـ ثلاثة مسانيد.

وللمَرْوَزي أحمد بن سعيد ـ رحمه الله تعالى ـ مسانيد. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٦٢، ٦٦، ٦٨، ٧٠، ٧١، ٧٤).

المَسانيدُ التي اشتهرت بشيوخها دون جامعيها، منها:

«مُسْنَدُ الطَّيالسي» ومضى الكلامُ عليه قريباً.

و«مُسْنَدُ الشَّافعي» ـ رحمه الله تعالى ـ ليس من تصنيفه، وإنما التقطه ابنُ مطر النَّيسابوري، من مسموع الأَصَمِّ من «الأمّ» وسمعه عليه. (انظر «تدريب الراوي»: ١٠٢ و: الرسالة المستطرفة: ص: ١٧).

و«العِلَل» لأبي الحسن الدَّارقُطْني (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ) ـ رحمه الله تعالى ـ المُرَتَّبَ على: «المسانيد» فإنه ليس من جَمْعِه، وإنما هو من جمع تلميذه الحافظ أبي بكر البَرْقَاني (المتوفى سنة ٤٢٥ هـ). (انظر «فتح المغيث للسخاوي» ٣/ ٣٦٢).

أهَمُّ المسانيد:

١ ـ مسند أبي داود سليمان بن داود الطَّيالسي القرشي مولىٰ آل الزُّبير البصري الحافظ الثِّقة، (المتوفىٰ سنة ٢٠٤ هـ)، قيل: بأنه أول مسندٌ صُنّف باعتبار تقدم وفاته، ورُدّ بأن هـٰذا صحيحٌ لو كان هو الجامعُ له، لكن الجامع غيره، فقد قام بعضُ الحُفاظ الخراسانيين بجمع ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصةً عن أبي داود، ومما يَدُلُّ علىٰ أنه ما رواه ليس من جمعه أنَّ لأبي داود أحاديثَ كثيرةً مرويةً في كتب الحديث، وهي غير موجودة في مسنده المذكور.

وقال السَّخاوي: «هـٰذا المسند يسير بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديثٍ، ثم قال: تولّىٰ جَمْعَه بعضُ حفاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه». (فتح المغيث: ١/ ١٠٣).

وقد طُبع هـٰذا المسند في مجلَّدٍ واحدٍ بحَيْدَر آباد بالهند سنة ١٣٢١، ثم طُبع مصوّراً في بيروت. وقام أحدُ الباحثين بترتيب أحاديثه علىٰ حروف المعجم، وطُبع مع هـٰذه الطبعة المصورة. كما قام الشيخُ أحمد بن عبد الرحمـٰن البَنّا بترتيب أحاديثه علىٰ أبواب الفقه، وسَمَّاه: «منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود»، وهو مطبوعٌ في القاهرة في مجلَّدين.

٢ ـ مسند إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد الحَنْظَلي المَرْوَزي

المعروف بابن رَاهُوْيَهُ، الإمام الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٣٨)، يَقَعُ في ست مجلَّداتٍ، وقد فقد أكثره، ولا يُوجَد من مخطوطته سِوىٰ المجلَّد الرابع بدار الكتب المصرية، وطُبع في خمس مجلدات بتحقيق الدكتور عبد الغفور البَلُوشي بمكتبة الايمان بالمدينة المنوَّرة عام ١٤١٠ هـ.

ومن مميزات هـٰذا المسند: أنه خَرَّج فيه أحسنَ ما وَرَد عن ذلك الصحابيِّ، ولكن قد يضطر إلىٰ تخريج بعض الأحاديث بأسانيدَ ضعيفةٍ عندما لا يجد الأمثلَ، بل إنه في بعض الأحيان قد يخرج عن بعض المتهمين. (انظر كلام محقق المسند، ص: ٢٤٨).

٣ ـ مسند أحمد بن حنبل (المتوفىٰ سنة ٢٤١)، وهو أكبر المسانيد التي وصلتنا، كما أنه أشهرها علىٰ الإطلاق، وسوف يأتي الحديث عنه.

٤ ـ مسند أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البَزَّار الحافظ (المتوفىٰ سنة ٢٩٢)، له مسندان: مسندٌ صغيرٌ، وهو مفقودٌ، ومسندٌ كبيرٌ، وهو المسند المُعَلَّل، ويُسَمّىٰ: «البحر الزَّخَّار»، يبين فيه أحياناً الصحيحَ وغيره، ويُشير كثيراً إلىٰ التفرُّد وبيان الغريب، وقد وَصَل إلينا ناقصاً، وقامَ الدكتور محفوظ الرحمـٰن زين الله بتحقيقه، وصدر منه ثمانية مجلَّدات، عن مكتبة العلوم والحِكَم بالمدينة المنوَّرة.

وقام الامام أبو الحسن علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧)، بإفراد زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتابٍ سَمَّاه «كشف الأستار عن زوائد البَزّار» وقد طُبع في أربع مجلَّدات، كما قام أيضاً الحافظُ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) بإفراد زوائد البزار علىٰ الكتب الستة ومسند أحمد، وطُبع في مجلَّدتين.

٥ ـ مسند أبي يعلىٰ أحمد بن علي بن المُثَنَّى الموصلي، الحافظ

الثقة (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، له مسندان: كبيرٌ، وصغيرٌ، فأمَّا الكبيرُ فهو مفقودٌ، وقد اعتمده ابن حجر (ت ٨٥٢) في كتابه: «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» وكذا البوصيري (ت ٨٤٠) في كتابه: «إتحاف الخيرة المَهَرة بزوائد المسانيد العَشَرة» وأمَّا الصغير فقد طُبع في ثلاثة عشر مجلّداً بتحقيق حسين أسد، بدار المأمون بدمشق.

وقام الإمام الهيثمي (ت ٨٠٧) باستخراج زوائده علىٰ الكتب السِّتَّة في كتاب سَمَّاه المسند العلي في زوائد مسند أبي يعلىٰ الموصلي، وقد طُبع.

٦ ـ مسند أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (المتوفىٰ سنة ٣٠٧)، وهو أحدُ الأئمة الأعلام المشهود له بالثقة والعدالة في الدين.

ومسنده قال عنه الحافظُ ابن حجر العسقلاني: أنه ليس دون السنن في الرتبة، وقد وَصَل إلينا هٰذا المسند ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق أيمن علي في القاهرة (الرسالة المستطرفة: ص: ٧٢).

٧ ـ مسند أبي سعيد الهيثم بن كُليب الشاشي (المتوفىٰ سنة ٣٣٥)، الإمام الحافظ محدِّث بلاد ما وراء النهر وحافظها.

وقد وصل إلينا مسنده ناقصاً، وطُبع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله، عن مكتبة العلوم والحِكم بالمدينة المنوَّرة.

مسانيد الأئمَّة الثلاثة:

واشتهر من الأئمَّةِ الأربعةِ ثلاثةٌ بمسانيدهم: أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد.

١ ـ مسانيد الإمام أبي حنيفة:

فأمَّا الإمامُ أبو حنيفة فلم يَصِحَّ عنه تصنيفٌ في المُسْنَدِ، ولكن

جَمَع رواياتِه بعضُ أتباعِهِ، وسَمَّوها مسانيدَ «الإمام أبي حنيفة»، وقد أوصَلَ الإمامُ أبو الصبر أيوب الخَلْوَتي مسانيد الإمام أبي حنيفة إلى (١٧) مسنداً.

وجَمَع بين خمسة عشر منها أبو المُؤَيَّدِ محمد بن محمود بن محمد بن الحسن الخطيب الخَوَارِزْمِي (المتوفىٰ سنة ٦٥٥ هـ) وسَمَّاه: «جامع المسانيد» ورتَّبه على أبواب الفقه فهو باسم (السُّنن) أولى.

كذلك خَرَّج أحاديثَ الإمام وجَمَعها أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث الكَلَاباذِي الحارثي المعروف بعبد الله الأستاذ (المتوفىٰ سنة ٣٤٠ هـ).

وجَمع أحاديثَ الإمام أيضاً الحافظُ أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خَسْرو (المتوفىٰ سنة ٥٢٣ هـ)، وهٰذا الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر في كتابه: «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة».

٢ ـ مُسْنَد الإمام الشافعي:

كذلك الإمام الشافعي، له مُسْنَدٌ، ولكنه ليس من تأليفه، إنَّما هو عبارةٌ عن الأحاديث التي أسنَدها، مرفوعها، وموقوفها، ووَقَعتْ في مسموع أبي العبَّاس محمد بن يعقوب بن يوسف الأصَمّ (المتوفىٰ سنة ٣٤٦ هـ) عن الرَّبيع بن سليمان المُرَادِي (المتوفىٰ سنة ٢٧٠ هـ) عن الشافعي، وفيها أربعةُ أحاديث رواها الرَّبيعُ عن البُوَيْطِي عن الشافعي، التقَطَ هٰذه الأحاديثَ وجَمَعها أبو جعفر محمَّد بن مطر العدل النَّيْسابُوري (وهو من شيوخ الحاكم) من الأبواب لأبي العبَّاسِ الأَصَمُّ، وقيل: جَمَعها الأَصَم لنفسه، فسَمَّى ذلك «مسند الشافعي» ولكنه لم يُرَتِّبْهُ، ولذلك وقع فيه التكرارُ في غير ما موضعٍ.

٣ ـ مُسْنَدُ الإمام أحمد بن حنبل:

وأمَّا الإمام أحمد فَمُسْنَدُه أَشْهَرُ من نارٍ على علم، ويَشْتَمِلُ على

(٩٠٤) مسانيدِ من مسانيد الصحابة، بعضها بلغت المئاتِ، وبعضها اشتمل على حديثٍ أو حديثين.

وابتدأ بمسانيد العشرة، ثم حديثِ عبد الرحمن بن أبي بَكْرٍ، ثم ثلاثةِ أحاديث لثلاثة من الصحابة، ثم مسانيد أهل البيت.

وليس ترتيبهُ إذاً على حروف المعجم، بل راعى في ترتيبهم كما يبدو أموراً متعدِّدةً، منها أفضليتهم، ومواقع بلدانهم وقبائلهم وغير ذلك.

وقد أثبتَ فيه ناشرو الطبعة في بيروت عام ١٣٨٩ هـ فهرساً لأسماء الصحابة يُعين في التَّوصُّل إلى أحاديث الصحابي المطلوب.

ويشتمل هـٰذا المُسْنَدُ على ثلاثين ألف حديثٍ، وأمَّا مع زيادات ابنه عبد الله بن أحمد بن حنبل، وبعض زيادات أبي بكر القَطِيعي الرَّاوي عن عبد الله فيكون مجموعها أربعين ألف حديث.

ولم يُدْخِلْ الإمامُ أحمد فيه إلا ما احْتَجَّ به، وفيه أحاديثُ كثيرةٌ ضعيفةٌ، وأكثرها من زياداتِ ابنه، وأدْخَلَ ابنُ الجَوْزِي كثيراً من أحاديثِه في كتابه: «الموضوعات» ولكن تَعقَّبه الحافظُ العراقي، ثم رَدَّ عليه الحافظُ ابن حجر بكتابه: «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مُسْنَدِ أحمد»، والسُّيوطِي في كتابه: «الذيل المُمَهَّدُ على القول المُسَدَّد».

ورتَّبَهُ على الأبواب بعضُ الأصْبهانِيِّين، والحافظ ناصر الدين بن رُزَيْق وبعضُ المتأخرين، ثم رَتَّبه على الأبواب الشيخُ عبد الرحمن البَنَّا السَّاعاتي (المتوفىٰ سنة ١٣٧١ هـ) وسَمَّاه «الفتح الرَّبَّاني بترتيب مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل الشَّيْبَاني» في (٢٤) جزءاً، كلُّ جزءين في مجلَّدٍ.

والمسانيدُ كثيرةٌ، فقد ذكر الكَتَّانِيُّ في «الرسالة المستطرفة»

بعض المسانيد، ثم قال: «والمسانيدُ كثيرةٌ سوى ما ذكرناه. وفيما يلي بعض المسانيد الأخرى:

١ ـ مُسْنَدُ أبي داود الطَّيَالِسيّ البَصْرِي: (المتوفىٰ سنة ٢٠٣ هـ)، جَمَعه بعضُ حُفَّاظِ خُرَاسان، جَمَع فيه ما رواه يونسُ بن حبيب عنه خاصَّةً. قيل: كان يحفظ أربعين حديث!.

٢ ـ مُسْنَدُ أبي إسحاق المُطَّوِّعي النَّيْسَابُوري (المتوفىٰ سنة ٢١٣ هـ).

٣ ـ مُسْنَدُ أسد بن موسى البَصْرِي المعروف (بأسد السُّنَّةِ) (المتوفىٰ سنة ٢١٢ هـ).

٤ ـ مُسْنَد مُسَدَّدِ بن مُسَرْهَد بن مُسَرْبَل البَصْري (المتوفىٰ سنة ٢٢٨ هـ).

٥ ـ مُسْنَد أبي خَيْثَمة زُهَيْر بن حرب. (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ).

٦ ـ مسند ابن أبي عمر العَدَني: قاضي عَدَن أبو عبد الله محمد بن يحيىٰ بن أبي عمر الدَّرَاوَرْدِي (المتوفى سنة ٢٤٣)، انتقل لمكَّة، وحَدَّث عن ابن عُيَيْنَة، وعنه الإمام مسلم. (تذكرة الحفاظ: للذهبي ٢/ ٥١٠). ومسنده ذكره الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسس» للمعجم المفهرس (٢/ ١٨٩).

٧ ـ مسند ابن مَنِيع: الحافظ الثقة أبو جعفر، أحمد بن مَنيع بن عبد الرحمٰن البصري (المتوفى سنة ٢٤٤ هـ)، نزيل بغداد. ذكره الذهبي في «تذكرة الحافظ» (٢/ ٧٠٧).

٨ ـ مسند سعد بن أبي وَقَّاص (المتوفى سنة ٥٥): تخريج أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ). طُبع بتحقيق عامر حسن صبري، بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.

٩ ـ مسند عبد بن حُمَيْد: أبي محمد، عبد بن حُمَيْد بن نصر الكِسِّي (المتوفى سنة ٢٤٩ هـ) نسبة إلىٰ كِس من بلاد السِنْد ـ قيل: اسمه عبد الحميد، وخُفِّف.

طُبع منه «المنتخب من مسند عبد بنَ حُمَيْد» بتحقيق مصطفىٰ بن العَدَوي، بدار الأرقم في الكويت، ودار ابن حجر في مكّة المكرمة، عام ١٤٠٥ هـ.

١٠ ـ مسند يعقوب بن شَيْبَة: للحافظ أبي يوسف، يعقوب بن شيبة السَّدُوْسي (المتوفى سنة ٢٦٢ هـ)، طُبع منه الجزء العاشر المشتمل علىٰ «مسند عمر بن الخطاب» بتحقيق كمال يوسف الحوت، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ.

١١ ـ مسند عبد الله بن عمر بن الخَطَّاب (المتوفى سنة ٧٣ هـ): تخريج أبي أمية، محمد بن إبراهيم الطَرَسُوسِي (المتوفى سنة ٢٧٣ هـ). طُبع بتحقيق أحمد راتب عرموش، بدار النفائس في بيروت، عام ١٣٩٣ هـ.

١٢ ـ مسند الحُمَيدِي: عبد الله بن الزُّبير بن عيسىٰ (المتوفى سنة ٢٩١ هـ)، طُبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي (المتوفى سنة ١٣١٣ هـ) بالمجلس العلمي في باكستان، عام ١٣٨٣ هـ.

١٣ ـ مسند أبي بكر الصِّدِّيق: (المتوفى سنة ١٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن علي بن سعيد المَرْوَزي (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، بالمكتب الإسلامي في بيروت، عام ١٣٩١ هـ.

١٤ ـ مسند البَزَّار، ويُسَمَّىٰ «البحر الزخّار»: لأبي بكر، أحمد بن عمرو بن عبد الخالق (المتوفى سنة ٢٩٢ هـ). طُبع بتحقيق محفوظ الرحمٰن زين الله، بمؤسَّسة علوم القرآن في بيروت عام، ١٤٠٩ هـ.

١٥ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز (المتوفى سنة ١٠١ هـ): تخريج أبي بكر، محمد بن محمد الباغَنْدِي (المتوفى سنة ٣١٢ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ محمد عوّامة. بمكتبة دار الدعوة في حلب عام ١٣٩٧ هـ.

١٦ ـ مسند عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنها (المتوفى سنة ٥٨ هـ) تخريج ابن أبي داود: أبي بكر، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ). طُبع بتحقيق عبد الغفور البَلُوشي، بمكتبة دار الأقصىٰ في الكويت عام ١٤٠٥ هـ.

١٧ ـ مسند أبي عَوَانة: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفرائيني (المتوفى سنة ٣١٦ هـ)، المعروف بـ«أبي عَوَانة».

١٨ ـ مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (المتوفى سنة ٢٣ هـ): لأبي بكر، أحمد بن سلمان النَّجَّاد البغدادي (المتوفى سنة ٣٤٨ هـ). ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسس» ١/ ١٣٤). (انظر «التعريف الوجيز بكتب الحديث»، و«التأصيل في أصول التخريج» ص: ١٠٦ ـ ١١٢).

المُسَاوَاةُ:

لغةً: مصدرُ «ساواه» أي: ماثَلَه.

واصطلاحاً: وهي استواء عدد الإسناد من الرَّاوي إلى آخره مع إسناد أحد المصنِّفين.

مثاله:

مثالُ ذلك كما قال الحافظ ابن حجر: «كأن يروي النَّسائي ـ مثلاً ـ حديثاً يقع بينه وبين النبيِّ ﷺ فيه أحدَ عشر نفساً، فيقع لنا ذلك الحديثُ بعينه بإسنادٍ آخرَ إلى النبيِّ ﷺ يقع بيننا فيه وبين النبيِّ ﷺ أحدَ عشر نفساً، فنُساوي النَّسائيَّ من حيث العدد، مع قطع النظر عن

ملاحظة ذلك الإسناد الخاص». (انظر: «نزهة النظر» ص: ٧١).

المُسْتَتِرُ:

هو الحديثُ الذي لم يُقابَل بَردٌّ، ولا قَبولٍ، كبعض الأحاديث المروية في فضائل الأعمال (انظر «المختصر في علم الأثر» ص: ١٢٥).

المُسْتَخْرَجَاتُ:

لغةً: (المُسْتَخْرَجات) جمع «مُسْتَخْرَجٍ»، وهو مشتقٌّ من (الاستخراج) بمعنى: الاستنباط، وخَرَّجه في الأدب فتخرَّج، وهو خِرِّيجٌ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (المُسْتَخْرَجُ) هو: أن يَعْمِدَ المُحدِّثُ إلى كتابٍ من كُتُبِ الحديثِ المُسْنَدَةِ كـ «صحيح البُخاري»، فيَرْوي أحاديثَ ذلك الكتاب بأسانيدِهِ الخاصَّةِ بحيثُ يَلْتَقي مع البُخاري في كلِّ حديثٍ في شيخه، أو من فَوْقَهُ، ولا يتجاوَزُ الشيخَ الأقربَ إلى البُخاري حتَّى لا يجد في مسموعاته ذلك الحديثَ عن ذلك الشيخ، ويجب أن يَسْتَخْرِجَ الحديثَ من طريقِ نَفْسِ الصَّحابيِّ الَّذي أخْرَجَ البُخَاريُّ عنه الحديثَ. هٰذه صِفَةُ ما يُسَمَّى بـ «المُسْتَخْرَجِ».

مثاله:

قال الإمامُ مُسْلِمٌ في «صحيحه» (في كتاب الإيمان، برقم: ٩٨): حدَّثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَة، وزُهَيْرُ بنُ حَرْبٍ، وابنُ نُمَيْرٍ، قالوا: حَدَّثنا سُفيانُ، عن زِيادِ بنِ عِلاقَةَ، سَمِعَ جَرِيرَ بن عبد الله يقول: «بايعتُ النبيَّ ﷺ على النُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ».

هكذا جاء سِياقُ الحديثِ بروايةِ مسلمٍ، فاستخرجه الحافظُ أبو عَوانَةَ الإسْفِرَايِينيُّ في: «المُسْتَخْرَجِ على صحيح مسلمٍ» (١/ ٣٨) فقال: حدَّثنا إسحاقُ بنُ سَيَّار، قال: حدَّثنا عُبَيْدُ الله، قال: أخْبَرَنا سفيانُ، عن زِياد بن عِلاَقَة، قال: سمعتُ جَريراً يُحدِّثُ حين ماتَ

المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، خَطَب النَّاسَ فقال: أُوْصِيْكُم بتقوى الله وَحْدَه لا شريكَ له، والسَّكينَةِ والوَقَارِ، فإنِّي بايعتُ رسول الله ﷺ بيدي هـٰذه على الإسلامِ، واشْتَرَط عليَّ النُّصْحَ لكلِّ مسلمٍ، فوَرَبِّ الكَعْبَةِ؛ إنِّي لكم ناصِحٌ أجمعين، واسْتَغْفَرَ، ونَزل.

فأنت رأيْتَ مسلِماً لم يَرْوِ هـٰذا الحديثَ بهـٰذا التَّمامِ، وفي استخراجه عليه فوائدُ عديدةٌ في الإسنادِ، والمَتْنِ، فأبرَزُها في الإسناد: أنَّ مسلماً روى هـٰذا الحديث من حديث سُفْيان بن عُيَيْنَةَ، فجاء في «الاستخراج» من روايةِ سُفْيانَ الثَّوري مُتابَعَةً لابن عُيَيْنَة، كِلاهُما عن زيادٍ. وفيه: أنَّ التَّخريج للرِّواية لم يَلْتَقِ فيه أبو عَوانَةَ بمسلم في شيخه، ولا في شَيْخِ شيخه ابنِ عُيَيْنَةَ. إنَّما في شيخِ ابنِ عُيَيْنَةَ، وفي المَتْنِ زيادَةٌ لا تخفى فائدتُها.

واستخرجه الحافظُ أبو نُعَيْم الأصْبَهانيُّ في «المُستخرَج على صحيح مُسْلِم» (برقم: ١٩٥) من طريقِ الحافظِ الحُمَيْدِي قال: حدَّثنا سُفْيانُ، حدَّثنا زِيادُ بنُ عِلاَقَةَ، سمعتُ جَريرَ بنَ عبدِ الله.

ثُمَّ رواه من طريقِ الحافظِ الحسنِ بن سفيانَ قال: حدَّثنا أبو بكرِ ابنُ أبي شَيْبَةَ، حدَّثنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ، حدَّثنا زِيادُ بنُ عِلاقَةَ، سمِعتُ جَرير بنَ عبد الله، قال: «بايعتُ رسولَ الله ﷺ على النُّصْحِ لكلِّ مسلمٍ».

فاستخراجُ أبي نُعَيْمٍ لم تَرِدْ فيه فائدةٌ في المَتْنِ، لكنَّه جاءَ على المُوافَقَةِ لمسلمٍ في روايةِ هـٰذا الحديث في شيخه ابن أبي شيبة في روايةِ الحَسَن بنِ سُفيانَ عنه، وشيخِ شيخه ابن عُيينَةَ في رواية الحُمَيْدِيِّ عنه، ولك أن تقول: فيه من الفائدةِ كذلك: أنَّه ميَّزَ (سُفيانَ) في روايةِ مسلم بأنَّه ابن عُيَيْنَةَ، وإن كان مثلُه لا يخفى في هـٰذا الإسنادِ على مشتغلٍ بالحديث.

فوائدُ المُسْتَخْرجَات:

وللمستخرجات فوائدُ كثيرةٌ، نَبَّه عليها كثيرٌ من المتأخِّرين، أوْصَلها ابنُ ناصرِ الدِّين الدِّمشقيُّ: في «افتتاح القاري لصحيح البخاري» إلى عَشَرَةٍ، هي:

أوَّلاً: زيادةُ ألفاظٍ، كتَتِمَّةٍ محذوفٍ، أو زيادةِ شرحٍ في حديثٍ، ونحو ذلك، ورُبَّما دلَّت على زيادةِ حُكمٍ.

ثانياً: عُلُوُّ الإسنادِ.

قلتُ: وذلك أنَّ المُستخرِجَ مع تأخُّرِ وفاتِه أو زمانِه عن وفاة البُخاري مثلاً، إلاَّ أنه يروي الحديث الَّذي رواه البُخاريُّ بعددٍ من الرِّجال يتساوى مع عَدَدِ رجال إسنادِ البُخاريِّ، فيكونُ المُستخرِجُ كأنَّهُ عاشَ مع البُخاريِّ في زَمَنٍ واحدٍ.

ثالثاً: قُوَّةُ الحديثِ بكثرةِ الطُّرُقِ؛ للتَّرجيحِ عند المعارضةِ.

قلتُ: لدَفْعِ الغَرابَةِ عنه كذلك.

رابعاً: وَصْلُ تعليقٍ عَلَّقَه الشيخان، أو أحدُهما.

خامساً: بيانُ من تابعَ من الرُّواةِ الرَّاويَ من رجال «الصَّحيحَيْنِ» على حديثه.

سادساً: معرفةُ اتِّفاقِهما أو اختلافهما في الحَرف أو الحرفين فصاعداً.

سابعاً: بيانُ الزيادة التي على لفظ «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحدِهما من حديثٍ من وَقَعت، وهل انفرَد بها أم لا؟

ثامناً: ذِكْرُ قصَّةٍ في الحديثِ لم تَقَعْ للبخاريِّ في «صحيحِهِ» مثلاً، ووقَعت في المُستخرَجِ.

تاسعاً: رَفْعُ إشكالٍ وَقَعَ في لفظٍ من «الصَّحِيحَيْنِ» أو أحَدِهما.

عاشراً: مَنْ فاتَه سَماعُ «الصَّحيحين» أو أحدِهما قد يَصل إلى ذلك بأحاديثِه وتراجمِه بسَماعِ أحدِ الكتُبِ المستَخْرَجةِ على الكتاب الَّذي فاتَه سَماعُه. انتهىٰ ما ذكره ابنُ ناصر الدين.

قلتُ: وهٰذه الفائدةُ الأخيرةُ حين كان التَّلقِّيُ للكُتُبِ بالسَّماع، ولا يُحتاجُ إليها اليومَ في تلقي «الصَّحيحيْن» خُصوصاً: أنَّ انتشارهما في النَّاسِ أكْثَرُ من انتشارِ المستخرَجات عليهما.

ومن أشهر المستخرجات:

(أ) المستخرجات على «صحيح البخاري»:

١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للإمام الحافظ أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١هـ). قال الذهبي فيه: «ابتهرتُ بحفظه، وجَزَمْتُ بأن المتأخِّرين علىٰ إياسٍ مِن أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة». ذكره الكتَّاني نفي «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٦).

٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: للحافظ أبي أحمد، محمد بن أبي حامد أحمد بن الحسين بن القاسم بن الغِطْريف ابن الجَهَم الغِطريفي (المتوفىٰ سنة ٣٧٧ هـ).

٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لابن أبي ذُهْل، أبي عبد الله، محمد بن العباس بن أحمد بن محمد بن عُصَيم، الضَّبِّي العُصْمِي الهروي (المتوفىٰ سنة ٣٧٨ هـ).

٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لابن مَرْدُوْيَهْ أبي بكر، أحمد بن موسىٰ بن مَرْدُوْيَه الإصبهاني (المتوفىٰ سنة٤١٦ هـ) صاحب «التاريخ» و«التفسير».

٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح البخاري**: لأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني (المتوفىٰ سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حِلْيَة الأولياء»، رواه ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بإسناده إليه.

(ب) **المستخرجات على «صحيح مسلم»**:

٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأحمد بن سَلَمَة، أبي الفضل البَزَّار النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، رفيق مسلم في الرحلة إلىٰ بلخ والبصرة. قال الذهبي: «له مسنخرج كهيئة صحيح مسلم»، وقال الشيخ أبو القاسم النصر آباذي: «رأيتُ أبا علي الثقفي في النوم، فقال لي: عليك بصحيح أحمد بن سلمة».

٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الأسْفَرائيني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٢٨٦ هـ)، شارَكَ الإمامَ مسلم في كثير من شيوخه.

٨ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي جعفر، أحمد بن حمدان بن علي بن عبد الله بن سِنَان الحِيَري النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣١١ هـ).

٩ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: ويُسمّىٰ بـ«صحيح أبي عوانة» و«مُسند أبي عوانة» و«المسند المستخرج علىٰ صحيح مسلم»: للحافظ يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الأسفرائيني النَّيسابوري الشافعي (المتوفىٰ سنة ٣١٦ هـ)، ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (ص: ٤٤) بعنوان «صحيح أبي عوانة» وقال: «وهو مستخرجٌ علىٰ صحيح مسلم لكن زاد فيه طُرُقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون»، طُبع في حيدر آباد (الدَّكَنْ)، بدائرة المعارف العثمانية عام ١٣٦٢ هـ.

١٠ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي عمران، موسىٰ بن محمد بن عباس الجُوَيني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٢٣ هـ)، أحد الرحّالين. ذكره الكَتَّاني.

١١ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي محمدأحمد بن محمد بن إبراهيم الطُّوسي البُلَاذَرِي الواعظ (المتوفى سنة ٣٣٩ هـ). قال الذهبي: «خرّج صحيحاً علىٰ وضع كتاب مسلم».

١٢ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لابن أصبغ أبي محمد، قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف البَيَّاني القُرطبي الأندلسي (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ).

١٣ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي الوليد القَزْوِيني، حسّان بن محمد بن أحمد بن هارون القُرشِي الأموي النيسابوري الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٤ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي النَّضْر، محمد بن يوسف الطُّوسي الشافعي (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

١٥ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي سعيد الحِيَري، أحمد بن أبي بكر محمد ابن الحافظ الكبير أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري (المستشهد بطرسوس سنة ٣٥٣ هـ).

١٦ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي حامد، أحمد بن شارك الشَّاركي الهَرَوي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٥ هـ).

١٧ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي بكر، محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الجَوْزقي الشَّيْباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

١٨ ـ **المستخرج علىٰ صحيح مسلم**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ): ذكره ابن حجر في «المعجم المؤسس» (ص: ٤٥)، وقال: «قرأتُه كلَّه، وهو في اثنين وثلاثين جزءاً في خمسة أسفار»، وتقدّم له «المستخرج علىٰ صحيح البخاري» وسيأتي له: «المستخرج علىٰ الصحيحين» حقّقهُ مُقْبِل بن مريشيد الرُّقَيْعي، كرسالة دكتوراه، من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٢ هـ.

(ج) المستخرجات على «الصحيحين»:

١٩ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لابن الأخْرَم، أبي عبد الله، محمد بن يعقوب بن يوسف الشَّيباني النَّيسابوري (المتوفى سنة ٣٤٤ هـ).

٢٠ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي علي الحسن بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الماسَرْجِسِي (المتوفى سنة ٣٦٥ هـ)، كان نصرانياً فأسلم علىٰ يد الإمام عبد الله بن المُبارك النَّيسابوري.

٢١ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج، الشِّيرازي (المتوفى سنة ٣٨٨ هـ).

٢٢ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني الخَوارِزْمِي الشافعي، (المتوفىٰ سنة ٤٢٥ هـ).

٢٣ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لابن مَنْجُوَيْه أبي بكر، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ) نزيل نيسابور.

٢٤ ـ **المستخرج علىٰ الصحيحين**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره الكتاني، وتقدَّم له «المستخرج علىٰ

صحيح البخاري» و«المستخرج على مسلم».

٢٥ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي، عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ).

٢٦ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي محمد الخَلَّال، الحسن بن أبي طالب محمد بن الحسن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٤٣٩ هـ).

٢٧ ـ **المستخرج على الصحيحين**: لأبي مسعود المُلِيحي سليمان بن إبراهيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٨٦ هـ).

(د) **المستخرجات على «سنن أبي داود»**:

٢٨ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لابن فرج القُرْطُبي، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج، (المتوفى سنة ٣٣٠ هـ).

٢٩ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لقاسم بن أصبغ (المتوفى سنة ٣٤٠ هـ)، صاحب «المنتقى» المتقدِّم في «الصحاح» ذكره ابن حجر العسقلاني في «المعجم المؤسّس» (ص: ٤٥) ورواه بسنده، وذكره الكتاني في «الرسالة المستطرفة»(ص: ٣٠) وقال: «ثم اختصر كتابه، وَسمَّاه «المُجْتَنَى»ـ بالنون ـ فيه من الحديث (٢٤٩٠) حديثاً في سبعة أجزاء».

٣٠ ـ **المستخرج على سنن أبي داود**: لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه الأصفهاني (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ): وتقدَّم له «المستخرج على الصحيحين»ذكره الكتَّاني.

(ر) **المستخرجات على «سنن الترمذي»**:

٣١ ـ **مستخرج أبي علي الطُّوسي على سُنَن التِّرمذي**: للحسن بن علي بن نصر الخراساني (ت ٣١٢ هـ)، شيخ أبي حاتم الرازي. قال

الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٣١): «وقد شارك الترمذيَّ في كثير من شيوخه». طُبع بتحقيق أنيس بن أحمد طاهر الأندنوسي بمكتبة الغرباء في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٥ م.

٣٢ ـ المستخرج علىٰ سنن الترمذي: لأبي بكر ابن مَنْجُوَيْه (المتوفى سنة ٤٢٨ هـ): وتقدم له «المستخرج علىٰ الصحيحين»، ذكره الكتاني.

(س) المستخرجات على كتب أخرى:

٣٣ ـ مستخرج على التوحيد لابن خُزَيْمَة: لأبي نُعَيم الأصبهاني (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ).

٣٤ ـ المنتقىٰ: لابن الجارود (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ) قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٥): «وهو كالمستخرج علىٰ صحيح ابن خزيمة، في مجلَّدٍ لطيفٍ».

٣٥ ـ المستدرك علىٰ الصحيحين: لأبي ذَرٍّ الهَرَوي (المتوفى سنة ٤٣٤ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣) «وهو كالمستخرج علىٰ سنن الدَّارقطني».

تنبيهان:

التَّنبيهُ الأوَّل:

قال الحافظ السَّخاويُّ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: «وتَقَعُ في (صحيح أبي عَوَانَةَ) الَّذي عَمِلَه مُسْتَخْرَجاً على مسلمٍ أحاديثُ كثيرةٌ زائدةٌ على أصْلِهِ، وفيها الصَّحيحُ، والحَسَنُ، بل والضَّعيفُ أيضاً، فينبغي التَّحرُّزُ في الحكمِ عليها». (فتح المغيث: ١/ ٣٨).

وقال: «المُسْتَخْرِجونَ ليس جُلُّ قصدِهم إلاَّ العُلُوَّ، يَجْتَهِدون أن يكونوا هم والمُخَرَّجُ عليه سَواءً، فإن فاتَهم فأعلى ما يَقْدِرون عليه كما صَرَّحَ به بعضُ الحُفَّاظِ ممَّا يُساعِدُه الوِجْدانُ، وقد لا يتهيَّأ لهم عُلُوٌّ

فيُورِدونه نازلاً، وإذا كان القَصْدُ إنَّما هو العُلُوُّ ووجَدوهُ، فإن اتَّفَقَ فيه شَرْطُ الصَّحيح فذلك الغايةُ، وإلاَّ فقد حَصَلوا على قَصْدِهم، فَرُبَّ حديثٍ أخرَجَه البُخاريُّ من طريقِ بعضِ أصحاب الزُّهري عنه مثلاً، فأورَدَه المُخَرِّجُ من طريقٍ آخَرَ ممَّن تُكُلِّمَ فيه عن الزُّهري بزِيادةٍ، فلا يُحْكَمُ حينئذٍ فيها بالصِّحَّةِ». (فتح المغيث: ١/ ٤٠).

قلتُ: وهـٰذا تنبيهٌ جديرٌ بالملاحظةِ في جميع المُسْتَخْرَجاتِ على «الصَّحيحين»؛ إذ الحاجةُ إلى تخريج الحديثِ من غير طريقِ صاحبِ الصَّحيح قد تُلجِىءُ إلى تخريجه من طريقٍ مَجروحٍ.

ويؤكِّدُ ذلك: أنَّه لم يُعْرَفْ عن أحدٍ مِمَّن خَرَّجَ على الصَّحيحَيْنِ: أنَّه اشْتَرَطَ ألاَّ يُخرِّجَ إلاَّ عَمَّنَ يُحْتَجُّ به.

والمطلوبُ اعتبارُه من النَّظَرِ في إسنادِ المُسْتَخْرَجِ: البحثُ في دَرَجَة الإسناد من جِهَةِ المُسْتَخْرِجِ حتَّى يَلتقي في إسنادِه مع صاحب «الصَّحيح»، لا ما بَعْدَه إلى مُنْتَهىٰ الإسناد؛ فذلك إسنادُ «الصَّحيحِ» فلا يَحتاجُ إلى النَّظَرِ.

التَّنبيهُ الثَّاني:

وَقَعَ الاستخراجُ على «الصَّحِيحَيْن» للحديث بعْدَ الحديثِ في بعض مُصنَّفاتِ من جاء بَعْدَ الشَّيخين، وليس على سبيل الاستقلالِ بالتَّصنيف في هـٰذا الموضوع، وذلك مثلُ ما يَقَعُ في كُتُب البَيْهَقِيِّ، وأبي مُحمَّدٍ البَغَويِّ، وغيرِهما، يُخَرِّجونَ الحديثَ بإسنادٍ يَنْطَبِقُ عليهِ نَعْتُ الاستخراج، ثُمَّ يُتْبَعُ مثلاً بالقولِ: (مُتَّفقٌ عليهِ) أو (أخرجه البُخاريُّ عن فلانٍ) أو (من طريق فلانٍ) وهكذا.

فاعْلَمْ: أنَّ هـٰذا العَزْوَ إلى «الصَّحيحَين» أو أحدِهما إنَّما يَعني الاتِّفاقَ على الإسناد من موضع الالْتقاءِ بين البَغَويِّ مثلاً وصاحبِ الصَّحيحِ، والاتِّفاقَ على أصلِ المَتْنِ، وقد يَتطابَقُ المتْنُ، أو يتغايَرُ

زيادةً واختصاراً، فاحْذَرْ أن تأخُذَ من هـٰذهِ الكُتُبِ ما عُزِيَ إلى «الصَّحيحَيْن» وتقولَ: «مُتَّفقٌ عليهِ» أو «أخرَجهُ البُخاريُّ» أو «مُسلمٌ» دون الرُّجوعِ إلى «الصَّحيحَينِ» ذاتِهما.

كما عليك أن تَحْذَرَ من الحُكم على لَفْظِ البَغَويِّ مثلاً بالصِّحَّةِ بمجرَّدِ عَزْوِهِ الحديثَ إلى «الصَّحيحِ» وهو قد استَخْرَجَه عليه. (انظر «تحرير علوم الحديث»: ص: ٨٧٢ ـ ٨٧٥).

المُسْتَدْرَكَاتُ:

لغةً: (المُسْتَدْرَكات) جمع: «مُسْتَدْرَكٍ»، وهو اسمُ مفعولٍ من «الاستدراك»، يقال: استدركَ الشيءَ بالشيءِ: حاوَلَ إدراكَه به، وأدْرَك الشيءُ: بَلَغ وَقْتَه، وانْتَهى، وفَنِي. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (المُسْتَدْرَكات) جمع «مُسْتَدْرَكٍ» ـ كما سَبَق ـ وهو: كلُّ كتابٍ جَمَع فيه مُؤلِّفُه الأحاديثَ التي استدركها على كتابٍ آخَرَ، ممَّا فاتَتْه على شرطه، مثل «المُسْتَدْرَك» للإمام أبي عبد الله محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن حَمْدُوَيْهْ بن نُعَيْم بن البَيِّع الحاكم النَّيْسابُوري (المتوفَّى سنة ٤٠٥ هـ) (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١ ـ ٢٢ و«تدريب الراوي» ١/ ١٠٥).

ترتيب «مُسْتَدرَك الحاكم»:

وقد رتَّب الحاكمُ مُستدركه على الأبواب، واتَّبع في ذلك أصلَ الترتيب الذي اتَّبعه الإمامُ البخاري، ومسلمٌ ـ رحمهما الله تعالى ـ في صحيحيهما.

وقد ذكر الحاكمُ في هـٰذا «المستدرك» ثلاثةَ أنواعٍ من الأحاديث، وهي:

١ ـ الأحاديثُ الصحيحةُ التي على شرط الشَّيخين، أو على شرط أحدهما، ولم يخرِّجاها.

٢ ـ والأحاديثُ الصحيحةُ عنده وإنْ لم يكن على شرطهما، أو شرط واحدٍ منهما، وهي التي يعبِّر عنها بأنَّها «صحيحةُ الإسناد».

٣ ـ وذكر أحاديثَ لم تَصِحَّ عنده، لكنه نَبَّه عليها.

وقد كان الحاكمُ ـ رحمه الله ـ مُتساهِلاً في الحكم على الأحاديث بالصِّحة، فلذا انتقده العلماءُ، والحفَّاظ في كثيرٍ من الأحاديث، وتعقَّبوه، ومنهم الحافظ الذهبيُّ، فلخَّص كتاب «المستدرك» وتعقَّب ما يحتاج إلى تعقُّبٍ.

واعتذر الحافظُ ابن حجر عن الإمام الحاكم بقوله: «إنَّما وَقَع للحاكم التَّساهُلُ؛ لأنَّه سَوَّد لينقِّحه فأعجلته المَنِيَّةُ، وقد وَجَدْتُ قريبَ نصفِ الجزء الثاني ـ من تجزئة ستة من المستدرك ـ: إلى هنا انتهى إملاء الحاكم».

قال: «ما عدا ذلك من الكتاب لا يُؤخَذ منه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده».

هـٰذا وقد ذَهَب ابنُ الصلاح ـ رحمه الله ـ إلى أنَّ ما حكم الحاكمُ بصحته، ولم نجد أحداً غيره تَعَقَّبه أو صَحَّحه فهو من قبيل الحديث الحَسَن يُحْتَجُّ به ويُعْمَل به إلا أن تظهر فيه عِلَّةٌ تُوجِب ضَعْفَه. (علوم الحديث: ص: ٢٢).

ملاحظةٌ مُهِمَّةٌ:

يَجْدُرُ بالمُلاحَظَةِ: أنَّ الحافظَ الذَّهبيَّ اخْتَصَر «المستدرَك» وتعقَّبَ الحاكمَ في مواضِعَ كثيرةٍ، وأهْمَلَ مواضِعَ أخرى، ونُشِرَ «مختصر الذَّهبيِّ» في هامش «المستدركِ» وحين يقول الحاكمُ مثلاً: «حديثٌ صحيحٌ على شَرْطِ الشَّيخين ولم يُخرجاهُ» يختصِرُ ذلك الذَّهبيُّ بقوله مثلاً: «على شرطهما»، فهـٰذا من الذَّهبيِّ ليس موافَقَةً،

ولا مُخالَفَةً، وإنَّما هو سُكوتٌ، فلا يصلح أن يُضافَ إليه القولُ بالموافَقَةِ، فيُقالَ في الحديثِ: «صَحَّحَه الحاكمُ، ووافَقَهُ الذَّهبيُّ»، إنَّما الصَّوابُ: «صحَّحهُ الحاكُم، وسَكَتَ عنه الذَّهبيُّ»: ولم يُبيِّنِ الذَّهبيُّ أنَّ سُكوتَهُ دالٌّ على الموافَقَة، فيُنتَبه إلىٰ ذلك.

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

اعتنىٰ علماء الحديث بمستدرك الحاكم، وأولوه الرعاية التي يستحقّها، وإليك بعضَ تلك الجهود:

١ ـ لخَّصه الإمام الذَّهبي (ت ٧٤٨) في كتابه: «تلخيص المستدرك» وأتىٰ بالمتون وحذف الاسانيد، وعلَّق عليها، وتعقَّبه في كثيرٍ من أحكامه علىٰ الأحاديث، وقد أشارَ إلىٰ تأليفه هٰذا في أثناء ترجَمته للحاكم في السِّير، فقال: وبكل حالٍ فهو كتابٌ مفيدٌ قد اختصرتُه، ويعوز عملاً، وتحريراً. (سير أعلام النبلاء: ١٧/ ١٧٦).

وقد طُبع هٰذا التلخيص في حاشية المستدرك.

٢ ـ ترجَم لرجاله الحافظُ سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن الملقِّن (ت ٨٠٤)، ضِمن كتابه: «إكمال تهذيب الكمال» للمِزِّي.

وما يزال هٰذا الكتابُ مخطوطاً لم يُطبَع.

٣ ـ مختصر استدراك الذهبي علىٰ الحاكم: للإمام ابن الملقن وطبع هٰذا المختصر في سبعة مجلدات.

٤ ـ النُّكت اللطاف علىٰ أحاديث الضعاف: لأبن المُلَقِّن، اقتصر فيه علىٰ الأحاديث التي حَكَم عليها الذهبيُّ بضعفها، وقد تعقَّبه في مواضعَ يسيرةٍ، والكتابُ ما زال مخطوطاً لم يُطبَع.

٥ ـ المستخرج علىٰ المستدرك: وهي أمالي للحافظ زين الدين العِراقي (ت ٨٠٦). وهي تخريج لبعض أحاديث المستدرك، علىٰ طريقة الأمالي.

وقد طبع هٰذا الكتاب.

٦ ـ رَتَّب أحاديثه الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) علىٰ الأطراف، وذلك في كتابه: «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

٧ ـ فهارس المستدرك: قام بها الأستاذُ محمد السعيد بَسْيوني زَغْلول.

وهي تشتمل علىٰ أربعة فهارس، هي: الفهرس الهجائي للأحاديث، وفهرس للأعلام الصحابة والتابعين، وفهرس الرجال الذين تكلم فيهم الامام الذهبي في التلخيص جرحاً وتعديلاً، وفهرس للألفاظ المعجمية. (انظر: «دراسات في مناهج المحدِّثين» ص: ٢٨١ ـ ٢٨٢).

٢ ـ **المستدرك علىٰ الصحيحين**: لأبي ذرٍّ الهَرَوي، ابن أحمد بن محمد بن عبد الله بن عُفَيْر الأنصاري (المتوفىٰ سنة ٤٣٤ هـ). قال الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣): «وهو كالمستخرج علىٰ كتاب الدَّارقطني في مجلَّد لطيفٍ أيضاً».

٣ ـ **الإلزامات**: للإمام أبي الحسن، علي بن عمر الدَّرَاقُطْني (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ).

قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٢٣): «وهو أيضاً كالمستدرك علىٰ الصحيحين، جمع فيه ما وَجَده علىٰ شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكورٍ في كتابيهما، وألزمها ذكره، وهو مرتَّبٌ علىٰ المسانيد في مجلَّدٍ لطيفٍ».

المُسْتَفِيْضُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من: (استفاضَ) أي: سأل إفاضةَ الماء، يقال: «انتشر الخَبَرُ» فهو مستفيضٌ، ومستفاضٌ فيه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: له ثلاثةُ معانٍ، وهي:

١ ـ هو مُرادِفٌ لـ: «المشهور»، وهو: «ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ، في كلِّ طبقةٍ من طبقات السَّند، ما لم يَبْلُغْ حدَّ التَّواتُرِ».

٢ ـ هو أخَصُّ من «المشهور»؛ لأنه يُشْتَرَطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرفا إسنادِه، ولا يُشْتَرَطُ ذلك في «المشهور». (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

٣ ـ هو أعَمُّ من «المشهور»؛ وذلك بأنَّ (المستفيض) يكون العددُ في ابتدائه، وانتهائه سواء. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٧٣).

فحديثُ: «إنّما الأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ» لا يكون مشهوراً، ولا مستفيضاً؛ لأنه تفرَّد به عن رسولِ الله ﷺ، عُمَرُ بن الخطَّاب رضي الله عنه، وعنه عَلْقَمَةُ، وعنه التَّيْمِيُّ، وعنه يحيى بنُ سعيد، ثم انتشر بعد ذلك، فلم تَسْتَوِ أزمنتُه في انحصار الطُّرُق الكثيرةِ. (انظر «ظفر الأماني»).

المُسْتَقْصَىٰ:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه بلا اختصارٍ.

المُسْتَقِيْمُ:

هو الحديثُ الذي يَشْمُلُ: (الصحيحَ) و(الحَسَنَ).

المُسْتَمْلِي:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (اسْتَمْلَى) يقال: فلانٌ استملى الكتابَ، أي: سأل أن يُمْلى عليه.

واصطلاحاً: هو الذي يتلقَّن الكلامَ من المُمْلِي يبَلِّغه إلى مَنْ بَعُدَ في الحلقة.

والأَصْلُ فيه ما رواه أبو داود، وغيره عن رافع بن عمرو المُزَنِّي يقول: «رأيتُ رسول الله ﷺ يوم النَّحر بِمنىً يخطبُ الناسَ حين ارتفع الضُّحى على بَغْلَةٍ شهباء، وعلي يُعبِّر عنه». (أخرجه أبو داود).

يقول الرَّبيع بن سليمان المُرَادِي: «كلُّ مُحدِّثٍ حدَّثَ بمصر بعد ابن وهب كنتُ مستمليه». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٦٦).

ويقول الخطيبُ: «ويجب أن يكون المستمليُ متيقِّظاً مُحصِّلاً، ولا يكون بَليداً مُغفَّلاً، كما حُكي عن مستملي يزيد بن هارون، يقول إسحاقُ بن وهب: كنا عند يزيد بن هارون، كان له مستملٍ يقال له: بَرْبَخ، فسأله رجلٌ عن حديثٍ: فقال يزيد: نابه عِدَّة، قال: فصاح به المستملي، يا أبا خالد: عِدَّةُ بنُ مَن؟ قال: عِدَّة ابن فَقِدَتْك». (الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٦٦ ـ ٦٧).

ولهذا احتاط المحدِّثون في اختيار مستملٍ، إلا أن من سمع لفظَ المستملي، ولم يسمع من المُملي لا يجوز أن يقول: سمعتُ فلاناً يقول: فإنَّ السَّماع بالاستملاء كالعرض؛ لأن المستملي في حُكم من يقرأ على الشيخ، ويعرض حديثَه. (انظر «شرح شرح نخبة الفكر» ص: ٧٨٥).

المَسْتُوْرُ:

هو أحدُ أنواع «المجهول» وذكر العلماءُ: أنَّه من روى عنه واحدٌ ولم يُوثَّق فهو مجهولٌ، ومن روى عنه اثنان فصاعداً ولم يُوثَّق فهو (مستورٌ).

انظر «المجهول» في بابه.

المُسْتَوْفَىٰ:

هو الحديثُ الذي رُوِيَ كلُّه مع الإسناد، والروايات.

المَسْرُوْقُ (من الحديث):

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «سَرَق».

واصطلاحاً: أن يأتي إلى حديثٍ تفرَّد به بعضُ الرُّواة، فيَدَّعي أنه سمعه من شيخ ذلك المحدِّثِ المُتَفرِّدِ. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٤٣٨).

حكمه: لا يُعْتَبَرُ بحديثه.

المُسَلْسَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (السَّلْسَلَةِ) وهي اتصال الشيءِ بالشيءِ، واحدتُها: «سِلْسِلَةٌ». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تَتابُعُ رجالِ إسناده على صفةٍ أو حالةٍ، للرُّواة تَارةً، وللرِّواية تارةً أخرى. (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٩، و«علوم الحديث» ص: ٢٤٨).

وله أنواعٌ كثيرةٌ بحسب تعدُّدِ أحوالِ الرُّواة، وصفاتِهم، وأحوالِ الرواية.

أمَّا أحوالُ الرواة، فهي إمَّا أقوالٌ، أو أفعالٌ، أو أقوالٌ، وأفعالٌ معاً، وكذا القولُ في صفاتهم أيضاً.

وينقسم (المُسَلْسَلُ) أقساماً كثيرةً، فمنها:

الأول: المُسَلْسَلُ بأحوال الرُّواة القولية:

مثل حديث مُعاذ بن جَبَلٍ ـ رضي الله عنه ـ أنَّ النبيَّ ﷺ قال له: «يا مُعاذ إنِّي أُحِبُّكَ، فقُلْ في دُبُرِ كلِّ صلاةٍ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي على ذِكْرِكَ وشُكْرِكَ وحُسْنِ عِبَادَتِكَ».

تَسْلَسَلَ بقول كلِّ واحدٍ من رواته: «وأنَا أُحِبُّكَ، فَقُلْ». (أخرجه أبو داود في الوتر، باب الاستغفار: ٢/ ٨٦ مسلسلاً لراويين فقط، والنَّسائي في الصلاة باب الدعاء بعد الذكر: ١/ ١٩٢ غير مسلسل. ووقع مسلسلاً خارج الكتب الستة لجماعةٍ من العلماء، أخرجه مسلسلاً في «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة»: ص: ١٣ ـ ١٥).

وكحديث عائشةَ ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنَّ من الشِّعْرِ حِكْمَة».

وقالت عائشةُ رضي الله عنها: يَرْحَم الله لُبَيْداً وهو الذي يقول:

ذَهَب الذين يُعاش في أكنافهم ... وبقيت في خلَفٍ كجلد الأجرب

يتأكَّلون خيانةً مذمومةً ... ويُعاب سائلهم وإنْ لم يشغب

قالت عائشةُ: «يَرْحَم اللهُ لُبَيْداً كيف لو أدرك زمانَنا هٰذا؟ قال عُرْوَةُ بن الزُّبَيْر ـ الرَّاوي عن عائشة: «رحم الله عائشةَ كيف لو أدركت زمانَنا هٰذا؟!».

تَسَلْسَلَ بقول كلِّ راوٍ: رَحِمَ اللهُ فلاناً كيف لو أدرك زمانَنا هٰذا؟! (أخرجه المحدِّث محمد عبد الباقي الأيوبي في كتابه «المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة» ص: ٧١ ـ ٧٣).

قال الشيخُ محمد عابد السِّنْدِي: «قد جَزَم العَلاَئيُّ وغيرُه بصحة تسلسله». (انظر «المناهل السلسلة» ص: ٧٣).

الثاني: المُسَلْسَلُ بأحوالهم الفعلية:

مثل حديث أبي هريرة: شَبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ، وقال: «خَلَق اللهُ الأرضَ يَوْمَ السَّبْتِ».

تَسَلْسَل بتشبيك كلِّ واحدٍ من رواته يَدَه بيدِ من رواه عنه. (أخرجه تامُّ التسلسل الحاكمُ في المعرفة ص: ٣٣ ـ ٣٤، وتسلسل أيضاً للعلاَّمة الشيخ

محمد الأمير الكبير، أخرجه من طريقه بسنده العلَّامة الدكتور محمد السماحي في قسم المصطلح: ٢٨٥، وصاحب «المناهل السلسلة»: ٣١ ـ ٣٣).

وكالمُسَلْسَلِ بوَضْع اليد على الكَتِف، والمُسَلْسَل بوَضْع اليد على الرَّأس.

الثالث: المسلسل بأحوالهم القولية والفعلية:

مثاله حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَجِدُ العَبْدُ حَلاَوَةَ الإِيْمَانِ حَتَّى يُؤْمِنَ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ، حُلْوِهِ ومُرِّه» وقَبض رسولُ الله ﷺ على لِحْيَتِه، وقال: «آمنتُ بالقدر خيره وشَرِّه، حلوه ومُرِّه».

تَسَلْسَلَ بصُدور ذلك من كلِّ رواته. (أخرجه الحاكم تامَّ التَّسَلْسُل في «معرفة علوم الحديث» ص: ٣١ ـ ٣٢ وصاحب «المناهل السلسلة» ص: ٣٥ ـ ٣٨).

الرابع: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة القولية:

وهي تقاربُ الأحوال القولية، بل تماثلها على التحقيق. (انظر «شرح الألفية» ٤/ ١٣).

الخامس: المُسَلْسَلُ بصفات الرُّواة الفعلية:

مثلُ اتفاق أسماء الرُّواة، كالمُسَلْسَل بالمحمَّدِين، ومثل اتفاق صفاتهم، كالمُسَلْسَل بالفقهاء، أو الحفَّاظ، أو المعمَّرين، أو الصُّوفيِّين.

السادس: المُسَلْسَل بصفات الرواية:

وهي تتعلَّق بصِيَغ الأداء، أو زمانه، أو مكانه.

مثال صفات الرواية المتعلِّقة بِصِيَغ الأداء: المسلسل بقول كلٌّ

واحدٍ من رُواته سمعتُ فلاناً، أو أخْبَرَنا فلانٌ، أو أخْبَرَنا فلانٌ والله . . .

مثال صفات الرِّواية الزمانية: المُسَلْسَل بروايته يوم العيد.

ومثال صفات الرِّواية المكانية: المُسَلْسَلُ بإجابة الدعاء في الملتزم.

وغير ذلك من أقسام يُعْرَف مما ذكرناه.

فائدة التسلسل:

والتسلسل يُفيد اتصالَ حلقات الإسناد مع ما اقترن بها من صفةٍ خاصَّةٍ أو حالةٍ خاصَّةٍ، وذلك يُقوِّي معنى الاتصال في الحديث، لذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٩)، «فإنَّه نوعٌ من السَّماع الظاهر الذي لا غُبارَ عليه».

وقال ابنُ الصَّلاح في «علوم الحديث» (ص: ٢٤): «وخيرُها ما كان فيه دلالةٌ على اتصال السَّماع، وعدم التدليس، ومن فضيلة التسلسل اشتماله على مزيد الضَّبْطِ من الرواة».

لكنَّ (المُسَلْسَلات) على الرَّغْم من عذوبةِ وَقْعِها قلَّما تَسْلَم روايةُ التسلسل فيها من ضَعْفٍ، وإنْ صَحَّ أصلُ الحديث، ومن (المُسَلْسَل) ما ينقطع تسلسلهُ في أثناء إسناده، وذلك نقصٌ فيه، كحديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً: «الرَّاحِمُون يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمٰنُ» المسلسل بـ: أوَّلِ حديثٍ سمعتُه، فإنَّه إنما يَصِحُّ التسلسلُ فيه بالأولية من أوَّلِ السند إلى سفيان بن عُيَيْنَة، وينقطع هٰذا التسلسلُ بين سفيانَ ومن فوقه إلى النبيِّ ﷺ.

ومن أصَحِّ مُسَلْسَلٍ يُرْوَى في الدُّنيا المُسَلْسَل بقراءة سورة الصَّفِّ، رواه الترمذيُّ في جامعه (في التفسير، باب سورة

الصف: ٥/ ٢١٤ ـ ٤١٣)، قال: حدَّثنا عبدُ الله بن عبد الرحمن: أخبرنا محمدُ بن كَثير عن الأوزاعيِّ، عن يحيى بن أبي كَثير، عن أبي سَلَمة، عن عبدِ الله بن سَلاَم ـ رضي الله عنه ـ قال: قَعَدْنا نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ، فتذاكرنا فقُلنا: لو نَعْلَمُ أيَّ الأعمال أحَبُّ إلى الله تعالى لعملناه، فأنزل الله عزَّ وجَلَّ: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ١ ـ ٢].

قال ابن سلام: فقرأها علينا رسولُ الله ﷺ، قال أبو سَلَمة، فقرأها علينا عبدُ الله بن سلام، قال يحيى: فقرأها علينا أبو سَلمة. قال: ابنُ كثير: فقرأها علينا الأوزاعيُّ، قال عبد الله: فقرأها ابنُ كثير.

ويَذكُر العلماءُ: أنَّ أصحَّ (المُسَلْسَلات) على الإطلاق هي التي تَتَسَلْسَل بالرُّواة المنسوبين إلى الحِفظ، أي: الذين قيل في كلٍّ منهم: إنَّه بلغ مرتبةَ الحافظ المُتْقِنِ، ومن هٰذه الأحاديث التي تَسَلْسَلَتْ بالحفَّاظ نُورِد ما أورده الحافظ السَّخاويُّ ـ رحمه الله تعالى ـ حيث قال:

أخْبَرَنا أبو محمَّد عبد الرحيم بن الفُرَات الحَنَفِي، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ القاضي عِز الدين أبو عمر عبد العزيز بن جَمَاعة عن الحافظ الشرف أبي أحمد عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمْيَاطي، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ الزَّكِي أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري، قال:

أخْبَرَنا أبو الحسن علي بن المُفَضَّل المَقْدِسِيّ، قال:

أخْبَرَنا الحافظُ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي، قال:

أخْبَرَنا الحافظ أبو الغَنَائم محمد بن أبي مَيْمُون النَّرْسِي، قال:

أخْبَرَنا الحافظ أبو نَصْر علي بن هِبَة الله بن ماكُوْلاَ، قال:

حدَّثني أبو بَكْر بن مَهْدي الحافظ الخطيب البغدادي، قال:

حَدَّثَني الحافظُ أبو عمرو بن مَطَر النَّيسابوري، قال:

حدَّثنا إبراهيم بن يوسف، قال:

حَدَّثنا الفَضْلُ بن زياد بن القَطَّان (صاحب أحمد بن حنبل)، قال:

حدَّثنا أحمدُ بن حنبل، قال:

حدَّثنا أبو خَيْثَمة زُهَير بن حَربٍ، قال:

حَدَّثَنا يحيى بن مَعِين، قال:

حَدَّثَنا عليُّ بن المَدِيْني، قال:

حدَّثنا عبدُ الله بن مُعَاذ، قال:

حَدَّثنا أبي، قال:

حَدَّثنا شُعْبَةُ، عن أبي بَكْرِ بن حَفْصٍ، عن أبي سَلَمَة بن عبد الرحمن عن عائشةَ رضي الله عنها، قالتْ: «كُنَّ أزواج النبيِّ ﷺ يَأخُذْنَ من رُؤوسِهِنَّ حتى تكون كالوَفْرَة».

قال السَّخاوي: «هٰذا الحديث صحيحٌ عجيبُ التسلسل بالأئِمَّة الحفَّاظ ورواية الأقران بعضهم عن بعض» (انظر: «الفضل المبين» ص: ٤٧ ـ ٤٩).

حكم الحديث المسلسل:

ممَّا تقدَّم نعرف: أنَّه ليس كلُّ مُسَلْسَلٍ من الأحاديث يُعَدُّ صحيحاً، فالمُسَلْسَلُ قد يكون صحيحاً، وقد يكون حَسَناً، وقد يكون ضعيفاً، وذلك راجعٌ إلى تَوافُرِ الشروط المعتبرة عند علماء الحديث للحُكم على صِحَّة الحديث. (انظر «منهج النقد» ص: ٣٥٤ ـ ٣٥٨، و«الإيضاح» ص: ٦٦١ ـ ٦٦٣).

المؤلَّفات في هـٰذا النوع:

عُني المتأخِّرون بالتَّصنيف في هـٰذا المِضْمار، وقد تركوا لنا عدداً لابأسَ به من المصنَّفات فيه، منها:

١ ـ **المسلسلات:** لابن شاذان، أبي بكر، أحمد بن إبراهيم بن الحسن، البغدادي (المتوفى سنة ٣٨٣ هـ). وهو أول من ألف في المسلسل فيما نعلم، ثم تلاه أبو نُعَيْم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، ذكره ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) في «المعجم المفهرس» (٣٧/ أ).

٢ ـ **المسلسلات:** لأبي نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ).

٣ ـ **المسلسلات:** لأبي العباس، جعفر بن محمد بن المعتز المستغفري النَّسَفي (المتوفى سنة ٤٣٢ هـ)، نصَّ عليه الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٢).

٤ ـ **مسلسل العيدين:** للخطيب البغدادي، أحمد بن علي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ) صاحب «تاريخ بغداد». طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيد، بمكتبة الرُّشد في الرياض، ١٤١٦ هـ ومعه: «مسلسل العيدين» لعبد العزيز الكتّاني (ت ٤٦٦).

٥ ـ **مسلسل العيدين:** لعبد العزيز بن أحمد الكتَّاني (المتوفى سنة ٤٦٦ هـ)، طُبع بتحقيق مجدي فتحي السيّد، بمكتبة الرُّشد، في الرياض، ١٤١٦ هـ ومعه الكتاب السابق.

٦ ـ **المسلسل الأوَّل:** لأبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر، السَّمَرقندي (المتوفى سنة ٥٣٦ هـ) مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ٣/ ١٤٣٨).

٧ ـ **مسلسلات الدِّيباجي**: لأبي محمد، عبد الله بن عبد الرحمٰن بن يحيىٰ العثماني (المتوفى سنة ٥٧٢ هـ) محدّث الإسكندرية. مخطوطٌ.

٨ ـ **المسلسل بالأوّلية**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني ثم الإسكندري (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ) مخطوطٌ.

٩ ـ **حديث العيدين المسلسل**: للسِّلَفي أيضاً: وهو حديثُ التخيير بسماع خطبة العيد. مخطوطٌ.

١٠ ـ **نزهة الحفَّاظ**: لأبي موسىٰ المَديني، محمد بن أبي بكر عمر بن أحمد الأصبهاني الشافعي (المتوفى سنة ٥٨١ هـ)، وهو في المسلسلات بالرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدين، والمسلسل بالأحمدين... قال ابن حجر العسقلاني في «المعجم المفهرس» (٦٧/ أ): «يشتمل علىٰ رواة اتَّفقوا في الاسم، والأب، والجدِّ، ونحو ذلك، مع تخريج أحاديث من طرقهم»، طُبع بتحقيق عبد الراضي محمد عبد المحسن، بمؤسَّسة الكتب الثقافية في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

١١ ـ **مسلسلات ابن الجَوْزي**: لأبي الفرج، عبد الرحمٰن بن علي البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

١٢ ـ **مسلسل العيدين**: لشستان، أبي سعد، ثابت بن مشرف بن أبي سعد الخباز الناقد البغدادي (المتوفى سنة ٦١٩ هـ)، مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩).

١٣ ـ **مسلسل العيدين**: لابن قُدَامة المَقْدِسي، الموفَّق أبي محمد، عبد الله بن أحمد بن قُدَامة الجَمَّاعيلي (المتوفى

سنة ٦٢٠ هـ) مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٣٩).

١٤ ـ **مسلسلات الكَلاَعي**: لأبي الربيع، سليمان بن موسىٰ بن سالم الحِمْيَري البلنسي (المتوفى سنة ٦٣٤ هـ). قال الذهبي في «السير» (٢٣/ ١٣٤): «في جزء كبير». مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

١٥ ـ **مسلسلات تاج الدين ابن حَمُّوَيْه**: لعبد الله بن عمر بن علي الجُوَيني السَّرَخْسي (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث: ٣/ ١٤٣٩ ـ ١٤٤٠).

١٦ ـ **الجواهر المفصَّلة في الأحاديث المسلسلة**: لابن الطَّيْلَسان، أبي القاسم، القاسم بن محمد بن أحمد بن محمد الأنصاري الأوسي القُرطبي (المتوفى سنة ٦٤٢ هـ) قال محمد عبد الحي الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (١/ ٣١٥ و ٣/ ٦٥٩): «رَتَّبها علىٰ الأبواب كالسُّنَن، وهي في مجلَّدٍ وسطٍ عندي، بخطٍّ أندلسيٍّ عتيقٍ».

١٧ ـ **مسلسلات ابن مَسْدِي**: لجمال الدين أبي بكر، محمد بن يوسف بن موسىٰ الغَرْناطي الأندلسي (المتوفى سنة ٦٦٣ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

١٨ ـ **العَذب السّلسل في الحديث المسلسل**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، ذكره ابن حجر في «المجمع المؤسِّس» (٢/ ١٧١) وهو يختص بالمسلسل بالأوّليّة.

١٩ ـ **المسلسل بالأولية**: لتقي الدين السُّبكي، أبي الحسن، علي بن عبد الكافي بن علي الشافعي (المتوفى سنة ٧٥٦ هـ)، خَرَّجه

لنفسه. ذكره الحافظُ ابن حجر في: «المعجم المفهرس» (٦٧/ ب).

٢٠ ـ **مسلسلات الكازروني**: لعفيف الدين، سعيد بن محمد بن مسعود (المتوفى سنة ٧٥٨ هـ). (الفهرس الشامل ـ الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٢١ ـ **مسلسلات العَلاَئي**: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد، خليل بن كَيْكَلْدي بن عبد الله الدمشقي ثم المقدسي الشافعي (المتوفى سنة ٧٦١ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ٣/ ١٤٤٠).

٢٢ ـ **المسلسل بالأولية**: لأبي زُرْعَةَ العِراقي، القاضي ولي الدين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين المصري الشافعي (المتوفى سنة ٨٢٦ هـ)، ذكره الكتَّاني في «الرسائل المستطرفة» (ص: ٨٢).

٢٣ ـ **مسلسلات النَّجم ابن فهد**: لمحمد ـ المدعو عمر ابن تقي الدين أبي الفضل محمد بن محمدبن فهد الهاشمي العَلَوي المكّي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ). ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٤).

٢٤ ـ **الجواهر المُكَلَّلة في الأخبار المسلسلة**: للحافظ شمس الدين، أبي الخير، محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ)، وهو منسوبٌ إلىٰ «سَخَا» قريةٌ بمصر، الشافعي. وهي مئة حديث استفتحها بمن سبقه لجمع المسلسلات، مع انفراده بما اجتمع فيها، ذكر فيها: أنَّ الذين صَنَّفوا في المسلسلات نحو خمسين، وعَدَّدهم. (الضوء اللامع: ٨/ ١٦). مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٦٧١). ووهَم الكتاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٣) حيث نسبها خطأ للفقيه أبي الحسن علم الدين، علي بن محمد بن عبد الصَّمد السَّخاوي المفسِّر اللُّغوَي النَّحوي الشافعي نزيل دمشق (المتوفىٰ سنة ٦٤٣)، ثم عادَ فنسب في الصفحة التالية مسلسلات للشمس السخاوي، والصواب أنَّ الكتاب

واحدٌ، وأنه للشمس السَّخاوي كما بَيَّن في كتابه: «الضوء اللامع».

٢٥ ـ **مسلسلات ابن أبي شريف**: لكمال الدين أبي المعالي، محمد ابن الأمير ناصر الدين محمد بن أبي بكر بن علي المَقْدِسي ثم المصري الشافعي الشهير بابن عَوْجان، سِبْط شهاب الدين أحمد العمري (المتوفىٰ سنة ٩٠٦ هـ)، ومسلسلاته مخطوطةٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٢٦ ـ **المسلسلات الكبرىٰ**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، وهي خمسة وثمانون حديثاً، قال السيوطي: «جمعت كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها؛ وجمع الناسُ في ذلك شيئاً» ذكرها ضِمن مؤلفاته في: «حسن المحاضر» (١/ ٣٣٩) ثم انتقىٰ منها: «جياد المسلسلات».

٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسُّيوطي أيضاً: قال في أوّله: «هٰذا جزءٌ انتقيتُه من «المسلسلات الكبرىٰ» تخريجي، اقتصرتُ فيه علىٰ أجْوَدِها متناً، وأعلاها سَنَداً» ذكرها في «حسن المحاضرة» (١/ ٣٣٩) وهي مخطوطةٌ. (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ١/ ٢٧٣).

٢٨ ـ **الفوائد الجليلة في مسلسلات محمد ابن عقيلة**: للمحدِّث الصوفي جمال الدين أبي عبد الله، محمد ين أحمد بن سعيد (المتوفى سنة ١١٥٠ هـ) المشتهر والده (بعقيلة) المَكّي أوله بعد الديباجة: «الحمد لله الذي أنزل من فيوض رحمته، وبحار فيضه سُيول الحِكَم الإلٰهية...». ذَكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠) ـ وهو مخطوطٌ. (انظر: «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٢/ ١٢٠٩ و ٥/ ١٤٤٠).

٢٩ ـ **عقد الجواهر في سلاسل الأكابر**: لابن عقيلة أيضاً: جمع فيه أسانيد الطُّرق الصوفية، أوَّله: «الحمد لله المحمود قبل ظهور المظاهر. . . وبعد، فيقول الفقير. . هـٰذه سلاسل مشايخي. . . » وقد بلغ فيه مجموع الطُّرُق (١٨) طريقاً. ذكره المرادي في «سلك الدُرر» (٤/ ٣٠). (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٢/ ١٠٨٤).

٣٠ ـ **عيون الموارد السلسلة من عيون الأسانيد المسلسلة**: لابن الطيِّب، شمس الدين، أبي عبد الله، محمد بن الطيّب بن محمد بن محمد الصيلمي الفاسي ثم المدني المَالِكي، الشهير بابن الطيّب الشَّرقي (المتوفىٰ سنة ١١٧٠ هـ). قال محمد بن جعفر الكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) «وهي أزيد من ثلاثمائة حديث مسلسل». وذكره المرادي في: «سلك الدرر» (٤/ ٩١)، بعنوان: «**الموارد السلسلة**» وذكر عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦٧) «أنه وقف علىٰ نسخة منه في المدينة المنوَّرة، في مجلَّد».

٣١ ـ **مسلسلات السيّد علي السَّقَّاط**: للسيد نور الدين، أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن العَرْبي الفاسي ثم المصري المالكي الشاذلي (المتوفى سنة ١١٨٣ هـ)، جَرَّدها محمد العقاد المالكي. مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٣٢ ـ **الإسعاف بالحديث المسلسل بالإشراف**: للمرتضىٰ البَلْجرامي، أبي الفيض، محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي الواسطي المصري (المتوفىٰ سنة ١٢٠٥ هـ)، ويعني به: حديث: «لا إلـه إلا الله حصيني» ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥).

٣٣ ـ **التعليقة الجليلة بتغليق مسلسلات ابن عقيلة**: للزَّبيدي أيضاً: وهو ثَبَتٌ كالمستخرج على مسلسلات ابن عقيلة (ت ١١٥٠ هـ). مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث: ١/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦).

٣٤ ـ **التغريد في الحديث المسلسل بيوم العيد**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره محمد عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٢٩٤).

٣٥ ـ **التحبير في الحديث المسلسل بالتكبير**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (١/ ٥٣٩).

٣٦ ـ **تخريج الحديث المسلسل بالأولية**: للزَّبيدي أيضاً: مخطوطٌ.

٣٧ ـ **السِّمط المُكَلَّل بالجوهر الثمين من الأربعين المسلسلة بالمحمَّدين**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في: «فهرس الفهارس» (٢/ ١٠٦١).

٣٨ ـ **الهدية المرتضيَّة في المسلسل الأوَّليّة**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتاني في: «فهرس الفهارس» (٢/ ١١١٠).

٣٩ ـ **العروس المجلية في طرق حديث الأوليّة**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٧٥).

٤٠ ـ **عقد الجوهر الثمين في الحديث المسلسل بالمحمَّدين**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٦٤ و ٨٧١).

٤١ ـ **المرقاة العلية في شرح الحديث المسلسل بالأولية**: للزَّبيدي أيضاً: ذكره محمد بن جعفر الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٨٥) وذكره عبد الحي الكتَّاني في «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٦).

٤٢ ـ **مسلسل يوم عاشوراء**: للأمير الصغير، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر السّنباوي المصري المالكي (المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ). (انظر «الفهرس الشامل» ـ الحديث ٣/ ١٤٣٨).

٤٣ ـ **الفضل المبين في المسلسل من حديث النبيّ الأمين صلىٰ الله عليه وسلم**: للإمام شاه ولي الله بن عبد الرحيم الدِّهْلَوي (المتوفىٰ سنة ١١٧٦ هـ).

٤٤ ـ **مسلسلات الحَلَبي**: لمحمد سعيد بن السيد حسن الشامي الدِّمشقي (ت ١٢٥٤ هـ) مخطوطٌ. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٤٠).

٤٥ ـ **المسلسلات العشرة في الأحاديث النبوية**: للشريف الأستاذ الأكبر، شيخ الطريقة محمد بن علي الخَطَّابي الحسيني الإدريسي السَّنّوسي (المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ) ذكر فيه عشرة أحاديث بسنده إلىٰ رسول الله ﷺ. طُبع بمطبعة حجازي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٤٦ ـ **مسلسلات البَاجُوري**: لشيخ الجامع الأزهر إبراهيم بن محمد بن أحمد الأزهري الشافعي المصري (المتوفى سنة ١٢٧٧ هـ)، وهي المسلسلات المذكورة في «فهرس الأمير الكبير» (ت ١٢٣٢ هـ) المسمّىٰ «سيّد الإرب» جَرَّدها منه علىٰ حدة. (انظر «الفهرس الشامل» الحديث ٣/ ١٤٣٩).

٤٧ ـ **إكمال المِنَّة باتصال سند المصافحة المُدخِلَة للجنة**: لمحمد حبيب الله بن ما يَأبَىٰ الجكنِي الشَّنْقِيطي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٣ هـ) دفين مصر، طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام ١٣٤٥ هـ.

٤٨ ـ **الخلاصة النافعة العلمية المؤيَّدة بحديث الرحمة المسلسل بالأوليّة**: للشَّنْقِيطي أيضاً: طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة، عام

١٣٣٨ هـ، ويليه: «النصائح الدينية» للمولّف نفسه.

٤٩ ـ المناهل السّلسلة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيّوبي (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ). طُبع بمكتبة القدسي، في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٥٠ ـ ذيل نظم أجود المسلسلات: لزبارة محمد بن محمد بن يحيىٰ اليَمَني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ). طُبع بمطبعة وزارة المعارف، في صنعاء، عام ١٣٦٣ هـ. ومعه «نظم أجود المسلسلات» لابن يحيىٰ.

٥١ ـ الآيات البيّنات في شرح وتخريج الأحاديث المسلسلات: للفاسي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر المالكي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ). طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط، عام ١٣٥٢ هـ.

٥٢ ـ العُجالة في الأحاديث المسلسلة: للشيخ محمد ياسين بن محمد عيسىٰ الفاداني الأندنوسي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ)، طُبع بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ.

هٰذا وتُوجَد المسلسلات في كثيرٍ من المَشْيَخات، وفهارس الشيوخ، والمشيخات، والبرامج يَصْعُب هنا حَصْرُها.

المُسَلْسَلُ بِصِفَاتِ الرِّوايَةِ:

انظر: «المُسَلْسَل».

المُسَلْسَلُ بِصِفَات الرُّواةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ بِأَحْوَالِ الرُّواةِ:

انظر «المُسَلْسَلَ».

المُسَلْسَلُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «المُسَلْسَل».

المُسْلِمُ الْبَالِغُ:

من شروط رواية الحديث.

انظر «العَدَالة» في حرف العين.

المُسْنَدُ:

جَمْعُه: «المَسَانِيد». انظر «المَسَانِيْد».

المُسْنَدُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «أَسْنَدَ» بمعنى: أضاف، أو نَسَب، و«المُسْنَدُ من الحديث»: ما أُسْنِدَ إلى قائله. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اتَّصَل سندُه مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ.

وبعبارة أخرى هو «الحديثُ المرفوعُ».

وهٰذا هو التعريفُ المعتمدُ لـ: «الحديث المسند» عند جماهير المحدِّثين.

وهناك أقوالٌ أخرى في تعريف «المسند» وهي:

١ ـ تعريف الحافظ أبي بكر الخطيب حيث عرَّفه بقوله: «هو ما اتَّصَل إسنادَه إلى منتهاه».

وهٰذا التعريفُ يتفق وتعريف الجمهور لـ «المُتَّصِل»، وعليه فيدخل في هٰذا التعريفِ ما أُضيف إلى النبي ﷺ أو إلى الصَّحابةِ أو إلى التابعين إذا كان السندُ متصلاً من الرَّاوي إلى آخر السند.

٢ ـ تعريفُ ابن عبد البرِّ الذي عرَّفه بقوله: «هو ما جاء عن رسول الله ﷺ خاصةً مُتَّصِلاً كان أم منقطعاً».

وهـٰذا التعريفُ يتفق وتعريف الجمهور لـ «الحديث المرفوع»، وهو يدخل في مفهوم «المُرْسَل» و«المنقطع» وغيرها إذا كان مُضافاً إلى النبي ﷺ.

ويلاحظ: أنَّ التعريف المعتمد الذي ذكرناه أولاً يجعل «الحديثَ المسندَ» نوعاً متميزاً عن غيره من الأنواع.

كما يلاحظ: أنَّ التعريف المعتمد جامعٌ لشروط التعريفين التاليين المنقولين عن الحافظين أبي بكر الخطيب، وابن عبد البرِّ.

أمثلة من الحديث المسند:

١ ـ روى البخاري في صحيحه (في كتاب الحدود، في باب لعن السارق إذا لم يُسَمَّ، برقم: ٦٧٨٣) قال:

حدَّثنا عُمَرُ بن حفص بن غياث: حَدَّثني أبي: حَدَّثنا الأعمشُ قال: سمعتُ أبا صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لعن اللهُ السَّارقَ يسرق البيضةَ فتقطع يَدُه، ويسرق الحبل فتقطع يَدُه». قال الأعمش: كانوا يرون: أنَّه بَيْض الحديد، والحبل، كانوا يرون: أنَّه منها ما يساوي دراهم.

٢ ـ روى البخاريُّ في صحيحه(في كتاب الحدود، في باب ظَهرُ المؤمن حِمىً...، برقم: ٦٧٨٥) قال:

حَدَّثَني محمدُ بن عبد الله: حَدَّثنا عاصمُ بن علي: حَدَّثنا عاصمُ بن محمد: عن واقِدِ بن محمد سمعتُ أبي قال: قال عبدُ الله بن عمر: قال رسولُ الله ﷺ في حُجَّة الوداع: «ألا أيُّ شهرٍ تَعْلَمُونه أعظم

حُرْمَةً؟ قالوا: ألا شَهْرُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ بلدٍ تَعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا بَلَدُنا هـٰذا. قال: ألا أيُّ يومٍ تعْلَمُونه أعظم حُرْمَةً؟ قالوا: ألا يَوْمُنا هـٰذا، قال: فإنَّ الله تبارك وتعالى قد حَرَّم عليكم دماءَكم، وأموالكم، وأعراضكم إلاَّ بحَقِّها، كحُرْمَة يَوْمِكم هـٰذا، في بَلَدِكم هـٰذا، في شَهْرِكم هـٰذا. ألا هل بَلَّغْتُ؟ (ثلاثاً) كلُّ ذلك يُجيبونه: ألا نَعَمْ، قال: وَيْحَكُم ـ أو: وَيْلَكُم ـ لا تَرْجِعُنَّ بعدي كُفَّاراً يَضْرِبُ بعضُكم رِقَابَ بعضٍ».

ففي كل مِن هـٰذين الحديثين اتَّصل السَّندُ من الراوي الأول ـ الذي هو البخاري ـ إلى منتهاه، وكان منتهاه النبي ﷺ حيث أُضيف الكلام إليه عليه الصلاة والسلام.

حكم «الحديث المسند»:

لاحظنا: أنَّ «الحديث المُسْند» توفَّر فيه أحدُ شروط «الحديث الصحيح» وهو اتصالُ السند، فإذا انضاف إلى ذلك بقية شروط الصحيح حكمنا عليه بالصحة، فإن خَفَّ ضَبْطُ راويه حكمنا عليه بالحَسَن، فإن فقد شرطاً من شروط الصحة كان ضعيفاً ولا عبرةَ عند ذلك باتصال السند.

أي: أنَّ «الحديث المُسْنَد» قد يكون صحيحاً، أو حسَناً، أو ضعيفاً ولا يختص بواحدٍ من الأحكام الثلاثة، والله أعلم.

العلاقة بين «المسند» و«المتصل»:

يلتقي «المسندُ» مع «المتصل» في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُشْتَرطُ فيه أن يكون كل راوٍ من رواته قد تلقَّاه عمَّن هو فوقه من غير انقطاعٍ من أول سلسلة السند إلى آخرها.

ويفترقان في أنَّ «المسند» بتعريفه المعتمد يُشْتَرَطُ فيه الإضافةُ إلى

رسول الله ﷺ، ولا يُشْتَرَطُ في «المتصل» ذلك.

إذاً فبين «المتصل» و«المسند» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ، «فالمتصل» أعَمُّ مُطْلَقاً، فكلُّ مُسْنَدٍ مُتَّصِلٌ، ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المسند»:

«المرفوع» و«المسند» يلتقيان في الإضافة إلى رسول الله ﷺ.

ويفترقان في أنَّ «المرفوع» لا يُشْتَرَطُ فيه اتصالُ السند بينما يشترط ذلك في «المُسْنَد».

إذاً فبين «المرفوع» و«المُسْنَد» عمومٌ وخصوصٌ مُطْلَقٌ أيضاً، «فالمرفوع» أعَمُّ مُطْلَقاً من «المسند»، فكلُّ مُسْنَدٍ مرفوعٌ، ولا عكسَ.

العلاقة بين «المرفوع» و«المتصل»:

«المرفوع» و«المتصل» يلتقيان في الحديث المتصل المرفوع (المسند) ويفارق الحديثُ المرفوعُ الحديثَ المتصلَ في «المنقطع» والمُرْسَل» و«المُعْضَل».

بينما يُفارق «المتصلُ» «المرفوعَ» في الحديث الذي يُضاف إلى الصحابي، أو التابعي إذا كان متصل الإسناد.

فبين «المُتَّصِلُ» و«المرفوع» عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١١٦ ـ ١١٩).

ملاحظة:

قد يُطْلَق «المُسْنَدُ» على الكتاب الذي جُمِعَتْ فيه مَرْوِيَّاتُ كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ. انظر «المَسَانِيْدَ».

المُسْنِدُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من «أَسْنَدَ» الحديثَ، بمعنى: رَفَعَه. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو من يروي الحديثَ بسنده، سواءٌ عنده علمٌ به، أو ليس له إلاَّ مُجرَّدُ الروايةِ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٤٣).

مَشَّاهُ فُلاَنٌ:

يَستعمل الحافظُ الذهبيُّ في كتابه «ميزان الاعتدال» عبارةً قريبةَ المعنى من هـٰذه في بعض استعمالاتها، فيقول في الراوي الضعيفِ، أو المُضَعَّفِ، أو المُوَثَّق: (ومشَّاه فلانٌ) بمعنى: قَبِلَه، أو اعْتَدَّ به في الجملة، أو اعْتَدَّ به، ورَضِيَه.

قال في «الميزان» (١/ ٢٧) في ترجَمة (إبراهيم بن الحكم): تركوه، وقَلَّ من مَشَّاه، وقال (١/ ١٩٣) في ترجَمة (إسحاق بن عبد الله المَدَني) المتفق على تركه: قلتُ: ولم أَرَ أحداً مَشَّاه.

وقال (١/ ٣٢١) في ترجمة: (بِشْر بن عُمَارة): ضَعَّفه النَّسائيُّ، ومَشَّاه غيرُه.

وقال (٢/ ٥٥٧) في ترجمَة: (عبد الرحمن بن خُضَيْر): ضَعَّفه الفَلاَّس، ومَشَّاه غيرُه، فوثَّقه يحيى».

المُشَاهَدَةُ:

مشاهدةُ الراوي لمن يروي عنه.

المَشْقُ:

(في الحَظِّ) سرعة الكتابة.

المُشَبَّهُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (شَبَّهَ) الشيءَ بالشيء: مَثَّلَه به، والشبيهُ: المِثْلُ.

واصطلاحاً: يُطْلَق على (الحسن) وما قاربَه، فهو بالنسبة إليه

كنسبة (الجَيِّد) إلى (الصحيح). (انظر «تدريب الراوي» ١/ ١٧٨).

المُشْبَهُ الْمَقْلُوْبُ:

يتركَّبُ هـٰذا من نوعي: «المُتَّفِق» و«المُخْتَلِف» وهو: أن يكون اسمُ أحد الرَّاويَيْن كاسم أب الآخر خَطًّا ولفظاً، واسم الآخر كاسم أب الأوَّل، فينقلب على علماء الحديث، كما انقلب على الإمام البخاري ترجمة: (مسلم بن الوليد المَدَني) فجَعَله (الوليدَ بن مسلم الدِّمشقي) المشهور.

ومن أمثلته:

(الأسودُ بن يزيد) و(يزيد بن الأسود) فالأوَّل: النَّخَعِي: أحد كبار التابعين. والثاني: الخُزَاعِيُّ، له صحبةٌ.

مُشْكِلُ الآثَارِ:

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

مُشْكِلُ الْحَدِيْثِ:

هو «مُخْتَلِفُ الْحَدِيْثِ» نفسُه، انظر تعريفه في بابه.

المَشْهُوْرُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الشُّهْرة)، وهي: الظُّهور. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رواه ثلاثةٌ فأكثَرُ ـ في كلِّ طَبَقةٍ من طَبَقات السَّند ـ ما لم يَبْلُغ حدَّ التواتُر. (انظر «معرفة علم الحديث» ص: ٦٢، و«علوم الحديث» ص: ٢٦٥).

مثالُه:

حديثُ «إنَّ اللهَ لا يَقْبِضُ العِلْمَ انْتِزاعاً يَنْتَزِعُهُ...». (أخرجه البخاري).

وقيل: «المُسْتَفِيض» مُرادِفٌ لـ: «المشهور» وقيل: هو أخَصُّ منه؛ لأنه يُشْتَرَطُ في «المستفيض» أن يستوي طَرَفا إسناده، ولا يُشْتَرَط ذلك في «المشهور» وقيل: هو أعَمُّ منه (أي: عكس القول الثاني).

(المشهور) غيرُ الإصطلاحي:

ويُقْصَدُ به ما اشْتَهَر على الألسنة من غير شروطٍ تعتبر، فيشمل:

١ ـ ما له إسنادٌ واحدٌ.

٢ ـ وما له أكثرُ من إسنادٍ.

٣ ـ وما لا يُوجَد له إسنادٌ أصلاً.

أنواع (المشهور) غير الاصطلاحي:

له أنواعٌ كثيرةٌ، أشهرها:

١ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث خاصَّةً:

مثالهُ:

حديث أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ رسول الله ﷺ قَنَت شهراً بعد الرُّكوع يدعو على رِعْلٍ، وذَكْوَان». (أخرجه الشيخان).

٢ ـ مشهورٌ بين أهل الحديث والعُلماء والعَوام:

مثالُه:

«المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُوْنَ مِنْ لِسَانِهِ ويَدِهِ». (متفق عليه).

٣ ـ مشهورٌ بين الفُقهاء:

مثالُه:

حديث: «أبْغَضُ الحَلاَلِ إلى الله الطَّلاَقُ». (صحَّحه الحاكم في المستدرك، وأقرَّه الذهبي لكن بلفظ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»).

٤ ـ مشهورٌ بين الأصوليِّين:

مثالُه:

حديث: «رُفِعَ عن أُمَّتي: الخَطأُ، والنِّسْيَانُ، وما استكرهوا عليه»، (صَحَّحه ابن حِبَّان والحاكم).

٥ ـ مشهورٌ بين النُّحَاة:

مثالُه:

حديث: «نِعْمَ العَبْدُ صُهَيْبٌ، لو لم يَخَفِ اللهَ؛ لم يَعْصِهِ». (لا أصلَ له).

٦ ـ مشهورٌ بين العامَّة:

مثالُه:

حديث «العَجَلَةُ من الشَّيطان». (أخرجه الترمذيُّ وحَسَّنه).

حكم المشهور:

(المشهور) الاصطلاحيُّ وغير الاصطلاحيِّ لا يُوصَف بكَوْنه صحيحاً أو غيرَ صحيحٍ، بل منه (الصحيحُ) ومنه (الحَسَن) و(الضعيفُ) بل و(الموضوعُ)، لكن إن صَحَّ المشهورُ الاصطلاحيُّ فتكون له مِيْزَةٌ ترجِّحه على (العَزيز) و(الغريب). (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢٤ ـ ٢٥).

أشهر المصنَّفات فيه:

المراد بالمصنَّفات في الأحاديث المشهورة هو: الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليس المشهورة اصطلاحاً، ومن هٰذه المصنَّفات:

١ ـ **المقاصد الحَسَنة فيما اشتهر على الألسنة**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفىٰ سنة ٩٠٢ هـ).

٢ ـ **تمييز الطَّيِّب من الخبيث فيما يَدور على ألسنة الناس من الحديث**: لابن الدَّيْبَع الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ٩٤٤ هـ).

٣ ـ **كشف الخَفاء ومُزِيل الإلْباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس**: لإسماعيل بن محمد العَجْلوني (المتوفىٰ سنة ١١٦٢ هـ).

المَشْيَخَاتُ:

هي الكتبُ التي تَشتمِل على ذكر الشيوخ الذين لَقِيَهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإنْ لم يَلْقَهم مع إسنادهم إلى مؤلِّفي الكتب، وقد يُسَمّونه: «فِهْرِساً»، وقد يُسَمُّونه: «ثَبْتاً».

انظر (الأثبات) في حرف الألف.

ومن كتب المَشْيَخَات المشهورة:

١ ـ مَشْيَخَةُ يعقوب بن سفيان الفَسَوي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ).

٢ ـ ومَشْيَخَةُ ابن شاذان (المتوفىٰ سنة ٤٢٦ هـ).

٣ ـ ومَشْيَخَةُ أبي يعلى الخَليلي (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ).

٤ ـ ومَشْيَخَةُ أبي القاسم القَزْويني الفقيه (المتوفىٰ سنة ٥٨٢ هـ).

٥ ـ ومَشْيَخَةُ أبي حفص السُّهْرَوَرْدِي (المتوفىٰ سنة ٦٣٢ هـ).

انظر: «معاجم الشيوخ والمشيخات».

المَشْيَخَةُ:

انظر: «المَشْيَخَاتُ» في بابه.

المَصَائِبُ:

لغةً: جمعُ: (مُصيبةٍ) على غير قياسٍ، وهي: ما أصابكَ من الدهر.

واصطلاحاً: يريد بها المحدِّثون: «الموضوعاتِ»، وسبب التشبيه لها عندهم بـ: «المصائب» لعظَم ضَرَرِها، وسوءِ أثرها على الدين، كعظم وقع المصيبة على الإنسان.

ومن شواهد ذلك:

١ ـ السَّرِيُّ بن عاصم بن سهل، أبو عاصم الهَمْداني، مؤدِّب (المعتز بالله)، قال ابنُ عدي: «يَسْرِق الحديثَ، وكَذَّبه ابنُ خِرَاش» قال الحافظ الذهبيُّ: «ومن مصائبه: أنه أتى بحديثٍ مَتْنُهُ: (رأيتُ حول العرش وردةً مكتوبٌ فيها: محمَّد رسول الله أبو بكر الصديق) ومن مصائبه: حَدَّثَنا عليُّ بن عاصم عن حميد، عن أنسٍ، مرفوعاً: (لله ملكٌ من ياقوتةٍ على زمردةٍ كُلُّ يوم يسعر)». (ميزان الاعتدال: ٢/ ١١٧).

٢ ـ عبد الله بن عيسى الخَزري، قال الدَّارقُطْنِي: «كان يضع الحديثَ» قال الذهبي: «ومن مصائبه: (عن عَفَّان، عن شعبَة، عن عاصمٍ، عن أبي رَزِين، عن ابن عبَّاس حديثٌ: لا تقتل المرأة إذا ارتدَّت. رواه عنه عبد الصَّمد بن علي الطستي)». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٤٧٠).

المُصَافَحَةُ:

من أنواع «الإسناد العالي»، أن تقع المساواةُ لشَيْخِك فيكون لك مصافحةً كأنَّكَ صافحتَ (مسلماً) فأخذتَ عنه، فإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِك كانت المصافحةَ لشيخك، وإنْ كانتْ المساواةُ لشيخ شيخِ شيخكِ فالمصافحةُ لشيخ شيخِك، وسُمِّيتْ (المصافحةُ) لأن العادة في الغالب بالمصافحة بين من تلاقيا.

وهـٰذا العُلُوُّ تابعٌ لنزولٍ غالباً، فلولا نزولُ (مسلمٍ)، وشِبْهه

لم تَعْلُ أنتَ، وقد يكون مع عُلُوِّه أيضاً، فيكون عالياً مُطْلَقاً.

المَصْدَرُ الأَصْلِيُّ لِلْحَدِيْثِ:

الكتاب الذي يروي فيه مؤلفه الأحاديث بإسناده، سواء أكان ذلك الكتاب في الحديث، أو العقيدة، أو التفسير، أو الفقه، أو التاريخ أو غيرها من الموضوعات، مثل الكتب الستة، وتفسير ابن جرير الطبري، وغيرهما. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ شِبْهُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بأسانيدها، مثل تفسير ابن كثير، والبداية والنهاية له، وغيرهما من الكتب. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المَصْدَرُ غَيْرُ الأَصْلِيِّ لِلْحَدِيْثِ:

هو الكتاب الذي ينقل فيه مؤلفه الأحاديث من المصادر الأصلية بدون أسانيدها، مثل الجامع الصغير للسيوطي، والدر المنثور للسيوطي، وبلوغ المرام لابن حجر وغيرها. (انظر «تخريج الحديث» للخيرآبادي، ص: ١٢).

المُصَحَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من «التصحيف» وهو: الخطأُ في قراءة الصحيفة، ومنه «الصَّحَفِيُّ» وهو: من يُخطِىء في قراءة الصحيفة.

والتصحيف: الخطأ في الصحيفة. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو تغييرُ الكلمةِ في الحديث إلى غير ما رواها الثقاتُ لفظاً، أو معنىً.

وعرَّفه الحافظُ ابن حجر بأنه ما وقع التغييرُ فيه في النُّقَط لا في

الحروف، (تيعر)، فيقرؤها: (تنعر) بالنون. (انظر «نزهة النظر» ص: ٤٩).

أقسامه:

ينقسم (المُصَحَّفُ) إلى قسمين رئيسيين:

١ ـ تصحيفٌ في الإسناد.

٢ ـ تصحيفٌ في المَتْن.

وهناك تقسيماتٌ فرعيةٌ تابعة للقسمين السابقين، وهي:

١ ـ تصحيف السَّمع.

٢ ـ تصحيف البَصَر.

٣ ـ تصحيف في اللفظ.

٤ ـ تصحيف في المعنى.

انظر تعريف كلٍّ منها في حرفه.

مُصْحَفٌ:

من ألفاظ التعديل، سأل ابنُ أبي حاتم أباه: إذا اختلف الثوريُّ ومِسْعَرٌ؛ فقال يُحْكَمُ لِمِسْعَرٍ، فإنه قيل: مِسْعَرٌ مُصْحَفٌ. (تهذيب التهذيب: ٤/ ٦١).

ومعنى مُصْحَف: أنه في حفظه وإتقانه للحديث كالمصحف، فإنك إن نقلتَ شيئاً من المصحف؛ فإنك لا تُخطىء فكذلك إذا حدَّث مِسعرٌ بحديثٍ؛ فإنه لا يخطىء.

قال أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَين: «كان مِسْعَرٌ شَكَّاكاً في الحديث، وليس يخطىء في شيء من حديثه إلا في حديثٍ واحدٍ».

مُصْطَلَحُ الْحَدِيْثِ:

انظر: «أُصول الْحَدِيْثِ» في حرف الألف.

المُصَنَّفُ:

انظر: «المُصَنَّفات».

المُصَنَّفَاتُ:

لغةً: (المُصَنَّف) جمع: المُصَنَّفات وهو اسمُ مفعولٍ من (الصِّنْف)، وهو: النَّوْعُ والضَّرْبُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو كلُّ كتابٍ حديثيٍّ مُرَتَّبٌ على الأبواب الفقهية، وتَشتمِل أحاديثُه على (المرفوع)، و(الموقوف)، و(المقطوع) أي: فيه: الأحاديثُ النبويةُ، وأقوالُ الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً. (انظر «الرسالة المستطرفة» ص: ٧٤).

أشهر المصنَّفات:

١ ـ **المُصَنَّف**: لأبي سفيان وَكِيْع بن الجَرَّاح بن مَلِيْح الرُّوَاسِي الكوفي (المتوفى سنة ١٩٦ هـ).

٢ ـ **المُصَنَّفُ**: لأبي سَلَمة حَمَّاد بن سَلَمة البَصْرِي (المتوفى سنة ١٦٧ هـ)، نَصَّ عليه الحافظُ الذهبي في: «سير أعلام النبلاء» (١٨/ ٢٠٣) والكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ٤٠).

٣ ـ **المُصَنَّفُ**: لأبي الرَّبِيْع سليمان بن داود العَتَكي البَصْري (المتوفى سنة ٢٣٤ هـ).

٤ ـ **مُصَنَّف عبد الرَّزَّاق**: لأبي بَكْر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الحِمْيَري الصَّنْعَاني (المتوفى سنة ٢١١ هـ).

رَتَّب الأحاديثَ على الكتب، والأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطَّهارة، ثم كتاب الحيض، فكتاب الصَّلاة، وفيه: كتاب الجمعة، وكتاب صلاة العيدين، وكتاب فضائل القرآن، ثم ذكر الكتبَ التالية: الجنائز، الزكاة، الصيام، العقيقة، الاعتكاف، المناسك، المغازي، أهل الكتاب، النكاح، الطلاق، البيوع، الشهادات، المكاتب، الأيمان والنذور، الولاء، الوصايا، المواهب، الصدقة، المدبر، الأشربة، العقول، اللقطة، الفرائض، أهل الكتابين، ثم خَتَمه بكتاب الجامع.

أدخل في هٰذه الكتب عشراتٍ من الأبواب التي تكشف عن مضامين الموضوع. فلمَّا ذكر على سبيل المثال كتاب الصِّيام أدرج فيه هٰذه الأبواب: باب متى يؤمر الصبي بالصيام، باب الصيام، باب فضل ما بين رمضان، وشعبان، باب أصبح الناس صياماً وقد رُئي الهلال، باب كم يجوز من الشهود على رؤية الهلال، باب القول عند رؤية الهلال، باب المسافر يقدم في النهار، والحائض تطهر في بعضه، باب النصراني يُسلم في بعض شهر رمضان، باب الطعام، والشراب من الشَّكّ... الخ.

ويظهر من هٰذا: أنَّ الامام عبد الرزاق رَتَّب كتابه ترتيباً حسناً، وكان بذلك قدوةٌ لكثير ممن جاء بعده، كالبخاري، ومسلم، وأصحاب، السنن وغيرهم.

ذكر آراء وفتاوىٰ كثيرٍ من مشايخه، وبذلك حفظ لنا أقوالَهم من الضّياع، ومن مشايخه الذين ذكر آراءَهم: سفيان بن سعيد الثَّوري، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج، ومَعْمَر بن راشد.

كما حفظ لنا هـٰذا الكتابُ الكثيرَ من أقوال الصحابة والتابعين، فمن الصحابة: الخلفاء الراشدون، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وعائشة، وغيرهم.

ومن التابعين: ابراهيم النَّخَعي، والحسن البصري، والحَكم بن عتيبة، وسعيد بن المُسَيَّب، وطاووس بن كيسان، وعبيدة السَّلماني، وعُرْوة بن الزُّبَير، وعطاء بن أبي رَبَاح، وعِكْرِمة مولىٰ ابن عبَّاس، وعلي بن الحسين زين العابدين، وعمر بن عبد العزيز، وعمرو بن دينار، وقتادة بن دَعَامة، ومجاهد بن جبر، ومحمد بن سِيرين، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وميمون بن مهران، وغيرهم.

روىٰ عدداً من الأحاديث الزائدة علىٰ الكتب الستة، ولكنه لم يتقيَّد بالصحة، وإنما روىٰ أيضاً الضعيفَ، كالمراسيل، وروىٰ كذلك عن المُبْهَمين، والمجاهيل، كما أنه روىٰ عن بعض الضعفاء، والمتروكين، مثل: ابراهيم بن أبي يحيىٰ الأسلمي، وثوير بن أبي فاختة، وجابر بن يزيد الجُعْفِي، وجويبر بن سعيد، وعبد الله بن زياد بن سمعان، وعبد الكريم بن أبي المخارق، ولَيْث بن أبي سليم، ومحمد بن السَّائب الكلبي، ويزيد بن أبي زياد، وغيرهم، وقام بشرح بعض الألفاظ الغريبة.

طُبع مصنف عبد الرزاق بتحقيق الشيخ حبيب الرحمـٰن الأعظمي في أحد عشر مجلّداً، ومعه كتاب «الجامع» للامام مَعْمَر بن راشد، رواية الامام عبد الرَّزَّاق، ويقع الجامعُ في المجلّد الحادي عشر وبعض من المجلد العاشر، وقام المكتب الاسلامي في بيروت بطبعه.

٥ ـ **مُصَنَّف ابن أبي شَيْبَة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن

أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان الكوفي (المتوفى سنة ٢٣٥ هـ).

لا يُوَجد هناك فرقٌ كبيرٌ بين «مصنَّف عبد الرَّزَّاق» و«مصَّنف ابن أبي شيبة» من حيث الترتيب، ومن حيث المادة أيضاً، فقد رتَّب ابنُ أبي شيبة المصنَّفَ على الكتب الفقهية، ووضع لها أبواباً تكشف مضامينَ الأحاديث والآثار التي رواها، وقد تابع في ذلك عبدَ الرزاق، إلاّ أن «مصنَّف عبد الرزاق» أكثر ترتيباً، وأقل أبواباً، فقد نجد في «مصنَّف ابن أبي شيبة» بعض الكتب التي تفتقر إلى الترتيب ككتاب الفتن والأمراء والزهد، كما أننا نجد بعض الأبواب في غير مظنتها. ومن الأمور التي تابع فيها مصنف عبد الرزاق: أنه ذكر آراء وفتاوى كثيرٍ من الصحابة والتابعين، وشيئاً من حياتهم وأخبارهم.

كما أنه لم يتقيَّد بالصحيح، وإنما روى أيضاً الحسنَ، والضعيفَ، والمُنكَرَ، والمتروكَ، شأنُه في ذلك كشأن عبد الرَّزَّاق في مصنَّفه.

وتُوجَد فيه أيضاً بعضُ الأحاديث الزائدة على الكتب الستة.

وممّا يُلاحَظ على مصنَّف ابن أبي شيبة: أنه لم يتدخَّل في شرحٍ، أو تعليقٍ كما فعل عبد الرزَّاقُ في مواضع من مصنَّفه.

طُبع من المصنَّف خمسة اجزاء قديماً بالهند، وهي طبعة غير جيدة، فليس فيها ترقيم، ولا مراجعة، ولا تصحيح، ولا تخريج، ثم قامت الدار السَّلفية بالهند، بتصوير هذه الطبعة وإكمال ما تبقى من المصنَّف، فجاء في ستة عشر مجلَّداً. (انظر «دراسات في مناهج المحدِّثين» للقضاة والصبري. ص: ٢٤٧ ـ ٢٥١).

٦ ـ مُصَنَّفُ بَقِي بن مَخْلَد القُرْطُبِي (المتوفى سنة ٢٧٦ هـ).

الفرق بين «المُصَنَّفات» و«السُّنَن»:

«المصنَّفات» تَشتمِل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة،

والمقطوعة، على حين أنَّ «السُّنَن» لا تشتمِل على غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً؛ لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا يُسمَّى في اصطلاحهم «سُنناً».

وما عدا هـٰذا الفارِق فإنَّ «المصنَّفات» و«السُّنَن» مُتشابِهان كلَّ التشابه.

المُضْطَرِبُ:

لغةً: هو اسمُ فاعلٍ من «الاضطراب» وهو اختلالُ الأمر، وفسادُ نظامِه، وأصلُه من: اضطراب المَوْج: إذا كَثُرَتْ حركتُه، وضرب بعضُه بعضاً. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رُوِيَ على أَوْجُهٍ مختلفةٍ متساويةٍ في القوة. (انظر «علوم الحديث» ص: ٩٣).

أي: هو الحديثُ الذي يُرْوَى على أشكالٍ متعارضةٍ متدافعةٍ، بحيث لا يُمكِن التوفيقُ بينها أبداً، وتكون جميع تلك الروايات متساويةٌ في القوَّة من جميع الوُجوه، بحيث لا يُمكِن ترجيحُ إحداهما على الأخرى بوجهٍ من وجوه الترجيح.

شروطُ تَحَقُّق الاضطراب:

يتبيَّن من النظر في تعريف «المضطرب» وشرحه: أنَّه لا يُسَمَّى الحديثُ مضطرباً إلاَّ إذا تحقَّق فيه شرطان، وهما:

١ ـ اختلافُ روايات الحديث بحيث لا يُمكِن الجمعُ بينها.

٢ ـ تساوي الرواياتِ في القوَّة بحيث لا يُمكِن ترجيحُ روايةٍ على أخرى.

أمَّا إذا ترجَّحت إحدى الروايات على الأخرى، أو أمكن الجمعُ

بينها بشكلٍ مقبولٍ، فإنَّ صفة الاضطراب تَزُوْلُ عن الحديث، ونعمل بالرواية الراجحة في حالة الترجيح، أو نعمل بجميع الروايات في حال إمكان الجمع بينها.

أقسامه:

ينقسم «المضطربُ» بحسب موقع الاضطراب فيه إلى قسمين: «مضطرب السند» و«مضطرب المَتْن» ووقوعُ الاضطراب في السَّند أكثَرُ:

الأول: مُضْطَرِبُ السند:

مثالُه:

حديثُ أبي بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: يا رسول الله! أراكَ شِبْتَ، قال: «شَيَّبَتْني هُوْدٌ، وأخواتُها». (أخرجه الترمذي).

قال الدَّارَقُطْنِيّ: «هـٰذا مضطربٌ فإنَّه لم يُرْوَ إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اخْتُلِفَ عليه فيه على نحو عشرة أَوْجُهٍ، فمنهم من رواه مُرْسَلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جَعله من مُسْنَد أبي بَكْر، ومنهم من جعله من مُسْنَد سَعْدٍ، ومنهم من جَعَله من مُسْنَد عائشةَ، وغير ذلك، ورواته ثقاتٌ لا يُمكن ترجيحُ بعضِهم على بعضٍ، والجمعُ مُتَعذّرٌ.

الثاني: مُضْطَرِبُ المَتْن:

مثالُه:

ما رواه الترمذيُّ عن شَرِيْكٍ عن أبي حَمْزَة، عن الشَّعْبيِّ، عن فاطمةَ بنت قَيْسٍ ـ رضي الله عنهـا ـ قالتْ: «سُئل رسولُ الله ﷺ عن الزَّكاة، فقال: إنَّ في المال لَحَقاً سِوَى الزَّكاة».

ورواه ابن ماجَهْ من هـٰذا الوجهِ بلفظ «ليس في المال حَقٌّ سِوى الزَّكاةِ».

قال العِراقيُّ «فهـٰذا اضطرابٌ لا يحتمل التأويلَ».

مِمَّنْ يقع الاضطرابُ؟

١ ـ قد يقع الاضطرابُ من راوٍ واحدٍ، بأن يَرْوِي الحديثَ على أوجهٍ مختلفةٍ.

٢ ـ وقد يقع الاضطرابُ من جماعةٍ، بأن يَرْوِي كلٌّ منهم الحديثَ على وجهٍ يُخالفِ روايةَ الآخرين.

سببُ ضَعْفِ «المضطرب»:

وسَبَبُ ضَعْفِ «المضطرب»: أنَّ الاضطرابَ يُشْعِر بعدم ضَبْطِ رواتِه.

حُكم الاحتجاج بـ «المضطرب»:

الاضطرابُ سواء أكان في السَّنَد أو في المَتْنِ مُوجِبٌ لضَعْف الحديث؛ لإشعاره بعَدَمِ ضبط راويه ـ أو رواته ـ ومن شرط الصَّحة: أنْ يكون كلُّ راوٍ من رواة الحديث ضابطاً لِمَا رواه.

هـٰذا وقد يجتمع الاضطرابُ مع الصحَّة في حالة وقوع الاختلاف في اسم راوٍ واحدٍ أو اسم أبيه أو نسبته، ويكون هـٰذا الراوي معروفاً ثقةً، فعند ذلك لا يَضُرُّ مثل هـٰذا الاضطراب، ويحكم للحديث بالصَّحة مع تسميته مضطرباً، وفي الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ بهـٰذه المثابة. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٣٥).

أمثلة ذلك:

ولنوضِّح ذلك بمثالٍ: روى الشافعيُّ: «أنَّ النبي ﷺ قَضى في

بَرْوع بنت واشِقٍ، ونكحت بغير مَهْرٍ، فمات زوجُها، فقضى لها بمهر نسائها، وقضى لها بالميراث».

ثم قال: «فإنْ كان ثَبَت عن النبي ﷺ فهو أَولى الأمور بنا... ولم أحفظه بعد من وجهٍ يثبت مثلُه؛ وهو مرَّةً يقال: عن مَعْقَل بن يَسَارٍ، ومرَّة: عن مَعْقَل بن سِنَانٍ، ومرَّة: عن بعض بني أَشْجَعٍ» (الأم: ١٠/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

أي: أنَّ الشافعي أعلَّ الحديثَ للاضطراب باسم راويه عن النبي ﷺ، ولكنَّ مثل هـٰذا الاضطرابَ لا يَصْلُح للطعن بصحة الحديث؛ لأنه صحابيٌّ والصحابة كلُّهم ثقاتٌ، ولذلك قال البيهقيُّ بعد أنْ أورد كلامَ الشافعيِّ السابق:

«وهـٰذا الاختلافُ في تسمية من روى قِصَّةَ بَرْوع بنت واشقٍ عن النبي ﷺ لا يُوْهِن، فإنَّ أسانيد هـٰذه الرّواياتِ صحيحةٌ». (انظر «معرفة السُّنن والآثار» ٥/ ٣٨٦ و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٣، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١١٢ ـ ١١٣).

مُضْطَرِبٌ:

هـٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتبُ حديثُ أهلِ هاتين المرتبتين للاعتبار به فقطْ.

مُضْطَرِبُ الإسْنَادِ:

انظر «المضطرب».

مُضْطَرِبُ الْحَدِيْثِ:

إحدى صورَتي الاضطِرابِ هي: الاختلافُ على الرّاوي؛ حيثُ

يأتي الحديثُ عنه على وجوهٍ، تَدلُّ على لينِه وسُوءِ حفظِه.

وذلك كقولِ الإمام أحمدَ بن حنبلٍ في (خُصَيْفِ بن عبد الرَّحمن): «شديدُ الاضطِرَابِ في المسنَدِ». (العلل: النَّص:٤٩٢٦)، لذلك وَصَفَه في مَوْضِعٍ آخَرَ بقولِهِ: «ليس بقويٍّ في الحديث». (العلل: النَّص:٣١٨٧).

هٰذا اللفظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ العِراقيِّ، ومن الخامسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

يُكْتبُ حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاعتبار به فقطْ.

مُضْطَرِبُ المَتْنِ:

انظر «المُضْطَرِب».

المُضَعَّفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الضَّعْفِ) أي: خِلاف القُوَّةِ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: وهو الذي لم يُجْمَعْ على ضَعْفِه، بل ضَعَّفه بعضُهم، وقوَّاه آخرون إمَّا في المَتْن أو في السَّند، أفْرَدَ هٰذا النوعَ ابنُ الجَوْزيِّ، واستدرك عليه الحافظُ السَّخاوي ـ رحمهما الله تعالى ـ بأنه يُشْتَرط فيه أن يترجَّح التضعيفُ، أو يتساويَا، ولا يترجَّح شيءٌ منهما.

وهو شرطٌ لابُدَّ منه، فكم من الأحاديث الصحيحة ما وقع في سنده راوٍ ضعَّفه بعضُ العلماء، لكن لم يُعْتَدَّ بجرحه.

وهٰذا النوعُ أعلى مرتبةً من «الضعيف» المُجْمَعِ عليه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٩ و«توجيه النظر»: ٢٣٩).

ويقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ

تعقُّباً على هـٰذا الكلام: «لكن هـٰذا على إطلاقه غيرُ مُسَلَّمٍ في رأينا؛ لأنه قد يترجَّح التضعيفُ ويكون أشدَّ جرحاً ممَّا أُجْمِع على ضَعفِه، كما إذا فُسِّرَ بجارحٍ مُفَسَّقٍ، وصَحَّ ثبوتُ ذلك عنه ثبوتاً مؤكَّداً، فإنه أشَدُّ ممَّا أُجمع على ضَعْفِه لسُوء حفظِ راويه.

ولهـٰذا فإنَّ الأولى ما دَرجَ عليه جُمهور المحدِّثين من عَدم إفراد هـٰذا النوع. (منهج النقد: ص: ٢٩٨).

مَطْرُوحٌ:

انظر: «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

المَطْرُوْحُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الطَّرْحِ)، وطَرَحه، يَطْرَحه طَرْحاً، أي: رَمَى به. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما نَـزَل عن مرتبة «الحديثِ الضعيف» وارتفع عن مرتبة «الموضوع». (تدريب الراوي: / ٢٩٦).

ومَثَّل له الحافظُ الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨٤) بحديث جُوَيْبَر بن سعيد، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ.

وهي سلسلةٌ يُرْوَى بها أحاديثُ كثيرةٌ، منها: عن جُوَيْبَر، عن الضَّحَّاك، عن ابن عَبَّاسٍ، مرفوعاً قال: «تَجِبُ الصَّلاَةُ على الغُلاَمِ إذا عَقَل، والصَّوْمُ إذا أَطَاقَ». (انظر «ميزان الاعتدال»: ١/ ٤٢٧).

جُوَيْبَر: قال ابنُ مَعِيْن: «ليس بشيءٍ» وقال الجَوْزَجاني: «لا يُشْتَغل به»، وقال النَّسائي، والدَّارقُطْنِيّ، وغيرُهما: «مَتروكٌ».

وقد أدَّى نَظَرُ بعضِ العلماء إلى أنَّ هـٰذا القِسْمَ هو «الحديث المتروك» فيكون هـٰذا القسمُ ممَّا له اسمان.

ولعلَّك ترى تقارُبَ ما بين النوعين، خلا أنَّ «المتروك» أدنى إلى «الموضوع» هٰذا. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٠٠ ـ ٣٠١).

مَطْعُونٌ فِيْهِ:

انظر «طَعَنُوا فيه» في حرف الطَّاء.

مَطْرُوْحُ الْحَدِيْثِ:

انظر «طَرَحُوْا حَدِيْثَهُ» في حرف الطَّاء.

مُظْلِمُ الأَمْرِ:

المرادُ به: أنَّ حال الرَّاوي لم يتبيَّن للناظر فيه.

معاً:

يَضَعُ النَّاسِخُ أحياناً كلمة «معاً» فوق الكَلِمة، وهٰذهِ الإشارة تَدُلُّ على أنَّ لهٰذه الكَلِمة قراءتان.

مثال ذلك:

معاً

«سَرَخْسَ» أي أنَّ هٰذه الكَلمة: بفتح الأَوَّلِ والثاني، وسُكون الخاء المُعجمة، ويقال أيضاً: بسكون الرَّاء، وفتح الخاء، وزان جَعْفَر.

معاً

و«صِحَاح» أي فيها لُغَتان: بكسر الصَّاد المهملة، وبفتحها.

المَعَاجِمُ:

انظر: «المعاجم الحديثية» و«معاجم الشيوخ والمشيخات».

واصطلاحاً: هو الكتابُ الذي تُرَتَّبُ فيه الأحاديثُ على مسانيد الصحابة، أو الشيوخ، أو البُلْدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون

ترتيبُ الأسماء فيه على حروف المعجم.

أشهر المعاجم:

١ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطَّبَراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) وهو مُرَتَّبٌ على مسانيد الصحابة على حروف المعجم ـ عدا مُسْنَد أبي هريرة، فإنه أفرده في مُصَنَّفٍ ـ ويقال: إن فيه ستِّين ألف حديثٍ، وفيه يقول ابنُ دحية: وهو أكبَرُ معاجم الدنيا، وإذا أُطْلِق في كلامهم «المعجمُ» فهو المرادُ. وإذا أُريدَ غيرُه؛ قُيِّدَ.

٢ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً، وهو مُرَتَّبٌ على أسماء شيوخه (أي: الطَّبَراني) وهم قريبٌ من ألفي رجلٍ، ويقال إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ.

٣ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً، خَرَّج فيه عن ألف شيخٍ من شيوخه، يَقتصرِ فيه غالباً على حديثٍ واحدٍ عن كلِّ واحدٍ من شيوخه.

٤ ـ **معجم الصحابة**: لأحمد بن علي بن هلالٍ الهَمْداني (المتوفى سنة ٣٩٨ هـ).

٥ ـ **معجم الصحابة**: لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ).

المَعَاجِمُ الثَّلاثَةُ:

يُراد بها: «المعجم الكبير» و«المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» للطَّبَراني. انظر: «المعاجم».

المَعَاجِمُ الْحَدِيْثِيَّةُ:

في اللغة: إنَّ لفظة «معجم» هي مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم» الكلام، أو الكتاب: إذا أزال عجمته، وإبهامه بالنقط، والشكل. وهي

مفرد: معاجم، ومعجمات. (تاج العروس).

وفي اصطلاح اللُّغويين: ترتيب مادة الكتاب على حروف الهجاء.

وفي اصطلاح المحدِّثين: ما تُذكَر فيه الأحاديثُ على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك، والغالب أن يكون على حروف المعجم ـ الهجاء ـ. (الرسالة المستطرفة: ص: ١٣٥).

فالعلاقة بين المفهوم اللُّغوي، وبين المفهوم الاصطلاحي لـ«معجم الشيوخ»، هي: أنَّ المؤلِّف لمَّا عمد إلى أسامي شيوخه على حروف الهجاء، يكون قد قامَ بإزالة إبهام البحث فيه عن الأسامي، وتسهيلِ الكشف عنهم.

وقد وَضِعَتْ لفظةُ «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتبة حسب حروف المعجم ـ الهجاء ـ، مثل «تهذيب اللغة» و«القاموس» و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة.

ثم استعيرت لفظة «المعجم» لأنواع شتى من المصنَّفات، منها:

١ ـ الكتب التي تستعمل للكشف عن الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية بمعرفة لفظةٍ منها، مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم» ـ و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي». أو بمعرفة أوَّل الحديث مثل «الجامع الكبير» للسُّيوطي، أو بمعرفة موضوع الحديث، مثل «مفتاح كنوز السُّنّة».

٢ـ الكتب التي تَضُمُّ الأحاديثَ، وتَرتَّب على أسماء الصحابة، كمعاجم الطَّبراني.

٣ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماء البلدان، مثل «معجم ما اسْتُعْجِم» و«معجم البلدان».

٤ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ الأدباء، مثل «معجم الأدباء» لياقوت.

٥ ـ الكتب التي تَضُمُّ أسماءَ المصنِّفين، مثل «معجم المؤلِّفين» لكحالة.

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ.

مترادفات لفظة «معجم»:

تتقارَبُ هٰذه اللفظةُ أحياناً مع مدلول خمسة ألفاظٍ أخرىٰ، وهي: اللفظة الأولىٰ: «الفهرست»، وتَدُلُّ علىٰ ثلاثة معانٍ:

١ ـ ما يُوضَع في أول الكتاب، أو آخره، يحدِّد مواضع أبواب وفصول، ومباحث الكتاب، ليسهل تناوُلها.

٢ ـ كتابٌ يَضُمُّ أسماءَ الكتب والأجزاء والفوائد التي تملَّك حقَّ روايتها صاحب الفهرست، مثل: «فهرس ابن عطية» و«فهرس الفهارس والاثبات» للكتَّاني.

٣ ـ كتاب يتضمَّن أسماء المشايخ المستفاد منهم. مثل «الغُنية فهرست شيوخ القاضي عياض»، و«المعجم المفهرس» للحافظ ابن حجر.

اللفظة الثانية: «البرنامج» وتدلُّ علىٰ معنيين، وهما المعنيان الثاني، والثالث من معاني «الفهرست» ومن أمثلتها: «برنامج ابن جابر الوادي آشي.

اللَّفظة الثالثة: «المَشْيَخَة». من باب تسمية الشَّيء بمحتواه.

وتشتمل علىٰ ذكر الشيوخ الذين لقيهم المؤلِّفُ، وأخذ عنهم، أو أجازوه، وإن لم يَلْقَهم. مثل: «مشيخة البخاري»، و«مشيخة النَّعَّال».

اللفظة الرابعة: «الثَّبَت»، اسمٌ للكتاب الذي يشتمل على أسماء المشايخ والأعلام، مثل«ثَبتِ الجوهري»، و«ثبت ابن العنابي» الجزائري.

اللَّفظة الخامسة: «السَّند»، اسمٌ للكتاب الحاوي للشيوخ والكتب المتصلة السند. مثل «سند زكريا الأنصاري»، و«سند البُجَيْرَمي».

ويقول الكتَّاني في معنىٰ المعاجم والمَشْيَخات: «والمشيخات في معنىٰ المعاجم، إلا أنَّ المعاجم يُرَتَّب فيها المشايخُ علىٰ حروف المعجم بأسمائهم بخلاف المشيخات. قاله ابن حجر». (فهرس الفهارس: ١/ ٣٨).

وفي تعريف الفهرست والبرنامج يقول: «الفهرسة في الاصطلاح»: هو الكتاب الذي يجمع فيه الشيخُ شيوخَه، وأسانيدَه، وما يتعلَّق بذلك...

الفهرسة تُرادِف البرنامج، وكلمة البرنامج يستعملها كثيراً أهلُ الأندلس بمعنىٰ: «الفهرسة». (فهرس الفهارس: ٢/ ٤١).

ومما تجدر الإشارةُ إليه هنا، أن «الثَّبَت»، و«السَّنَد» يختصان ـ غالباً بالإجازات، ولهٰذا لم يبلغ حجمُهما حجمَ الفهارس، والبرامج، والمعاجم، والمشيخات، وإن كان هدفُ الجميع واحداً.

لمحة سريعة في معاجم الشيوخ:

لقد شاركت معاجمُ الشيوخ في بناء المكتبة الحديثيّة، لا سِيّما بما يتعلَّق في علم الرجال، حيث يقول الصَّفَدي (المتوفىٰ سنة ٧٦٤ هـ):

«أمَّا كتبُ المحدِّثين، في معرفة الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ مثل (الاستيعاب) لابن عبد البَرّ، و(أسد الغابة) لابن الأثير، وغيرهما، وكتب الجرح والتعديل والأنساب، ومعاجم المحدِّثين، ومشيخات الحُفَّاظ والرواة؛ فإنها شيءٌ لا يحصره حدٌّ، ولا يقصره عدٌّ، ولا يستقصيه ضبطٌ، ولا يستدنيه ربطٌ؟ لأنها كاثرت الأمواجَ أفواجاً، وكابرت الأدراجَ اندرجاً». (الوافي بالوفيات: ١/ ٥٥).

أمَّا الحافظ السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ) فقد قال بخصوص معاجم الشيوخ، والمشيخات: «ولستُ أستبعد زيادتهم علىٰ الألف». لذلك لا يتناسب حصرُهم في مثل هـٰذه التوطئة.

أشهر المعاجم:

١ ـ معجم أبي يعلىٰ المَوْصِلِي أحمد بن علي بن المُثَنَّىٰ التميمي (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، صاحب «المسند». ارتحل في حداثته، ولقي الكبار، فسمع أحمدَ بن منيع، وخليفةَ بن خَيَّاط، وأبا خَيْثَمَة زهير بن حرب، وخلقاً كثيرين، ذكرهم في «معجمه». قال عنه الدَّارقطني: «ثقةٌ مأمونٌ»، حَدَّث عنه النَّسائي، وابنُ حِبّان، والطَّبراني. قال أبو حاتم البُسْتِي: «بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثَةُ أنفُس». «السير» للذهبي (١٤/ ١٧٤). ومعجمه روىٰ فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل واحد بضعة أحاديث أقَلُّها واحد، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وقَدَّم من اسمه محمد تبرُّكاً. ذكره ابن حجر في «المعجم المفهرس» (٨١/ ب). طُبع بتحقيق إرشاد الحق الأثري بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد، بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ. وطُبع بتحقيق حسين أسد الدَّاراني، وعبده كوشك، بدار المأمون، في دمشق، عام ١٤١٠ هـ.

٢ ـ معجم ابن الأعرابي: لأبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد

البصري (المتوفى سنة ٣٤١ هـ) نزيل مكة، الصوفي شيخ الحرم. رحل إلىٰ الأقاليم، وجمع وصَنَّف، وجَمَع المشايخ، وحَمَل «السنن» عن أبي داود، وله فيه «زيادات» وصحب الجُنَيدَ، وسمع من الزَّعْفَراني، والمُخَرِّمِي، والدُّوري، وخَلْقٍ كثيرٍ خرَّج عنهم في معجمه. وألَّف «مناقب الصوفية» (حلية الأولياء: لأبي نعيم ١٠/ ٣٧٥) ـ و«معجمه» روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخ بضعة أحاديث قد تَبْلُغ (٩٠) أحياناً، ورَتَّب فيه شيوخه علىٰ حروف المعجم باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّمَ مَن اسمه محمد تَبَرُّكاً. طُبع منه جزآن بتحقيق الشهيد أحمد مير البُلُوشِي، بمكتبة الكوثر، في الرياض عام ١٤١٢ هـ. ثم ظهرت له طبعةٌ كاملةٌ مؤخّراً.

٣ ـ **المعجم الكبير**: لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبراني اللَّخَمي الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) ولد بمدينة عَكَّا، وأول سماعه كان سنة ٢٧٣ هـ وعمره ١٣ سنةً. وارتحل به أبوه، وحَرِصَ عليه، فإنه كان صاحبَ حديث، وبقي في الرحلة ١٦ عاماً، وكتب عن كثيرين، وهم قريبٌ من أَلَفَيْ رجل. وجَمَع، وصَنَّف، وبَرَع، وعُمِّر طويلاً، وازدحم عليه المحدِّثون، ورحلوا إليه من كل الأقطار. «السير» للذهبي (١٦/ ١١٩). وله ثلاثة معاجم: كبير، وأوسط، وصغير، قال الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٥): «رَتَّب الكبير علىٰ أسماء الصحابة علىٰ حروف المعجم، عدا مسند أبي هريرة، فإنّه أفرده في مصنَّفٍ. يُقال إنه أورد فيه ستّين ألف حديثٍ في اثني عشر مجلَّداً. وقال فيه ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا. وإذا أُطْلِقَ في كلامهم: «المعجم» فهو المراد، وإذا أُريد غيره قُيِّد»، طُبع بتحقيق حمدي عبد المجيد السَّلَفي، بوزارة الأوقاف العراقية، ضِمن سلسلة «إحياء التراث الإسلامي» عام ١٣٩٨ هـ، وينقص الأجزاء

(١٣ ـ ١٦) و(٢١). وطُبع فيها ثانية عام ١٤٠٤ هـ بمطبعة الزهراء الحديثة.

٤ ـ **المعجم الأوسط**: للطَّبراني أيضاً: قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣٥): «ألّفه في أسماء شيوخه، وهم قريبٌ من ألفي رجل، حتىٰ إنه روىٰ عمَّن عاشَ بعده، لسَعَة روايته، وكثرة شيوخه، وأكْثَرَ مِن غرائب حديثهم». وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩١٢): «فهو نظيرُ كتاب «الأفراد» للدَّارقطني، بيَّن فيه فَضيلَتَه، وسَعَةَ روايتهِ، ويُقال: إنَّ فيه ثلاثين ألف حديثٍ، وهو في سِتّ مجلَّداتٍ كبارٍ، وكان يقول فيه: هٰذا الكتاب رُوْحي. فإنه تعب فيه. وفيه كلُّ نفيسٍ وعزيزٍ ومنكرٍ»، وعددُ الأحاديث في مطبوعته (٩٤٨٥) حديثاً، وهي ناقصةٌ. طُبع بتحقيق محمود الطحّان بمكتبة العارف في الرياض، عام ١٤٠٥ ـ ١٤١٥ هـ. وطُبع بتحقيق طارق عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني بدار الحرمين في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً: روىٰ فيه عن ألف شيخ، عن كل واحد حديثاً أو حديثين، فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً، وأكْثَرَ فيه من الغرائب. طُبع بدلهي في الهند، عام ١٣١١ هـ. وطُبع بتصحيح عبد الرحمٰن محمد عثمان، بالمكتبة السَّلَفية في المدينة المنوَّرة، عام ١٣٨٨ هـ. وطُبع بتحقيق محمد سليم سمارة، بدار إحياء التراث العربي في بيروت، عام ١٤١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: لأحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُستغرَب، أو يُستَفاد، أو يُستَحْسَن، أو حكايةً مع نقدها. طُبع بتحقيق محمد زياد منصور،

بمكتبة العلوم والحِكَم، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقرىء**: لأبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الإصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) قال الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٠١): «سمع ابن المقرىءُ الحديثَ في نحو خمسين مدينةً. وقال ابن المقرىء: طُفْتُ الشرقَ، والغربَ أربع مرَّات، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرّات، وحَججتُ أربع حَجّات، وأقمتُ بمكَّة خمسة وعشرين شهراً»، حقَّقه محمد بن صالح الفلاَّح، كرسالة دكتوراه، في الجامعة الإسلامية عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **معجم ابن جُميع**: لأبي الحسين، محمد بن أحمد بن محمد الغسّاني الصَيْداوي (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ)، أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه محمّد تَبَرُّكاً، وروىٰ عن كلّ شيخٍ حديثاً، أو حكايةً. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التَّدْمُري، بمؤسَّسة الرسالة، في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، ومعه «مختصر ابن سَنَد».

والمعاجم سِوىٰ ما ذكرنا كثيرةٌ جداً، اقتصرنا علىٰ ذكر أقدمها وأهمّها. (انظر: «مصادر الدراسات الإسلامية» ص: ١٣٠ ـ ١٣٢).

مَعَاجِمُ الشُّيُوْخِ والمَشْيَخَات

قد سبق تعريف «المعاجم» لغةً واصطلاحاً، في تعريف: «المعاجم الحديثية» فارجع إليه.

يُرادُ بها تلك الكُتب التي يجمع فيها مؤلِّفُها الأحاديثَ التي سمعها عن شيوخه مُرَتَّبةً بحسب شيوخه، يكتفي بذكر اسم الشيخ دون أن يُترجِم له، ويُرتِّبهم علىٰ حروف المعجم، ومثاله: «المعجم الأوسط» للطَّبراني (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ)، ثم تطوَّر التأليفُ في

معاجم الشيوخ بعد القرن الخامس، فصار المؤلِّفُ يجمع مروياته من الكتب على كل شيخٍ بعد أن يُترجِم له، ومثاله: «المجمع المؤسِّس» لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). وبذلك تكتسب «معاجم الشيوخ» أهميةً بالغةً في كونها من مصادر الحديث، ومصادر لترجَمة الشيوخ، ولتوثيق روايات الكتب بأسانيدها، وإثبات سماع الشيوخ بعضهم على بعضٍ أو عدمه. وتبلغ معاجمُ الشيوخ الآلاف، فما من عالمٍ إلاّ وله معجمٌ، أو كُتِب له على يد أحد تلاميذه. ومن أشهر معاجم الشيوخ:

١ ـ **معجم أبي يَعْلَىٰ الموصلي**: أحمد بن علي المُثَنَّىٰ (المتوفى سنة ٣٠٧ هـ)، روى فيه عن (٣٣٥) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، أقلّها واحدٌ، رَتَّبهم على حروف المعجم، وقَدَّم مَنْ اسمه «محمد» تبرُّكاً. طُبع بتحقيق إرشاد الحقِّ الأثري بدار العلوم الأثرية في فيصل آباد بباكستان، عام ١٤٠٧ هـ.

٢ ـ **معجم ابن الأعرابي**: أبي سعيد، أحمد بن محمد بن زياد البصري، نزيل مكة، الصُّوفي، شيخ الحرم (المتوفى سنة ٣٤١ هـ) روىٰ فيه عن (٣٣٦) شيخاً، عن كل شيخٍ بضعةَ أحاديث، باعتبار الحرف الأول فقط، وقَدَّم مَنْ اسمه «محمد» تبركاً.

طُبع منه جزآن بتحقيق أحمد مير البَلُوشي، بمكتبة الكوثر، في الرياض. ثم ظهرت له طبعة مؤخَّراً.

٣ ـ **المعجم على المدن**: لابن حِبّان أبي حاتم، محمد بن حِبّان بن أحمد التَّميمي البُسْتي الشافعي (المتوفى سنة ٣٥٤ هـ)، جمع فيه شيوخَه على ترتيب المُدُن التي دخلها، وما روىٰ عن كلِّ واحدٍ من الأحاديث، في عشرة أجزاء. ذكره الذهبي في «السير» (١٦/ ٩٥).

٤ ـ **المعجم الأوسط**: لأبي القاسم، سليمان بن أحمد بن أيوب الطَّبرَاني الشامي (المتوفى سنة ٣٦٠ هـ) رتّب فيه شيوخَه علىٰ حروف المعجم، وروىٰ فيه عنهم غرائبَهم، ومفراداتِهم، ووحدانهم. طُبع بتحقيق الدكتور محمود الطَّحَّان، بمكتبة المعارف، في الرياض، ١٤٠٥ هـ، وطُبع بتحقيق طارق بن عوض، وعبد المحسن إبراهيم الحسيني، بدار الحرمين، في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٥ ـ **المعجم الصغير**: للطَّبراني أيضاً. روىٰ فيه عن ألف شيخٍ. عن كلّ واحدٍ حديثاً أو حديثين فبلغ مجموعُ أحاديثه (١٢٠٠) حديثاً وأكثر فيه من الغرائب. طُبع عِدَّةَ طبعاتٍ أقدمها بدلهي في الهند ١٣١١ هـ.

٦ ـ **معجم أبي بكر الإسماعيلي**: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرْجَاني الشافعي (المتوفى سنة ٣٧١ هـ) جمعه لنفسه، وأخرج فيه عن (٤١٠) شيوخ، عن كل واحدٍ حديثاً يُسْتَغْرَب، أو يُسْتَفَاد، أو يُسْتَحْسَن، أو حِكايةً مع نقدها. طُبع بتحقيق محمد زياد منصور، بمكتبة العلوم والحِكَم، في المدينة المنوَّرة، عام ١٤١٠ هـ.

٧ ـ **معجم ابن المُقْرِي**: أبي بكر، محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني (المتوفى سنة ٣٨١ هـ) يقول: «طفتُ الشرقَ والغربَ أربع مرَّاتٍ، وقال: دخلتُ بيت المَقْدِسَ عشر مرَّاتٍ وحججتُ أربع حجّات، وأقمتُ بمكّة خمسة وعشربن شهراً». (السير» (١٦/ ٤٠٠). حقَّقه محمد بن صالح الفلَّاح، كرسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية في المدينة المنوَّرة عام ١٤٠٥ هـ، يقول الذهبي في «السير» (١٦/ ٤٠١): «وانتقيتُ من معجمه أربعين حديثاً سمعتُها بأربعين بلداً».

٨ ـ **معجم الشيوخ**: لابن جُمَيْع الغساني أبي الحسين أحمد بن محمد، (المتوفى سنة ٤٠٢ هـ) أخرج فيه عن (٣٨٧) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه «محمد» تبرُّكاً، وروىٰ عن كل شيخ حديثاً، أو حكايةً. طُبع بتحقيق عمر عبد السلام التَّدْمُري، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤٠٥ هـ، ومعه «المنتقىٰ» لابن سَنَد (ت ٧٩٢ هـ).

٩ ـ **معجم شيوخ الحاكم النَّيسابوري**: أبي عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد النيسابوري (المتوفى سنة ٤٠٥ هـ) صاحب «المستدرك علىٰ الصحيحين». قال ابن خلّكان في «وفيات الأعيان» (٤/ ٢٨٠): «سمع الحديثَ من جماعةٍ لا يُحصَوْن كثرةً، فإنّ معجم شيوخه يقرب من ألفَيْ رجلٍ». مخطوطٌ.

١٠ ـ **معجم أبي نُعَيْم الأصبهاني**: أحمد بن عبد الله بن أحمد (المتوفى سنة ٤٣٠ هـ) صاحب «حلية الأولياء». وله معجمان: واحد عمله لنفسه، وآخرُ جَمَعَهُ جمال الدين أبو بكر، محمَّد بن يوسف بن موسىٰ ابن مَنْدِي (ت ٦٦٣ هـ). والثاني مخطوطٌ. (الفهرس الشامل: الحديث ٣/ ١٥٣٣).

١١ ـ **المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصَّدفي**: الحسين بن محمد بن فيرُّه، المعروف بابن سُكَّرة الأندلسي (المتوفى سنة ٥١٤ هـ) جمعه له أبو عبد الله، محمد بن عبد الله ابن الأبّار (المتوفى سنة ٦٥٨ هـ) طُبع قديماً بتحقيق فرنسيسكوس كوديرا، بمجريط عام ١٣٠٣ هـ.

١٢ ـ **معجم أسامي مشايخ أبي علي الحدَّاد الأصفهاني**: الحسن بن أحمد بن الحسن (المتوفى سنة ٥١٥ هـ). مخطوطٌ.

١٣ ـ **المعجم الكبير**: للدقّاق أبي عبد الله، محمد بن

عبد الواحد بن محمد الأصبهاني (المتوفى سنة ٥١٦ هـ)، طُبع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني، بمكتبة الرُّشد في الرياض، عام ١٤١٨ هـ، ومعه «مشيخة أبي الطاهر ابن أبي الصقر» (ت ٤٧٦ هـ)، و«مجلس من إملاء الدقّاق».

١٤ ـ **مشيخة أبي عبد الله الرَّازي**: محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بابن الحطَّاب المصري (المتوفى سنة ٥٢٥ هـ) طُبعت بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العَوْني، بدار الهجرة في الرياض، عام ١٤١٥ هـ.

١٥ ـ **فهرس ابن عطية**: أبي محمد، عبد الحقّ بن أبي بكر غالب الغَرْناطي (المتوفى سنة ٥٤١ هـ) صاحب «المُحرَّر الوجيز في تفيسر الكتاب العزيز». مَزَجَ في فهرسه بين شيوخ الإجازة والسَّماع، وعددُ شيوخه فيه (٣٠) شيخاً، ترجَمَ لهم تراجم وفيرة، وَبيَّن مروياته من الكتب علىٰ كل شيخ، وذَكَر أسانيدها، طُبع بدار الكتب المصرية عام ١٣٧٥ هـ، وطُبع بتحقيق محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

١٦ ـ **الغُنْيَة**: فهرسة الشيوخ القاضي عِياض أبي الفضل، عياض بن موسىٰ اليَحْصُبي الأندلسي المالكي (المتوفى سنة ٥٤٤ هـ)، صاحب «الشِفا في أحوال المصطفىٰ ﷺ». ضَمَّن فهرسته (٩٨) شيخاً علىٰ حروف المعجم علىٰ الترتيب المغربي، وقَدَّم من اسمه «محمد» تبرُّكاً، وذكر مروياته عن كل شيخ. طُبع بتحقيق محمد عبد الكريم بالدار العربية للكتاب، في تونس، عام ١٣٩٨ هـ. وطُبع بتحقيق ماهر زهير جَرَّار بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ.

١٧ ـ **التحبير في المعجم الكبير**: لأبي سَعْد، عبد الكريم بن محمد بن أبي المُظفّر منصور السَّمْعاني (المتوفى سنة ٥٦٢ هـ)، ذكر

فيه أسماء (١١٩٣) شيخاً حسب المطبوعة على حروف المعجم، يُفَصِّل في ترجمة الشيخ: فيذكر اسمَه، ونسبَه، وشيوخَه، ومسموعَه، وما قرأ على كل واحدٍ. طُبع بتحقيق منيرة ناجي سالم، بمطبعة الإرشاد في بغداد، عام ١٣٩٥ هـ.

١٨ ـ **معجم شيوخ ابن عساكر** الحافظ أبي القاسم، علي بن الحسن بن هبة الله (المتوفى سنة ٥٧١ هـ)، صاحب «تاريخ دمشق». رَتَّب في معجمه أسماء شيوخه على حروف المعجم، وعددهم (١٣٠٠) بالسَّماع، و(٤٦) أنشدوه، و(٢٩٠) بالإجازة، وأفرد النساء في «معجم النسوان». طُبع بتحقيق طلال بن سعود الدَعْجَاني من مكة المكَرّمَة. وحقّقته وفاء تقي الدين من دمشق.

١٩ ـ **مشيخة شَهْدَة مُسْنِدة العراق، فخر النساء**: شَهْدَة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الدِّينورية ثم البغدادية الإبرية (المتوفى سنة ٥٧٤ هـ) خَرَّجها لها أبو محمد، عبد العزيز بن محمود بن المبارك الجَنَابذي ثم البغدادي (المتوفى سنة ٦١١ هـ). ذكر فيها (٢٨) من مشايخها. طُبعت بتحقيق الشيخ رفعت فوزي عبد المطلب، بمكتبة الخانجي، في القاهرة، عام ١٤١٥ هـ.

٢٠ ـ **فهرس ابن خير الإشبيلي**: أبي بكر، محمد بن خير بن عمر الأندلسي (المتوفى سنة ٥٧٥ هـ) ذكر فيها الكتبَ التي قرأها على شيوخه بأسانيدهم، ومجموعها نحو (١٤٠٠) كتاب، رَتَّبها حسب الموضوعات، فبدأ بعلوم القرآن، فالحديث... ثم عَقَد فصلاً في آخر الكتاب فيه أسماء شيوخه الذين روى عنهم العلم، أو أجازوه مُطلقاً لفظاً، أو خطاً، ورَتَّبهم على المدن. قال ابن الأبّار في «تكملة الصلة» (٢/ ٥٢٣): «وهو مِنَ المشهورين بسعة الرواية، والتبحُّر في علومها، وعددُ من سمع منهم، أو كتب له نيّفٌ ومئة رجلٍ، قد احتوى على

أسمائهم برنامَجُه الضَّخم، وهو في غايةِ الاحتفال والإفادة، لا يُعْلَم لأحدٍ من طبقته مثله»، طُبع بعناية المستشرق الإسباني فرنسيسكوس كـوديـرا (Franciscus Codeera) وتلميـذه ج. ريبيـرا تـرّاغـو (J.Riberatarrago) في مطبعة قومش بسَرَقُسْطة في الأندلس، عام ١٣١١ هـ، وتصوّره دارُ الآفاق الجديدة في بيروت.

٢١ ـ **معجم السفر**: للحافظ أبي طاهر، أحمد بن محمد بن أحمد السِّلَفي الأصبهاني نزيل الإسكندرية (المتوفى سنة ٥٧٦ هـ) وهو منسوبٌ لجدّهِ أحمد الذي كان يُلقّب «سِلفَة» وهو لَقَبٌ يُقالُ للغليظ الشَّفَة. ومُعجمه جمعه تلاميذه من جُزازه، وتعاليقه، وفيه شيوخُه الذين لَقِيَهم في الرحلة وعددهم (٧٩٤) كما في المطبوعة، ولعلَّها ناقصةٌ؛ لأن المشهور عند المحدِّثين أنهم ألفان، طُبع بتحقيق بهيجة الحسيني، في بغداد، عام ١٣٩٩ هـ، وطُبع بتحقيق شَير محمد رفان بمجمع البحوث الإسلامية في إسلام آباد بباكستان، عام ١٤٠٨ هـ. ولـه «المشيخـة البغـداديـة» حقَّقهـا نـزار عبـد اللطيـف الحديثي، ومحمد جاسم حمادي، في بغداد، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٢ ـ **مشيخة ابن الجَوْزي**: الحافظ أبي الفرج، عبد الرحمـٰن بن علي بن محمَّد البغدادي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ)، وعددُ شيوخه فيه (٩٨)، بدأ بالرجال، وختم بالنساء، وهُنَّ ثلاث، يذكر اسمَ الشيخ، ويسند عنه حديثاً، أو حديثين، ويعزوه لمخارجه من كتب الأئمة، ويُبيِّن عُلُوَّه، وموافقاته للأئمة، ثم يُترجِم للشيخ بذكر ولادته، ورحلاته، وشيوخه، ووفاته. طُبعت بتحقيق محمد محفوظ، بالشركة التونسية عام ١٣٩٧ هـ، وطبعت بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

٢٣ ـ **مشيخة النَعَّال البغدادي**: أبي الحسن، محمد بن أنجب بن

أبي عبد الله المعروف بابن الأنجب (المتوفى سنة ٦٥٩ هـ)، خَرَّجها له الحافظ رشيد الدين أبي بكر، محمد ابن الزَّكي عبد العظيم المنذري (المتوفى سنة ٦٤٣ هـ). ترجم فيها لـ(٥٢) شيخاً من شيوخه، رَتَّبهم حسب وفياتهم. طُبعت بتحقيق الأستاذ ناجي معروف، والدكتور بَشَّار عوّاد معروف، بالمجمع العراقي في بغداد، عام ١٣٩٥ هـ.

٢٤ ـ **برنامج شيوخ الرُعَيْنِي**: أبي الحسن، علي بن محمد بن علي الإشبيلي المعروف بابن الفخار (المتوفى سنة ٦٦٦ هـ)، سَمَّىٰ برنامجه: «الإيراد لنبذة المُستفاد من الرواية، والإسناد بلقاء حَمَلَة العلم في البلاد، علىٰ طريق الاختصار، والاقتصاد». طُبع بالمطبعة الهاشمية في دمشق، عام ١٣٨١ هـ.

٢٥ ـ **مشيخة ابن البخاري: أو «المشيخة الفخرية»**: لمسند عصره فخر الدين أبي الحسن، علي بن أحمد بن عبد الواحد المَقْدِسي الصالحي (المتوفى سنة ٦٩٠ هـ) تخريج أبي العباس، أحمد بن محمد بن عبد الله الظاهري (المتوفى سنة ٦٩٦ هـ). خَرَّج له فيها عن (٧١) شيخاً، منهم (٧) نسوة. نشرها وقَدَّم لها الشيخُ محمد ناصر العَجَمي، بالتصوير، عن مخطوطة وزارة الأوقاف الكويتية، علىٰ نفقة الصندوق الوقفي للثقافة والفكر بالكويت، عام ١٤١٧ هـ، وحقَّقها عوض الحازمي، كرسالة دكتوراة، من جامعة أم القرىٰ في مكة المكرمة، عام ١٤١٠ هـ.

٢٦ ـ **برنامج التجيبي**: علم الدين، القاسم بن يوسف بن محمد البَلَنْسِي السِبْتي (المتوفى سنة ٧٣٠ هـ) انتقاه من رحلته المُسَمَّاه: «مستفاد الرحلة والاغتراب» ورَتَّبه علىٰ الكتب حسب مواضعها، بدءاً بعلوم القرآن، فالحديث، فالفقه... ولم يُترجِم لشيوخه، بل ذكرهم أثناء الأسانيد، وذكر فوائد، ونوادر. طُبع بتحقيق عبد الحفيظ منصور، بالدار العربية للكتاب في تونس، عام ١٤٠١ هـ.

٢٧ ـ **مَشْيَخَة قاضي القُضاة البدر ابن جماعة**: أبي عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله الكِناني الحَمَوي الشافعي (المتوفى سنة ٧٣٣ هـ) تخريجُ علم الدين، القاسم بن محمد البِرْزالي (المتوفى سنة ٧٣٩ هـ). خرَّج فيه عن (٧٤) شيخاً. رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم. طُبعت بتحقيق مُوفَّق عبد القادر، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٢٨ ـ **المعجم الكبير**: للحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى سنة ٧٤٨ هـ)، خرّجه لنفسه، ترجم فيه لـ(١٠٤٠) شيخاً كما في المطبوعة ـ وهي ناقصةٌ ـ رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وأَخَّر النساء والكُنىٰ في آخره، وبدأ بمن اسمه «أحمد» تبرُّكاً. طُبع بتحقيق الحبيب الهيلة بدار الصِدِّيق في الطائف بالسعودية، عام ١٤٠٨ هـ، وهي طبعةٌ ناقصةٌ، وأفرد المحدِّثين بمعجمٍ مختصٍّ بهم، وهو الآتي.

٢٩ ـ **المعجم المختص بالمحدِّثين**: للذهبي أيضاً: ترجم فيه لـ(٣٩٤) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم، وفي ترتيبه اضطرابٌ، وكتبه بعد المعجم الكبير؛ لأنه يُحيل فيه إليه. طُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمكتبة الصِدِّيق في الطائف بالسعودية، عام ١٤٠٨ هـ، وهي ناقصةٌ.

٣٠ ـ **المعجم اللَّطيف أو الصَّغير**: للذهبي أيضاً. طُبع بتحقيق جاسم سليمان الدوسري، في الكويت، عام ١٤١٠ هـ.

٣١ ـ **برنامج الوادي آشي**: للمحدِّث أبي عبد الله، محمد بن جابر بن محمد القَيْسِي التونسي المالكي (المتوفى سنة ٧٤٩ هـ)، خَرَّجه لنفسه، وذكر فيه تراجم (٢٧٨) شيخاً، وجعله في جزءين: (الأول) لشيوخه، دون ترتيب أسمائهم، و(الثاني) لمروياته من الكتب

وعددها (٢٣٥) كتاباً، على المواضع، بدأ بالقرآن وعلومه، ثم الحديث. . . طُبع بتحقيق محمد محفوظ، بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ، وطُبع بتحقيق محمد الحبيب الهيلة بمركز البحث العلمي بجامعة أمِّ القرىٰ في مكة المكرمة، عام ١٤٠١ هـ.

٣٢ ـ معجم شيوخ التاج السُّبْكي: أبي نصر، عبد الوهَّاب بن علي بن عبد الكافي الشافعي (المتوفى سنة ٧٧١ هـ)، صاحب «طبقات الشافعية الكبرىٰ». خَرَّجه له: محمد بن يحيىٰ بن محمد بن سَعْد المَقدِسي (ت ٧٥٩ هـ). طُبع بتحقيق الحسن بن محمد بن علي أيت بلعيد، في المغرب، عام ١٤٢٠ هـ.

٣٣ ـ مشيخة زين الدين بن حُسَين المَرَاغِي: قاضي طَيْبَة أبي بكر بن الحسين بن عمر العثماني الأموي المراغي المصري (المتوفى سنة ٨١٦ هـ)، تخريج الجمال أبي البركات، محمد بن موسىٰ بن علي المُرَّاكشي المَكّي (المتوفى سنة ٨٢٣ هـ). طُبعت بتحقيق محمد صالح بن عبد العزيز المراد، بمركز البحث العلمي، في جامعة أم القُرىٰ بمكة المكرّمة، عام ١٤١٦ هـ.

٣٤ ـ المجمع المؤسَّس للمعجم المفهرس: للحافظ ابن حجر شهاب الدين أبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ)، ترجم فيه لـ(٧٣٠) شيخاً وذكر فيه مرويّاته عنهم، وبلغت (١٥٠٠) كتاباً، طُبع بتحقيق يوسف المرعشلي بدار المعرفة في بيروت، عام ١٤١٣ هـ.

٣٥ ـ المعجم المفهرس، أو: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة: لابن حجر أيضاً. رَتَّبه علىٰ الكتب، وجَمَع فيه مرويّاته بأسانيدها عن شيوخه، فبلغت زهاء (٢٥٠٠) كتاب، وزادَ العدد عمّا في «المجمع»؛ لأنه ذكر فيه مرويّاته بالإجازة. طُبع بتحقيق

محمود شكور الميادني، بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤١٩ هـ.

٣٦ ـ **برنامج المُجاري**: أبي عبد الله، محمد بن علي المُجاري الأندلسي (المتوفى سنة ٨٦٢ هـ) رَتَّب فيه شيوخه، وعددهم (٣٤) حسب بلدانهم، وترجَم لهم، وذكر مروياته عنهم. طُبع بتحقيق محمد أبو الأجْفَان بدار الغرب الإسلامي، في بيروت، عام ١٤٠٢ هـ.

٣٧ ـ **معجم الشيوخ**: لنجم الدين ابن فهد أبي القاسم، محمد المدعو عمر بن محمد القُرشي الهاشمي المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ٨٨٥ هـ)، مخطوطٌ في مكتبة خدابَخْش في بَتْنَة بالهند.

٣٨ ـ **فهرست الرصّاع، أو «فهرست شيوخ الأنصاري»**: للقاضي المُفتي أبي عبد الله قاسم التِّلْمِساني ثم التُّونسي المالكي (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ)، رَتَّب فيه شيوخه حسب لقيّه بهم، وتلقّيه عنهم، وهو منهجٌ لم يُسْبَق إليه. طُبع بتحقيق محمد العنابي، بالمكتبة العتيقة في تونس، عام ١٣٨٧ هـ.

٣٩ ـ **المنجم في المعجم**: للحافظ جلال الدين أبي الفضل، عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ)، ترجم فيه لـ(١٥١) شيخاً، رَتَّبهم علىٰ حروف المعجم. طُبع بتحقيق إبراهيم باجس بدار ابن حزم في الرياض، عام ١٤١٥ هـ.

٤٠ ـ **الفلك المشحون في أحوال محمد بن طُولون**: شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الصالحي الدِّمشقي (ت٩٥٣ هـ)، وهي ترجَمةٌ ذاتيةٌ. ذكر في الفصل الأولَ منها شيوخَه، ثم سرد مؤلَّفاته، طُبع بتحقيق الأستاذ محمد خير رمضان بدار ابن حزم في بيروت، عام ١٤١٦ هـ.

٤١ ـ **فهرسة المنجور**: أحمد بن علي بن عبد الرحمٰن

المِكْنَاسي الفاسي (المتوفى سنة ٩٩٥ هـ)، وهي الفهرسة الكبرىٰ. طُبع بتحقيق محمد حَجّي، بمطبعة دار الغرب الإسلامي، في الرّباط، عام ١٣٩٦ هـ.

٤٢ ـ **رياض أهل الجنَّة في آثار أهل السُنَّة**: لعبد الباقي الحنبلي تقي الدين، عبد الباقي بن عبد الباقي بن عبد القادر، المشهور بابن بَدْر، وبابن فقيه فُصَّة البَعْلي ثم الدمشقي (المتوفى سنة ١٠٧١ هـ)، وهو ثبته. قال عبد الحي الكتّاني في «فهرس الفهارس» (١/ ٤٥٠): «وَثَبَتُهُ هٰذا مِن ألطف ما كتبه أهل الشام في القرن ١١ هـ، وأجْمَع وأفْيَد، وهو في مجلَّدٍ وسطٍ، لخَّصه من ثَبَتِ نجم الدين الغزّي (المتوفى سنة ١٠٦١ هـ). طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) بدار البشائر في بيروت.

٤٣ ـ **صلة الخَلَف بموصول السَّلف**: لشمس الدين أبي عبد الله، محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني الفاسي المغربي (المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ) وهو من الفهارس الكبيرة الجامعة. طُبع بتحقيق محمد حجّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ، وهي طبعةٌ مليئةٌ بالتصحيف، والأخطاء الطباعية.

٤٤ ـ **الأَمم لإيقاظ الهِمَم**: لبرهان الدين الكوراني أبي العِرفان، إبراهيم بن حسن المدني الشَّهْرَزُوْرِي الكردي الشافعي (المتوفى سنة ١١٠١ هـ)، وهو من الفهارس المفيدة. طُبع بدائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند، عام ١٣٢٨ هـ ومعه «حاشية» لأبي الخير العَطَّار المَكّي (المتوفى سنة ١٣٤٥ هـ).

٤٥ ـ **فهرسة ابن الحاج الفاسي**: لسيدي أحمد بن العَرْبي (المتوفى سنة ١١٠٩ هـ) جَمعها تلميذه محمد بن عبد السَّلام بَنَّاني (المتوفى سنة ١١٦٣ هـ). حقَّقها حالي الحسان، كرسالة دبلوم من

دار الحديث الحسنية بالمغرب، عام ١٤٠٦ هـ.

٤٦ ـ **مشيخة أبي المواهب الحنبلي**: لتقي الدين، محمد بن عبد الباقي بن عبد الباقي البعلي ثم الدِّمشقي (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ) طُبع بتحقيق محمد مطيع حافظ بدار الفكر دمشق، عام ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م، في ١٦٣ ص.

٤٧ ـ **بغية الطَّالبين لبيان المشايخ المحقّقين المدقّقين، أو: «ثَبَتُ النَّخلي»**: لشهاب الدين، أبي محمد، أحمد بن محمد المَكّي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٠ هـ)، وهو منسوبٌ إلىٰ «نَخْلَة» قرية باليمن. قال المُرادِي في: «سلك الدرر» (١/ ١٧١): «وألَّف ثبتاً جامعاً لأسماء شيوخه، أوَّله: قد سنح للخاطر العاطل، الذي هو عن الصواب مائلٌ... أن أذكر المشهورين المحقّقين من مشايخي المعنيين... فرغ من تأليفه سنة ١١١٤ هـ، وعليه مدارُ الإسناد في القرن ١٢»، طُبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد (الدَّكَنْ) في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٤٨ ـ **الإمداد بمعرفة عُلُوّ الإسناد**: لعبد الله بن سالم البصري المكي الشافعي (المتوفى سنة ١١٣٤ هـ)، وهو ثَبَتُهُ الجامع لمرويّاته من الكتب وأسانيد شيوخه، جمعه ولدُه سالم (ت ١١٦٠ هـ) أوّله: «فيقول سالم بن عبد الله بن سالم...: ولما كان الإسناد من الدين... وقد بذل السَّلف الصالح في ذلك الهمم... حتىٰ تميَّزت الأحاديث الصحيحة من الضعيفة... وكان سيّدي ووالدي عبد الله بن سالم قد انتهىٰ إليه في هـٰذا الزمن علوّ الإسناد، وكانت أسانيده مفرّقة غيرَ مجتمعةٍ، ويُخشىٰ أن تكون مع طول الزمان منقطعة، أردتُ جمع شملها). طبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد (الدَّكَن) بالهند، عام ١٣٢٨ هـ/ ١٩١٠ م.

٤٩ ـ **الإرشاد إلىٰ مهمّات علم الإسناد**: للإمام شاه وليّ الله الدّهْلَوِي أحمد بن عبد الرحيم العُمري الهندي (المتوفى سنة ١١٧٦ هـ) وهو ثَبَتٌ نفيسٌ في نحو كرّاسةٍ، قال في أوّله: «حداني علىٰ تأليفه احتياجُ أهل العصر إلىٰ مثله، فإنّ هـٰذا العلم صار في مثل عصرنا نَسْياً مَنْسِياً، وكاد أهل العصر بجهلهم بفضله يَتَّخِذُونَه سُخْرِيّاً...» طُبع في لاهُوْر بالهند، عام ١٣٨٧ هـ.

٥٠ ـ **ثَبَت سَفَر**: للعلاّمة محمد سعيد بن محمد أمين سَفَر المدني، نزيل مكة والمُدَرِّس بالحرم (المتوفى سنة ١١٩٤ هـ)، وهو منظومةٌ شعريةٌ علىٰ قافية النُّون، في (١٤٤) بيتاً. ذكر فيها (٢٥) شيخاً. طُبعت بتحقيق أحمد عبد الملك عاشور بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤١٩ هـ.

٥١ ـ **نزهة رياض الإجازة المُستطابة بذكر مناقب مشايخ أهل الرواية والإصابة**: للمِزْجاجي عبد الخالق بن علي بن الزين الزَّبيدي ثم الهندي (المتوفى سنة ١٢٠١ هـ) طُبع بتحقيق عبد الكريم الخطيب، وعبد الله ابن محمد اليَمَني بدار الفكر في بيروت، عام ١٤١٨ هـ.

٥٢ ـ **قطف الثَّمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر**: لصالح الفُلاَّني (المتوفى سنة ١٢١٨ هـ)، وهو ثبته الصغير، مهمٌّ جداً لأسانيد وكُتُب أهل المشرق والمغرب. طُبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد (الدَّكَنْ) بالهند عام ١٣٢٨ هـ، وطُبع بتحقيق عامر حسن صبري بدار الشرُّوق في جُدَّة، عام ١٤٠٥ هـ.

٥٣ ـ **عقود اللَّآلي في الأسانيد العوالي المتصلة بشيخ الشيوخ علىٰ الإطلاق ومُحَقِّق زمنه بالاتِّفاق**: للشيخ محمد شاكر مقدَّم سعد العمري: العقّاد الدمشقي (المتوفى سنة ١٢٢٢هـ)، أخرجه له تلميذه

محمد أمين بن عمر ابن عابدين الدمشقي (ت ١٢٥٢ هـ). وهو ثَبَتٌ نفيسٌ جامع. طُبع بمطبعة المعارف في دمشق، عام ١٣٠٢ هـ.

٥٤ ـ **سَدُّ الأرب من علوم الإسناد والأدب**: للأمير الكبير أبي عبد الله، محمد بن محمد بن أحمد بن عبد القادر المالكي المغربي ثم المصري الأزهري (المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ)، وهو ثبته، وعليه مَدارُ رواية المصريين، ومعظم الحجازيِّين، والمَغَاربة بعده، جامعٌ للمصنَّفات الحديثية، والكتب، رَتَّبها على الفنون، والمسلسلات، والطُّرق. طُبع بمطبعة المعاهد في القاهرة عام ١٣٤٥ هـ وطُبع بمطبعة حجازي في القاهرة ومعه: «نهاية المطلب في التعليق على سدّ الأدب» للشيخ محمد ياسين الفاداني المكي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ).

٥٥ ـ **النَّفَس اليَماني والروح الروحاني في إجازة القُضاة الثَّلاثة بني الشَّوكاني**: للوجيه الأهدل: عبد الرحمٰن بن سليمان بن يحيى الزَّبيدي اليمني الشافعي (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وهو مِن أنفس ما أُلِّفَ، وأرفع ما صُنِّف اتّساع رواية، وعلوّ إسناد. طُبع بعناية مركز الدراسات والأبحاث اليمنية في صنعاء، عام ١٣٩٩ هـ.

٥٦ ـ **إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر**: لمحمد بن علي بن محمد اليمني الشَّوْكاني (المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ) وهو منسوبٌ إلى «شوكان» قريةٌ بالقرب من ذمار باليمن. وهو ثَبَتُه، جمع فيه مروياتِه عن شيوخه، أتَمّه عام ١٢١٤ هـ. طُبع بدائرة المعارف العثمانية في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٥٧ ـ **حصر الشَّارد من أسانيد محمد عابد**: لمحدِّث الحجاز محمد بن أحمد بن أحمد بن علي السِّندي الأنصاري المدني (المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ)، جمع فيه أسانيدَه للكتب، والمسلسلات: قال عنه علي بن ظاهر الوتري المدني (ت ١٣٢٢ هـ): «هٰذا الفهرس

لا يُوجَد ـ عليْ ما نعلم ـ أوسع منه، وأصح». طُبع بمجلس دائرة المعارف العثمانية في الهند، عام ١٣٢٨ هـ.

٥٨ ـ **ثَبَتُ الوجيه الكُزْبَري**: عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي (المتوفى سنة ١٢٦٢ هـ) وهو صغيرٌ. طُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني المكّي (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٥ هـ.

٥٩ ـ **اليانع الجَني في أسانيد الشيخ عبد الغني**: ابن أبي سعيد عبد الحق الدِّهْلَوي المَدَني النَّقْشَبَندي (المتوفى سنة ١٢٩٦ هـ). طُبع في جزءٍ صغيرٍ بالهند.

٦٠ ـ **عقد اليواقيت الجوهرية وسِمْط العين الذهبية بذكر طرق السادة العلوية**: لعيدروس الحبشي، ابن عمر بن عيدروس الحسيني العلوي الحضرمي الشافعي (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ)، هو مِن أكبر الأثبات. طُبع في مصر عام ١٣٠٧ هـ وبهامشه: «ذخيرة المعاد في ذكر السادة بني الصيّاد». وللمؤلِّف: «عقود اللآل في أسانيد الرجال» طبع في مصر، عام ١٣٨١ هـ.

٦١ ـ **إعلام الأئمَّة الأعلام وأساتيذها بما لنا من المرويات وأسانيدها**: لجعفر بن إدريس الكَتَّاني (المتوفى سنة ١٣٢٣ هـ). جمعه ابنه أبو زيد، عبد الرحمٰن (ت ١٣٣٤ هـ). طُبع بفاس زمن المؤلِّف.

٦٢ ـ **حسن الوفا لإخوان الصَّفا**: لفالح الظاهري (المتوفى سنة ١٣٢٨ هـ). وهو الثَّبَت الصغير له. طُبع بمطبعة شركة المكارم بالإسكندرية، عام ١٣٢٣ هـ.

٦٣ ـ **انتخاب العوالي والشيوخ الأخيار من فهارس ثبت الشيخ إبراهيم العطّار (المتوفى سنة ١٣١٤ هـ)**: انتخاب ولده محيي الدين (ت ١٣٣٠ هـ). طُبع في دمشق.

٦٤ ـ **فتح القَوِيّ في أسانيد السيد الحبشي العَلَوِيّ (المتوفى سنة ١٣٣٠ هـ)**: جمعه تلميذه عبد الله بن محمد غازي الهندي ثم المَكّي (ت ١٣٦٥ هـ). طُبع على نفقة ولد حفيده الشيخ محمد بن أبي بكر بن حسين الحبشي، عام ١٤١٨هـ، وتوزّعه المكتبة المكيّة.

٦٥ ـ **عقود الأسانيد**: لمحمد أمين بن محمد خليل السَّفَرْجلاني الدّمشقي (المتوفى سنة ١٣٣٥ هـ) وهو ثبتٌ منظومٌ في الأسانيد على هيئة سؤالٍ وجوابٍ. طُبع بالشام، عام ١٣١٩ هـ.

٦٦ ـ **كفاية المستفيد لِما علا من الأسانيد**: لمحمد محفوظ بن عبد الله، المكّي التُّرْمُسِي (المتوفى سنة ١٣٣٨ هـ) وهو منسوبٌ إلى «تُرْمُس» مِن قُرى جاوَى الوسطى في أندونيسيا. طُبع بمصر عام ١٣٣٢ هـ. وطُبع بتحقيق الشيخ محمد ياسين الفاداني (ت ١٤١٠ هـ) بدار البشائر الإسلامية في بيروت، عام ١٤٠٨ هـ.

٦٧ ـ **الدُّرّ المنضود في أسانيد شيخ الهند محمود**: للشيخ حسن بن ذي الفِقار الدِّيُوْبَنْدِي الحنفي (المتوفى سنة ١٣٣٩ هـ)، جمعه تلميذه الشيخُ محمد شفيع الدِّيُوْبَنْدي (المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ). طُبع مع كتاب «كشف الأستار عن رجال معاني الأثار» لأبي تراب رشد السندي، في دلهي، عام ١٣٤٩ هـ.

٦٨ ـ **العقود اللُّؤلؤية في الأسانيد العلوية**: لأبي بكر ابن شهاب العيدروس (المتوفى سنة ١٣٤٢ هـ)، وهو ثبتٌ مشجَّرٌ مجدولٌ عجيبٌ في أسلوبه، غريبٌ في بابه، ألّفه في الآستانة، عام ١٣٠٣ هـ، وطُبع بإشارة الأمير فضل بن علي بن سهل مولى الدويلة (ت ١٣١٨ هـ).

٦٩ ـ **ثبت الأثبات الشَّهيرة**: لأبي بكر خُوقِير مفتي الحنابلة في مكة أبي بكر بن محمد عارف الكتبي (المتوفى سنة ١٣٤٩ هـ) طبع

بتحقيق محمد عبد الله آل الرشيد بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٧٠ ـ **هادي المريد إلىٰ طُرُق الأسانيد**: للشيخ يوسف النبهاني (المتوفى سنة ١٣٥٠ هـ): وهو ثَبَتُهُ، لَخَّصه من ثَبَتَيْ ابن عابدين، والكُزْبَري، وختمه بترجمته، وبعض الفوائد. طبع ببيروت، عام ١٣١٧ هـ.

٧١ ـ **نور النِّبراس في التعريف بأسانيد ومرويات الجدّ السيد عباس**: العلاّمة السيّد عباس بن عبد العزيز الإدريسي الحسني المالكي المكي (المتوفى سنة ١٣٥٣ هـ)، جمعه حفيدُه الشيخ محمد بن علوي بن عباس. طُبع بدار القلم العربي في حلب، عام ١٤١٦ هـ.

٧٢ ـ **الإسعاد بالإسناد**: لمحمد عبد الباقي الأنصاري اللَّكْنَوي المدني (المتوفى سنة ١٣٦٤ هـ): طُبع بتصحيح محمد الدفتردار بمطبعة القدسي في القاهرة، عام ١٣٥٦ هـ، وله: «نشر الغوالي من الأسانيد العوالي». طُبع مع «الدليل المشير» لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ).

٧٣ ـ **المسلك الجلي في أسانيد محمد علي**: محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المغربي ثم المَكّي (المتوفى سنة ١٣٦٧ هـ)، جمعه تلميذه الشيخ محمد ياسين الفاداني المَكّي (ت١٤١٠ هـ).

٧٤ ـ **إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان**: اختصره شيخ محمد ياسين الفاداني (المتوفى سنة ١٤١٠ هـ) من كتابه الكبير: «مطمح الوجدان من أسانيد حمدان» طُبع منه الجزء الأول فقط بمطبعة حجازي في القاهرة، عام ١٣٧١ هـ/ ١٩٥١ م في ٢٧٢ ص. طُبع بدار البصائر في دمشق، عام ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م.

٧٥ ـ **الأنوار الجلية في الأثبات الحلبية**: للشيخ راغب الطَّبَّاخ الحلبي (المتوفى سنة ١٣٧٠ هـ): اختصر فيه ثلاثة كتب هي: «كفاية الراوي والسامع» ليوسف الحسيني الحلبي (ت١١٥٣ هـ)، و«إنالة الطالبين» لعبد الكريم الشراباتي الحلبي (ت ١١٧٨ هـ) و«منار الإسعاد في طرق الإسناد» لعبد الرحمٰن بن عبد الله الحلبي (ت ١١٩٢ هـ). وذَيَّلهُ ببعض إجازات شيوخه وتراجمهم. طُبع علىٰ نفقة المؤلّف بالمطبعة العلمية في حلب، عام ١٣٥١ هـ.

٧٦ ـ **التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيزُ**: للشيخ محمد زاهد الكوثري (المتوفى سنة ١٣٧١ هـ)، ذكر فيه شيوخه وكثيراً من الكتب والأثبات. طُبع بمطبعة الأنوار في القاهرة، عام ١٣٦٠ هـ، وطُبع بتحقيق تلميذه الشيخ عبد الفتّاح أبو غُدَّة (المتوفى سنة ١٤١٧ هـ) بمكتب المطبوعات الإسلامية في حلب، عام ١٤١٣ هـ.

٧٧ ـ **الدليل المشير إلىٰ فلك أسانيد البشير** ﷺ: لأبي بكر الحبشي (المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ) وهو ثبتٌ كبيرٌ، طُبع بعناية ولده الشيخ محمد، عام ١٤١٨هـ، وتوزعه المكتبة المكيّة.

٧٨ ـ **الدُّرّ الفريد الجامع لمتفرّقات الأسانيد**: للواسعي عبد الواسع بن يحيىٰ بن محمد الصَّنعاني اليمني (المتوفى سنة ١٣٧٩ هـ) طُبع بمطبعة حجازي في القاهرة، عام ١٣٥٧ هـ.

٧٩ ـ **نظم أجود الأسانيد المسلسلة**: لزُبَارَة محمد بن محمد بن يحيىٰ الصَّنعاني الحسني (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ) طُبع بمطبعة وزارة المعارف بصنعاء، عام ١٣٦٣ هـ ومعه: «ذيل نظم أجود المسلسلات».

٨٠ ـ **المعجم الوجيز للمستجيز**: لأحمد بن محمد الغُمَاري (المتوفى سنة ١٣٨٠ هـ) وهو ثبته الصغير ذكر فيه (١٠٠) شيخ. مطبوعٌ.

٨١ ـ **إتحاف ذوي العناية ببعض مالي من المشيخة والرواية**: لمحمد العربي العَزُّوزي (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ) جعله كمقدّمة لثبته الكبير: «جامع الأثبات والمشيخات والأسانيد». طُبع بمطبعة الإنصاف في بيروت، عام ١٣٧٠ هـ.

٨٢ ـ **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمَشْيَخات والمسلسلات**: للشيخ محمد عبد الحي الكتّاني (المتوفى سنة ١٣٨٢ هـ). وهو معجمه الكبير، كتبه إجازة لمحمد حبيب الله الشِّنقيطي (ت ١٣٦٣ هـ) بدأه بذكر (١٨٠) من أسماء شيوخه موزَّعين على المُدُن، ثم ضَمَّنه أسماء (١٣٠٠) كتاب، وتراجم (٥٠٠) من الحُفَّاظ، على حروف المعجم ـ على الطريقة المغربية. يذكر في كل حرف الحفاظ، ثم الكتب، ثم ينتقل لحرف آخر. وذكر: أنه أراد أن يذيِّل به على «التبيان لبديعة البيان» وهي قصيدةٌ لابن ناصر الدين الدِّمشقي (ت٨٤٢ هـ) بأسماء حفّاظ الحديث، إضافةً إلى «طبقات الحفاظ» للسُّيوطي (ت ٩١١ هـ) لكنه خرج عن شرطه، فترجم لمن فيهما، ولمن هو من غير الحفّاظ، ولم يستوعب. ومع ذلك فالكتاب يَدُلُّ على سَعَة اطِّلاعه ومعرفته بفنّ الأسانيد، واتصاله بالمشايخ المسندين في زمانه في كل بلدٍ، وقد تتبَّع العلماء أوهامَه، فجمع أحمد رافع الطهطاوي: «إرشاد المستفيد»، وذكر ابن سودة كتابين في الردّ عليه أحدهما: «مدفع المهارس للفتك بفهرس الفهارس» والآخر: «لقط الممارس على فهرس الفهارس» أطالا النفسَ، وَبيَّنا ما فيه من أخطاء، وتدليس، وتناقض. طبع الكتاب قديماً بفاس، عام ١٣٤٦ هـ، وطبع بتحقيق الدكتور إحسان عبّاس، بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤٠٦ هـ.

٨٣ ـ **معجم الشيوخ، أو: رياض الجنّة في شيوخ السُّنّة، أو**

المُدهش المُطرِب بأخبار مَن لَقِيتُ، أو كاتبني بالمشرق أو المغرب: لمحمد عبد الحفيظ ابن محمد الطاهر الفاسي (المتوفى سنة ١٣٨٣ هـ)، روىٰ فيه عن (١١٤) شيخاً افتتحهم بذكر والده، ثم سائر المحمَّدين تبرُّكاً ثم ذكر الباقين علىٰ حروف المعجم عند المغاربة، طُبع بالمطبعة الوطنية في الرباط، عام ١٣٥٠ هـ/ ١٩٣٢ م في جزءين. وطُبع بتحقيق الأستاذ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٨٤ ـ **الإرشاد بذكر بعض مالي من الإجازة والإستاد**: لحسن المَشَّاط المَكِّي (المتوفى سنة ١٣٩٩ هـ)، طُبع بمطبعة المدني في القاهرة عام ١٣٨٦ هـ، وطُبع بتحقيق الشيخ محمد عبد الله الرشيد، بمكتبة الإمام الشافعي في الرياض، عام ١٤٢٠ هـ.

٨٥ ـ **سَلْ النصال للنّضال بالأشياخ وأهل الكمال**: لعبد السلام ابن سَودَة (المتوفى سنة ١٤٠٠ هـ). طُبع بتحقيق محمد حَجِّي بدار الغرب الإسلامي في بيروت، عام ١٤١٧ هـ.

٨٦ ـ **معجم المعاجم والمَشْيَخات والفهارس والبرامج والأثبات**: للأستاذ يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي: وهو يَضُمّ (٣٢٢٥) كتاباً، وتراجم (١٨٠) شيخاً، جمع فيه صاحِبُه كل ما كتب في معاجم الشيوخ علىٰ تقدُّم وفيات أصحابها في الزمن، حسب القرون. طُبع بمكتبة الرشد في الرياض، عام ١٤٢٣ هـ ومعه: «الأنوار العلية بالأسانيد المرعشلية».

٨٧ ـ **إمداد الفتَّاح بأسانيد الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة**(المتوفىٰ سنة ١٤١٧ هـ): جمعه تلميذه الشيخ محمد بن عبد الله آل الرّشيد، طُبع في مكتبة الإمام الشافعي ـ بالرياض.

٨٨ ـ **نفحات الهند واليمن بأسانيد الشيخ أبي الحسن**: وهو ثَبَتُ

الإمام أبي الحسن علي الحسني النَّدْوي (المتوفىٰ سنة ١٤٢١ هـ)، جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي، طُبع في مكتبة الإمام الشافعي ـ بالرياض، عام ١٤١٩ هـ.

٨٩ ـ **كفاية الراوي بأسانيد الشيخ يوسف القرضاوي**: جمع الأستاذ محمد أكرم النَّدوي، طُبع في دار القلم بدمشق.

٩٠ ـ **بغية الأسانيد**: للعلامة الشريف محمد الرَّابع (وهو ثبت الشيخ محمد الرابع الحسيني النَّدْوي): جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدوي، طُبع في دار القلم بدمشق.

٩١ ـ **العقد اللُّجيني في أسانيد الشيخ سلمان الحسيني**: (وهو ثَبَتُ العالم الداعية: الشيخ سلمان بن طاهر الحسيني النَّدْوي): جَمْعُ تلميذه الأستاذ محمد أكرم النَّدْوي، طُبع في دار الغرب الإسلامي ـ ببيروت. (انظر: «فهرس الفهارس» للكتَّاني، و«المعاجم والمشيخات» للمرعشلي، و«مصادر الكتب الحديثية» للمؤلّف).

المُعَارَضَةُ:

لغةً: وهي في اللُّغةِ من قولِهم: قَابَلْتُ الكتابَ قِبَالاً ومُقابَلَةً، أي: جعلتُه قبالتَه وصَيَّرتُ في أحدِهما كُلّ ما في الآخر.

وعارَضتُ بالكتاب الكتابَ: أي جَعَلْتُ ما في أحدهِما مِثْلَ ما في الآخَرِ. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٦٥، و«التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٣٢).

واصطلاحاً: أنْ يُقَابِلَ النَّاسِخُ نُسْخَتَه أو ما نَقَلَهُ بأَصْل شيخِه، أو بأَصْلٍ موثوقٍ به، وإصلاح ما يُوجَدُ من فُروقٍ أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو زيادةٍ أو نقصٍ، وتُسَمَّى النُّسْخَةُ القديمةُ: الأصلَ، وتُسَمَّى النُّسْخَةُ: الجديدةُ الفَرْعَ. (انظر: «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٣٣، و«الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع» ١/ ٢٧٥، و«الكفاية» ص: ٢٣٧).

المُعَارَضَةُ بَيْنَ النُّسَخِ أهمِّيَّتُها ونَتائِجُها:

تُعَدُّ «المُعَارَضَةُ» من أفضل الطُّرُقِ لمعرفة أصوبِ الرِّوايات، وأتْقَنِها، وهي الأسلوبُ العلميُّ الدَّقيقُ الَّذي يُرْشِدُنا إلى معرفةِ الخطأ مِن الصَّواب.

ولقد عَرَف المُسْلِمُونَ «المعارضةَ» كأفْضَلِ وَسيلةٍ عَلميَّةٍ لتقويم النُّصُوص منذ فجر الإسلام؛ وذلك أنَّ رَسُولَ الله ﷺ: «كان يَعْرِضُ القُرآنَ على جِبريلَ في كُلِّ سَنةٍ مَرَّةً، فَلمَّا كانت السَّنَةُ الَّتي قُبِضَ فيها عَرضهُ عليه مرَّتين...». (أخرجه أحمد في مسنده، برقم: ٢٤٩٤ ـ ٣٠٠١).

قال البَغَويُّ في «شرح السُّنَّة» (٤/ ٤٦٦ ـ ٥٢٥) «يقال: إنَّ زَيدَ بن ثابتٍ شَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ الَّتي عَرَضَها رَسُولُ اللهِ ﷺ على جبريلَ، وهي الَّتي بَيَّن فيها ما نُسِخَ، وما بَقِي».

وقال أبو عبد الرَّحمن السُّلَميُّ: «قَرَأ زيدُ بن ثابتٍ على رسولِ الله ﷺ في العامِ الَّذي تَوفَّاه اللهُ فيه مرَّتين، وإنَّما سُمِّيَت قراءةُ زيد بن ثابت؛ لأنَّهُ كَتَبها لِرَسُولِ الله ﷺ، وقرأها عليه، وشَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ، وكان يُقرِئُ النَّاسَ بها حتَّى ماتَ، ولذلك اعتمدَه أبو بَكْر وعُمَرُ في جَمْعِه، ووَلَّاهُ عثمانُ كَتَبة المصاحفِ ـ رضي الله عنهم ـ أجمعين». (انظر «شرح السنة» للبغوي، ٤/ ٥٢٥ ـ ٥٢٦).

قال الحافظُ الذَّهبيُّ: «ومِن جلالةِ زَيد: أنَّ الصِّدِّيقَ اعتمد عليه في كتابةِ القُرآنِ العظيمِ في صُحُفٍ، وجَمْعِه من أفواه الرِّجال، ومن الأكتافِ، والرِّقاع، واحتفظوا بتلك الصُّحُفِ مُدَّةً، فكانت عند الصِّدِّيق، ثُمَّ تَسَلَّمها الفاروقُ، ثمَّ كانت بعدُ عند أمِّ المؤمنينَ حَفْصَة إلى أن نَدَبَ عثمانُ زَيْدَ بن ثابتٍ، ونَفراً من قُريشٍ إلى كتابة هٰذا المُصْحَفِ العُثْمانيِّ الَّذي به الآن في الأرض أزيدُ من أَلْفَي ألف نُسخةٍ،

ولـم يَبْـقَ بـأيـدي الأمَّـةِ قُـرآنٌ سـواهُ، ولله الحمـد». (سيـر أعـلام النبلاء: ٢/ ٤٤١).

وبعد تدوين الحديث النَّبويّ الشريف وتعدُّدِ نُسَخِ الكتاب الواحد ظَهَرت الحاجةُ الماسَّةُ إلى المعارضة بين هـٰذه النُّسَخ لِمَعْرِفَة أدَقِّها وأصوبِها، حتى إنَّ النُّسخَة الَّتي لم تُعارَضْ وتُقَابَلْ وتُراجَعْ عَدَّها أهلُ الحديث نسخةً ليست بذي بالٍ.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «يجبُ على من كَتبَ نُسْخَةً من أصلِ بعضِ الشُّيوخِ أن يُعَارِضَ نسخته بالأصلِ، فإنَّ ذلك شرطٌ في صحَّةِ الرِّوايةِ من الكتاب المسموع». (الجامع لأخلاق الراوي: ١/ ٢٧٥).

وعن هِشام بن عُرْوَةَ قال: قال لي أبي: أكتبتَ؟

قال: قلتُ: نعَم. قال: عارضتَ؟

قلتُ: لا. قال: فلم تَكْتُبْ. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٥٤٤، و«الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٧٥).

ولبعض الشعراء كما في «الجامع لأخلاق الراوي» (١/ ٢٧٩):

إلْمَـحْ كِتـابَـك حِيْـنَ تَكْتُبُـه ... واحْرِسْهُ مِنْ وَهْمٍ ومِنْ سَقَطِ
واعْـرِضْـهُ مُـرْتـابـاً بِصِحَّتِـهِ ... ما أَنْتَ مَعْصُوْماً مِنَ الغَلَطِ

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى:

«وأمَّا مُقابَلةُ النُّسخةِ بأصل السَّماع، ومُعارضتُها به؛ فمُتعيِّنَةٌ لا بُدَّ منها، ولا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ التَّقِيِّ الرِّواية ما لم يُقابِل بأصلِ شيخهِ، أو نُسخَةٍ تحقَّقَ ووَثِقَ بمقابَلتِها بالأصل...». (الإلماع: ص: ١٥٩).

أمَّا إذا لم يُعارِض كتابَه بالأصل؛ فقد أجاز الرِّواية منه الأستاذُ أبو إسحاق الإسْفَراييني، وأبو بَكْر الإسماعيليّ، والبَرْقَانيُّ، والخطيبُ البغداديُّ. وشرطُ الخطيبِ:

أ ـ أن تكون نُسْخَتُه نُقِلت من الأصلِ.

ب ـ وأن يُبَيِّن عند الرِّواية: أنَّه لم يُعارِض، وهـٰذا أيضاً شرط الإسماعيليّ، والبَرْقَانيِّ، وابن الصَّلاح. (انظر «الكفاية» ص:٣٢٩، و«علوم الحديث» ص:٢٠٨).

ج ـ قال ابنُ الصَّلاح: ولابُدَّ من شرطٍ ثالثٍ: وهو أن يكون ناقلُ النُّسْخَةِ... صحيحَ النَّقْلِ، قليلَ السَّقَطِ. (انظر «علوم الحديث» ص:٢٠٩).

إنَّ «المُعارَضَة» بين النُّسَخِ تقودنا إلى عِدَّة أمورٍ، ومن هـٰذه الأمور:

١ ـ اختلاف الرِّوايات.

٢ ـ السَّقَط.

٣ ـ التصحيف والتحريف.

٤ ـ التقديم والتأخير.

٥ ـ الإعادة والتَّكرار.

٦ ـ الخطأ الإعرابي والإملائي.

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنَّ الباحث في حالة اختياره نُسْخَةً تكون أصلاً لِعِدَّةِ اعتباراتٍ علميَّةٍ ففي حالةِ مُعارَضَتِه لهـٰذه النُّسخَةِ بالنُّسَخِ الأخرَى فما هي الطَّريقةُ العِلميَّةُ الواجب اتِّباعُها في إثبات هـٰذه الفروق؟

هل يَعْتَمِدُ اعتماداً كُلِّياً على نُسخَتِه، ويضَعها في صُلْبِ الكِتاب، ثُمَّ الإشارة إلى بقيَّة الفروق من النُّسَخِ الأُخرى في حاشية الكتاب، دون تَحَمُّلِ مسؤولية الاختيار، أو تغييرِ تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو خطأ بَيِّنٍ، أو إتمامِ نقصٍ...؟

أم يَعْتَمِدُ على كُلِّ النُّسَخِ، ويتحَمَّلُ مسؤوليةَ الاختيار من النُّسَخِ كُلِّها، وإعمال الفِكْر، وإكداد الذِّهْنِ لاختيار الكلمةِ المناسبةِ، والتعبيرِ

الدقيق، وإثباتِ النَّصِّ الذي يراهُ صحيحاً من أيِّ نُسْخَةٍ كانت في صُلْبِ الكتابِ مع ذِكْرِ بقيَّة الفروقِ في حاشية الكتاب. . . ؟

وفي حالة اختياره النَّصَّ المُختارَ ما هي الطَّريقةُ العلميَّةُ الَّتي يجب عليه أن يسلكها في هٰذا الطَّريق. . . ؟

وقبلَ الحديث عن هٰذهِ الأمور أُحِبُّ أن أقول: إنَّ تحقيق النُّصوصِ أمَانَةٌ دينيَّةٌ، وأخلاقيَّةٌ، وإنَّ من واجب المحقِّق أن يَعْلَمَ أنَّ هٰذه النُّصوصَ إنَّما هي وثائقُ تاريخيَّةٌ لا يَحِقُّ له أن يتلاعبَ بها، وأن يجعلَ من نَفْسِه مُصَحِّحاً أو مُقوِّماً لهٰذه الوثائق. . . وأنَّ الأمَانةَ العلميَّة تقتضي منه الحرصَ التَّامَّ على نقلِ هٰذهِ الوثائق كما هي.

فإنَّ هٰذه النُّصوصَ وثائقٌ يُحْكَمُ بها على كاتبها سَلباً، وإيجاباً، كما أنَّها تُمَثِّلُ واقعاً وحَدَثاً حَدَث، ومضَى؛ لذا فإنَّ تبديلَ أيِّ نَصٍّ أو تغييرِه يُعَدُّ تلاعُباً خطيراً في هٰذه الوثائق، وبالتَّالي فقداناً للأمانةِ العلميَّة الواجب توفّرها في المحقِّق الأمين، وعُدْواناً على حقِّ المُصنِّف الَّذي كَتَب هٰذا الكتابَ. . .

لذا فإنَّ على المحقِّق أن يضَعَ في ذِهْنِه قبلَ كُلِّ شيءٍ إثباتَ ما قاله المُصَنِّف خطأً كان أم صواباً، وأن لا ينصب نفسَه حَكَماً على هٰذه النُّصوص، فَيُبيح لها تصحيحَ النُّصوص، أو تبديلها بنصوصٍ أخرى. . . هٰذا أمرٌ.

الأمر الثَّاني: على المحقِّق أن يَكُدَّ ذِهْنَه ويشغل فِكرَه لِيَصِلَ إلى النَّصِّ السليم الذي قاله المُصَنِّفُ، وأن يتحَرَّى الدِّقَّةَ التَّامةَ والحذرَ الشديدَ ليُفَرِّق بين خطأ النُّسَّاخ، وخطأُ المُصَنِّف، واختلافِ النُّسَخِ واختلاف الرِّوايات.

الأمر الثالث: أن يَتَنَبَّهَ المحقِّقُ إلى اختلافِ الرِّواياتِ، وأن

يَسْلُكَ طريقاً واضحاً ويَلْتَزِمَ روايةً مُعَيَّنَةً في حالة اختلافِ الرِّوايات، وأن يحذر حذراً شديداً من الوقوعِ في خطأ الخَلْطِ بين الرِّوايات المُخْتَلِفَةِ للمُصَنَّفِ الواحدِ. . .

الأمر الرابع: أنَّ الغاية من «المُعارَضَةِ» بين النُّسَخ هو: الوصولُ إلى ما كَتَبهُ المُصَنِّفُ. . . لذا فإنَّ اتّخاذ نُسخةٍ مُعَيَّنَةٍ تكون أصلاً، وإثباتَ ما فيها في صُلْبِ الكتاب خطأً كان أم صواباً مع الإشارةِ إلى الفروق بين هٰذه النُّسَخ في الحاشيةِ قد تُؤدِّي بالباحث إلى إثبات ما لم يَقُله المُصنِّفُ، وبالتَّالي قد تُؤدِّي أيضاً إلى إلغاء مبدأ «المعارضة».

إذ إنَّ الغاية من «المُعارضَة» إثباتُ ما قاله المُصَنِّفُ على وجه الدِّقَّةِ والصَّواب، فـ «المُعَارضَة» وسيلةٌ لإثبات صحَّة ما قاله المُصَنِّفُ من عَدَمِه. . . وفي حالة إثباتِ ما لم يَقُلْهُ المُصَنِّفُ بحُجَّةِ أنَّنا هكذا وجدناه في نُسْخَتِنَا، والإشارةُ إلى فروق النُّسَخِ المخالِفَةِ لنُسْخَتِنا والَّتي تحتمل الصَّوابَ نكون قد جعلنا من المعارضة «غايةً» لا «وسيلةً».

وكذا الأمرُ بالنِّسبة إلى إتمام النَّقصِ فإنَّ المُحَقِّقَ في حالة إثباته في صُلْبِ الكتابِ المُحقَّقِ كلاماً ناقصاً، اعتماداً على نسخته الَّتي اتَّخذها أصلاً مع الإشارة إلى هٰذا النَّقص من فروقِ النُّسَخِ في حاشية الكتاب فإنَّهُ يكون قد أثبت كلاماً ناقصاً للمُصَنِّف، كان الأولى به إثباته في صُلْبِ الكتاب. يُضاف إلى هٰذا كُلِّه: أنَّ المُعَارضَةَ وسيلةٌ لإثبات صِحَّة، وتمامِ ما قاله المُصَنِّف. . . لا غايةً في حَدِّ ذاتِها:

الأمر الخامس: الأصلُ في تَعَدُّدِ النُّسَخِ: أنَّها جميعاً من قولِ المُصَنِّفِ، وأنَّ اتِّخاذَ نُسْخَةٍ لأسبابٍ علميَّةٍ، وتاريخيَّةٍ لا يعني بالضَّرورة إلغاءَ بقيَّةِ النُّسَخِ. . . لذا فإنَّ أيَّ إضافةٍ من النُّسَخِ الأُخرى في صُلْبِ الكتاب لضرورةٍ تقتضيها سلامةُ النَّصِّ من إتمام نقصٍ، أو

تصحيح تحريفٍ، أو تصحيفٍ بعد دراسةِ النُّصوصِ، والتَّوثُّقِ من كلام المُصنِّف. . . فإنَّ ذلك لا يعني أنَّنا قد تَعَدَّينا على حَقِّ المُصَنِّفِ، نظراً لأنَّ الأصلَ: أنَّ هـٰذه النُّسَخ جميعها من قولِ المُصَنِّفِ. . . وأنَّ هنالك بَوْناً شاسعاً بين أن يُلْحِق المحقِّقُ نَصّاً أو أن يُبَدِّلَ كلمةً بَدَلَ كلمةٍ من عنده، وبين أن يُضيف سَقطاً، أو يُصْلِحَ لَحْناً، أو خطأً من فروقِ النُّسَخِ بعد دراسةٍ، وتأمُّلٍ دَقيقين. . .

الأمر السَّادس: لعلَّ أفضل الطُّرقِ في تحقيق النُّصُوصِ ـ واللهُ أعلم ـ هو اتِّخاذُ نسخةٍ تكون أصلاً بعد دراستِها دراسةً علميَّةً دقيقةً، ثُمَّ مُعارَضَتُها بالنُّسَخِ الأُخرى والإشارةُ إلى الفروق بين النُّسَخ في حاشية الكتاب، مع التَّحري الدَّقيق والحرصِ التَّامِّ على عَدَمِ إضافةِ أيِّ لفظةٍ أو تغيير أيِّ عبارةٍ من نسخةِ الأصل سواءٌ من النُّسَخِ الأُخرى، أو من النُّقول عن المُصَنِّفِ. .

اللَّهُمَّ إلاَّ لضرورةٍ علميَّةٍ لا مناصَ منها، فعندئذٍ يلجأ المحقِّقُ إلى الإضافة أو التبديل مُستعيناً بالنُّسُخ الأخرى، ولا يَتِمُّ ذلك إلاَّ بعد التَّمحيصِ الدَّقيقِ، والدراسةِ المتأنِّية لهـٰذه الإضافة، أو التبديل. . .

(انظر «توثيق النصوص وضبطها عن المحدِّثين» ص: ١١٧ ـ ١٢٤).

المُعَاصَرَةُ:

لغةً: مصدرُ (عاصَرَ) يُعاصِرُ معاصَرَةً: عاصَرَ فلانٌ فلاناً: أي: عاشَ معه في عصرٍ واحدٍ.

واصطلاحاً: هي وجودُ الراوي، والمروي عنه في عصرٍ واحدٍ، سواء التقيا، أو لا، واكتفى بها الإمامُ مسلمٌ في قبول السَّند المُعَنْعَن إذا كان رواتُه عدولاً لم يُوصَموا بالتَّدليس.

المُعْتَزِلَة:

هم من الفِرَق الضَّالَّة عند أهل السُّنَّة، والجماعة، وهم علىٰ عِدَّة فِرَقٍ تجمعها في بدعتها أمورٌ، منها:

نَفْيُها كلِّها عن الله عزَّ وجلَّ صفاته الأزلية، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ علمٌ، ولا قدرةٌ، ولا حياةٌ، ولا سمعٌ، ولا بصرٌ، ولا صفةٌ أزليةٌ، وأنَّ الله تعالىٰ لم يكن له في الأزل اسمٌ، ولا صفةٌ.

وقولُهم باستحالة رؤية الله عزَّ وجلَّ بالأبصار، وأنه لا يرى نفسَه ولا يراه غيره.

وقولُهم بحدوث كلام الله عزَّ وجلَّ، وحدوث أمره، ونهيه، وخبره، ويزعمون: أنَّ كلام الله عزَّ وجلَّ حادثٌ، وأكثرهم اليوم يُسَمّون كلامه مخلوقاً.

وقولُهم بأنَّ الله تعالىٰ غيرُ خالقٍ لأكساب الناس، ولا لشيءٍ من أعمال الحيوانات، وقد زعموا: أنَّ الناس هم الذين يقدرون أكسابهم، وأنه ليس لله عزَّ وجلَّ في أكسابهم، ولا في أعمار سائر الحيوانات صنعٌ، ولا تقديرٌ، ولأجل هٰذا القول سَمَّاهم المسلمون: «قَدَرِيَّة».

واتفاقهم علىٰ أنَّ الفاسق من أمة الإسلام بالمَنْزلة بين المَنْزلَتين، وهي: أنه فاسقٌ، لا مؤمنٌ، ولا كافرٌ، ولأجل هٰذا سَمَّاهم المسلمون: «معتزلة» لاعتزالهم قول الأمة بأسرها.

وقولهم: إنَّ كل ما لم يأمر الله تعالىٰ به، أو ينهى عنه من أعمال العباد لم يشأ الله شيئاً منها. (انظر: «تخريج الحديث نشأته ومنهجيته «للخيرآبادي، ص: ٩١).

المُعْجَمُ:

انظر «المَعَاجم».

المُعْجَمَةُ:

هي الحروفُ ذاتُ النُّقَطِ كالخاء، والذَّال، والشِّين، والضَّاد، والغَيْن.

المُعَدَّلُ:

الحديثُ الصحيحُ، أو الحَسَنُ.

المُعَدِّلُ:

الذي يُبيِّن الأسبابَ المُوجِبةَ لتقوية الراوي، أو إخراجه ممَّا يقدح به من جرحٍ، وضعفٍ.

مَعْدِنُ الكَذِبِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجَرْح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحتجاج به، ولا للاعتبار.

مَعْرِفَةُ الإِخْوَة والأَخَواتِ:

انظر راجع «الإِخْوَةُ والأخواتُ» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ أَسْمَاء مَنِ اشْتَهَرُوا بكُناهم:

انظر: «أَسْمَاءَ مَنْ اشتهروا بكُناهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ الأَلْقَاب:

انظر «الأَلْقَاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَة أَوْطَانِ الرُّوَاة وبُلْدَانِهِمْ:

انظر «أَوْطَان الرُّواةِ وبُلْدَانِهم» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ التَّابعين:

لغةً: «التَّابعون» جمع تابعيٍّ، أو تابعٍ، والتابعُ: اسم فاعِل من «تَبِعَه» بمعنى: مَشَى خلفه. (المعجم الوسيط).

واصطلاحاً: هو من لقي صحابياً مسلماً، وماتَ على الإسلام.

وقيل: هو من صحب الصَّحابيَّ.

انظر: «التَّابِعيّ» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيخ الرُّوَاة:

أي مواليدهم، ووفياتهم. انظر «تَوارِيخ الرُّواة» في حرف التاء.

مَعْرِفَةُ تَوَارِيخ المُتُون:

ذكره البُلْقِيني، وقال: فوائدُهُ كثيرةٌ، وله نفعٌ في معرفة الناسخ والمنسوخ.

قال: والتاريخُ يُعْرَف بأوَّل ما كان كذا، وبذكر القبلية، والبعدية وبآخر الأمرين، ويكون بذكر السنة، والشهر، وغير ذلك. (تدريب الراوي: ٣٠٤).

مَعْرِفَةُ الثِّقَات والضُّعَفَاء من الرُّوَاة:

وهو فَنٌّ يبحث عن عدالة الرَّاوي وضَبْطِه.

انظر «الثقات والضعفاء من الرُّواة» في حرف الثاء.

مَعْرِفَةُ الحُفَّاظ:

انظر «الحافظ» في حرف الحاء.

مَعْرِفَةُ الصَّحَابَة:

انظر «الصحابة» في حرف الصاد.

مَعْرِفَةُ طَبَقاتِ العُلمَاء والرُّوَاة:

وهم قومٌ تقاربوا في السِّنِّ، والإسنادِ، أو في الإسناد.

انظر «الطَّبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ العُلَمَاء والرُّوَاة:

انظر «الطبقات» في حرف الطاء.

مَعْرِفَةُ المُؤتَلِفِ والمُخْتَلِفِ:

انظر «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف».

مَعْرِفَةُ المُبْهَمَاتِ:

هو من أُبْهِمَ اسمه في المَتْن، أو الإسناد من الرُّواة، أو ممَّن له علاقة بالرِّواية.

انظر «المُبْهَمات».

مَعْرِفَةُ المُتشَابِه:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة لفظاً وخطَّاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً، أو بالعكس.

انظر «المتشابه».

مَعْرِفَةُ المُتَّفِقِ والمُفْتَرِق:

هو أن تتفق أسماءُ الرُّواة، وأسماء آبائهم فصاعداً خطّاً، ولفظاً، وتختلف أشخاصُهم، ومن ذلك أن تتفق أسماؤهم، وكناهم، أو أسماؤهم، ونسبتهم.

انظر «المتفق والمفترق».

مَعْرِفَةُ المُفْرَداتِ مِن الأَسْمَاء والكُنَى والأَلْقَابِ:

هو أن يكون لشخصٍ من الصَّحابة، أو الرُّواة عامةً، أو أحد العلماء اسمٌ، أو كنيةٌ، أو لقبٌ لا يُشارِكه فيه غيرُه من الرُّواة، والعلماء.

وهو أقسام:

الأول: في الأسماء، فمن الصَّحابة «أحمد» ابن عُجَيْلان.

الثاني: الكُنَى، مثاله: أبو العبيدين، وأبو العُشَرَاء.

الثالث: الألقاب، مثاله: سَفِيْنَةُ مولى النَّبي ﷺ.

انظر: «الألقاب» في حرف الألف.

مَعْرِفَةُ مَن أُسْنِدَ عنهُ من الصَّحَابَةِ الَّذين مَاتُوا في حياة النَّبِيِّ ﷺ:

قال السيوطيُّ: وهـٰذا النوع زِدْتُهُ أنا، وفائدةُ معرفةِ ذلك: الحكمُ بإرساله إذا كان الرَّاوي عنه تابعيّاً.

ومن ذلك: أبو سَلَمَة زوجُ أُمّ سَلَمة رضي الله عنهما، توفِّي مرجع رسول الله ﷺ من بدر. (تدريب الراوي: ٢/ ١٨٤).

مَعْرِفَةُ مَن خَلَطَ مِنَ الثِّقَاتِ:

الاختلاط: هو فساد العقل.

انظر «من اختلط من الثقات» و«المختلطون».

مَعْرِفَةُ مَنْ ذُكِرَ بأَسْمَاءَ أو صفاتٍ مُخْتَلِفَةٍ:

هو راوٍ وُصِفَ بأسماء، أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ من شخصٍ واحد أو من جماعةٍ.

مثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبِيّ، سمَّاه بعضُهم: «أبا النَّضْر» وقيل: حَمَّاد بن السَّائب، وقيل: «أبا سعيد». (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣٥).

مَعْرِفَةُ المهل:

وهو أن يروى الرَّاوِيُّ عن شخصين مُتَّفِقين في الاسم فقطْ، أو مع اسم الأب، أو نحو ذلك، ولم يتميَّز بما يخصّ كلَّ واحدٍ منهما.

انظر «المهل».

مَعْرِفَةُ المَنْسُوْبِيْنَ إلى غَيْرَ آبَائِهِم:

ومنهم من نُسِبَ إلى أُمِّه، وجَدَّتِه، وجَدِّه، وإلى أجنبي.

انظر «المَنْسُوبِيْنَ إلى غير آبائهم».

مَعْرِفَةُ المَوَالي مِنَ الرُّواة والعُلَمَاء:

هو الشَّخصُ المُحَالفُ، أو المُعْتَق، أو الذي أَسْلَم على يد غيره. (تدريب الراوي: ٢/ ٢٣٣).

انظر «المَوالي من الرُّواة والعُلَماء».

مَعْرِفَةُ النِّسَبِ التي على خِلاَف ظاهِرِها:

انظر «النِّسَب التي على خِلاَفِ ظاهِرِها» في حرف النّون.

مَعْرِفَةُ الوُحْدَانِ:

لغةً: الوُحْدان: جمعُ واحدٍ.

واصطلاحاً: وهو معرفة من لم يَرْوِ عنه إلاَّ راوٍ واحدٌ من الصحابة، والتابعين، فمن بعدهم. (علوم الحديث: ص: ٣١٩).

المَعْرُوفُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَرَفَ) بمعنى: عَلِمَ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ما رواه الثقةُ مُخالِفاً لِمَا رواه الضعيفُ. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

فهو بهٰذا المعنى مُقابلٌ لـ: «المُنْكَرِ»، أو بتعبير أَدَقُّ هو «مُقابِلٌ لتعريف «المُنْكَر» الذي اعتمده الحافظُ ابن حجر.

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب بن حَبِيبٍ الزَّيَّات، عن

أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاسٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «مَنْ أقَامَ الصَّلاةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وحَجَّ البَيْتَ، وصامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الجَنَّة».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكرٌ؛ لأنَّ غيرَه من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ. (انظر «علل الرازي»).

مَعْرُوْفٌ:

هٰذه العبارةُ هل تعني التَّعديلَ أم لا؟ نوضِّحها فيما يلي:

قال أبو حاتمٍ الرَّازيّ في: (الحَجَّاج بن سُليمان ابنِ القُمْريِّ): «شيخٌ معروفٌ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢).

والتَّحقيقُ: أنَّه هو الرُّعَينيُّ، مِصريٌّ اختَلَفوا فيه جرحاً وتعديلاً، وقَرينُ أبي حاتم أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ قال في (الرُّعَينيِّ) هٰذا: «مُنْكَرُ الحديثِ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٦٢)، فكأنَّ أبا حاتمٍ أراد بالمعرفةِ: أنَّه ليس بمجهولٍ، فتأمَّلْ!.

بينما قال عليُّ بن المدينيِّ في: (حصين بن أبي الحُرِّ مالك العَنْبريِّ): «معروفٌ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢/ ١٩٥)، وهو ثقةٌ.

والتَّحقيقُ: أنَّها عبارَةٌ مُجمَلَةٌ، يُبحَثُ في تفسيرِها في عباراتِ سائرِ النُّقَّادِ في ذاتِ ذلكَ الرَّاوي.

ومِن دليلِ ذلك قولُ أحمدَ بن حنبلٍ في (أبي رَيحانة عبد الله بن مَطَرٍ): «هو معروفٌ»، فسألهُ ابنُه عبدُ الله: كيف حديثُه؟ قال: «ما أعلَمُ إلا خيراً». (العلل ومعرفة الرجال: النَّص: ٤٥٩٣).

فلو كانَت العبارَةُ دالَّةً بمفردِها علىٰ التَّعديلِ، لما احتاجَ عبدُ الله ليسألَ أباهُ عن حالِهِ في الحديثِ.

ومثلُها أيضاً عبارَة: (مَشْهور) إذا وُصِفَ بها الرَّاوي مُجَرَّدَةً، كَقولِ يحيى بن مَعينٍ في (مُغيرةَ بن حَذفٍ العَبْسيِّ): «مشهورٌ». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٢٢٠، وانظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٥٩٠ ـ ٥٩١).

المُعْضَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ، مأخوذ من «أَعْضَلَه» وأعْضَلَهُ الأمرُ: أي: غَلَبه، وداءٌ عُضَالٌ: شديدٌ، مُعْيٍ، غالبٌ. (لسان العرب).

واصطلاحاً: هو ما سَقَط من إسناده اثنان، أو أكثرُ في موضعٍ واحدٍ، سواء كان في أوَّل السَّند، أو في وسطِه، أو في منتهاه. (انظر «المعرفة في علوم الحديث» ص: ٣٦).

فالحديث الذي يرويه تابعُ التابعي عن النبيِّ ﷺ: من «المُعْضَل»؛ لأننا على يقينٍ من أنه قد سَقَط من سنَده راويان على الأقلِّ هما: التابعيُّ، والصحابيُّ.

كذلك الحديثُ الذي سقَطَ من أوَّل سنَده راويان، أو أكثر فإنَّه من «المعضل» أيضاً.

وقد ذكر الحاكمُ في: «معرفة علوم الحديث» (ص: ٣٧ ـ ٣٨) صورةً أخرى «للمعضل» وهو: الحديثُ الذي يُرْوَى من قول أحدِ التابعين: ويكون هٰذا الحديثُ مروياً مُسْنَداً إلى النبي ﷺ.

قال الحاكمُ: «والنوع الثاني من «المُعْضَل» أن يُعْضِله الرَّاوي من أتباع التابعين، فلا يرويه عن أحد، ويُوقفه، فلا يذكره عن رسول الله ﷺ مُعْضِلاً، ثم يوجد ذلك الكلامُ عن رسول الله ﷺ متصلاً.

مثاله:

ما حَدَّثنا إسماعيلُ بن أحمد الجُرْجَاني قال: أنبأنا محمدُ بن

الحسن بن قُتَيْبَة العَسْقَلاني قال: حَدَّثَنا عثمانُ بن موسى الدَّعْلَجِي، قال: حَدَّثنا خَلِيْدُ بن دَعْلَج، قال: سمعتُ الحسنَ [البَصْري] يقول: «أَخذ المؤمنُ عن الله أدباً حسناً، إذا وسِّع عليه؛ وسَّع، وإذا قتر عليه؛ قَتَّر».

حَدَّثنا أبو بَكْرٍ محمد بن عبد الله الشافعي قال: حَدَّثَنا جعفرُ بن محمد بن كَزَّال قال: حَدَّثَنا إبراهيمُ بن بشير المَكِّي قال: حَدَّثَنا معاويةُ بن عبد الكريم الضَّال قال: سمعتُ أبا حمزة يقول: سمعتُ ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ يقول: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ المُؤْمِنَ أَخَذَ عَنِ اللهِ أدباً حَسناً، إذا وُسِّعَ عَلَيْهِ؛ وَسَّعَ على نَفْسِهِ، وإذا أُمْسِكَ عليه؛ أَمْسَكَ».

ففي هـٰذا المثال الذي أورده الحاكمُ روى الحديثَ أولاً من قول التابعيِّ الكبير الحسن البصري، ثم ساقه بسنده المتصل مرفوعاً إلى النبيِّ ﷺ، فكأنَّ الراوي الأوَّلَ أعضله بإسقاطِ اسم اثنين من السند هما: النبيُّ ﷺ والصحابيُّ.

أمثلة الحديث المُعْضَل:

١ ـ قال مالكٌ في الموطَّأ: بَلَغني عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**لِلمَمْلُوْكِ طَعَامُهُ، وكِسْوَتُهُ بالمَعْرُوفِ، ولا يُكَلَّفُ مِنَ الأَعْمَالِ إلاَّ ما يُطِيْقُ**». (انظر: الموطأ: كتاب الاستئذان، باب الأمر بالرفق، برقم: ١٨٨٧).

فقد سَقَط من السند راويان بين مالكٍ، وأبي هريرة، وهما ـ كما تبيَّن ذلك ممَّا أخرجه ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (٢٤/ ٢٨٣) ـ: محمَّد بن عَجْلان، وأبوه».

٢ ـ أخرج البَيْهَقِيُّ في «المدخل» من طريق: يزيد بن هارون

قال: أخبرنا إسماعيلُ بن عَيَّاش عن إسماعيل بن رافع رَفَعه إلى النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ وهُوَ شَابٌّ كَوَسْمٍ في حَجَرٍ، ومَنْ تَعَلَّمَ في الكِبَرِ كان كالكَاتِبِ عَلَىٰ ظَهْرِ المَاء». (انظر «المقاصد الحسنة» ص: ٤٦٠).

إسماعيلُ بن رافع: تابعُ تابعيٍّ، فيكون قد سَقَط من السند تابعيٌّ، وصحابيٌّ على الأقلِّ، فيكون مُعْضَلاً.

حُكْمُ «المُعْضَلِ»:

«المُعْضَلُ: حديثٌ ضعيفٌ، وهو أسوأُ حالاً من «المُرْسَلِ» والمنقطع»، لكثرة المحذوفين من الإسناد، وهـٰذا الحكم على «المعضل» بالاتفاق بين العلماء. (انظر «الكفاية» ص: ٢١، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٩٥).

اجتماعُ «المُعْضَل» مع بعض صُوَر «المُعَلَّق»:

إنَّ بين «المُعْضَل» وبين «المُعَلَّق» عموماً، وخصوصاً من وجهٍ.

أ ـ فيجتمع «المُعْضَلُ» مع «المُعَلَّقُ» في صورةٍ واحدةٍ، وهي: إذا حُذِفَ من مبدأ إسناده راويان متواليان، فهو مُعْضَلٌ، ومُعَلَّقٌ في آنٍ واحدٍ.

ب ـ ويُفارِقُه في صُورتَين:

١ ـ إذا حُذِفَ من وسطِ الإسناد راويان متواليان، فهو مُعْضَلٌ، وليس بمُعَلَّقٍ.

٢ ـ إذا حُذِفَ من مبدأ الإسناد راوٍ فقط، فهو مُعَلَّقٌ، وليس بمُعْضَلٍ.

من مَظَانِّ «المُعْضَل»:

١ ـ **كتاب السُّنَن**: لسعيد بن منصور بن شعبة المَرْوَزِي (المتوفى سنة ٢٢٧ هـ).

٢ ـ **مؤلَّفاتُ ابن أبي الدنيا**: (أبو بَكْر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا القُرَشي البغدادي (المتوفى سنة ٢٨١ هـ)، وهو يُكثِر ذِكْرَ «المُعْضَلات» و«المنقطعاتِ» في كتبه. (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢١٤).

المُعْضَلاتُ:

لغةً: جمعُ: (مُعْضَلَةٍ) وهي: الشِّدَّة.

والمُعَضلات: الشدائد، وأمرٌ مُعْضَلٌ: لا يُهْتَدى لوجهه، وشيءٌ مُعْضَلٌ: شديدُ القُبْح. (لسان العرب).

واصطلاحاً: يرادُ بها الأحاديثُ الواهيةُ، والمُنْكَرَة، والموضوعةُ، وذلك بحسب حال المُتَرْجَم له.

شواهدها:

وقد أكثر ابنُ حِبَّان باستعمال هٰذه اللَّفْظَةِ في كتابه «المجروحين...» نذكر منه هنا شاهدين على سبيل المثال.

١ ـ قال في ترجَمة: (أحمد بن صالح الشُّمُّوْني أبي جعفر)... كان ممَّن يأتي عن الأثباتِ المعضلات. (انظر «المجروحين» ١/ ١٤٩).

٢ ـ وقال في ترجمة (سُوَيْد بن سعيد الحَدَ ثاني): ... يأتي عن الثقاتِ المعضلات، قال فيه يحيى بن مَعين: «لو كان لي فرسٌ، ورُمْحٌ؛ لكنتُ أغْزُو سُوَيْدَ بن سعيد». (انظر «المجروحين» ١/ ٣٥٢).

المُعَلَّقُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (عَلَق) الشيءُ بالشيءِ، أي: اسْتَمْسَكَ به.

وعَلَّق الشيءَ بالشيءِ: ناطَه، ورَبَطَه به، وجَعَله معلَّقاً. («لسان العرب» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: ما حُذِفَ من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.
(انظر «علوم الحديث» ص: ٦٩).

قال ابنُ الصَّلاح: «وكأنَّ هٰذا التعليقَ مأخوذٌ من تعليق الجِدار، وتعليق الطلاق، ونحوه؛ لِمَا يَشترك الجميعُ فيه من قطعِ الاتصال».
(علوم الحديث: ص: ٧٠).

مثاله:

قال أبو نُعَيْم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (١/ ١٠٠): «أُخْبِرْتُ عن محمَّد بن أيوب الرَّازي قال: حَدَّثَنا مُسَدَّدٌ قال: حَدَّثَنا مُعْتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن الحَضْرَمي قال: قرأ رجلٌ عند النبيِّ ﷺ وكان لَيِّنَ الصوتِ ـ أو لَيِّنَ القراءة ـ فما بقي أحدٌ من القوم إلا فاضتْ عينُه غير عبد الرحمن بن عَوْفٍ، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنْ لَمْ يَكُنْ عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنَ عَوْفٍ فاضَتْ عَيْنُهُ؛ فَقَدْ فاضَ قَلْبُه».

أبو نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله وُلِدَ سنة (٣٣٦ هـ) ومحمَّدُ بن أيوب ـ ابن الضُّرَيْس ـ وهو الذي يروي أبو نُعَيْم عنه هٰذا الحديثَ (توفي سنة ٢٩٤ هـ)، ولم يبيِّن أبو نُعَيم الواسطةَ بينه وبين محمد بن أيوب، فنقول: إنَّ أبا نُعَيْم عَلَّق الحديثَ على محمد. . . . فالحديث «مُعَلَّقٌ».

حكم المعلَّق:

حكم «الحديث المُعَلَّقِ» حكمُ «المنقطع»، ضعيفٌ للجهل بحال الرَّاوي، أو الرُّواة الساقطين: فهو إذاً غيرُ صالحٍ للاحتجاج.

هٰذا وقد استثنى العلماءُ من هٰذا الحكم المعلَّقاتِ الواقعة في المصنَّفات التي التزم أصحابُها إخراجَ الحديثِ الصحيحِ فقطْ، ومثَّلوا لذلك بصحيحي البخاري، ومسلم.

حكمُ معلَّقات الصحيحين:

وَقَعَ في «صحيح مسلم» أربعةَ عشر حديثاً معلَّقاً فقط، بيَّنها الإمامُ النووي ـ رحمه الله ـ في شرحه عليه، ووضَّح اتصالَها من طُرُقٍ أخرى، وتحقَّقت صحَّتها. (شرح النووي على صحيح مسلم: (١/ ١٦ ـ ١٩).

وأمَّا في «صحيح البخاري» فقد كَثُرَت المعلَّقاتُ فيه في تراجم «عناوين» الأبواب.

انظر للإطلاع على تعليقات البخاري «معلَّقات البخاري» في بابها.

العلاقة بين «المُعَلَّقِ» و«المُعْضَلِ»:

النسبةُ بين هـٰذين النوعين من الحديث هي العُموم، والخُصوص الوجهي، فهما يلتقيان في صورةٍ، وينفرد كلٌّ منها في صورةٍ:

فالصورةُ التي يلتقيان بها: إذا كان الساقطُ من أول السند أكثر من راوٍ على التوالي حتى لو سقط السندُ جميعاً، ففي هـٰذه الصورة يكون الحديثُ معلَّقاً، ومُعْضَلاً أيضاً.

والصورةُ التي ينفرد بها «المُعَلَّقُ» عن «المُعْضَلِ»: إذا كان الساقطُ من أوَّل السند راوٍ واحدٍ فقط، وتتمة السَّند موجودٌ لا انقطاعَ فيه، فهـٰذا الحديثُ يكون معلَّقاً، لا مُعْضَلاً.

والصورةُ التي ينفرد بها «المُعْضَلُ» عن «المُعَلَّقِ» إذا كان الساقطُ من الإسناد أكثر من راوٍ ليس في أوَّلِ السند بل في وسطه، أو آخره، فعندها يكون الحديثُ مُعْضَلاً وليس بمُعَلَّقٍ. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٥٠ ـ ١٥٣).

مُعَلَّقَاتُ البُخَارِيِّ:

لغةً: هو اسمُ مَفعولٍ من (عَلَّق الشيءَ بالشَّيءِ، أي: ناطه، وربطَه به، وجَعَله مُعَلَّقاً).

واصطلاحاً: ما حُذف من الحديث من مبدأ إسناده راوٍ، فأكثرُ على التوالي. (انظر تعريفه المفصَّل في «المعلَّق» في حرف الميم).

أمَّا التعليقُ عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه فالغرض منه: الاختصارُ في إيراد الحديث، أو تقويةِ الاستدلال على موضوع الباب بما لا يدخُلُ في شرط الكتاب.

مثاله:

قولُ الإمام البُخاريِّ: ويُروَى عن ابن عبَّاسٍ، وجَرْهَدٍ، ومحمَّد بن جَحْشٍ عن النَّبيِّ ﷺ: «الفَخِذُ عَوْرَةٌ».

هكذا ذكره البخاريُّ في «صحيحه» بغير إسنادٍ، ويقالُ في مثله: (علَّقَه البُخاريُّ).

ومثالُ ما حُذِفَ بعضُ إسنادِه قولُ البُخاريِّ: وقالَ عَفَّانُ: حَدَّثنا صَخْرُ بنُ جُوَيْرِيَة، عن نافِع، عن ابن عُمَرَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «أَرَاني أَتَسَوَّكُ بِسِواكٍ، فجاءَني رَجُلَانِ، أَحَدُهُما أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، فنَاوَلْتُ السِّواكَ الأَصْغَرَ مِنْهُما، فقيلَ لي: كَبِّرْ، فدَفَعْتُهُ إلى الأَكْبَرِ مِنْهُما». (أخرجه برقم: ٢٤٦).

علَّقَه البخاريُّ فيما بينه وبين عَفَّانَ، وهو ابنُ مسلمٍ الصَّفَّارُ، لم يُدْرِكه البخاريُّ، إنَّما يَرْوي عنه بالواسِطة.

إطلاقُ مُصْطَلح (المعلَّق):

وأوَّلُ من عُرِفَ عنه من النُّقَّادِ إطلاقُ تسميةِ (المعلَّق) هو الحافظُ

أبو الحَسَنِ الدَّارَقُطنيُّ. (انظر «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلَط» لابن الصَّلاح: ص: ٧٦).

سَبَبُ تعليقِ الحديثِ:

يُعلَّقُ الحديثُ لواحدٍ من سَبَبَيْنِ:

الأوَّل: ألَّا يكون على الشَّرْطِ الذي ارتضاهُ المُعلِّقُ لثُبوت الحديثِ.

فالبخاريُّ مثلاً اشْتَرَط أن يكونَ كتابُه في الحديث المُسْنَدِ إلى النَّبيِّ ﷺ، فيرى فائدةً في ذِكْرِ بعضِ الآثارِ عن الصَّحابَةِ أو من دُوْنَهُم في التَّفسيرِ، والأحكام، وغيرِ ذلك، فلو أسْنَدَها؛ خَرَجَ بذلك عن شَرْطِه، فيُعَلِّقُها؛ وإن كانت صحيحةً.

والتزمَ ألَّا يُخَرِّجَ أحاديثَ جماعةٍ تُكُلِّمَ فيهم بما يَنْزِلُ بهم عن شَرْطِه في القوَّةِ، ورأى لهم بعضَ الأخبار ممَّا يصحُّ الاستشهادُ به، فيُعلِّقُ عنهم.

والثَّاني: أن يَقْصِدَ به مجرَّدَ الاختصار.

وذلك كأنْ يَرْوِيَ البُخَاريُّ في الباب ما يُغني عن الإطالةِ بتخريجِ خَبَرٍ تامٍّ إسناداً، ومَتْناً زيادةً على ما خَرَّجَ.

وأحياناً يكون الحديثُ عندَه بإسنادٍ واحدٍ على شَرْطِه، ويحتاجُه في بابين، فيُسْنِدُه في أحدِهما ويُعلِّقُه في الآخَرِ اتِّقاءً لتكرارِ الحديثِ بنَفْسِ الإسنادِ في مكانين؛ ولذا يَندُرُ أن يُؤخَذَ على البُخاريِّ أنَّه كرَّرَ حديثاً بَنَفْسِ الإسْنادِ، والمتنِ، إنَّما ترى في التَّكرارِ فائدةً جديدةً ولابُدَّ.

وقَدِ اشْتهرَ بكثرةِ الأحاديثِ المعلَّقة: صحيحُ الإمام البُخاريِّ.

وإذا كانَ التَّعليقُ عنده ممَّا يندرجُ تحت السَّبب الأوَّل، وهو كونُه ليس على شرطه، فذلك لا يَعْني ضَعْفَه عنده، وإنَّما القولُ في معلَّقاتِ البخاريِّ كما يَلي:

أولاً: إذا علَّقَ الحديثَ بصيغةِ الجَزْمِ، بأنْ قال مثلاً: (قال النَّبيُّ ﷺ) أو: (قال ابنُ عبَّاسٍ) فهو ثابتٌ عنده.

ثانياً: إذا عَلَّقَ الحديثَ بصيغةِ الجَزْمِ إلى بعض رواةِ ذلك الحديثِ، كأنْ يقول: (قال فلانٌ) ويسوقُ طرفاً من آخرِ الإسناد؛ فهو صَحيحٌ منهُ إلى من سمَّاه، أمَّا مِنْ ذلك المُسَمَّى إلى منتهى الإسنادِ فيحتاجُ إلى كَشْفٍ.

وهـٰذا كحديث عَفَّانَ بن مُسْلِمٍ المتقدِّم، فهو صحيحٌ عند البخاريِّ إلى عَفَّانَ، لكنَّه مِن عَفَّانَ إلى ابنِ عُمَرَ يحتاجُ إلى تحقيق ثُبوتهِ.

ثالثاً: إذا علَّقَ الحديثَ بصيغةِ التَّمريض، كَقَوْلِهِ: (يُروَى، رُوِيَ) ونحوِ ذلك من صِيَغِ المبنيِّ للمَجهولِ، فليس فيه حكمٌ منه بثُبوتِ ذلك المعلَّقِ، بل فيه إشعارٌ بتعليلِه، فهو على الضَّعفِ حتَّى يتبيَّنَ وصْلُه من طريقٍ ثابتٍ.

وأمَّا ما يعلِّقُهُ البُخاريُّ لأجْلِ الاختِصارِ، فإنَّه يَسوقُهُ موصولاً في موضِعٍ آخرَ من «الصَّحيح»، فهـٰذا ليس من قَبيلِ المعلَّقِ الَّذي يتخلَّفُ عن شَرْطِه؛ للعِلْمِ بمخرَجِهِ في نفس «الصَّحيحِ».

تنبيهان:

التَّنبيهُ الأوَّل:

ليسَ في معلَّقاتِ البُخاريِّ ما هو شديدُ الضَّعْفِ، إلَّا نادراً، ويُبيِّنُه، إنَّما فيها: الصَّحيحُ، والحَسَنُ، والضعيفُ المحتَمَلُ، وأكْثَرُ

ذلك آثارٌ عَن الصَّحابة، والتَّابعين، أو مُتابَعاتٌ، وزيادةُ طُرُقٍ قد رَوى ما هُوَ أَحْسَنُ منها مُسْنَداً.

ومثالُ النَّادرِ الَّذي يُلْحَقُ بمعلَّقاتِه، ويُبَيِّنُه، قولهُ: ويُذْكَرُ عَنْ أبي هُرَيْرَةَ رَفْعَه: «لا يَتَطَوَّعُ الإمامُ في مَكانِهِ» ولم يَصِحَّ. (أخرجه البخاري: ١/ ٢٩٠).

التَّنبيه الثَّاني:

قولُ البخاريِّ: (قال فلانٌ): وفُلانٌ هٰذا من شُيوخه، هل يُعَدُّ على شَرْطِ الصَّحيحِ، أم لا؟ مسألةٌ اخْتَلَفَ فيها العُلماءُ على قولين:

أوَّلهما: ليستْ على شَرْطِه، وشأنُها شأنُ سائرِ المُعَلَّقاتِ الَّتي تحتاجُ إلى النَّظَرِ في وَصْلِها في مَوضع آخَرَ غير «الصَّحيح». وحُجَّتُهم: أنَّ البخاريَّ إذا رَوى حديثاً عن شيخٍ له سَمِعَهُ منهُ، وذلك الحديثُ على شَرْطِه، فإنَّه لا يقول فيه: (قال فُلانٌ) إنَّما يقول: (حدَّثنا) أو شِبْهَهَا من الصِّيَغِ الصَّريحَةِ في الاتِّصالِ. قالوا: ووَجَدْنا البخاريَّ رَوَى لبعضِ شُيوخِه ما سَمِعَه منهم بالواسِطة.

وثانيهما: هو موصولٌ على شَرْطِ «الصَّحيح» فإنَّ البخاريَّ لم يُعْرَفْ بالتَّدليس، والرَّاوي إذا قال في بعضِ حديثِه عن شيخه: (قال فُلانٌ) أو (عن فُلانٍ) ولم يُعْرَفْ بالتَّدليس؛ فذلك مُتَّصِلٌ، قالوا: ووجَدْنا البُخَاريَّ في كتابه: «التَّاريخ الكبير» روى عن شيوخه حديثاً كثيراً لا يذكُرُ الصِّيغَةَ بينه وبين شيخه إلَّا (قال)، وهو جارٍ عند أهل العِلْمِ على الاتِّصال.

وهٰذا القَوْلُ الثَّاني أصحُّ في الأصولِ.

ويَذْكُرُ أهْلُ العلمِ له شاهداً حديثَ المعازِفِ المشهورَ، فهُو مُخَرَّجٌ في «الصَّحيح»، قال البَخاريُّ: وقال هِشامُ بنُ عَمَّارٍ: حَدَّثنا

صَدَقَةُ بنُ خالِدٍ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ يَزيدَ بنِ جابِرٍ، حَدَّثنا عَطِيَّةُ بنُ قَيْسٍ الكِلابيُّ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّحمن بن غَنْم الأشْعَريُّ، قالَ: حَدَّثني أبو عامِرٍ ـ أو أبو مالكٍ ـ الأشْعَريُّ، والله ما كَذَبَني، سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقولُ: «لَيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتي أقْوامٌ يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ، والحَريرَ، والخَمْرَ، والمَعازِفَ، ولَيَنْزِلَنَّ أقْوَامٌ إلى جَنْبِ عَلَمٍ، يَروحُ عَلَيْهِمْ بِسارِحَةٍ لَهُم، يأتيهِمْ ـ يَعني الفَقيرَ ـ لِحاجَةٍ ـ فيقولوا: ارْجِعْ إلَيْنا غَداً، فيُبَيِّتُهُمُ الله وَيضَعُ العَلَمَ، ويَمْسَخُ آخَرينَ قِرَدَةً، وخَنازِيرَ إلى يَوْمِ القِيَامَةِ». (أخرجه البخاري، برقم: ٢٥٦٨).

فهِشامُ بنُ عَمَّارٍ من شيوخِ البخاريِّ، روى عنه البخاريُّ بالسَّماعِ المُباشرِ داخل «الصَّحيح» وخارِجَه أحاديثَ، ومنه إلى النَّبيِّ ﷺ كُلُّ راوٍ قد صرَّحَ بسَماعه مِمَّن فوقه، فلا شُبْهَةَ في الاتِّصالِ، والبخاريُّ أورَدَ الحديثَ المذكورَ تحت باب: (ما جاءَ فيمَن يَسْتَحِلُّ الخَمْرَ ويُسَمِّيه بَغَيْر اسمِه) وساقَ هٰذا الحديثَ ولم يَذْكُرْ شيئاً غيرَه، فهو حُجَّتُه للباب المذكور، فهٰذا مِمَّا يؤكِّدُ اتِّصالَه.

لكن لماذا لم يَقُل: (حَدَّثني هِشامٌ)؟.

جوابُه: للشَّكِّ في اسم صحابيِّه، وهو غيرُ قادحٍ عند جُمْهورِ أهلِ العِلْمِ؛ لأنَّه كان عن أبي عامرٍ، أو أبي مالكٍ، فكِلاهُما صحابيٌّ سَمِعَ الحديثَ مِن النَّبيِّ ﷺ، وجَهالَةُ الصَّحابيِّ لا تُؤثِّرُ لَعدالة جميعهم، فكيْفَ وقَدْ سُمِّيَ هُنا، وإنَّما وَقَعَ التَّردُّدُ في تَعيينِهِ.

تتمَّة في مسائل تتَّصلُ بالمعلَّقات:

١ ـ اعتنى الحافظُ ابن حَجَرٍ بذِكْرِ وصلِ المعلَّقاتِ الَّتي في «صَحيحِ البَخاريِّ» في «فَتح الباري»، وفي كتابٍ مُفْرَدٍ سَمَّاهُ: «تَغليق التَّعليقِ»، وهو نافع مُبْرِزٌ لصِحَّةِ ما ذَكَرْتُ آنفاً من قِسْمَةِ المعلَّقاتِ في «الصَّحيح».

٢ ـ وأمَّا المعَّلقات في «صحيح مسلم» فقد بُحِثَتْ وفُرِغَ منها وتحقَّقتْ صِحَّتُه، وقد أورد الحافظ أبو علي الغَسَّاني في كتابه القيم: «تقييد المهمل وتمييز المشكل» وبَلَغ بها أربعة عشر حديثاً، ثم تَبِعَه في ذِكْرها ابنُ الصَّلاح في مطلع شرحه لـ: «صحيح مسلم» وحقَّق: أنَّها اثنا عشر حديثاً فقط.

ويوجَدُ المعلَّقُ في بعض كُتُب السُّنَنِ، كأبي داوُدَ، والترمذيِّ، كما يوجَدُ في غيرها، ويَنْعَدِمُ، أو لا يكادُ يوجَدُ في كُتُب المسانيدِ، أو المعاجِمِ، وشِبْهِها.

والقاعدةُ فيما يُوجَدُ منه عند غير البخاريِّ: أنَّه حديثٌ ضعيفٌ حتى يُعْلَمَ وَصْلُهُ من وجهٍ ثابتٍ، وذلك للجَهْلِ بدرَجَةِ السَّاقِط من الإسنادِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ٢/ ٨٥٠ ـ ٨٥٤).

المُعَلُّ:

انظر «المُعَلَّل».

المُعَلَّلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: «أَعَلَّهُ» بكذا فهو «مُعَلٌّ» وهو القياسُ الصَّرْفيُّ المشهورُ، وهو اللغة الفصيحة، لكن التعبير بـ: «المُعَلَّل» من أهل الحديث جاء على غير المشهور في اللغة؛ لأن المُعَلَّل اسمُ مفعولٍ من «عَلَّله» بمعنى ألهاه، ومنه تعليلُ الأمِّ ولدها، ومن المحدِّثين من عَبَّر عنه بـ: «المعلول» وهو ضعيفٌ مرذولٌ عند أهل العربية واللغة؛ لأن اسم المفعول من الرباعي لا يكون على وزن مفعول. (انظر «علوم الحديث» ص: ٨١).

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي اطُّلِعَ فيه على عِلَّةٍ تَقْدَح في صِحَّته مع أنَّ الظاهر السَّلامةُ منها.

تعريف العلة:

هي سببٌ غامضٌ خَفِيٌّ قادحٌ في صحة الحديث.

فيُؤخَذ من تعريف «العِلَّة» هـٰذا: أنَّ العِلَّة عند علماءِ الحديث لابُدَّ أن يتحقَّق فيها شرطان، وهما:

١ ـ الغُموضُ والخَفاء.

٢ ـ والقَدْحُ في صِحَّة الحديث.

فإن اخْتَلَّ واحدٌ منهما ـ كأن تكون العِلَّةُ ظاهرة، أو غيرَ قادحةٍ ـ فلا تُسَمَّى عندئذٍ عِلَّةً اصطلاحاً.

إطلاقُ العِلَّة على غير معناها الاصطلاحي:

قد تُطْلَق «العِلَّةُ» على غير معناها الاصطلاحي، فإنَّ ما ذكرتُه من تعريف العِلَّة في الفقرة السابقة هو المراد بالعِلَّة في اصطلاح المحدِّثين، لكن قد يُطلِقون العِلَّة أحياناً على أيِّ طعنٍ مُوجَّهٍ للحديث، وإن لم يكن هـٰذا الطعنُ خفياً، أو قادحاً:

فمن النوع الأول: التعليلُ بكَذِب الراوي، أو غفلتِه، أو سُوءِ حفظه، أو نحو ذلك، حتى لقد سَمَّى الترمذيُّ النَّسْخَ عِلَّةً.

ومن النوع الثاني: التعليلُ بمخالفةٍ لا تَقْدَح في صِحَّة الحديث، كإرسال ما وَصَله الثقةُ، وبناءً على ذلك قال بعضُهم: من الحديث الصحيح ما هو صحيحٌ مُعَلَّلٌ.

جلالته ودِقَّته ومن يتمكَّن منه:

معرفة عِلَل الحديث من أَجَلِّ علوم الحديث، وأدقِّها؛ لأنه يحتاج إلى كشف العِلَل الغامضة الخفيَّة التي لا تظهر إلاَّ للجَهابِذة في علوم الحديث، وإنَّما يتمكَّن منه، ويقوى على معرفته أهلُ الحفظ،

والخبرة، والفهم الثاقب، ولهـٰذا لم يَخُضْ غِمارَه إلاَّ القليلُ من الأئمَّة كـ: ابن المَدِيْني، وأحمد بن حنبل، والبُخاري، وأبي حاتم الرَّازي، والدَّارقُطْنِي.

إلى أيِّ إسنادٍ يتطرَّق التعليلُ؟

يتطرَّق التعليلُ إلى الإسناد الجامع شروط الصِّحة ظاهراً؛ لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن عِلَله؛ إذ إنه مردودٌ لا يُعْمَلُ به.

بِمَ يُسْتَعان على إدراك العلة؟

يُستعان على إدراك العِلَّة بأمورٍ منها:

١ ـ تفرُّد الراوي.

٢ ـ مخالفةُ غيره له.

٣ ـ قرائنُ أخرى تَنْضَمُّ إلى ما تقدَّم.

هـٰذه الأمورُ تُنَبِّه العارفَ بهـٰذا الفَنِّ على وَهْمٍ وقع من راوي الحديث، إمَّا بكشف إرسالٍ في حديثٍ رواه موصولاً، أو وقف في حديثٍ رواه مرفوعاً، أو إدخاله حديثاً في حديثٍ أو غير ذلك من الأوهام، بحيث يغلب على ظَنِّه ذلك، فيحكم بعدم صِحَّة الحديث.

ما هو الطريق إلى معرفة المُعَلِّ؟

الطريق إلى معرفته هو جَمْعُ طُرُقِ الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضَبْطِهم، وإتقانِهم، ثم الحُكْمُ على الرواية المعلولة.

أنواع المُعَلِّ:

العِلَّةُ قد تقع في السَّند، أو في المَتْن، أو فيهما معاً، وعليه فإنَّ

الحديثَ المُعَلَّ يتنوَّع بحسب موقع العِلَّة فيه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأَوَّل: المُعَلُّ في السَّند:

وهو أنَّ تكون العِلَّةُ القادحةُ في السَّند بأن لا يُعْرَفَ الحديثُ إلاَّ من رواية راوٍ واحدٍ ثقةٍ، ثم ظهر بعد التفتيش فيه عِلَّةٌ كالاضطراب، أو الانقطاع الباطن، أو وقفٍ في المرفوع، أو إرسالٍ في الموصول... الخ.

مثاله:

روى عبدُ الملك بن جُرَيْجٍ عن موسى بن عُقْبَةَ، عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ جَلَسَ مَجْلِساً فَكَثُرَ فِيْهِ لَغْطُهُ فقالَ قَبْلَ أَنْ يَقُومَ مِنْ مَجْلِسِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأَتُوْبُ إليكَ، إلاَّ غُفِرَ لَهُ ما كانَ في مَجْلِسِه».

فإسنادُ هٰذا الحديث صحيحٌ سالمٌ من القدح في الظَّاهر لثقة رواته، واتّصاله، وبناءً على ذلك حَكم عددٌ من الأئمة على الحديث بالصِّحة اغتراراً بظاهر السند. فأخرجه الترمذيُّ في الدّعوات، باب ما يقول إذا قام من مجلسه، (برقم: ٣٤٢٩) وقال: «حَسَنٌ صحيحٌ» والحاكم في المستدرك: (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥) وصَحَّحه أيضاً، وغيرهما.

ولكنَّ بعض الأئمة المُتقِنين كَشَف عن وجود عِلَّةٍ قادحةٍ دقيقةٍ فيه، وإليك ما ذكره الحافظُ السَّخاوي في بيانها، قال:

«إنَّ موسى بن إسماعيل أبا سَلَمة المِنْقَري رواه عن وُهَيْب بن خالد الباهِليِّ عن سهيل المذكور [سهيل بن أبي صالح] فقال [أي: سهيل]: عن عَوْفِ بن عبد الله بن عُتْبَةَ بن مسعود التابعي، وجعله من قوله.

وبذلك أعلَّه البخاري، وقَضى لوُهَيب، مع تصريحه بأنَّه

لا يُعْرَف في الدنيا بسند ابن جُرَيْجٍ بهـٰذا إلا هـٰذا الحديثُ، وقال [أي: البخاري]: لا نذكر لموسى سَماعاً من سهيلٍ. وكذا أعلَّه: أحمدُ وأبو حاتم، وأبو زُرْعَة». (وانظر «فتح المغيث» ١/ ٢١١ ـ ٢١٢، و«معرفة علوم الحديث: ١١٣ ـ ١١٤).

وتوضيح ما تقدَّم:

أنَّ هـٰذا الحديثَ يرويه سهيلُ بن أبي صالح، ويرويه عن سهيل اثنان:

١ ـ الأوَّل: موسى بن عُقْبَة، ورواه عن موسى ابنُ جُرَيْجٍ.

٢ ـ الثاني: وُهَيْب بن خالدٍ، ورواه عن وهيب موسى بنُ إسماعيل المِنْقَرِي.

الأول: رواه متصلاً مرفوعاً من كلام النبيِّ ﷺ.

والثاني: رواه مقطوعاً من كلام عَوْفِ بن عبد الله التابعي.

فرجَّح البخاريُّ، وأبو زُرْعَةَ، وأحمدُ، وأبو حاتم روايةَ الثاني على رواية الأول؛ وذلك لأن ابن جُرَيْجَ وإنْ كان ثقةً إلاَّ أنَّه لا تُعْرَف له روايةٌ بهـٰذا الإسناد إلاَّ لهـٰذا الحديثِ، كما بيَّن البخاريُّ، وقد وَقَع وَهْمٌ لسهيلٍ في رواية الحديث فرواه عنه موسى بن عُقْبَةَ على هـٰذا الوَهْمِ، وعنه نقل ابنُ جُرَيْجٍ.

وأمَّا الراويُ الآخرُ موسى بن إسماعيل؛ فهو أَضْبَطُ لحديث سهيل، وأعرَفُ به، فرواه عن سهيل على وجهه، ونَقَلَ ذلك عنه وهيبُ بن خالد.

القسم الثاني: المُعَلُّ في المَتْن:

مثاله:

ما رواه ابنُ أبي حاتم قال: «ذكر أبي حديثاً رواه حَفْصُ بن عبد الله النَّيسابوري عن إبراهيم بن طَهْمان، عن هِشَام بن حَسَّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة.

وسهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة قال:

قال رسولُ الله ﷺ: «إذا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ ثَلاثَ مَرَّاتٍ قَبْلَ أَنْ يَجْعَلَهُمَا في الإِنَاءِ، فإنَّه لا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ، ثُمَّ لْيَغْتَرِفْ بِيَمِيْنِه مِنْ إِنَائِهِ، ثُمَّ لْيَصُبَّ على شِمَالِهِ، فَلْيَغْسِلَ مَقْعَدَتَهُ».

قال أبو حاتم: «وينبغي أن يكون: (ثم ليغترف بيمينه...) إلى آخر الحديث من كلام إبراهيم بن طَهْمان، فإنَّه كان يَصِل كلامَه بالحديث، فلا يميِّزه المستمع». (انظر «علل الحديث» ١/ ٦٥).

القسم الثالث: المُعَلُّ في السَّند والمَتْن معاً:

مثاله:

ما جاء في «عِلَل الحديث» (١/ ١٧٢) لابن أبي حاتم قال: «سألتُ أبي عن حديثٍ رواه بَقِيَّةُ [بن الوليد] عن يونسَ [بن يزيد الأيلي]، عن الزهريِّ، عن سالمٍ، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ أدرَكَ رَكعَةً مِنْ صَلاَةِ الجُمُعَةِ وغَيْرِهَا؛ فَقَدْ أَدْرَكَ».

قال أبو حاتم: «هـٰذا خطأٌ في المَتْن والإسناد، إنَّما هو:

ـ الزُّهريُّ، عن أبي سَلَمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «مَنْ أدْرَكَ رَكْعَةً مِنْ صَلاَةٍ؛ فَقَدْ أَدْرَكها».

وأما قولُه: «من صَلاَةِ الجُمُعَةِ» فليس هـٰذا في الحديث فوُهِمَ في كليهما.

قلتُ: وممَّا يَدُلُّ على صحة ما قاله أبو حاتم الرَّازي ـ رحمه الله تعالى ـ: أنَّ الحديث مَرْوِيٌّ في الصحيحين وغيرهما على الوجه الذي أورده من حديث أبي هريرة. (أخرجه البخاري في المواقيت، باب: من أدرك

ركعة من الفجر، برقم: ٥٨٠، ومسلم في المساجد، باب: من أدرك ركعة من الصلاة، برقم: ٦٠٧).

حكم الحديث المُعَلّ:

«الحديثُ المُعَلّ» وِفْقَ الاصطلاح الذي قَرَّرْناه من أنواع الحديث الضعيف المردود.

طريقةُ معرفة الحديث المُعَلّ:

يقول الإمام القَسْطَلَّاني في مقدِّمة شرحه على «صحيح البخاري» عند الكلام عن الحديث المُعَلّ: «هـٰذا مِن أغْمَض أنواع علوم الحديث، وأدَقِّها، ولا يقوم به إلَّا ذو فهمٍ ثاقبٍ، وحفظٍ واسعٍ، ومعرفةٍ تامَّةٍ بمراتب الرواة؛ وملكةٍ قويةٍ بالأسانيد، والمتون».

ويقول ابنُ كثير عنه: «هو فَنٌّ خفِيَ على كثير من علماء الحديث، حتى قال بعضُ حفَّاظهم: معرفتنا بهـٰذا كَهَانةٌ عند الجاهل.

وإنَّما يهتدي إلى تحقيق هـٰذا الفَنِّ الجَهابِذَةُ منهم، يميِّزون بين صحيح الحديث وسقيمِه، ومُعْوَجِّه، ومستقيمِه، كما يميِّز الصَّيرفيُّ بصناعته بين الجِيَاد والزُّيوف، والدَّنانير والفلوس، فكما لا يتمارى هـٰذا، كذلك يقطع ذاك بما ذكرناه، ومنهم من يَظُنُّ، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم، وحِذْقِهم، واطِّلاعهم على طُرُق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة رسول الله ﷺ التي لا يُشْبِهها غيرُها من ألفاظ الناس... إلخ ما قال». (انظر «الباعث الحثيث» ص: ٧٢).

يُفْهَمُ من الكلام المتقدّم: أنَّ إدراك العلَّة في الحديث يحتاج إلى خبرةٍ خاصةٍ، وشفافيةٍ، وصفاءٍ، وملكةٍ لدى العالم المحقِّق في هـٰذا الفَنِّ، ومع ذلك فإنَّ العلماء ذكروا طُرُقاً يتوصَّل من خلالها الطالبُ إلى معرفة العِلَل، واكتساب الخبرة، فقالوا:

إنَّ طريق معرفة العِلَّة أنْ يجمع الحافظُ طُرُقَ الحديث، ويستقصيها من المصادر الحديثية التي أوردت الحديثَ.

ثم يَسْبُرَ أحوالَ الرواة، فيتعرف على مقدار ضَبْطِهم، وحفظِهم، وتفاوُتِ إتقانهم، ومكانتهم.

ثم يَنْظُر في مواطن اتفاق الرُّواة، واختلافهم في تلك الأسانيد، واختلافهم واتفاقهم في ألفاظ المتن.

ثم يَنْظُر في القرائن العامة المتعلِّقة بهٰذا الحديث.

بعد كلِّ ذلك يحكم بما يغلب على ظنِّه بعد شِدَّة الفحص، والتَّحرُّز، والاجتهاد، ولا يتسرَّع، فإنْ تردَّد في الأمر؛ توقَّفَ فيه.

لذلك قال الجَهَابِذَةُ: إنَّ عبارة الإمام المُعلِّل قد تَقْصُر عن إقامة الحُجَّة على دعواه، وهٰذا معنى قولهم: «معرفة عِلَل الحديث إلهامٌ» والله أعلم. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٩٠ ـ ١٩٥).

من أشهر المؤلَّفات في الحديث المُعَلّ:

١ ـ **العِلَل**: لعليِّ بن عبد الله بن المَدِيني (المتوفىٰ سنة ٢٢٤ هـ) شيخ البخاري.

٢ ـ **عِلَل الحديث**: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، وهو مرتَّبٌ على الأبواب.

٣ ـ **العِلَل الواردة في الأحاديث النَّبوية: للدَّارقطني علي بن عمر** أبي الحسن (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)، وهو أجمَعُ كتابٍ في بابه، وأحسنه.

قال ابنُ كثير: «ومن أحسن كتابٍ وُضِعَ في ذلك، وأجلِّه، وأفحله: (كتابُ العِلَلِ) لعليِّ بن المَديني شيخ البخاري، وسائر

المحدِّثين بعدَه في هـٰذا الشأن على الخصوص.

وكذلك «كتاب العِلَل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي، وهو مُرتَّبٌ على أبواب الفقه.

و«كتاب العلل» للخَلَّال.

ويقع في: (مسند الحافظ أبي بكر البزَّار) من التعاليل ما لا يُوجَد في غيره من المسانيد.

وقد جمع أزمَّةً ما ذكرناه كلَّه الحافظ أبو الحسن الدَّارقُطْنِي في كتابه في ذلك، هو من أجلِّ الكتب، بل أجلُّ ما رأيْنَاهُ وضعَ في هـٰذا الفَنِّ، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده، فرحمه الله، وأكرم مثواه.

ولكن يعُوزُهُ شيءٌ لابُدَّ منه، وهو: أنْ يُرتَّب على الأبواب؛ ليَقْرُب تناولُه للطلاب، أو أنْ تكون أسماء الصحابة الذين اشتمل عليهم مرتَّبين على حروف المعجم؛ ليسهل الأخذ منه، فإنَّه مبدّد جداً لا يكاد يهتدي الإنسان إلى مطلوبه منه بسهولة. والله الموفق. (انظر «الباعث الحثيث» ٧٢ ـ ٧٣).

المَعْلُوْلُ:

انظر «المُعَلَّل».

المُعَنْعَنُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (عَنْعَنَ) أي: قال: عَنْ عَنْ.

واصطلاحاً: هو قولُ الرَّاوي في الإسناد: عن فلانٍ، عن فلانٍ.

انظر «عَنْ» في حرف العين، فيه بحثٌ مفصَّلٌ عنه.

المُفْرَدَاتُ:

انظر «أَفْرَاد العَلَم» في حرف الألف.

المُفْرَدَاتُ مِنَ الأَسْمَاء والْكُنَى:

انظر «أَفْرَادَ الْعَلَمِ» في حرف الألف.

المُفِيْدُ:

لغةً: اسم فاعلٍ من: (أَفَاد، يُفيد)، والمفيد: هو الذي يُفيد غيرَه عِلْماً، أو مالاً.

واصطلاحاً: (المُفِيدُ) هو: من جمع شروطَ (المحدِّثِ)، وتأهَّل لأن يفيد الطَّلَبَةَ الذين يحضرون مجالسَ إملاء (الحافظ) فيُبلِغهم، ما لم يسمعوه، ويُفهِمهم ما لم يَفْهَموه، وذلك بأن يعرف العاليَ، والنازل، والبَدَلَ، والمصافحةَ، والموافقةَ مع مشاركةٍ في معرفة العِلَل، وهي رُتبةٌ اسْتُحْدِمَتْ في القرن الثالث. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ٦٠).

وقال الحافظ الذهبي في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧١): (الحافظُ) أعلى من (المُفيد) في العُرْف، كما أنَّ (الحُجَّةَ) فوق (الثقة).

وقد قابَلَ الحافظُ الذهبيُّ في: «تذكرة الحفاظ» (٣/ ٩٧٩) بين بعض ألقاب الرواية والدراية، في ترجَمة مَنْ قيلَ فيه: (المُفِيد)، وذلك في ترجمة: (المُفِيد مُحدِّثِ جَرْجَرَايا، أبي بكر محمد بن أحمد، المولود سنة ٢٨٤، والمتوفى سنة ٣٧٨ هـ) فقال فيها: «والحافظُ أعلَى من المُفِيد في العُرف، كما أنَّ الحُجَّةَ فَوْقَ الثقة» تمييزاً بين ألقابِ الرواية، والدراية.

وقال الذهبي في ترجمة المذكور: «إنه قال: موسى بن هارون

سَمَّاني: المفيدَ. قلتُ ـ القائل الذهبي ـ: فهٰذه العبارةُ أوَّل ما استُعمِلَتْ لَقَباً في هٰذا الوقتِ قبلَ الثلاثمئة». انتهى.

قال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعقُّباً علىٰ قول الحافظ هٰذا: «وهٰذا القولُ من الحافظ الذهبي بحاجةٍ إلى تمحيصٍ، فإنَّ (موسى بن هارون) وُلِدَ سنة ٢١٤هـ وتوفِّي سنة ٢٩٤هـ كما في ترجَمته في: «تذكرة الحفاظ» (٢/ ٦٧٠)، و(المُفِيدُ) هٰذا، وُلد سنة ٢٨٤هـ فيكون عُمُره يومَ وفاة موسى بن هارون عَشْرَ سنين، فهو طِفلٌ لا يُفيد، ولا يُجيد، فهٰذا التلقيبُ ادعاءٌ كاذبٌ منه.

وقد أشار الحافظُ الذهبيُّ إلى بعض أكاذيبه في ترجَمته، فلما قال فيها: «قال المَالِيْنِيُّ: كان المُفيدُ رجلاً صالحاً»، تعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «قلتُ: لكنه مُتَّهَمٌ، حدَّثَ عن أحمد بن عبد الرحمن السَّقَطي، عن يَزِيد بن هارون، ولا يُدْرَى مَنْ ذا؟ فكان يقول: سَمِعتُ منه سنةَ خمسٍ وتسعين.

ورَوى مُوَطَّأَ القَعْنَبِيِّ عن الحَسَنِ بن عُبَيْدِ الله، عن القَعْنَبِيِّ، والآخَرُ ـ أي الحَسَنُ بن عُبَيْدِ الله ـ لعلَّه ما وُجِدَ أبداً، وقد تجاسَرَ البَرْقَانيُّ وأخرج عنه في «صحيحه»، واعتذَر بأنَّ الحديث المذكور لم يَسمعه من غيرِه، وسُئل عنه، فقال: ليس بحُجَّةٍ، قد حدَّثَنا بالموطَّأ عن رجل، عن القَعْنَبِيّ، فلما رجعتُ؛ قال لي أبو بكر بن أبي سَعْد: أخلَفَ الله نَفَقَتَك! فَدَفَعْتُ (الموطَّأ) إلى بعض العامة، وأعطاني بدَلَه بَيَاضاً».

ثم ساق الحافظُ الذهبيُّ من طريقه حديثاً، جاء في سنده «: . . . أنا الحسَنُ بنُ غالب المقرىء، أنا محمدُ بن أحمد المُفِيدُ بجَرْجَرَايا إملاءً، نا عثمان بن الخطَّاب، سمعتُ علياً، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: (من كَذَبَ عليَّ مُتَعَمِّداً؛ فَلْيَتَبَوَّأ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّار)، هٰذا مما

لا أفرَحُ بعُلُوِّه، لعلمي بأنَّ هـٰذا الكذَّاب ما رأى عليّاً ـ رضي الله عنه أصلاً ـ ولا واللهِ رَأى من رآه». انتهى.

ثم إنَّ لَقَب (المُفِيد) قد لُقِّبَ به عَددٌ من المحدِّثين قبلَه بزمنٍ طويلٍ، ذكرهم الذهبي نفسُه في: «تذكرة الحفاظ».

١ ـ ففي (٢/٦٢٨): «إبراهيمُ بن أُوْرْمَةَ، مُفِيدُ بغداد في زمانِهِ» من الطبقة العاشرة، وُلِدَ سنة ٢١١هـ وماتَ سنة ٢٦٦ هـ.

٢ ـ وفي (٢/٦٩٦): «ابنُ ناجِيَة الحافظُ المُفِيدُ أبو محمد عبدُ الله بن ناجِيَة البَرْبَرِي ثم البغدادي»، من الطبقة العاشرة، ماتَ سنة ٣٠١ هـ.

٣ ـ وفي (٣/٨٤٥): «الطَّحَّان الحافظُ المُفِيدُ الإمام أبو بكر أحمد بن عَمْرو، مُحدِّثُ الرَّملة»، من الطبقة الحادية عَشرة، ماتَ سنة ٣٣٣ هـ.

٤ ـ وفي (٣/٨٤٩): «ابنُ المُنَادِي المُحدِّثُ الحافظ المقرىء، أبو الحُسَين أحمد بن جعفر بنُ المُنَادِي البغدادي، مُفِيدُ العراق»، من الطبقة الحادية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٥٧هـ وماتَ سنة ٣٣٦ هـ.

٥ ـ وفي (٣/٨٥٠): «الأَرْدَبِيْلِي الحافظُ المُفِيدُ أبو القاسم حفص بن عُمَر الأرْدَبِيْلي الرَّحَّال». من الطبقة الحادية عَشْرَة، مات سنة ٣٣٩ هـ.

٦ ـ وفي (٣/٨٦٠): «الأصمُّ الإمام المُفِيدُ الثقةُ مُحدِّث المَشْرِق، أبو العبَّاس محمد بن يعقوب النَّيْسَابوري»، وهو من الطبقة الحادية عَشْرَة، وُلِدَ سنة ٢٤٧ هـ، وماتَ سنة ٣٤٦ هـ.

٧ ـ (٣/٨٨٠): «أبو بكر الشافعي الإمامُ الحُجَّةُ المفيدُ مُحدِّثُ العراق، محمدُ بن عبد الله البغدادي البَزَّار»، من الطبقة الثانية عَشْرَة،

وُلِدَ سنة ٢٦٠ هـ، وماتَ سنة ٣٥٤ هـ.

٨ ـ وفي (٣/ ٩٣٤): «عُمَر البَصْري الحافظُ المُفِيدُ أبو حَفْص عُمَر بن جعفر الورَّاق». من الطبقة الثانية عشرة، وُلِدَ سنة ٢٨٠ هـ، وماتَ سنة ٣٥٧ هـ.

فهؤلاء ثمانية من (المُفِيدين) كانوا قبلَ المُفِيدِ مُحدِّثِ جَرْجرَايَا، فهٰذا اللَّقَبُ: (المُفِيدُ) ليس أوَّلَ ما استُعمِلَ لَقَباً في (مُحدِّثِ جَرْجَرَايَا) بل قَبْلَه بزمنٍ طويلٍ، ولغيرِ واحدٍ، فيتأكَّد من هٰذا كَذِبُ ادِّعائِهِ: أنَّ مُوسَى بنَ هارون سمَّاه: المُفِيد، والله تعالى أعلم. (انظر حاشية «أمراء المؤمنين في الحديث» للشيخ أبو غُدَّة، ص: ١٢٨ ـ ١٢٩).

مق:

رَمْزٌ للإمام مُسْلِمٍ في مقدِّمة صحيحه، كما ذكره الحافظُ المِزِّيُّ في: «تهذيب الكمال».

المُقَابَلَةُ:

لغةً: مصدر (قابَلَ يُقابل): عارض: يقال: عارضَ فلانٌ بالكتابِ الكتابَ؛ أي: جَعل ما في أحدهما مثل ما في الآخر.

واصطلاحاً: مقابلة الطالب أصله بأصل شيخه الذي أخذه عنه بسائر وجوه الأخذ الصحيحة، أو أصلُ أصلِ شيخه الذي أخذ الطالبُ عنه المقابلَ به أصله، أو بفرع مقابل بالأصل مقابلةً معتبرةً موثوقاً بها، أو بفرعِ قُوبل كذلك على فرعٍ؛ ولو كَثُرَ العددُ بينهما (فتح المغيث: ٢/ ١٦٧)

اهْتَمَّ المحدِّثون بمقابلة المنسوخ بعد نسخه ليكون الكتابُ المسموع سَليماً من الأخطاء.

قال القاضي عياض في «الإلماع» ص: ١٥٨ ـ ١٥٩): «مقابلةُ

النسخة بأصل السَّماع ومعارضتُها به مُتَعَيِّنَةٌ لابُدَّ منها، ولا يَحِلُّ للمسلمِ التقيِّ الروايةُ ما لم يُقابِل بأصلِ شيخه، أو نسخةٍ تُحقّق ووُثِّقَ بمقابلتها بالأصل»، «وأفضل العرضِ: أن يُقابِل كتابَه بنفسه مع شيخه بكتابه حين سمع من الشيخ، أو قُرِىء عليه، لِمَا فيه من وجود الاحتياط، والإتقان من الجانبين، بمعنى أنَّ كُلاًّ منهما أهلٌ لذلك، فإن لم تجتمع هـٰذه الأوصافُ؛ نقص من مرتبته بقدر ما فاته منها».

والضابطُ فيه: إنْ كان الشخصُ مستيقظاً حافظاً، فلو راجَعَه، وقابَلَه مع نفسه؛ فهـٰذا أفضل.

وإن كان الشخصُ يطرأ عليه الغفلةُ؛ فالمقابلة مع الآخرين أَوْلى في حَقِّه، ويميل إليه ابنُ دقيق العيد. (انظر «الاقتراح» ص: ٤٤).

انظر: (المُعَارضَةُ) فيها شيءٌ من التفصيل عن هـٰذا الموضوع.

مُقَارِبُ الْحَدِيْثِ:

بكَسْر الرَّاء وفَتْحِها: من (القُرْب) ضِدّ (البُعْد) ومعناه على الكسر: أنَّ حديثَه مُقارِبٌ لحديث غيره من الثقات، وعلى الفتح: أنَّ حديثه يُقارِبه حديث غيره، أي: هو وسطٌ لا ينتهي إلى درجة السقوط ولا الجلالة.

وقال ابنُ رشيد: معناها: يُقارب الناس في حديثه، ويُقاربِونه، أي: ليس حديثُه بشاذٍّ، ولا مُنْكَرٍ. (فتح المغيث: ١/ ٣٣٩).

وقال ابن سَيِّد الناس: «إذا قُرِىء بالكسر؛ فهو من ألفاظ التعديل، وإذا قرىء بالفتح؛ فهو من ألفاظ الجرح»، وجَزَم بذلك أيضاً البُلْقِيني.

إلاَّ أنَّ الصحيح هو القول الأول بأنه من ألفاظ التعديل على كل حالٍ؛ فهـٰذا هو رأيُ العِراقي، والذَّهبي، والسُّيوطي، وغيرِهم. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٣٩).

مثاله:

قال الترمذيُّ في جامعه، في كتاب السِّير، باب ما جاء في أمان العبد والمرأة، قال: حَدَّثَنا يحيى بن أَكْثَم، حَدَّثَنا عبدُ العزيز بن أبي حازم، عن كَثير بن زيد، عن الوليد بن رَبَاحٍ، عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبيِّ ﷺ قال: «إنَّ المرأة لَتَأْخُذ لِلْقَوْم». يعني: تجير على المسلمين.

وقال الترمذيُّ: «هـٰذا حديثٌ حَسَنٌ غريبٌ، وسألتُ محمداً [يعني: البخاريَّ] فقال: هـٰذا حديثٌ صحيحٌ، كثيرُ بن زيد قد سمع من الوليد بن رَبَاحٍ، والوليدُ بن رَبَاحٍ سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث».

ومثال آخر: ما رواه الإمامُ أحمد، وأصحاب السنن ما عدا النَّسائي عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن ابن الحنفية، عن عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ مرفوعاً: «مِفْتَاحُ الصَّلاَةِ الطَّهُورُ، وتَحْرِيمُها التَّكْبِيرُ، وتَحْلِيلُها التَّسْلِيمُ».

قال الترمذيُّ: «سألت محمَّداً [البخاريَّ] عن عبد الله بن محمد بن عقيل، فقال: رأيتُ أحمد بن حنبل، وإسحاقَ بن إبراهيم، والحُمَيْدِيَّ يحتجُّون بحديثه، وهو مقاربُ الحديث». (انظر: «شرح علل الترمذي»).

المُقَاطِعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

المَقَاطِيْعُ:

انظر «المَقْطُوْع».

المَقْبُولُ:

هو ما يجب العملُ به عند جُمهور المحدِّثين بأن ترجَّح صِدْق المُخْبر به، وينقسم (المقبولُ) إلى «صحيحٍ» و«حَسَنٍ». انظر تعريفَ كلٍّ واحدٍ منهما في حرفيهما.

مَقْبُولٌ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة السادسة من مراتب التعديل عند الحافظ ابن حجر، والسُّيوطي.

قال الحافظ ابن حجر: «السادسة: من ليس له من الحديث إلاَّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك صاحبُه من أجله، ويُشار إليه بلفظ: (مقبولٍ) حيث يتابع، وإلاَّ فليِّن الحديث». (انظر «تقريب التهذيب» ص: ٢٠ و«تدريب الراوي» ١/ ٣٤٥).

المَقْطُوعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (قَطَع)، وهو: إبانةُ بعضِ أجزاء الجُرْمِ من بعضٍ، فَصْلاً. (لسان العرب).

واصطلاحاً: «هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ من قوله أو من فعلِه متصلاً، أو غير متصلٍ».

هٰذا وقد ألحق الحافظُ ابنُ حجر بالمقطوع: ما أُضِيْفَ إلى مَنْ بعد التابعن من أتباع التابعين، فمن بعدهم.

نماذجٌ من الحديث المقطوع:

١ ـ قال ابنُ أبي الدنيا في «الفرج بعد الشدة» (برقم: ٤) حَدَّثنا عليُّ بن الجَعْد قال: أنبأنا قَيْسُ بن الرَّبيع عن الرَّبيع بن المنذر، عن أبيه، عن الرَّبيع بن خَيْثَم ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢] قال: المخرج من كلِّ ما ضاق على الناس.

الرَّبيع بن خيثم أبو يزيد الكوفي تابعيٌّ ثقةٌ، وتفسير الآية مضافٌ إليه من قوله، فهو مقطوعٌ.

٢ ـ قال أبو بكر الخَرائطي في «مساوىء الأخلاق، ومذمومها» (برقم: ٧٠٥): حَدَّثنا حميدُ بن الرَّبيع الخَزَّاز قال: حدَّثنا محمدُ بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني، عن جعفر بن بُرْقان، عن مَيْمُون بن مِهْران قال: قال لي عُمَرُ بن عبد العزيز: لا تُصَاحِب قاطِعَ رَحِمٍ، فإنَّ الله تبارك وتعالى لَعَنه في آيتين من القرآن: آية الرعد [٢٥] قوله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ وَيَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ ٱللَّهُ بِهِۦٓ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ وآية في سورة محمد ﷺ [٢٢ ـ ٢٣] قوله تبارك وتعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوٓا۟ أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ﴾.

٣ ـ روى البخاريُّ في صحيحه في كتاب «الأحكام» قال: قال الحسن: [أي الحسن بن يَسَار البَصْري]: أخذ الله على الحُكَّام ألَّا يتبعوا الهوى، ولا يخشوا النَّاسَ، ولا يشتروا بآياته ثمناً قليلاً، ثم قرأ: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

وقرأ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

حكم الاحتجاج به:

«المقطوع» لا يُحْتَجُّ به في شيءٍ من الأحكام الشرعية، أي: ولو

صَحَّت نِسبتُه لقائله؛ لأنه كلامُ، أو فعلُ أحد المسلمين، لكن إن كانت هناك قرينةٌ تَدُلُّ على رفعِه، كقول بعض الرواة ـ عند ذِكْر التابعيِّ ـ: «يَرْفَعُه» مثلاً، فيُعْتَبَرُ عندئذٍ له حكمُ «المرفوعِ المُرْسَلِ».

تنبيهٌ:

وقد أطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظَ «المقطوعِ» وأرادوا به «المُنْقَطِع» (أي: الذي لم يتصل إسنادُه).

وهو اصطلاحٌ غير مشهورٍ، وقد يُعْتَذَر للشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبَرانيُّ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح.

مصادر «المقطوع»:

لـ «حديث الموقوف» و«المقطوع» ثلاثة مصادر رئيسية، وهي:

١ ـ **مُصنَّف أبن ابي شَيْبَة**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيْبَة (المتوفىٰ سنة ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **مُصنَّفُ عبد الرَّزَّاق**: لأبي بكر عبد الرَّزاق بن همَّام الحِمْيَري الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة ٢٧٦ هـ).

٣ ـ **تفسير ابن جرير** (المتوفىٰ سنة ٣١٠ هـ)، وابن أبي حاتم (المتوفىٰ سنة ٢٧٧ هـ)، وابن المنذر (المتوفىٰ سنة ٣١٩ هـ).

(مستفاد من «تيسير مصطلح الحديث» ١٣٣ ـ ١٣٤، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٣ ـ ١٢٤).

المَقْطُوعُ الْفِعْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَويّ في «الْمَقْطُوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو من دونه من فعله،

كقول إبراهيم بن محمَّد بن المُنْتَشِر: «كان مَسْروقٌ يُرْخي السِّتْرَ بينه وبين أهله، ويُقبِل على صلاته ويُخَلِّيْهم ودنياهم». (انظر «حلية الأولياء» ٢/ ٩٦).

المَقْطُوْعُ الْقَوْلِيُّ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المقطوع».

واصطلاحاً: هو ما أُضِيفَ إلى التابعيِّ أو مَنْ دونه من قوله.

مثاله: قولُ الحسن البَصْري في الصَّلاة خلفَ المبتدعِ: «صَلِّ وعليه بِدْعَتُه». (أخرجه البخاري).

مُقِلٌّ:

أي: قليلُ الرِّواية، بالنسبة لأقرانه. (انظر «توضيح الأفكار» ٢/ ١٢٨).

وليس هٰذا بجرحٍ في الراوي، ولا يقلِّل من قدره؛ لأنَّ ميزان الجرح والتعديل ما بُنِيَ علىٰ كثرة الرواية وقِلّتها.

مثال من وُصِفَ بذلك: «إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري».

قال الحافظ الذهبي «تابعيٌّ مُقلٌّ، ما علمتُه واهياً» (ميزان الاعتدال: ١/ ٤٥).

قال في «توضيح الأفكار» (٢/ ١٢٨): «وذكر في مختصر أسد الغابة: أنه كان صحابياً».

المَقْلُوبُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (القَّلب)، وهو تحويلُ الشيء عن وجهه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: إبدالُ لفظٍ بآخر في سند الحديث، أو مَتْنِه بتقديمٍ، أو تأخيرٍ، ونحوه. (انظر «علوم الحديث» ص: ١٠١).

أقسامه:

ينقسم «المقلوبُ» إلى قسمين رئيسيين، وهما:

* مقلوب السَّند.

* ومقلوب المَتْنِ.

أ ـ مقلوب السَّند.

وللقلب في السَّند ثلاثة صُوَرٍ، وهي:

١ ـ أن يُقَدِّم الراوي، ويؤخِّر في اسم أحدِ الرُّواة، واسمِ أبيه، كحديثٍ مَرْوِيٍّ عن «كَعْب بن مُرَّة» فيرويه الراوي عن «مُرَّة بن كعب».

٢ ـ أن يُبْدِل الراوي شخصاً بآخرَ بقصد الإغْراب: كحديثٍ مشهورٍ عن «سالمٍ» فيجعله الراوي عن «نافع».

وممَّن كان يفعل ذلك من الرواة (حَمَّادُ بن عمرو النَّصِيْبِيِّ).

مثاله:

حديثٌ رواه حَمَّادُ النَّصِيبي عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لَقِيْتُمُ المُشْرِكِيْنَ في طَرِيْقٍ فلا تَبْدَؤوهُمْ بالسَّلام». فهـٰذا حديثٌ مقلوبٌ، قَلَبه حَمَّادٌ، فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروفٌ عن سُهَيْل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلمٌ في صحيحه. وهـٰذا النوع من القَلْب هو الذي يُطْلَق على راويه: أنه يَسْرِق الحديثَ.

٣ ـ أَنْ يُؤخَذ سَندُ مَتْنٍ فيوضع على مَتْنٍ آخر، ويؤخذ المَتْنُ الأولُ فيركَّب على السند الثاني، ويمثِّل العلماء لذلك بالقصَّة التي وقعت للإمام البخاري عند دخوله بغدادَ، حيث اجتمع عليه علماءُ بغدادَ؛ ليَمْتحِنوه، فعمدوا إلى مئة حديثٍ، فقلبوا متونَها، وأسانيدَها، ودفعوا كلَّ عشرة أحاديث منها إلى واحدٍ من الحفَّاظ، وأَمروهم أَنْ يلقوا ذلك إلى البخاري.

فلمَّا اجتمعوا، واطمأنَّ بهم المجلسُ؛ قام الأوَّلُ، فسأله عن الأحاديث المقلوبة العشرة التي يحفظها حديثاً حديثاً، والبخاريُّ لا يزيد على أَنْ يقول عند إلقاء كلِّ حديثٍ على قوله: «لا أعرفه» هكذا. إلى تمام العشرة.

فكان أهلُ الصَّنعة ممَّن حضر المجلسَ يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: «فَهِمَ الرجلُ».

ومن كان من غير أهل الصَّنعة يحكم على البخاري بقِلَّة العلم، والتقصير.

ثم انتدب إليه الثانيُ فصنع مثل ما صنع الأوَّلُ، والبخاريُّ يجيبه كما أجاب الأولَ.

وهكذا حتى انتهى العشرة.

فلمَّا انتهوا التفت البخاريُّ إلى الأول فقال له: أمَّا حديثُك الأوَّلُ فهو كذا، وكذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، وهكذا إلى تمام العشرة، فَرَدَّ المتونَ إلى أسانيدها، والأسانيد إلى متونها، وفعل مع الآخرين مثل الأوَّل.

فأذعن له الجميعُ بالفضل، وأقرَّوا له بالحفظ، والإتقان. (انظر «تاريخ بغداد» ٢/ ٢٠ ـ ٢١).

ب ـ مقلوب المَتْن:

وهو أن تعطي أحدَ الشَّيئين ما يستحقه الآخرُ، أو ما شابه ذلك، ويذكرُ له العلماءُ أمثلةً متعدِّدةً، لعلَّ أوضحها المثال التالي:

مثاله:

أخرج الطَّبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ٣٤٥: برقم: ٢٧٣٦)

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ يقول: «إذا أَمَرْتُكُمْ بِشَيءٍ فَأْتُوه، وإذا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيءٍ فاجْتَنِبُوهُ ما اسْتَطَعْتُمْ».

فهٰذا المَتْنُ فيه قلبٌ، فقد رواه البخاريُّ، ومسلمٌ بلفظِ: «ما نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وما أَمَرْتُكُمْ به فَأْتوا مِنْهُ ما اسْتَطَعْتُمْ». (أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن النبي ﷺ برقم: ٧٢٨٨).

ومن أمثلته أيضاً:

حديثُ أنيسة مرفوعاً: «إذا أَذَّن ابنُ أُمِّ مَكْتُوْم؛ فكُلُوا، واشْرَبُوا، وإذا أَذَّن بِلالٌ؛ فلا تَأْكُلُوا، ولا تَشْرَبوا». كذا وقعت روايتُه عند أحمد (في مسنده: ٦/ ٤٣٣) وغيره وهو مقلوبٌ، وأصله من حديث ابن عمر -رضي الله عنه- وغيره: «إنَّ بِلالاً يؤذِّن بلَيْلٍ، فكُلُوْا واشْرَبُوا حَتَّى يُؤَذِّنَ ابنُ أُمِّ مَكْتُوْمٍ». (أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر، برقم: ٦٢٣).

الأسباب الحاملة على القَلْب:

تختلف الأسبابُ التي تحمل بعضَ الرواة على القلب، وهٰذه الأسباب هي:

١ - قصدُ الإغراب؛ ليرغب الناسُ في رواية حديثه، والأخذِ عنه.

٢ - قصدُ الامتحان، والتأكُّد من حفظ المحدِّث، وتمام ضبطه، كالقصَّة التي وقعت مع الإمام البخاري.

٣ - الوقوعُ في الخطأ، والغلط من غير قصدٍ.

حكم القَلْب:

١ - إنْ كان القَلْبُ بقصد الإغْراب؛ فلا شكَّ في أنه لا يجوز؛ لأن فيه تغييراً للحديث، وهٰذا من عمل الوَضَّاعين.

٢ - وإن كان بقصد الامتحان، فهو جائزٌ؛ للتثبُّت من حفظ

المحدِّث، وأهليته، وهـٰذا بشرطِ أن يُبَيِّنَ الصحيحُ قبل انفضاض المجلس.

٣ ـ وإن كان عن خطأ وسَهْوٍ، فلا شكَّ: أنَّ فاعله معذورٌ في خطئه، لكن إذا كثر ذلك منه؛ فإنه يُخِلُّ بضَبْطِه، ويجعله ضعيفاً.

أمَّا «الحديثُ المقلوب» فهو من أنواع الضَّعيف المردود كما هو معلومٌ.

أشهر المصنفات فيه:

كتاب «رافع الارتياب في المقلوب من الأسماء والألقاب» للخطيب البغدادي، والظاهرُ من اسم الكتاب: أنه خاصٌّ بقسم المقلوب الواقع في السند فقطْ. (مستفادٌ من «تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٠٨ ـ ١٠٩، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ٢٢٦ ـ ٢٢٨، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٥).

مَقْلُوْبُ السَّنَدِ:

انظر «المَقْلُوبُ».

مَقْلُوْبُ المَتْنِ:

انظر «المَقْلُوب».

المُكَاتَبَةُ:

لغةً: المراسلة: تكاتَبَ الصَّديقان، أي: تراسلا، و(المكاتبةُ): المُخاطبةُ بالكتابة. (انظر «القاموس المحيط» و«المعجم الوسيط»).

واصطلاحاً: هي أن يَكْتُبَ الشَّيخُ إلى الطالب شيئاً من حديثِه، غائباً كان، أو حاضراً، بخطِّه، أو أمره، وهي نوعان:

١ ـ أن تتجرَّد المُكَاتَبَةُ عن الإجازَة: كأن يكتب له بعضَ

الأحاديث، ويُرسِلها له، ولا يُجيزه بروايتها.

٢ ـ أن تقترن بها: كأن يقول: أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك، أو ما كَتبتُ به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة.

حُكم الرواية بها:

١ ـ أمَّا المجَرَّدةُ؛ فقد منع الروايةَ بها قومٌ، وأجازها آخرون، وهو الصَّحيحُ المشهورُ بينَ أهل الحديث.

٢ ـ وأمَّا المقرونةُ بالإجَازة؛ فالروايةُ بها صحيحةٌ، وهي في الصِّحَّةِ، والقوَّة شبيهةٌ بالمُناولة المقترنة بالإجازة. (انظر «المحدِّث الفاضل» ص: ٤٤٠).

ويكفي في ذلك أن يعرفَ المكتُوبُ إليه خَطَّ الكاتِب؛ وإن لم تَقُم البَيِّنةُ عليه.

ومِنَ النَّاس مَن قالَ: الخَطُّ يُشِبهُ الخَطَّ، فلا يجوزُ الاعتماد عليه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهـٰذا غيرُ مَرضِيٍّ؛ لأنَّ ذلك نادرٌ، والظَّاهِرُ: أنَّ خَطَّ الإنسانِ لا يَشْتَبِهُ بغيرِهِ، ولا يقعُ فيه إلْباسٌ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٠٨).

ذهب غيرُ واحدٍ مِن عُلماءِ الْمُحدِّثينَ، وأكابرِهِم، منهم: اللَّيثُ بْنُ سَعْد، ومنصورٌ [أي ابن المُعْتَمِرِ] إلى جَوازِ إطلاقِ: (حَدَّثنا) و(أَخْبَرنا) في الرِّوايةِ بالمُكاتَبةِ. (انظر: «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٣٩ ـ ٤٤٠).

قال ابنُ الصَّلاح: والمختارُ قولُ من يقولُ فيها: (كَتَبَ إليَّ فُلانٌ) قالَ: (حَدَّثنا فُلانٌ بكذا، وكذا).

وهـٰذا هو الصَّحيحُ اللاَّئقُ بمذاهبِ أهل التَّحرِّي والنَّزاهَةِ.

وهكذا لو قال: (أَخْبَرَني به مُكَاتَبَةً) أو كِتَابَةً، ونحو ذلك مِنَ العبارات.

قال السُّيوطي في «تدريب الراوي» (٢/٥٨): وجَوَّز آخرون: (أَخْبَرَنا) دون (حَدَّثَنا). وعَزَاه إلى أبي سليمان الجَوْزجَاني نقلاً عن البَيْهَقيِّ في «المدخل».

المُكَاتَبَةُ الْمُجَرَّدَةُ:

لغةً: انظر تعريفَها اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهو ما إذا اقتصر على «المكاتبة»، فقد أجاز الرِّوايةَ بها كثيرٌ من المتقدِّمين والمتأخِّرين. منهم: أيوب السَّخْتياني، ومنصورٌ، واللَّيْث بن سعد، وقاله غيرُ واحدٍ من الشافعيين، وجعلها أبو المُظَفَّر السَّمعاني منهم أقوى من الإجازة، وإليه صار غيرُ واحدٍ من الأصوليين، وأبَى ذلك قومٌ آخرون، وإليه صار من الشافعيين القاضي المَاوَرْدِي، وقطع به في كتابه: «الحاوي»، والمذهب الأول هو الصحيحُ المشهورُ بين أهل الحديث، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنَّفاتهم قولهم: «كَتَب إليَّ فلانٌ، قال: حَدَّثنا فلان». (انظر «علوم الحديث»: ص: ٢١١).

المُكَاتَبَةُ الْمَقْرُوْنَةُ:

لغةً: انظر تعريفَه اللُّغَوي في «المكاتبة».

واصطلاحاً: وهي أن تقترن بالإجازة؛ بأن يكتب إليه، ويقول: (أجزتُ لك ما كتبتُهُ لك) أو (ما كتبتُ به إليك) أو نحو ذلك من عبارات الإجازة. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٢١٢).

المُلاَزَمَةُ:

أي ملازمةُ راوي الحديث لشيخهِ.

المُلْزَقَاتُ:

لغةً: جمع مُلْزَقَةٌ، وهي اسمُ مفعولٍ مِن: (ألزق) الشيءَ بالشيء أي: ألصقه به، والمُلْزَقَاتُ: المُلْصَقَات.

واصطلاحاً: هي الأحاديثُ التي يرويها الضعيفُ عمَّن لم يحدِّث بها قطُّ، سواء كانت صحيحةً، أو ضعيفةً، أو موضوعةً.

وإليك شواهد ذلك من كتاب «المجروحين» لابن حِبَّان:

١ ـ أفْلَحُ بن سعيد، شيخٌ من أهل قُبَاء، كان يسكن المدينةَ، يروي عن الثقات الموضوعاتِ، وعن الأثبات المُلْزَقَاتِ، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به، ولا الرواية عنه بحالٍ. (المجروحين: ١/ ١٧٦).

٢ ـ عبدُ الله بن عمر بن حَفْص بن عاصم بن عمر بن الخطَّاب العُمَري أخو عُبيد الله بن عمر... روى عن نافعٍ، عن ابن عمر: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا توضَّأ؛ خَلَّل لِحْيَتَه. وروى عن نافع، عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً يَسْأَلُهُ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَةً». وروى عن نافعٍ، عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ أَسْهَمَ للفارس سَهْمَين، وللراجل سهماً. فيما يشبه هٰذا من المقلوبات والملزوقات التي لا يُنكِرها إلا من أَمْعَن في العلم وطلبه في مظانِّه. (المجروحين: ٢/ ٦ ـ ٧).

ملاحظةٌ:

متونُ هٰذه الأحاديث صحيحةٌ مشهورةٌ ممَّا يَدُلُّ قطعاً: أنه

لا يقصد بالمُلْزَقات هنا الموضوعات.

٣ ـ عبدُ الله بن مَرْوان أبو شيخ الخُرَاساني، يروي عن ابن أبي ذِئْبٍ، روى عنه سليمانُ بن عبد الرحمن، يُلزِق المتونَ الصِّحاحَ؛ التي لا يُعْرَف لها إلا طريقٌ واحدٌ بطريقٍ آخرَ يشتبه على مَن الحديث صناعته. لا يَحِلُّ الاحتجاج به.

٤ ـ عبدُ الله بن أبي عمرو الغِفَاري، شيخٌ يروي عن عبد الله بن زيد بن أسلم، وأهل المدينة، روى عنه سَلَمَةُ بن شَبِيْب. وعبد العزيز بن حَيَّان المَوْصَلي، والناسُ، كان ممَّن يأتي عن الثقاتِ المقلوباتِ، وعن الضعفاء المُلْزَقات، روى عن عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم، عن أبيه، عن ابن عُمَرَ، عن النبي ﷺ قال: «ما جزت ليلةً أُسْرِيَ بي مِن سَمَاءٍ إلى سَمَاءٍ إلاَّ رأيتُ مَكْتُوْباً: مُحمَّدٌ رَسُولُ الله، أبو بَكْرِ الصِّدِّيْق» وهـٰذا خبرٌ باطلٌ، فلستُ أدري البَلِيَّةَ فيه منه، أو من عبد الرحمن بن زَيْد بن أسلم؟ على أنَّ عبد الرحمن ليس هـٰذا من حديثه بمشهورٍ، فكأنَّ القلب إلى أنه من عمل عبد الله بن أبي عمرٍو أَمْيَلُ. (المجروحين: ٢/ ٣٧ ـ ٣٩).

ملاحظة:

فالملزقات يقصد بها هنا الموضوعات، بدليل قول ابن حِبَّان في هـٰذا الخبر: إنه باطلٌ، أي: موضوعٌ.

٥ ـ عبد الله بن وَهْب النسوي، شيخٌ دَجَّالٌ، يضع الحديثَ على الثقاتِ، ويُلزِق الموضوعات بالضعفاء. (المجروحين: ٢/ ٤٣).

٦ ـ عبدُ الله بن محمد بن القاسم مولى جعفر بن سليمان الهاشمي، يروي عن يزيد بن هارون المقلوباتِ، وعن غيره من الثقات المُلْزَقاتِ. لا يجوز الاحتجاجُ به إذا انفرد. (المجروحين: ٣/ ٤٤).

٧ ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن الجَزَرِي، . . . يأتي بالمقلوبات عن الثقاتِ، فيُكثِر، والمُلْزَقات بالإثبات، فيفحش، روى عن خُصَيْفٍ، عن عطاء، عن جابرٍ: أنه قال: «مضت السُّنَّة بأنَّ في كل أربعين فما فوق ذلك جمعة، وأضحى، وفطر»، كتبناه عن عمر بن سِنَانٍ، عن إسحاق بن خالد البالِسِيِّ عنه، بنسخة شبيهاً بمئة حديثٍ مقلوبةٍ، منها ما لا أصْلَ له، ومنها ما هو مُلْزَقٌ بإنسانٍ لم يَرْوِ ذلك البتة، لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به بحالٍ. (المجروحين: ٢/١٣٨).

٨ ـ فَرَجُ بن فَضَالة الشَّامي أبو فضَالة، كان ممَّن يقلب الأسانيدَ ويُلزِق المتونَ الواهيةَ بالأسانيد الصحيحة. لا يحلُّ الاحتجاجُ به. (المجروحين: ٢/٢٠٦، وانظر «معجم مصطلحات علوم الحديث» ص: ٢٢٩ ـ ٢٣٠).

المُمْلِي:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (أَمْلَى الكتابَ)، أي: أَطال قراءتَه عليه. والإملاءُ: إلقاءُ الكلام على الكاتب بتأنٍّ؛ ليكتبه. (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: الذي يُملي الحديثَ على طلابه بتمَهُّلٍ؛ ليكتبوه، وذلك إمَّا من كتابه، أو من حفظه.

المُمَيِّزُ:

الصَّبِيُّ إذا بَلَغ سِنَّ التمييز في فهم الخِطَاب، ورَدِّ الجواب.

المُنَاوَلَةُ:

لغةً: العطيةُ: يقال: أنالَ فلانٌ فلاناً الشَّيءَ؛ أي: أعطاه إيَّاه. (انظر «القاموس المحيط»).

واصطلاحاً: إعطاءُ الشَّيخ الطالبَ شيئاً من مَرْوِيَّاتِهِ مع إجازته له به صريحاً، أو كِنايةً. (انظر «فتح المغيث» ٢/ ٩٩، و«توضيح الأفكار» ٢/ ٣٣٣).

أنواعُها:

١ ـ المُناولةُ المَقْرونةُ بالإِجازةِ:

ومِن صُوَرِها: أن يَدْفَع الشيخُ إلى الطالب أصْلَ سَماعِه، أو فَرْعاً مقابَلاً به، ويقول: هـٰذا سَماعي، أو رِوايتي عن فُلانٍ، فارْوِهِ عَنِّي. أو: أجزتُ لك رِوايتَه عنِّي، ثمَّ رُدَّه إليَّ. أو نحو هـٰذا. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٤٥، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠١).

٢ ـ المناولةُ المُجَرَّدَة عن الإِجازةِ:.

ومن صورها: أن يُناوِل الشيخُ الكتابَ إلى الطالبِ، ويقول: هـٰذا حديثي، أو من سَماعاتي. ولا يقول له: ارْوِه عنِّي، ولا أَجَزْتُ لك روايتُه، ونحو ذلك. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٤ و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٠، و«فتح المغيث» ٢/ ١٠٩).

كيفيَّة العبارة عَن الرِّواية بالمناوَلَة والإِجَازَة:

١ ـ الصحيحُ المختارُ الَّذي عليه عملُ الجمهور وأهل التَّحرِّي أن يقول: أخبرنا فلانٌ مُناولةً، وإجازةً. أو: أخبرنا مُناولةً، أو أخبرنا إذناً. أو: في إذنه، أو: فيما أذِنَ لي فيهِ... أو يقول: أجازَ لي فُلانٌ، أو أجازني فلانٌ كذا، وكذا... وما أشبه ذلك منَ العباراتِ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٥ و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٢، و«فتح المغيث» ٢/ ١١٦).

٢ ـ وَرَد عن الإمام الأوزاعيِّ تخصيصُ الإجازة: بـ: (خَبَّرنا) بالتَّشديد، والقراءة عليه: (أخبرنا). (انظر «علوم الحديث» ص: ٢١٦

و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٢، و«فتح المغيث» ٢/ ١١٨).

٣ ـ اصْطَلَح قومٌ من المتأخِّرين على إطلاق: (أنبأنا) في الإجازة، وإليه نحا الحافظُ أبو بَكْر البَيْهَقِيُّ. (انظر: إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٣، و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٣).

٤ ـ وقال الحاكمُ: الذي أختارُه، وعَهِدْتُ عليه أكثر مشايخي وأئِمة عصري أن نقول فيما عُرِضَ على المُحَدِّثِ، فأجاز له روايتَه شِفَاهاً: (أنبأني) وفيما كَتَب إليه المُحَدِّثُ: (كَتَب إليَّ فلانٌ). (انظر «معرفة علوم الحديث» ص: ٢٦٠، و«علوم الحديث» ص: ٢١٤).

٥ ـ التَّعبيرُ عن الإجازَة: بأخبرنا فُلانٌ: أنَّ فلاناً حَدَّثَهُ، أو أخبره. واختاره الخَطَّابيُ، أو حَكاه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهـٰذا اصطلاحٌ بعيدٌ عن الإشعارِ بالإجازَة. (علوم الحديث: ص: ٢١٤) وقال النَّوويُّ: وهو اصطلاحٌ ضعيفٌ. (انظر «إرشاد طلاب الحقائق» ص: ١٥٤).

٦ ـ عَبَّرَ الرُّواةُ المتأخِّرون عن الإجازةِ الواقعةِ في رِواية مَنْ فوق الشَّيخ المُسْمِع بكلمة: عَن، فيقولُ أحدُهم إذا سَمِعَ على شيخٍ بإجازته عن شيخه: (قرأتُ على فُلانٍ عن فلانٍ). (علوم الحديث: ص: ٢١٤ و«فتح المغيث» ٢/ ١١٩).

المُنَاوَلَةُ المُجَرَّدَةُ عَنِ الإِجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

المُنَاوَلَةُ المَقْرُوْنَةُ بالإِجَازَةِ:

انظر «المُنَاوَلَة».

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ أَبِيْهِ وجَدِّهِ:

ومثاله: الحَسَنُ بن الحسن بن عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهم.

وقد صنَّف أبو الفتح الأزدي كتاباً فيمن وافق اسمُه اسمَ أبيه: كـالحَجَّـاج بـن الحجـاج الأسلمـي، لـه صحبـةٌ. (انظـر «تهـذيـب الراوي»: ٢/ ٢٩٢).

منْ اتَّفَقَ اسْمُهُ واسْمُ شَيْخِهِ وشيخُ شَيْخِهِ:

كعِمْران عن عِمْران عن عمران:

الأول: يُعْرَف بالقصير.

الثاني: أبو رجاء العُطاردي.

الثالث: ابن حصين الصحابي. («النزهة» ص: ١٢٣).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُ شَيْخِهِ والرَّاوي عَنْهُ:

ومثـالـه: أنَّ البخـاري روى عـن مسلـمٍ، وروى عنـه، فشيـخُ مسلمٍ بن إبراهيم أبو مسلم الفراديسي البَصْري، والرَّاوي عنه مسلمُ بن الحَجَّاج صاحبُ الصحيح. (النزهة: ١٢٢).

مَنْ اتَّفَقَ اسْمُهُ وكُنْيَتُهُ:

ذكـره الحـافـظ ابـن حجـر فـي أول نُكَتِـه علـى ابـن الصـلاح، ولم يذكره في النخبة، وصَنَّف فيه الخطيب.

ومن أمثلته: ابن الطَّيْلَسان الحافظ محدِّث الأندلس، اسمُه «القاسم» وكنيته «أبو القاسم».

مَنْ اخْتَلَطَ من الثِّقات:

لغةً: الاختلاط: فسادُ العقل.

واصطلاحاً: وهو فنٌّ مهمٌّ لا يُعْرَف فيه تصنيفٌ مُفْرَدٌ، وهو أنواع:

الأول: من اخْتَلَط بسبب الخرف: مثل: عطاء بن السَّائب الثقفي.

الثاني: من اختلط بسبب ذهاب البَصَرِ: مثل: عبد الرَّزاق بن هَمَّام الصَّنْعَاني.

الثالث: من اختلط بأسبابٍ أخرى كاحتراق الكتب: مثل: عبد الله بن لَهِيْعَة المصري.

يقبل ما روى عنهم قبل الاختلاطِ، ويُرَدُّ ما بعده، وما شُكَّ فيه.

ومن كان من هٰذا القَبيل محتجًّا به في الصحيحين (أي: البخاري، ومسلم) فهو ممَّا عِرُفَ روايته قبل الاختلاط.

انظر «المختلطون».

مَن اشْتَرَك في الرِّواية عَنْهُ أثناء تبَاعُدِ ما بَيْنَ وَفَاتَيْهِمَا:

وهم السَّابقُ واللَّاحقُ.

مثاله:

محمَّد بن إسحاق السَّرَّاج، اشترك في الرِّواية عنه البخاريُّ والخفَّافُ، وبين وفاتيهما مئة وسبع وثلاثون سنة أو أكثر.

انظر «السَّابق واللَّاحق» في حرف السِّين.

مِنْ أَنْكَرِ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا:

انظر «أَنْكَرُ ما رَوَاهُ فلانٌ كذا» في حرف الألف.

مِنْ بَلاَيَا فُلانٍ كَذَا:

انظر «البَلاَيا» في حرف الباء.

من ثِقَاتِ الثِّقَاتِ:

من الأقوال النادرة، أو قليلة الاستعمال التي قيلت في توثيق(يزيد بن جابر) ما رواه الآجُرِيُّ عن شيخه أبي داود السِّجِسْتاني: أنه قال: «يزيد بن يزيد بن جابر، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر من ثقات الثقات، أجازه الوليدُ بخمسين ألف دينار، وذكر القضاءَ فإذا هو أكبر من القضاء». (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٤٦).

مِنْ حَيَوَانات البَرِّ:

استعمل هٰذه التعبيرَ الحافظُ الذهبيُّ في تجريح (القاسم بن داود البغدادي) فقال عنه: «من حيوانات البرِّ». (المغني في الضعفاء: ٢/ ٥١٨).

مَنْ ذُكِرَ بأَسْمَاء مُخْتَلِفَةٍ أو نُعوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

مثاله: محمد بن السَّائب الكَلْبي، سَمَّاه بعضُهم «أبا النَّضر»، وقيل: «حَمَّاد بن السَّائب» وسمَّاه بعضهم «أبا سعيد».

مَنْ لَمْ يَرْوِ إلاَّ حَديثاً وَاحداً:

قال السُّيوطي: هٰذا النوعُ زِدْتُه أنا، وهو نظيرُ ما ذكروه فيمن لم يَرْوِ عنه إلا واحدٌ، ثم رأيتُ: أنَّ للبخاري فيه تصنيفاً خاصَّاً بالصحابة، وبينه وبين الوحدان فَرْقٌ، فإنه قد يكون روى عنه أكثر من واحدٍ وليس له إلاَّ حديثٌ واحدٌ، وقد يكون روي عنه غَيْرُ حديثٍ،

وليس له إلاَّ راوٍ واحدٌ، وذلك موجودٌ معروفٌ.

ومن أمثلته: ابنُ أبي عُمَارة المَدَني.

قال المِزِّي: له حديثٌ واحدٌ في المسح على الخُفَّيْن. (تدريب الراوي: ٢/ ٢١٥).

مَنْ لَمْ تَرَ عَيْنَاي واللهِ مِثْلَهُ قَطُّ:

من أقوال التعديل النادرة، أو قليلة الاستعمال التي قيلت في (عبد الله بن عون) ما رويَ عن هشام بن حسان: أنه حَدَّث مَرَّةً فقال له رجلٌ: «من حدَّثك به؟» قال: «من لم تَرَ عيناي والله مثلَه قطُّ عبد الله بن عون، وما استثنى الحسن، ولا ابن سيرين». (الطبقات الكبرىٰ: ٧/ ٢٦٥)

مَنْ لَم يَرْوِ عَنْهُ إلاَّ راوٍ واحدٌ (وهم الوحدان):

انظر: «الآحاد» في حرف الألف، و«الوحدان» في حرف الواو.

مَنْ مِثْلُ فُلانٍ؟!

يعني: لا أحدَ مثله! وهـٰذه العبارةُ من أعلى مراتب التَّعْديل التي زادها السُّيوطي. (تدريب الراوي: ١/ ٣٤٣).

مِنْ مَعَادِنِ الصِّدْقِ:

مِن أقوال التوثيق النادرة قليلة الاستعمال، التي قيلت في (عبد الرحمن بن مهدي). قال الإمامُ أحمد بن حنبل عنه: «كان ثقةً خياراً مِن معادن الصِّدق، صالح مسلم». (مقدمة الجرح والتعديل: ص: ٢٥٤).

مِمَّنْ يَزْدَادُ كُلَّ يَوْمٍ عِنْدَنَا خَيْراً:

من الأقوال القليلة الاستعمال في التوثيق، والتي قيلت في (أبي عبيد بن سلاَّم البغدادي)، روي عن الإمام أحمد: أنه قال عنه: «ممن يزداد كلَّ يومٍ عندنا خيراً». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١٥).

وقال إسحاق بن رَاهْوَيْه: «الحَقُّ يحبه الله عزَّ وجلَّ، أبو عبيد القاسم ابن سلاَّم أفقَهُ مني، وأعْلَمُ مني». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١١).

وقال: «أبو عبيد أوسَعُنا عِلْماً، وأكثرنا أدباً، وأجمعنا جمعاً، إنا نحتاج إلى أبي عبيد، وأبو عبيد لا يحتاج إلينا». (تاريخ بغداد: ١٢/ ٤١١).

وقال ابن حِبَّان: «كان أحدُ أئمة الدنيا صاحبَ حديثٍ، وفقهٍ، ودينٍ، وورعٍ، ومعرفةٍ بالأدب وأيَّام الناس، جمع، وصنَّف، واختار، وذَبَّ عن الحديث، ونصره، وقمع من خالفه، وحادَ عنه» (الثقات: ٦/ ١٦).

مَنْ وَافَقَ اسْمُ شَيْخِهِ اسْمَ أبيه:

هٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابن حجر في «النخبة»، ومثَّله بالرَّبيع بن أنس عن أنسٍ رضي الله عنه.

مَنْ وافَقَ اسْمُهُ نَسَبَهُ:

مثاله:

حِمْيَرى بن بشير الحِمْيَرى، روى عن جُنْدُب البَجَلِي، وأبي الدَّرْدَاء، ومَعْقِل بن يَسَارٍ، وغيرهم، وقريب منهم. (تدريب الراوي: ٢/ ٢١١).

مَنْ وَافَقَتْ كُنْيَتُهُ كُنْيَةَ زَوْجِهِ:

هٰذا النوعُ ذكره الحافظ ابنُ حجر في «النخبة» وصَنَّف فيه أبو الحسن ابن حَيَوَيْه جزءاً خاصّاً بالصحابة.

ومثاله:

أبو أُسَيْد السَّاعدي مالك بن رَبِيْعَةُ الأنصاري، وزوجه أُمُّ أُسيد الأنصارية، وأبو أيوب الأنصاري خالد بن زَيْد، وزوجُه أمُّ أيوب بنت قَيْس بن أسد الأنصارية.

مَنْ حَدَّثَ وَنَسِيَ:

إذا نسي الشيخُ، والراويُ عنه ثقةٌ، وجازمٌ بما سمع، وأظهر الشيخُ احتمالاً، فقال: ما أذْكُرُ هٰذا، أو لا أعرفه، أو نحوَ ذلك فالذي عليه جُمهورُ المحدِّثين: أنه يُقبَل هٰذا الحديثُ؛ لأن ذلك يُحْمَلُ على نِسْيان الشيخ.

مثاله:

ومثال ما رواه عبدُ العزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدِي عن رَبيعة، عن سُهَيْلِ بن أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين. (أخرجه مسلم في كتاب القضاء).

قال الدَّرَاوَرْدِيُّ: ثم لقيتُ سهيلاً، فسألتُه عن هٰذا الحديث فلم يعرفه؛ لأن سهيلاً أصابته عِلَّةٌ أذهبتْ بعضَ عَقْلِه، فنسي بعضَ حديثِه، فكان بعد ذلك يقول: حَدَّثَني ربيعةُ عنّي، أني حَدَّثْتُه، عن أبي، عن أبي هريرة... فذكر الحديثَ، ولم يُنكِرِ عليه أحدٌ من التابعين؛ لأن الراوي عنه ثقةٌ جازمٌ، فلا تُرَدُّ روايتُه بالاحتمال، وقد روى كثيرٌ من الأكابر أحاديثَ، ثم نسوها، فَحدَّثوا بها عمَّن سمعها منهم.

وخالَفَ في ذلك أصحابُ أبي حنيفة، فقالوا: يسقط الحديثُ، ويكون جرحاً في الراوي؛ لأن إنكار الشيخ على الراوي يجعله مجروحاً. (انظر «كشف الأسرار» ١/ ٦٠).

وأمَّا إذا كان الشيخُ جازماً بأنه لم يحدِّث بهٰذا الحديث، ويقول: إنَّ فلاناً كَذَبَ عليَّ، ما رويتُ هٰذا أبداً، أو نحو ذلك؛ رُدَّ هٰذا الخَبرُ بالاتفاق.

وأمَّا الراوي فلا يكون مجروحاً بهٰذا الإنكار، فلا يبطل جميع ما روى؛ لأنه جَرْحٌ غيرُ ثابتٍ بالواحد؛ لأن الراوي العدل أيضاً يجرح شيخَه، ويقول: قد كَذَبَ في تكذيبه لي، وهو يعلم: أنه قد حَدَّثَني. (انظر «الكفاية» ص: ١٣٨ ـ ١٣٩).

قال الحافظُ ابن حجر: «ولا يكون ذلك الخبَرُ قادحاً في واحدٍ منهما للتعارض».

وقال عليٌّ القاري: «أي: ليس أحدُهما أولى بقبول ما تضمَّن الجرحُ من الآخر، فلا يكون رَدُّ الحديث المروي بخصوصه قادحاً في عموم الروايات الباقية عنهما». (انظر «شرح شرح النخبة» ص: ٦٥٢ ـ ٦٥٣).

وتَظْهَر فائدةُ ذلك في قبول رواية كلٍّ واحدٍ منهما في غير ذلك الخبرِ، فمن يرى: أنَّ إنكار الشيخ على التلميذ جَرْحٌ له ـ كما هو مذهبُ أصحاب الإمام أبي حنيفة، رحمه الله تعالىٰ ـ تكون جميعُ مروياته ضعيفةٌ، ومن يرى: أنَّ ذلك ليس بجرحٍ ـ كما هو رأيُ المحدِّثين وجمهور الفقهاء ـ لا تكون أحاديثُه الأخرى ضعيفةً. (انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٩).

ومن أشهر المصنَّفات في هٰذا:

١ ـ من حدَّث ونسي: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر

الدَّارَقُطْنِي، (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ) كما قال الحافظُ ابن حجر في «شرح النخبة» وعزاه غيرُ واحدٍ من العلماء للخطيب كابن الصلاح في مقدِّمته.

وابنُ كثير أقره في اختصاره، والذهبي في ترجمة الخطيب، واختصره السُّيوطي بعنوان: «تذكرة المؤتسي فيمن حدَّث ونسي».

مَنْ ذُكِرَ بِأَسْمَاءَ مُخْتَلِفَةٍ أَوْ نُعُوْتٍ مُتَعَدِّدةٍ:

اصطلاحاً: هو راوٍ وُصِفَ بأسماءَ أو ألقابٍ، أو كُنىً مختلفةٍ، من شخصٍ واحدٍ، أو من جماعةٍ. (انظر «المحدِّث الفاضل» ص: ٢٧٠، و«علوم الحديث» ص: ٣٩١).

فوائده:

من فوائده: الأمنُ مِنْ جعل الواحد اثنين، والتحرُّزُ من توثيق الضعيف، وتضعيف الثقة، وفيه إظهارُ تدليس المدلِّسين، فإنَّ أكثر ذلك إنما نشأ من تدليسهم، يُغربون به على الناس، فيذكرون الرجلَ باسمٍ ليس هو مشهوراً به، أو يكنونه ليُبْهِموه على من لا يَعْرف.

مثاله:

محمد بن السَّائب الكَلْبي صاحبُ التفسير، هو أبو النَّضْر الذي روى عنه محمدُ بن إسحاق بن يَسَار حديثَ تَمِيْم الدَّاري، وعَدِيِّ بن بَدَّاء في قِصَّتهما التي نزل فيها قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [المائدة: ١٠٦] في الوصية في السفر. (أخرجه الترمذي في تفسير سورة المائدة، وأصلُ الحديث من غير طريقي محمد بن السَّائب عند البخاري في آخر كتاب الوصايا).

وهو حَمَّادُ بن السائب الذي روى عنه أبو أسامة حديثَ: «زَكاة كل مَسْكٍ دِباغُه». (أخرجه الحاكم في المستدرك)، وقد وَهَمَ فيه حمزةُ بن

محمد، ووَثَّقه، حيث لم يعرف أنه الكَلْبِيُّ المتروكُ وهو أبو سعيد الذي يروي عنه عطيةُ العَوْفي التفسيرَ يدلِّس به، مُوهِماً: أنه أبو سعيد الخُدْرِي، وهو أبو هشام الذي روى عنه القاسمُ بن الوليد الهَمْداني. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٦٦ ـ ١٦٧).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **إيضاح الإشكال**: وقد صَنَّف في هـٰذا النوع الحافظُ عبد الغني بن سعيد الأَزْدِي (المتوفىٰ سنة ٤٠٩ هـ).

٢ ـ **موضح أوهام الجمع والتفريق**: لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) ذكر فيه كلَّ راوٍ من هـٰذا النوع، وما وقع فيه من الأوهام بسبب ذلك.

مِنَ السُّنَّةِ كَذَا:

إذا كان القائلُ صحابياً فجُمهور أهل الحديث على أنَّ له حكم «المرفوع» كقول أبي قِلَابة عن أنسٍ: «من السُّنَّة إذا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ البِكْرَ على الثَّيِّبِ أقَامَ عِنْدَها سَبْعاً». (أخرجه البخاري ومسلم).

قال أبو قِلَابة: «لو شئت لقلت: إنَّ أنساً رفعه إلى رسول الله ﷺ».

وكذلك ما أخرجه البخاريُّ من طريق ابن شهاب الزهريِّ، قال: أخبرني سالمٌ: أنَّ الحَجَّاج بن يوسف عام نزل بابن الزُّبير ـ رضي الله عنهما ـ سأل عبدَ الله رضي الله عنه: كيف تَصْنَع في الموقف يوم عَرَفَة، فقال سالمٌ: إن كنتَ تُريد السُّنَّةَ فهجِّر بالصَّلاة يوم عَرَفَة، فقال عبدُ الله بن عمر رضي الله عنهما: «صَدَق، إنهم كانوا يجمعون بين الظهر والعصر في السُّنَّةِ» فقال ابنُ شهاب لسالمٍ: أَفَعَلَهُ رسولُ الله ﷺ؟ فقال سالمٌ: «وهل يَتَّبعون بذلك إلا سُنَّته». (أخرجه البخاري في الحج،

باب الجمع في الصلاتين بعرفة، برقم: ١٦٦٢).

قال السُّيوطي بعد إيرَاده هٰذا الأثَر: «فنقل سالمٌ ـ وهو أحدُ الفقهاء السبعة من أهل المدينة وأحد الحفَّاظ من التابعين ـ عن الصحابة: أنهم كانوا إذا أطلقوا «السُّنَّةَ» لا يريدون بذلك إلَّا سنَّةَ النَّبي ﷺ». (تدريب الراوي: ١/ ١٥٣).

ويحتمل أن لا يكون حكمهُ مرفوعاً لإطلاق السُّنَّة على سُنَّة رسول الله ﷺ، وسُنَّةِ الخلفاء الراشدين المهديين، مثل قول عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ في حَدِّ الشُّرْبِ: «جَعَله النبيُّ ﷺ أربعينَ، وأبو بَكْرٍ أربعينَ، وعُمَرُ ثمانينَ، وكلٌّ سُنَّة». (رواه مسلمٌ وغيره).

فلذا قَيَّد أهلُ العلم بالقرائن كما لو قال أبو بَكْرٍ ـ رضي الله عنه ـ: «مِن السُّنَّةِ كذا»، فإنه يقصد به «المرفوعَ» إذ لم يتأمَّر عليه أحدٌ غير النبي ﷺ، وأمَّا غيرُه من الصحابة فقد تأمَّر عليهم الخلفاءُ، فقالوا: لا نحكم بأنه مرفوعٌ، أو غيرُ مرفوعٍ إلا بالقرائن، والصحيحُ عند أهل الحديث: أنَّ الأصل أنه مرفوعٌ، إلا إذا قُيِّد بالخلفاء.

قال البَيْهَقيُّ: «لا خِلافَ بين أهل النقل: أنَّ الصحابي إذا قال: (أُمِرْنَا)، (أو: نُهِيْنَا)، (أو: من السُّنَّة كذا) أنه يكون حديثاً مُسْنَداً».

وأمَّا لو قال التابعيُّ: «من السُّنَّة كذا» فالصوابُ: أنه موقوفٌ. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ٢/ ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

مِنْ مَصَائِب فُلَانٍ كَذَا:

انظر «المَصَائِب».

مِنْ مَعَادِنِ الصِّدْقِ:

من ألفاظ التعديل، استعمله ابنُ عُيَيْنَةَ في مِسْعَرِ بن كِدَامٍ، كما ذكره الحافظُ ابن حجر في: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٦١) في ترجَمته:

«قال عبد الجبّار بن العَلاء بن ابن عُيَيْنَة: «كان من مَعَادن الصِّدق».

مَنْبَعُ الكَذِبِ:

هٰذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هٰذه المرتبة للاحَتجاج به ولا للاعتبار.

المُنْتَهِي:

هو مَن حصل من الشيءِ أكثرَه، وصلح مع ذلك لإفادته، وتعليمه، والإرشاد إليه، وتفهيمه. (انظر «فتح المغيث» ١/ ١٢).

المَنْسُوبُوْنُ إلى خِلاَفِ الظَّاهِرِ:

لغةً: «المنسوبون» جمع: منسوبٍ، و«المنسوبُ» اسم مفعول من: (نَسَبَ)، أي: ذكَرَ نسبه، والنَّسَبُ هو: القَرَابَةُ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: هو أن يُنْسَب الراويُ إلى غير قبيلته، أو غير بَلْدَتِه، أو غير صَنْعَتِه. (انظر «علوم الحديث» ص:٣٧٣، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٤٠ ـ ٣٤١).

لأنَّ الأصل في النسبة أن يُنْسَب الإنسانُ إلى قبيلته، أو بلده، أو صَنْعته، أو ولائه، أو غيرِها كما ذكرنا آنفاً، ولكن وُجِدَ عددٌ من الرُّواة نُسِبَوا على خلاف الظاهر لعارضٍ، أو سببٍ، فاهتمَّ المحدِّثون ببيان هٰذه العوارض، والأسباب دفعاً للوَهْم الذي قد ينشأ من هٰذه النسبة.

ومن هؤلاء:

١ ـ أبو مسعود عُقْبَة بن عمرو البَدْرِي في قول الأكثرين: أنَّه لم يَشْهَدْ بدراً، بل نزل بها، فنُسِبَ إليها، ولكن يرى البخاريُّ، ووافقه

مسلمٌ: أنه ممَّن شهد بدراً، فروى البخاريُّ في كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدراً حديث عُرْوَة بن الزُّبَيْر عن بشير بن أبي مسعود قال: «أَخَّرَ المُغِيْرَةُ العَصْرَ، فَدَخَل عليه أبو مسعود عُقْبَةُ بن عمرو جَدُّ زيدِ بن حسنٍ، وكان شهد بدراً».

قال الحافظُ ابن حجر: «الظَّاهر: أنه من كلام عُرْوَة بن الزُّبَيْر، وهو حُجَّةٌ في ذلك؛ لكَوْنِه أدرك أبا مسعود، وإنْ كان روى عنه الحديثَ بواسطة». (فتح الباري: ٧/ ٣١٨).

وكذا جَزَم به مسلمٌ في كتابه: «الكنى» (٢/ ٧٧٨).

٢ ـ وسليمان بن طَرْخَان التَّيْمِي: لم يكن منهم، وإنما نزل فيهم، فنُسِبَ إليهم، وهو مولى ابن مُرَّة. (انظر «الأنساب» ٣/ ١٢٤).

٣ ـ ويزيد الفقير: أُصِيبَ في فقار ظهره، فكان يألم منه؛ حتى ينحنى له.

٤ ـ وخالد بن مِهْران أبو المنازل الحَذَّاء: لم يكن حَذَّاءً، وإنما يجلس عندهم، فنُسِبَ إليهم فيما حكاه البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٧٤) عن يزيد بن هارون: «أنه ما حذا نعلاً قطُّ».

قال الحافظ السَّخاوي في «فتح المغيث» (٣/ ٢٧٣): «واعلمْ أنَّ مما كَثُرَ الاشتباهُ فيه، وعَمَّ الضَّرَرُ به: من ينسب حُسَينياً لسكناه محلاًّ من القاهرة، أو بلدةً أو غيرهما، فيُتَوهَّم: أنها نسبةٌ للحسين بن عليٍّ، ويُوصَف بالشرف، ولذا كان بعض مُتقني العلماء من ينسب كذلك يقيِّد بقوله: للسكن.

أو زُبيريّاً لمحلَّةٍ بنواحي الغربية، فيُتَوهَّم: أنها للزُّبَيْرِ بن العَوام (حواريّ رسولِ الله ﷺ).

أو جعفرياً لمحلَّةٍ أيضاً، فيُتَوَهَّم: أنها: جعفر بن أبي طالبٍ.

أو قرشياً لمحلَّة تُسَمَّى: «القرشية» فيتُوَهَّم: أنها: لقريشٍ.

أو جرَّاحياً لمحلَّة أخرى، فيتَوَهَّم أنها: لأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح.

أو عبَّاسياً للعباسية من الشرقية، فيُظَنُّ: أنها: من ذُرِّيَّة العبَّاس عمِّ النبي ﷺ في أشباه لذلك عَمَّ الضَّرَرُ بها».

المَنْسُوبُونَ إلى غَيرِ آبَائِهِمْ:

لغةً: انظر تعريفه اللُّغَوي في: «المَنْسوْبُونَ إلى خِلَاف الظَّاهر».

واصطلاحاً: هو راوٍ نُسِبَ إلى أُمِّه، أو جَدَّتِه، أو جَدِّه، أو غيرهم. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٢٦٦، و«علوم الحديث» ص: ٣٧٠).

معرفةُ الأبِ الذي ينتسب إليه الراويُ ضروريةٌ لتمييزه عن غيره، إلَّا أنَّ بعض الرُّواة قد يُنْسَبُ إلى غير أبيه، فالحاجةُ لمعرفة هؤلاء حاقةٌ، وتسمية آبائهم هامةٌ جداً لدفع توهُّمِ التعدُّدِ عند نسبتهم إلى آبائهم.

وهٰذا النوع بالنسبة لمن ينسب إليهم الرواة على ضروبٍ:

الأول: من نُسِبَ إلى أمِّه:

كمُعَاذ، ومُعَوِّذ ابني عَفْراء، وهما اللَّذان أثبتا أبا جهل يوم بدر، أبوهم: (الحارث بن رفاعة الأنصاري).

ومثل: ابنِ أمِّ مَكْتُوم الأعمى المؤذِّن، وكان يَؤُمُّ الناسَ أحياناً عن رسول الله ﷺ في غَيْبَتَه، قيل: اسمُه (عبد الله بن زائده). وقيل: (عمرو بن قَيْسٍ).

ومن التَّابعين فمن بعدهم:

محمَّد بن الحنَفِيَّة، واسمُها: (خَوْلَة)، وأبوه: (عَليُّ بن أبي طالبٍ).

إسماعيل بن عُلَيَّة الحافظ، هي أمُّه، وأبوه: (إبراهيم) وكان يكره النسبةَ إلى أمِّه.

الثاني: من نُسِبَ إلى جَدَّتِه:

مثل (بشير بن الخصاصية) أبوه (مَعْبَدٌ)، و(الخصاصية) أمُّ جدِّه الثالث.

وابنُ تيميّة، هي أمُّ أحد أجداده الأبعدين.

الثالث: من نُسِبَ إلى جَدِّه:

(كأبي عُبَيْدَة بن الجَرَّاح) أحد العشرة المبشَّرين بالجنَّة، وهو عامرُ بن عبد الله بن الجَرَّاح.

ومن غير الصحابة:

(ابن جُرَيْج) الإمام الحافظ المحدِّث، هو (عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْج).

و(أحمد بن حنبل) الإمام المُبَجَّل، هو (أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيْبَاني).

الرابع: من نُسِبَ إلى رجلٍ غير أبيه هو منه بسببٍ:

(كالمقداد بن الأسود الصحابي) هو المقدادُ بن عمرو الكِنْدِي، كان في حِجر الأسود بن عبد يغوث الزهري زوجِ أمِّه، فتبنَّاه، فنُسِب إليه. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٢).

المَنْسُوْخُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (نَسَخ) الشيءَ بالشيءِ: أزاله به، والنسخُ: إبطالُ الشيءِ، وإقامة آخر مقامه.

واصطلاحاً: هو الحديثُ الذي رُفِعَ حكمهُ بحديثٍ آخر متأخِّرٍ عنه.

انظر «ناسِخُ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوْخِهِ» في حرف النون، وفيه تفصيلٌ.

المُنْقَطِعُ:

لغةً: اسمُ فاعلٍ من (الانقطاع) ضِدَّ (الاتصال) يقال: بينهم رَحْمٌ قطعاء: إذا لم تُوْصَل. (القاموس المحيط). . .

واصطلاحاً: «هو ما سَقَط من سنده قبل الصحابيِّ راوٍ واحدٌ في موضعٍ واحدٍ، أو أكثر».

هـٰذا هو التعريفُ المعتمد لدى المحقِّقين من العلماء المحدِّثين.

وقد عُرِّف «المنقطع» بتعاريف أخرى، منها:

١ ـ تعريفُ الإمام الحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري: «ما سَقط فيه قبل الوصول إلى التابعيِّ راوٍ في موضعٍ، أو في مواضعَ، أو ذُكِرَ فيه بعضُ الرُّواة بلفظٍ مُبْهَمٍ، نحو رجلٍ، أو شيخٍ» وهـٰذا التعريفُ مُنْتَقدٌ بما يلي:

أ ـ أنَّ الصحيح أن يقول: «قبل الوصول إلى الصحابي»؛ لأنَّ ما سَقَط منه التابعيُّ بين الصحابي، وتابع التابعيِّ يُسَمَّى «منقطعاً» أيضاً، ومقتضى تعريف الحاكم: أنَّ مثل هـٰذا لا يُسَمَّى «منقطعاً».

ب ـ وبأنَّ قوله: «أوْ ذُكِرَ فيه بعضُ الرواة بلفظٍ مُبْهَمٍ. . .» لا يُقِرُّه عليه جُمهورُ المحدِّثين، فإن السنَّد الذي فيه راوٍ مُبْهَمٌ يُعَدُّ عندهم متصلاً، وفي سنده راوٍ لم يُعْرَف من هو.

ومثال ما في سنده راوٍ مُبْهَمٌ: أخبرنا سفيانُ، عن مَعْن، عن شيخ: «أنَّ عبد الله بن مسعود رأى رجلاً يسأل الله؛ وفي يده حَصَىً،

فقال: إذا سألتَ رَبَّكَ فلا تسأله وفي يدك الحجرُ». (زوائد الزهد لنُعيم بن حماد: باب في الإخلاص في الدعاء، رقم:٨٤، وانظر «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٣)، حيث عزاه للطبراني في الكبير).

فالسَّندُ متصلٌ وفيه راوٍ مُبْهَمٌ لم يُسَمَّ، وهو الشيخُ الذي يروي عن سيدنا عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ فمثل هـٰذا يَعِدُّه الحاكمُ «منقطعاً».

٢ ـ تَعريفُ ابن عبد البَرِّ: «المنقطع عندي ما لا يتصل سواء كان يُعْزَى إلى النبيِّ ﷺ أو إلى غيره». (انظر «التمهيد» ١/ ٢١).

وقال صاحبُ البيقونية:

وكُـلُّ مـا لَـمْ يَتَّصِـلْ بحَـالِ إسْنَـادُهُ مُنْقَطِـعُ الأوْصَـالِ

قال ابنُ الصلاح: «صار إليه ـ أي: تعريف ابن عبد البَرِّ ـ طوائفٌ من الفقهاء وغيرُهم، وهو الذي ذكره أبو بكر الخطيب في كفايته». (انظر «علوم الحديث» ص: ٥٨).

ولا يخفى: أنَّ هـٰذا التعريف شاملٌ «للمنقطع» و«المُرْسَل» و«المُعْضَل» وما في سنده نوعُ انقطاعٍ على أي وجهٍ كان.

وعليه: فإنَّ التعريف الذي قاله المحقِّقون أولىٰ بالقبول؛ لأنه يجعل«المنقطَع نوعاً متميِّزاً عن «المُرْسَل» و«المُعْضَل» وما فيه راوٍ مُبْهمٌ.

مثال الحديث المنقطع:

قال أبو يَعْلى في مسنده (برقم: ٤٣٦): حَدَّثنا عبدُ الأعلى بن حَمَّاد النَّرْسِي قال: حدَّثنا بِشْرُ بن منصور السُّلَمِي، عن الخليل بن مُرَّة، عن الفُرَات بن سلمان، قال: قال عليٌّ: ألا يقوم أحدٌ فيُصَلِّي أربعَ ركعاتٍ قبل العصر، ويقول فيهن ما كان رسولُ الله ﷺ يقول: «تمَّ

نُوْرُكَ، فهَدَيْتَ فلك الحمدُ، عَظُمَ حلمك، فعفوتَ، فلك الحمدُ، بسطتَ يدك، فأعطيتَ، فلك الحمدُ ربَّنا، وجهُك أكْرَمُ الوجوه، وجَاهُكَ أَعْظَمُ الجَاهِ، وعَطِيَّتُكَ أفضل العطيَّة، وأهنؤها...».

هذا الحديثُ في سنده انقطاعٌ بين الفُرَاتِ بن سلمان وسيِّدنا عليٍّ رضي الله عنه، ففُرَات لم يُدْرِك سيِّدنا عليّاً، ولم يَسْمَع منه. (انظر «مجمع الزوائد» للهيثمي، ١٠/ ١٥٨).

حُكمه:

المنقطع ضعيفٌ بالاتفاق بين العلماء، ولا يَصْلُحُ للاحتجاج به، وذلك للجهل بحال الراوي الساقط من السَّند.

تنبيهٌ:

أَطلق بعضُ المحدِّثين كالإمام الشافعيِّ، والطَّبَرانيِّ ـ رحمهما الله تعالى ـ لفظ «المقطوع» وأرادوا به «المنقطَع»، وهو اصطلاحٌ غيرُ مشهورٍ.

وقد يُعتذَر للإمام الشافعيِّ بأنه قال ذلك قبل استقرار الاصطلاح، أمَّا الطَّبرانيُّ؛ فإطلاقُه ذلك يُعْتَبَرُ تجوُّزاً عن الاصطلاح. (انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٤٤ ـ ١٤٦، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٦٧ ـ ٣٦٨، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٣ ـ ١٣٤).

المُنْقَلِبُ:

الذي ينقلب بعضُ لفظِهِ على الراوي فيتغيَّر معناه.

المُنْكَرُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من: (أنْكَرَهُ) بمعنى: جَحَدَه، أو: لم يَعْرِفْه،

ويُقابِله «المعروف» فالمُنْكَر: ضِدَّ «المعروف». (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: ولهذا المُصْطَلَحِ تعريفاتٌ متعدِّدةٌ، أشهرها فيما يلي:

١ ـ هو الحديثُ الذي في إسناده راوٍ فَحُشَ غلَطُه، أو كَثُرَتْ غَفْلَتُه، أو ظَهر فِسْقُه. (انظر «توضيح الأفكار» و«النزهة» ص: ٤٧).

٢ ـ ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً لما رواه الثقةُ.

قال الحافظُ ابن حجر: «وهو المُعْتَمَدُ على رأي الأكثرين». (انظر «نزهة النظر» ص: ٣٧، و«تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

٣ ـ هو ما انفرد به «المستورُ» أو الموصوفُ بسُوء الحفظِ، أو «المُضَعَّفُ» في بعض مشايخه دون بعضٍ بشيءٍ لا متابعَ له، ولا شاهدَ.

قال الحافظ ابن حجر: «وهو الذي يُوَجَد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث». (انظر «النكت على ابن الصَّلاح» ٢/ ٦٧٥).

الفَرْقُ بين «المُنْكَر» وبين «الشَّاذ»:

١ ـ أنَّ «الشاذ» ما رواه «المقبولُ» مُخالِفاً لمن هو أولى منه.

٢ ـ أنَّ «المُنْكَر» ما رواه الضعيفُ مُخالِفاً للثقة.

فيُعْلَم من هذا: أنهما يَشترِكان في اشتراط المخالفة، ويفترقان في أنَّ «الشَّاذ» رَاوِيْهِ مقبولٌ، و«المُنْكَر» راويه ضعيفٌ. قال ابن حجر: «وقد غفل من سَوَّى بينهما». (انظر «شرح النخبة» ص: ٥٩ ـ ٧١).

مثاله:

١ ـ مثال للتعريف الأوَّل: ما رواه النَّسائيُّ، وابنُ ماجه من رواية أبي زُكَيْر يحيى بن محمَّد بن قَيْس عن هشام بن عُرْوَة، عن أبيه، عن

عائشة مرفوعاً: «كُلُوْا البَلَحَ بالتَّمْرِ فإنَّ ابْنَ آدَم إذا أكَلَه غَضِبَ الشَّيطَانُ».

قال النَّسائيُّ: «هذا حديثٌ مُنكَرٌ، تفرَّد به أبو زُكَيْر، وهو شيخٌ صالحٌ، أخرج له مسلمٌ في المتابعات، غير أنه لم يَبْلُغْ مبلغَ من يُحْتَمَلُ تَفَرُّدُهُ». (انظر «تدريب الراوي» ١/ ٢٤٠).

٢ ـ مثال للتعريف الثاني: ما رواه ابنُ أبي حاتم من طريق حُبَيِّب ابن حَبِيْب الزَّيَّات عن أبي إسحاق، عن العَيْزَار بن حُرَيْثٍ، عن ابن عبَّاس، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أقامَ الصَّلاَةَ، وآتَى الزَّكَاةَ، وحَجَّ الْبَيْتَ وصَامَ، وقَرَى الضَّيْفَ؛ دَخَلَ الْجَنَّة».

قال أبو حاتم: «هو مُنْكَرٌ؛ لأنَّ غيره من الثقات رواه عن أبي إسحاق موقوفاً، وهو المعروفُ».

رتبته:

يتبيَّن من تعريفَيْ «المُنكَر» المذكورَيْن آنفاً: أنَّ «المُنْكَرَ» من أنواع «الضعيف» جداً؛ لأنه إمَّا روايةُ ضعيفٍ موصوفٍ بفحش الغَلَطِ، أو كثرة الغفلةِ، أو الفِسْقِ، وإمَّا روايةُ ضعيفٍ مُخالِفٍ في روايته تلك لرواية الثقة، وكلا القسمين فيه ضَعْفٌ شديدٌ، و«المُنْكَرَ» يأتي في شِدَّة الضَّعْفِ بعد مرتبة «المتروك».

حكم المنكر:

الحديث المنكر حديثٌ ضعيفٌ شديدُ الضعف، لضعف راويه من جهةٍ ومخالفته للثقات من جهة ثانية.

أقوال أخرى في المنكر:

لعلماء الحديث أقوالٌ أخرى في تعريف «المُنْكَرِ» وذلك قبل استقرار المصطلح على يد الحافظ ابن حجر، ومن هذه الأقوال:

أ ـ عَرَّفه الإمامُ أبو بَكْر أحمد بن هارون البَرْدِيْجي (المتوفىٰ سنة ٣٠١ هـ): «هو الذي يُحدِّث به الرَّجُلُ عن الصحابة أو عن التَّابعين عن الصَّحابة لا يُعْرَف ذلك الحديث... إلاَّ من طريق الذي رواه فيكون منكراً». (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٥٠).

ومقتضى كلام البرديجي: أنَّ «المنكر» يُطْلَقُ على مجرَّد التَّفرد خالف أو لم يُخالِف، وقد مشى على ذلك عددٌ من الأئمة أمثال: أحمد ابن حنبل، والنَّسائي.

وقد أورد فضيلةُ أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ أمثلةً على ذلك في كتابه القيِّم «منهج النقد في علوم الحديث» (ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١) نُورِدها هنا:

١ ـ قال الإمامُ أحمد عن أفلح بن حُمَيْد الأنصاري ـ أحدُ رجال الصحيحين الثقات ـ: روى أفلحُ حديثَيْن مُنْكَرَيْن: «إنَّ النبيَّ ﷺ أشعرَ الهَدْي».

وحديث: «وقَّت لأهل العِراق ذات عرقٍ». (هدي الساري: ٢/ ١١٧).

فسَمَّى الإمامُ أحمد هذين الحديثَيْن مُنْكَرَيْن لتفرُّد أفلح بروايتهما مع كونه ثقةً.

٢ ـ حديثُ أبي الزُّبَيْر المَكِّي قال: «سألتُ جابراً عن ثمن السِّنَّور والكلبِ؟ فقال: زَجَر النبيُّ ﷺ عن ذلك». (هكذا أخرجه مسلم في كتاب المساقاة، باب تحريم ثمن الكلب، برقم: ١٥٦٩).

ورواه النَّسائي قال: «أخبرني إبراهيمُ بن الحسن قال: أنبأنا حَجَّاجُ بن محمد عن حَمَّاد بن سَلَمة، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر بن عبد الله: أنَّ رسول الله ﷺ نَهَى عن ثمنِ الكَلْبِ، والسِّنَّورِ إلاَّ كَلْبَ

الصَّيْدِ». (أخرجه النسائي في السنن الكبرى، في البيوع، باب: بيع الكلب إلا ما استثني منه، رقم: ٦٢٦٤).

قال أبو عبد الرحمن ـ يعني: النَّسائي ـ: هذا مُنْكَرٌ.

وهذا إسنادُ رجاله ثقاتٌ، لكنَّه تفرَّد برواية: «إلاَّ كلب صيد» لذلك قال فيه النَّسائيُّ: «مُنْكَرٌ».

ويمكن أن يُدْخَل هذا في «الشَّاذ»؛ لأنَّ هذه الزِّيادة فيها مخالفةٌ.

ب ـ أمَّا الإمام مسلم «فالمُنْكَرُ» عنده هو ما تفرَّد بروايته الرَّاويُ الضَّعيفُ. يُستفاد ذلك من قوله في مقدِّمة صحيحه: «وعلامةُ (المُنْكَر) في حديث المحدِّث إذا ما عُرِضَت روايتهُ للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا؛ خالفت روايَتُه روايتَهم، أو لم تكن تُوافِقها، فإذا كان الأَغلب من حديثه كذلك؛ كان مهجورَ الحديث غيرَ مقبوله، ولا مستعمِلِه». (انظر «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ٧).

ويبدو من تصرُّف التِّرمذي في «سُننه» أنَّه يرى هذا الرأي في «المُنْكَر»، فمن أمثلة ما ذكره ـ رحمه الله ـ في كتابه، وحكم عليه بالنَّكارة قوله:

١ ـ «حَدَّثَنا الفَضْلُ بن الصَّبَّاح البغداديُّ: حَدَّثنا سعيدُ بن زكريا عن عَنْبَسَة بن عبد الرحمن، عن محمَّد بن زَاذَانْ، عن محمَّد بن المُنْكَدِر، عن جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «السَّلاَمُ قَبْلَ الكَلاَمَ».

وبهذا الإسناد عن النَّبي ﷺ قال: «لا تَدْعُوا أحداً إلى الطَّعام حتى يُسَلِّمَ».

قال أبو عيسى الترمذي بعد أن أخرج هذا الحديثَ: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لا نَعْرفه إلاَّ من هذا الوجهِ، وسمعتُ محمَّداً ـ أي: ابن

إسماعيل البُخاري ـ يقول: عَنْبَسَةُ بن عبد الرحمن ضعيفٌ في الحديث ذاهبٌ، ومحمد بن زاذان منكرُ الحديث». (الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في السلام قبل السلام، رقم: ٢٦٩٩).

٢ ـ ومن ذلك أيضاً ما أخرجه في جامعه قال:

«حَدَّثنا محمودُ بن غِيْلان: حَدَّثنا شَبَّابة بن حَمْزة عن أبي الزُّبير، عن جابر ـ رضي الله عنه ـ قال: «إذا كَتَب أحَدُكم كِتَاباً فليُتَرِّبْهُ فإنَّه أنجحُ للحاجة».

ثم قال بعد إخراجه: «هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، لا نعرفه عن أبي الزُّبير إلاَّ من هذا الوجِه. و«حمزة» هو عندي ابنُ النَّصيبيِّ هو ضعيفٌ في الحديث. (الترمذي في الاستئذان، باب: ما جاء في تتريب الكتاب، رقم: ٢٧١٣).

فظاهرٌ من صنيعه في هذين المثالين: أنَّه يحكم على الحديث بالنكارة إذا تفرَّد بروايته من كان ضعيفاً في روايته. والله أعلم.

مما تقَّدم: على المُعتني، والمشتغل بهذا الفن التَّيقُّظُ، والتمييزُ بين إطلاقات النَّكارة على الحديث عند العلماء المتقدِّمين، حتى لا يقع في الالتباس، ويُنْسَب إلى الوهم، والغفلة، والتَّسرُّع في الحكم.
(انظر «الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٧٨ ـ ١٨٣، و«منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٤٣٠ ـ ٤٣١» و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٩٥ ـ ٧٩).

مُنْكَرُ الْحَدِيْثِ:

هذا الوَصْفُ صريحٌ في حقِّ الرَّاوي باعتبارِ حديثِه، لا أمرٍ آخرَ.

وهي من ألفاظِ الجَرْحِ المُوجِبةِ ضَعْفَه عند النَّاقدِ.

وقَدْرُ الجَرْحِ بهذه العبارةِ في التَّحقيقِ مُتَفاوِتٌ بين الضَّعْفِ الَّذي يُبقي للرَّاوي شيئاً من الاعتبارِ، والشَّديدِ الَّذي يَبْلُغُ به إلىٰ حَدِّ التُّهَمَةِ،

فهي لفظةٌ مُفسَّرةٌ باعتبارٍ، مُجْمَلَةٌ باعتبار.

ويُفَسَّرُ ذلك في حقِّ الرَّاوي المُعَيَّنِ بالقرائنِ المُصاحِبةِ للوَصْفِ، أو بدلالةِ أقاويلِ سائرِ النُّقَّادِ فيهِ.

ومِمَّا يُبيِّنُ تلك الدَّرَجاتِ الأمثلةُ التَّاليَةُ:

١ - قولُ أبي حاتم الرَّازيِّ في (سعيد بن الفَضْلِ بن ثابتٍ البَصْريِّ): «ليس بالقويِّ، منكَرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٥٥)، وقولُه في (سليمان بن عَطَاءٍ الحَرَّانيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ، يُكْتَبُ حَديثُه» (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ١٣٣)، وقولُه في (عبدِ الله بن جَعْفَرِ بن نَجيحٍ المدينيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ جِدًّا، ضعيفُ الحديثِ، يُحَدِّثُ عن الثِّقاتِ بالمناكيرِ، يُكْتَبُ حديثُهُ ولا يُحْتَجُّ به». (الجرح والتعديل: ٢/ ٢/ ٢٣).

وقولُ أبي زُرْعَةَ الرَّازيِّ في (سَلاَمَةَ بن رَوْحٍ الأيْليِّ): «ضعيفٌ مُنْكَرُ الحديثِ»، فقال له ابنُ أبي حاتمٍ: يُكْتَبُ حديثُهُ؟ قال: «نَعَم، يُكْتَبُ على الاعتِبارِ». (الجرح والتعديل: ٢/ ١/ ٣٠٢).

فاقترانُ وَصْفِ (مُنْكَر الحَديث) بتليينِ الرَّاوي، أو بكتابةِ حديثِهِ، دليلٌ على أنَّه ليس بمَطْروحِ الحديثِ، بل يُعْتَبَرُ به.

وشبيهٌ به في المَعنى ما يَقَعُ في عِباراتِ ابنِ حِبَّانَ، كقوله في (عبدِ الله بنِ نافعٍ المَدَنيِّ مولى ابنِ عُمَرَ): «مُنْكَرُ الحديثِ، كان مِمَّن يُخْطِىءُ؛ ولا يَعْلَمُ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بأخبارِه الَّتي لم يُوافِق فيها الثِّقاتِ، ولا الاعتبارُ منها بما خالفَ الأثْباتَ». (المجروحين: ٢/ ٢٠).

فهذا يَجْعَلُه في مرتبةِ مَن يُعْتَبَرُ به في المتابعاتِ، والشَّواهِدِ.

وجديرٌ أن تُلاحِظَ هنا: أنَّ مَن يُعْتَبَرُ به مِمَّن هذا نَعْتُه، فإنَّما هو الاعتبارُ بغيرِ المُنْكَرِ من رِوايتِه؛ لأنَّ المُنْكَرَ لا يُعْتَبَرُ بهِ.

٢ ـ وسُئل أحمدُ بن حَنْبَلٍ عن (عبدِ الرَّحمن بن زيادِ بنِ أنْعُمٍ الإفريقيِّ)، قيل له: يُرْوَىٰ عن الإفريقيِّ؟ قال: «لا، هو مُنْكَرُ الحديثِ، وقال أبو زُرْعَةَ في (مُحمَّدِ بن عَبْد الله بن نِمْرَان): «مُنْكَرُ الحديثِ، لا يُكْتَبُ حديثُه»، وقال أبو حاتم الرَّازيُّ في (مَسْلَمَةَ بنِ عُلَيٍّ الخُشَنيِّ): «ضعيفُ الحديثِ، لا يُشْتَغَلُ به»، فقال له ابنُه: هو مَتْروكُ الحديثِ؟ قال: «هو في حَدِّ التَّرْكِ، مُنْكَرُ الحديثِ».

فهذه الأمثِلَةُ دَلَّتْ علىٰ أنَّ (مُنْكَرَ الحديثِ) يكون في منزلةِ المتروكِ الَّذي لا يُعْتَبَرُ به.

٣ ـ وقال يحيىٰ بنُ مَعِينٍ في (مُحمَّدِ بن سعيدٍ الشَّاميِّ المَصْلوبِ): «مُنْكَرُ الحديثِ».

فهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذبِ ووَضْعِ الحديثِ. ووَصَفهُ يحيىٰ بكونِه (مُنْكَرَ الحديثِ).

وعَلِمْنا كَوْنَ هذا الاستعمالِ هُنا أريدَ به المتروكُ الكذَّابُ بدلالةِ المعروفِ عن النُّقَّادِ في شأنِهِ.

إذاً استِعمالُهم لهذه اللَّفْظَةِ يَجِبُ أن يُرَاعَىٰ فيه درجةُ الجَرْحِ بها، ولا يَصِحُّ أن تُحْمَل علىٰ الشَّديدِ المُسْقِطِ لذاتِها، إلَّا أن يُعْدَمَ في الرَّاوي من الأوصافِ سِواها.

وهذا الَّذي ذَكَرْتُ في بيانِ مَعنىٰ هذه العبارةِ هو الَّذي يجري عليه الاصطلاحُ لعامَّةِ النُّقَّادِ، ومنهم البُخاريُّ في التَّحقيقِ.

تفسير قولِ البُخاريِّ في الرَّاوي: «مُنْكَر الحديث»:

حكىٰ أبو الحسن القَطَّانُ عن البخاريِّ: أنَّه قال في كتابه «الأوسَط»: «كُلُّ مَن قلتُ فيه: مُنْكَرُ الحديثِ، فلا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه». (بيان الوهم والإيهام: ٢/ ٢٦٤ و٣/ ٣٧٧).

هذا النَّصُّ عن البخاريِّ وَجَدْتُ من يَذْكُرُه يَعْزُوه لابنِ القطَّانِ، ولم أجِدْ له ذِكْراً فيما في أيدينا من مُصنَّفاتِ البُخاريِّ، ولِما فيه من الشِّدَّةِ أُلحِقَ في رأي بعضِ متأخِّري المحدِّثين بأسوأ مَراتبِ التَّجريحِ.

والَّذي وَجَدْتُه بالتتبُّعِ: أنَّ استعمال البُخاريِّ لهذه اللَّفظة لا يختلفُ عن استعمال مَن سَبَقَه أو لَحِقَه من عُلماءِ الحديثِ، فهو إنَّما يقولُ ذلك في حقِّ مَن غلَبَت النَّكارةُ على حديثِه، أو استحكَمَت من جميعِه، وربَّما حكمَ عليه غيرُه بمثل حُكمِه، وربَّما وُصِفَ بكونِه (متروكَ الحديثِ)، ورُبَّما اتُّهِمَ بالكَذِبِ، وربَّما وُصِفَ بمجرَّدِ الضَّعفِ، وربَّما قال ذلك البُخاريُّ في الرَّاوي المجهولِ الَّذي لم يَرْوِ إلاَّ الحديثَ الواحدَ المُنْكَرَ.

وهذه أمثلةٌ متفاوتَةٌ مِن الرُّواةِ لذلك:

قال البُخاريُّ في (إسحاقَ بن نَجِيحٍ المَلَطيِّ): «مُنْكَرُ الحديثِ»، وهذا رجلٌ معروفٌ بالكَذِبِ ووَضْعِ الحديثِ عندهم، ومثلُه [هو] ممَّن لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه إلاَّ للبَيانِ.

وقالها في (ثابت بن زُهير أبي زُهَيرٍ). وهكذا جاءت عباراتُ غيرِه على الموافقة لِمَا قال لفظاً أو معنىً، وقال ابنُ عديٍّ: «كُلُّ أحاديثِه تُخالِفُ الثِّقاتِ في أسانيدِها ومُتونِها»، ومنهم مَن قال: «متروك الحديثِ».

وقالها في (جُميعِ بنُ ثُوَبٍ الرَّحبيِّ)، وقال ابنُ عديٍّ: «عامَّةُ أحاديثِه مَناكيرُ، كما ذَكَرهُ البُخاريُّ».

قلتُ: وهذا من ابنِ عَديٍّ تفسيرٌ ظاهرٌ لمرادِ البُخاريِّ بهذه اللَّفظَةِ، والَّتي تؤكِّدُ ما ذكرتُه آنفاً أنَّ مُراده أئمَّة الشَّأن.

وقالها البُخاريُّ في (إبراهيمَ بن إسماعيلَ بن أبي حَبِيْبَة)،

ولم يقُلْهُ غيرُه ممَّن سَبَقه، بل قال أحمدُ بن حنبلٍ: «ثقةٌ»، وقال ابنُ مَعينٍ: «صالحٌ»، لكن وافقَه عليه مِن أقرانِه أبو حاتم الرَّازيُّ، وفسَّرَه، فقال: «شَيخٌ ليس بقويٍّ، يُكْتَبُ حديثُه، ولا يُحْتَجُّ به، مُنْكَرُ الحديثِ»، فكأنَّه يقولُ: له أحاديثُ مَناكيرُ، ولم يَغلِب ذلك علىٰ حديثِه إلىٰ درجَة أنَّه صارَ لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه.

وهذا ابنُ عديٍّ يقولُ بعدما حَرَّرَ مرويَّاتِه: «له غيرُ ما ذكرتُه من الأحاديثِ، ولم أجد له أوحشَ من هذه الأحاديثِ، وهو صالحٌ في بابِ الرِّوايةِ، كما حُكيَ عن يحيىٰ بن مَعينٍ، ويُكْتَبُ حديثُه مع ضَعفِه».

قلتُ: وكان البُخاريُّ قال مرَّةً: «عنده مَناكير»، وهذه أظْهَرُ في أمرِه من الإطلاقِ المتقدِّم، لكن دَلَّ هذا علىٰ أنَّ تلك العبارةَ من البُخاريِّ لا تَعني دائماً أن يكون الرَّاوي الموصوفُ بذلك يُنَزَّلُ منزلةَ المتروكِ السَّاقطِ، والَّذي هو مقتضى عبارةِ: «لا تَحِلُّ الرِّوايةُ عنه».

وقالها البُخاريُّ في (عبد الله بن خالد بن سَلَمَة المَخْزوميِّ)، وكذلك قال أبو حاتم الرَّازيُّ، وفَسَّر أمرَه ابنُ عديٍّ، فقال: «ليس له من الحديثِ إلَّا اليَسِيرُ، ولعلَّه لا يروي عنه غيرُ محمَّد بن عُقبةَ».

ومِن بابهِ (عبد الله بن المُؤَمَّل المَخْزوميُّ)، قال أبو داوُدَ: «مُنْكَرُ الحديثِ»، وكان قليلَ الحديثِ، كما بَيَّنَ ذلك ابنُ حِبَّان. فقال: «قليلُ الحديثِ، مُنكرُ الرِّوايةِ، لا يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا انفرَدَ؛ لأنَّه لم يتبيَّنْ عندنا عدالتُه، فيُقْبَل ما انفرَد به، وذاك: أنَّه قليلُ الحديثِ، لم يتهيَّأ اعتبارُ حديثهِ بحديثِ غيرِه لقلَّتِهِ، فيُحْكَمَ له بالعدالةِ أو الجرْحِ، ولا يتهيَّأ إطلاقُ العدالةِ علىٰ مَن ليس نَعْرِفُه بها يقيناً، فيُقبلَ ما انفرَد به، فعسىٰ نُحِلُّ الحرامَ ونحرِّمُ الحلالَ برواية مَن ليس بعَدْلٍ، أو نقولُ علىٰ رسول الله ﷺ ما لم يَقُلْ اعتماداً منَّا علىٰ رواية مَن

ليسَ بعَدْل عندنا، كما لا يتهيَّأ إطلاقُ الجرح علىٰ من ليس يَسْتَحِقُّه».

قلتُ: وفي هذا بقاءٌ علىٰ أصل استعمالِ هذه اللَّفظة فيمن لم يَرْوِ إلاَّ المُنْكَرَ، أو غَلَبَ ذلك علىٰ حديثِه، فهذا وإن لم يَرْوِ إلاَّ اليسيرَ، لكن جميعُ ذلك مُنْكَرٌ، فصَحَّ أن يكون (مُنْكَرَ الحديثِ)، وهذا جَرْحٌ له بالنَّظَرِ إلىٰ مَروِيَّاتِه دون حاله.

ويُستَثْنى من دلالةِ الاصطلاح في استعمالِ (مُنْكَر الحديثِ) صورةٌ تحتاجُ إلىٰ تيقُّظٍ، وهي:

ما وَقَعَ من استعمالِ بعضِ المتقدِّمين هذا الوَصْفَ يُريدُ بهِ أنَّ الرَّاويَ يتفرَّدُ، ويُغْرِبُ.

وعلىٰ هذا حَمَلَ بعضُ الأئمَّةِ قولَ يحيىٰ بنِ سعيدٍ القطَّانِ في (قَيْسِ بن أبي حازِمٍ): «مُنْكَرُ الحديثِ» وذكَرَ له أحاديثَ مَناكيرَ. (تاريخ دمشق: ٤٩/ ٤٦٤).

كما قال يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: «الَّذينَ أطْرَوْهُ يَحمِلون هذه الأحاديثِ عنه علىٰ أنها عندهم غيرُ مَناكيرَ، وقالوا: هي غرائبُ». (تاريخ دمشق: ٤٩/ ٤٦٢).

ولذا قال ابنُ حجرٍ: «ومُرادُ القطَّانِ بالمنكَرِ: الفَرْدُ المطْلَقُ». (تهذيب التهذيب: ٣/ ٤٤٥).

وهو استعمالُ أحمدَ بن حنبلٍ أيضاً في طائفةٍ من الثِّقاتِ، لم يكن مُرادُهُ يَعْدُو التَّفرُّدَ، مثلُ: مُحمَّدِ بن إبراهيمَ التَّيميِّ، وزَيْدِ بن أبي أنَيْسَةَ، وعَمْرِو بن الحارثِ، والحُسَيْنِ بن واقدٍ، وخالدِ بن مَخْلَدٍ.

ومِمَّا يُؤيِّدُ هذا قولُ أحمَدَ بن حنبلٍ في: (الحُسَين بن الحَسنِ

الأشْقَر): «مُنكَرُ الحديثِ، وكانَ صَدوقاً». (مسائل ابن هانىء النيسابوري: ٢/ ٢٤٣).

فوصَفَهُ بالصِّدْقِ مع كونِه عنده منْكَرَ الحديثِ. (انظر «تحرير علوم الحديث» ١/ ٢١٢ ـ ٢١٧).

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ: «. . . فعليك يا مَنْ ينتفعُ من «ميزان الاعتدال» وغيره من كُتب أسماء الرجال ألا تَغْتَرَّ بلفظ الإنكار الذي تجده منقولاً من أهل النقد في الأسفار، بل يجب عليك:

١ ـ أن تَثَّبَتَ، وتفهم: أنَّ المنكَرَ إذا أطلقه أحمدُ، ومن يحذو حَذْوَه فلا يَلزمُ أن يكون الراويُ ممَّن لا يُحْتَجُّ به.

٢ ـ وأن تُفرِّقَ بينَ: (رَوى المناكيرَ، أو: يروي المناكيرَ، أو: في حديثه نَكارةٌ) ونحو ذلك، وبين قولهم: (مُنكَرُ الحديث) ونحوِ ذلك، بأنَّ العباراتِ الأولى لا تَقْدَح الراويَ قدحاً يُعتدُّ به، والأخرى تجرحه جرحاً مُعتداً به.

٣ ـ وألا تُبادِرَ بحُكم ضَعْفِ الراوي بوُجود: (أنكَرُ ما رَوَى)، في حقِّ روايته في «الكامل» و«الميزان» ونحوهما، فإنهم يُطْلِقون هذا اللفظَ على الحديث الحسَن، والصحيح أيضاً بمجرَّد تفرُّدِ راويهما.

٤ ـ وأن تُفرِّقَ بين قولِ القدماء: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وبين قولِ المتأخِّرين: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، فإنَّ القدماء كثيراً ما يُطلِقونه على مجرَّد ما تفرَّدَ به راويه، وإن كان من الأثبات؛ والمتأخِّرون يُطلِقونه على رواية راوٍ ضعيفٍ خَالف الثقات.

وقد زَلَّ قدمُ من احْتَجَّ على ضَعْفِ حديث: «مَنْ زارَ قبري وجَبَتْ له شفاعتي»، بقول الذَّهبي في «ميزانه» (٣/ ٢٢٠)، في ترجمة (موسى

ابن هلال) أحدِ رواته: وأنكرُ ما عنده حديثُهُ عن عبد الله بن عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابن عمر: «من زار قبري وجَبَتْ له شفاعتي» رواه ابنُ خُزَيْمَةَ عن محمد بن إسماعيل الأَحْمَسِيّ عنه انتهىٰ. من كلام الإمام اللَّكْنَوي.

مُنْكِرُوْ الحديثِ:

لا يُمكن للمَرْء رَفْضُ السُّنَّة النبوية، والاعتمادُ على القرآن وحده، وأنه لا يُمكِن الجمعُ بين دعوى الالتزام بتعاليم الإسلام، وإنكار حُجِّيَّةِ السنَّة النبوية، لكنَّ بعض الناس قد تخفى عليهم الأمورُ حتى البدهيات منها، وهكذا كان الأمرُ بالنسبة للسنَّة النبوية.

تاريخ الفتنة.

السنة ومنكروها قديماً:

فقد وُجِدَ في عهد الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من لم يَنتبه لقيمتها التشريعية.

قال الحَسَنُ: «بينما عمرانُ بن حصين يحدِّث عن سُنَّة نبيِّنا ﷺ إذ قال له رجلٌ: يا أبا نجيد: حدِّثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤن القرآن، أكنتَ محدِّثي عن الصلاة وما فيها وحدودها؟ أكنتَ محدِّثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟ ولكن قد شهدتُ وغِبْتَ أنت، ثم قال: فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكاة كذا، وكذا. فقال الرجل: أحيَيْتَني أحياك الله! قال الحسن: فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين». («المستدرك»: ١/ ١٠٩ ـ ٥١١ و«الكفاية» ص: ١٥).

ويبدو: أنَّ أشكالاً من هذا النوع وقع لأُمَيَّة بن خالد حيث حاوَلَ أن يبحث كافة المسائل في القرآن وحده، فقال لعبد الله بن عمر:

«. . . وإنَّا نجد صلاة الحضر، وصلاة الخوف في القرآن، ولا نجد صلاة السفر في القرآن. فقال عبد الله: يا بن أخي! إنَّ الله بعث إلينا ـ محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، فإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل». (المستدرك: ١/ ٢٥٨ وقال: رواته ثقات، مدنيون، ووافقه الذهبي).

ومن المحُتَمل: أنه بتقادَمُ الزمن ازداد عددُ الذين كانوا يبحثون مشاكلهم في ضوء القرآن وحده، حتى قال أيوب السَّخْتِياني (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ): «إذا حدَّثتَ الرجل بالسنة، فقال: دَعْنا من هذا، وحدِّثْنا من القرآن فاعلم: أنه ضالٌّ مُضِلٌّ». (الكفاية: ص: ١٦). هؤلاء الذين ذكرتُهم آنفاً، يبدو أنهم لم يكونوا يمثِّلون فرقةً ما، أو أيَّ اتجاهٍ جماعيٍّ، بل ربما كانت هذه حالاتٌ فرديةٌ، ومِن المُحْتَمَل: أنَّ عددهم قد زاد بمرور الأيام.

وهناك نقطةٌ أخرى تسترعي الانتباهَ هي أنَّ ذلك الاتجاه لم يكن عامّاً في كافة البلاد الإسلامية، بل إنه على الأغلب قد وُجِدَ بشكلٍ خاصٍّ بالعراق؛ لأن عمران بن حصين كان بالبَصرة ـ كما ذكره ابنُ حِبَّان ـ (انظر«مشاهير علماء الأمصار» ص: ٣٧)، وكذلك أيوب السَّخْتِياني من البصرة. (انظر «مشاهير علماء الأمصار» ص: ١٥٠)، ويبدو: أنَّ من أنكروا حجية السنة الذين ذكرهم الإمام الشافعي على الأغلب هم كذلك من البصرة. (انظر «السنة ومكانتها» ص: ١٦٠).

في ضوء هذه النصوص التاريخية يُمكِن القول: إنَّ هذا الاتجاه ربما وجد مجالاً بالعراق وحده.

تطوُّرٌ في رفض السُّنَّة:

رأينا في عصر الصحابة بعضَ الأشخاص الذين لم يتنبهوا لقيمة السنَّة النبوية، لكن ـ كما أسلفنا ـ أنَّ تلك الحوادثُ كانت فرديةً، ثم

تطوَّرت الأمورُ بعد ذلك، فقبيل نهاية القرن الثاني وُجِدَتْ شِرْذِمَةٌ أنكرت حجيةَ السنَّةِ كمصدرٍ للتشريع. (انظر «الأم» ٧: ٢٥٠) حيث قال الشافعي: «باب حكاية قول الطائفة التي ردَّت الأخبار كلها»)، ووُجدت طائفةٌ أخرى أنكرت حجية غير المتواتر منها. (انظر الأم: ٧: ٢٥٤ «باب حكاية قول من رد الخبر خاصة»).

الخوارج والمعتزلة والشِّيعة، وموقفُهم من السنَّة النبوية

١ ـ الخوارج والسُّنَّة:

الخوارجُ يأخذون بالسنَّة النبوية، ويؤمنون بها مصدراً أساسياً للتشريع الإسلامي، إلا أنه نُقِلَ عنهم رَدُّ ما روى بعضُ الصحابة، وخاصةً بعد التحكيم.

قال الدكتور مصطفىٰ السِّباعي رحمه الله تعالىٰ: إن «الخوارج على اختلاف فِرَقِهم يُعَدِّلون الصحابةَ جميعاً قبل الفتنة، ثم يكفِّرون علياً، وعثمان، وأصحابَ الجمل، والحكمين، ومن رضي بالتحكيم، وصوَّب الحكمين، أو أحدهما، وبذلك رَدُّوا أحاديثَ جمهور الصحابة بعد الفتنة لرضاهم بالتحكيم، واتِّباعهم أئمةَ الجَوْرِ على زعمهم فلم يكونوا أهلاً لثقتهم». («السنة ومكانتها»: ص: ١٤٩).

لكنَّ هذا الكلام يستدعي النظرَ.

فممَّا لا رَيْبَ فيه أنَّ كُتب الخوارج انعدمتْ بانعدام مذهبهم، ما عدا «الإباضية» وهم فرقةٌ من الخوارج. وبمراجعة كُتبهم نجد: أنهم يقبلون الأحاديث النبوية، ويَرْوُون عن عليٍّ، وعثمانَ، وعائشةَ، وأبي هريرة، وأنسِ بن مالك، وغيرهم، رضوان الله عليهم أجمعين.

أمَّا أخذُهم بخبر الآحاد فواضحٌ مما كتبوه في أصول الفقه.

قال السَّالمي: «إذا عارض خبرُ الآحاد القِياسَ، ففي تقديم أيهما

على الآخر مذاهبُ، ذكر المصنِّفُ منها ثلاثة، أحدها ـ وهو قول الأكثر من أصحابنا والمتكلِّمين وهو قولُ عامةِ الفقهاء من قومنا ـ: أن يقدَّم الخبرُ على القياس، فيكون العمل به أولى من العمل بالقياس». (انظر «طلعة الشمس»: ٢/ ٢٠).

ومن هنا يثبت: أنه لا يجوز إطلاقُ القول بأن كافة الخوارج يرفضون السنّةَ التي رواها الأصحابُ بعد التحكيم، أم قبله؟ (انظر «الخوارج» في حرف الخاء، فيه بحثٌ مفصَّلٌ عنهم).

٢ ـ المعتزلة والسنَّة:

استنتج الشيخُ الخضري من كتابات الشافعي (في «تاريخ التشريع الإسلامي»: ص: ١٨٥) ـ ومال إلى ذلك الدكتور السِّباعي أيضاً (في «السنة ومكانتها...» ص: ١٦٠) بأنَّ الفرقة التي رَدَّت الأخبارَ كلَّها هي المعتزلة.

والواقعُ أن نقول العلماء ـ كما قال السباعي ـ قد اضطربت في موقف المعتزلة من السنة، «هل هم مع الجُمهور في القول بحُجِّيَّتِها، بقسميها المتواتر، والآحاد؟ أم يُنكرون حُجِّيتها بقسميها؟ أم يقولون بحُجِّية المتواتر، ويُنكِرون حجية خبر الآحاد؟». (انظر «السنة ومكانتها» ص: ٢٠٢).

وذكر السِّباعي نقولاً عن الآمِديِّ وابن حَزْمٍ وابن القَيِّم، ثم قال: «وهذه النقول ـ كما ترى ـ متضاربةٌ، لا تعطينا حكماً صحيحاً في المسألة». (السنة ومكانتها: ص: ٢٠٣).

ثم نَقَل مذهب ـ النظام ـ من «الفَرْق بين الفِرَق» للبغدادي (المتوفى سنة ٤٢٩ هـ) مفاده:

أنَّه كان يُنكِر معجزات النبي ﷺ.

وأنكر حُجِّيةَ الإجماع، والقياس.

وأنكر الحُجَّةَ من الأخبار التي لا تُوجِب العلمَ الضروريَّ.

ثم ذكر: أنَّ أكثر المعتزلة متفقون على تكفير النظام. (السنة ومكانتها: ص: ٢٠).

وعندما نجد ابن الرَّاوَنْدي يَتَّهِمُ إبراهيمَ النظام ـ كما نقله الخَيَّاط المعتزلي ـ قائلاً:

«وكان يزعم: أنَّ خبر الواحد الكافر يُوجِب العلمَ، وأنَّه بمنزلة خبر النبي ﷺ في إيجاب الحُجَّةِ إذا كان خبره جسماً محسوساً.

يَرُدُّ عليه الخَيَّاطُ قائلاً: «وهذا أيضاً كَذِبٌ على إبراهيم، ليس يعدل خبر الله، وخبر رسوله عند إبراهيم خبر أحد». (الانتصار: ص: ٤٥).

وبَوَّب أبو الحسين البَصْري المعتزلي في كتابه في أصوله الفقه «المعتمد» (ص: ٥) بقوله: «بابٌ في أنَّ خبر الواحد لا يقتضي العلم، قال أكثر الناس: أنَّه لا يقتضي العلم، وقال آخرون يقتضيه، واختلف هؤلاء فلم يشترط قومٌ من أهل الظاهر اقتران قرينته بالخبر، وشرط أبو إسحاق النظام في اقتضاء الخبر العلم اقتران قرائن به، وقيل: إنَّه شرط ذلك في التواتر أيضاً، ومثَّل ذلك بأنْ نخبر بموت زيد، ونسمع في داره الواعيةَ، ونرى الجِنازة على بابه، مع علمنا بأنه ليس في داره مريضٌ سِواه...».

كما أورد أبو الحسن المعتزليّ في كتابه أبواباً أخرى مثل بابٍ في جواز وُرُود التعبُّد بأخبار الآحاد، وبابٍ في التعبُّد بخبر الواحد. (المعتمد: ص: ٥٨٣).

هذه النقولُ تعطينا فكرةً واضحةً عن مذهب المعتزلة بأنهم كانوا

يأخذون بالأحاديث النبوية، وما نُقِل عن النظام فهو مضطربٌ، وإن ثبت عنه رَدُّ السنَّة فيكون مذهبُه، وهو في هذا لا يمثِّل جمهورَ المعتزلة، وكم من المحدِّثين رموا بالقدر، فإذا كان هؤلاء لا يأخذون بالأحاديث النبوية؛ فلم كانوا يتعبون أنفسَهم، ويفنون أعمارَهم في شيء لا قيمةَ له عندهم؟

والذي نميل إليه ـ بعد هذه الشواهد ـ: أنَّ المعتزلة كانوا مع جمهور الأمة في الأخذ بالأحاديث النبوية، وربَّما طعنوا في صحة بعض الأحاديث عندما وجدوها تقف في سبيل نظرياتهم، لكنه لم يكن من مذهبهم رَدُّ الأحاديث جملةً.

٣ ـ الشيعة والسنة:

أمَّا الشيعةُ فهم فِرَقٌ كثيرةٌ، يكفِّر بعضُهم بعضاً، والموجودُ منهم حالياً في العالم الإسلامي أكثرهم من الإثني عشرية، وهم يذهبون إلى الأخذ بالسنة النبوية. (انظر كتبهم في الأحاديث مثل «الكافي» للكليني وغير ذلك).

لكنَّ الاختلاف بيننا وبينهم في طريق إثبات السنَّة نفسها.

وبما أنَّهم يحكمون بالرِّدَّة على كافة الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ عدا عدة أشخاصٍ يتراوح عددُهم بين ثلاثة إلى أحد عشر ـ لذلك لا يقبلون الأحاديث المروية عن هؤلاء الصحابة ـ رضوان الله عليهم أجمعين ـ بل يعتمدون على رواياتٍ منقولةٍ عن أهل البيت فقط ـ حسب نظرهم ـ.

خلاصة القول: أجمعت الأمةُ الإسلاميةُ من سالف الدَّهر حتى الآن على الأخذ بالسنة النبوية، وأنها مصدرُ التشريع، والمسلمون مُلزَمون بها.

ووُجِدَ قديماً بعضُ الأشخاص، أو بعضُ الفِرَق التي طعنت في السنَّة النبوية؛ ولكنها انتهت بنهاية القرن الثاني، أو على الأكثر بنهاية القرن الثالث، وما بقي لهم وجودٌ، وقد استيقظت الفتنةُ مرَّةً أخرى في القرن الماضي بتأثير من الاستعمار الغربيِّ. (انظر «دراسات في الحديث النبوي» للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ص: ٢١ ـ ٢٥).

* السُّنَّة ومُنكِروها حديثاً:

يقول الإمام أبو الحسن علي الحسني النَّدوي ـ رحمه الله تعالى ـ عن دافع إنكار الحديث والسنة في العصر الحديث في رسالته «المدخل إلى دراسات الحديث النبوي» ص: (٥٢ ـ ٥٧):

«وقد ظَهر أخيراً: أنَّ الدعاة إلى تقليد الحضارة الغربية (أحياناً جزئياً، وأحياناً كثيرة كلياً) قد عرفوا بفِطْنَتِهم وتجارُبِهم العمليةِ: أنَّ الحديث أكبر عائقٍ في سبيلهم، وهو الذي يتعارَضُ مع أهوائهم، ودعواتهم، ومناهج حياتهم، وهو الذي يحبط مساعِيَهم، أو يَخْلُق لها مشاكلَ، وعوائقَ، وتحدِّياتٍ، ومعارضاتٍ، فاستهدفوه، واعتبروه أكبرَ مُنافِسٍ، وهدفٍ، في تحقيق أغراضهم، وهدفهم لنقل الجِيْلِ الإسلاميِّ المعاصرِ من حضارةٍ إلى حضارة، وهو منهج الحياة القائمة على التعاليم الإسلامية، والآداب النبوية السُّنية، وأسوة الرسول، التي حثَّ عليها القرآنُ ودعا إليها بصراحة بقول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١].

وقد ثبتت بالحديث، والسنَّة آدابٌ، وتعليماتٌ، وأساليبٌ للحياة والعشرة، ومُنكَراتٌ ذَمَّها رسولُ الله ﷺ وأنكر عليها، واعتبرها من شعائر الجاهلية، أو تقليداً للأمم غير الإسلامية، فاستهدفوا الحديثَ والسُّنَّةَ بصورةٍ خاصةٍ، وعارضوها معارضةً قويةً، وحاولوا أن يشكِّكوا فيها ويَصرِفوا عنها، وكانوا في ذلك ـ مع استنكارهم والبراءة منهم ـ أذكياءَ شاطرين، عارفين بنفسية هذه الأمَّةِ، وكيف يستطيعون أن يوجِّهوها من الاتِّباع والتقيُّدِ، والعمل بالشريعة الإسلامية، والحياةِ على منهج حياة الرسول والصحابة إلى الحُرِّية، والانطلاق، وتحقيقِ الشهوات، والرغبات، وتقليدِ الحضارة الغربية، والرغباتِ النفسية في حُرِّيةٍ تامَّةٍ.

وهنا نَنْقُل ما جاء في آخر رسالتنا «دور الحديث في تكوين المناخ الإسلامي وصيانته».

دافعٌ جديدٌ إلى إنكار الحديث والسنَّة:

وقد عَلَّل العالِمُ الغربيُّ المهتدي الأستاذ محمَّد أسد (ليوبولد ويس سابقاً، المتوفى ١٤١٢ هـ) التنصُّلَ من السنَّة، ونزعةَ إنكار الحديث ـ التي ظهرت طلائعُها في الفترة الأخيرة ـ في ضوء معرفته لنفسية الجِيْل الجديد، وقُوَّةِ سيطرةِ الحضارة الغربية، بصعوبة التطبيق بين موازين الحضارة الغربية، وقِيَمِها، وأساليبِ حياتها، و«موضاتها» وبين السُّنَّة، والجمع بين الحياة التي تقوم على الحُبِّ العميق، والثقة التَّامة بصاحب الرسالة الإسلامية، ومصدر السَّنة النبوية ـ عليه الصَّلاة والسَّلام ـ وبين تقديسِ الحضارة الغربية والنظرِ إليها كآخر ما وصل إليه العلمُ الإنسانيُّ، ولعلَّ هذا هو السَّبَب الذي يَحُثُّ بعضَ القادة السياسيِّين، والحُكَّام، في بعض الشعوب الإسلامية، والأقطار العربية، على الهُجوم على السنَّة، وإنكار الحديث، يقول محمد أسد:

«وفي هذه الأيام التي زاد فيها نفوذُ المدنية الغربية في البلاد الإسلامية، نجد سبباً جديداً يُضاف إلى الموقف المستغرب الذي يقفه من نُسَمِّيهم «متنوِّري المسلمين» من هذه القضيةِ، ذلك هو قولُهم أنَّه من المستحيل أن نعيش على سنَّة النبي ﷺ، وأن نَتَّبعَ الطريقةَ الغربيةَ في الحياة في آنٍ واحدٍ، ثم إنَّ الجِيل المسلم الحاضر مستعدٌّ لأن يكبر كلَّ شيءٍ غربيٍّ، وأن يتعبَّد لكل مدنيةٍ أجنبيةٍ؛ لأنها أجنبيةٌ؛ ولأنها قويةٌ، وبرَّاقةٌ من الناحية المادية، هذا التفرنجُ كان أقوى الأسباب التي جعلت أحاديثَ النبيِّ عليه الصلاة والسلام، وجعلت جميعَ نظام السُّنَّة معها لا تجد قبولاً في يومنا هذا، إنَّ السنة تُعارِض الآراءَ الأساسيةَ التي تقوم عليها المدنيةُ الغربيةُ معارضةً صريحةً، حتى إنَّ أولئك الذين خلبتهم الثانية (المدنية الغربية) لا يجدون مخرجاً من مَأْزِقهم هذا إلاَّ برفض السُّنَّة، على أنَّها غيرُ واجبةِ الاتِّباع على المسلمين؛ ذلك لأنها قائمةٌ على أحاديث لا يُوْثَق بها، وبعد هذه المحاكمة الوجيزة يصبح تحريفُ تعاليم القرآن الكريم، لكي تظهر موافقةُ روح المدنية الغربية أكثر سهولة». («الإسلام على مفترق الطرق» ص: ٩٥ ـ ٩٩).

التشكيك في حُجِّية الحديث وإنكار السُّنَّة مؤامرةٌ على الإسلام، ستبوء بالخيبة والإخفاق:

والذين يُحاوِلون أن يحرموا الأمَّةَ هذا المَنْبَعَ الفَيَّاضَ للحياة، والهداية، والقُوَّة، بإثارة الشَّكِّ، والارتيابِ في حُجِّيَّة الحديث، وقيمتِه، وزحزحةِ ثقتها به، إنَّهم لا يَدْرون مدى الضَّررِ، والخسارة التي يلحقونها بها، إنهم لا يدرون: أنهم يكونون بذلك قد جعلوا أمَّتَهم «محرومةَ الإرْثِ» «محذوفة الصَّدْرِ» «مقطوعةَ الأصل» حائرةً تائهةً، كما صنع أعداءُ اليهودية، والمسيحية، أو حدثان الدهر معهما، فلو أنهما يصنعون ذلك عن شعورٍ، ووعيٍ، لَمَا كان لهذه الأمة ودينها

عدوٌّ ألدَّ منهم، وأحنق؛ لأنه لا تعود إذاً هناك وسيلةٌ إلى إنشاء هذا الذوق الديني من جديدٍ، الذوق الذي كان يمتاز به الصحابةُ ـ رضي الله عنهم ـ والذي لا يُمكِن أن يوجد إلا بصحبة النبيِّ ﷺ مباشرةً، أو بواسطة الحديث الذي هو صورةٌ حَيَّةٌ لذلك العهد، ومُذَكِّرةٌ ناطقةٌ للحياة النبوية تزخر بكيفياتِ العهد النبوي، وتتعطَّر بأريجه، وتفوح برياه.

وقد أحسن الأستاذ محمَّد أسد في كتابه القيِّم «الإسلام على مفترق الطرق» (ص: ٨٥ ـ ٩٥) تشخيصَ هذا العداءِ للإسلام ومدى خَطَرِ هذه المؤامرةِ التي تُحاول تجريدَ المجتمع الإسلامي من هذه القوَّة التي لا عِوضَ عنها، وهذه الثروةِ التي لا مثيلَ لها، فيقول:

«لقد كانت السُّنَّةُ الهيكلَ الحديديَّ الذي قام عليه صَرْحُ الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكلَ بناءٍ ما؛ أفيه شكٌّ بعدئذٍ أن يقوض ذلك البناء، كأنه بيتٌ من ورق».

ويتحدَّث عن تأثير إنكار الحديث وضرورة اتِّباع السنَّة، فيذكر نتيجةَ ذلك، ويقول: «ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام ـ على أنه نظامٌ خُلُقِيٌّ، وعمليٌّ، ونظامٌ شخصيٌّ، واجتماعيٌّ ـ تنتهي بهذه الطريقة (يعني: بإنكار الحديث وضرورة اتِّباع السَّنة) إلى التهافت، والاندثار».

تاريخ فتنة «إنكار الحديث» في العصر الحديث:

لا يحدِّثنا التاريخُ عن أفراد أو جماعاتٍ تنتسب إلى الإسلام دعت إلى نَبْذِ السنَّة النبوية بعد القرن الثاني، وأمَّا الذين نادوا بها في القرن الثاني؛ فقد أصبحوا في ذِمَّة التاريخ، واستمرَّ الوضعُ هكذا بعد ذلك أحد عشر قرناً على وجه التقريب، وتغيَّر الزمنُ، وزالت دولةُ

المسلمين، وجاء عهدُ الاستعمار، والاستعباد، وبدأ المستعمرون بنشر أفكارهم الخبيثة للقضاء على مقوِّمات الإسلام.

وفي هذه الظروف وُجِدَ بالعراق من دعى إلى نَبْذِ السنَّة. (انظر «سنة كي آيني حيثيث» للشيخ أبي الأعلى المودودي: ص: ١٦).

أمَّا في (مصر) فترجع هذه الفتنةُ إلى عهد الشيخ محمد عبده؛ إن كان ما يذكره أبو رية، ويستنتجه صحيحاً.

قال أبو رية: «قال الأستاذُ الإمام محمَّد عبده ـ رضي الله عنه ـ إنَّ المسلمين ليس لهم إمامٌ في هذا العصر غيرَ القرآن، وإنَّ الإسلام الصحيح هو ما كان عليه الصدرُ الأوَّلُ قبل ظهور الفِتَن».

«وقال ـ رحمه الله تعالىٰ ـ: لا يُمكِن لهذه الأمة أن تقوم ما دامت هذه الكتبُ فيها (يعني: الكتب التي تُدَرَّس في الأزهر، وأمثالها، كما ذكره بالهامش) ولن تقوم إلاَّ بالروح التي كانت في القرن الأول، وهو (القرآن) وكلُّ ما عداه فهو حجابٌ قائمٌ بينه وبين العلم، والعمل». (انظر «أضواء على السنَّة: ص: ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

ثم مشى على هذا المنهج الدكتور توفيق صدقي، حيث كتب مقالتَيْن في مجلَّة «المنار» (العدد: ١٢٥٧، السنة التاسعة) بعنوان «الإسلام هو القرآن وحده» واستدلَّ بالآيات القرآنية لعدم الحاجة إلى السنة النبوية حسب زعمه.

وقال الشيخ رشيدُ رضا المصري في تعليقه على مقالة الدكتور توفيق صدقي: «بقي في الموضوع بحثٌ آخر هو محلٌّ للنظر، وهو: هل الأحاديث ـ ويُسَمَّونها بسُنَن الأقوال ـ دينٌ، وشريعةٌ، وعامةٌ، وإن لم تكن سنناً متبعة بالعمل بلا نزاعٍ ولا خلافٍ، لاسيَّما في الصدر الأول؟ إن قلنا: نعم؛ فأكبر شبهة ترد علينا نهيُ النبي ﷺ عن كتابة

شيء عنه غير القرآن، وعدم كتابة الصحابة للحديث، وعدمِ عناية علمائهم وأئمَّتهم كالخلفاء بالتحديث، بل نُقِلَ عنهم الرغبةُ عنه، كما قلنا للدكتور صدقي في مذكِّرته قبل أن يكتب شيئاً في الموضوع». (مجلة «المنار» ٩: ٩٢٩ ـ ٩٣٠).

وأيَّد الشيخُ رشيد رضا الدكتورَ توفيق صدقي بكتاباته إلى حدٍّ كبيرٍ؛ إذْ قَسَّم الأحاديث النبوية قسمين، المتواتر، وغير المتواتر، وكان يرى الشيخ رشيد رضا: أنَّ ما نُقِل إلينا بالتواتر، كعدد ركعات الصلاة، والصَّوم وما شاكل ذلك، فهذا يجب قبوله، ويسمِّيه الدين العام، وأمَّا ما نُقِلَ إلينا بغير هذه الصفة فهو دينٌ خاصٌّ، لسنا مُلزَمين بالأخذ به. يذكر الشيخ رشيد رضا بعد أن أورد الآثارَ الواردةَ في الامتناع عن الكتابة قائلاً: «كلُّ هذا الذي أورده ابنُ عبد البَرِّ وأمثالُه مما رواه غيرُه كإحراق أبي بكر لما كتَبه، وعدم وُصول شيءٍ من صُحُف الصحابة إلى التابعين وكون التابعين لم يدوِّنوا الحديثَ لنشره إلاَّ بأمر الأمراء ـ يؤيِّد ما ورد من أنهم كانوا يكتبون الشيءَ لأجل حفظه، ثم يمحونه، وإذا أضفتَ إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث بل في رغبتهم عنه، بل في نَهْيِهم عنه، قوي عندك ترجيحُ كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديثَ (كلَّها) ديناً عامَّاً دائماً كالقرآن». (مجلة «المنار» المجلد العاشر، ٥١١).

ويبدو: أنه ـ أي: الشيخ رشيد رضا ـ رَجَع عن موقفه في آخر عُمُرِه كما يذكر لنا الأستاذُ مصطفى السباعي رحمه الله. (انظر«السنة ومكانتها...»: ص: ٤٢).

ثم أصدر الأستاذ أحمدُ أمين كتابَه: «فجر الإسلام» سنة ١٩٢٩ م، وكتب فيه فصلاً عن السنَّة النبوية، وخلط الحقَّ بالباطل، وبقي على آرائه حتى ماتَ، وهو مع الأسفِ الشديدِ لا يَمُتُّ إلى العلم

بصلةٍ بل يبعث الشَّكَّ في نزاهته العلمية.

ثم نَشَر الأستاذ إسماعيل أدهم رسالةً في سنة ١٣٥٣ هـ عن تاريخ السنَّة، وقال: «الأحاديثُ الموجودةُ حتى في الصحيحين «ليست ثابتةَ الأصول، والدعائم، بل هي مشكوكٌ فيها، ويغلب عليها صفةُ الوضع». (السنة ومكانتها: ص: ٢١٣).

وعندما قامت ضَجَّةٌ حول كتابه، نشر مقالتَه في مجلة «الفتح» قائلاً: إنَّ ما قاله وافق عليه جماعةٌ من كبار الأدباء، والعلماء، وذكر منهم الأستاذَ أحمد أمين بكتابٍ أرسله إليه، ولم يكذِّبه أحمدُ أمين بل كتب في بعض المجلَّات ما يُفيد تألُّمَه مما حَصَل لصاحبه، واعتبر ذلك محاربةً لحُرِّية الرأي، وحجرَ عثرةٍ في سبيل البحوث العلمية. (السنة ومكانتها: ص: ٢١٤).

بعد هؤلاء تَسَلَّم اللِّواءَ أبو رَيَّة، ونشر نتيجةَ «بحثه» في كتابه «أضواء على السنَّة المحمدية».

وفي الواقع: أنَّه ما جاء بفكرةٍ جديدةٍ، ولا باستدلالٍ جديدٍ، بل خَلَط ما قاله كلٌّ من إسماعيل أدهم، وتوفيق صدقي، ورشيد رضا، وهو لا يبعد في نتيجته عما ذهب إليه السيدُ رشيد رضا، بل يقلِّده مع دعوى الاجتهاد، وهو يفسِّر كلمة السنَّة قائلاً:

«ولم تكن السُّنَّةُ يومئذ [يعني في عصر النبي ﷺ] تُعْرَف إلاَّ بالسُّنَّة العملية». (أضواء: ص: ٤٠٤).

أمَّا مفهومُ السنَّة العملية عنده فهو السُّنَنُ العمليةُ المتواترةُ كما جاء في كتابه: «أضواء...»: «وسُنَنُ الرسول المتواترة ـ وهي السُّنَن العملية ـ وما أجمع عليه مسلمو الصدر الأول، وكان معلوماً عندهم بالضرورة ـ كلُّ ذلك لا يَسَعُ أحداً جحده، أو رفضه بتأويلٍ، ولا

اجتهادٍ، ككَوْن الصَّلاة المعروفة خمساً، وكون الفجر ركعتين، والمغرب ثلاثاً والبواقي أربعاً أربعاً، وكون كلِّ ركعةٍ تشتمل على قيامٍ، وقراءةِ قرآنٍ فيه، وركوعٍ، وسجودين... إلخ ممَّا هو معروفٌ بالعمل من عهد الرسول [ﷺ] وإلى اليوم، هذه هي سُنَّةُ الرسول ﷺ، وأمَّا إطلاقُها على ما يشمل الأحاديث؛ فاصطلاحٌ حادثٌ».

إمَّا بالنسبة لأحاديث الآحاد فيقول: «ومن صَحَّ عنده شيءٌ منها روايةً، ودلالةً عمل به ـ ولا تجعل تشريعاً عاماً تُلزِمه الأمة إلزاماً، تقليداً لمن أخذ به». (أضواء: ص: ٤٠٧).

فتنة «مُنْكري الحديث» في القارة الهندية:

لقد استعمر الإنجليزُ الهندَ بكاملها في القرن الماضي، وعندما حاول المسلمون استخلاصَها من أيدي المستعمرين؛ أعلنوا الجهادَ لهذا الغرض، ولو أنهم أخفقوا في محاربتهم للإنجليز، إلاَّ أنَّ المستعمرين قد تنبَّهوا لخطورة روح الجهاد بالسَّيف، ولذلك أوجدوا طبقةً من «علماء المسلمين» الذين أنكروا الجهادَ بالسَّيف، وذلك بالطعن في أحاديث الجهاد، وكان جِرَاغْ علي، والمتنبِّي الكَذَّاب مِيْرزَا غُلَام أحمد القادِيَاني من قادة هذه المدرسةِ.

كما أنتجت الروحُ الانهزاميةُ رجالاً مثلَ: السيد أحمد خان، وعبد الله الجِكَرُ الَوي، وأحمد الدِّين الأَمَرْ تَسْرِي، وآخرين، وأخيراً جاء غلامُ أحمد بَرْوَيْز الذي أبدى نشاطاً ملحوظاً فأسَّس جمعيةً باسم «أهل القرآن»، كما أصدر مجلةً شهريةً، ونشر عدةَ كتبٍ في هذا الصدد، وغلام أحمد بَرْوَيْز يقلِّد توفيق صدقي تقليداً تاماً مع دعوى الاجتهاد، والانفراد؛ لأنه يُنكِر إنكاراً تاماً أن يكون للأحاديث أيَّةُ قيمةٍ تشريعيةٍ، فلا يرفض أخبارَ الآحاد فحسب، بل يرفض ما نُقِلَ إلينا بالتواتر مثلَ الصَّلوات الخمس، وعدد ركعاتها وهيآتها، وما شاكل

ذلك ـ ويقول: إنَّ القرآن لم يأمرنا إلاَّ بإقامة الصَّلاة، أمَّا كيفيةُ أداء الصلاة، فأمرٌ متروكٌ لرئيس الدولة يعينه بمشورة مستشاريه حسب الزمان، والمكان».

وهذا ما قاله توفيقُ صدقي في مقاله: «الإسلام هو القرآن وحده»، ولكنه تراجع عنه فيما بعد ذلك.

خلاصة القول:

لقد أَنْكَر قِلَّةٌ قليلةٌ من الناس حُجِّيَّةَ السنَّة النبوية، وقيمَتها التشريعيةَ في القرن الثاني، وكان منشأ ذلك الجهل.

كما وُجِدتْ فئةٌ أخرى أنكرت غير المتواتر منها، وقُضِيَ على هذه الفتنة بعد القرن الثاني، ثم قامت من جديدٍ ـ ولعلَّها بتأثير من الاستعمار الغربي ـ فأنكر بعضُ الناس أحاديث الجهاد فقط، بينما أنكر البعضُ الآخرُ الأحاديثَ النبويةَ جملةً، وتفصيلاً، متواترَها، ومشهورَها، وآحادَها.

وعلى كلٍّ... فالاتجاهات الحديثة في رفْض السنَّة لا تَخْرُج عن اتجاهات القرن الثاني، واستدلالاتهم لا تضيف شيئاً على استدلالات أسلافهم. وما أَشْبَهَ اللَّيْلَة بالبارحة! (انظر «دراسات في الحديث النبوي» ص: ٢٦ ـ ٢٩).

أختم هذا البحثَ بما اختتم الإمام أبو الحسن الندوي ـ رحمه الله تعالى ـ مقاله عن الموضوع قائلاً....

«...وبالرَّغم من هذه المحاولات الطائشة للتشكيك في حُجِّيَّةِ الحديث، والدعوة إلى إنكار السُّنَّة التي ظهرت على مستوياتٍ مختلفةٍ، وبدوافعَ متنوِّعةٍ: عقائديةٍ، وسياسيةٍ، وشخصيةٍ، وللهُروب من مسؤولية العمل بالأحكام الشرعية، والالتزام الدينيِّ في فتراتٍ

مختلفةٍ لم يَزَلْ شعارُ السنَّة عالياً، والدعوةُ إليها قائمةً، وقد عُجِنَتْ بها طينةُ المجتمع الإسلامي، وتَغَلْغَلَتْ في أحشائه، وجرتْ منه مجرى الرُّوح والدَّم، حتى أصبح من المستحيل تجريدُه منها، وإقامةُ مجتمعٍ جديدٍ على مجرَّد الدعوة إلى القرآن الذي اقترن بعمل الرسول ﷺ وشرحه له، وتفصيل ما جاء فيه مُجْمَلاً ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤].

ولا يزال الحديثُ النبويُّ الشريفُ معتنى به، دراسةً، وتفهُّماً، وتحقيقاً، ونشراً لمصادره التي لم تَرَ ضَوْءَ الشمس بعد، ولا تزال الحسبةُ قائمةً على المجتمع الإسلامي، والأمرُ بالمعروف والنهي عن المُنْكَر، والرَّدُّ على البِدَع والمُحْدَثات على قدمٍ وساقٍ بما في ذلك من تقليد الحضارة الغربية التقليد الأعمى، والرِّدَّةِ العقائدية، والفكرية، والحضارية، وقبول المدنية الغربية برُمَّتِها، وبَحذافيرها، وعلى عِلاَّتها، ومخالفاتها للحياة الإسلامية، بفضل الاحتكام إلى السنَّة، والرُّجوع إلى الحديث تحقيقاً لِمَا أخبر به النبيُّ ﷺ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَوَامَةٌ على أَمرِ الله، لا يَضُرُّها مَنْ خالَفَها»، وفي حديثٍ آخَرَ: «لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِيْن على الْحَقِّ حَتَّى تَقُوْمَ السَّاعَةُ».

إنَّ شأن المشكِّكين في حُجِّيَّة الحديث، والحاملين للواء إنكار السُّنَّة، مع الحديث النبوي والسنَّة المطهَّرة، كما حكاه الشاعرُ العربيُّ القديمُ:

كنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْماً ليُوْهِنَها فلم يَضِرْها وأَوْهَى قَرْنَه الوَعِلُ

أهمُّ الكتب المؤلَّفة في الرّدِّ علىٰ منكري الحديث:

١ ـ **السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفىٰ السباعي (المتوفىٰ سنة ١٣٨٣ هـ).

٢ ـ **حجية السُّنَّة**: للدكتور عبد الغني بن محمد عبد الخالق (المتوفى سنة ١٤٠٣هـ).

٣ ـ **دفاع عن السُّنَّة**: للدكتور محمد بن محمد أبو شهبة (المتوفىٰ سنة ١٤٠٣هـ).

٤ ـ **نصرة الحديث في الردّ علىٰ منكري الحديث**: للمحدِّث الكبير الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي (المتوفىٰ سنة ١٤١٢ هـ).

المُوَافَقَةُ:

من أقسام «الإسناد العالي»، وهي: الوصولُ إلى شيخ أحد المصنِّفين من غير طريقه.

مثالُه:

كما قال الحافظُ ابن حجر: «روى البخاريُّ عن قُتَيْبَةَ، عن مالكٍ حديثاً فلو رويناه من طريقه؛ كان بيننا وبين قتيبة ثمانيةٌ، ولو روينا ذلك الحديثَ بعينه من طريق أبي العبَّاس السَّرَّاج (المتوفىٰ سنة ٣١٢ هـ) عن قتيبة مثلاً؛ لكان بيننا وبين قتيبة فيه سبعةٌ، فقد حصلت لنا الموافقةُ مع البخاري في شيخه بعينه مع عُلُوِّ الإسناد على الإسناد إليه». (نزهة النظر: ص: ٧١).

المَوَالِي مِنَ الرُّوَاةِ والْعُلَمَاءِ:

لغةً: (المَوالي) جمعُ: مَوْلَى: والمَوْلَى من الأضداد، فيُطْلَق على المالك، والعَبْد، والمُعْتِق، والمُعْتَقِ. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: (الموالي): جمع: مَوْلَى، وهو: الشخصُ المُحَالَفُ، أو المُعْتَقُ، أو الذي أَسْلَمَ على يد غيره. («المعرفة في علوم

الحديث» ص: ٢٤٣، و«علوم الحديث» ص: ٤٠٠، و«تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٢).

الأصلُ في نسبة الراوي إلى قبيلةٍ أن يكون منهم صليبةً، كقولهم: قُرَشِيٌّ؛ أي: من أولاد قُرَيْش، وإذا نسبوا إليها من ينتمي إليها بالولاء؛ أضافوا كلمة (مَوْلَى)، فقالوا: مولى قريشٍ، أو القُرَشيُّ مَوْلاَهم.

والولاَءُ أقسامٌ، منها: ولاءُ العِتاقة، وولاءُ الإسلام، وولاءُ الموالاة (أي: الحلف) إلاَّ أنَّ (المولى) ربما نُسِبَ إلى القبيلة دون التنبيه الذي ذكرناه، فيعتقد المرءُ أنه منهم صليبةً، لذلك عُنِيَ العلماءُ بمعرفة الموالي حتى لا يختلط من يُنْسَب إلى القبيلة بالولاء مع من يُنْسَب إليها من صُلبِها، وليتميَّز عن سميِّه المنسوب إليها صليبةً.

ومن الأمثلة على ذلك:

١ ـ أبو البَخْتَري الطَّائي: سعيد بن فَيْرُوْز التابعيُّ، هو مولى طيِّئ؛ لأن سيده كان من (طيِّئ) فأعتقه.

٢ ـ عبد الرحمن بن هُرْمُزْ الأَعْرَج الهاشمي، هو مولى (بني هاشم) بالعتاقة.

٣ ـ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري الجُعْفِي، مولى (الجُعْفِيِّين) لإسلام جَدِّه الأعلى على يد بعض الجُعْفِيِّين.

٤ ـ الإمامُ مالك بن أنس الأَصْبَحي التَّيْمي، هو أصبحيٌّ صليبةً، وتَيْمِيٌّ بولاء الحلف؛ لأن جدَّه مالك بن أبي عامر كان حليفاً (لبني تَيْم).

والبحثُ في الموالي يقدِّم إلينا صورةً مشرقةً عن أثر الإسلام في إنهاض الشعوب، ومحو الفروق بين الطبقات؛ إذ رفع من شأنهم مع

أنَّ أعراف سائر الأمم تُعْتَبِرُ أمثالهم طبقةً دنيا، لا يسمح لها أن تطمع بمساواة ساداتها، فضلاً عن أن تطمح إلى المعالي، والسيادة.

لكنَّ ديننا الإسلاميَّ جعل معيارَ سيادة الفرد، وكرامته ما يتحلَّى به من الفضائل، والخير، كما قرَّر القرآنُ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾، والتقوى تحقِّق خيرَ الدنيا، والآخرة، وإعمارَ الحضارة، وهداية القلوب.

وهذه قصةٌ قصيرةٌ يرويها لنا الإمامُ الزهريُّ تفصح عمَّا بلغه هؤلاء في ظِلِّ الإسلام:

قال الزهري: «قَدِمْتُ على عبد الملك بن مَرْوان.

فقال: من أين قَدِمْتَ يا زُهريُّ؟

قال: قلتُ: من مَكَّةَ.

قال: فَمَنْ خَلَّفْتَ بها يسود أهلَها؟

قلتُ: عطاء بن أبي رَبَاح.

قال: فَمِنَ العرب، أم مِنْ المَوالي؟

قلتُ: من الموالي.

قال: وبم سادَهم؟

قلتُ: بالدِّيانة، والرِّواية!!

قال: إنَّ أهل الدِّيانة، والرِّواية ينبغي أن يسودوا.

قال: فمن يسود أهل اليمن؟

قال: قلتُ: طاووسُ بن كَيْسَان.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: وبم سَادَهم؟

قلت: بما سادهم به عطاءٌ.

قال: إنه لينبغي.

قال: فمن يسود أهلَ مصر؟

قال: قلتُ: يزيد بن أبي حبيب.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: من يسود أهل الشام؟

قال: قلتُ: مَكْحُوْلٌ.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي.

قال: قلتُ: من الموالي، عبد نوبي أعتقته امرأة من هُذَيْل.

قال: فمن يسود أهلَ الجزيرة؟

قلتُ: مَيْمُون بن مِهْران.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ خُرَاسان؟

قال: قلتُ: الضَّحَّاك بن مُزاحِم.

قال: فمن العربِ، أم من الموالي؟

قال: قلتُ: مِن الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ البَصْرَةَ؟

قال: قلتُ: الحسن بن أبي الحسن.

قال: فمن العرب، أم من الموالي؟

قالت: قلتُ: من الموالي.

قال: وَيْلَك فمن يسود أهلَ الكوفة؟

قال: قلتُ: إبراهيم النَّخَعي.

قال: فمن العرب أم من الموالي؟

قال: قلتُ: من العرب.

قال: وَيْلَك يا زهريُّ فرجت عني! والله لتَسُودَنَّ الموالي على العرب؛ حتى يُخْطَب لها على المنابر؛ والعرب تحتها!!

قال: قلتُ: يا أمير المؤمنين! إنما هو أمرُ الله ودِيْنُه، من حَفِظَه؛ سادَ، ومن ضيَّعَه؛ سَقَط. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ١٧٥ ـ ١٧٧).

المُصنَّفات فيه:

ومظانّ تراجم هؤلاء كتب رجال الحديث عموماً، ولم أعثر على كتابٍ خاصٍّ أُلِّف في «الموالي».

مُوَثَّقٌ:

تعني هذه العبارةُ: أنَّ البعض قد ضَعَّفه، غير أنَّ الأكثر على توثيقه، وأنَّ الراجح فيه: أنه ثقةٌ، أو صدوقٌ، كما يَدُلُّ عليه كلامُ الحافظ الذهبي، الذي عَنْوَنَ به كتابَه: «معرفة الرواة المتكلَّم فيهم بما لا يوجب الرَّدَّ» أو «مَنْ تُكُلِّم فيه؛ وهو مُوَثَّقٌ» ومطبوعٌ باسم الأول.

وقد قال فيه ـ رحمه الله تعالى ـ (ص: ٥١): «أمَّا بعد: فهذا

فصلٌ نافعٌ في معرفة الثِّقات الرواة الذين تكلَّم فيهم بعضُ الأئمة بما لا يُوجِب رَدَّ أخبارِهم، وفيهم بعضُ اللِّيْن، وغيرُهم أتقَنُ منهم، وأحفَظُ، فهؤلاء حديثُهم إنْ لم يكن في أعلى مراتب «الصحيح» فلا ينزل من رُتبة «الحسن»، اللَّهم إلا أن يكون للرجل منهم أحاديثُ تُسْتَنْكَرُ عليه، وهي التي تُكلِّم فيه من أجلها، فينبغي التوقُّف».

المُوَحَّدَةُ:

باء ذاتُ نقطةٍ تحت.

مُوْدٍ:

قال الحافظ السَّخاوي: «اخْتُلِف في ضَبْطِها، فمنهم من يخفِّفها ـ أي: مُوْدٍ (أي: هالكٍ) قال في الصِّحاح: أودى فلان، أي: هَلَك، فهو مُودٍ، ومنهم من يُشَدِّدها مع الهمزة ـ مُؤْدٌّ ـ أي: حَسَنُ الأداء، أفاده شيخي في ترجَمة (سعد بن سعيد الأنصاري) من مختصر التهذيب، نقلاً عن أبي الحسن ابن القَطَّان الفاسي، وكذا أثبت الوَجْهَيْن كذلك في ضَبْطِها ابنُ دقيق العيد». (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٨).

المَوْصُوْلُ:

انظر «المُتَّصِلُ».

المَوْضُوْعُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (الوَضْع) ضِدَّ: الرَّفْع.

يُستعمَل (الوَضْعُ) في اللغة لمعانٍ عِدَّة، منها:

الحَطُّ: يُقال: وضعَه، يَضَعَه وَضْعاً، بمعنى: حَطَّه.

ووَضع عنه، أي: حَطَّ من قدره.

ووضع عن غريمه، أي: أنقص ممَّا له عليه شيئاً.

ووَضَعَتِ المرأةُ حَمْلَها: إذا وَلَدَتْ.

ووضع في تجارته: إذا خَسِرَ فيها، وانحطَّ من رأس مالِها.

ومنها: الإسقاطُ: يقالُ: وضع عُنْقَه، أي: أَسقطها، ووضع عنه الجِنايَةَ، أي: أسقطها.

ومنها: الاختلاقُ: يقالُ: وضَع الشيءَ وضعاً؛ أي: اخْتَلَقَه.

ومنها: الإلصاقُ: يُقالُ: وضَع فلانٌ على فلانٍ كذا، أي: أَلصقه به.

والموضوع: اسم مفعول من: «وَضَعَ» ومنه «الحديثُ الموضوعُ». (انظر «القاموس المحيط» و«معجم مقاييس اللغة» و«تنزيه الشريعة» ١/ ٢٥. و«فتح المغيث» ١/ ٢٣٤).

فيكون معناه: الحديثُ المُنْحَطُّ، أو المُسْقَطُ، أو المُخْتَلَقُ، أو المُلْصَقُ.

واصطلاحاً: عَرَّفه علماءُ الحديث بأنَّ (الموضوع) هو الحديث الذي لم يَصْدُرْ عن النبي ﷺ قَوْلاً، أو فعلاً، أو تقريراً، وأُضيف إليه خطأً، أو عَمْداً، جهلاً، أو كيداً. (انظر: «علوم الحديث» للحاكم: ص: ٨٩، و«تدريب الراوي» للسيوطي، (١/ ٢٣٤)، و«فتح المغيث» للعراقي، (١/ ٢٣٤)، و«تنزيه الشريعة» للكِناني، (١/ ٥).

وخَصَّه البعضُ منهم بالعَمْدِ دُون الخطأ، وقالوا: بأنَّ الموضوع خاصٌّ بما تعمَّد بوَضْعه، أمَّا ما لم يتعمَّد في وضعه، ونسب إلى النبي ﷺ خطأً؛ فقد سَمَّوه «الباطل».

وإذا أطلق المحدِّثون (الموضوعَ) لا يُريدون به إلا ما اخْتُلِقَ،

ونُسِبَ إلى النبي ﷺ، والمنسوب إلى غيره كذباً يقولون فيه: «هذا موضوعٌ على فلان» كما قال الإمام ابن الجَوْزيّ، وغيره: إنَّ ما رُوِيَ عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ: أنها قالت: وما فَقَدْتُ جَسَدَ محمَّدٍ ـ وفي روايةٍ: ما فُقِدَ جَسَدُ محمَّدٍ ـ ليلةَ المِعراج. موضوعٌ على عائشة، ومن ثَمَّ تَرَى أكثرَهم لا يُعرِّفون (الموضوعَ) إلا بالمكذوبِ على رسول الله ﷺ فحَسْب. (ظفر الأماني: ص: ٤١٨ ـ ٤١٩).

وكثيراً ما يكون اللفظُ المزعومُ لـ «الحديث الموضوع» من كلام الحُكماء، أو المثال، أو من آثار الصحابة ينسبه الواضعُ إلى النبي ﷺ، وقد يكون من نَسْجِ خياله، وإنشائه، والحديث الموضوع هو شَرُّ الأحاديث الضعيفة، وأشدُّها خطراً، وضرراً على الدِّين، وأهله، كما سنبيِّنُه خلال تعريفه.

الوَضْعُ في الحديث من جهة التعمُّد والغَفلةِ:

الوَضْعُ في الحديثِ من جِهَةِ التَّعمُّدِ، وَعَدمِهِ، يَعودُ إلى سببين:

الأوَّل: التَّعمُّدُ والقَصْدُ:

وهذا ظاهرٌ، وعُرِفَت بهِ طائفةٌ من الهَلْكَى، لأغراضٍ سيأتي التَّنبيهُ عليها.

مِثْلُ: مُحمَّد بن سعيد الشَّاميِّ المَصْلوب، وكان مِن أجرأ النَّاسِ على وَضْعِ الحديثِ، حتَّى جاء عنهُ: أنَّه يَسْمَعُ الكلامَ يَسْتَحْسِنُهُ، فيَضعُ له إسناداً.

ومِثْلُ: أبي البَخْتَريِّ وَهْبِ بن وَهْبٍ القاضي، فَقَد كانَ يكذِبُ، يَضَعُ الحديثَ بلا حَياءٍ، اتَّفَقت على ذلك عِباراتُ جَميعِ النُّقَّاد، وأمثلةُ ما وضَعَهُ (أسانيدَ، ومُتوناً) كَثيرَةٌ في كُتُبِ المجروحينَ.

ومثلُ: جَعْفَرِ بن الزُّبير. قال محمَّدُ بن جَعْفَرٍ غُنْدَرٌ: رأيْتُ شُعبَةَ (يعني: ابنَ الحجَّاج) راكِباً على حِمارٍ، فقيل له: أين تُريد يا أبا بِسْطامٍ قالَ: «أَذْهَبُ فأسْتَعْدي (أي: أسْتَنْصِرُ عليه، كأنَّه يعني يَشْكو أمرَه إلى السُّلطان ليَدْفَعَ سوءه) على هذا (يعني: جَعفرَ بنَ الزُّبير)؛ وضَع على رَسولِ الله ﷺ أرْبَعَمِئَة حديثٍ كذباً». (الكامل: ١/ ١٨٢).

ومِثْلُ: محمَّد بن أحمد بن عيسى الورَّاق. قال ابنُ عَديٍّ: (يضَعُ الحديثَ، ويُلْزِقُ أحاديثَ قومٍ لم يَرَهُم، يتفرَّدُ على قومٍ يُحَدِّثُ عنهُم ليسَ عندَهُم»، قالَ: «عندي عنه آلافُ الأحاديث، ولو ذكَرْتُ مَناكيرَهُ؛ لطال به الكتابُ». (الكامل: ٧/ ٥٥٩ ، ٥٦٠).

وهذا الصِّنْفُ نُفوسُهم مريضةٌ عريَّةٌ من الوَرَع، رخيصةٌ، يَكْذِبونَ على رسول الله ﷺ بغايةٍ من الوقاحةِ، وسوء الأدبِ، ورِقَّةِ الدِّين.

وفيهم طائِفةٌ ربَّما تَذَرَّعوا بجَهْلٍ: أنَّهم قَصَدوا نصْرَ الدِّين، فقالوا: نَكْذِبُ له ﷺ لا عليه، ونَكْذِبُ لمَصْلَحةٍ لا لمَفْسَدةٍ، والكَذِبُ المحرَّمُ إنَّما هو في حقِّ من كَذَب عليه يُريد بذلك شَيْنَهُ، وشَيْنَ الإسلام، كما يتنزَّلُ على هذا حالُ (نوح بن أبي مَرْيَمَ) وَشِبْهِهِ.

وهذا الصِّنْفُ من الرُّواةِ هم المَعنِيُّونَ بالوَعيد الشَّديد الوارِد في الكَذِب على النَّبيِّ ﷺ في الحديثِ الصَّحيح المتواترِ: «مَن كَذَبَ عليَّ مُتعَمِّداً؛ فليتبوَّأ مَقْعَدَهُ من النَّار». (جَمَع طُرُقَه الحافظُ الطَّبراني في «جزء»، وابنُ الجوزيِّ في صدر كتاب «الموضوعات»).

والثَّاني: الغَفْلَةُ والخَطأُ:

كمَن لا يَفْهَمُ الحديثَ، فيُحدِّثُ، فيُشَبَّهُ له، أو يكون أُتِيَ من تغيُّرِ حِفْظه، واختلاطِه، أو مِنْ قبولِهِ التَّلقينَ، أو أن يُدَسَّ في كُتُبِه؛ وهو لا يَعْلَمُ.

وهذا ممَّا يُصاب به كثيرٌ من الرُّواة ليسوا مُتَّهَمين، لكنَّ الحديثَ يكون موضوعاً.

كقصَّة (ثابتٍ الزَّاهد)، وكمن جعل الأثرَ عن بني إسرائيلَ حديثاً وهَمْاً منهُ، كحديث: «الرِّبا سَبعون باباً» والَّذي صَوابُه ممَّا حدَّثَ به (عبدُ الله بنُ سَلاَم)، وابنُ سَلاَمٍ كان من أحبار أَهْلِ الكتابِ، فأسْلَم.

وفي الرُّواة عددٌ ذُكِروا في الكذَّابينَ، وعِلَّتُهم من جهة الغَفْلَةَ.

مثْلُ: عَبَّاد بن كَثير الثَّقفيِّ، فقد قالَ أبو طالبٍ: سَمِعْتُ أحمدَ بن حنبل يقولُ: «عَبَّادُ بن كثير أسْوَؤهم حالاً» قلتُ: كان له هَوىً؟ قالَ: «لا، ولكن روى أحاديثَ كَذِبٍ لم يَسْمَعْها، وكان من أهل مَكَّةَ، وكانَ رَجُلاً صالحاً»، قلتُ: كيف كان يَرْوي ما لم يَسْمَعْ؟ قالَ: «البَلاءُ، والغَفْلَةُ». (الكامل: (٥/ ٥٣٨).

ومثْلُ: عطاءِ بن عَجْلانَ العطَّارِ، قالَ يحيى بن مَعينٍ: «لم يَكُن بشيءٍ، وكان يُوضَعُ له الحديثُ: حديثُ الأعمَشِ، عن أبي مُعاوِيةَ الضَّريرِ؛ وغيرِه، فيُحَدِّثُ بها». (تاريخ يحيى بن مَعين: النَّص: ٥٢٧٠).

وبسَبَبِ الغَفْلَةِ ربَّما وُضِعَ للرَّاوي الحديثُ، فحدَّثَ به على أنَّه من حديثِه؛ وهو لا يَعْلَمُ، مثلُ: (مُحمَّد بن مَيْمُونٍ الخيَّاطِ المَكِّيِّ)، قال أبو حاتمٍ الرَّازيُّ: «كان أُمِّيّاً مُغفَّلاً، ذُكِرَ لي: أنَّه رَوَى عن أبي سَعيدٍ مولى بني هاشمٍ عن شُعْبَةَ حديثاً باطلاً، وما أسْتَبْعِدُ أن يكونَ وُضِعَ للشَّيخ؛ فإنَّه كان أمِّيّاً». (الجرح والتعديل: ٤/ ١/ ٨٢).

الوَضْع في الحديث: إثمه، وحُكمه، وحُكم رواية الحديث الموضوع:

إثم الكذب على رسول الله ﷺ:

يقولُ الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة شرحه لـ: «صحيح مسلم»، عند شرح الحديث: «مَن كَذَبَ عليَّ متعمِّداً

فليَتَبوَّأ مقعدَه من النَّار»: «الكذبُ عند المتكلِّمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمداً كان، أو سهواً. هذا مذهبُ أهل السُّنَّة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية. ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنَّه قيَّدهُ عليه الصلاة والسلام بالعمد، لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً، مع أنَّ الإجماع، والنصوص المشهورة في الكتاب والسنَّة متوافقةٌ متظاهرةٌ على أنه لا إثمَ على الناسي والغالِط، فلو أطلق عليه الصلاة والسلام الكذبَ؛ لتُوُهِّم أنه يأثم الناسي أيضاً فقيَّده، وأما الرواياتُ المُطْلَقة فمحمولةٌ على المقيَّدة بالعمد، والله أعلم.

والكَذِبُ على رسول الله ﷺ عظيمُ المفسدة، فإنه يصير شرعاً مستمراً إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإنَّ مفسدتهما قاصرةٌ ليست عامةً». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٧٠).

ويقول الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله تعالى ـ: «ولا يلزم من استواء أصل الوعيد بالنار في حقِّ من كذب عليه ﷺ: «فليتبوَّأ» على طول إقامة الكاذب على النبي ﷺ في النار، بل ظاهرُه: أنه لا يخرج منها؛ لأنه لم يجعل له منزلاً غيره، إلا أن الأدلة القطعية قائمةٌ على أنَّ خُلود التأبيد خاصٌّ بالكافرين.

وقد فرَّق النبيُّ ﷺ بين الكذب عليه، والكذب على غيره حيث يقول: «إنَّ كَذِباً عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ». (فتح الباري: ١/ ٢٠٢).

حكم وضع الحديث:

اتفق علماءُ الإسلام على أنَّ وضع الحديث حرامٌ، وأنه معصيةٌ من أكبر المعاصي، والإمام الجُوَيْنِيّ يكفِّر من يتعمَّد الكَذِبَ على النبي ﷺ ويذهب إلى إراقة دَمِه.

قال الحافظُ السُّيوطي: «لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحدٌ من أهل السُّنَّة بتكفير مُرتكبيه إلا الكذب على رسول الله ﷺ، فإنَّ الشيخ أبا محمَّد الجُوَيْنِيَّ من أصحابنا ـ وهو والد إمام الحرمين ـ قال: «إنَّ من تعمَّد الكذب عليه ﷺ يُكفَّر كفراً يُخرجه عن المِلَّة»، وتبعه على ذلك طائفةٌ، منهم الإمام ناصر الدين بن المُنَيِّر من أئمة المالكية، وهذا يَدُلُّ على أنَّه أكبر الكبائر، يقتضي الكفر عند غير واحدٍ من أهل السنَّة، والله أعلم». (الأسرار المرفوعة: ص: ٣٦ ـ ٣٧ و«المقاصد الحسنة» ص: ٤).

قال الحافظ السَّخاوي: «... لأنَّ الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الخَلْق والأمم، حتى اتفق أهل البصيرة والبصائر: أنه من أكبر الكبائر، وصرَّح غيرُ واحدٍ من علماء الدِّين وأئمَّته بعَدَم قبول توبته». (مقاصد الحسنة: ص: ٤).

وقال الإمام النَّووي: «... وأنه ـ أي: وضع الحديث ـ فاحشةٌ عظيمةٌ، وموبقةٌ كبيرةٌ، ولكن لا يُكفَّر بهذا الكذب؛ إلا أن يستحلَّه. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٦٩).

هل تُقبل رِوَايةُ الواضِع أو الكاذب بعد موته؟

قال الإمام النَّووي: «إنَّ من كَذَب على رسول الله ﷺ عَمْداً في حديثٍ واحدٍ فَسَقَ، ورُدَّتْ رواياتُه كلُّها، وبطل الاحتجاجُ بجميعها».

وفي هذا يقولُ ابنُ الصَّلاح: «التَّائبُ من الكذب متعمِّداً في حديث رسول الله ﷺ، فإنَّه لا تُقْبَل روايتُه أبداً؛ وإنْ حَسُنَتْ توبتُه على ما ذُكِرَ عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمدُ بن حنبل، وأبو بَكْر الحُمَيْدِي (شيخ البخاري). . . . .». (علوم الحديث: ص: ١١٦).

وأبو بكر الصَّيْرَفي من فقهاء أصحابنا الشافعيِّين، وأصحاب

الوُجوه منهم، ومتقدِّميهم في الأصول والفروع: فقد قالوا: لا تؤثِّر توبتُه في ذلك، ولا تُقْبَل روايتُه أبداً، بل يحتم جَرْحُه دائماً، وأطلق الصَّيْرَفِيُّ، وقال: كلُّ من أسقطنا خبرَه من أهل النقل بكَذِبٍ وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبةٍ تظهر، ومن ضعَّفنا نَقْلَه لم نجعله قويّاً بعد ذلك. (شرح صحيح مسلم: ١/ ٦٩ ـ ٧٠).

والسَّبَبُ في عَدَمِ قَبوله الزجرُ والتغليظ، والمبالغة في الاحتياط للحديث، كما أنَّ الشريعة غلظت حرمةَ أعراض الناس، فرَدَّتْ شهادةَ القاذف؛ ولو تابَ بعد ذلك على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء. (منهج النقد في علوم الحديث: ص ٨٢).

واسْتَدَلَّ السُّيوطيُّ على ذلك باستدلالٍ بديعٍ يَدُلُّ على تحقيقه، وفقهِه، فقال: «ذكروا في باب اللِّعان: أنَّ الزَّاني إذا تابَ وحَسُنَتْ توبتُه، لا يعود محصناً ولا يحدُّ قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمة عرضِه، فهذا نَظِيْرُ: أنَّ الكاذب لا يُقْبَل خَبَرُه أبداً». (تدريب الراوي: ١/ ١٢٢).

ولكن خالفهم الإمامُ النَّووي في ذلك، وقال: «ولم أَرَ دليلاً لمذهب هؤلاء... وهذا الذي ذكره هؤلاء الأئمَّةُ ضعيفٌ مخالفٌ للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في هذا، وقبول رواياته بعدها؛ إذا صحَّت توبتُه بشُروطها المعروفة.... فهذا هو الجاري على قواعد الشرع». (شرح صحيح مسلم: ١/ ٧٠).

حُكم رواية الحديث الموضوع:

قد اتفق عُلماء الحديث أنه تُحْرَمُ روايتُه، مع العلم بوَضْعه، سواء كان في الأحكام، أو القِصَصِ، أو الترغيب، ونحوِها، إلا مبيِّناً وَضْعَه؛ لحديث مسلمٍ عن سَمُرَة بن جُنْدُبٍ ـ رضي الله عنه ـ، قال: قال رسول الله ﷺ: «منْ حَدَّث عنِّي بحديثٍ يَرى: أنه كَذِبٌ فهو أحدُ

الكَذَّابين». (قواعد التحديث: للشيخ جمال الدين القاسمي، ص: ١٥٥).

قال ابن الصلاح: «اعْلم أنَّ الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تَحِلُّ روايتُه لأحدٍ عُلِمَ حالُه في أيِّ معنىً كان إلَّا مقروناً ببيان وَضْعِه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحْتَمَلُ صِدْقُها في الباطن، حيث جازت روايتُها في الترغيب والترهيب». (علوم الحديث: ص: ٩٨ ـ ٩٩).

وقد صرَّح العلماء من أمثال ابن تَيْمِيَّة، والذَّهَبِيِّ، وابن حجر: أنَّ رواية الراوي للموضوعات دُون التنبيه إليها من الذُّنوب، قال الذهبيُّ عن أبي نُعَيْمٍ، وابن مَنْدَه: «لا أعلمُ لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكِتَيْن عنها». (انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٢٥١).

ولأجل هذا قد توَرَّع كثيرٌ من السَّلَف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتوقَّوها خوفاً من الوقوع في الكذب، والدُّخول في حديث الوعيد؛ الذي ذكرناه آنفاً.

بدايةُ ظهور الكَذِبِ والوضْعِ في الحديث:

لم يكن الكذبُ على عهد رسول الله ﷺ من الصَّحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ولا وَقَع منهم بعده، وأنهم كانوا مَحَلَّ الثقةِ فيما بينهم، لا يكذب بعضُهم بعضاً، وكلُّ ما كان بينهم من خِلافٍ فقهيٍّ لا يتعدَّى اختلافَ وِجهات النظر في أمرٍ دينيٍّ، وكلٌّ منهم يطلب الحقَّ، وينشده.

أمَّا عصرُ التابعين فلا شكَّ: أن الكذبَ كان في عهد كِبارهم أقَلَّ منه في عهد صِغارهم؛ إذ كان احترامُ مقام رسول الله ﷺ، وعامل التقوى، والتديُّن أقوى في ذلك العصر منه في العصر الثاني، وأيضاً

فقد كان الخلافُ السياسيُّ في أوَّل عهده، فكانت البواعثُ على الوضع في الحديث ضيِّقةً بالنسبة للعُصور التالية، ويُضاف إلى ذلك: أنَّ وُجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعِلم، والدين، والعَدالة، واليَقْظة من شأنه أن يقضي على الكذَّابين، ويفضِّح نَواياهم، ومؤامراتِهم، أو أن يحدَّ نشاطهم في الكذب. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: ص: ٩٢).

وعلى هذا نستطيع أن نحدِّد سنةَ أربعين من الهجرة كالحَدِّ الفاصل بين صفاء السُّنَّةِ، وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزيُّد فيها، واتخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية، والانقسامات الداخلية، بعد أن اتخذ الخلافُ بين سيِّدنا علي، ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ شكلاً حربياً سالتْ به دِماءٌ، وأُزهقت فيه أرواحٌ، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائفَ متعدِّدةٍ، فالجمهور مع سيدنا عليٍّ في خلافه مع سيدنا معاوية، والخوارج ينقمون على عليٍّ، ومعاوية معاً بعد أن كانوا من شِيعة عليٍّ المتحمِّسين له، وآلُ البيت وفريقٌ منهم أخذوا بعد قتل عليٍّ وخلافة معاوية يُطالبون بحقِّهم في الخلافة، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأموية، وهكذا كانت الأحداثُ السياسية سبباً في انقسام المسلمين إلى شِيَعٍ وأحزابٍ. ومع الأسف: أن هذا الانقسام اتَّخذ شكلاً دينياً كان له أبلَغَ الأثر في قيام المذاهب الدينية في الإسلام بعد، فلقد حاولَ كلُّ حزبٍ أن يؤيِّد موقفه بالقرآن، والسُّنَّة، وطبيعيٌّ أن لا يكونا مع كل حزبٍ يؤيِّدانه في كل ما يدَّعي، فعمل بعضُ الأحزاب على أن يتناولوا القرآنَ على غير حقيقته، وأن يحمِّلوا نصوص السُّنَّة ما لا تتحمَّله، وأن يضع بعضُهم على لسان الرسول ﷺ أحاديثَ تؤيِّد دعوَاهم، بعد أن عزَّ عليهم مثلُ ذلك في القرآن لحِفْظه وتوفُّر المسلمين على روايته، وتلاوته، ومِن هنا كان

وضعُ الحديث، واختلاط الصحيح منه بالموضوع.

وأوَّلُ معنى طَرَق الوَضَّاعُ في الحديث هو فضائل الأشخاص، فقد وضعوا الأحاديثَ الكثيرة في فضل أئمَّتهم، ورؤساء أحزابهم. (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي: بتصرُّف يسير، ص ٩٢ ـ ٩٣).

الشِّيعة ووَضْعُ الحديث:

قد قام الشيعةُ بدورٍ كبيرٍ في وضع الحديث؛ حتى أصبح من البدهيات عند المشتغلين بعلم الرواية، ولذا فقد حذَّر علماءُ الإسلام، وأئمة الدين أمثال: أبي حنيفة، ومالك، وابن المُبارك، والشافعي... في آخرين، ولمَّا سُئل الإمام مالك عن الرافضة؛ قال: «لا تَرْوِ عنهم فإنهم يكذبون». (منهاج السنة: لابن تيمية، ١/ ١٣).

وقال شَرِيك القاضي، وكان معروفاً بالتَّشَيُّع مع الاعتدال فيه: «احْمِلْ عن كلِّ مَن لقيتَ إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديثَ، ويتَّخذونه دِيناً». (تدريب الراوي: للسيوطي، ١/ ٣٢٧).

وقال الشافعي: «لم أَرَ في أهل الأهواء أشهد بالزُّور من الرافضة». (الكفاية: ص: ١٦٦).

وقد بالَغ الشيعةُ في الوضع خاصةً فيما يؤيِّد بدعتَهم، وفَضْلَ عليٍّ وآل البيت ـ رضوان الله عليهم ـ، وكذا في ذمِّ مخالفيهم من الصحابة، ومَنْ بعدهم من خلفاء بني أميَّة، حتى نُسب الكذب في أحاديث الفضائل إليهم على ما شهد به رجلٌ منهم، وهو ابن أبي الحَديد (المتوفى سنة ٦٥٦ هـ) الذي يقول: «إنَّ أَصْلَ الأكاذيب في حديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفةً في صاحبهم، حَمَلَهم على وَضْعها عداوةُ خصومهم». (شرح نهج البلاغة: لابن الحديد، ١/ ١٣٥).

وقال في موضع آخر: «فأمَّا الأمور المستبشعة التي تذكرها الشيعةُ

ـ وذَكر ضَرْبَ فاطمةَ بالسَّوط، وإيذاء عُمَرَ لها، ولابنيها: الحسن، والحُسين، وغير ذلك من المثالب ـ ثم قال: فكلُّ ذلك لا أصلَ له عند أصحابنا، ولا يُثبته أحدٌ منهم، ولا رواه أهلُ الحديث، ولا يعرفونه، وإنما هو شيءٌ تفرَّد به الشيعةُ بنقله». (المصدر السابق: ١١/ ٤٢ ـ ٤٨).

ويقولُ الحافظ أبو يَعْلَىٰ الخَليلي (المتوفىٰ سنة ٤٤٦ هـ): «وَضعت الرافضةُ في فضائل عليٍّ وأهل بيته نحواً من ثلاثمئة ألف حديثٍ. (تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٢٣).

وقد وصفها الحافظُ ابنُ حجر ـ أعني موضوعات الشيعة في الفضائل ـ بأنها مما لا يُحصى. (لسان الميزان: ٦/ ٦).

وقد تبيَّن بهذا: أنَّ الوضع إنما ظهر، واستشرى في القرن الثاني؛ إذْ خلا عصرُ الصحابة وكبار التابعين ممَّن وُصف بالكذب، والوضع، ويعود ذلك لِمَا وصف به أولئك من صلابةٍ في الدين، وكثرة الحُفَّاظ للحديث، ونُقَّادِه من جهةٍ، ولضَعْفِ بواعث الاختلاق للحديث آنذاك من جهةٍ أخرى.

أسباب الوضع في الحديث:

هناك لوضع الأحاديث أسباب كثيرةٌ، ودوافع عديدةٌ غير ما ذكرناه آنفاً، نُوجز هنا منها الأهمَّ، فيما يلي:

أولاً: الخلافات السياسية:

وهي أوَّلُ سببٍ للوضع بعد مَقْتَل سيِّدنا عثمان بن عَفَّان ـ رضي الله عنه ـ اتخذ طابعاً دينياً بَعْدُ، وأَوَّلُ معنىً طرقه الواضعون هو فضائل الأشخاص. قال ابنُ الجَوزي: «وقد تعصَّب قومٌ لا خلاقَ لهم، يدَّعون التمسُّكَ بالسنَّة، فوضعوا لأبي بَكْرٍ فضائلَ، ومنهم من قصد

الرافضة بما وضعت لعليٍّ رضي الله عنه، وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيّدان غنيّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ، وتخرُّصٍ». (الموضوعات: ١/ ٢٢٥).

نسوق هنا بعض أمثلةِ الوَضْعِ في فضائل الصحابة:

أ ـ في فضائل أبي بكر الصِّدِّيق ـ رضي الله عنه ـ وأشهر المشهورات من الموضوعات مثل حديث: «إنَّ الله يتجلَّى للناس عامةً يوم القيامةِ، ولأبي بكر خاصةً». (انظر: «المنار المنيف» ص: ٢٣٩).

ب ـ ومن أكثرِ ما يوجَدُ من هذا ما شُحِنَت به كُتُبُ الأصولِ، والفُروعِ العتيقةِ عند الشيعةِ، فإنَّ فيها الكثيرَ من الأحاديثِ، والأخبارِ ممَّا يُنْسَبُ إلى أمير المؤمنين عليِّ بن أبي طالب، وغيره من سادة أهل البيت بأسانيدَ واهيةٍ.

قال عَبْدُ الرحمن بن أبي لَيْلى: «صَحِبْتُ عليّاً ـ رضي الله عنه ـ في الحضَرِ، والسَّفرِ، وأكثَرُ ما يُحدِّثون عنه باطِلٌ». (أحوال الرجال: ص ٤٠).

وكان عامِرٌ الشَّعبيُّ يقولُ: ما كُذِبَ على أحدٍ من هذه الأُمَّةِ ما كُذِبَ على عليِّ بن أبي طالبٍ». (الجعديات: رقم: ٢٥٥٦).

ومن الأحاديث الموضوعة على سيدنا عليٍّ ـ رضي الله عنه ـ نذكر واحداً منهما على سبيل المثال: «عليٌّ خَيْرُ البَشَر، مَن أَبَى فقد كَفَرَ». (انظر: «الموضوعات» (١/ ٢٦٠)، و«اللآليء المصنوعة» (١/ ٣٠٠)، و«الفوائد المجموعة» ص: ٤٩).

ولم ينتهِ وضعُ الحديث إلى فضائل الصحابة فقط، بل استمرَّ لدعم الرؤساء، والملوك إلى عهد الخلافة العباسية، واستوفت بيانَها كُتبُ الموضوعات.

ثانياً: العداوة للإسلام:

يدخل في هذه العداوة أهلُ الزَّنْدِقَةِ، وغيرهم من يهودٍ، ومجوسٍ وحاقدين على الإسلام ديناً، ودولةً، وقد تفنَّنوا بألوان الوضع في الحديث كلَّ التفنُّن للنَّيل من الإسلام وأهله، فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى، والملائكةِ، والسَّمواتِ، والأرضين، والنبوَّةِ، والعقيدةِ، والعبادةِ، والشَّرْعِ، والعقلِ، والمأكولاتِ، والمشروباتِ، والملبوساتِ، والقَبْرِ، والحَشْرِ، والجنَّةِ، والنَّارِ، والدُّنيا، والآخرةِ، حتى وضعوا في العَدَس، والبَصَلِ.

ونسوق هنا بعض ما وضعوا هُزُوْءاً بالدِّين، وكيداً للإسلام، والمسلمين.

* فمنهم في ذات الله تبارك وتعالى:

«رأيتُ ربِّي يوم النَّفر على جَمَلٍ أزرق، عليه جُبَّةُ صُوفٍ أمام الناس». (انظر: «تنزيه الشريعة...» ١/ ١٤٦).

* ومنها في الخضراوات والمأكولات:

«عليكم بالعَدَسِ، فإنه مبارَكٌ يرقِّق القلبَ، ويُكثِرِ الدَّمعةَ، قُدِّس على لسان سبعين نبياً». (انظر: «تنزيه الشريعة...» ٢/ ٢٤٣)

* وفي الطيور والحيوانات:

«لا تَسُبوا الدِّيكَ، فإنه صديقي، وأنا صديقُه، وعَدُوُّه عدوِّي، والذي بَعثني بالحقِّ لو يَعْلَمُ بنو آدم ما في صوتِه؛ لاشتروا رِيْشَه، ولَحْمَه بالذَّهبِ والفِضَّةِ، وإنَّه ليَطْرُدُ مَدى صوتِه من الجِنِّ». (انظر «المنار المنيف» (٧٦)، و«تنزيه الشريعة...» ٢/ ٢٤٩).

ثالثاً: العصبية للجنس والقبيلة واللُّغة والبَلَد:

إنَّ مرض العصبية للباطل قلَّ أن تسلم منه أمَّةٌ من الأمم، فلقد وضع الشُّعوبيون ـ وهم يحتقرون أمرَ العرب ـ أحاديثَ في ذمِّ العرب ومَدْح أنفسِهم، وشأنهم.

* وممَّا وضعوا من ذلك الحديث:

«إنَّ الله إذا غَضِبَ؛ أَنزل الوحيَ بالعربية، وإذا رَضي أنزل الوحي بالفارسية».

فقابلهم جَهَلَةُ العرب بالمثل، فوضعوا:

«إنَّ الله إذا غَضِبَ أنزل الوحيَ بالفارسية، وإذا رضي أَنزل الوحيَ بالعربية». (انظر: «الكامل» ٥/ ١٠، و«الموضوعات» ١/ ٦٩ و«معرفة التذكرة» ٩٢٢).

* وممَّا وضعوا في بعض البُلدان، حديث:

* «أربعة أبواب من أبواب الجَنَّةِ مفتَّحةٌ في الدنيا، أوَّلُهن: الإسكندرية، وعَسْقَلان، وقَزْوين، وفضل جُدَّة على هؤلاء كفضلِ بيت الله الحَرام على سائر البيوت». (انظر: «المجروحين» ٢/ ١٣٣، و«الموضوعات» ١/ ٣٥٧).

وممَّا وضعوا في شأن بعض الأئمَّة ذَمًّا، ومَدْحاً:

* «يكون في أُمَّتي رجلٌ يقال له: محمَّدٌ بن إدريس، أَضَرَّ على أمتي من إبليسٍ، ويكون في أمتي رجلٌ يقال له أبو حنيفة، هو سراجُ أمَّتي». (انظر: «المجروحين» ٣/ ٤٦، و«لسان الميزان» ٥/ ٧).

وهكذا وضعوا أيضاً أحاديث كثيرة في شأن الأمراء، والسَّلاطين.

رابعاً: القصص والوعظ للترغيب والترهيب:

فقد تولّى مُهِمَّةَ الوعظ رجالٌ أكثرُهم لا يخافون الله، ولا يَهُمُّهم سِوى أن يبكي الناسُ في مجالسهم، وأن يتواجدوا، وأن يُعجبوا بما يقولون، فكانوا يضعون القِصَصَ المكذوبة، وينسبونها إلى النبي ﷺ.

قال ابن الجَوْزي في تَعليلِ صَنيعِ هؤلاء: «يُريدونَ أحاديثَ تَنفُقُ، وتُرَقِّقُ، والصِّحاحُ يَقِلُّ فيها هذا، ثُمَّ إنَّ الحفظَ يشُقُّ عليهم، ويتَّفقُ عَدَمُ الدِّينِ، ومَن يحضُرُهم جُهَّالٌ». (الموضوعات: ١/ ٢٩).

ومِن مِثالِ هذا صَنيعُ (مُحمَّدِ بن أبانٍ بن عائشَةَ القَصْرانيِّ)، قال أبو زُرْعَةَ الرَّازيُّ: «أوَّلُ ما قَدِمَ الرَّيَّ قالَ للنَّاسِ: أيُّ شَيءٍ يشْتَهي أَهْلُ الرَّيِّ من الحديثِ؟ فقيلَ له أحاديثُ في الإرجاءِ، فافتَعَلَ لهم جُزءاً في الإرْجاءِ». (الجرح والتَّعديل: ٣/ ٢/ ٢٠٠).

قلتُ: فهذا لم يَفْعَلْ ذلكَ ينتَصِرُ به إلى مَذْهَبٍ، إنَّما قَصَدَ به استِمالَةَ وُجوهِ العامَّةِ إليهِ.

كذلك الإغرابُ بالرِّواياتِ؛ لِما يَحْصِلُ به من الإعجابِ.

وذَكَرَ ابنُ عَديٍّ (جَعْفَرُ بنُ أحمدَ بن عليٍّ الغافِقيُّ المصريُّ المعروفُ بابنِ أبي العَلاء) وكانَ قَد أدْرَكَه، وكَتَبَ عنهُ، لكنَّه اتَّهمه بوَضْعِ الحديثِ، وذلك: أنَّه كان مُغْرَماً بأبوابٍ اعتَنى بوَضْعِ الحديثِ فيها عن المصريِّينَ، وغيرِهم، وضَعَ في فَضْلِ النَّخْلَةِ. والتَّمْرِ، وفي الفَرَاعِنَةِ، والسَّرِقَةِ، وأَكْلِ الطِّينِ أحاديثَ بألْفاظٍ رَكيكَةٍ واضِحَةٍ في الوَضْعِ. (انظر ترجمتَه في «الكامل» ٢/ ٤٠٠ ـ ٤٠٥).

ومن هذا: العَمْدُ إلى وَضْعِ أسانيدَ لأحاديثَ صحيحَةٍ مَشْهورَةٍ مَرويَّةٍ بغيرِ تلكَ الأسانيدِ، كما كانَ يَصْنَعُ إبراهيمُ بنُ اليَسَعِ، وحَمَّادُ بنُ عَمْرٍو النَّصِيبيُّ، وغيرُهما من المذكورين بالكَذِبِ.

قال الإمام ابن قُتَيْبَة أثناء حديثه عن الوُجوه التي دخل منها الفسادُ

على الحديث، يقول في الوجه الثاني: «القصص: فإنهم يُميلون وجهَ العوام إليهم، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير، والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعودُ عند القَاصِّ ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول، أو كان رقيقاً يُحزِّن القلبَ، فإذا ذكر الجنَّةَ، قال: فيها الحَوراء من مِسْكٍ، أو زعفرانٍ، وعجيزتها ميلٌ من ميلٍ، ويُبَوِّىء الله وليه قصراً من لؤلؤةٍ بيضاءَ فيه سبعون ألف مقصورةٍ، في كل مقصورةٍ سبعون ألف قبَّةٍ، فلا يزال هكذا في السبعين ألفاً لا يتحولَّ عنها». (تأويل مختلف الحديث: ص: ٢٥٥).

نسوق هنا بعض الأمثلة من هذا القسم:

* «من قال: لا إله إلاَّ الله خَلَق اللهُ من كلِّ كلمةٍ طَيْراً، مِنْقَارُه من ذَهَبٍ، ورِيْشُه من مَرْجانٍ». (انظر: «لسان الميزان» ١/ ٧٩).

* «إنَّ في الجنَّة شجرةً يخرج من أعلاها الحُلَلُ، ومن أسفلها خيلٌ بُلْقٌ من ذهبٍ، مُسْرَجَةٌ بالدُّر، والياقوت، لا تروث، ولا تبول، ذواتُ أجنحةٍ، فيَجلس عليها أولياءُ الله، فتطير بهم حيثُ شاؤوا...». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٤٢٦، و«تنزيه الشريعة...» ٢٠/ ٣٧٨).

خامساً: الخلافات المذهبية والكلامية:

فقد نزع الجُهَّالُ، والفَسَقَةُ من أتباع المذاهب الفقهية، والكلامية إلى تأييد مذهبهم بأحاديثَ مكذوبةٍ، نذكر هنا بعضاً منها على سبيل المثال:

* «مَن رَفَع يديه في الصلاة؛ فلا صلاةَ له». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٧٩).

* «المَضْمَضَةُ والاستنشاقُ ثلاثاً، فريضةٌ للجُنُبِ». (انظر: «الموضوعات» ٢/ ٨١).

* «من قال: القرآنُ مخلوقٌ فقد كَفَر». (انظر: «الموضوعات» ج: ١/ص: ٦٥).

سادساً: الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب:

وهو صنيعُ كثيرٍ من الزُّهَّاد، والعُبَّاد، والصالحين، فقد كانوا يحتسبون وَضْعَهم للأحاديث في الترغيب والترهيب ظناً منهم: أنهم يتقرَّبون إلى الله، ويخدمون دينَ الإسلام، ويحبِّبون الناسَ بالعبادات، والطاعات، وحينما أُنكر على بعضهم هذا الصنيعُ، وذُكِرَ لهم قولُه ﷺ: «مَن كَذِبَ عليَّ متعمِّداً فَلْيَتَبَوَّأْ مقعدَه من النَّار»، قالوا: نحن نكذب له، ولا نكذب عليه!، وهذا من شِدَّةِ جهلهم بالدين، وغلبةِ الغفلة، وضَعْف العقل لديهم. (منهج النقد في علوم الحديث: ص: ٣٠٤).

قال مسلمٌ: «يقول: يجري الكذبُ على لِسانهم، ولا يتعمَّدون الكذبَ». (انظر «صحيح مسلم» ١/ ١٨)، ورَوى ابنُ عَدِي بإسناده عن أبي عَاصم النَّبيل قال: «ما رأيتُ الصالحَ يكذب في شيءٍ أكثر من الحديث». (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ٣٨٨).

قال الحافظ ابن رَجَب الحنبلي في «شرح علل الترمذي» (١/ ٤٩٠): «المستغِلّون بالتعبُّد الذين يُتْرَكُ حديثهم على قسمين: منهم من شَغلته العبادةُ عن الحفظ، فَكَثُرَ الوَهْمُ في حديثه، فرفع الموقوفَ، ووَصَل المُرْسَلَ.

وهؤلاء مثل أَبَان بن أبي عيَّاش، ويزيد الرَّقَاشي، وقد كان شعبةُ يقول في كلٍّ منهما: «لأن أزني أحبُّ إليَّ من أن أحدِّث عنه».

نسوق هنا بعضَ أمثلة هؤلاء:

١ ـ رواه الحاكمُ بسنده إلى أبي عَمَّار المَرْوَزِي: أنَّه قيل لأبي عَصَمة نوح بن أبي مريم: من أين لك عن عِكْرِمَةَ عن ابن عبَّاس في

فضائِل القرآن سورةً سورةً، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيتُ الناسَ قد أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقه أبي حنيفة، ومغازي ابن إسحاق، فوضعتُ هذا الحديثَ حسبةً.

وكان يقال لأبي عصمة: هذا نوح الجامع، فقال ابن حِبَّان: «جَمَع كلَّ شيء إلا الصِّدق». (تدريب الراوي: ١/ ٢٤٠).

٢ ـ وقال السُّيوطي: رَوى ابنُ حِبَّان في «الضعفاء» عن ابن مهدي، قال: قلتُ لمَيْسَرَة بن عبد رَبّه: من أين جئتَ بهذه الأحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ قال: «وضعتُها أرغِّب الناسَ فيها»، وكان غلاماً جليلاً يتزهَّد، ويهجر شهواتِ الدنيا، وأغلقت بغدادُ أسواقَها لموته؛ ومع ذلك كان يضع الحديثَ! (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٩).

سابعاً: التقرُّب من السَّلاطين والحُكَّام:

يُوجَد في كل عصرٍ ومصر فاقدو الذِّمَّة، في دينهم رِقَّةٌ، وضَعْفٌ، يُحِبُّون دُنياهم، ويؤثرونها على دِينهم، ويَطمعون في أموال الملوك، والحكَّام، والتقرُّب منهم، فيتملَّقونهم بالباطل، وهذا الصِّنفُ من المنتسبين إلى العلم مَرَضٌ وَخِيمٌ في جسم الأمة، وبلاءٌ عظيم في حَياتها! وقَلَّ أن تنجو منه أُمَّةٌ، أو تسلم منه جماعةٌ. (لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث: ص: ١٢٥ ـ ١٢٦).

ومن أمثلة ذلك ما فعله غِيَاثُ بن إبراهيم؛ إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحَمام، فَرَوى له الحديثَ المشهور: «لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ أو نَصْلٍ، أو حافرٍ» وزاد فيه: «أو جَناحٍ» إرضاءً للمهدي، فمنحه المهديُّ عشرةَ آلاف درهم، ثم قال بعد أن تولَّى: «أشهدُ أن قَفَاك قَفا كذَّابٍ على رسول الله ﷺ، وأَمَرَ بذبح الحَمام». (انظر: «الكامل» ٥/ ٢٢٨ ـ ٣١٩).

وهنالك أسبابٌ أخرى في الوضع أيضاً، منها:

* الرغبة في الإتيان بغريب الحديث من مَتْنٍ، وإسنادٍ.

* والانتصار للفتيا، والانتقام من فئةٍ معيَّنةٍ.

* والترويج لشيءٍ من الأشياء.

* وغفلة المحدِّث، واختلاط عقله في آخر حياته.

وقد تفرَّغ العلماء لجمع تلك الأحاديث الموضوعة، وتوسَّعوا في ذِكرها، وضربوا لها الأمثالَ. جزاهم الله عن الإسلام، وعنا خير الجزاء!

نتائج الوضع في الحديث:

لقد كان لحديث رسول الله ﷺ أثرٌ بعيدٌ في الحياة الفكرية، والاجتماعية، والإسلامية، منذ أن حَمله الصحابةُ في صُدورهم، وصاغوا منه، ومن القرآن الكريم أعمالَهم، وسُلوكَهم، ثم كان لزاماً عليهم أن يسلِّموا حصيلتَهم من هذا الحديث إلى الأجيال التالية لهم، وقد فعلوا.

وتولَّى المحدِّثون بعد الصحابة هذه المُهِمَّةَ الهامَّة، وأخذوا على عاتقهم تقديمَ السنَّة إلى الناس، ولم تكن هذه المهمَّة يسيرةً هيِّنةً، بل خاض المحدِّثون في أثناءها غِمَارَ حربٍ فكريةٍ، ونفسيَّةٍ، ألقى أعداءُ الإسلام فيها بكل ما يشوِّش على الإسلام، ويدلِّس على أهله، فقدَّموا أفكارَ غريبةً خبيثةً متنكِّرةً في هيئة أحاديث يختلقونها، وأسانيد يلفقونها، ثم حاولوا ترويجها في الآفاق العلمية وغيرها، حيثُ خُدع بها بعضُ السطحيِّين من الرواة!، أما علماء الحديث، ونُقَّاده؛ فقد وقفوا لها بالمرصاد، وصمدوا أمام سَيلها الجارف مبيِّنين زَيْفَها، وأسفر صمودهم على أدقِّ منهجٍ، وأحكمه في نقد الروايات،

وتمحيصها والتمييز بين غَثِّها، وسمينها، فأبلوا في ذلك أحسنَ البلاء.
(انظر «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري» ص: ٣).

ويقول الإمام الدَّارَقُطْني: «يا أهل بغداد! لا تظنُّوا: أنَّ أحداً يَقْدِر أن يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حيٌّ». (شرحُ شرحِ نخبة الفكر: ص: ٤٣٦).

فهكذا بجهود هؤلاء الأئمة المحدِّثين المكثَّفة، والموفَّقة استقامَ أمرُ الشريعة بتوطيد دعائم السنَّة التي هي ثانيُ مصادرها التشريعية، واطمأنَّ المسلمون إلى حديث نبيِّهم ـ عليه ألف ألف سلامٍ، فأقصي عنه كلُّ دخيلٍ، ومُيِّز بين الصحيح، والحسن، والضعيف، وصان الله شرعه من عبث المفسدين، وَدَسِّ الدَّسَّاسين، وتآمُرِ الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبَّارة المباركة، ثم أوجد هؤلاء العلماء الجهابذة علوماً، وفنوناً لصيانة السنَّة النبوية، وهي:

١ ـ الإسناد.

٢ ـ تاريخ الرُّواة ووفياتهم.

٣ ـ نقد الرُّواة وبيان حالهم من تزكيةٍ أو جَرْحٍ.

٤ ـ سَبْرَ مَتْنِ الحديث ومعناه.

٥ ـ علم الجرح والتعديل.

٦ ـ علم عِلَل الحديث.

٧ ـ علم مصطلح الحديث.

٨ ـ تأليف الكتب في الموضوعات، والضفعاء، والمجروحين، والوضَّاعين.

ضوابطٌ خاصَّةٌ لمعرفة الوضع في الحديث في السَّنَدِ والمَتْنِ:

لقد وضع العلماءُ والمحدِّثون قواعدَ دقيقةً محكَّمةً، وعلاماتٍ دالَّةً مميَّزةً، يُعرف بها الحديثُ الموضوعُ، وهي على نوعين: أحدهما يتعلَّق بسند الحديث، والآخَرُ يتعلَّق بمَتْنه، نذكر كُلاً منهما هنا مع الأمثلة:

أولاً: علامات الوضع في السند:

١ ـ أن يكون راويُه كذَّاباً معروفاً بالكذب، ولا يرويه ثقةٌ غيره، والمحدِّثون يعرفون الكذَّابين معرفةً دقيقةً. ذكر ابنُ أبي حاتم: أنَّ نُعَيْم ابن حمَّاد قال لعبد الرحمن المهدي: كيف تَعرف الكذَّابَ؟ قال: «كما يعرف الطبيبُ المجنونَ». (الجرح والتعديل: ١/ ٢٥٢).

والمثال على ذلك: ما أورده الحافظ الذهبي نقلاً عن الخطيب من أنَّ علي بن عبد الله البَرْدَاني مُتَّهَمٌ بالوضع، وأنَّ من أباطيله الحديثُ: «الأمُناء عند الله ثلاثة: أنا، وجبريل، ومعاوية».

٢ ـ أن يعترف واضِعُه بالوضع، كما اعترف أبو عَصَمة نوح بن أبي مريم، ومَيْسَرَة بن عبد ربِّه، وغيرهما بوضعهم أحاديثَ فضائل السُّورَ، وقد ذكرنا أمثلةً على ذلك.

٣ ـ أن يروي الراويُ عن شيخٍ لم يثبت لُقياه له، أو وُلد بعد وفاته، أو لم يدخل المكانَ الذي ادَّعى سماعَه فيه.

والمثال على ذلك ما جاء في «لِسان الميزان» في ترجمة: (أحمد ابن سُليمان القَوارِيري) نقلاً عن الخطيب: «كَذِبه ظاهرٌ... وذلك أن محمد بن إسحاق توفِّي سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين ومئة، وقيل قبل ذلك، يكتب هذا عنه؛ ومولده ـ على ما ذكر ـ سنة إحدى وخمسين ومئة.

وأَعجب من هذا ادِّعاؤه سَماعه منه بالكوفة، ثم بالمدينة، وابنُ إسحاق إنما قَدِم الكوفةَ في حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة!!». (لسان الميزان: ١/ ١٨٣).

٤ ـ أن يُعرف الوضعُ من حال الراوي، وبَواعثه النفسية، والمثالُ على ذلك ما أخرجه الحاكمُ عن سيف بن عُمر التَّميمي: أنه قال: كنا عند (سَعَدِ بن طَرِيف) فجاء ابنُه من الكُتَّاب يبكي فقال: مالكَ؟ قال: ضَرَبني المعلِّمُ. فقال سعدٌ: حدَّثني عِكْرِمةُ عن ابن عبَّاسٍ مرفوعاً: «معلِّموا صِبيانِكم شِرارُكم، أَقَلُّهم رحمةً لليتيم، وأغلظهم على المِسْكين». (انظر: «الكامل» ٣/ ٤٣٥).

قال ابنُ مَعِيْن في شأن (سعد بن طريف) هذا: «لا يحلُّ لأحدٍ أن يروي عنه». وقال ابن حِبَّان: «كان يضع الحديثَ». (تهذيب التهذيب: ١/ ٦٩٤).

ثانياً: علامات الوضع في المتن:

قال شيخ الإسلام ابنُ تيمية: «... وبالجملة فالأحاديث التي ينقلها كثيرٌ من الجُهَّال لا ضابِطَ له، لكن منها ما يُعرَف كَذِبُه بالكُلِّ، ومنها ما يُعْرَف كذبُه بالعادة، ومنها ما يُعرف كذبُه بأنه خلاف النقل الصحيح، ومنها ما يُعرف كذبه بطُرُقٍ أخرى. (منهاج السنة: ٨/ ١٠٥).

نذكر هنا أمثلة أحاديث هذا النوع تلخيصاً ممَّا جاء في كُتب الموضوعات:

١ ـ الرِّكَّة في اللفظ والمعنى:

بحيثُ يعلم العارفُ باللسانِ أنَّ مثله لا يَصدُرُ عن فصيح اللسان، فضلاً عن أن يكون كلام النبيِّ ﷺ، قال ابن دقيق العيد: «كثيراً ما يحكُمون بذلك باعتبارِ لأمورٍ ترجعُ إلى المَرْوِيّ، وألفاظِ الحديث،

وحاصِلُه يَرجِعُ إلى أنَّه حَصَلَتْ لهم لكثرة ممارسةِ ألفاظِ النَّبيِّ ﷺ هَيْئةٌ نفسانيةٌ، ومَلَكةٌ قويَّةٌ يعرفون بها ما يجوزُ أن يكونَ من ألفاظ النبوَّة، وما لا يجوزُ». (ظفر الأماني: ص: ٤٢٩).

ومن أمثلة مثل هذه الأحاديث:

ـ لو كان الأَرُزُّ رجلاً لكان حليماً ما أكله جائعٌ إلا أَشْبَعَه. (انظر «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» رقم: ٢٥٢).

ـ إنَّ لله مَلَكاً اسمُهُ عُمَارة، على فرسٍ من الحجارة الياقوتِ، طُولُه مَدُّ بَصَرِهِ، يدورُ في البلدان، ويقف في الأسواق فينادي: ألا لِيَغْلُ كذا، وكذا، ألا ليَرْخُصْ كذا وكذا، (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

فهذا الكلامُ يبلغ من السَّماجة حدّاً يُصان عنه كلامُ العُقلاء فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء.

لذا قال الرَّبيع بن خَيْثَم: «إنَّ للحديث ضوءاً كضوء النهار تعرفه، وظلمةً كظلمة الليل تُنكره». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

وقال ابنُ الجوزي: «الحديثُ المنكَرُ يقشعِرُّ له جلدُ طالب العلم، وينفر منه قلبُه على الغالب». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٣).

وهكذا تُصبح للعلماء الأثبات بكثرة الممارسة، والأمانة فيها ملكةٌ يعرفون بها ما يُمكن أن يكون من كلام النبيِّ ﷺ أو لا يكون.

٢ ـ أن يكون مناقضاً لنصِّ القرآن، أو السُّنَّةِ الصحيحة، أو الإجماع القطعي، ولم يقبل التأويل لما خالفه:

مثل: «لو أحْسَنَ أحدُكم ظنَّه بحَجر لنفعه»، فهو من وَضْع عُبَّاد الأوثان، ومخالفٌ لجميع آيات التوحيد في القرآن، ومثل: «إذا حُدِّثْتُم عني بحديثٍ يُوافِقُ الحقَّ؛ فصدِّقوه وخذوا به، حَدَّثْتُ به، أو لم أُحَدِّث» فهو موضوع سنداً، ومتناً: ذكره الذهبي في «الميزان»

(١/ ٤٢٥)، وقال: منكر جداً، ووافقه ابن حجر في «اللسان» (١/ ٤٥٤) (١٤٠٧)، وقال العقيلي في «الضعفاء» (١/ ١٣٢): إسناده لا يصح. فإنه مخالفٌ للحديث المتواتر: «من كذب عليَّ متعمِّداً؛ فليتبوّأ مقعدَه من النار» ولا مجال للتأويل الصحيح.

٣ ـ أن يكون مخالفاً للحِسِّ والمشاهدة:

مثل: «الباذنجانُ لما أُكِلَ له» ومثل: «الباذنجان شفاءٌ من كلِّ داءٍ». قال ابنُ القيِّم: «قَبَّح الله واضعَها، لو قاله بعضُ جهلة الأطباء؛ لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحُمَّى، والسَّوداء الغالبة، وكثير من الأمراض، لم يزد إلا شِدَّةً، ولو أكله فقيرٌ ليستغني؛ لم يفده الغنى، أو جاهلٌ ليتعلَّم؛ لم يفده العلم. (المنار المنيف: ص: ٥١).

٤ ـ أن يكون مخالفاً لبديهيَّات العُقول من غير أن يُمكن تأويله:

مثل: «إنَّ سفينة نوحٍ طافت بالكعبةِ سبعاً، وصَلَّتْ عند المَقَام رَكْعَتَيْن». (انظر «تنزيه الشريعة...» ١/ ٢٥٠).

٥ ـ أن يكون في نفسه باطلاً تدلُّ وقائعُ الأيَّام على بُطلانه:

مثل حديث: «إنَّ هذا الأمرَ إذا وَصَلَ إلى بني العبَّاس؛ بقي فيهم حتى يسلِّموه إلى عيسى بن مريم، أو المهدي».

٦ ـ أن يكون مخالفاً لمقصدٍ من مقاصد الشريعة، أو هدفٍ من أهدافها، أو قاعدةٍ من قواعدها:

مثل حديث: «خيرُكم بعد المئتين من لا زوجةَ له ولا ولدَ». فحِفْظُ النَّسل مقصدٌ من مقاصد الشريعة.

٧ ـ أن يكون مخالفاً لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبيِّ ﷺ:

مثل حديث: «دخلتُ الحَمَّامَ فرأيت رسولَ الله ﷺ جالساً؛ وعليه مِئْزَرٌ...» وذلك منقوضٌ تاريخياً؛ لأن الثابت: أن الرسول ﷺ لم يدخل حَمَّاماً قطُّ؛ إذ إن الحمامات لم تكن معروفةً في الحجاز في عصره عليه الصَّلاة والسلام، وعند ذهابه إلى الشام ـ حيث كانت الحمامات موجودةٌ ـ في المرة الأولى ـ وهو حدثُ السِّن، وفي المرة الثانية ـ وهو شابٌّ يافعٌ ـ لم يتجاوز بُصْرى الشَّام.

٨ ـ ومنها أن يكون خبراً عن أمر عظيم من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله؛ لأنه مع أهميته وقع بمشهدٍ عظيمٍ، ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلا واحداً؟!:

مثال ذلك روايتهم: رَدُّ الشمس على سيِّدنا عليٍّ حين نامَ النبيُّ ﷺ في حجرِهِ، وغرَبَتْ الشمسُ، ثم طلعتْ ليصلِّي عليٌّ العصرَ، وذلك في خَيْبَرَ. (انظر «الأسرار المرفوعة» ٢١٥ و«ميزان الاعتدال» ٤/ ٤٣٤).

ولا يشتهر ذلك أعظم اشتهارٍ!!، وأغرب من ذلك حديثُ مبايعة الرسول له بعد العودة من حِجَّةِ الوداع.

٩ ـ أن يكون مشتملاً على إفراطٍ في الوعيد الشديد على الأمر الصغير:

مثل: «من أكَل الثُّومَ ليلةَ الجمعة فليَهْوِ في النار سبعين خريفاً».

أو الوعد العظيم على الفعل القليل، مثل: «من صَلَّى الضُّحَىٰ كذا وكذا ركعةً أُعْطِيَ ثوابَ سبعين نبيّاً». (انظر «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»: ١٧).

قال ابن القيِّم: «وكأنَّ الكذَّاب الخبيث لم يعلم: أنَّ غير النبي لو صلَّى عُمْرَ نوحٍ عليه السلام لم يُعْطَ ثوابَ نبيٍّ واحدٍ». (المنار المنيف: ص: ٥٠).

١٠ ـ ويدخل في هذا الباب أحاديثُ لو فتِّش عنها في دواوين الإسلام من الصِّحاح، والسُّنَن، والمسانيد، والكُتب المشهورة الموثَّقة في الحديث؛ لَمَا وُجِدَتْ.

ضوابطُ عامَّةٌ لمعرفة الحديث الموضوع:

قال الإمامُ ابن قيِّم الجَوْزِيَّة في «المنار المُنيف في الصحيح والضعيف»: «سُئِلتُ: هل يُمكن معرفةُ الحديثِ الموضوع بضابطٍ، من غير أن يُنظَر في سنده؟

فهذا سؤالٌ عظيمُ القدر، وإنما يَعلَمُ ذلك من تضلَّع في معرفة السُّنن الصحيحة، واختَلَطَتْ بلحمِه، ودَمِه، وصار له فيها مَلكةٌ، وصار له اختصاصٌ شديدٌ بمعرفةِ السُّنن والآثار، ومعرفةِ سيرة رسول الله ﷺ وهَدْيِهِ فيما يأمرُ به، ويَنهى عنه، ويُخبِرُ عنه، ويدعو إليه، ويُحِبُّه ويَكرهه، ويشرَعه للأُمَّةِ، بحيث كأنه مخالِطٌ للرسول ﷺ كواحدٍ بين أصحابه، فمِثلُ هذا: يَعرِف من أحوال الرسول ﷺ وهَدْيِهِ، وكلامِهِ، وما يَجوزُ أن يُخبِرَ به، وما لا يجوز ما لا يَعرفه غيرُه.

وهذا شأنُ كلِّ متَّبِعٍ مع متبوعِه، فإنَّ للأَخَصِّ به، الحريصِ على تتبُّعِ أقوالِه، وأفعالِه من العلم بها، والتمييزِ بين ما يَصِحُّ أن يُنسَبَ إليه، وما لا يَصِحُّ ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأنُ المقلِّدين مع أئمَّتِهم، يَعرِفون أقوالَهم، ونصوصَهم، ومذاهبَهم، والله أعلم». انتهى.

ثم قال الإمام ابن القيِّم في إتمام إجابة السائل: «ونحن نُنبِّه على أمورٍ كُلِّيةٍ، يُعرَف بها كونُ الحديث موضوعاً، فمنها:

١ ـ اشتمالهُ على المُجازفَات التي لا يقولُ مثلَها رسولُ الله ﷺ، وهي كثيرةٌ جدّاً، كقولِه في الحديث المكذوب: من قال: لا إله إلاَّ الله

خَلَقَ الله من تلك الكلمةِ طائراً له سبعون ألفَ لسانٍ، لكل لسانٍ سبعون ألفَ لغةٍ، يستغفرون اللهَ له. . . .

٢ ـ ومنها؛ تكذيبُ الحِسِّ له، كحديث: الباذِنْجانُ لما أُكِلَ له. (وقد تقدَّم ذكرُه).

٣ ـ ومنها: سَمَاجةُ الحديث، وكونُه ممَّا يُسْخَرُ منه، كحديث: لو كان الأرُزُّ رجلاً؛ لكان حليماً، ما أكلَه جائعٌ إلاَّ أشبَعَه.

فهذا من السَّمِج البارِدِ، الذي يُصانُ عنه كلامُ العقلاء، فضلاً عن كلام سيِّد الأنبياء. وقد تقدَّم.

٤ ـ ومنها: مناقضةُ الحديث لِمَا جاءت به السُّنَّةُ الصحيحةُ مناقضةً بيِّنةً، فكلُّ حديثٍ يَشتمل على فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عَبَثٍ، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حَقٍّ، أو نحوِ ذلك فرسولُ الله ﷺ منه بَرِيءٌ.

ومن هذا الباب أحاديث مَدْح من اسمُه: محمَّد، أو أحمد، وأنَّ كلَّ من يُسمَّى بهذه الأسماء لا يَدخل النار!

وهذا مناقِضٌ لما هو معلومٌ من دينِه ﷺ: أنَّ النار لا يُجارُ مِنها بالأسماء، والألقابِ، وإنما النجاةُ منها بالإيمان، والأعمال الصالحة.

٥ ـ ومنها: أن يُدَّعَى على النبي ﷺ أنه فَعَل أمراً ظاهراً بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم، وأنهم اتفقوا على كِتْمانه، ولم ينقلوه، كما يَزعم أكذَبُ الطوائف: أنه ﷺ أَخَذَ بيد عليٍّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ بمحضرٍ من الصحابة كلِّهم، وهم راجعون من حِجَّةِ الوَداع، فأقامه بينهم حتى عَرَفه الجميع، ثم قال: هذا وصيِّي، وأخِي، والخليفةُ من بعدي، فاسمَعُوا له، وأطيعوا.

ثم اتفق الكلُّ على كِتْمانِ ذلك، وتغييره، ومخالفته. فلعنةُ الله على الكاذِبين.

٦ ـ ومنها: أن يكون باطلاً في نفسه فيَدُلَّ بطلانُه على أنه ليس من كلام الرسول ﷺ، كحديثِ: المَجَرَّةُ التي في السماء في عَرَقِ الأفعى التي تحت العرشِ.

٧ ـ ومنها: أن يكون كلامُه لا يُشبه كلامَ الأنبياء، فضلاً عن كلام رسول الله ﷺ، الذي هو وَحْيٌ يُوحَى، كحديث: عليكم بالوجوهِ المِلاح، والحَدَقِ السُّودِ، فإنَّ الله يَستحي أن يُعذِّبَ مَلِيحاً بالنار. فلعنةُ الله على واضعِه الخبيث!

٨ ـ ومنها: أن يكون في الحديث تاريخُ كذا، وكذا، مثلُ قوله: إذا كانت سنةُ كذا، وكذا؛ وقع كَيْتَ، وكَيْتَ، وإذا كان شهرُ كذا، وكذا، وقع؛ كَيْتَ، وكَيْتَ.

كقول الكذَّابِ الأشِر: إذا انكسَفَ القمَرُ في مُحرَّم كان الغَلاَءُ، والقِتالُ، وشُغلُ السلطان. وإذا انكسف في صَفر؛ كان كذا، وكذا. واستَمرَّ الكذَّابُ في الشهور كلِّها.

٩ ـ ومنها: أن يكون الحديث بوصِف الأطبَّاء، والطُّرُقِيَّةِ أشبَهُ وأليقَ، كحديثِ: الهَرِيسَةُ تَشُدُّ الظَّهْرَ. وحديثِ الذي شكا إلى النبي ﷺ قِلَّةَ الوَلَد، فأمَرَه بأكل البيض، والبَصَلِ.

١٠ ـ ومنها: أحاديثُ العقل، كلُّها كَذِبٌ، كقوله: لمَّا خَلَق الله العقلَ؛ قال له: أقبِلْ. فأقبَلَ، ثم قال له: أدبِرْ. فأدبَر، فقال: ما خَلقتُ خَلْقاً أكرمَ عليَّ منك، بك آخُذُ، وبك أُعطي. (انظر شرح ابن قيِّم لهذا الحديث في: «المنار المنيف» ص: ٦٦).

١١ ـ ومنها: الأحاديثُ التي يُذكَر فيها الخَضِرُ، وحياتُه، كلُّها كذِبٌ، ولا يَصِحُّ في حياة الخضر حديثٌ واحدٌ. (وقد شرحه ابنُ القيِّم شرحاً وافياً، انظر في: «المنار» ص: ٦٧).

١٢ ـ ومنها: أن يكون الحديثُ مما تقوم الشواهدُ الصحيحةُ على بُطُلانه، كحديث: «عُوْج بن عُنُق الطويل»، الذي قصد واضعُه الطعنَ في أخبار الأنبياء، فإنَّ في هذا الحديث: أنَّ طُوْله كان ثلاثةَ آلاف ذراعٍ وثلاثمئةٍ وثلاثةَ وثلاثين ذراعاً. . . !

١٣ ـ ومنها: مخالفةُ الحديث لصريح القرآن كحديث مقدار الدنيا، وأنها سبعةُ آلاف سنةٍ، ونحن في الألفِ السابعة!.

١٤ ـ ومنها: أحاديثُ صلواتِ الأيام والليالي، كصلاةِ يوم الأحد وليلةِ الأحد، ويومِ الإثنين وليلة الإثنين إلى آخر الأسبوعِ، كلُّ أحاديثها كَذِبٌ.

١٥ ـ ومنها: أحاديثُ ليلةِ النصف من شعبان، كحديث: «يا عليّ، من صلَّى ليلَةَ النصف من شعبان مئةَ ركعةٍ بألفِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ قَضَى الله له كلَّ حاجةٍ طلبها تلك الليلة. . . !».

١٦ ـ ومنها: ركاكةُ ألفاظ الحديث وسَماجتُها، بحيث يَمُجُّها السمعُ، ويَدْفَعُها الطبعُ، ويَسمُج معناها للفَطِن، كحديث: «أربعٌ لا تَشبَعُ من أربعٍ: أنثى من ذَكَرٍ، وأرضٌ من مَطَرٍ، وعينٌ من نَظَرٍ، وأُذنٌ من خَبَرٍ!».

١٧ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الحَبَشَةِ، والسُّودان، كلُّها كَذِبٌ، كحديث: «الزِّنجي إذا شَبِعَ؛ زَنَى، وإذا جاع؛ سَرَقَ!».

١٨ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ التُّرْك، وأحاديث ذَمِّ الخُصْيان، وأحاديثُ ذمِّ المماليك، كحديث: «لو عَلِمَ الله في الخُصْيان خيراً؛ لأخرَج من أصلابهم ذُرِّيَّةً يَعبُدُون الله».

١٩ ـ ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلَم بها: أنه باطلٌ، مثل حديث وضعِ الجزية عن أهل خيبر (وهو باطلٌ من عشرة

وجوهٍ، شرحها ابن القيِّم في: «المنار» انظر صفحة ١٠٢).

٢٠ ـ ومنها: أحاديثُ الحَمَام (بالتخفيف)، لا يَصِحُّ منها شيءٌ. كحديث: «كان يُعجبه النظرُ إلى الحَمام» وحديث: «لا سَبَقَ إلاَّ في خُفٍّ، أو نَصْل، أو حافر، أو جَنَاح» فقد زاد فيه الكذَّابُ (أو جَنَاح)، وقد تقدَّم.

٢١ ـ ومنها: أحاديثُ اتخاذ الدَّجَاج، كحديث: «الدَّجَاج غنَمُ فقراء أمَّتي».

٢٢ ـ ومنها: أحاديثُ ذَمِّ الأولاد، كلُّها كذبٌ من أوَّلها إلى آخرها، كحديث: «لو يُربِّي أحدُكم بعد الستين ومئة جِرْوَ كلبٍ؛ خيرٌ له من أن يُرَبِّيَ ولداً»!

٢٣ ـ ومنها: أحاديثُ التواريخ المستقبَلَة، مثل حديث: إذا كانت سنةُ كذا، وكذا؛ حَلَّ كذا وكذا.

٢٤ ـ ومنها: حديثُ الاكتحال يوم عاشوراء، والتزيُّن، والادهان، والتطيُّب، فهو من وَضْعِ الكذَّابين، وقابَلَهم آخرون، فاتخذوا يومَ عاشوراء يوم تألُّمٍ وحُزْنٍ، والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنَّة.

٢٥ ـ ومنها: ذكرُ فضائلِ السُّوَرِ وثوابِ: من قَرأ سورةَ كذا، فله أجرُ كذا من أول القرآن إلى آخره.

انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم، وقد توسَّعَ ـ رحمه الله تعالىٰ ـ في شرح هذه الضوابط، وأورَدَ بعدَها جملةً من الموضوعات المختلِفَة، أكتفي بالإشارة إليها عن ذكرها.

وهذه الضوابط الجامعةُ النافعةُ، وتلك الأَمَاراتُ الصادقةُ الساطعةُ من أفضل ما يُبَصِّرُ المسلمَ وطالبَ العلمِ بمعرفةِ الحديث الموضوع، ويُنشِىءُ لديه اليقظةَ والحِسَّ السليمَ فيما يُرَدُّ ـ أو يُتوَقَّفُ فيه

على الأقلِّ ـ من الأحاديثِ التي قَذَف بها الخرَّاصون بين الناس.

وإنَّ أدنى ما في هذه الأَماراتِ، والضوابط من الفائدة: أنها تَرسُمُ في ذِهْن العالم، والمتعلِّم مقياسَ الحديث الصحيح، ومقياسَ الحديث المكذوب، ومَنْ ظَفِرَ بمثل هذا في ثقافتِه، أو في عِلمِه، فقد ظَفِرَ بعلمٍ عظيمٍ، وغُنمٍ جسيمٍ. والله ولي التوفيق. (انظر «المحات من تاريخ السنَّة وعلوم الحديث»: ص ٢٤٦ ـ ٢٥١).

أهمُّ الكُتب المؤلَّفة على الأحاديث الموضوعة:

قد أَلَّف العلماءُ الجَهابِذَةُ، والمحدِّثون النُّقَّادُ أوَّلاً كُتباً خاصَّةً في تراجم الضعفاء والمجروحين، وترجموا فيها للوضَّاعين والكذَّابين، وذكروا أحوالهم، وكشفوا اللِّثام عنهم، ونبَّهوا فيها على تلك الأحاديث الموضوعة التي نُقلت عنهم، كذلك أَلَّفوا كُتباً في الأحاديث المشتهرة التي كَشَفتْ زيفَ كثير من الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، وهي موضوعةٌ، فإلى جانب ذلك كلِّه أَلَّفوا كُتباً جمعوا فيها الأحاديث الموضوعة، وخصَّصوا بها تلك الكُتب؛ ليعرفها الناسُ، ويحذروها، نذكر هنا من تلك الكُتب الأهمَّ والأشهرَ مع ذكر ميزاتها حسب الترتيب الزمني الذي أُلِّفت فيه، فمنها:

١ ـ **تذكرة الموضوعات**: للحافظ محمد بن طاهر المَقْدِسي (المتوفى سنة ٥٠٧ هـ).

وقد رتَّب فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ أحاديثَه بحسب أوائلها على حروف المعجم، وهو كتابٌ مختصرٌ بالنسبة إلى ما أُلِّف في هذا الموضوع بعده.

٢ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لأبي عبد الله الحُسين بن إبراهيم الجُوْزَقاني (المتوفى سنة ٥٤٣ هـ).

ويُسَمَّى أيضاً بـ «الأباطيل»، أكثر فيه مصنِّفُه من الحُكم بالوضع بمجرَّد مخالفة السُّنَّة، قال الحافظ الذهبي: «وهو محتوٍ على أحاديثَ موضوعةٍ وواهيةٍ، وطالعتهُ واستفدتُ منه؛ على أوهام فيه». (الرسالة المستطرفة: ص: ١٤٩).

٣ ـ **الموضوعات**: للإمام أبي الفَرَج عبد الرحمن بن الجَوزي (المتوفى سنة ٥٩٧ هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أوسع الكُتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع، وأيسرِها منالاً لسُهولة تبويبه وطريقة الاستخراج منه، وقد حظي بالكثير من اهتمام العلماء دراسةً، ونقداً، وتعليقاً، وتلخيصاً، وقد انتقده الحافظ ابن حجر، ولكن قرَّر: أنَّ غالب ما فيه موضوعٌ، والضَّرَرُ فيه أن يُظَنَّ بحديثٍ صحيحٍ: أنه غيرُ صحيحٍ.

وقد استخرج ـ رحمه الله ـ أربعةَ وعشرين حديثاً من كتاب «الموضوعات» حَكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي ليست كذلك، والأحاديث هي في «مسند الإمام أحمد»، وقد جمعها الحافظُ في كتاب سمَّاه «القول المُسَدَّد في الذَّبِّ عن مسند أحمد» دافعَ فيه عنها، وكشف خطأ ابن الجوزي فيما ذهب إليه. (لمحات في أصول الحديث: ص: ٣١٦ ـ ٣١٧).

ومن مآخذ الحافظ ابن حجر أيضاً على هذا الكتاب حديثٌ واردٌ في «صحيح مسلم» حكم عليه ابنُ الجوزي بالوضع أيضاً، وهو ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه: أن النبيَّ ﷺ قال: «إنْ طالتْ بك مُدَّةٌ؛ أوْشَكَ أن ترى قوماً يَغْدُون في سَخَطِ الله، ويَرُوحون في لَعْنته، في أيديهم مثل أَذْنَاب البقر». (أخرجه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب: النار يدخلها الجبارون. . . . ، الحديث برقم: ٧٥٨٢).

قال الحافظ: «لم أقف في كتاب «الموضوعات» على شيءٍ حُكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث، وإنها لغفلة شديدة». (تدريب الراوي: ١/ ٢٣٧).

٤ ـ **المُغْنِي عن الحفظ والكِتاب، بقولهم: لم يَصحَّ شيءٌ في هذا الباب**: للحافظ ضياء الدين أبي حفص عمر بن بدر المَوْصِلي (المتوفى سنة ٦٢٢ هـ).

قال الحافظ السَّخاوي: «وعليه فيه مؤاخذاتٌ كثيرةٌ، وإن كان له في كلٍّ من أبوابِه سَلَفٌ من الأئمة خصوصاً المتقدِّمين». (ظفر الأماني: ص: ٤٨٤).

وقال السُّيوطي: «ألَّف عمر بن بدر الموصلي، هو ليس من الحُفَّاظ ـ كتاباً في قولهم: لم يصح شيء في هذا الباب، وعليه في كثيرٍ مما ذكره انتقادٌ». (تدريب الراوي: (١/ ٢٥١).

٥ ـ **المَنار المُنِيف في الصحيح والضعيف**: للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجَوزِيَّة (المتوفى سنة (٧٥١ هـ).

وهذا كتابٌ لطيفُ الحجم، غزيرُ العلم، من خير ما أُلِّف في «الموضوعات» ومن أجمعها عِلماً، وأصغرِها حجماً، وأغزرِها ضوابطَ لمعرفة الحديث دُون أن يُنظَر في سنده، قيل: إنه تلخيص لكتاب «الموضوعات» لكن ينقضه النظرُ المتأنِّي في الكتابين، ومنهجيهما والأحاديث الواردة فيهما، والله أعلم. وقد طُبع هذا الكتابُ بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى.

٦ ـ **سِفْر السَّعادة**: للعلاَّمة المحدِّث اللُّغَوي مجَد الدِّين الفيروزآبادي، صاحب «القاموس المحيط» (المتوفى سنة ٨١٧ هـ).

٧ ـ **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على**

الألسنة: للحافظ أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السَّخاوي (المتوفى سنة ٩٠٢ هـ).

ذكر فيه المصنِّف جملةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وهو كتابٌ محرَّرٌ مفيدٌ، عُني فيه مؤلِّفُه بفَنِّ الصناعة الحديثية، فأتى فيه بفوائدَ جليلةٍ تخلو منها الكتبُ في الموضوعات، وكلُّ ذلك مع الدِّقَّةِ والإتقانِ، فشفى وكفى في بيان حال الأحاديث. ومن مصطلحاته في هذا الكتاب قولُه في الحديث: «لا أَصْلَ له» أي: ليس له سندٌ، أو ليس في كتابٍ من كتب الحديث، وقولُه: «لا أعرفه» فيما عرض له التوقُّفُ خشيةَ أن يكون له أَصْلٌ، لم يقف عليه، وهاتان العبارتان من المحدِّث الحافظ من علامات الوَضْع.

٨ ـ **اللَّآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للحافظ جَلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطي (المتوفى سنة ٩١١ هـ).

وهو من أحسن الكُتب التي أُلِّفت حول «الموضوعات» لابن الجوزي، وتعقَّبه المصنِّف في أحاديثَ كثيرةٍ، وعليه في بعض تلك التعقُّبات مؤاخذاتٌ، وله كتابٌ آخر باسم: «ذيل اللآلي المصنوعة» وهو كتابٌ مهمٌّ مفيدٌ.

٩ ـ **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عَرَّاق الكِنَاني، (المتوفى سنة ٩٦٣ هـ).

وهو مِن أحسن الكُتب في هذا الباب من حيث التنظيم، والتبويب، والترتيب، قدَّم له المصنِّفُ مقدِّمةً ضافيةً قيمةً تشتمل على فوائدَ نفيسةٍ، ذكر فيها عدداً كبيراً من أسماء الوضَّاعين.

١٠ ـ **تذكرة الموضوعات**: للمحدِّث محمد بن طاهر الفَتَّنِي، (المتوفى سنة ٩٨٦ هـ).

وقد أوردَ فيه المصنِّفُ بعضَ ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي من كتاب: «المغني من حمل الأسفار في الأسفار» للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحُسين العراقي في تخريج الإحياء، وفي: «المقاصد الحسنة» للحافظ السَّخاوي، وفي كتاب: «اللآلي» للسيوطي، وفي كتاب: «الذَّيل» له، وفي كتاب: «الوجيز» له، و: «موضوعات الصَّاغَاني»، و: «موضوعات المصابيح»، التي جمعها سراجُ الدين القَزْويني وغير ذلك، فجمع أقوالَ العلماء في كل حديثٍ كي يتضح للقارىء الحقُّ الحقيقُ بالقبول، ويتضمَّن مع هذا الكتاب كتابٌ آخر له: «قانون الموضوعات والضعفاء» جمع فيه من وجد مِنَ الكذَّابين، والوضَّاعين، والضعاف.

١١ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: للعلامة المحدِّث الفقيه علي القاري الهَرَوِي المَكِّي المشهور بمُلاَّ علي القاري (المتوفى سنة ١٠١٤ هـ).

وهو كتابٌ لعالمٍ جليلٍ من المتأخِّرين، استفاد مِن العلماء الذين تقدَّموه، وألَّفوا في هذا المجال، واختصر فيه تلك الكُتبَ التي جمعت الأحاديث المشتهرة على الألسنة، وأراد قصر كتابه على الموضوع مما اشتهر على الألسنة، واقتصر أيضاً على ما قيل فيه: «إنه لا أصل له» أو: «موضوعٌ»، ولم يذكر الأحاديثَ التي اختلفوا في وضعها خوفاً من أن تكون صحيحةً، وذكر الأحاديث على ترتيب حورف الهجاء، ولكن لم يستطع المصنِّف التزام الأمرين الآخرين. أما كونه اقتصر على ذكر ما اتفق على أنه موضوعٌ؛ فسترى نقضه في أكثر من موضعٍ، بل إنه هو الذي يذهب إلى تصحيح ما قال العلماءُ بوضعه كما في الحديثين (١١٥ ـ ١٦٤). وترتيبُ هذا الكتاب لم يستقم له على الوجه الدقيق.

١٢ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للعلامة علي القاري أيضاً.

وهو من أنفس الكُتب في هذا الباب، اقتصر فيه المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ على ذكر الحديث الموضوع دُون غيره من الحديث الضعيف، أو الصحيح ـ كما فعلَ غيرُه من المصنِّفين ـ ليكون أصغرَ حجماً، وأيسرَ استفادةً، وعلماً، وهو جديرٌ بأن يكون في مطالعة كلِّ مسلمٍ، ليكون على حذرٍ من الأحاديث الموضوعة، والواهية. وقد طُبع هذا الكتابُ بتحقيق وتعليقات الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، رحمه الله تعالى!

١٣ ـ **كشفُ الخفاء ومُزيل الإلباس عمَّا اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس**: للعلامة الشيخ إسماعيل العَجْلُوني (المتوفى سنة ١١٢٦ هـ).

وهو كتابٌ نفيسٌ، على غِرار كتاب: «المقاصد الحسنة...» للحافظ السَّخاوي المتقدّم الذكر، وقد زاد فيه على كتاب السخاوي زيادةً كبيرةً من الأحاديث الموضوعة، وغيرها، كما زاد فوائدَ في الصناعة الحديثية على غاية الأهمية، وبهذا أصبح هذا الكتابُ مرجعاً قيِّماً في هذا الفنِّ، وأكثرها جمعاً للأحاديث المشتهرة على الألسنة.

١٤ ـ **الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة**: للعلامة مَرْعي ابن يوسف الكَرَمي (المتوفى سنة ١٠٣٢ هـ).

١٥ ـ **الكشف الإلهي عن شديدِ الضَّعْفِ والموضوع الواهي**: للعلامة محمَّد بن محمد بن محمد الحُسيني الطَّرابُلسي السَّنْدُروسي، (المتوفى سنة ١١٧٧ هـ).

جمع فيه الأحاديثَ الشديدةَ الضَّعْفِ، والواهيةَ والموضوعةَ،

ورتَّب أحاديثه على حروف المعجم، وجعل في كل حرفٍ ثلاثة فصولٍ، لكل نوعٍ من هذه الأنواع الثلاثة فصلٌ. (الرسالة المستطرفة: ص: ١٥٣).

١٦ ـ **الدُّرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات**: للعلامة محمد بن أحمد السَّفَارِيني (المتوفى سنة ١١٨٨ هـ) ذكره الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» ص: ١٥٠.

١٧ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: للإمام أبي عبد الله محمد بن علي الشَّوكاني اليَماني (المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ).

وقد انتقد عليه الإمام عبد الحي اللَّكْنَوِي وقال: «إنَّ فيها أحاديثَ صِحاحاً، وحِسَاناً، قد أدرجها لسُوء فَهْمه، وتقليده بالمشدِّدين المتساهلين في الموضوعات، فعلى العارِف الماهِر التوقُّفُ في قبول كلامه، وتنقيح مرامه في هذا الباب». (ظفر الأماني: ص: ٤٨٤).

وقد قصد المصنِّفُ ـ كما تنبىء عنه مقدِّمتُه ـ إلى جميع الأحاديث التي نَصَّ بعضُ أهل العلم: أنها موضوعةٌ مبوَّبةً على سبيل الاختصار، مع تنبيهاتٍ، منها: ما هو مأخوذٌ عن بعض الكُتب التي أخذ منها، وقبول لقولِ مؤلِّفيها، أو من نقلوا عنه، ومنها: ما هو مبنيٌّ على بعض القواعد الأصولية، وزاد في باب فضائل البُلدان: أحاديث يُوردها بعُض مؤرِّخي اليَمن، فبيَّن: أنه لا أصلَ لها.

وكثيراً ما يورد الحديثَ، وأنَّ ابن الجوزي ذكره في «الموضوعات»، ثم يذكر: أن صاحب «اللآلي المصنوعة» ـ وهو السيوطي ـ تعقَّبه في ذلك، أو ذكر له طريقاً أخرى، فصاعداً، ولا يبيِّن حالَ تلك الطُّرق، ولا يسوق أسانيدها، وعُذره في ذلك: قصده إلى الاختصار، وعدم توفُّر الكتب الكافية لاستيفاء البحث، والتحقيق، ويظهر ذلك من صنيعه في مواضع من الكتاب. (انظر مقدمة التحقيق له).

١٨ ـ اللُّؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له، أو بأصله الموضوع: للعلامة أبي الحسن محمد بن خليل القاوُقْجي الحسني العلمي المِشِّيْشي الطَّرابُلسِي (المتوفى سنة ١٣٠٥ هـ).

١٩ ـ الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة: للإمام المحدِّث الفقيه الشيخ محمَّد عبد الحي اللَّكْنَوي الهندي (المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ).

وقد اقتصر فيها المصنِّفُ ـ رحمه الله ـ على الأحاديث المشتهرة في الصَّلوات وغيرها في أيام السَّنة ولياليها، وغير ذلك وبيَّنَ اختلافها، ووَضْعَها؛ لئلا يغترّ بها الجاهلون، وليتيَّقظ بها العالمون، وكان هدفُه إبطالَ البِدَع السائدة في عصره بين العلماء، والعامة في صلاة يوم عاشوراء وغيره من الأيام التي لم يثبت فيها آثارٌ صحيحةٌ.

٢٠ ـ تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيِّد المرسلين: للعلامة أبي عبد الله محمد البشير ظافر المالكي الأزهري، (المتوفى سنة ١٣٢٥ هـ).

وهناك كُتبٌ أخرى غير ما ذكرناه، أُلِّفت في هذا الموضوع، ولكننا اقتصرنا هُنا على ما هو النَّافعُ، والمُهِمُّ منها، والمطبوع المتوفّر.

الأحاديث الموضوعة في كتبٍ أخرى:

أ ـ المؤَّلفاتُ في «الموضوعات» في بابٍ واحدٍ:

وقد أَلَّف البعضُ مؤلَّفاتٍ في موضوعات بابٍ واحدٍ، نذكر منها البعضَ فيما يلي:

١ ـ أحاديث المعراج الموضوعة: للفِيْشي.

٢ ـ قلائد المرجان في الحديث الوارد كذباً في الباذنجان: لإبراهيم بن محمَّد الناجي.

٣ ـ **أداء ما وجب في بيان وضع الوضَّاعين في رجب**: لابن دِحْيَة عمر بن الحسن (المتوفى سنة ٦٣٣ هـ).

٤ ـ **تبيين العجب فيما ورَد في فضل رجب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني (المتوفى سنة ٨٥٢ هـ).

ب ـ مؤلَّفاتٌ مشهورةٌ مشحونةٌ بالموضوعات:

وهناك عددٌ من الكتب المشهورة، كثيرة التداول بين أيدي العلماء، والعوام، وهي مشحونةٌ بالموضوعات، والإسرائيليات، نذكر هنا البعضَ منها على سبيل المثال:

١ ـ **تفسير ابن عبَّاس**: المرويُّ من طريق: محمد بن السَّائب بن بشر الكَلْبِيّ (المتوفى سنة ١٤٦ هـ)، وإسماعيل بن عبد الرحمن السُّدِّي (المتوفى سنة ١٢٨ هـ)، ومُقاتِل بن سليمان بن بشير الأزدي (المتوفى سنة ١٥٠ هـ).

٢ ـ **فتوح الشَّام**: لمحمَّد بن عُمَر الواقِدي (المتوفى سنة ٢٠٧ هـ).

٣ ـ **نزهة المجالس**: لعبد الرحمن بن السَّلام الصَّفُّوري (المتوفى سنة ٨٩٤ هـ).

٤ ـ **منتخب النفائس**: للصَّفُّوري أيضاً.

وكذلك هناك بعضُ كتبٍ ليس فيها شيءٌ من الأصل من الحكايات، والأخبار، وإنما هي مشحونةٌ بالإسرائيليات، فمنها:

١ ـ **قصص الأنبياء**: (المسمَّى بـ «عرائس المجالس») لأبي إسحاق أحمد الثعالبي.

٢ ـ **دُرَّة الناصحين في الوعظ والإرشاد**: لعثمان بن حسن الخُوَيْري.

٣ ـ **بدائع الزهور في وقائع الدهور**: لحمد بن أحمد بن إيَاس الحنفي (المتوفى سنة ٩٣٠ هـ).

٤ ـ **الروض الفائق في المواعظ والرقائق**: لشعيب بن سعد الحُرَيْفِيْش (المتوفى ٨١٠ هـ).

مَوْضُوْعٌ لا أَصْلَ لَهُ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللاَّم.

المُوَطَّآتُ:

لغةً: (الموطآت) جمع: موطَّأ، و(المُوطَّأ) لغةً المسَهَّل المُهَيَّأ، قال في «القاموس المحيط»: «وَطَّأه»: هَيَّأه، ودَمَّثَه، وسَهَّلَه، كـ: (وطَّأه) في الكلِّ ورَجُلٌ مُوَطَّأ الأكنافِ، كمُعَظَّمٍ: سهلٌ، دَمِثٌ، كريمٌ، مِضْيافٌ.

واصطلاحاً: (الموطَّأُ) في اصطلاح المحدِّثين هو الكتابُ المُرتَّبُ على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة، فهو كـ «المُصَنَّف» تماماً، وإن اخْتَلَفَت التسميةُ.

وكذلك لا تختلف «الموطَّآتُ» اصطلاحاً عن كُتب «السُّنَن» إلاَّ أنَّ «السُّنَن» يُلْتَزَمُ فيها ذِكْرُ «المرفوعِ» وما يأتي فيها من «الموقوف» و«المقطوع» فبالتبع لسبب التسمية:

والسَّببُ في تسمية هذا النوع من المؤلَّفات الحديثية بـ: «الموطَّأ»أن مؤلِّفه وَطَّأه للناس، أي: سَهَّلَه، وهَيَّأه لهم.

وقيل: إنَّ السَّبب في تسمية الإمام مالكٍ كتابه بـ: «الموطَّأ» ما رُوِيَ عنه أنه قال: عَرَضْتُ كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه. (أي: وافقني عليه) فسَمَّيتُه: «الموَّطأ». (انظر مقدِّمة السيوطي لـ «تنوير الحوالك»).

من أشهر الموطَّآت:

١ ـ موطأ الإمام مالك بن أنس (ت١٧٩ هـ): أَلَّف الإمام مالك كتابه الذي اشتهر بين أهل العلم بالموطأ علىٰ الأبواب. وقد توخَّىٰ فيه القويَّ من أحاديث أهل الحجاز، ولم يقتصر فيه علىٰ الحديث النبوي المرفوع إلىٰ الرسول ﷺ، بل ذكر فيه أقوالَ الصحابة، والتابعين، وقد بناه علىٰ نحو عشرة آلاف حديث من مئة ألف حديث كان يحفظها، فكان ينظر فيه، وينقِّحه حتىٰ أصبح علىٰ ما هو عليه الآن، وفيه خمسمئة وعشرون حديثاً مرفوعاً للنبيِّ ﷺ، وثلاثة آلاف أثرٍ عن الصحابة، وأقوال التابعين، وبلاغات مالك، وأقواله علىٰ ما ذكره أبو عمرو الدَّاني. (الرسالة المستطرفة، للكتاني ص١٤).

وقد استغرق في تصنيفه، وتنقيحه، وتحريره زمناً طويلاً، فقد عرض عمر بن عبد الواحد ـ صاحب الأوزاعي ـ الموطأ علىٰ مالك في أربعين يوماً، فقال: كتابٌ أَلَّفتُه في أربعين سنة، أخذتموه في أربعين يوماً!؟ ماأقلَّ ما تفقهون.

وقد ذكر الإمام مالك: أنه عرض كتابه الموطأ علىٰ سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطَأه عليه، قال: فكلّهم «واطأني عليه» فسَمَّيتُه: «الموطأ».

كان الإمامُ مالك من أول المصنِّفين في المدينة المنوَّرة؛ إذ ظهرت طلائعُ المصنَّفات في مختلف عواصم البلاد الإسلامية في أوقاتٍ متقاربةٍ، ويروي العلماء: أنَّ سبب تصنيف مالكٍ لكتابه طَلَبُ أبي جعفر المنصور ـ نحو سنة ١٤٨ هـ ـ من مالك أن يضع للناس كتاباً يحملهم عليه، قال أبو جعفر: «اجعل العلم يا أبا عبد الله علماً واحداً. فقال له مالكٌ: إنَّ أصحاب رسول الله ﷺ تفرَّقوا في البلاد، فأفتىٰ كلٌّ في مِصره بما رأىٰ..». وقال الرشيد لمالكٍ: «عزمتُ أن

أحمل الناس علىٰ الموطأ كما حمل عثمان الناس علىٰ القرآن. فقال: أمَّا حمل الناس علىٰ الموطأ؛ فليس إلىٰ ذلك سبيل؛ لأن أصحاب الرسول ﷺ تفرَّقوا بعده في الأمصار، فحدَّثوا، فعند كل أهل مصر حديث عمله». وفي رواية: «إن أصحاب الرسول ﷺ اختلفوا في الفروع، وتفرَّقوا في البلدان، وكلٌّ مصيبٌ. فقال الرشيد: وفَّقك الله يا أبا عبد الله..». إن إباءه عن حمل المسلمين علىٰ كتابه في الأمصار الإسلامية يَدُلُّ علىٰ تقواه، وورعه.

وطريقةُ الإمام في كتابه: أنّه يذكر عنوانَ الباب، ثم يذكر بعضَ الأحاديث مسندة إلىٰ النبي ﷺ، ثم يذكر ما بلغه عن النبي ﷺ أو عن الصحابة والتابعين، وكثيراً ما يذكر فِقْهَه في الموضوع بعد ذلك. كما ذكر هذا في (كتاب الطهارة) (في المستحاضة)، وفي (كتاب الجمعة) (باب ما جاء في الإنصات يوم الجمعة والإمام يخطب) وهذا بَيِّنٌ واضحٌ في أكثر كتابه.

قال الحافظ ابن حجر: «كتاب مالك صحيحٌ عنده وعند من يقلِّده علىٰ ما اقتضاه نظره بالاحتجاج بالمُرْسَل، والمنقطع، وغيرهما، لا علىٰ الشرط الذي تقدَّم التعريف به، والفرق بين ما فيه من المنقطع وبين ما في البخاري: أنَّ الذي في الموطأ هو كذلك مسموعٌ لمالك غالباً، وهو حُجَّةٌ عنده، والذي في البخاري قد حُذف إسنادهُ عمداً لقصد التخفيف إن كان ذكره في موضعٍ آخر موصولاً، أو لقصد التنويع إن كان علىٰ غير شرطه، ليخرجه عن موضوع كتابه».

ففي الموطأ: المسند المتصل المرفوع، والمُرْسَل، والمنقطع، والبلاغات، ومع هذا فقد صَنَّف حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البَرّ (المتوفىٰ سنة ٤٦٣ هـ) كتاباً في وصل ما في الموطأ من المرسل، والمنقطع، وغيرهما.

وقد اختلف العلماءُ في منزلة «الموطأ» فبعضُهم قَدَّمه علىٰ الصحيحين، ومنهم من جَعَله في مرتبتهما، ومنهم من قال: المرفوع المتَّصل الصحيح كأحاديث الصحيحين، وما سِوىٰ المرفوع المتصل يُعْتَبر فيه ما يُعْتَبر بغيره من الحديث. ورأىٰ آخرون: أنَّ «الموطأ» يأتي في منزلة بعد صحيح مسلم. وقد يكون هذا القول هو الأرجح، والصواب.

ومع كل هذا فإن «الموطأ» من أقدم ما وصلنا من مؤلَّفات الحديث في النِّصف الأول من القرن الثاني، بعد أن وقفنا علىٰ مجموع الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الذي يؤكِّد قِدَمَ التصنيف في الحديث النبوي، وأنه يعود إلىٰ أواخر القرن الهجري الأول ومطلع القرن الثاني.

«والموطأ» من أجمع الكتب في عصره حتىٰ قال الإمام الشافعي: «ما ظهر علىٰ الأرض كتابٌ بعد كتاب الله أصَحُّ من كتاب مالك». وهذا قبل أن يظهر «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم». وقد روىٰ الموطأ عن الإمام مالك عددٌ كبيرٌ من أهل العلم من مختلف البلاد، من أهل المدينة، ومكة، ومصر، والعراق، والمغرب، والأندلس، والقَيْرَوان، وتونس، وبلاد الشام، وغيرها، وانتشر في الآفاق. واهتم به طلاب العلم، والعلماء، ووضعوا له شروحاً، ومختصرات كثيرة.

رواياته:

منها: روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ اللَّيثي الأندلسي (المتوفىٰ سنة ٢٣٤ هـ)، وهي التي اعتمدها الأئمةُ الحُفَّاظُ، والمنتشرة في المغرب، والبلاد العربية، قال الكتَّاني في: «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٣): «وعن مؤلِّفها فيها رواياتٌ كثيرةٌ، أشهرها، وأحسنها

روايةُ يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير اللَّيثي الأندلسي، وإذا أطلق في هذه الأعصار موطأ مالك فإنّما ينصرف لها». طُبعت مِراراً، ومِن أحسن طبعاتها الطبعة التي حقَّقها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ونشرتها دارُ إحياء الكتب العربية في القاهرة، عام ١٣٧٠ هـ في مجلّدين.

ومنها: رواية محمد بن الحسن الشَّيباني (المتوفىٰ سنة ١٨٩ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «وفيها أحاديثُ يسيرةٌ يرويها عن غير مالكٍ. وأخرىٰ زائدةٌ علىٰ الروايات المشهورة، وهي أيضاً خاليةٌ عن عِدَّة أحاديث ثابتةٍ في سائر الروايات». وهي المنتشرة في بلاد الهند وما جاورها. طُبعت في لودِيانا، عام ١٢٩٣ هـ، وفي لَكْهَنو، عام ١٢٩٨ هـ، وفي قازان عام ١٣٢٧ هـ، وطُبعت بتحقيق عبد الوهَّاب عبد اللطيف، في المجلس الأعلىٰ للشؤون الإسلامية بالقاهرة، عام ١٣٨٢ هـ. وطُبعت بدار القلم في بيروت، عام ١٤٠٠ هـ.

ومنها: رواية أبي مُصْعَب، أحمد بن أبي بكر القاسم بن حارث الزُّهْري المدني قاضي المدينة (المتوفى سنة ٢٤٢ هـ)، قال العلائي: «روىٰ الموطأ عن الإمام مالك جماعةٌ كثيرةٌ، وبين رواياتهم اختلاف من تقديمٍ وتأخيرٍ، وزيادةٍ ونقصٍ، ومِن أكبرها وأكثرها زياداتُ «موطأ أبي مُصْعَب» أحمد بن أبي بكر الزهري، نحو مئة حديث، وهو آخر من روىٰ عن مالك. قال الدَّارقطني: أبو مصعب ثقةٌ في الموطأ، وقَدَّمه علىٰ يحيىٰ بن بُكَيْر». طُبعت بتحقيق الدكتور بشَّار عوَّاد معروف، ومحمود محمد خليل بمؤسَّسة الرسالة في بيروت، عام ١٤١٢ هـ.

ومنها: رواية أبي زكريا يحيىٰ بن عبد الله بن بُكَيْر المصري (المتوفىٰ سنة ٢٣١ هـ)، قال الضَّبِّي في «بغية الملتمس» (ص: ٦٥): قال بقي بن مَخْلَد: «سمع يحيىٰ بن بكير «الموطّأ» سبع عشرة مَرَّةً من

مالكٍ». طُبعت في الجزائر، عام ١٣٢٢ هـ.

ومنها: رواية أبي محمد سُوَيْد بن سعيد بن سهل الحَدَثاني الهَرَوي (المتوفىٰ سنة ٢٤٠ هـ)، ذكرها بقي بن مخلد (بغية الملتمس: للضَّبِّي: ص: ٨٩). طُبعت بتحقيق آيت سعيد الحسين، من الرّباط بالمغرب، عام ١٤٠٩ هـ.

ومنها: روايةُ سعيد بن كثير بن عُفَيْر المِصْرِي (المتوفىٰ سنة ٢٢٦ هـ)، ذكرها الحافظ ابن حجر في «المجمع المؤسّس» (٢/ ٣٧٥)، ويظهر أنها لم تصِلنا.

ومنها: روايةُ أبي يحيىٰ مَعْن بن عيسىٰ المَدَني (المتوفىٰ سنة ١٩٨ هـ)، ذكرها الحافظ ابن حجر في «المعجم المفهرس» (ص: ٣٨)، ويظهر أنها لم تصلنا.

ومنها: روايةُ عليٍّ بن زياد التُّونسي (المتوفىٰ سنة ١٨٣ هـ). طُبعت بتحقيق الشيخ محمد الشَّاذلي النَّيفر بالدار التونسية في تونس، عام ١٣٩٨ هـ.

ومنها: روايةُ عبد الرحمن بن القاسم (المتوفىٰ سنة ١٩١ هـ)، تلخيصُ عليٍّ بن محمد القابسي (المتوفىٰ سنة ٤٠٣ هـ). قال الكتّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «ولأبي الحسن علي بن محمد بن خلف المُعَافِري القَرَوي القابِسي، نسبة إلىٰ (قابِس) مدينة بإفريقية ـ تونس ـ بالقرب من (المهدية) المالكي الضرير المتوفّىٰ بالقيروان سنة ثلاث وأربعمئة، كتاب «المُلَخِّص» ـ بكسر الخاء ـ ذكره عياض في «فهرسته» جَمَع فيه ما اتصل إسناده من حديث مالك في «الموطأ» رواية عبد الرحمن بن القاسم المصري. قال أبو عمرو

الدَّاني: وهو خمسمئة حديث وعشرون حديثاً. وقال غيره: هو علىٰ صِغَر حجمه جيّد في بابه».

طُبعت بتحقيق الشيخ محمد علوي المالكي، بدار الشُّروق، في جُدَّة، عام ١٤٠٥ هـ.

ومنها: روايةُ عبد الله بن مَسْلَمَة القَعْنَبيّ (المتوفى سنة ٢٢١ هـ). قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ١٤): «وأكبرها رواية عبد الله بن مسلمة القَعْنَبي»، طُبعت بتحقيق عبد الحفيظ منصور، بالدَّار التُّونسية للنشر، عام ١٣٩٦ هـ، وطُبعت ثانيةً في شركة الشروق بالكويت، عام ١٤٠٤ هـ.

ومنها: روايةُ أبي حُذَافة أحمد بن اسماعيل السَّهْمي (المتوفىٰ سنة ٢٥٩ هـ) قال بقي بن مخلد: «وهو آخر من روىٰ عنه «الموطأ» من أصحابه». (انظر: «بغية الملتمس» للضَّبي: ص: ٩١).

٢ ـ **موطّأ ابن أبي ذِئْب**: أبي الحارث، محمد بن عبد الرحمن بن المُغِيرة بن الحارث، من بني عامر بن لؤي من قُريش (المتوفىٰ سنة ١٥٨ هـ)، قال الكتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩): «وقد صَنَّف ابن أبي ذئب في المدينة «موطّأً» أكبر من «موطأ مالك» حتىٰ قيل لمالك: ما الفائدةُ من تصنيفك؟ فقال: ما كان لله بَقِيَ».

٣ ـ **موطأ إبراهيم بن أبي يحيىٰ**: أبي إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيىٰ سَمْعَان الأسلمي مولاهم المَدَني الفقيه (المتوفىٰ سنة ١٨٤ هـ)، قال ابن المبارك: «كان مجاهراً بالقَدَر، وكان صاحبَ تدليسٍ». وكان الشافعي يَحْتَجُ بحديثه ويقول: «حَدَّثني من لا أتّهم». قال الذهبي في «السِيَر» (٨/ ٤٥٠): «وصَنَّف «الموطأ» وهو كبيرٌ، أضعاف «موطأ الإمام مالك».

٤ ـ **المُوَطّأ الصغير**: لعبد الله بن وَهْب المصري (المتوفىٰ سنة ١٩٧ هـ): وله موطآن: أحدهما كبيرٌ، والآخر صغيرٌ. قال أحمد بن صالح الحافظ: «حَدَّث ابن وَهْب بمئة ألف حديث». وقال الذهبي في «السير» (٩/ ٢٢٥): «موطّأ ابن وَهْب كبيرٌ». طُبع «الموطأ الصغير» له بتحقيق أحمد بن محمد الأمين الشِّنقيطي، كرسالةِ ماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة، عام ١٤١٤ هـ.

٥ ـ **موطأ إسماعيل القاضي**: أبي اسحاق، إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل البصري المالكي، قاضي بغداد (المتوفىٰ سنة ٢٨٢ هـ) قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٦/ ٢٨٤): «كان عالماً مُتْقِناً فقيهاً، شرح المذهبَ المالكيَّ، واحتجَّ له وصَنَّف. ثم صَنَّف «الموطأ»، وألَّف كتاباً في الردّ علىٰ محمد بن الحسن الشيباني، يكون نحو مئتي جزء ولم يكمل». (انظر: «الموطآت» للأستاذ نذير حمدان، و«مصادر الدرسات الإسلامية» للمرعشلي، و«مصادر الكتب الحديثية» للمؤلِّف).

المَوْقُوْفُ:

لغةً: (الموقوف) اسمُ مفعولٍ من الوقف. وَوَقَفَ، يَقِفُ وُقُوفاً، أي: دام واقفاً. (القاموس المحيط).

اصطلاحاً: هو ما رُوي عن الصَّحابة رضوان الله عليهم قولاً لهم، أو فعلاً، أو تقريراً، سواء أكان السَّندُ مُتَّصلاً، أو غير متصلٍ.

ويُسَمِّيه بعضُ العلماء «أثراً» ويُسَمُّون المرفوع «خبراً» ويكاد يكون إطلاقُ مصطلح «الأثر» على الحديث الموقوف هو الشائعُ عند المتأخِّرين، والمعاصرين، ومن العلماء من جمع في تصانيفه بين الموقوف، والمرفوع، فسَمَّى كتابه: «السُّنَن والآثار» ككتاب «معرفة السنن والآثار» للبَيْهَقِي أبي بكر أحمد بن الحسين البَيْهَقِيّ (المتوفىٰ سنة: ٤٥٨ هـ).

أمثلة الحديث الموقوف:

١ ـ قال ابنُ أبي شَيْبَةَ في مصنَّفه (١٢، برقم: ١٢٠٨٩): حَدَّثَنا عَفَّانُ قال: حَدَّثنا سعيدُ بن زَيْد قال: حَدَّثنا عاصمُ بن بَهْدَلَةَ قال: حَدَّثنا أبو وائِل عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: كان عثمانُ يكتب وصيةَ أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: فأُغمي عليه، فعَجَّل وكَتَب: «عمر بن الخَطَّاب» فلمَّا أفاق قال له أبو بكر، من كتبتَ؟ قال: عمر بن الخَطَّاب، قال: كتبتَ الذي أردتُ أنْ آمُرَكَ به، ولو كتبتَ نفسَك كنتَ لها أهلاً.

٢ ـ قال ابن أبي شَيْبَة في مصنَّفه (١٢، برقم: ١٤٠٨١): حدَّثنا عبدُ الرحيم بن سليمان، عن حَجَّاج بن أَرْطَأة، عن عبد الرحمن بن زَيْد بن جُدْعَان، عن يحيى بن أبي مُطِيع: أنَّ أبا بكر الصِّديق بَعَث جيشاً فقال: «اغْزُوْا بسم الله، اللَّهُمَّ اجْعَلْ وفاتهم شهادةً في سبيلك، ثم إنكم تأتون قوماً في صَوامع لهم، فدعوهم وما أعلموا أنفسهم له، وتأتون إلى قوم قد فحصوا عن أوساط رؤوسهم أمثال العصب، فاضربوا ما فحصوا عنه من أوساط رؤوسهم».

٣ ـ قال عبد الرزَّاق الصَّنْعَاني في مصنَّفه (٨/ ٣٤٧) برقم: ١٥٤٩٠): أخبرنا ابنُ جُرَيْج قال: أخبرني أبو بكر عن سعيد بن المُسَيَّب، عن عمر بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: أنه قال: «تجوز شهادةُ الكافر، والصَّبِيِّ، والعَبْدِ، إذا لم يقوموا بها في حالهم تلك، وشهدوا بعدما يُسلِم الكافرُ، ويكبر الصبيُّ، ويعتق العبد، إذا كانوا حين يشهدون بها عدولاً».

فروع تتعلَّق بـ «المرفوع» حُكماً:

هناك صُوَرٌ من (الموقوف) في ألفاظِها، وشكلِها، لكن المدِّقق في حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع، لذا أطلق عليها العلماءُ

اسم: «المرفوعُ حُكْماً» أي: إنَّها من (الموقوف) لفظاً (المرفوع) حكماً.

ومن هذه الصُّور:

١ ـ أن يقول الصحابيُّ ـ الذي لم يُعْرَف بالأخذ عن أهل الكتاب ـ قولاً لا مجال للاجتهاد، فيه ولا له تعلُّقٌ ببيان لغةٍ، أو شرح غريبٍ مثل:

الإخبار عن الأمور الماضية، كَبَدْءِ الخَلْق.

٢ ـ أو الإخبار عن الأمور الآتية، كالمَلاَحِم، والفِتَن، وأحوال يوم القيامة.

٣ ـ أو الإخبار عمَّا يحصل بفعله ثواب مخصوص، أو عقاب مخصوص، كقوله: من فَعَل كذا فله أجرُ كذا.

٤ ـ أو يفعل الصحابيُّ ما لا مجالَ للاجتهاد فيه: كصلاة عليٍّ رضي الله عنه صلاةَ الكسوف في كلِّ ركعةٍ أكثر من ركوعين.

٥ ـ أو يُخبِر الصحابيُّ: أنهم كانوا يقولون، أو يفعلون كذا، أو لا يرون بأساً بكذا.

ـ فإنْ أضافه إلى زمن النبي ﷺ، فالصحيحُ: أنه مرفوعٌ، كقول جابر: كنا نَعْزِلُ على عهد رسول الله ﷺ. (أخرجه البخاري ومسلم).

ـ وإنْ لم يُضِفْه إلى زمنه؛ فهو موقوفٌ عند الجمهور، كقول جابر: «كنا إذا صَعِدْنَا؛ كَبَّرْنَا، وإذا نَزَلْنا؛ سَبَّحْنَا». (أخرجه البخاري). أو يقول الصحابيُّ: «أُمِرْنا بكذا، أو نُهِيْنا عن كذا، أو من السُّنَّة كذا» مثل قول بعض الصحابة: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشْفَعَ الأذان، ويُوْتِرَ الإقامة». (أخرجه البخاري ومسلم). وكقول أمِّ عَطِيَّة: «نُهِينا عن اتِّباع الجنائز، ولم يُعْزَمْ علينا». (أخرجه البخاري ومسلم). وكقول أبي قِلاَبَة عن أنسٍ: «من السُّنَّة إذا تزوَّج البِكْرَ على الثَّيِّب؛ أقام عندها سبعاً». (أخرجه البخاري ومسلم).

أو يقولُ الراوي في الحديث عند ذِكْر الصحابيِّ بعضَ هذه الكلمات الأربع وهي: «يَرْفَعُهُ، أو يَنْمِيْهِ، أو يَبْلُغُ به، أو رِوايَةً» كحديث الأَعْرَج عن أبي هريرة روايةً: «تقاتلون قوماً صِغارَ الأَعْيُنِ». (أخرجه البخاري).

أو يفسِّر الصحابيُّ تفسيراً له تعلُّقٌ بسبب نزول آية: كقول جابر: «كانت اليهود تقول: من أتى امرأتَه من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولدُ أحوَلَ، فأنزل الله تعالى: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ...﴾ الآية». (أخرجه مسلم).

هل يُحْتَجُّ بالموقوف؟

الموقوف ـ كما عرفتَ ـ قد يكون صحيحاً، أو حسناً، أو ضعيفاً، لكن حتى ولو ثبتت صِحَّتُه؛ فهل يُحْتَجُّ به؟

والجوابُ عن ذلك: أنَّ الأصل في (الموقوف) عَدَمُ الاحتجاج به؛ لأنه أقوالُ، وأفعالُ صحابةٍ.

لكنها إن ثبتت فإنها تقوِّي بعض الأحاديث الضعيفة؛ لأن حال الصحابة كان هو العملُ بالسُّنَّة وهذا إذا لم يكن له حكمُ المرفوع، أمَّا إذا كان من الذي له حكمُ المرفوع؛ فهو حُجَّةٌ كالمرفوع. (انظر «منهج النقد في علوم الحديث» ص: ٣٢٦، و«الإيضاح في علوم الحديث» ص: ١٢٠ ـ ١٢٥)، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ١٣٢ ـ ١٣٣).

الموقوف على غير الصحابة:

إذا قيل في حديثٍ «هذا حديثٌ موقوفٌ» فالمُراد به ما ذكرنا في تعريف «الحديث الموقوف» أي: «ما أُضيف إلى الصحابة، رضوان الله عليهم».

هذا عند إطلاق مصطلح «موقوف» وقد يُسَمَّى ما يُضاف إلى

التابعين من الأحاديث المقطوعة بـ«الموقوف» أيضاً ولكن مُقيَّداً، فيقال: «هو موقوفٌ على الزهريِّ» مثلاً... وهكذا.

وكذلك قد يُسَمَّى ما يُضاف إلى أتباع التابعين بـ«الموقوف» أيضاً حال تقييده، فيقال: «هو موقوفٌ على مالكٍ» مثلاً... وهكذا.

مصادر «الحديث الموقوف»:

نجد «الحديثَ الموقوف» بشكلٍ أساسيٍّ في كُتب: المُصنَّفات والموطَّآت، والتفسير بالمأثور، وبعض الكتب التي تَرْجَمت للصَّحابة، وبعض الأجزاء الحديثية مثل:

١ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شَيْبَة العَبْسي (المتوفىٰ سنة: ٢٣٥ هـ).

٢ ـ **المُصَنَّف**: لأبي بكر عبد الرَّزَّاق بن هَمَّام الصَّنْعاني (المتوفىٰ سنة: ٢١١ هـ).

٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس الأَصْبَحي (المتوفىٰ سنة: ١٧٩ هـ).

٤ ـ **جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بـ: «تفسير الطَّبَري»**: لأبي جعفر محمد بن جَرِير الطَّبَري (المتوفىٰ سنة: ٣١٠ هـ)، الذي قال فيه الإمام النَّووي: «أجمعت الأمةُ: أنه لم يُصَنَّف مثل تفسيره» وقال السُّيوطي: «هو أَجَلّ التفاسير وأعظمها». (الرسالة المستطرفة: ص: ٧).

٥ ـ **التفسير**: لابن أبي حاتم الرَّازي عبد الرحمن بن محمد (المتوفىٰ سنة: ٣٢٧ هـ)، عامته آثار مسندةٌ.

٦ ـ **والتفسير لأبي بكر محمد بن إبراهيم** بن المُنذِر النَّيْسابوري (المتوفىٰ سنة: ٣١٦ هـ تقريباً).

٧ ـ **حِلْيَة الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نُعَيْم الأصبهاني أحمد بن عبد الله الشافعي (المتوفىٰ سنة: ٤٣٠ هـ).

٨ ـ **الأجزاء الحديثية**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدُّنيا القرشي البغدادي (المتوفىٰ سنة: ٢٨١ هـ) منها: الإخوان، اصطناع المعروف، التهجُّد، التوكُّل، الشكر، الحلم، الصمت، ذَمُّ الدنيا، الصبر، العظمة... وغيرها.

مي:

رَمْزٌ للإمام الدَّارِمي في سُنَنِه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

مِيْزَانٌ:

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ: في هامش «الرفع والتكميل» (ص: ١٥٧ ـ ١٥٨): «وقد يُسَمُّون الراويَ: (المِيْزَانَ) لقوَّة حفظِه، وضَبْطِه، جاء في «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٩٧) في ترجَمة (عبد الملك بن أبي سليمان العَرْزَمي الكوفي) ـ أحد الأئمة المتوفى سنة ١٥٤ هـ ـ قولُ الثوري فيه: حَدَّثَني الميزانُ، عبدُ الملك ابن أبي سليمان، وقال ابنُ المبارك: عبد الملك ميزانٌ، وذكره الترمذيُّ في سننه في كتاب الشفعة (٦/ ١٣١) عن سفيان الثوري.

وفي «تهذيب التهذيب» (١٥/ ١١٤)، في ترجمة (مِسْعَر) أيضاً: «قال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان مِسْعَرٌ يُسَمَّى: الميزانَ، وفي «الجواهر المضية» (٢/ ١٦٧) للحافظ القرشي: قال إبراهيمُ بن سَعِيد: كان شُعْبَةُ وسفيانُ إذا اخْتَلَفا في شيءٍ قالا: «اذهَبْ بنا إلى الميزان مِسْعَر بن كِدَام».

المُهْمَلُ:

لغةً: اسمُ مفعولٍ من (أَهْمَلَ) الشيء، بمعنى: تَرَكه، ومن قولهم: (أمرٌ مُهْمَلٌ) أي: متروكٌ.

واصطلاحاً: هو روايةُ الراوي عن اثنين مُتَّفقي الاسم، أو مع اسم الأب، أو مع اسم الجَدِّ، أو مع النسبة، ولم يتميَّزا بما يَخُصُّ كلاًّ منهما. (انظر «نزهة النظر» ص: ٧٤، و«تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢١٢).

حكم المهمل:

إنْ كانا ثقتين لم يَضُرَّ هذا الإهمالُ كما وقع للبخاري في روايته عن أحمد ـ غير منسوبٍ ـ عن ابن وهب، فإنه إمَّا أحمد بن صالح المصري، أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقةٌ.

وأمَّا إذا كان أحدُهما ثقةً، والآخرُ ضعيفاً؛ فإنه يَضُرُّ، وحينئذ يرجع فيه إلى القرائن، والظن الغالب.

مثل: (سليمان بن داود) و(سليمان بن داود) فإنْ كان الخَوْلانِيّ فهو ثقةٌ، وإنْ كان اليمانيّ فهو ضعيفٌ.

الفرق بين «المُهْمَل» و«المُبْهَم»:

والفرقُ بينهما: أنَّ «المُهْمَل» ذُكِرَ اسمُه والْتَبَسَ تعيينُه، و«المُبْهَمُ» لم يُذْكَرْ اسمُه. (انظر «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٢١٣).

أشهر المصنَّفات فيه:

المُكْمَل في بيان المُهْمَل: للخطيب البغدادي (المتوفى سنة ٤٦٣ هـ).

المُهْمَلَةُ:

وهي تُسَمَّى للحروف الخالية من السَّقَطِ.

مِنْ:

عبارةٌ تُكْتَبُ في آخر الزيادة من مَتْنِ الكتاب.

❐ ❐ ❐

حـــــرف النُّـــــون

ن :

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُنَنه.

نا :

رَمْزٌ إلى «حَدَّثَنا».

النَّازِلُ :

انظر «الإسْنَادُ النَّازِل» في حرف الألف.

النَّازِلُ مِنَ الأَسَانِيْد :

انظر «الإسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

النَّاسِخُ والمَنْسُوْخُ :

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ ومَنْسُوْخُه».

ناسِخُ الحَديثِ ومَنْسُوخُه :

لغةً: له معنيان: الإزالةُ، ومنه نَسَخَتِ الشمسُ الظِّلَّ أي: أزالتْه.

والنَّقْلُ، ومنه نسختُ الكتابَ: إذا نقلتُ ما فيه، فكأنَّ الناسخَ قد أزال المنسوخَ أو نَقَله إلى حكمٍ آخر (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: رَفْعُ الشارع حُكماً منه متقدِّماً بحُكْمٍ منه متأخِّرٍ. (انظر «علوم الحديث» ص: ٢٧٧، و«تدريب الراوي» ٢/ ١٩٠).

أهميته وصعوبته وأشهر المُبرِّزين فيه:

معرفةُ «ناسخ الحديث من منسوخه» فَنٌّ مُهِمٌّ صعبٌ، فقد قال الإمامُ الزهريُّ: «أَعْيا الفقهاءَ وأعجزهم أن يعرفوا ناسخَ الحديث من منسوخِه».

وأشهر المبرِّزين فيه هو الإمام الشافعي، فقد كانت له فيه اليدُ الطُّولى، والسابقةُ الأولى. قال الإمامُ أحمد لابن وَارَةَ ـ وقد قَدِمَ من مصر ـ: كتبتَ كُتُبَ الشافعيِّ؟ قال: لا، قال: فَرَّطْتَ، ما علمنا المُجْمَلَ من المُفَسَّرِ، ولا ناسخَ الحديثِ من منسوخِه حتى جَالَسْنا الشافعيَّ.

طريقةُ معرفةِ الناسخِ من المنسوخ:

يُعْرَفُ «ناسخ الحديث من منسوخه» بأحد هذه الأمورِ:

١ ـ **بتصريح رسول الله ﷺ**: كحديث بُرَيْدَةَ في (صحيح مسلم) «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ القُبُورِ، فَزُوْرُوْهَا؛ فإنَّها تُذَكِّرُ الآخِرَةَ». (أخرجه مسلم).

٢ ـ **بقول صحابيٍّ**: كقول جابر بن عبد الله ـ رضي الله عنه ـ: «كان آخِرَ الأَمْرَيْنِ من رسول الله ﷺ تَرْكُ الوضوء ممَّا مَسَّت النار». (أخرجه أصحاب السنن).

٣ ـ **بمعرفة التاريخ**: كحديث شَدَّاد بن أَوْسٍ: «أفطر الحاجم والمحجوم». (أخرجه أبو داود)، وهو نُسِخَ بحديث ابن عَبَّاس: أنَّ النبي ﷺ احْتَجَم وهو مُحْرِمٌ صائمٌ». (أخرجه مسلم)، فقد جاء في

بعض طُرُقِ حديث شَدَّاد: أنَّ ذلك كان زمن الفتح، وأنَّ ابن عبَّاس صَحِبَه في حُجَّة الوداع.

٤ ـ **بدلالة الإجماع**: كحديث: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ؛ فاجْلِدُوْهُ، فإنْ عادَ في الرابعةِ؛ فاقْتُلُوه». (رواه أبو داود، والترمذي).

قال النَّووي: «دَلَّ الإجماعُ على نَسْخِهِ».

والإجماع لا يَنْسَخُ، ولا يُنْسَخُ، ولكن يَدُلُّ على ناسخٍ. (انظر: «تيسير مصطلح الحديث» ص: ٥٩ ـ ٦٠).

أشهر المصنَّفات فيه:

١ ـ **الناسخ والمنسوخ من الحديث**: لابن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥ هـ).

٢ ـ **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (المتوفى سنة ٥٨٤ هـ).

٣ ـ **الناسخ والمنسوخ**: للإمام أحمد بن حنبل.

٤ ـ **تجريد الأحاديث المنسوخة**: لابن الجوزي.

٥ ـ **رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار**: لبرهان الدين الجَعْبَرِي (المتوفى سنة ٧٣٢ هـ).

النَّاسِخُ مِنَ الْحَدِيْثِ:

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ مِنْ مَنْسُوخِهِ».

نَاصِبِيٌّ:

قال الحافظُ: «النَّصْبُ بُغْضُ عليٍّ كَرَّم الله وجهه، وتقديم غيره عليه». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

مثالُ من وُصِف بهذا مع إخراج الأئمة له:

ذكر الحافظُ عدداً منهم في «هدي الساري» (ص: ٤٥٩):

١ ـ حصين بن نمير الواسِطي.

٢ ـ إسحاق بن سويد العَدوي.

٣ ـ عبد الله بن سالم الأشعري.

نَاوَلَنِي:

من ألفاظ الأداء لمن تَحَمَّلَ الإجازةَ، والمناولةَ.

نَبَّأَنا:

من ألفاظ التحمُّلِ سماعاً من الشيخِ، وهو قليلٌ في الاستعمال.

نَبَّأَنِي:

من ألفاظ التحمُّل سَماعاً من الشيخ، وهو قليلٌ في الاستعمال.

نُجُوْمُ الأَرْضِ:

وصَف به الإمام محمدُ بن محمَّد الخَطَّابيُّ علماءَ أهل الحديث، أمثال: الإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن رَاهُوْيَهْ، والشافعي، وأبي عبيد، وأبي ثور، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة. (انظر «مختصر سنن أبي داود» ١١/ ٢٨).

نَحْوَهُ:

ويُطْلَق هذا اللَّفْظُ عند ذِكْرِ روايةٍ مُغَايرةٍ بعض الشيء عن المطلوبة.

وقيل: ينبغي للرَّاوي بالمعنى أن يقول عقيبته. «أو كما قال». أو: «نحوه» أو «شِبْهَهَ». (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ١٠٦).

نَزَكُوْهُ:

لغةً: بالنون والزَّاء المفتوحتين من (نَزَكَ) فلاناً، أي: طعنه بالنَّيْزَك (وهو: الرُّمْحُ القصير) وأساؤوا القولَ فيه.

واصطلاحاً: وهو من ألفاظ الجَرْح، استعمله عبدُ الله بن عَوْن بن أَرْطَبان البَصْري.

قال الإمام مسلمٌ: «ثنا عبيدُ الله بن سعيد، قال: سمعتُ النَّضْرَ يقول: سُئل ابنَ عَوْنٍ عن حديثٍ لشهرٍ وهو قائم على أَسْكُفَّةِ الباب، فقال: إنَّ شهراً نزكوه، إنَّ شهراً نزكوه». (انظر «مقدمة صحيح مسلم» ١/ ١٧).

قال مسلم ـ رحمه الله تعالى ـ: «يقول: أخذتْه ألسنةُ الناس، تكلَّموا فيه».

قال النَووي في («شرحه لصحيح مسلم» ١/ ٩٢ ـ ٩٣): «الروايةُ المشهورةُ هي: بالنُّون والزَّاي، وكذا ذكرها مِنْ أهلُ اللغة، والأدب، والغريب: الهَرَوِيُّ في غريبه، وحكى القاضي عِيَاض عن كثيرٍ من رواة مسلمٍ أنهم رَوَوْه: (تركوه) بالتَّاء والرَّاء. وضَعَّفه القاضي، وقال: الصحيحُ بالنون والزاي، وهو الأشبه بسِياق الكلام، وقال غير القاضي: رواية التاء ـ تصحيفٌ، وتفسيرُ مسلمٍ يَرُدُّها، ويَدُلُّ عليه أيضاً أنَّ شهراً ليس متروكاً، بل وَثَّقه كثيرون من كبار أئمَّة السَّلف».

وقد ذكر الحافظُ السَّخاويُّ هذه اللَّفْظَةَ في المرتبة السادسة من مراتب الجرح، والتي يُكْتَبُ حديثُ أهلها للاعتبار فقط.

النُّزُوْلُ:

مصدر «نَزَل». انظر: «الإسْنَاد النَّازِل» في حرف الألف.

نس:

رَمْزٌ للإمام النَّسائي في سُننه كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ:

من عبارات التجريح النَّادرة.

استعملها الإمامُ أحمد في غَمْزِ (الحافظ عثمان بن أبي شَيْبَة) في روايته شهود النبيِّ ﷺ مشاهدَ المُشرِكين، ولفظه: «كان رسولُ الله ﷺ يَشْهَدُ مع المُشركِين مشاهدَهم، قال: فسمع مَلَكَيْن خلفه، وأحدُهما يقول لصاحبه: اذْهَبْ بنا حتى نقوم خلف رسولِ الله ﷺ فقال: وكيف أقوم خَلْفَه، وإنما عَهْدُه باستلام الأصنام، فقال: فلم يَعُدْ بعد ذلك يشهد مع المُشرِكين مشاهدهم».

فلمَّا عَرَض عبدُ الله هذا الحديثَ على الإمام أحمد أَنْكَرَ جِدًّا وقال: «نَسْأَلُ اللهُ السَّلاَمَة في الدِّين والدُّنيا».

وقال أيضاً: «تراه يَتَوَهَّم هذه الأحاديث: نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَة، اللَّهُمَّ سَلِّمْ سَلِّم». (انظر «العلل ومعرفة الرجال» ١/ ٢٢٦).

وقال الحافظ في «المطالب العالية» (٤/ ١٧٩) بعد أن عَزاه إلى أبي يَعْلى: «هذا الحديثُ أنكره الناسُ على عثمان بن أبي شَيْبَة، فبالغوا، والمنكر منه قوله: عن الملك: أنه قال: (عَهْدُه باستلام الأصنام) فإنَّ ظاهره أنه باشر الاستلامَ، وليس ذلك مراداً، بل المرادُ: أنَّ الملك أنكر شهودَه لمباشرة المُشرِكين استلامهم أصنامهم.

النِّسَبُ الَّتِيْ بَاطِنُهَا عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهَا:

انظر «المَنْسُوبُوْنَ إلى خِلاَف الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النِّسَبُ الَّتِي عَلَى خِلاَفِ ظَاهِرِهَا:

انظر «المَنسُوْبُوْنَ إلى خِلاَفِ الظَّاهِرِ» في حرف الميم.

النَّسْخُ:

لغةً: الإزالةُ، والنَّقْلُ.

اصطلاحاً: رَفْعُ تعلُّق حكمٍ شرعيٍّ بدليلٍ شرعيٍّ متأخِّرٍ عنه.

انظر «نَاسِخ الْحَدِيْثِ من مَنْسُوْخِهِ» فيه تفصيلٌ.

النُّسْخَةُ:

جَمْعُها: النُّسَخُ، وهي مرادفةٌ للصحيفة، كان غالبُ اعتماد المحدِّثين في رواية الحديث على النُّسَخِ، والصُّحُفِ الصحيحةِ مع اعتمادهم على حفظِهم، وإتقانِهم، فكانت من النُّسَخ المشهورة: «صحيفة هَمَّام بن مُنَبِّه» و«صحيفة جابر بن عبد الله»، وغيرِهما.

ومن أنواع الأوعية التي كانت تُدَوَّن فيها السُّنَنُ: أديم، أوراق البَردي، جِلد، دَفْتَر، الدَرْج، دِيْوان، رِقٌّ، سِجِلٌّ، الطَلْحِيَةُ، طُوْمَارٌ، العَصْفُور، قِرْطَاس، قَوْهِيَّة، كاغَدٌ، كُرَّاسٌ، لَوْحٌ، مَجَلَّةٌ، مَلْزَمَةٌ.

وكانوا يحفظون هذه النُّسَخَ، والصُّحُفَ في الأوعية منها: بَطْن السَّيف، وبيت القَرَاطِيس، التَّابوت، التلبس، الجِرَاب، جِلْد، الجَيْب، حَوال، الحَب، الحصير، حُبَا، الحقيبة، حِقَّة، الحُزْمة، الخُرْج، الخريطة، ذيل السِّقْط، رَبَعة، رُزْمة، السُّنَّارة، الصُرَّة، الصَّنْدوق، الصِّفْن، الضُّمامة، الطَّبق، العَدل، الغِمْد، غِمْد السَّيف، غِمْد الجِراب، القُفَّة، قِراب السَّيف، القِمَطْر، القَوْسَرة، الكُمّ، الكِيس، الكُوَّة، المِخْلاة، النَّمط، وغيرها. (انظر «معرفة النُّسَخ والصحف الحديثية» للشيخ بكر عبد الله أبو زيد، ص: ٢٨ ـ ٣٥).

وقد استغلَّ الضعفاءُ والمتروكون فوضَعوا نُسَخاً مختلفةً، وزعموا: أنهم ورثوها روايةً عن الشيوخ؛ إلاَّ أنَّ المحدِّثين كشفوا عن زَيْفهم، وضلالِهم، وبيَّنوا النُّسَخَ الموضوعَة، فكان منها:

نسخ إبراهيم بن هَدْبَة، وهو دَجَّالٌ من الدجاجلة ـ كما قال ابن حِبَّان في «المجروحين» (١/ ١١٤)، ونعيم بن سالم بن قنبر، ودينار أبي مكيس، وسَمْعان بن مهدي، وغير هؤلاء، كان لهم نُسَخٌ عن أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ وهي كلُّها موضوعةٌ.

ونسخةٌ يرويها بَقِيَّةُ بن الوليد، عن مُبَشِّر بن عبيد، عن حَجَّاج بن أَرْطَأَه، عن الشيوخ، ومُبَشِّرٌ هذا رماه أحمدُ بالوَضْع، وقال البخاري: «روى عنه بَقِيَّةُ، مُنْكَرُ الحديث».

ونسخةٌ رواها إبراهيمُ بن عمرو بن بكر السكسكي، عن أبيه، عن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، وإبراهيم مُتَّهَمٌ بالوَضْع، وأبوه متروك. (انظر «النكت على ابن الصلاح» ١/ ٥٠٢).

وقال أبو حاتم: «روى عبدُ العزيز، عن نافعٍ، عن ابن عمر نسخةً موضوعةً». (انظر «المجروحين» ٢/ ١٣٦).

ونسخةٌ رواها أبو سعيد أبَان بن جعفر البَصْري، أوردها كلَّها من حديث أبي حنيفة، وهي نحو ثلاثمئة حديث، ما حَدَّث أبو حنيفة منها بحديث. (انظر «النَّكت على ابن الصلاح» ١/ ٥٠٢).

النَّشَقُ:

لغةً: بفتح النون المُعْجَمة، وهو مصدر: (يَنْشِقُ الصَّيْدُ في الحِبَالة) نشقاً، أي: نشب وعلق عليها.

واصطلاحاً: هو «الضَّرْبُ». (انظر تعريفه في حرف الضَّاد)

وسُمِّي «الضَّرْبُ» نَشْقاً؛ لكونه أَبْطَل حركةَ الكلمة، وإعمالَها، فكأنَّه جَعَلها في وِثَاقٍ يَمْنَعُها من التصرُّفِ. (انظر «تدريب الراوي» ٢/ ٨٤).

نِعْمَ حَشْوُ المِصْرِ هُوَ:

هٰذا التعبيرُ استعمله الامامُ الفقيهُ أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي في الثناء علىٰ (الإمام شعبة بن الحجَّاج أمير المؤمنين في الحديث، ت ١٦٠).

قال عمرو بن الهيثم أبو قَطن البصري: «كتب لي شعبةُ إلىٰ أبي حنيفة يحدِّثني، فأتيتُه فقال: كيف أبو بسطام؟ قلت: بخير، فقال: «نِعْمَ حشوُ المِصر هو» وقوله هٰذا يَدُلُّ علىٰ ثنائه، وتوثيقه لشعبة بن الحجَّاج، وأنه من أفضل علماء العراق، أو الكوفة، والبصرة، وذلك لأنَّ شعبة بن الحجَّاج جمع حديثَ المدينتين إضافةً إلىٰ ما استفاده من حديث أهل مدينته ـ واسط ـ التي نشأ فيها.

قال هشام بن أبي عبد الله الدُّسْتُوائي «شعبة الواسطي جمع حديث المِصْرَين، البصرة، والكوفة». (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٥٩). إضافةً إلىٰ ذلك ما أكَّده الأئمةَ، والنقادُ الآخرين من أنه ـ أي: شعبة ـ أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين.

وقول الشافعي: «لولا شعبة ما عُرِف الحديث بالعراق...».

فثناء الإمام أبي حنيفة من هٰذه الحيثية. (شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة: ص: ٧٥).

نَقْدُ الْحَدِيْثِ:

لغةً: (النَّقْد) و(التِّنقاد) و(التَّنَقُّدُ) هو: التمييزُ بين الأشياء بقصد الفَصْل بين جيِّد الأشياء، ورديئها، وإخراج ما فيها من الزَّيْف، ومنه قوله الشاعر:

تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجِرة نفي الدَّنانير تنقاد الصياريف

(تاج العروس: ٩/ ٢٣٠).

واصطلاحاً: هو علمٌ يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عِلَلِها والحُكم على رواتها جَرْحاً، وتعديلاً بألفاظٍ مخصوصةٍ ذات دلائلَ معلومةٍ عند أهل الفن. (ابن معين التاريخ، مقدمة المحقِّق ١/ ٥).

مهمَّة الناقد:

أمَّا المهمَّةُ التي يتصدَّى لها الناقدُ؛ فهي جمعُ الأحاديث، وفحصُها ونقدُها بعد تتبُّعِ أحوال ناقليها، ورواتها، فيقوم بجمع طُرُق الروايات، وأسانيدها، ودراستِها، وبيانِ ما فيها من عِلَّةٍ واختلافٍ مستعيناً بدراسة حال الراوي من عدالةٍ، وضبطٍ، يستخلص من ذلك الحُكم على الحديث.

فالغايةُ التي يسعى إليها الناقِدُ هي صيانةُ السُّنَّةِ النبويةِ، والذَّبُّ عن حماها، وتمييزُها من كلِّ تحريفٍ، وشائبةٍ لتَظِلَّ (السُّنَّةُ) نقيَّةً خالصةً من الأكدار، فيستلهم منها المسلمون تشريعهم، وهَدْيَهم، وليس في هذا الفرضِ تلبيةٌ لرغبةٍ نفسيةٍ، أو مَطمَعٍ شخصيٍّ، أو استجابةٍ لعاطفةٍ، وميولٍ، إنما هي وفاءٌ بواجبٍ شرعيٍّ، وقيامٌ بأمانةٍ دينيةٍ. (أصول منهج النقد عند أهل الحديث: ص: ٧ ـ ٨).

دوافع النقد:

لم يكن النَّقْدُ في الحديث لمجرَّد إشباع رغبةٍ علميةٍ جامحةٍ، بل كانت الدوافع إليه أعمقَ، وأدقَّ.

إنَّ الله جَلَّ وعلا أنزل كتابَه، ووكَّل تبيينه لنبيِّه، فقال عَزَّ مِنْ قائل: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ

يَتَفَكَّرُونَ﴾[النحل: ٤٤] ولبث رسولُ الله ﷺ ثلاثاً وعشرين سنةً يفرض الفرائضَ، ويَسُنُّ السُّنَنَ، ويحرِّم الحرامَ، ويُحِلُّ الحلالَ، وأصبحت معرفةُ ديننا ـ وهو عصمة أمرنا وسبيل نجاحنا في دنيانا، وآخرتنا ـ موقوفةً على معرفة سنته والصحيح من آثاره، والعمل به، ولا يتأتَّى ذلك إلا بالفحص عن النقلة والبحث عن أحوالهم؛ ليُؤخَذ بكلام الصادقين، ويعمل به، ويرمى كلام الكاذبين ويدفن، أو يروى، فيبين، ويشهَّر به.

ولذلك قال الإمام مُسْلِمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ: «فإذا كان الراوي لها ليس بمَعْدِنٍ للصِّدق، والأمانة، ثم أَقْدَم على الرواية عنه من قد عرفه، ولم يبيِّن ما فيه لغيره ممن جهل معرفته كان آثماً بفعله ذلك، غاشًّا لعوامِّ المسلمين. . . (انظر: مقدمة صحيح مسلم ١/ ٢٨). والمقصود بعوام المسلمين: من ليس من أصحاب الاختصاص والمعرفة.

ولذلك شَمَّر العلماءُ عن سواعدهم، واحتملوا في سبيل الحديث كلَّ عناءٍ، ومَشَقَّةٍ ـ وهم راضون ـ ليميِّزوا الخبيثَ من الطيِّب، ولو كان الأمرُ لمجرَّد إشباع رغبةٍ علميةٍ؛ لما كابدوا كلَّ هذه المشاق.

وكلامُ يحيى بن سعيد القَطَّان يُلقي بعضَ الأضواء على ما نحن بصدده، ويظهر لنا أحاسيسهم، ويُرينا خلجاتِ نفوسِهم.

قال أبو بكر بن خَلَّاد: «دخلتُ على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر! ما تركتَ أهل البصرة يتكلَّمون؟ قلتُ: يذكرون خيراً، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس، فقال: احفظ عنِّي: لأن يكون خَصمِي في الآخرة رجلٌ من عرض الناس أَحَبُّ إليَّ من أن يكون خصمي في الآخرة النبيُّ ﷺ، يقول: بَلَغك عنِّي حديثٌ وقع في وَهْمِك: أنه عنِّي غيرُ صحيحٍ ـ يعني: فلم تنكر». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٩٥).

نشأة النَّقْدِ:

في الواقع بدأ البحثُ، والتنقيبُ في أحاديث رسول الله ﷺ في حياته، وما كان الأمرُ يعدو في حينه سؤال النبي ﷺ نفسه. وهذا الاستفسار كان على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً؛ إذ الصحابةُ ما كانوا يكذبون ولا يكذِّب بعضُهم بعضَهم الآخر، بل كان غايةُ البحث في ذلك الوقت هو التدقيق، بل هو نوعٌ من التوثيق للطمأنينة القلبية، ولهم في ذلك أسوةٌ في سيرة أبي الأنبياء عليه السلام: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِى كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ ۖ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن ۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى ۖ قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ۚ وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[البقرة: ٢٦٠].

ومحالٌ أن يكون إبراهيمُ عليه السلام قد شَكَّ في قدرة الله سبحانه وتعالى. وهكذا كان تدقيقُ الصحابة في حياة النبي ﷺ لمزيد من الاطمئنان القلبي لا غيرَ، وهناك أمثلةٌ عديدةٌ تَدُلُّ على توثيق الصحابة عن النبي ﷺ، مدفوعين بهذه الغاية، ولعلَّ من المفيد أن نسوق بعضاً منها:

أمثلة توثيق الصحابة عن النبي ﷺ:

١ ـ جاء ضَمَامُ بن ثَعْلَبَة إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا مُحمَّد، أتانا رسولُك، فزَعَم لنا: أنك تَزْعَم: أنَّ الله أرسلك. قال: صَدَق... قال: وزَعَم رسولُك: أنَّ علينا زكاةً في أموالنا. قال: صَدَق... قال، وزَعَمَ رسولُك: أنَّ علينا صَوْمَ شهرِ رمضانَ في سَنتنا. قال: صَدَق....». (أخرجه البخاري في كتاب الإيمان).

٢ ـ قَدِمَ عليّ ـ رضي الله عنه ـ من اليمن بهديٍ، وساق رسول الله ﷺ من المدينة هدياً، وإذا فاطمةُ قد لبست ثياباً صبيغاً،

واكتحلت، قال: فانطلقتُ محرَّشاً، أستفتي رسولَ الله ﷺ، فقلتُ: يا رسول الله! إنَّ فاطمة لبست ثياباً صبيغاً واكتحلتُ، وقالتْ: أَمَرَني بي أبي ﷺ. قال: «صَدَقَتْ، صَدَقَتْ، أنا أمرتُها». (أخرجه النسائي: ٥/ ١١١).

٣ ـ . . . أنَّ رسول الله ﷺ قرأ يومَ الجُمُعَةِ البراءةَ؛ وهو قائمٌ يذكر بأيام الله وأبيُّ بن كَعْبٍ وجاءه النبي ﷺ، وأبو الدَّرْدَاء، وأبو ذَرٍّ، فغَمَز أبيَّ بن كعب أحدُهما، فقال: متى أنزلت هذه السورةُ يا أُبيّ؟ فإني لم أسمعها إلا الآن، فأشارَ إليه: أن اسْكُتْ. فلمَّا انصرفوا قال: سألتُك متى أُنزلت هذه السورةُ، فلم تُخْبِرْ. قال أبيُّ: ليس لك من صلاتك اليوم إلا ما لَغَوْتَ. فذهبتُ إلى رسول الله ﷺ فذكرتُ ذلك وأخبرتُه بالذي قال أبيُّ. فقال: «صَدَقَ أُبيٌّ». (أخرجه أحمد في مسنده).

٤ ـ كان سيِّدُنا عُمَرُ وجارُه من الأنصار يتناوَبان النُّزولَ على النبي ﷺ، قال عمر: فإذا نزلتُ؛ جئتهُ من خبر ذلك اليوم من الأمر، وغيره، وإذا نَزَلَ؛ فَعَلَ مثله، فنَزل صاحبي يومَ نوبته، فرَجَعَ عشاءً، فضَرَب بابي ضرباً شديداً، وقال: أثَمَّ هو؟ ففزعتُ، فخرجتُ إليه، وقال: حَدَثَ أمرٌ عظيمٌ.

قلتُ: ما هو؟ أجاءت غَسَّان؟ قال لا، بل أعظَمُ منه وأطوَلُ، طَلَّق رسولُ الله ﷺ نساءَه. . . «فذهب عمر واستأذن النبيَّ ﷺ حتى إذا أَذِنَ له، ودخل، قال: طلَّقتَ نساءك؟ فرفَع بصره إلي، فقال: «لا. . . .». (أخرجه البخاري).

٥ ـ . . . عن أبي يحيى بن عبد الله بن عمرو، قال: حُدِّثت: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاةُ الرَّجل قاعداً نِصْف الصَّلاة». قال: فأتيتهُ، فوجدتُه يصلِّي جالساً، فوضعتُ يدي على رأسه، فقال: «مالكَ يا عبد الله بن عمرو؟» قلتُ: حُدِّثْتُ يا رسول الله: أنَّك قلتَ: صلاةُ الرَّجل قاعداً على نِصْف الصَّلاة، وأنت تصلِّي الصلاة قاعداً! قال:

أَجَلْ، ولكني لستُ كأحدٍ منكم». (أخرجه مسلم في كتاب المسافرين).

تاريخ النقد:

في ضوء هذه الأحاديث نستطيع أن نقول: إنَّ البحث، والتدقيق ـ أو بتعبيرٍ آخَرَ: النقدُ ـ في أحاديث الرسولِ ﷺ بدأ في حياته الشريفة، ولكن على نطاقٍ ضَيِّقٍ جداً، والسببُ في ذلك: أنَّ الصحابة لم يشعروا عادةً بأنهم في حاجةٍ إلى الرجوع إلى النبي ﷺ لمزيدٍ من التوكيد والتوثيق؛ لأنه لم يكن فيما بينهم من يكذب.

روى الحسنُ عن أنسِ بن مالك: أنه قال: «ليس كلُّ ما نحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن حَدَّثَنا أصحابُنا، ونحن قومٌ لا يكذب بعضهم بعضاً». (الكفاية: ٣٨٦).

وقال البَرَاء بن عازبٍ: «ما كلُّ الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدِّثنا أصحابُنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعيةُ الإبل. (أخرجه أحمد في مسنده: ٤: ٢٨٣).

وفي روايةٍ أخرى قال البراء: «ليس كلُّنا كان يسمع رسولَ الله ﷺ، وكانت لنا ضَيْعَةٌ، وأشغالٌ، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدِّث الشاهدُ الغائبَ». (المحدث الفاصل: للرامهرمزي ٢٣٥).

على أنَّ ما حَصَل في هٰذا الوقت مِن مظاهر النقد للحديث إنما كان من باب الحَيْطَة، والتثبُّت. ويُذْكَر: أنَّ أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ كان أوَّلَ من احتاط في قبول الروايات، وكان إليه المنتهىٰ في التحرِّي، والقبول، وقصته في ميراث الجَدَّة مشهورةٌ، وذلك: أنَّ الجَدَّة جاءته تلتمس ميراثاً، فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، فقام المُغِيْرَةُ بن شعبة ـ رضي الله عنه ـ فقال: حضرتُ رسولَ الله ﷺ يعطيها السُّدُسَ،

فقال له: هل معك أحدٌ؟ فشهد معه محمدُ بن مَسْلَمة الأنصاري، فأنفذه لها. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٢).

وكذا كان عمر ـ رضي الله عنه ـ لا يقبل روايةً من غير شاهدٍ، وربما توقَّف في خبر الواحد إذا ارتابَ. روىٰ أبو سعيد الخُدْرِي ـ رضي الله عنه ـ: أنَّ أبا موسىٰ سَلَّم علىٰ عُمَرَ من وراء الباب ثلاثَ مرّاتٍ، فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لِمَ رجعتَ؟ قال سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إذا سَلَّم أحدُكم ثلاثاً، فلم يجب؛ فليرجع. قال: لتأتين علىٰ ذلك ببينةٍ، أو لأفعلنَّ بك! فجاءنا منتقعاً لونه؛ ونحن جلوسٌ، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحدٌ منكم؟ فقلنا: نعم كلنا، فأرسلوا معه رجلاً منهم، فأخبره (البخاري، الصحيح ٧/ ١٣٠).

ولم يكن عليٌّ رضي الله عنه بأقلّ تثبّتاً منهما، وكان يستحلف من يحدِّثه بالحديث. (تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠).

وقد عَدَّ الحافظ ابن حِبّان عمرَ، وعلياً أول من فتَّش عن الرجال، وبحثا عن النقل في الأخبار، (المجروحين: ١/ ٣٦، ٣٧). ويمكن توجيه ذلك بأنهما توسَّعا في ذلك توسُّعاً لم يكن من قبل، حتىٰ غلب علىٰ ظن البعض: أنَّ عمر كان أول من فعل ذلك.

وهـٰذا بالطبع فيما يتعلَّق بالتثبُّت في الرواية عند الأخذ، والأداء، وأضاف الصحابةُ إلىٰ ذلك منحىً نقدياً آخر، وهو عرضُ الروايات علىٰ أصول الشرع، وقواعد الدين، فأخذوا بما وافق القرآنَ الكريمَ، والسنةَ الثابتةَ دون غيره ولمزيد من التوضيح نسوق ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (٤/ ١٩٨) من أنَّ فاطمة بنت قَيْسٍ ـ رضي الله عنها ـ طَلَّقها زوجُها، فلم يجعل لها رسولُ الله ﷺ سَكنىٰ، ولا نفقةً، فجاءتْ عمرَ، فقال: لا نترك كتابَ الله، وسنةَ نبيِّنا لقول امرأةٍ،

لا ندري لعلَّها حفظتْ، أو نسيتْ، لها السكنىٰ، والنفقةُ.

قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنۢ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّآ أَن يَأْتِينَ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ ۚ وَتِلْكَ . . .﴾[الطلاق: ١] وما أكثر ما أنكرته عائشةُ ـ رضي الله عنها علىٰ الصحابة، حتىٰ جمع في ذلك الإمامُ الزَّرْكَشِي كتاباً حافلاً سمَّاه: «الإجابة فيما استدركته عائشةُ علىٰ الصحابة». ومما يؤكِّد كبيرَ حرصها علىٰ حفظ الحديث، وضَبْطِ الروايةِ، وإتقانِ الراوي لما يرويه، ما جاء من أنها قالت لعُرْوَة بن الزُّبير: بَلَغني: أنَّ عبد الله بن عمرو بن العاص مارٌّ بنا إلىٰ الحج، فالْقَهُ، فاسْأَلْه، فكأنه حمل عن النبي ﷺ كثيراً. قال: فلقيتُه، فسألتُه، فذكر: أنَّ النبي ﷺ قال: «إن الناس لا ينزع العلمَ من الناس انتزاعاً، ولكن يقبض العلماءَ، فيرفع العلم معهم، ويبقىٰ في الناس رؤوسٌ جُهَّالٌ يفتونهم بغير علم، فَيضِلُّون، ويُضِلُّون» قال عروة: فلمَّا حدَّثتُها بذلك؛ أعظمتْه، وأنكرْته. . . فلما أخبرتُها بذلك قالت: ما أحسبه إلا قد صَدَق، أراه لم يزد فيه شيئاً، ولم ينقص. (إعلام الموقعين: ١/ ٥٢، وهـٰذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح، ١/ ٣٤).

أي: أنها عرفتْ مدىٰ ضبطه لروايته من خلال عرض روايته اللاَّحقة علىٰ السابقة، فكان التطابقُ، وهو في الوقت ذاته يُشير إلىٰ مدىٰ الحرص علىٰ رواية اللفظ النبوي ذاته، كما هو منهجُ عمر في آخرين؛ إذ يقول لمن سأله البينةَ: أما إني لم أتَّهِمْك، ولكن أحببتُ أن أتثبَّت. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٨، ومنهج النقد: ص: ٥٣).

ومما يجدر ذكرهُ: أنَّ عامة الصحابة كان يذهب إلىٰ ضرورة الإقلال من الرواية، وكأنَّ هـٰذا منهم رأيَ عمر في آخرين أن يصار لئلا تزل بالمُكثِرين أقدامهم، وهـٰذا يفسِّر لنا قلة عدد الأحاديث المروية عن الراشدين علىٰ كبير صلتهم بالنبي ﷺ، بل إنَّ عمر كان ينهىٰ عن

التحديث، ويتعقَّب الفاعلين له. (تذكرة الحفاظ: ١/ ٧).

كما كان من منهجهم الإمساكُ عن التحديث بما يعلو أفهامَ العامة حتىٰ لا يكون ذلك ذريعةً للتقصير، أو التهاون، وقد يفتح باباً يدخل منه أهل الفتنة، والغِواية. (فتح الباري: ١/ ٢٢٥).

فهـٰذه الأمثلةُ تؤكِّد: أنَّ نقاد الحديث من الصحابة الكرام قد لعبوا دوراً بالِغَ الأهمية في ميدان الرواية، والاحتياط فيها نقداً، وتفريقاً بين ما اشتهر من الحديث، وما تفرَّد البعضُ بروايته مما يستدعي التثبُّتَ بما يفي بالغرض في ذلك الوقت.

وما أن تولَّىٰ عصرُ الصحابة، وابتدأ عصر التابعين حتىٰ ظهر النقدُ أكثر وضوحاً تبعاً لازدياد الحاجة، وخاصةً بعد ظهور الفِتَن، وفُشُوِّ الكذب، والوَضْعِ في الحديث، والأمر الذي دفع النقاد إلىٰ المزيد من البحث عن الأسانيد التي اعتبرت وقتذاك من الدين؛ إذ لولاها لقال مَن شاء ما شاء. يقول ابن سيرين رحمه الله: «كانوا لا يسألون عن الإسناد فلمَّا وقعت الفتنه؛ قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فينظر إلىٰ حديث أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البِدَع، فلا يُؤْخَذ حديثهم. (الكفاية: ص: ١٢٢).

وبات في عُرْفِهم: أنَّ هـٰذه الأحاديث دينٌ ينبغي التثبُّتُ فيها، فرحلوا في سبيل ذلك، وطافوا يُقارنون بين المرويات، ويعرضون بعضها علىٰ بعضٍ إلىٰ أن تيسَّر لهم الوقوفُ علىٰ أكثر هـٰذه الأحاديث قبولاً، ورَدّاً.

وهـٰكذا تتابَعَ النُّقَّادُ علىٰ نقد الحديث سنداً، ومتناً، ولم يَعُدْ ميدان النقد حكراً علىٰ النقاد في مكة المكرمة، والمدينة، بل انتشر هـٰذا المنهج في سائر البلدان الإسلامية، كالكوفة، والبصرة، وواسط، وبغداد في العراق، ودمشق، وبيت المقدس، وقيسارية في الشام، وبخارىٰ، وهَراة، وسَمَرْقَنْد، ونَيْسابور في بلاد فارس،

وغيرها من حواضر العالم الإسلامي آنذاك، وبَرَعَ في كلٍّ من هـٰذه البلدان نقادٌ عظامٌ في مختلف الأزمان، والعصور، ولم يزل هؤلاء النقادُ في ازديادٍ دائمٍ وخاصةً في نقد الرواة تبعاً لكثرة الرواة، وشيوع الضَّعْف، وانتشار الأهواء في الأجيال اللاَّحقة. وما أن أَطَلَّ القرنُ الثالثُ الهجريُّ؛ حتىٰ ظهر فَنُّ النقد بصورته المميّزة، ودوِّنت فيه المصنفات، ولم يزل المسلمون يتناقلون هـٰذا العلم جيلاً بعد جيل إلىٰ يومنا هـٰذا، وفي كل جيل نقاده. (انظر «دراسات في منهج النقد عند المحدِّثين» ص: ١٢ ـ ١٤).

ولقد قام بالنقد عددٌ من الصحابة في حياة عُمَرَ ـ رضي الله عنه ـ وبعد وفاته، كأمِّ المؤمنين عائشةَ، وغيرِهما، وأضافوا قواعدَ أخرى للنقد.

وانتشرت أحاديثُ رسول الله ﷺ مع الفتح الإسلامي، وكان للعِراق منها نصيبٌ وافرٌ، ولذا نشأت مدرسةٌ أخرى للنقد بالعراق إلى جانب مدرسة المدينة.

النقد في مدرسة المدينة:

قال ابنُ حِبَّان: ثم أخذ مَسْلَكَ عُمَرَ، وعليٍّ، واسْتَنَّ بسُنَّتِهم، واهتدى بَهَدْيِهم فيما استنوا من التيقُّظ في الروايات جماعةٌ من أهل المدينة من سادات التابعين، منهم:

١ ـ سعيد بن المُسَيَّب.

٢ ـ والقاسم بن محمد بن أبي بَكْر.

٣ ـ وسالم بن عبد الله بن عُمَرَ.

٤ ـ وعليّ بن الحسين بن عليٍّ.

٥ ـ وأبو سَلمة بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ.

٦ ـ وعبد الله بن عبد الله بن عُتْبَة.

٧ ـ وخارجة بن زيد بن ثابتٍ.

٨ ـ وعُرْوَةَ بن الزُّبَير بن العَوَّام.

٩ ـ وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هِشَام.

١٠ ـ وسليمان بن يَسَار.

وتخرَّج على يد هؤلاء، وبَرَز في هذه الصَّنعة بعدهم بالمدينة:

١ ـ الزهريُّ.

٢ ـ ويحيى بن سعيد الأنصاري.

٣ ـ وهشام بن عُرْوَة.

٤ ـ وسعيد بن إبراهيم في جماعةٍ معهم من أهل المدينة، إلَّا أنَّ أكثرهم تيقُّظاً، وأوسعهم حفظاً، وأدومهم رحلةً، وأعلاهم همةً: الزهريُّ رحمه الله. (انظر «المجروحين» ١/ ١٣).

النقد في العِراق:

قال الترمذيُّ: وقد وجدنا غيرَ واحدٍ من الأئمة التابعين قد تكلَّموا في الرجال، منهم:

١ ـ الحَسَن البَصْري.

٢ ـ وطاوُوس.

٣ ـ وسعيد بن جُبَيْرٍ.

٤ ـ وإبراهيم النَّخَعي.

٥ ـ وعامِر الشَّعْبِي. (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٣).

ويُضاف إلى هذه القائمة بعضُ الأعلام الآخرين، أهمهم:

٦ ـ ابن سِيْرين.

ذكر ابنُ رجب: أنَّ ابن سيرين هو أول من انتقد الرجالَ، وميَّز الثقات من غيرهم. (شرح علل الترمذي: ١/ ٤٤).

وقال يعقوب بن شَيْبَة: «قلتُ ليحيى بن مَعِين: تعرف أحداً من التابعين كان ينتقي الرجالَ كما كان ابنُ سيرين ينتقيهم؟ فقال برأسه: (أي: لا)، قال يعقوبُ: وسمعتُ عليَّ بن المَدِيْني يقول: كان ممَّن ينظر في الحديث، ويفتِّش عن الإسناد، لا نعلم أحداً أول منه [كذا] محمَّد بن سِيْرين». (شرح علل الترمذي: ١/ ٧٥).

وفي الواقع: أنَّه لا يُمكِن الجَزْمُ بأول من تكلَّم في الرجال، وقام بتفتيش الأسانيد، فإذا كان ابنُ المديني ـ رحمه الله ـ يرى: أنَّ ابن سيرين هو أوَّلُ من تكلَّم في الرجال؛ فإننا نجد صعوبةً في الموافقة على هذا القول؛ لأن هناك علماءَ في المدينة ـ كما مَرَّ آنفاً ـ قاموا بتفتيش الأسانيد والبحث عن الأحاديث، وهم أكبرُ سِنّاً، وربما أَغْزَرُ علماً من ابن سيرين.

ولو أردنا أن نقيِّد قولَ ابن المَدِينْي بمنطقة العراق وحدها؛ لما كان ذلك دقيقاً؛ لأن من النقاد الشَّعْبيُّ (١٩ هـ ـ ١٠٣ هـ) وهو أقدم ولادةً، وموتاً من ابن سيرين (٣٣ هـ ـ ١١٠ هـ)، وكذلك الحسن البَصْري (٢١ هـ ـ ١١٠ هـ) وإنْ كان سعيد بن جُبَيْرٍ (٤٦ هـ ـ ٩٥ هـ) وإبراهيم النَّخَعي (٤٧ هـ ـ ٩٦ هـ) كلاهما متأخِّرين عنه ولادةً، لكنهما أقدم موتاً منه، لذلك ما ذكر من أولية ابن سيرين هي ربما باعتبار توسُّعه في الكلام؛ لا من باب توثيق أوليته المطلقة.

ثم كان بعد هؤلاء:

١ ـ أيُّوب السَّخْتِياني.

٢ ـ وابن عَوْن.

التوسُّع في كلام النقاد وانتشار النقد إلى أماكن أخرى:

يبدو: أنه بذهاب عصر التابعين دخل النقدُ في طورٍ جديدٍ.

وأسفار الصحابة لأجل أحاديث رسول الله ﷺ بعد وفاته معروفةٌ، ومشهورةٌ.

وكذلك رحلاتُ التابعين، حتى قال الشَّعْبِيُّ: لو أنَّ رجلاً سافر من أقصى الشَّام إلى أقصى اليمن، فحفظ كلمةً تنفعه فيما يستقبله من عمره؛ رأيتُ أنَّ سفره لا يضيع. (الرحلة في طلب الحديث: ص: ٤٩).

وبالرغم من هذه الرحلاتِ كلِّها فإنها لا يُمكِن أن تُقَاس برحلات أتباع التابعين، ومن بعدهم لطلب العلم.

قال التَّمِيْمي: ما سمعتُ بأرضٍ فيها علمٌ إلا أتيتُها. (العلل: ١/١٦).

وقد اعتبر ابنُ مَعِين الرحلةَ ضرورةً من ضرورات العلم؛ حتى قال: «أربعة لا تأْنَس منهم رُشْداً... رجلٌ يكتب في بلده، ولا يرتحل في طلب الحديث». (الرحلة في طلب الحديث: ص: ٤٧).

وبما أنَّ الرحلة أصبحت من لوازم العلم؛ فإنَّ كل من جاء من النُّقَّاد، والمحدِّثين بعد عصر التابعين استقى معلوماتِه ـ على الأغلب ـ من كافة المراكز العلمية بالعالم الإسلامي حينذاك، ولم يكن يقتصر على بلده إلا نادراً، ومن ثم لم يكن يقتصر كلام النقاد على رجال منطقةٍ واحدةٍ بعينها، بل كانوا يتكلَّمون على الرواة كافةً بوجهٍ عامٍّ، ومن ناحيةٍ أخرى: فقد وُجِدَتْ في هذه الفترة مدارسُ أخرى عديدةٌ للنقد في مختلف الأقطار الإسلامية.

ولذلك قال ابنُ حِبَّان: «ثم أخذ عن هؤلاء مَسْلَك الحديثِ،

وانتقادَ الرجالِ، وحفظَ السُّننِ، والقدحَ في الضعفاء جماعةٌ من أئمة المسلمين، والفقهاء في الدِّين، منهم:

١ ـ سفيان بن سعيد الثَّوْري [الكوفة].

٢ ـ ومالكُ بن أنس [المدينة].

٣ ـ وشُعْبَة بن الحَجَّاج [واسِط].

٤ ـ وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي [بيروت].

٥ ـ وحَمَّاد بن سَلَمة [البَصْرة].

٦ ـ واللَّيْثُ بن سَعْد [مصر].

٧ ـ وحَمَّاد بن زَيْد [مَكَّة].

٨ ـ وسفيان بن عُيَيْنَةَ [مكَّة] في جماعةٍ معهم، إلاَّ أنَّ من أشدِّهم انتقاءً للسنن، وأكثرهم مواظبةً عليها؛ حتى جعلوا ذلك صناعةً لهم، لا يشوبونها بشيءٍ آخر، ثلاثة أنفسٍ، مالكٌ، والثوريُّ، وشُعْبَةُ». (انظر «المجروحين»: ١٣/ب).

وقال ابن حبانُ في «الثقات» (ص: ٤٩٤): «شعبة أوَّلُ من فَتَّش بالعراق عن أمر المحدِّثين، وجانب الضعفاء، والمتروكين؛ حتى صار عَلَماً يُقْتدَى به، ثم تَبِعَه عليه بعده أهلُ العراق» حتى وصفوه بأنَّه أول من وَسَّع الكلام في الجرح والتعديل. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٧٢).

ويُلاحَظ في هذه القائمةِ اختلافُ بلدان النقاد، فمنهم من العراق، والشام، والحجاز، ومصر، ولم يَبْقَ النقدُ منحصراً في المدينة، والكوفة، والبصرة كما كان من قبل.

وقال ابنُ حِبَّان: «ثم أَخَذ عن هؤلاء بعدهم الرَّسْمَ في الحديث،

والتنقير عن الرجال، والتفتيش عن الضعفاء، والبحث عن أسباب النقل جماعةٌ، منهم:

١ ـ عبدُ الله بن المُبَارَك.

٢ ـ ويحيى بن سعيد القَطَّان.

٣ ـ ووَكِيْع بن الجَرَّاح.

٤ ـ وعبد الرحمن بن مَهْدي.

٥ ـ ومحمد بن إدريس المُطَلَّبي الشافعي في جماعةٍ معهم، إلاَّ أنَّ أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدِّثين، وأتركهم للضعفاء، والمتروكين؛ حتى جعلوا هذا الشأن صناعةً لهم لم يتعدَّوها إلى غيرها مع لزوم الدينِ، والوَرَع الشديدِ، والتفقُّهِ في السُّنَّن رجلان: يحيى بن سعيد القَطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدي» (المجروحين: ١٦ ـ ب).

ولقد تخرَّج يحيى بن سعيد في هذه الصَّنعة على يد شُعْبَةَ بن الحَجَّاج. (انظر «شرح علل الترمذي» ١/ ١٧٣).

قال ابنُ حِبَّان: «ثم أخذ عن هؤلاء مَسْلَكَ الحديثِ، والاختبارِ، وانتقاء الرجال في الآثار... جماعةٌ منهم:

١ ـ أحمدُ بن حَنْبَل.

٢ ـ ويحيى بن مَعِين.

٣ ـ وعليُّ بن المَدِيْني.

٤ ـ وأبو بَكر بن أبي شَيْبَة.

٥ ـ وإسحاقُ بن إبراهيم الحَنْظَلي.

٦ ـ وعبدُ الله بن عمر القَوَارِيْريّ.

٧ ـ وزُهَيْرُ بن حَرْب أبو خَيْثَمة في جماعةٍ من أقرانهم، إلاَّ أنَّ من أورعهم في الدِّين، وأكثرهم تفتيشاً على المتروكين، وألزمهم لهذه الصِّناعة على دائم الأوقات منهم كان: أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين، وعليَّ بن المَدِيني رحمهم الله. (المجروحين: ١/ ١٧).

«. . . . ثم أخذ عن هؤلاء. . . جماعةٌ منهم:

١ ـ محمَّد بن يحيى الذُّهلي النَّيسابوري.

٢ ـ وعبد الله بن عبد الرحمن الدَّارِمي.

٣ ـ وأبو زُرْعَة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرَّازي.

٤ ـ ومحمد بن إسماعيل الجُعْفِي البُخَاري.

٥ ـ ومُسْلِم بن الحَجَّاج النَّيْسَابوري.

٦ ـ وأبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني في جماعةٍ من أقرانهم». (المجروحين: ١/ ١٨).

ونَقِفُ هنا في مسألة تاريخ النقد؛ لأن هاتين الطبقتين الأخيرتين هما الذُّرْوَةُ، وقد بقيت بعضُ مؤلّفاتهم في النقد، أمَّا من مضى قبل هاتين الطبقتين، فكلامهم مبثوثٌ في كتب الجرح والتعديل، ولا نعلم لأحدٍ منهم كتاباً مستقلاً في الجرح والتعديل بقي إلى زماننا هذا.

عوامل ظهور علم النقد:

«يلاحظ ممَّا سبق: أنَّ هناك أسباباً أَدَّتْ إلى نشأة علم النقد، يُمكِن تلخيصُها في النقاط التالية:

١ ـ الغَيْرَةُ على الدِّين، والحرصُ على السُّنَّة، باعتبارها ثاني مصادر التشريع الإسلامي، وفيها الحلالُ، والحرامُ، وهذا يفسِّر لنا تشدُّدُ الصحابة، واحتياطهم في قبول الرواية.

٢ ـ ظهورُ الفِتَن، ونُزوعُ الناس إلى الابتداع، واستحلال الكَذِب، والوَضْعُ في الحديث وخاصةً في أواخر عصر التابعين وما بعده. (المتكلِّمون في الرجال: ص: ٨٦ ، ٨٧).

٣ ـ ضَعْفُ ملكةِ الحفظ عند الكثيرين، وهذا ما يحول دون ضبط الرواية، الأمر الذي دعا النقادَ إلى ضرورة التتبُّع لنَقَلَةِ الأخبار وخاصةً في بدايات المئة الثانية، وما بعدها.

٤ ـ كثرةُ الرُّواة، والمَرْوِيَّات، وطُول العهد بالرواة من الصحابة، الأمرُ الذي جعل تتبّعَ الرواةِ، وسَبْرَ المروياتِ من الضروريات اللازمة وخاصةً في المئة الثالثة، وما بعدها.

هذه العواملُ مجتمعةً كانت من أهمِّ الحوافر التي دفعت فطاحلَ المحدِّثين إلى الوقوف عن كثب على أحوال الرواة، وما ينسبونه للنبي ﷺ، أو غيره من الأحاديث الموقوفة، والمقطوعة.

طبقات النقاد:

يُعَدُّ علمُ النقد أكثر علوم الحديث أهميةً، وخاصةً إذا ما أدركنا أهميةَ كلٍّ من علم الجرح والتعديل، وتاريخ الرُّواة، ومعرفة عِلَل الأحاديث، وكلُّها فنونٌ عَويصةٌ، لا يُدْرِك مدى صُعوبتها، ووُعُورَةِ الطريق المؤدِّي إليها إلا فطاحلُ النقاد، وجَهَابِذَةُ الحديث.

إنَّ الناقد لابُدَّ أن يكون عارفاً بأحوال الرواة، وطُرُقَ مروياتِهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهُل عند بعضهم، وكيف كانت كُتُبُهم، وما إلى ذلك ممَّا لابُدَّ من تتبُّعه، والوقوف عليه، حتى يتوصَّل الناقدُ إلى وصف الراوي بما يستحقه في ميدان الرواية، ولابُدَّ أن يكون ذا فهمٍ حادٍّ، وعلى درجةٍ كبيرةٍ من الوعي، واليقظة، وإلا فكم من ناقدٍ لا يعوَّل على قوله؛ إمَّا لتسرُّعه، أو لأن أقواله قد تصدر عن عداوةٍ بسبب

مخالفة اعتقادٍ، أو حسدٍ، كما قد يحصل بين بعض الأقران. . . وممن لم يَقْبَل العلماءُ قولَه في النقد: (عَفَّان بن مسلم) و(الفَضْل بين دُكَيْن) لتسرُّعهما، وهما من كبار المحدِّثين، ويبدو: أنَّ لهما في النقد أقوالاً كثيرةً، كما يوحي بذلك قولُ الناقد الكبير الإمام عليٍّ بن المَدِيْني: «لا أقبل كلاهما في الرجال، لا يَدَعُون أحداً إلا وقعوا فيه». (تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٢).

لكن ومع هذا الإكثار لو تتبَّعنا أقوالَهما في كتب الرجال؛ لما وجدنا من هذه الأقوال إلا القليلَ بحكم الإعراض عنهما على ما يظهر، ومن هؤلاء أيضاً: (أبو الفتح الأَزْدِي) وهو ممن يُسرف في الجرح أيضاً، وغير هؤلاء كثيرٌ.

أقوال النقاد كثرة وقلة:

إنَّ مما ينبغي ذكره في هذا المقام: أنَّ النقاد على درجةٍ كبيرةٍ من التَّبايُنِ بالنظر إلى كثرة ما قالوه في النقد أو قِلَّتِه، وكذا بالنظر إلى المنهجية التي اتبعوها في نقدهم للرواة جَرْحاً، وتعديلاً، بمعنى: أنَّ من النقاد من كان مُكِثراً حتى تكلَّم في سائر الرواة، وما فاته إلا القليلُ كابن مَعِين، وابن أبي حاتم، والبخاري، وهناك من تكلَّم في كثيرٍ من الرواة، لكنَّه لم يَبْلُغْ ما بَلَغه من ذكر منهم أولاً، ومن هؤلاء مالكٌ، وشُعْبَةُ، وغيرُهما، في حينٍ: أنَّ آخرين تكلَّموا في الرجل بعد الرجل حسب ما يقتضيه الحالُ، فكأنَّ كلامهم في الرجال إنما كان عَرْضاً ليس مقصوداً لذاته، ومن هؤلاء: الإمام الشافعي في آخرين، والمُتتبِّعُ لأقوال هؤلاء النقاد يرى أقوالَهم مبثوثةً في كتب الرجال، والعِلَل التي صَنَّفها بعضُهم، كابن مَعِين في «التاريخ» وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وكذا عِلَل الحديث، أو في مصنَّفات غيرهم ممن جاء بعدهم، واعتمد أقوالهم، كابن عَدِي في «الكاملَ»، والعُقَيْلِيِّ في

«الضعفاء»، والذهبيِّ في «ميزان الاعتدال».

نقاد الحديث من حيث التساهل والتشدد:

إنَّ من النقاد من هو مُتعنِّتٌ في الجرح، مُتشدِّدٌ في التعديل... بحيث يقدح الراويَ بالغلطة، والغلطتين، لكنه لا يوثق إلا من استحق ذلك بالفعل، فمثل هذا يُعْتَدُّ بتوثيقه دون تجريحه، وخاصةً إذا انفرد بالتجريح من غير بيان السبب، وحتى لا يتوهَّم أحدٌ: أنَّ كثيراً من الرواة قد جُرِحُوا في وقتٍ كانوا فيه أحق بالتوثيق؛ لابأسَ من التأكيد على أنَّ أكثر النقاد، والمصنِّفين في السنة ـ كأصحاب السُّنَن ـ كان من مذهبهم ألَّا يترك الرجلَ؛ حتى يتفق الجميعُ على ترك حديثه، والمتتبع لصنيع المحدِّثين يرى: أنه لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيفٍ، أو تضعيف ثقةٍ، وهو ما أكَّده الحافظُ الذهبي: وهو من أهل التتبُّع والاستقراء التام في نقد الرجال.

ويُقابل هذا الصِّنفَ من النُّقَّاد صِنْفٌ متسامحٌ يميل إلى التساهُل إلى حَدٍّ ما في التوثيق، وهو إلى ذلك أقرب منه إلى التضعيف كالترمذي، والحاكم، ومثل هذا الصِّنْفِ ينبغي ألَّا يصار إلى اعتماد أقوالهم في التوثيق في حال التفرد، خلافاً للتجريح احتياطاً.

بين هذين صِنْفٌ ثالثٌ معتدلٌ يذكر الراويَ بما هو أهله جرحاً وتعديلاً، كالإمام أحمد، والبخاري في آخرين، وأحسب: أنَّ هذا الصِّنْفَ من النقاد يمثِّل الغالبيةَ العظمى من أهل النقد في الحديث.
(انظر «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» ص: ١٥٨ ـ ١٥٩).

ميدان علم النقد عند المحدِّثين:

إنَّ من يُمْعِنُ النظرَ في كتب النقد عند المحدِّثين يرى: أنَّ المادة النقدية ذاتَ اتِّجاهَيْن: اتجاهٌ ينصبُّ النقد فيه على الرواة، وآخَرُ على

مرويات الحديث ذاتها، وإليك تفصيلُ ذلك.

١ ـ نقد الرواة:

يمثِّل الإسنادُ أحدَ خصائص هذه الأمةِ، التي اعتنت إلى حدٍّ كبيرٍ بالتحرِّي في النقد، ومعرفة رجال الإسناد، ودرجاتهم من العدالةِ، والضَّبْطِ بما يُعَدُّ من مفاخرها بين الأمم، وكان ذلك مَحَطَّ إعجاب الباحثين من مسلمين، وغيرهم؛ إذ اعتبرت قواعدهم في البحث من أهمِّ الموازين التي يُمكِن بواسطتها التثبُّتُ من صحة الروايات في ميدان الحديث، والتاريخ، والأدب، أو كلُّ ما يعتمد النقل من العلوم، ويُعَدُّ الراوي وهو أحد حلقاتِ الإسناد أهمَّ موضوعاتِ علم النقد، وبالتالي فقد بَذَل النقادُ كلَّ ما في الوُسْعِ من أجل التعريف بهذا الراوي، ووصفِه بما هو أهله من أوصاف القبول، والرَّدِّ.

وقد اتفق النقادُ على اشتراط العدالة، والضبط في كل راوٍ للحديث؛ حتى يكون مقبولاً للرواية. (فتح المغيث: للسَّخاوي: ١/ ٢٧٩).

و(العدالةُ) ملكةٌ تحمل صاحبها على ملازمة التقوى، وترك المُفَسِّقات، وخوارم المروءة، وشرطها: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والتقوى.

وتثبت العدالة بشاهدَيْن عَدْلَين، واكتفى بعضُهم بالواحد إذا كان بصفةٍ من يجب قبول تعديلِه، والأول أولى احتياطاً، وقد تثبت بالشهرة، أو الاستفاضة كالأئمة المتبوعين وغيرهم ممن عُرِفَ بالصِّدق، والفهم؛ لأن السؤال إنما يكون عمن أشكل أمره. (الكفاية: ص ٧٨، ٨٦، ٩٦).

ويُقْصَدُ (بالضبط) أن يكون الراوي يَقِظاً، حافظاً، واعياً لما يسمع، أو يروي؛ سواء حَدَّث من حفظِه، أو كتابِه، ولذا فقد رَدَّ العلماء روايةَ الكافرِ، والصَّبِيِّ غير المميِّز، والفاسق، والتائبِ من

الكذب في الحديث احتياطاً، وكذا المبتدع على تفصيل في ذلك. (الكفاية: ص ٥٤ ، ٦٥ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٠ وما بعدها).

ومن أخذ على الحديث أجراً ما لم تَدْعُهُ إلى ذلك حاجةٌ. (الكفاية: ص: ١٥٣)، وهذا فيما يتعلَّق باختلال شرط العدالة.

وقد يَخْتَلُّ (الضَّبْطُ) أيضاً، فلا يقبل النقاد عندها من عُرِفَ بسُوء الحفظ، أو التلقينِ في الحديث ـ وهو من عُرِضَ عليه الحديثُ، فلا يدري أهو من حديثه أم لا ـ وكذا مَن أكثر من رواية المناكير، والأحاديث الشاذة، ومن عُرِفَ بكثرة السَّهْو، والغفلةِ، والتساهُلِ في سَماع الحديث، أو روايته، وكثرة الخطأ. (الكفاية: ص: ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١).

يتَّضِح مما تقدَّم: أنَّ الراوي المقبول الرواية لابُدَّ أن يكون معروفاً بذاته، ومشهوراً بالعدالة، والضبط، غيرَ مُبْهَمٍ، ولا مجهولٍ عيناً ـ وهو من عُرِفَ بشخصه لكنه لم يُعْرَفُ بطلب الحديث، وتعاهده، ولا حالاً، وهو من روى عنه أكثرُ من واحدٍ، لكن الجهالة بعدالته باقيةٌ ولو ظاهراً، فمثل هؤلاء لا تُقْبَلُ لهم روايةٌ عند جمهور المحدِّثين. (تقريب التهذيب: ص: ١٠، توضيح الأفكار: ٣/ ١٩١).

أمَّا ما بَذَله النقادُ من الجهد في محاولتهم للتعرُّف على حالة الرواة، والتمييز بينهم من جهة الأهلية للرواية أو عدمها؛ فلا يخفى على من له أدنى درايةٍ بهذا العلم، وحسب المستريب أن ينظر في أحد كتب الرجال كـ«تهذيب التهذيب»، أو «ميزان الاعتدال»، أو أي كتاب «آخر» للوقوف على حقيقة ذلك، بل بلغ الحَدُّ بهم أن عرَّفوا من هو الثقة، والثبت، كالأسطوانة، ومن هو في الضعف، واللِّين كالرَّيحانة، كما في عبارة الحافظ الذهبي. (ذكر ما يعتمد قوله: ص: ١٧١).

وكان مِن دأب النُّقَّادِ التعريفُ بالراوي من جهة اسمه، وكنيته،

ونسبه، وسِنِّه، ومولده، وطبقته، ووفاته إنْ تيسَّر، ومن روى عنهم سَماعاً، أو بإحدى طُرُقِ التحمُّل الأخرى، ومن رَوَوْا عنه كذلك، ورحلاته، وأسفاره، وما قاله النقادُ فيه جَرْحاً، وتعديلاً، إضافةً إلى بعض الأخبار اللاَّزمة للتعريف بالراوي على تباينٍ بين كتب التراجم من جهة الإيجاز، والتفصيل في ذلك.

ولعلَّ من المفيد أن نشير إلى: أنَّ التعريف بحال الرواة قد أوجد أنواعاً من العلوم التي استقلَّ كلُّ علمٍ منها بذاته، وخصائصه، ومصنَّفاته، مثل «علوم أسماء الرواة» والتي تُعْنَىٰ ببيان أسماء الرواة، والتعريف بأسماء من أُبْهِمَتْ أسماؤهم في الأسانيد، والمتون، ومن أهم المصنَّفات في ذلك كتاب: «المستفاد من مبهمات المتن والإسناد» للحافظ ولي الدين العِراقي، وكذا التعريفُ بمن ذُكِرَ بأسماءٍ، أو أوصافٍ مختلفةٍ، ومن فوائده التحرُّزُ عن جعل الواحد اثنين، أو تضعيف من يستحق التوثيقَ، أو العكسَ. ولعلَّ من أحسن ما صنِّف فيه هو كتاب الخطيب البغدادي: «موضح أوهام الجمع والتفريق».

كما أنَّ هناك علوماً اهتمت ببيان كُنَى المحدِّثين، وألقابهم، تسهيلاً للتعريف بالرواة، وخشيةَ وقوع الالتباس بينهم، وفي هذا النوع مصنَّفاتٌ كثيرةٌ، من أهمِّها: «الكنى» لأبي أحمد الحاكم، و«نزهة الألباب في الكُنَى والألقاب» للحافظ ابن حجر، وكذا من نُسِبُوا إلى غير آبائهم، كمن نُسِبَ إلى أمه، كابن عُلَيَّة، أو إلى جَدَّتِه، كابن تيمية، وهي أمُّ أحد أجداده، أو إلى جَدِّه، كالإمام أحمد بن محمَّد بن حنبل، أو إلى غير أبيه، كالمِقْدَاد بن الأسود، وهو ابن عمرو الكِنْدِي، والأسود من أجداده. (تقريب التهذيب: ص: ٣٤٦).

كما أنَّ هناك مصنَّفاتٍ كان جُلُّ اهتمامها التعريف بالموالي من الرواة تفريقاً بين من يُنْسَبُ إلى القبيلة من صُلْبِها ومن يُنْسَبُ إليها

ولاءً، وقد يُنْسَبُ الراوي إلى القبيلة تبعاً لولاء العتاقة، أو الإسلام، أو الحلف. (فتح المغيث: ٣/ ٣٥٧).

كما اهتمَّت أخرى ببيان مواطن الرواة، وبلدانهم، وعادةً ما يُفيد ذلك في التمييز بين من تشابهت أسماؤهم من الرواة المتفقين في الاسم، واسم الأب، وكذا الجَدِّ، والكنية، والنسبة، والتمييز بين هؤلاء على درجةٍ كبيرةٍ من الأهمية، ومن أمثلة ذلك: (أنس بن مالك)، عشرةُ أشخاصٍ، روى منهم الحديثَ خمسةٌ. (أبو عمران الجُوْني) اثنان، أحدهما: عبد الملك بن حبيب البَصْري، والآخر موسى بن سهل البصري سكن بغدادَ، وغير ذلك كثير مما يعرف بالمتفق، والمفترق. (تدريب الراوي: ٢/ ٣١٩، ٣٢١).

وقد تتفق الأسماءُ، أو الكُنَى، والنسب في الخَطِّ، والصورة دون اللَّفْظِ، والنُّطْقِ، وهو ما يُعْرَف بـ: (المؤتلف، والمختلف)، مثل: حُصن بالضم والصاد المهملة آخره نون، وحَصِين بالفتح وكسر الصاد المهملة وتحتانية آخره نون، وفي هذين النوعين كتبٌ كثيرةٌ من أهمِّها: كتاب «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي: «والإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» لابن ماكُوْلا، وهذه الكتب المشار إليها كلُّها مطبوعةٌ موجودةٌ.

وبمعنى آخر فإنَّ نقاد الحديثِ تتبَّعوا الرواة تتبُّعاً دقيقاً يفوق الوصفَ من حيث التمييز بين الأشخاص، والتعريف بهم، ومعرفة سِنِّي المولد، والوفاة، والطبقات، والشيوخ، والتلاميذ، ومواطن التواجُدِ، والتَّرْحَال، وعدد أحاديث الراوي، أو ما يُشير إلى ذلك، ومن لم يَرْوِ عنه، إلا راوٍ واحدٌ، وهو ما يُعْرَفُ عند علماء هذا الشأن بـ(الوُحْدانِ)، ورصد أقوال علماء النقد فيهم الأمر الذي يؤكِّد: أنَّ أحكام النقاد فيهم كانت أحكاماً تتناسَبُ مع واقع الحال جرحاً، وتعديلاً.

علم الجرح والتعديل:

من أبرز العلوم التي ظهرت في هذا الميدان هو: «علم الجرح والتعديل»، وهو علمٌ نفيسٌ يبحث في أحوال الرواة، من حيث توثيقهم، وتضعيفهم بألفاظ لها مدلولاتُها الخاصة، ومراتبِ تلك الألفاظ، وبواسطته قضى النقادُ على كلِّ راوٍ بما يستحقه من الوصف... وأمكن من خلاله الوقوف على صحيح الحديث من ضعيفه.

وأمَّا ألفاظ الجرح والتعديل؛ فالاعتبار فيها إلى الاصطلاح لا إلى اللغة في الأكثر، وقد يكون للمصطلحِ الواحدِ أكثرُ من مدلول تبعاً للاختلاف بين النقاد أنفسهم في المقصد، فمثلاً يُطلق جمهور المحدِّثين مصطلح: «لابأس به» على من هو صَدوقٌ، بمعنى: أنه دون مرتبةٍ من يُوصَف بلفظ ثقةٍ، في حينٍ: أنه عند الإمام ابن مَعِين يُطْلَق على الثقة، ومن ذلك أيضاً قولهم: «فيه نَظَرٌ» فهو تضعيفٌ نسبيٌّ، لكن هذا المصطلح عند الإمام البخاري لا يقال إلا في حق من ترك حديثَه، وكذا «مُنْكَر» الحديث عنده يُطْلَق على من لا تَحِلُّ الروايةُ عنه، وليست كذلك عند غيره، وهذا مما ينبغي التنبُّه له.

٢ ـ نقد الروايات والمتون:

حَظِيت المتونُ بعناية المحدِّثين، وخضعت للبحث، والتفتيش، والتتبُّع بقصد التأكُّد من صحة النسبة إلى المصطفى ﷺ؛ لأن هناك من المتون ما لا يُتَصَّور أن يكون صادراً عنه؛ حتى ولو صَحَّ السندُ إليه؛ إذ لا تلازُمَ بين صحة المتن، وصحة السند، فقد تثبت صحةُ أحدِهما دون الآخر، وبالتالي فقد تصدَّى لهذا الغرض أهلُ الخبرة، وجَهابِذَة السنة، كالإمام أحمد، والبخاري، وأبي حاتم الرازي في آخرين.

ويزيد من أهمية هذا البحثِ: أنَّ صحة الأسانيد شرطٌ في صحة المتون المروية بهذه الأسانيد؛ كما يراه نقادُ الحديث، والتوثيق، والتجريح لرواة الأسانيد أمرٌ اجتهاديٌّ، ومبنيٌّ على غلبة الظَّنِّ، وبالتالي فقد يضعِّف بعضُهم من هو ثقةٌ عند آخرين، وقد يصح العكسُ، كما أنَّ احتمال الخطأ حتى في رواية من وُثِّقَ يبقى أمراً وارداً، وهذا يعني: أنَّ نقد المتن يبقى ضرورياً لمواجهة احتمال الخطأ الذي قد يُتصوَّر وجودُه في الحكم على الأسانيد مما يعزِّز موقفَ الناقد في حكمه على الحديث قبولاً، أو ردّاً، إضافةً إلى أنَّ الحكم على الرواة لا يكون إلا بعد سَبْرِ مروياتهم، وتتبُّع متونِها، وقد يُضَعَّفُ الراويُ بسبب ذلك.

ويؤكِّد هذه الأهميةَ وجودُ أعدادٍ من الأحاديث المتعارضة التي صَحَّتْ أسانيدُها حتى في الموضوع الواحد في وقتٍ لا سبيلَ إلى الجمع بين هذه الأحاديث، أو العمل بالناسخ والمنسوخ فيها، فدراسةُ هذه المتونِ، وعرضُها على ما هو مألوفٌ من حال النبي ﷺ أمرٌ حتميٌّ للخروج من كثيرٍ من الإشكالات التي تَرِدُ.

كما أنَّ بُعْدَ كثير من الناس عن التديُّن الصادق بعد فتنة عثمان ـ رضي الله عنه ـ وتفرُّقِ المسلمين شِيَعاً، وأحزاباً، ودخولِ كثيرين في الإسلام على غير رغبةٍ، وانتشارِ ظاهرة الوضع في الحديث، وطولِ العهد بالرسول ﷺ، وغلبةِ الوَهْمِ على كثيرٍ من الرواة في العصور اللاَّحقة كلُّ ذلك من مُوجبات تفقُّد المتون، وحالها.

لقد شاع نقدُ المتون عند الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ ومن فُرْسان ذلك عُمَرُ، وعائشةُ، وغيرُهما، رضي الله عنهم.

ومن ذلك إنكارُ عائشة ـ رضي الله عنها ـ على عمر ـ رضي الله

عنه ـ لروايته حديث: «إنَّ الميِّت ليُعَذَّب ببُكاء أهله عليه». (أخرجه البخاري) وقالتْ: رَحِمَ اللهُ عمرَ، ما حَدَّث رسولُ الله ﷺ أن الله يعذِّب الميِّتَ ببُكاء أحدٍ، ولكن قال: إنَّ الله يزيد الكافرَ عذاباً ببُكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[الأنعام:] إلى أن قالت في نهاية المطاف معتذرةً عن عمر: أما والله ما عرفوني هذا الحديث عن كاذبين مكذبين ولكن السَّمع يُخطئ، (الإجابة: للزركشي: ص: ٧٦ ـ ٧٧)... ويذكر أنَّ هذا الحديث رواه غيرُ واحدٍ من الصحابة.

على أنَّ موضوع عذاب الميِّت ببكاء الأهل من المسائل الخلافية حتى بين الصحابة أنفسِهم، وإنما الذي يعنينا تأكيدُ: أنَّ الصحابة قد أسهموا أيضاً بجهدٍ مشكورٍ في نقد الرواية الحديثية، كما نُقِلَ مثلُ ذلك عن عمر في نقده لرواية فاطمة بنت قَيسٍ في سكنى المطلَّقة، ونفقتها، ويبدو: أنَّ ما وَرَد في هذا المعنى عن الصحابة كعليٍّ، وابن عَبَّاسٍ، وغيرِهما كثيرٌ.

وقد تتابَعَ نقادُ الحديث بعد الصحابة على استخدام هذا النهجِ، وعرضِ الروايات على القرآن الكريم، وأصول الدين، وقواعده، وجهود النقاد في ذلك واضحةٌ جليةٌ، غير أنَّ نقد المتن لم يَحْظَ بالقدر الذي حَظِيَ به الإسنادُ من جهة كثرة المصنَّفات، وتنوُّع المصطلحات، وهذا بحكم طبيعةِ كلٍّ منهما، وأكثر ما يُشار إلى نقد المتون عادة في كتب العِلَل كعِلَل ابن أبي حاتم، والعِلَل للدَّارَقُطْنِي، وكُتب شروح الحديث، والمصنَّفات التي عُنِيَتْ بالأحاديث المُشْكِلة، أو المتعارضة في الظاهر، نحو كتاب ابن قتيبة: «تأويل مختلف الحديث»، والطَّحاوي في «مشكل الآثار»، وعادة ما يكون سكوت الناقد دلالةً على صحة المتن ولو عنده على الأقلّ، وإلا للزم التنبيهُ على سبب

الضَّعْفِ، أو العِلَّةِ كالاضطراب، أو الإدراج، أو النكارة، أو القلب، أو غيرها من مُوجِبات الضعف.

وكما اشترط العلماءُ لصحة الإسناد شروطاً؛ فقد اشترطوا لصحة المَتْنِ أخرى، وهي نفيُ الشذوذ والنكارة، والمتن الشاذ والمنكر يتفقان في مخالفة الثقات، ويختلفان في أنَّ راوي الشاذ ثقةٌ، وراوي المنكر ضعيفٌ، كما لابُدَّ أن يكون المتن خالياً من أية عِلَّةٍ خفيةٍ قادحةٍ، كأن يروي الراويُ في المتن ـ ما ليس منه، كما حصل لـ: (ثابت بن موسى الزاهد)، حين دخل على (شريك القاضي) والمستملي بين يديه؛ وشريكٌ يقول: حدَّثنا الأعمشُ عن أبي سفيان عن جابر قال رسول الله ﷺ: ولم يذكر المَتْنَ، فلمَّا نظر شريكٌ إلى ثابتٍ قال: «من كثرت صلاتُه بالليل؛ حَسُنَ وجهُه بالنهار»، فظنَّ ثابتٌ أنه حديثٌ مرفوعٌ بالإسناد المشار إليه فكان يحدِّث به. (التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٧٨).

وفي الجملة... فإنَّ عناية النقاد بالمتون لا تَقِلُّ عنها في الإسناد، وكانت لهم في كل ذلك منهجيةٌ واضحةُ المعالم، وذات معاييرَ منضبطةٍ، من أهمِّها: مدى موافقة المتون للنصِّ القرآنيِّ، وما ثبت من حديث النبي ﷺ، وكذا مدى موافقة المروي لحكم العقل السليم، فإذا كان المروي لا يتعارَضُ مع هذه الأصول؛ قُبِلَ، وعمل المسلمون بمقتضاه، وأمَّا إذا خالف نَصّاً ثابتاً من غير إمكانيةٍ للجمع أو التوفيق، أو كان مما لا يقع تحت الحِسِّ، أو الإدراكِ، أو لا يَقِرُّه عقلٌ؛ عُدَّ ذلك من مُوجِبات الرَّدِّ لهذه المرويات؛ ولو صَحَّتْ أسانيدُها.

أهَمُّ مسالك النقاد في نقدهم للرواة والمرويات:

يتمثَّل جهدُ نقادِ الحديث في حكمهم على الرواة ومروياتهم في مسلكين، هما:

١ ـ تتبُّعُ الرواةِ واختبارُهم من جهة العدالة والضبط، وقد سبقت الإشارة إلى مدى عناية المحدثين بذلك، وتتلخَّص عملياتُ النقد في هذا الاتجاه بما يلي:

أ ـ تحديدُ سِنِّ الطلب للحديث من المسلم المميّز.

ب ـ قبولُ الرواية ممن عُرِفَ بالتديُّن، واشتهر بالحفظ، والضبط، وعدم التساهل في الرواية.

ج ـ ترتيبُ طبقات الرواة ـ ومعرفة تاريخ تلك الطبقات.

د ـ إحصاءُ شيوخ، وتلاميذ الراوي، وتحديدُ روايته عن شيوخه، وروايةُ تلاميذه عنه.

هـ ـ مقارنةُ روايات المشتركين في الشيخ الواحد؛ للتأكُّد من مدى ضبطهم، وإتقانهم، والوقوف على الأخطاء، والزيادات عند البعض.

و ـ اعتمادُ مصطلحاتٍ في الجرح والتعديل، وتصنيفُها في مراتب حسب درجة التوثيق، أو الضعف، واعتبارُها أوصافاً تحدِّد درجةَ أهليةِ الرواة للرواية.

٢ ـ معارضةُ الروايات، ومقارنةُ بعضِها ببعضٍ، ومقابلتها بعد جمعِها، وسَبْرِها ـ وهذا يُفيد في الكشف عن حال الرواة ـ وتحديدُ جوانب التوثيق ـ وخاصة من جهة الضبط في الراوي، وأسباب التجريح، ومن ثَمَّ أهمية ما يرويه، ومدى صلاحية مروياته للاحتجاج بها، أو الاستشهادِ، أو الرَّدِّ جملةً واحدةً، والأمثلةُ التي تؤكِّد أهميةَ هذا المسلكِ كثيرةٌ، لا سبيلَ إلى حصرها، ومنها ما رواه الدُّوْري عن ابن مَعين قال: أخْرَجَ إلينا غُنْدَرٌ جراباً من جرب الطَّيالسة فيه حديثُ ابن عُيَيْنَة، فنظَر فيه خلف المَخْرَمي، ونظرنا فيه على أن نصيب فيه خطأً فما أصبنا، وقد كان على وُدِّهم أن يصيبوا خطأً، فما أصابوا. (التاريخ: لابن معين ٤/ ٢٤٥).

وتتمثَّل عمليات النقد في هذا الجانب في:

أ ـ التأكيدُ على ضرورة الاتصال بين حلقات الإسناد بحيث يحدِّد كلُّ راوٍ من رواة الإسناد طريقتَه في التحمُّل عن شيخه.

ب ـ وضعُ مُسَمَّياتٍ لمراتب القبول والرَّدِّ بالنسبة لهذه الأسانيد، أو المتون، فعُرِفَ بذلك «الصحيح» و«الحسن» و«الضعيف» و«الموضوع» و«المُرْسَل» و«المتَّصِل» و«المنقطع» و«المُعْضَل» و«المُدَلَّس» وغيرُها...

جـ ـ تتبُّع طُرُقِ كلِّ الأحاديث للتمكُّن من الحكم عليها حكماً أقرب ما يكون إلى الصحة.

د ـ العنايةُ بعلوم المَتْن كـ(الناسخ والمنسوخ) و(المُحْكَم) و(المتشابه) و(المُدْرَج) و(الغريب) وما إلى ذلك.

سِمَات المنهج النقدي عند المحدِّثين:

مِن المُفيد في هذا المقام أن نُشير إلى أنَّ كلام النقاد في الحديث ورواته إنما كان من باب صيانة السُّنَّةِ، وإبعاد يد العابثين عنها باعتبار ذلك مُهِمَّةً دينيةً يفرضها الشعورُ بالمسؤولية، بمعنى: أنَّ النقد كان وسيلةً لا غايةً، ولهذا الغرضِ فقد كان مسلكُ النقاد في ذلك مسلكاً أخلاقياً، لا يُقْصَد منه سوى بيان أهلية الحديث للقبول، أو الرواة للرواية دون المَسَاسِ بجوانب حياتهم الأخرى، وقد امتاز هذا المسلكُ بالموضوعية التامة، والعُمْقِ في البحث، ولعلَّ من أبرز سمات هذا المنهج:

١ ـ الأمانةُ العلميةُ، والنزاهةُ في إصدار الأحكام على الرواة: وهذا واضحٌ جليٌّ فيمن يدقِّق النظرَ في أقوال النقاد، وقد التزموا بذكر كلٌّ من جانب الجرح والتعديل إن وُجِدا في الراوي دون الاكتفاء

بأحدهما؛ إن وُجِد الآخر، وعادةً ما يميلون إلى السُّكوت عن سبب الجرح، إلا إذا سئلوا. ولم يجد كثيرٌ منهم غَضَاضةً في ذكر خاصته بما هو أهله من الجرح، كما هو حالُ (وَكِيْع بن الجَرَّاح) الذي لم يكن يَقْبَل الروايةَ عن أبيه ما لم يكن مقروناً بغيره إلا نادراً، ومثله أبو داود السِّجِسْتاني الذي ذهب إلى تضعيف ابنه، وعلي ابن المَدِيْني في تضعيفه لأبيه، وكان لا يحدِّث عنه، مما يُعَدُّ في حقيقة الأمر من أظهر صور الأمانة، والنزاهة.

٢ ـ الدِّقةُ العلميةُ في تتبُّع الرواة ومروياتهم والموضوعية في إصدار الأحكام:

إذْ يُلاحَظ: أنَّ هذه الأحكام تمتاز بدقَّة الوصف للرواة بفضل ما كانوا يجرونه بينهم من المقارنات ـ حتى بين الثقات منهم ـ وهو مما تظهر فائدتهُ عند التعارض، فأوصلهم ذلك إلى التميز بين من يجب الاحتجاجُ بخبره ولو انفرد، ومن لا يجب الاحتجاجُ به إلا إذا اعْتُضِدَ، ومن لا يُحْتَجُّ به ولكن يُسْتَشْهَدُ، ومن يُعْتَمَدُ عليه في حال دون أخرى، وتمكَّنوا من الكشف عن الكذَّابين، والمُغفَّلين، وتفقَّدوا الأخبارَ، وصنَّفوها حسب درجاتها من القُوَّة، وأطلقوا عليها مُسَمَّياتٍ كثيرةً تُناسِب واقعَ حالها كـ(الصحيح) و(الحسن) و(الضعيف) و(الموضوع) و(المتصل) و(المنقطع) و(الموقوف) وما إلى ذلك... ولكلٍّ من هذه الأوصاف درجةٌ من درجات القبول، أو الرَّدِّ، الأمرُ الذي يحتاج معه إلى تحرٍّ دقيقٍ، وفهمٍ ثاقبٍ، ودرايةٍ في فنِّ النقد.

وكما أسهم هذا المنهجُ في تحديد أهلية رواة الحديث؛ مَكَّن النقادَ في ذات الوقت من الحُكم على الأسانيد أكثرها صحةً، أو ضَعْفاً، وكذا أثبت البلاد في الرواية يقول الخطيب البغدادي الناقد المعروف:

«أَصَحُّ طُرُقِ السُّنن ما يرويه أهلُ الحرمين: مكَّة، والمدينة، فإنَّ التدليس عنهم قليلٌ، والكَذِبُ، ووَضْعُ الحديث عندهم عزيزٌ.

ولأهل اليمن رواياتٌ جيِّدةٌ، وطرقٌ صحيحةٌ إلا أنها قليلةٌ ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً.

ولأهل البصرة من السنة الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم مع إكثارهم.

والكوفيون مثلهم في الكثرة؛ غير أنَّ روايتهم كثيرة الدَّغَلِ، قليلةُ السَّلامة من العِلَل.

وحديثُ الشاميين أكثره مراسيلُ، ومقاطيعُ، وما اتصل منه مما أسنده الثقاتُ، فإنه صالحٌ، والغالب عليه ما يتعلَّق بالمواعظ». (قواعد التحديث: ص: ٨١).

وهذا القولُ وغيرُه كثيرٌ يؤكِّد صراحةَ مدى الجهد الذي بذله النقادُ في سبيل الوصول إلى هذا الحَدِّ من العلم، والمعرفة بالرواة، والأخبار.

٣ ـ الإجمالُ في التعديل والتفصيل في الجرح:

لأنَّ أسباب التوثيق كثيرةٌ فلم يَرَ النقادُ مُوجِباً لذكر هذه الأسباب على خلاف الجرح، كأن يكون طعناً في العدالة، أو قصوراً في الضبط، والعادة أن يكتفى بسببٍ واحدٍ، والزيادة لا مُسَوِّغَ لها؛ إذ التمادي في ذلك يتعدَّى الغايةَ إلى الغِيبة، والضرورة تُقَدَّر بقدرها.

ومما يحسن التنبيهُ عليه: أن النقاد التزموا بحال الجرح بالأدب، واختيار ما يسهل على الأذن سَماعُه من عبارات النقد، وأبلغ ما قالوه: (كَذَّابٌ)، و(وَضَّاعٌ)؛ وهي أوصافٌ لا تتعدَّى حقيقةَ واقع الراوي، ومع ذلك فقد كان كثيرٌ من الرواة يعبِّرون عن ذلك بمصطلحاتٍ أخرى كما سبق عن الإمام البخاري استعمالُه لمصطلح: (فيه نَظَرٌ)، أو:

(سكتوا عنه) فيمن ترك حديثه، أو: لا تَحِلُّ الروايةُ عنه.

منهجية التصنيف في النقد وأهمُّ الكتب في ذلك:

سبقت الإشارةُ في ثنايا الموضوع إلى عددٍ لابأسَ به من المصنَّفات في النقد، وما ذكر في الواقع لا يعدو أن يكون من باب التمثيل، وتقريب الصورة، وإلا فإنَّ ما صُنِّف في النقد أكثر من أن يُشار إليه في مثل هذه العُجَالة، وهذه المصنَّفات تتفق في الهدف والمضمون إلاَّ أنَّها تختلف فيما بينها من جهة طريقة العرض، والتقييدِ لما حَوَتْه من مادةٍ نقديةٍ، ويُمكن للمتتبِّع لها أن يصنِّفها حسب طريقة التصنيف إلى ما يلي:

١ ـ المصنَّفات التي اعتمدت طريقةَ المسانيد، حيث قام المصنِّفُ بجمع أحاديث كلِّ صحابيٍّ بمفرده، ثم عَمَد إلى نقد بعضها وتبيين عِلَلِها كـ«المسند المعُلَّل» ليعقوب بن شَيْبَة.

٢ ـ المصنَّفات التي اعتمدت طريقةَ المسانيد، لكن بجمع أحاديثَ أحدِ المشهورين بالرواية من الرواة اللاَّحقين، ثم إخراج ما فيها من عِلَلٍ وما أشبه ذلك على نحو ما فعله ابنُ المَدِيْني في أحاديث ابن عُيَيْنَةَ.

٣ ـ المصنَّفات التي اعتمدت جمع الأحاديث على الموضوعات والأبواب الفقهية التي تَمَّ استخراجُ عِلَلِها. كـ«العِلَل» لابن أبي حاتم.

٤ ـ المصنَّفات التي اعتمدت في تدوين مادة النقد سواء تعلَّق ذلك بالرواة، أو متون الأحاديث وأسانيدها، نحو «سؤالات الدَّارِمي» لابن مَعِين.

٥ ـ ما كُتِبَ في الأساس على أنه في الرُّواة، فحوى مادةً نقديةً في عِلَل الأحاديث، ومتونها، وأسانيدها، نحو «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن حنبل.

٦ ـ ما كُتِبَ في الأساس على أنه في عِلَل الأحاديث، فحوى مادة نقدية في الرجال، مثل كتب الموضوعات، كـ«اللآلىء المصنوعة» للسُّيوطي.

٧ ـ ما عَرَفه الناسُ بعدُ من كتب علوم الحديث التي أَفْرَدَتْ الرواةَ، وعِلَل الأحاديث بأبوابٍ خاصةٍ.

هذه في الجملة مناهجُ التصنيف، والتدوين في مادة النقد عند المحدِّثين، ويُمْكِن بالنظر إلى القصد، أو ما تغلب عليه المادةُ النقديةُ أن تُقَسَّم هذه المصنَّفات إلى نوعين:

النوع الأول:

وهو ما انْصَبَّ كلام النقاد على عِلَل الأحاديث من جهة السَّندِ والمَتْنِ؛ لأن فُقْدان شرط القبول لكلٍّ منهما يجعل الحديثَ في عِدَاد الأحاديث الضعيفة؛ ولو نِسْبِيّاً، والأغلبُ أن يكون ضَعْفَ المَتْنِ من شذوذٍ أو نكارةٍ أو تحريفٍ، أو قلبٍ، أو اضطرابٍ، أو إدراجٍ. وقد يتعدَّى ذلك إلى حدِّ إمكان الحُكم عليه بالوَضْع، كأن يكون فاسداً في معناه، ركيكاً في لفظه... والكتبُ المصنَّفةُ في هذا اللَّون من النقد كثيرةٌ، ويُطلق عليها في العادة: كُتب العِلَل، ومن أشهرها «كتاب العلل» لعلي بن المَدِيْني، وقد طُبع منه جزءٌ في مجلَّدةٍ صغيرةٍ، و«كتاب العلل» للإمام أحمد، وهو بعنوان «العِلَل ومعرفة الرجال»، وهو كتابٌ كبيرُ الحجم، وأجمَعُ كتب العِلَلِ كتاب الدَّارَقُطْنِي؛ الذي رَتَّبه على مسانيد الصحابة ويقع في مجلَّداتٍ كثيرةٍ، وقد طُبع بعضُه منذ سنواتٍ عدة.

النوع الثاني:

ويمثِّل المصنَّفات التي دار النقدُ فيها على الرواة جرحاً وتعديلاً،

وهي بالنظر إلى حال من ترجم فيها على أنواع ثلاثة:

١ ـ ما احتوى على تراجم الثقات.

٢ ـ ما احتوى على تراجم الضعفاء.

٣ ـ ما جُمِعَ فيه بين الثقات، والضعفاء.

ولعلَّ من أهمِّ ما صُنِّف في النوع الأول (أي ما احتوىٰ علىٰ تراجم الثقات)، «كتاب الثقات» لمحمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان البُسْتي (المتوفىٰ سنة ٣٥٤ هـ)، وهو مُرتَّبٌ على الطَّبقات، وقد طُبع منذ سنوات في الهند في عِدَّة مجلداتٍ. و«كتاب الثقات» لعمر بن أحمد بن شاهين (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، وهو مُرتَّبٌ على حروف المعجم، ويقع في مجلَّدٍ مطبوعٍ واحدٍ. و«كتاب الثقات» لأبي الحسن العِجْلِي وهو كسابقه. ومنها أيضاً: «كتاب الحَفَّاظ» وهو خاصٌّ بمشاهير المحدِّثين للحافظ الذهبي (المتوفىٰ سنة ٧٤٨ هـ)، ويقع في ثلاثِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ، ومطبوعةٍ.

وأمَّا مصنَّفات النوع الثاني (أي: ما احتوىٰ علىٰ تراجم الضعفاء) فهي كثيرةٌ جداً، منها: كتاب «الضعفاء»، لكل من الإمام البخاري (المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ)، والنَّسائي (المتوفىٰ سنة ٣٠٣ هـ)، والدَّارقُطْنِيّ (المتوفىٰ سنة ٣٨٥ هـ)، وكلُّها مطبوعةٌ. ولعلَّ من أهمِّ كتب الضعفاء، كتاب أبي جعفر العُقَيْلِي (المتوفىٰ سنة ٣٢٢ هـ) في الضعفاء، ويقع في أربع مجلَّداتٍ، وأحسن منه كتابُ ابن عدي (المتوفىٰ سنة ٣٦٠ هـ)، وهو غزيرُ الفائدة، طُبع في ثماني مجلَّداتٍ، ورتَّبه صاحبه على حروف المعجم.

ويبدو: أنَّ أجمع هذه الكتب هو كتاب الحافظ الذهبي: «ميزان الاعتدال» في نقد الرجال، وهو مرتَّبٌ على حروف المعجم، ويقع في

أربع مجلَّداتٍ ضخمةٍ مطبوعة.

أمَّا مصنَّفاتُ النوع الثالث (أي: ما جُمِعَ فيه بين الثقات والضعفاء) فمن أهمِّها: «كتاب التاريخ» ليحيى بن مَعِين (المتوفىٰ سنة ٢٣٣ هـ)، و«التاريخ» للبخاري، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم (المتوفىٰ سنة ٣٢٧ هـ)، وكلُّها كتبٌ غايةٌ في الأهمية، وكبيرةٌ في الحجم والمحتوى، وكتاب البخاريِّ وابن أبي حاتم مُرتَّبٌ على حروف المعجم، وكلٌّ منهما يقع في مجلَّداتٍ تسع مطبوعةٌ. ومن الكتب الهامَّةِ في هذا النوع كتاب: «تهذيب الكمال» للحافظ يوسف بن الزَّكِي المِزِّي (المتوفىٰ سنة ٧٤٢ هـ) وهو خاصٌّ بتراجم مصنَّفات رواة الكتب الستة، طُبع في مجلدات كثيرة. . . . وغيرها كثيرٌ. . .

النَّقْدُ الخَارِجِيُّ:

هٰذا اصطلاحٌ جديدٌ اصطلحه المستشرقون، يعنون به نقدَ سندِ الحديث، وكما اصطلحوا علىٰ نقد متن الحديث بـ: «النقد الداخلي».

يقول المستشرقون:

«. . إنَّ وِجْهات النظر التي تبنَّاها النقد الاسلاميُّ للسنَّة لم يكن بامكانها أن تُساهِم في تشذيب المادة المحترمة للأحاديث من الزيادات التي هي أكثر ظهوراً إلا في مقياسٍ محدودٍ؛ ففي النقد الاسلامي للسنَّة تهيمنُ النزعة الشكلية في القاعدة التي انطلق منها هٰذا العلمُ.

والعواملُ الشكليةُ هي بصورةٍ خاصةٍ العوامل الحاسمة للحكم علىٰ استقامة، وأصالة الحديث، أو كما يقول المسلمون علىٰ صحة الحديث، وتختبر الأحاديث بحسب شكلها الخارجي فقط. ثم إنَّ الحكم الذي يمس قيمةَ مضمونها يتعلَّق بالقرار الذي يعطونه حول تصحيح سلسلة الرواة. وعندما ينتصر إسنادٌ في امتحان هٰذا النقد

الشكلي، ويكون قد نقل به فكرةً مستحيلةً ملوّثةً بتناقضاتٍ خارجيةٍ، وداخليةٍ، وعندما يقدم هـٰذا يبرهن علىٰ أنَّ هؤلاء الاشخاص كان في إمكانهم أن يكونوا علىٰ صلةٍ فيما بينهم، فإنَّ الحديث يعتبر عند ذلك صحيحاً، ولا يبادرن أحدٌ لأن يقول: بما أنَّ المتن يتضمنَّ استحالةً منطقيةً، أو تاريخيةً؛ فإني أشك في أن يكون الاسناد منتظماً» (من الفصول التي ترجمها الدكتور عبد اللطيف الشيرازي الصباغ من كتاب: «دراسات في السنة الاسلامية»).

يقول فضيلةُ أستاذنا الشيخ نُور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ تعقُّباً علىٰ هـٰذا الكلام: «هـٰذا أخطَرُ إشكالات المستشرقين وأشهرها، وأن كان أشدَّها ضعفاً، وأوضحها سقوطاً، لكنهم عنوا بتسديده نحو قواعد المصطلح؛ ليظهروا هـٰذا العلم بمظهر العلم الناقص؛ الذي يرىٰ شيئاً شكلياً هو ما أسموه: «النقد الخارجي» أي: نقد السند، علىٰ حينٍ أنه يعشو بصره عن أشياء خطيرة في النقد، حيث إنه بزعمهم لا يعتني بنقد المتن؛ الذي يَسَمّونه «النقد الداخلي»، وقد سَرَتِ العدوىٰ بهـٰذا الظن الخاطيء إلىٰ بعض كُتَّابنا، ومفكِّرينا مثل الدكتور أحمد أمين في كتابه «ضحىٰ الإسلام» ٢/ ١٣٠ ـ ١٣١)، والدكتور أحمد عبد المنعم البهي (في مقاله المنشور في مجلة العربي الكويتية عدد/ ٨٩/ ص ١٣)، فقد كرَّ الدكتوران هـٰذا الطعن في المحدِّثين، بدافعٍ من التقليد للمتشرقين وحُبِّ التظاهر علىٰ الناس بمعرفة شيءٍ خفي بزعمهم عن الأئمة الكبار، من حيث إنَّ هؤلاء المقلدة هم، ومتبوعوهم ليسوا من علم المحدِّثين في ذلك المكان، ومثَل الدكتورين في مقاليهما كمثل تلميذ يتلقَّف ما يسمعه، ثم يردِّده دون أن يدرك ما فيه من عظيم البهتان.

ومن الدليل علىٰ ماقلناه:

١ ـ أنَّ الدكتور أحمد أمين ذكر: أنهم قَسَّموا الحديثَ بحسب النقد الخارجي إلىٰ صحيحٍ، وحسنٍ، وضعيفٍ، وشاذٍّ... إلخ. والحقيقةُ التي نعرفها منذ حداثة عهدنا بعلم الحديث: أنهم قَسَّموا الحديث بحسب النقد الداخلي، والخارجي إلىٰ الأقسام التي ذكرها، لا بحسب النقد الخارجي فقط.

بيان ذلك: أنَّك تجد من شرط الحديث الصحيح، والحسن ألَّا يكون شاذّاً، ولا مُعَلاً، ثم نقرأ كلامَ القوم وإذا بهم يقسِّمون الشذوذَ إلىٰ شذوذٍ في المتن وشذوذٍ في السند، كذلك يقولون: إنَّ العلة قد تكون في المتن كما قد تكون في السند، فلو كان ناقدُ المحدِّثين اطَّلع علىٰ مؤلفٍ يسيرٍ في علم الحديث؛ أكان يجترئ علىٰ أن يقول ما قال؟! بل إنا نكتفي منه أن ينظر نظرةً في تعريف علوم الحديث؛ إذاً لوجده علماً يبحث في أحوال السند، والمتن، لكنه سقط فيما عابه بزعمه علىٰ المحدِّثين بسبب تقليده للمستشرقين؛ حيث إنه لم يتثبَّت، ولم يعتبر ظروفَ المستشرقين التي هي أكبر دافعٍ يدفع لاختلاق المطاعن، فحقَّ عليه المثل: «رمتني بدائها وانسلت».

٢ ـ إنَّ المحدِّثين قد احتاطوا من النظرة الشكلية؛ حيث قرَّروا قاعدةً اتفقوا عليها، وهي: أنه لا تلازُمَ بين صحة السند، وصحة المتن، وبالعكس أيضاً، فإنه لا تلازُمَ بين ضَعْفِ السند، وضَعْفِ المتن، وهـٰذا واضحٌ في قواعد هـٰذا العلم مُسَلَّمٌ به، لا يحتاج إلىٰ الاستكثار من النقول، والتطويل به. وهو يَدُلُّ بما لا يدع مجالاً للشكِّ علىٰ أنَّ المحدِّثين النقاد قد احتاطوا لكل احتمالٍ، وأعدوا له العدةَ العلميةَ في منهجٍ موضوعيٍّ متعمِّقٍ بعيدٍ غاية البعد عن الشكلية، والانخداع بالمظاهر.

٣ ـ إنَّ (النقد الداخلي) كان أولَ علومِ الحديث وجوداً حين كان

الناس علىٰ العدالة، وذلك في عصر الصحابة. والعجيبُ: أنَّ الدكتور أحمد البهي قال في آخر مقالته التي أومأنا إليها: «وقد ذكر العلماء وجوهاً في رَدِّ المتن بناء علىٰ معناه مع صحة السند...»، ومثَّل لذلك بقصة فاطمة بنت قيس، وقصة علي بن أبي طالب حين رَدَّ حديث مَعْقِل بن سنان في مهر مَنْ مات عنها زوجها ولم يدخل بها، ولم يسم لها مهراً، فقال علي ـ رضي الله عنه ـ: «لا ندع كتابَ ربِّنا لقول أعرابيٍّ بوّال علىٰ عقبيه». (انظر تحقيق نقد هـٰذه الرواية عن علي في «سبل السَّلام»: ٣: ١٥١). الأمر الذي يبيِّن: أن الكاتب غلب عليه التقليدُ، فجاءت مقالته متناقضةً ينسف آخرها أولها!!، وتثبت هي نفسها: أنَّ (النقد الداخلي) قد عني به المحدثون منذ قديمِ العهد برواية حديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم. بل إنَّا نجد: أنَّ نقد المتن يؤدِّي إلىٰ الحكم علىٰ الحديث بأشد الأحكام، وهو الوضع، حيث قرَّروا: أنَّ الوضع قد يعرف من النظر في المروي، كما سبق أن أوضحنا وجوهَه العديدة.

٤ ـ إنَّ فكرة الإعتماد علىٰ النظر في المتن وحده ليست من اختراع المستشرقين، بل إن تجربتها قد سبقت في تاريخ المسلمين القديم علىٰ أيدي أناس جعلوا الرأي وحده يتحكَّم في المتون سلباً وإيجاباً، نفياً وإثباتاً، وقد أسفرت التجربة عن أسوأ النتائج، وأغرب التناقضات.

لقد استحسن بعضُ المتزهِّدين الجَهَلة وَضْعَ الحديث في الترغيب والترهيب وقالوا: «نحن نكذب له»، والوعيد انما جاء لمن «كذب عليّ»، فجعلوا هـٰذا العبثَ في النص الصريح ذريعةً للاختلاق علىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم، وكأنهم جهلوا: أن فعل «كذب عليه» معناه ألصق به ما لم يقله، سواء أكان مؤيِّداً له، أم طاعناً فيه، وهكـٰذا أدَّىٰ التصوُّرُ الخاطىءُ بهـٰذه الطائفة إلىٰ أن تتصوَّر: أنَّ كل كلامٍ

صحيحٍ فإنه قاله رسول الله صلىٰ الله عليه وسلم ـ فصاروا يسندون ما يشاؤون إلىٰ رسول الله ـ صلىٰ الله عليه وسلم ـ وهو منه، ومنهم براء.

وفي الطرف المقابل نهض أناسٌ لرفض المتون الصحيحة لمجرَّد بعده عن خيالاتهم، ومألوفاتهم، كما فعل بعضُ المبتدعة من المعتزلة وغيرهم، وإذا بهم يبلغون من الاسفاف مبلغاً عظيماً، حيث راحو يحتكمون إلىٰ المشاهدات المادية المعتادة، يقيسون عليها ما وَرَد من النصوص في عوالم مغيبة غير ماديةٍ، كالأحاديث في الملائكة، أو الجِنّ ينكرونها، أو يتأوَّلونها تأويلاتٍ هزيلةً، حتىٰ خرجوا بذلك عن نصوص الاسلام القطعية، بل عن الأديان السماوية، فلو رامَ أحدُهم أن ينقل إلىٰ النصرانية؛ لما وجد له فيها متنقلاً، أو إلىٰ اليهودية لم يجد متسعاً.. !!.

وهـٰذا كلُّهُ يُثبت أبلغ إثباتٍ: أنَّ نقد المتون ليس له بمفرده تلك الجدوىٰ إلا إذا كان في ضِمن الإطار العام لنظرية النقد الشامل الذي سلكه المحدِّثون، وانتهجوه.

٥ ـ إنَّ النقد الخارجي للأحاديث (أي: نقد الأسانيد) الذي عابه العائبون، وسَمَّوه شكلياً يتصل اتصالاً وثيقاً بالنقد الداخلي؛ أي: نقد المتون؛ لأن إثبات ثقة الرواة، وكونهم جديرين بالثقة هـٰذا الذي استخف به المستشرق جولد تسيهر، وأشياعه ليس عملاً شكلياً سطحياً، بل إنه مرتبطٌ بالمتن ارتباطاً قوياً؛ وذلك: أن توثيق الراوي لا يثبت بمجرَّد عدالته، وصدقه، بل لابُدَّ من اختبار مروياته بعرضها علىٰ روايات الثقات، فإن وجدنا رواياته موافقةٌ ولو من حيث المعنىٰ لرواياتهم، أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة؛ عرفنا حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً. (انظر مقدمة «صحيح مسلم» ص: ٥، و«علوم الحديث» ص: ٩٥ وغير ذلك من المصادر).

وهٰذه كتبُ الجرح والتعديل ملأىٰ بالجرح لرواية المناكير، والأباطيل نسوق أمثلة لذلك من كتاب: «المغني في الضعفاء» للإمام الذهبي:

٨٠ - إبراهيم بن زكرياء الواسطي. قال ابن عدي: حَدَّث بالبواطيل. وقال أبو حاتم: حديثُه مُنْكَرٌ.

٨٢ - إبراهيم بن زياد القُرَشي، عن خُصَيْفٍ، وعنه محمد بن بكَّار الريان بخبرٍ منكرٍ جداً، ولا يدرىٰ من هو؟.

٨٥ - إبراهيم بن زيد الأسلمي، عن مالكٍ، وَهَّاه ابنُ حِبَّان، والدارقطني، وله عن مالكٍ خبرٌ كذب.

٨٦ - إبراهيم بن سالم النَّيسابوري. قال ابن عدي: له مَناكِيرُ.

٨٨ - إبراهيم بن سعيد المديني، مُنكَر الحديث، ولا يكاد يُعْرَف.

٨٩ - إبراهيم بن سَلْمٍ، قال ابن عدي: مُنكر الحديث، لا يُعْرف.

فهٰذه سِتّ تراجم اخترناها من عشرة فقط من كتاب مختصر جداً في نقد الرواة، يأتي جرحهم بنقد مروياتهم. وذلك يوضح قوّةَ ارتباط نقد السند بالمتن، وعلاقته بمرويات الرواة علاقة وشيجة لا يصح أن يدور حولها جدال.

٦ - سَبَق أن بينا: أنَّ ظهور الفِرَق دعا علماء الأمة إلىٰ تحري أحوال الرواة، ودراستها من كافة الوجوه، ولا سيما بيئة الراوي، ومذهبه، حتىٰ إنهم لم يقبلوا روايةً من يدعو لبدعةٍ ولو كان الحديث الذي يرويه غير متعلق ببدعته، فقد كانوا في الاحتياط أبلغ مما يريده المتطفلون عليهم.

وإنّنا ندعو الناقدين كلهم أن يأتوا بحديثٍ من كتب السنة الأصول يَدُلُّ علىٰ وضعه ما ذكروه من عاملٍ سياسيٍّ كدعم بني أمية، أو غيرهم، أو عاملٍ بيئة، أو غير ذلك.

اللَّهم إلا أن يكون بعض هؤلاء الوالغين في علم المحدِّثين قد اطَّلع علىٰ بعض تلك الأحاديث في كتاب «اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» للإمام السُّيوطي، أو في كتاب «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة» للحافظ أبي الحسن بن عَرَّاق فحسب بما أوتي من السعة في علم الحديث: أن هـٰذه الكتب هي مصادر نقل السنة النبوية؟! فحَقَّ له أن يقول ما شاء له القول.. !!

وحق للعقلاء المنصفين أن يُقِرّوا بحقيقة الجهود العظيمة، والوسائل العلمية، والدقيقة؛ التي اتبعها المحدِّثون في خدمة الحديث.

النَّقْدُ الدَّاخِلِيُّ:

انظر «النقد الخارجي».

نَقْدُ الرِّجَالِ:

أي: نقدُ الرُّواةِ ومعرفةُ أحوالهم جرحاً وتعديلاً.

انظر «نقد الحديث».

نَسِيْجُ وَحْدِهِ:

وهو مَثَلٌ يُضْرَبُ في مدح الرجلِ المنقطع النظير المحمودِ، وذلك أنَّ الثوب الذي لم يُنْسَجْ على مِنْواله مثله لدِقَّتِه، وإحكامِ صَنْعَتِه يكون مُميَّزاً، حيث لم يُصْنَعْ على مثاله مثلُه، ومثل هذا يبالغ عادةً في مدحه. (انظر «مجمع الأمثال» ١/ ٤٠).

جاء في وصف عائشةَ رضي الله عنها لعُمَرَ رضي الله عنه: «كان والله أَحْوذِّياً، نَسِيْجَ وَحْدِه».

كما جاء عن ابن عُمَرَ قوله: «من يَدُلُّني على نسيج وحده، أي رجلاً لا عَيْبَ فيه». (لسان العرب: ٢/ ٣٦٢).

وممَّن استخدم هذا المثلَ من النُّقَّاد: ابنُ مهدي في وَصْف ابن المبارك، والإمامُ أحمد في وصف عبد الله بن إدريس وكِلاَهما من كبار الأئمة. (انظر «تاريخ بغداد» ٩/ ٤١٨، و١١/ ١٦١).

واستعمله أيضاً خُلَيْف بن عُقْبَة في محمَّد بن سِيْرِيْن. (انظر «سير أعلام النبلاء» ٤/ ٦٠٨).

وظاهرُ الأمر يَدُلُّ على أنَّ هذا المثلَ هو نظيرُ قولهم: (فلانٌ منقطعُ القرين) أو (معدومُ النظير) و(لا أَعْرِفُ له نظيراً) وهي أعلى مراتب التعديل.

نِقْمَةٌ وعَذَابٌ:

من ألفاظ الجرح الشديد، قاله الحافظُ صالح جَزَرَة في: (برَكة بن محمَّد الحَلَبِي): «ليس هو بَرَكةٌ، إنَّما هو نِقْمَةٌ وعَذَابٌ». (انظر «سؤالات حمزة السَّهْمي للدَّارقُطني» ص: ١٨٦).

نُهِيْنَا عَنْ كَذَا:

قولُ الصَّحابة: «أُمِرْنا بكذا» أو «نُهينا عن كذا» كقول أُمِّ عَطِيَّة الأنصارية ـ رضي الله عنها ـ: «أُمِرْنا أن نُخرِج في العيدين العواتقَ، وذواتَ الخُدور، وأُمِرَ الحُيَّضُ أن يعتزلن مصلَّى المسلمين». (أخرجه البخاري في العيدين، باب: خروج النساء والحيض إلى المصلى، رقم: ٩٧٤ ومسلم في العيدين، باب: إباحة خروج النساء إلى المصلى رقم: ٨٩٠ واللفظ له).

وقولها ـ رضي الله عنها ـ «نُهينا عن اتّباع الجنائز ولم يُعْزَم

علينا». (أخرجه البخاري في الجنائز، باب: اتباع النساء الجنائز، رقم: ١٢٧٨ ومسلم في الجنائز، باب: نهي النساء عن إتباع الجنائز، رقم: ٩٣٨).

وكقول أنس بن مالكٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أُمِرَ بلالٌ أن يَشفع الأذانَ، ويُوتِر الإقامةَ إلا الإقامة». (أخرجه البخاري في الأذان، باب الأذان مثنى، برقم: ٦٠٥).

فهذا وما جانَسه «مرفوع» على الصحيح المعتمد؛ لأنَّ الآمر، والناهي في مثل هذه الأحوال هو النبيُّ ﷺ، لا فَرْقَ في كلٍّ ذلك بين قول الصحابيِّ ذلك في حياة الرَّسول ﷺ أو بعده.

النَّواصِبُ:

وعلىٰ الطرف الآخر من التشيُّع (النصب) وهو بُغْض أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وأرضاه؛ إذ كانت طائفةٌ من شيعة بني أمية قد قُتل آباؤهم، وأجدادهم وإخوانهم، في معارك معاوية مع أمير المؤمنين علي، فبقي ذلك في نفوسهم، وحصلت لهم النُّفرة كما جاء ذلك عنهم صريحاً بالنص.

ولم يكن بُغْضُهم لأمير المؤمنين من أجل الدِّين، أو شكّاً في مكانته، وسابقته في الإسلام، بل كان ذلك منهم عن تأويلٍ، واجتهادٍ. ولو كان بُغْضُهم للدين، والإسلام؛ لكانوا من المُرْتَدِّين، أو المنافقين، وهؤلاء لا يؤخذ حديثُهم ولا كرامةَ لهم، ولو كان بُغْضُهم للدِّين؛ لما رووا عنه، ولما اتَّصلت أسانيدهم به، رضي الله عنه، كيف وقد حملوا عنه الحديث؟! ثم لو كان ذلك؛ لما كان للمحدّثين القائمين لله بالحجة ليقبلوا هـٰذا الصنف.

وأقول: إنَّ الذي كشف أمرَ النواصب، وحذَّر منهم هم أهلُ

الحديث أولاً، وهم الذين بيَّنوا الشيعةَ، والرافضةَ، والمُرْجِئةَ، وغيرَهم، ووضعوا كلَّ واحدٍ في مكانه الذي يستحقه في سُلَّم الرواية، والحديث، والسنَّة بدءاً من الصحابة ابن عباس، وابن عمر، وإخوانهم إلىٰ أن انتهىٰ الأمرُ إلىٰ الحفاظ: الذهبي، وابن حجر، وإخوانهم. ومن هؤلاء:

١ - **إسحاق بن سُوَيْد بن هُبَيْرَة العَدَوي البصري**، التابعي، (المتوفىٰ سنة ١٣١ هـ):

كان يحمل علىٰ عليٍّ، رضي الله عنه. قال أبو العرب الصقلي: كان يحمل علىٰ عليٍّ تحامُلاً شديداً، وليس بكثير الحديث، ومن لم يحب الصحابة؛ فليس بثقة، ولا كرامة.

وقال العِجْلِي: بصريٌّ ثِقَةٌ كان يحمل علىٰ عليٍّ.

ولكنه ثقةٌ صادقٌ، فقد قال فيه أحمد بن حنبل: شيخٌ ثقةٌ. وقال مثله ابن معين، والنَّسائي، ومحمد بن سعد. وقال أبو حاتم: صالحُ الحديث.

وكذلك وَثَّقه ابنُ شاهين، وغيرهم.

ولهٰذه الثقة، والصدق، وعدم بلوىٰ الكذب عليه أخرج له الأئمةُ في كتبهم؛ فقد أخرج له البخاريُّ حديثاً في الصيام؛ وإن كان مقروناً، ومسلم، وأبو داود، والنسائي، فأخذوا صِدْقَه، وتركوا له بدعتَه، وهٰذا هو عين الإنصاف لمن أبصر الحق!!. (انظر ترجمته في: التاريخ الكبير للبخاري: ١/ ٣٨٩؛ والثقات للعجلي، ص ٦١؛ والجرح والتعديل: ٢/ ٢٢٢؛ والثقات لابن حبان: ٦/ ٤٧؛ وتهذيب الكمال: ٢/ ٤٣٢؛ وسير أعلام النبلاء: ٦/ ٤٧؛ وتهذيب التهذيب: ١/ ٢٣٦؛ وتقريب التهذيب، ص ١٢٨).

٢ ـ **بَهْزُ بن أسد العمي أبو الأسعد البصري** (المتوفىٰ نحو المئتين للهجرة):

ذكر الأزدي: أنه كان يتحامَلُ علىٰ عثمان، وقيل: على علي، فهو بهـٰذا سيِّىء المذهب، والعهدة عليه. ولكنه كان إماماً ثَبْتاً صادقاً، قال أحمد بن حنبل: إليه المنتهىٰ في التثبت.

وقال ابن معين والنسائي: ثقةٌ.

وقال محمد بن سعد: ثقةٌ كثيرُ الحديث حُجَّةٌ.

وقال يحيىٰ بن سعيد: ما رأيتُ رجلاً خيراً منه.

وقال أبو حاتم: إمامٌ صدوقٌ، ثقةٌ.

وقال العِجْليُّ: بصريٌّ ثقةٌ، ثَبْتٌ في الحديث، رجلٌ صالحٌ، صاحبُ سُنَّةٍ.

ولهـٰذه المكانة لم يلتفتوا إلىٰ رأيه، وأقبلوا علىٰ روايته مطمئنِّين، وأكثروا عنه الروايةَ، قال عبد الرحمـٰن بن بشر بن الحكم: سألتُ يحيىٰ بن سعيد يوماً عن حديثٍ، فحدَّثني به، ثم قال لي: أراك تسألني عن شعبة كثيراً، فعليك ببَهْزِ بن أسد، فإنه صدوقٌ، فاسمع منه كتاب شعبة.

وقال جرير بن عبد الحميد: اختلط عليَّ حديث عاصم الأحول، وأحاديث أشعث بن سوار حتىٰ قَدِمَ علينا بَهْزٌ فخلصها لي، فحدثت بها.

وقد أخرج حديثه الشيخان، وبقية الستة، وغيرهم.

(انظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩٨، والتاريخ الكبير للبخاري: ٣/ ١٤٣، والثقات للعجلي، ص ٧٨؛ والجرح والتعديل لابن أبي حاتم:

٢/ ٤٣١؛ والثقات لابن حبان: ٨/ ١٥٥، وتهذيب الكمال: ٤/ ٢٥٧، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٩٢، وتذكرة الحفاظ: ١/ ٣٤١، وميزان الاعتدال: ١/ ٣٥٣، وتهذيب التهذيب: ١/ ٤٩٧).

٣ ـ حصين بن نمير الواسطي أبو محصن مولىٰ لهمدان:

أحدُ النواصب، قال ابن أبي خَيْثَمَة: قلتُ لأبي: لمَ لا تكتب عن أبي محصن؟ قال: أتيتُه فإذا هو يحمل علىٰ عليٍّ، فلم أعد إليه.

وقد أقبل عليه للأخذ عنه غَيْرُ أبي خَيْثَمَة لصِدْقِه، وضَبْطِه، وعدالتِه، وإتقانِه.

فقال عنه يحيىٰ بن معين: صالحٌ. وقال أبو حاتم: صالحٌ ليس به بأسٌ. وقال أبو زُرْعَةَ: واسطيٌّ ثقةٌ. وقال العِجْلِيُّ: بصريٌّ ثقةٌ.

ولهـٰذا أخرج حديثَه البخاريُّ في صحيحه، فقد روىٰ عنه في كتاب الطِّبّ، وكتاب الأنبياء، وأخرج له أبو داود، والترمذي، والنسائي.

٤ ـ خالد بن سلمة بن العاص القُرَشي المخزومي الكوفي، الفأفاء (المتوفىٰ مقتولاً في سنة ١٣٢ هـ):

قال الذهبي (في «سير أعلام «النبلاء» ٥/ ٣٧٤):

«وهو من عجائب الزمان، كوفيٌّ ناصبيٌّ، ويندر أن تجد كوفياً إلا وهو يتشيَّع. وكان الناس في الصدر الأول بعد وقعة صفين علىٰ أقسام: أهل سنَّة، وهم أولو العلم، وهم محبون للصحابة، كافُّون عن الخوض فيما شجر بينهم، كسعد، وابن عمر، ومحمد بن مسلمة، وأمم، ثم شيعة يتوالون، وينالون ممَّن حاربوا علياً، ويقولون: إنهم مسلمون بغاة ظلمة.

ثم نواصب، وهم الذين حاربوا علياً يوم صفين، ويقرُّون بإسلام علي، وسابقته، ويقولون: خذل الخليفة عثمان. فما علمتُ في ذلك

الزمان شيعياً كفَّر معاوية، وحزبه، ولا ناصبياً كفَّر عليّاً، وحزبه، بل دخلوا في سبّ، وبغض، ثم صار اليوم شيعة زماننا يكفِّرون الصحابة، ويبرؤون منهم جهلاً، وعدواناً، ويتعدَّون إلىٰ الصدِّيق.

وأما نواصب وقتنا فقليل، وما علمت فيهم مَنْ يكفِّر علياً، ولا صحابياً.

وقد كان خالد الفأفاء محلَّ صِدْقٍ، وأمانةٍ، ووثَّقه غيرُ واحدٍ، منهم عليُّ بن المَدِيني، ويحيىٰ بن مَعِين، والنَّسائي، ويعقوب بن شيبة، ومحمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، وغيرهم.

وقال ابن عدي: هو في عداد مَنْ يجمع حديثه، وحديثُه قليلٌ، ولا أرىٰ بروايته بأساً».

ولهـٰذا أخرج عنه الأئمة في كتبهم، فروىٰ له البخاري في «الأدب المفرد» وجاء ذكره في الصحيح، وأخرج له مسلمٌ في صحيحه، وأصحاب السنن.

(انظر ترجمته في: التاريخ الكبير: ٣/ ١٠، والجرح والتعديل: ٣/ ١٩٧، وثقات العجلي ص ١٢٣، والتعديل والتجريح للباجي: ١/ ٥٣٣، والثقات لابن حبان: ٦/ ٢١٣، وتهذيب الكمال: ٦/ ٥٤٦، وميزان الاعتدال: ١/ ٥٥٤، وتهذيب التهذيب: ٢/ ٣٩١، وهدي الساري، ص ٣٩٨، وتقريب التهذيب، ص ٢٠٧، وغيرها).

❐ ❐ ❐

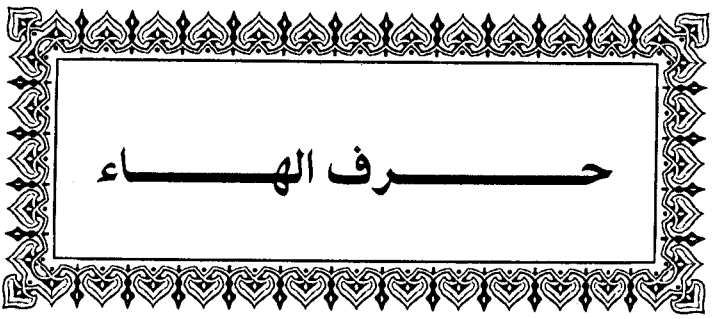

حـــــــرف الهـــــــاء

هـ:

رَمْزٌ للإمام ابن ماجَهْ في سُنَنِه.

هَالِكٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدِي، ومن الثانية عند الحافظ العِراقي، والسُّيوطي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن للاحتجاج به ولا للاعتبار.

هب:

رمْزٌ للإمام البَيْهَقِيُ في «شعب الإيمان».

هـٰذا الحَدِيْثُ بَاطِلٌ لا أَصْلَ لَهُ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الحَدِيْثُ لا أَصْلَ لَهُ في الكِتَابِ والسُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الحَدِيثُ لا أَصْلَ له في الْكِتَاب ولا في السُّنَّةِ الصَّحِيْحَةِ:

انظر «لا أَصْلَ لَهُ» في حرف اللَّام.

هٰذا الْحَدِيْثُ أَصَحُّ شيءٍ في الْبَابِ:

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في البَابِ» في حرف الألف.

هٰذا الْحَدِيثُ أَصَحُّ مِنْ كذَا:

انظر «أَصَحُّ شَيءٍ في الْبَابِ» في حرف الألف.

هَٰذا الْحَدِيْثُ لا يَصِحُّ أَوْ لا يَثْبُتُ:

قال المحدِّث الشيخ ظفر أحمد العثماني التَّهَانَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «قواعد في علوم الحديث» (ص: ٢٨٢ ـ ٢٨٤):

«لا يَلْزَم من قولهم: (لا يَصِحُّ أو لا يَثْبُتُ هذا الحديثُ) كَوْنه موضوعاً، أو ضعيفاً، وكذا لا يَلْزَم من قولهم: (لَمْ يَصِحَّ أو لا يَثْبُتُ في هذا الباب شيءٌ) خُلُوُّه عن (الحُسْن) أيضاً. قال الزَّرْكشي في (نُكَتِه على ابن الصَّلاح) بين قولنا: (موضوعٌ) وبين قولنا: (لا يَصِحُّ) بَوْنٌ كثيرٌ، فإنَّ الأول إثباتُ الكَذِب، والاختلاقِ، والثاني إخبارٌ عن عدم الثبوت، ولا يَلْزَم منه إثباتُ العَدَمِ، وهذا يجيء في كلِّ حديثٍ قال فيه ابنُ الجَوْزي: (لا يَصِحُّ ونحوه).

وقال أيضاً: «لا يَلْزَم منه أن يكون موضوعاً، فإنَّ الثابت يَشْمَلُ: (الصحيحَ) و(الضعيفَ) دونه».

وقال الشيخُ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ في تعليقه على كلام المحدِّث التَّهَانَوِي: «تابَعَ شيخنُا المؤلِّف ـ حفظه الله تعالى ـ العلاَّمةَ اللَّكْنَوِيَّ في هذا الفصل بكامله، وقد نَقله من كتابه (الرفع

والتكميل) كما سيصرح به في آخره، وكذلك اللَّكْنَوِيُّ تابع الشيخَ علياً القاري والإمامَ الزَّرْكَشي، وقد سها الإمامُ الزَّرْكَشي ـ فيما قاله ـ فتَبِعَه المقتدون من ورائه: القاريُ، واللَّكْنَوِيُّ، والقَاسِميُّ، والمُعَلِّمي، وشيخُنا التهانوي وغيرُهم كما أوضحتُهُ بتوسُّعٍ، ونصوصٍ، وأمثلةٍ في تَقْدِمتي لكتاب (المصنوع في معرفة الحديث الموضوع) لعليٍّ القاري، فانظره فإنه ممَّا يُستفاد. (انظر ص: ١٠ ـ ١٥ من الكتاب المذكور).

وتوضيحُ المقام: أنَّ قولهم في الحديث: (لا يَصِحُّ) أو (لا يَثْبُتُ) أو (لَمْ يَصِحَّ) أو (لم يَثْبُتْ) أو (لَيْسَ بِصَحِيْحٍ)، أو (لَيْسَ بثَابِتٍ) أو (غيُر ثابتٍ) أو (لا يَثْبُتُ)، ونحو هذه التعابيرُ إذا قالوها في كتب الضعفاء، والمتروكين، والوضَّاعين، أو كتب الموضوعات؛ فالمراد به: أنَّ الحديث موضوعٌ لا يتصف بشيءٍ من الصحة. وإذا قالوه في كتب أحاديث الأحكام؛ فالمرادُ به ـ أي: بنفي الصحة، أو نفي الثبوت هنا ـ نفيُ الصحة الاصطلاحية عنه، فيُمكِن أن يكون حَسَناً، أو ضعيفاً».

ثم نقل ـ رحمه الله تعالى ـ عن شيخه الإمام الكوثري عن ابن هِمَّات الدِّمَشْقِي: أنه قال: «اعْلَمْ: أنَّ البخاري، وكلَّ من صَنَّف في الأحكام يريد بقوله: (لم يَصِحَّ) الصحةَ الاصطلاحيةَ، ومن صَنَّف في الموضوعات، والضعفاء يريد بقوله: (لم يَصِحَّ)، أو (لم يَثْبُتْ) المعنى الأعمَّ، ولا يلزم من الأوَّلِ نَفْيُ الحُسْنِ، أو الضَّعْفِ، ويلزم من الثاني: البُطْلان».

هٰذَا الحَدِيْثُ مِنْ بَلاَيَاه:

أي من مَوْضوعاتِه.

انظر «البَلاَيا» في حرف الباء.

هٰذا حَدِيْثٌ مُنْكَرٌ:

انظر «مُنْكَرُ الحَديْثِ» في حرف الميم.

هٰذا سَمَاعِي عِنْدَ فُلَانٍ:

من ألفاظ تَحمُّل الحديث سَماعاً من الشيخ.

هَٰذا لَفْظُ فُلَانٍ:

يقال ذلك عند الاقتصار على روايةٍ مُعَيَّنَةٍ من ألفاظ الحديث الذي رُوِيَ بأكثر من لفظٍ. (تدريب الراوي: ٢/ ٥٥).

الهَذْرَمَةُ:

هي السُّرعةُ في القِراءةَ، ويقالُ: «هَذْرَمَ القرآن» أي: أسرع في قراءته، لا يتدبَّر معانيه، وهو غيرُ محمودٍ. (المعجم الوسيط).

قال عُمَرُ بن الخطَّاب ـ رضي الله عنه ـ: «شَرُّ الكتابة (المَشْقُ) وشَرُّ القِراءةِ (الهَذْرَمَةُ) وأجْوَدُ الخَطِّ أبْيَنُهُ». (انظر «الجامع لأخلاق الراوي» ١/ ٢٦٢).

هش:

رَمْزٌ لابن هشام في «السيرة» كما في «مفتاح كنوز السُّنَّة».

هسق:

رَمْزٌ للإمام البَيْهَقِيِّ في «السُّنن الكبرى».

هَل الْعُلمَاءُ إلاَّ شُعْبَةٌ مِنْ شُعْبَة:

من الأقوال النادرة في التوثيق، قيلت في (شعبة بن الحجَّاج) روىٰ الخطيبُ بسنده إلىٰ محمد بن القاسم قال: ذُكر شعبة بن الحجاج عند أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، فقال: «هل العلماءُ إلا شُعْبَةٌ من شعبة». (تاريخ بغداد: ٩/ ٢٦٦).

والشُّعْبَةُ: الفِرقَةُ، والطائفةُ من كلّ شيءٍ والقطعة منه، ويقال:

اشْعَبْ لي شُعْبةً من المالِ ـ أي: أعْطِني قِطعة من مالِكَ. وفي يدي شُعْبةٌ من مالٍ. (لسان العرب). وتعبيره هـٰذا هو جناس تام في فن البلاغة.

هُوَ أَكْذَبُ مِنْ حِماري هـٰذا:

هـٰذا التعبيرُ استعمله عليُّ بن ثابت الجزري في تجريح: (ابراهيم هُدْيَة أبو هُدْيَة الفارسي).

روىٰ الخطيب بسنده إلىٰ مجاهد بن موسىٰ: أنه سُئل عن ابراهيم بن هدية، فقال: قال عليُّ بن ثابت: هو أكذب من حماري هـٰذا (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٠٢) وتعبيره هـٰذا يَدُلُّ علىٰ تجريحه الشديد لهـٰذا الراوي، وهو ينطبق عليه، فأمره بالكذب، ووَضْعِ الأحاديث مشهورٌ معروفٌ عند نقاد الحديث وهـٰذه طائفةٌ من أقوالهم فيه.

قال ابن حِبَّان عنه: دَجَّالٌ من الدَّجَاجِلة، وكان رقّاصاً بالبصرة يُدْعَىٰ إلىٰ الأعراس، فيرقص فيها، فلمَّا كبر؛ جعل يروي عن أنسٍ، ويضع عليه، ثم قال بعد أن أورد له بعضَ الأحاديث التي وضعها: فلا يحل لمسلمٍ أن يكتب حديثَه، ولا يذكره إلا علىٰ وجه التعجب. (المجروحين: ١/ ١١٤). وقال ابن عدي: حَدَّث عن أنسٍ، وغيرِه بالبواطيل، وقال في آخر ترجَمته بعد أن أخرج له بضعةَ عشر حديثاً مناكيرَ: وهـٰذه الأحاديثُ مع غيرها مما رواه أبو هُدْبَة كلُّها بواطيل، وهو متروكُ الحديث بَيِّنُ الأمر في الضعف جداً. (الكامل: ١/ ٢١١). وقال الخطيب: حَدَّث عن أنس بالاباطيل. (تاريخ بغداد: ٦/ ٢٠١).

هَوَ أَكْذَبُ مِنْ رَوْثِ حِمَارِ الدَّجَّالِ:

هـٰذا التعبيرُ انفرد به أحدُ الأئمة في تجريح: (عبد السلام بن صالح الهَرَوي)، قال ابراهيم بن يعقوب الجُوْزَجاني: «كان زائغاً عن

الحقِّ، مائلاً عن القصد، سمعتُ من حدَّثني عن بعض الأئمة: أنه قال فيه: هو أكذب من رَوْثِ حِمار الدَّجالِ، وكان قديماً متلوِّثاً في الأقذار». (أحوال الرجال: ص: ٢٠٥ ـ ٢٠٦).

هٰذا التعبيرُ نقله الجُوْزجاني ـ وهو ثقةٌ حافظٌ ـ عن بعض الأئمة، ولم يذكر اسمَ الامام، وكذلك لم يصرِّح باسم الراوي الذي نقل هٰذا التعبيرَ عن ذلك الإمام، ولكن رواية الحافظ الخطيب البغدادي لهٰذا الخبر بإسناده إلىٰ الجوزجاني، ونقل المِزِّي لها، وعدم التعقيب عليها بشيءٍ يُشعِر بقبولهما لهٰذا الخبر.

فتعبيرُ هٰذا الإمام يَدُلُّ علىٰ شِدَّة تجريحه لهٰذا الراوي وكان يكفي لوصفه بالدجَّال للتدليل علىٰ كذبه، ولكنه أراد المبالغة، والتهويل في أمره ـ والله أعلم ـ فنقاد الحديث أجمعوا علىٰ تضعيفه.

قال عن النَّسائي: ليس بثقةٍ. (تاريخ بغداد: ١١/ ٩٥١).

وقال أبو حاتم: لم يكن عندي بصَدوقٍ، وهو ضعيفٌ، ولم يحدِّث عنه. (الجرح والتعديل: ٣/ ١٥/ ٤٨).

وقال الدَّارقطني، والعُقَيْلي: رافِضِيٌّ خبيثٌ. زاد العقيلي: كذَّابٌ. (الضعفاء: ٣/ ٧٠).

وأمَّا أبو زُرْعة فأمر أن يُضرب علىٰ حديثه، وقال: لا أحدِّث عنه، ولا أرضاه. (الجرح والتعديل: ٣/ ق١/ ٤٨).

هُوَ عِنْدي أَضْعَفُ مِنْ كُلِّ ضَعِيْفٍ:

هٰذا التعبيرُ استعمله البخاريُّ في تجريح سليمان بن داود الشَّاذَكُوْني (المتوفىٰ ٢٤٣ هـ) فقد روىٰ الخطيب بسنده إلىٰ أبي العباس الأزهري: أنه قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل البخاري

وذكر سليمان يعني الشَّاذكوني، فقال: هو عندي أضعَفُ مِنْ كلِّ ضعيفٍ. (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٧).

والبخاري أراد بلا شكٍّ تجريح الشاذكوني بهـٰذا التعبير، ويؤيِّد ذلك قولُ البخاري الآخر فيه، وكذلك أقوال النقاد الآخرين.

أمَّا قوله الآخر فيه فهو: «فيه نظرٌ». (التاريخ الصغير: ٢/ ٣٣٤).

انظر تعريف لفظه: «فيه نظر» في حرف الفاء.

قال ابن معين ـ في رواية ابن الجنيد ـ قد سمع إلَّا أنه يكذب ويضع الحديثَ. (تاريخ بغداد: ٩/ ٤٧).

وروىٰ الحاكمُ بسنده إلىٰ أبي زُرْعَة ـ أي: الرَّازي ـ: أنه قال: وضع الشَّاذكونيُّ سبعة أحاديث علىٰ رسول الله ﷺ لم يَقُلْها». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ٦٨٢).

وقال ابن أبي حاتم الرّازي سمعتُ أبي يقول عنه: ليس بشيءٍ، متروكُ الحديث، وترك حديثَه، ولم يحدِّث عنه. (الجرح والتعديل: ٢/ ١٥/ ١١٥).

ولقد حاول بعض النقاد أن يدافع عنه ويُبَرِّئه من الكذب، والوضع في الحديث.

قال الحافظ ابن عدي بعد أن خَرَّج في ترجَمته مجموعةً من الأحاديث المُنْكَرة عليه:

«وللشَّاذكونيِّ حديثٌ مستقيمٌ، وهو من الحفَّاظ المعدودين من حفَّاظ البصرة، وهو أحدٌ من يضم إلىٰ يحيىٰ، وأحمد، وعلي، وأنكر ما رأيتُ له هـٰذه الأحاديث التي ذكرتها، بعضها مناكيرُ، وبعضها سرقةٌ، وما أشبه صورة أمرِه بما قال عَبْدَان: إنه ذهبتُ كُتبه، فكان يحدِّث حفظاً، فيغلط، وإنما أُتي من هناك يشتبه عليه فلجرأته،

واقتداره علىٰ الحفظ يَمُرُّ علىٰ الحديث، لا أنه يتعمَّده». (الكامل: ٣/ ١١٤٥ ـ ١١٤٦).

هُوَ والرِّيْحُ سَوَاءٌ:

ومِن الألفاظ التي استعملها النقادُ في تشبيه بعض الرواة، أو مروياتهم بالرِّيح ما روي عن عثمان بن أبي شيبة (المتوفى سنة ٢٨٣ هـ) حيث جرح بهٰذه العبارة أسدَ بن عمرو البَجَلي، (المتوفىٰ سنة ١٩٠ هـ).

روىٰ ابنُ شاهين بسنده إلىٰ عثمان بن أبي شيبة: أنه قال في أسد بن عمرو: «هو والريح سواء، لا شيءَ في الحديث، إنما كان يبصر الرأي». (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

ولم ينفردْ ابنُ أبي شيبة في تجريحه، بل شاركه التجريحَ أكثر النقاد.

فقال يزيد بن هارون عنه: «لا تَحِلُّ الروايةُ عنه». (الجرح والتعديل: ١/ ١٥/ ٣٣٧).

وقال النَّسائي: ليس بثقةٍ. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٩).

وقال ابن المديني: ضعيفٌ. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. (تاريخ بغداد: ٧/ ١٧).

هوَ شَيْخٌ لَيْسَ بِذَاكَ:

قال الطِّيْبِيُّ: «أي: شيخٌ كبيرٌ غلب عليه النِّسيانُ، ليس بذاك المقام الذي يُوْثَق به؛ أي: روايته ليست بقويةٍ».

إلاَّ أنَّ ظاهر قولهم: «هو شيخٌ» من أدنى ألفاظ التعديل، فإذا قرن

به: «لَيْسَ بذاك» فيكون من ألفاظ الجرح، والترمذيُّ كثيراً ما يقرن بين قوله: «هو شيخٌ» و«ليس بذاك» ويقصد به: الضعيفَ.

وأمَّا إذا أُفْرِدَ بأنه: شيخٌ؛ فهو إلى التعديل أقرَبُ من التجريح، إلا أنه لا يُحْتَجُّ به.

هُوَ عَصَى مُوْسىٰ تَلْقَفُ ما يأْفِكُونَ:

انظر «عَصَى مُوْسَى، تَلْقَفُ ما يأْفِكُوْنَ» في حرف العين.

هُوَ على يَدَي عَدْل:

انظر «على يَدَي عَدْلٍ» في حرف العين.

هُوَ كَذَا وكَذَا:

انظر «كَذَا وكَذَا» في حرف الكاف.

هَيْنَمَ القارئُ:

أي: أخفى صوتَه، والقارئُ هو قارئُ الحديث على الحاضرين في مجلس الشيخِ.

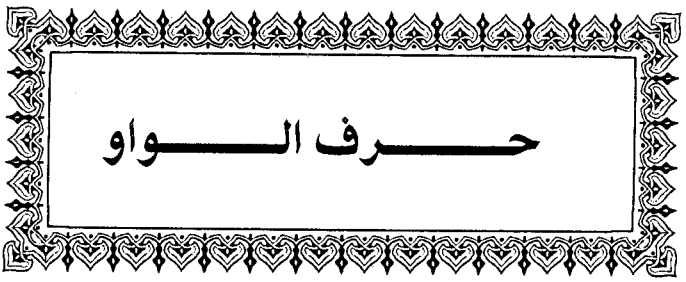

وَاضِعٌ وَاهٍ:

يُراد به الواضع في الحديث. انظر «الموضوع في حرف الميم.

وَاهٍ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب الجرح عند الحافظ الذَّهبي، والعِراقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هذه المرتبة للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَاهٍ بِمَرَّةٍ:

أي: قولاً واحداً، لا تردُّدَ فيه، وكأنَّ الباء زِيْدَتْ تأكيداً. (انظر «فتح المغيث» ١/ ٣٤٥).

وهذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتَيْن للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَاهٍ ضَعَّفُوْه:

من ألفاظ الجَرْح. انظر «واهٍ».

واقِفِيٌّ:

قال الحافظُ: «الواقفُ في القرآن من لا يقول: مخلوقٌ، ولا ليس بمخلوقٍ». (هدي الساري: ص: ٤٥٩).

مثال مَن وُصِفَ بذلك:

وهم من رجال البخاري، ذكرهم الحافظ في «هدي الساري» (ص: ٤٥٩). علي بن أبي هشام طَيْرَاخ البغدادي، من شيوخ البخاري.

قال البخاري: قال أبو حاتم: «صدوقٌ تركه الناسُ للوقف في القرآن».

قال الحافظُ: «وليس ذلك بمانعٍ من قبول روايته» وقد رمز له بحرف (خ).

وَاهِيُ الْحَدِيْثِ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ العِراقي، والسُّيوطي، ومن الرابعة عند: الحافظ الذَّهبي، والسَّخاوي، والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

وَبِهِ قالَ حدَّثَنا:

قال الإمامُ القَسْطَلَّانيُّ: «إذا قرأ المحدِّثُ إسنادَ شيخه المحدِّث أوَّلَ الشروعِ، وانتهى؛ عطف عليه بقوله في أوَّل الذي يليه: (وبه قال

حدَّثنا. . .) ليكون كأنَّه أَسْنَد إلى صاحبه في كلِّ حديثٍ، أي: لعَوْد ضمير: (وبِهِ) على السَّند المذكور، كأنَّه يقول: وبالسَّند المذكور، قال: أي صاحبُ السَّند لنا، فهذا معنى قولِهم: وبه قالَ». (انظر «قواعد التحديث» ص: ٢١٧).

وُثِّقَ:

يقال هذا اللَّفْظُ فيمن وُجِدَ توثيقٌ في آنٍ واحدٍ.

وثَّقَه ابنُ حِبَّان:

وقد أكثر إطلاق هذه العبارة بعضُ الأئمة، والنُّقَّاد أمثال الحافظِ الذَّهبيِّ، والهَيْثَميِّ، والسُّيوطيِّ، وغيرهم، قاصدين بها الراوي الذي ذكره ابن حِبَّان في «كتاب الثِّقات»، ثم اقتدى بهم كثيرٌ من المحقِّقين في عصرنا في استعمال هذا الإطلاق دون التقصِّي، والتساهلُ فيه واضحٌ.

والصَّواب: أنه لا يقال هذا إلاَّ فيمن نَصَّ ابنُ حِبَّان صريحاً على توثيقه، أمَّا بمجرَّد إيداعه الرَّاويَ في كتابه المذكور دون نصٍّ على توثيقه فيقال فيه: (ذَكرَه ابنُ حبَّان)، وَثَّقه، فانتبه إلى ذلك.

انظر التوضيحَ عن هذه العبارة في: «ذَكره ابنُ حِبَّان في ثقاتِه» في حرف الذَّال.

الوِجَادَةُ:

لغةً: الوِجَادة ـ بكَسْر الواو ـ مصدرُ (وَجَدَ) أي: أدْرَكَ. (القاموس المحيط). وهو مُوَلَّدٌ غيرُ مَسموعٍ من العرب.

واصطلاحاً: هو أن يَقِفَ الطالبُ على كتابِ شخصٍ فيه أحاديثُ يرويها بخَطِّهِ؛ ولم يَلْقَه، أو لَقِيَهُ؛ ولكن لم يَسْمَعْ مِنْهُ ذلك الَّذي وَجَده بخَطِّهِ، ولا لَهُ منهُ إجازَةٌ، ولا نحوها. (علوم الحديث: ص: ٢٠٩).

وحكم الرِّواية بها: نُقِلَ عن معظمِ المُحدِّثين، والفقهاء المالكيِّين

وغيرِهم: أنَّهُ لا يَرَوْنَ العملَ بذلك.

وعن الإمام الشافعيِّ وطائفةٍ مِنْ نُظَّار أصحابِه جوازُه.

وقَطَع بعضُ المحقِّقين من الشَّافعيِّين بوُجُوب العَمَلِ بها عند حُصولِ الثِّقة.

قال ابنُ الصَّلاح: «وما قُطِع به، هو الَّذي لا يتَّجهُ غيرُه في الأعصارِ المتأخِّرةِ، فإنَّهُ لو توقَّفَ العملُ فيها؛ لانسَدَّ بابُ العمل بالمنقول؛ لتَعَذُّرِ شرطِ الرِّواية فيها». (علوم الحديث: ص:٢٠٩). وقال النَّووي: وهذا هو الصَّحيحُ. (إرشاد طلاب الحقائق: ١٥٣).

ألفاظ الأداء:

١ ـ وألفاظ الأداء أن يقول الرَّاوي: وَجَدْتُ بخطِّ فُلانٍ، أو: قرأتُ بخطِّ فُلانٍ، أو: في كتاب فلانٍ بخَطِّهِ: أخبرنا فلانُ بن فُلانٍ، ويذكر شيخَه، ويسوقُ سائِرَ الإسناد، والمَتْن. (علوم الحديث: ص:٢١٠).

٢ ـ ورُبَّما دَلَّسَ بعضُهُم، فَذَكر الَّذي وَجَدَ خَطَّهُ، وقال فيه: عن فُلانٍ، أو قال: فلانٌ. (علوم الحديث: ص:٢١١).

قال ابنُ الصَّلاح: وذلك تدليسٌ قبيحٌ.

٣ ـ وجازفَ بَعْضُهُم، فأطلقَ فيه: (حَدَّثَنا) و(أَخْبَرَنا).

قال ابنُ الصَّلاح: وانْتُقِدَ ذلك على فاعلِه. (علوم الحديث: ص:٢١١).

٤ ـ وإذا وَجَد حديثاً في تأليف شخصٍ، وليس بِخَطِّهِ، فلهُ أن يَقُولُ: (ذَكَرَ فُلانٌ) أو: (قالَ فلانٌ أخبرنا فُلانٌ) أو: (ذَكَر فلانٌ عن فُلانٍ).

هذا كُلُّه إذا وَثِقَ بأنَّهُ خطُّ المَذكُور، أو كتابُهُ فإنْ لم يكن كذلك؛ فليُقل: (بَلَغني عن فُلانٍ)، أو: (وَجَدْتُ عن فُلانٍ)، أو نحو ذلك مِنَ العبارات... أو (قرأتُ في كتابِ فلانٍ بِخَطِّهِ) و(أخْبَرَني فلانٌ: أنَّهُ بِخَطِّهِ) أو يقول: (وَجَدْتُ في كِتَابٍ ظَنَنْتُ: أنَّهُ بخطِّ فُلانٍ).

أو: في كتابٍ ذَكَرَ كاتبُهُ: أنَّهُ فلانُ ابنُ فلانٍ، أو: في كتابٍ قِيلَ: إنَّهُ بخَطِّ فلانٍ. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

٥ ـ وإذا أرادَ أن يَنْقُلَ من كتابٍ منسوبٍ إلى مُصَنِّفٍ؛ فلا يَقُلْ: (قال فُلانٌ كذا وكذا) إلَّا إذا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ، بأن قابَلَها، هو، أو ثِقَةٌ، غيرُهُ بأصولٍ مُتَعدِّدَةٍ، وإذا لم يُوجَد ذلك، ونحوُهُ؛ فَلْيَقُل:

(بَلَغني عن فُلانٍ: أنَّهُ ذَكَرَ كذا وكذا)، أو: (وَجَدْتُ في نُسْخَةٍ من الكتابِ الفُلانِّي). وما أشبه هذا مِنَ العِبَاراتِ. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

قالَ ابنُ الصَّلاح: «وقد تسَامَحَ أكثَرُ النَّاسِ في هذِه الأزمانِ بإطلاقِ اللَّفظِ الجازم في ذلك من غير تَحرٍّ، وتَثَبُّتٍ، فَيُطالِعُ أحدُهم كِتَاباً منسوباً إلى مُصَنِّفٍ مُعَيَّنٍ، ويَنْقُلُ منه عنه من غيرِ أن يَثِقَ بصحَّةِ النُّسْخَةِ، قائلاً: (قال فُلانٌ كذا وكذا) أو: (ذَكَرَ فُلانٌ كَذَا وكذا) والصَّوابُ ما قَدَّمْناه.

فإنْ كان المُطالِعُ عالِماً فَطِناً، بحيث لا يخفى عليهِ في الغَالبِ مواضعُ الإسقاطِ، والسَّقطِ، وما أُحِيلَ عن جهتِه من غيرها؛ رَجَوْنا أن يجوزَ إطلاقُ اللَّفْظ الجازمِ فيما يحكِيه من ذلك، وإلى هذا ـ فيما أحسب ـ استروح كثيرٌ من المُصَنِّفينَ فيما نقلوهُ من كُتُب النَّاس. (علوم الحديث: ص: ٢١٥).

قال الحافظ السَّخَاويُّ: ويَلْحَقُ بذلك ما يُوْجَدُ بحواشي الكُتُب

مِن الفوائِد والتَّقييدات ونحو ذلك، فإن كانتْ بخطٍّ معروفٍ؛ فلابأسَ بنقلها، وعَزْوِها إلى من هي له، وإلاَّ فلا يجوزُ اعتمادُها إلاَّ لِعَالِمٍ مُتَيَقِّنٍ، ورُبَّما تَكُونُ تلك الحواشي بخطِّ شَخْصٍ؛ وليست له، أو بعضها له، وبعضُها لغيرِه، فيشتبه ذلك على ناقلِه بعزوِ الكُلِّ لواحدٍ». (فتح المغيث: ٢/ ١٤٠).

وَجَدْتُ بِخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التَّحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِي:

يقع هذا كثيراً في «مسند الإمام أحمد» يقول ابنه عبد الله: وَجَدْتُ بِخَطِّ أَبِيْ: حَدَّثَنا فلانٌ.

وَجَدْتُ عَنْ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادة. انظر «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ فِي كِتَابِ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ. انظر: «الوِجَادَة».

وَجَدْتُ فِي كِتَابٍ ظَنَنْتُ أَنَّهُ بِخَطِّ فُلَانٍ:

من ألفاظ التحمُّل من طريق الوِجَادَةِ، انظر: «الوِجَادَة».

الوَجْهُ:

لغةً: هو الجِهَةُ، يقالُ: خَلِّ عن جِهَته، يريد جِهَةَ الطريق.

اصطلاحاً: هو الطريقُ: أي (السَّنَدُ)، وهذا كثيرٌ في استعمال المحدِّثين، فإنهم يقولون: (قد رُوِيَ هذا الحديثُ من وجهٍ آخر)، أو: (من غير وجهٍ)، أو: (من أَوْجُهٍ أخرى)، ويريدون بذلك الطُّرُقَ التي رُوِيَ بها الحديث.

الوُحْدَانُ:

لغةً: (الوُحْدَان) جمعُ «واحدٍ» وهو: أوَّلُ عَدَدِ الحِسَابِ. (القاموس المحيط).

اصطلاحاً: الوُحْدَانُ: هم الرُّواةُ الذين لم يَرْوِ عن كلِّ واحدٍ منهم إلاَّ راوٍ واحدٌ. (انظر: «علوم الحديث» ص: ٣١٩، و«تدريب الراوي» ٢/ ٦٠).

فائدتهُ: معرفةُ «مجهول العَيْن» ورَدُّ روايته إذا لم يكن من الصحابة، إلاَّ إذا وَثَّقَه من انفرد عنه إذا كان متأهِّلاً لذلك، أو وثَّقَه غيرُه. (على الأَصَحِّ من أقوال العلماء).

الوحدان من الصحابة:

ففي الصحابة جماعةٌ لم يَرْوِ عنهم غيرُ أبنائهم منهم:

١ ـ المُسَيَّب بن حَزْن بن وَهْب المَخْزُومي، له ولأبيه صحبةٌ، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه سعيد، وهو سيِّدُ التابعين.

٢ ـ ومعاويةُ بن حَيْدَة، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه حكيمٌ.

٣ ـ وقُرَّةُ بن إيَاس، لم يَرْوِ عنه غيرُ ابنه معاوية.

٣ ـ أبو لَيْلَى الأنصاري، لم يَرْوِ عنه إلا ابنهُ عبد الرحمن، وكذلك من الصحابة: وَهْب بن خَنْبَش، وعامرُ بن شهر، وعُرْوَة بن مُضرِّس، ومحمَّدُ بن صَفْوان، ومحمَّدُ بن صَيْفي لم يَرْو عنه غيرُ حَمَّاد بن سَلَمة.

الوحدان من التابعين وأتباعهم:

ومحمَّد بن أبي سفيان الثَّقَفِي لم يَرْو عنه غيرُ الزهري، وقد تفرَّد الزهريُّ عن نيف وعشرين رجلاً من التابعين لم يَرْوِ عنهم غيرُه.

وكذا تفرَّد عمرو بن دينار عن جماعةٍ، ويحيى بن سعيد، وهشامُ ابن عُرْوَة.

ومن أتباع التابعين: المِسْوَرُ بن رِفَاعة القُرَظِيِّ تفرَّد به مالكٌ، وكذا تفرَّد مالكٌ أيضاً عن نحو عشرة من شيوخ المدينة.

هذه بعضُ الأمثلةِ ذكرها العلماءُ في مؤلَّفاتهم، وكان أكبر اعتمادهم على «كتاب الوُحدان والأفراد» لمسلم بن الحَجَّاج صاحب الصحيح، و«معرفة علوم الحديث» و«المدخل إلى الإكليل» للحاكم أبي عبد الله النَّيسابوري، وفي بعض ما ذكروه نَظَرٌ؛ فقد أبدى ابنُ الصَّلاح خَشْيَته من الحاكم أن يكون اعتمادهُ على الحُسْبان والتوهُّمِ، وأكَّد العِراقيُّ في «تقييده» بأنَّ ما خشيه المصنِّفُ هو المتحقق في بعضهم. (انظر «مقدمة ابن الصلاح مع التقييد» ص ٣٠٧، و«إرشاد طلاب الحقائق» ص: ٢٣٤) و«المقنع»: ٢/ ٥٤٩، و«معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٥٢٢ ـ ٥٢٣).

من أشهر المؤلَّفات في الوحدان:

١ ـ **المنفردات والوحدان**: للإمام مسلم بن الحجَّاج القُشيري (المتوفى سنة ٢٦١ هـ) صاحب الصحيح.

٢ ـ **تسمية من لم يَرْو عنه غيرُ رجلٍ واحدٍ**: للإمام أحمد بن شعيب النَّسائي (المتوفى سنة ٣٠٣ هـ)، مطبوعٌ مع وُحْدَان مسلمٍ، ذكر فيه خمساً وعشرين شخصاً فقطْ، من الصحابة وغيرهم.

٣ ـ **المخزون في علم الحديث**: للحافظ أبي الفتح الأزدي (المتوفىٰ سنة٣٧٤ هـ)، اكتفى فيه بذكر أسماء الصحابة الذين لم يَرْوِ عنهم إلا رجلٌ واحدٌ فبلغ عددهم عنده (٢٦٣) شخصاً.

الوَحْدَانِيَّاتُ:

وهي الأسانيد التي فيها بين المُصَنِّفِ وبين النبيِّ ﷺ شخصٌ واحدٌ، هو (الصحابيُّ).

قال العلاَّمة الكَتَّاني في «الرسالة المستطرفة» (ص: ٩٧): «ومن الوَحْدانيات. . . .» «الوَحْدانِيَّات» لأبي حنيفة الإمام، جَمَعها أبو مَعْشَر عبد الكريم بن عبد الصَّمد الطَّبري المقرىء الشَّافعي في جُزءٍ، لكنْ بأسانيدَ ضعيفةٍ غير مقبولةٍ، والمعُتْمَدُ: أنه لا روايةَ له عن أحد مِن الصحابة».

الوَحْشِيَّاتُ:

هي من انتقاء أبي علي الحسن بن علي بن محمَّد الوَحْشِيِّ ـ و«وَحْشٌ» قريةٌ من أعمال (بَلخ) ـ المتوفى سنة ٤٧١ هـ، لأبي نُعَيم الأصبهاني.

وَسَطٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الرابعة من مراتب التعديل عند: الحافظ الذهبي والعِراقي، ومن الخامسة عند: السُّيوطي، ومن السادسة عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّنْدِي.

حُكمها:

حديثُ أهل هذه المراتب يُكْتَبُ، ويُنْظَرُ فيه.

الوَحْيُ البَاطِنُ:

أي: وَحْيٌ مَرْوِيٌّ، منقولٌ غير مؤلَّفٍ، ولا معجز النظم، ولا مَتْلُوٌّ، ولكنَّه مقروءٌ، وهو: الخَبَرُ الواردُ عن رسول الله ﷺ. (انظر «إحكام الأحكام»: لابن حزم ١/ ٨٧).

يُسَمِّيه جُمهورُ علماء الحنفية بـ: «الوحي الباطن».

الوَصْلُ:

أي وَصْلُ الأحاديث المُرْسَلَةِ، والمنقطعةِ، والمُعْضَلَةِ.

الوَصِيَّةُ:

لغةً: (الوَصِيَّةُ) مصدرُ من: «وَصَّى» أي: عَهِدَ إليه. (القاموس المحيط).

واصطلاحاً: الوَصِيَّةُ: هي أن يُوصِيَ المحدِّثُ عند موته، أو سَفَره أن تُدْفَع كتبُه التي يرويها لشخصٍ قريبٍ، أو بعيدٍ. (انظر «المحدِّث الفاصل» ص: ٤٥٩ ـ ٤٦٠، و«علوم الحديث» ص: ١٧٧، و«تدريب الراوي» ٢/ ٥٩ ـ ٦٠).

حكمُ الرِّواية بها:

أجاز بعضُ العلماء للمُوْصَى أن يروي عن المُوصِي بذلك الكتاب، وهو شبيهٌ بـ(المناولة) و(الإعلام).

ومَنَع آخرون، والصوابُ: أنه تجوز الروايةُ بالوصية، لأنها تتضمَّن (الإعلامَ) مع (الإجازة)؛ لأنه لو لم يكن الشيخ على ثقةٍ من روايته؛ لما أجازَ له أن يوصي برواية كتابه.

مثاله:

ومثال «الوصية ما ذكره الخطيبُ بإسناده إلى حَمَّادٍ» قال: «مات أبو قِلَابة بالشَّام، فأوصى بكُتبه لأيُّوبَ، فأرسل أيوبُ فجيء بها عدل راحلةٍ، قال أيوب: فلما جاءني قلتُ لمحمد بن سِيْرين: جاءني كتبُ أبي قِلَابة، فأُحدِّث منها؟ قال: نَعَمْ، ثم قال: لا آمُرُك، ولا أَنْهَاك». (انظر «الكفاية» ص: ٣٥٢).

وذَهَب الخطيبُ إلى عدم الرواية بالوصية إلاَّ على سبيل

(الوِجَادة) وقال: «لا فَرْقَ بين أن يُوصي العالمُ لرجلٍ بكُتبه، وبين أن يشتريها ذلك الرجلُ بعد موته في أنه لا يجوز له الرواية منها.

وما قاله الخطيب بأنَّ (الوصية) مثل الشِّراء ليس بجيِّدٍ؛ لأن (الوصية) لا تكون إلا لمن يثق فيه المُوصي، وبذلك لا تَقِلُّ (الوصيةُ) عن (المناولةِ) و(الإعلام) بل قد تتضَّمن (الإجازةَ) بالرواية أيضاً.

(انظر «معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد» ص: ٥٢٥).

ألفاظ الأداء:

ومن ألفاظ الأداء في (الوصية) أن يقول الراويُ: (أوصى إليَّ فلانٌ بكتاب كذا)، أو (حدَّثني فلانٌ بالوَصِيَّة).

وَضَّاعٌ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ، والعِراقيِّ، والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّندي.

حُكمها:

لا يَصْلُح أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

الوَضْعُ:

انظر «المَوْضُوْع» في حرف الميم.

وَفِي الْبَابِ عَنْ...:

كثيراً ما يأتي بذلك الإمام الترمذي -رحمه الله تعالى- في جامعه، حيث يقول: «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ» ويُعَدِّد صحابةً، ولا يريد ذلك الحديث المُعَيَّنَ، بل يريد أحاديث أُخَرَ يَصِحُّ أن تُكْتَبَ في الباب، قال الحافظ العِراقي رحمه الله تعالى: «وهو عملٌ صحيحٌ، إلَّا أنَّ كثيراً من الناس يفهمون من ذلك: أنَّ من سُمِّي من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد

يكون حديثاً آخَرَ يَصِحُّ إيرادهُ في ذلك الباب» (قواعد التحديث: ص: ٢٢١).

ولفضيلة أستاذنا الشيخ نور الدين عِتْر ـ حفظه الله وأمتع به ـ شرحٌ نفيسٌ، وبيانٌ شافيٌ لقول الإمام الترمذي هذا، ذكره في كتابه القيِّم: «الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين» فهو جديرٌ بالنقل هنا برُمَّتِه خاصةً لمن يلتوي عليه فهمُ هذا القول، فيقول حفظه الله تعالىٰ:

إشارة الإمام الترمذي إلى أحاديث الباب ميزةٌ بارزةٌ في كتابه، تفرَّد بها دون سائر كتب الحديث، وأمكن بها للترمذي أن يجمع، فيوعب من السُّنة في كتابه العظيم، مع الاختصار والحذر من التطويل، فإنه يكتفي في كثيرٍ من الأبواب بحديثٍ واحدٍ، أو اثنين، خصوصاً في أحاديث الأحكام، حتى قَلَّتْ مادتُها في كتابه، وإن كان توسَّعَ فيما سوى ذلك من أبواب الأدب، والتفسير، والمناقب، فأتى فيها بالكثير الذي لا يُدان في باقي الكتب الستة، ولكن الترمذي تدارك اختصارَه، وعمل على استيعابِ ما يتفق من الحديث مع شروط كتابه بالإشارة إلى الأحاديث المرويَّة في الباب بذكر أسماءَ من روى من الصحابة حديثاً في ذلك الموضوع، أو ما يُلائِم ذلك المَتْنَ، كباب ما جاء في السِّواك، أخرج فيه حديثَ أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أَشُقَّ على أمَّتي لأَمَرْتُهم بالسِّواك عند كلِّ صلاةٍ» ثم قال:

«وفي الباب عن أبي بَكْر الصديق، وعليٍّ، وعائشةَ، وابن عبَّاسٍ، وحُذَيْفَة، وزيدِ بن خالد، وأنسٍ، وعبد الله بن عمرو، وابن عمر، وأمِّ حَبيبة، وأبي أُمَامَة، وأبي أَيُّوب، وتَمَّامِ بن عَبَّاسٍ، وعبدِ الله بن حَنْظَلَةَ، وأمِّ سَلَمة، وواثِلةَ، وأبي موسى».

وهذه مزيةٌ لها موقعُها من الأهمية في نظر جَهَابِذَةِ النقد، والبحثِ من المحدِّثين، وهي ميزةٌ بديعةٌ لكتابه، ترتاح لها الأذواقُ القديمةُ،

والأفكارُ الحديثةُ جميعاً في وقتٍ واحدٍ؛ إذ يستوعب الترمذيُّ إلى تصفُّحِ مجلَّداتٍ كبيرةٍ وآلافٍ من الأوراق للظَّفَر ببعض هذه الأحاديث المشار إليها.

على أنَّنا لا نقول: إنَّ الترمذي يقصد بقوله «وفي الباب عن فلانٍ وفلانٍ...» أن يستوعب كلَّ ما وَرَد في الباب من حديثٍ، بل قد يَغْفُل، أو يغيب عنه، كثيرٌ من الأحاديث على شرط كتابه، فإننا نجده يُغْفِل أحاديثَ جَيِّدةً معلومةً له كأحاديث الصحيحين، أو أحدِهما، مع أنه تلميذٌ لكلٍّ من صاحِبيَ الصحيح.

ومقصدُ الترمذي بقوله: «في الباب عن فلانٍ وفلانٍ»: أنَّ هذه الأحاديث يَصْلُح ذِكْرُها في هذا الباب سواء كانت بلفظ الحديث المروي أو لا، وقد يكون تعلُّقُ بعضِ هذه الأحاديث بالمسألة تعلُّقاً يسيراً، ولكنها جميعاً تؤيِّد حكمَ الباب.

ولا يتوهَّمَنَّ: أنه يَقْصِد بهذه العبارة: أنَّ الحديث نفسَه رُوِيَ عن هؤلاء الصحابة، فذلك فهمٌ خاطئٌ؛ لأن الترمذي قال: «وفي الباب» لم يَقُلْ الحديثَ رُوي عن فلان، وفلانٍ، سواء في ذلك الأبواب التي وُضِع لها عنوانٌ، والتي لم تُوضَع لها العناوينُ، ويجد القارئُ ذلك بَيِّناً فيما خَرَّجْنا من هذه الأحاديث على سبيل المثال.

كذلك ما يَذْكُره من الحديث في قوله: «وفي الباب...» كلٌّ منها له رتبتُه حسب استيفائه شروطَ الصحة، أو نزوله عنها، ولا يَقْصِد من ذكرها في هذه الإشارة اندراجَها تحت حكم الحديث المخرَّج.

والترمذيُّ في إشارته لأحاديث الباب يَقْصِد التنبيهَ على الأحاديث التي لم يخرِّجها، ولذلك لا يُعيد الحديثَ الذي رواه في نفس الباب بل يُشير إلى غيره من الأحاديث، ولكنا نجده في عِدَّة أبوابٍ يُخالِف هذه الطريقةَ، ويُعيد ذِكْرَ الصحابيِّ الذي روى حديثَه، كما في باب:

(الركعتين إذا جاءَ الرجلُ؛ والإمام يَخْطُبُ).

روى فيه حديثَ جابرٍ، فقال: حَدَّثَنا: «قُتيبةُ، حَدَّثَنا حَمَّادُ بن زيدٍ، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله، قال: بينما النبيُّ ﷺ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ؛ إذ جاءَ رَجُلٌ، فقال النبيُّ ﷺ: أَصَلَّيْتَ؟» الحديثُ. . . . ثم قال الترمذي: «وفي الباب عن جابرٍ، وأبي هريرة».

قال العِراقيُّ: «إنْ قيل قد صَدَّر المصنِّفُ بحديث جابرٍ فما وجهُ قولِه وفي الباب عن جابرٍ، بعد أن ذكَره أوَّلاً، وما عادَتُه أن يُعيد ذِكْرَ صحابيٍّ في الحديث الذي قَدَّمه على قوله: «وفي الباب»؟

فالجوابُ: لعلَّه أراد حديثاً آخر لجابر غير الحديث الذي قدَّمه، وهو ما رواه الطَّبَرانيُّ من طريق الأعْمَشَ عن أبي سفيان، عن جابرٍ، قال: دَخَل النعمان بن نَوْفل ورسولُ الله ﷺ على المِنْبَرِ يَخْطُبُ يومَ الجُمُعَةِ ـ فقال له النبيُّ ـ ﷺ: «صَلِّ رَكْعَتَيْن تَجَوَّزْ فِيْهِمَا، فإذا أَتى أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ والإِمَامَ يَخْطُبُ؛ فَلْيُصَلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَلْيُخَفِّفْهُما». انتهىٰ.

وأحياناً نجد الترمذيَّ يعكس، فيخرِّج بعضَ الأحاديث عن صحابةٍ سبق ذِكْرُهم في قوله: «وفي الباب». ومراده في هذه الحال الإشارةُ إلى الحديث الذي خَرَّجه بعد ذكر أسماء الصحابة، كما يجده القارىءُ واضحاً في المثال الثاني الآتي بعد. . .

تخريجُ أمثلةٍ لقول الترمذي: «وفي الباب»:

بعد هذا الشرح، والبيان لقول الترمذي: «وفي الباب» يحتاج القارىءُ إلى بعض أمثلةٍ من كتاب الترمذي مُحَلَّلَةً تحليلاً كاملاً، ليتبيَّن له مرادُ الترمذي، وصنيعُه في إيراد الشواهد، وجَمْعِ أحاديث الباب بطريق الإشارة.

المثال الأول: قال الترمذيُّ في الدِّيات: «باب ما جاء لا يَحِلُّ دَمُ

امرىءٍ مسلمٍ إلا بإحدى ثلاث» فأخرج حديثَ عبد الله بن مسعود؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرىءٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أنْ لا إلـه، إلاَّ الله وأنِّي رَسُوْلُ الله إلاَّ بإحْدَى ثَلَاث: الثَّيِّبُ الزَّانِي، والنَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّارِك لِدِيْنِهِ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعةِ». قال: «وفي الباب عن عائشة، وعثمان، وابنِ عبَّاس» «قال أبو عيسى: حديثُ ابن مسعود حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، انتهى.

قال العراقيُّ في شرحه (٢/ ٢٦٣) «الكلامُ عليه من وجوهٍ»:

الأول: حديثُ ابن مسعود أخرجه بقيّةُ الأئمة السِّتة، فرواه مسلمٌ عن أبي بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، عن أبي مُعاوِيَة، وحَفْصِ بن غِيَاث، ووَكِيْعٍ، وأبو داود عن عمرو بن عَوْن، عن أبي مُعَاوِيَة، وأخرجه البخاري عن عمر بن حَفص بن غياث عن أبيه.

وابنُ ماجَهْ عن أبي بَكْرِ بن خَلَّاد، وعليِّ بن محمد، كلاهما عن وكيعٍ، كلاهما عن الأعمشَ.

ورواه مسلمٌ من رواية السُّفْيانين، وشيبانَ، وعبد الله بن نُمَير، وعيسى بن يونس، ورواه النَّسائي من رواية شعبة، وسفيان الثوري، سِتَّتُهم عن الأعمش.

وحديثُ عائشةَ أخرجه النَّسائيُّ من رواية أبي إسحاق عن عمرو ابن غالبٍ قال: قالت عائشةُ: أما علمتَ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «لا يَحِلُّ دَمُ امْرِىءٍ مُسْلِمٍ إلاَّ رَجُل زَنَىٰ بَعْدَ إحْصَانِهِ، أو كَفَرَ بَعْدَ إسْلَامِهِ، أو النَّفْس بالنَّفْس».

اختلف فيه على أبي إسحاق: فرَفَعه عنه سفيان الثوري، وتابعه على رَفْعِه أبو الأحوص، رواه ابنُ أبي شَيْبَة في المصنَّف، وخالفهما زهيرٌ عن أبي إسحاق، فجعله موقوفاً على عائشة، رواه النَّسائي.

وحديثُ عثمان: أخرجه أصحابُ السُّنَن من رواية أبي أُمَامَةَ بن

سَهْل بن حُنَيف عن عثمان، وأورده المصنِّفُ في الفِتَن (في أول باب الفتن: باب ما جاء لا يحل دم امرىء مسلم إلا بأحدى ثلاث، ٢/ ٢٣).

وهو في رواية ابن دَاسَة من سنن أبي داود، ورواه النَّسائي من رواية عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عامر بن رَبِيْعَة وبشر بن سعيد، فرقهم كلهم عن عثمان.

وحديثُ ابن عباس: رواه الطَّبَرانِيُّ في «المعجم الكبير» من رواية حسين بن قَيْس عن عِكْرِمَة عن ابن عباس، قال: خَطَبَ رسولُ الله ـ فذكر الحديثَ، وفيه: «ألا: إنَّ اللهَ لم يُرَخِّصْ في القَتْلِ إلاَّ ثلاثةً: مُرْتَدٌّ بعد إيمانٍ، أو زانٍ بعد إحصانٍ، أو قاتلُ نفسٍ، فيقتل بقتله...» الحديث....

الثاني: وفي الباب ممَّا لم يذكره عن جابرٍ:

رواه أبو بكر البَزَّار في مسنده من رواية عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزُّبَيْر، عن جابر؛ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أنْ لا إله إلاَّ الله، وأنِّي رسولُ الله؛ حُرِّم عليَّ دَمُهُ إلاَّ بثلاث: التاركُ لدِيْنِه، والثَّيِّبُ الزَّاني، ومَنْ قَتَل نَفْساً ظلماً».

قال البَزَّارُ: لا نعلمه عن جابر إلا من هذا الوجه، انتهى كلامُ العراقي في تخريج أحاديث الباب، وله بعد في كل بابٍ شرحٌ كثيرٌ يتناول اللغةَ، والفقهَ، وغير ذلك باستيفاء، وتحقيق عظيم.

المثال الثاني: (باب ما جاء في القطائع).

أخرج فيه حديث أبيض بن حمَّال: «أنه وفد إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه المِلْحَ، فقطع له، فلمَّا أن وَلَّى، قال رجلٌ من المجلس: أتدري ما قطعتَ له؟ إنما قطعتَ له الماء العِدّ. قال: فانتزعه منه،

وسأله عمَّا يحمي من الأراك، قال: ما لم تنله خفافُ الإبل».

ثم قال: وفي الباب عن وائلٍ، وأسماء بنت أبي بكر (قال أبو عيسى): «حديثُ أبيض حديثٌ غريبٌ». انتهى.

أمَّا حديث وائل: فأخرجه الترمذيُّ عَقِبَ قولِه: وفي الباب، ولفظُه: عن وائلٍ: «أنَّ النبي ﷺ أقطعه أرضاً بحَضْرَمَوْتَ» وقال فيه: حسنٌ صحيحٌ، وقد أخرجه الدَّارِميُّ أيضاً.

وأمَّا حديثُ أسماء بنت أبي بَكر: فأخرجه أبو داود بلفظ: «إنَّ رسول الله ﷺ أقطع للزُّبَيْر نخيلاً...». (تحفة الأحوذي شرح الترمذي، وانظر «شرح العراقي» ورقة ١١٤).

وقد وَرَد في الباب أحاديث كثيرةٌ لم يذكرها الترمذيُّ وبَيَّنها العِراقيُّ في شرحه، قال العراقي (ق ١١٤ ـ ب ١١٥).

«الثاني: ممَّا لم يذكره: عن ابن عُمَرَ، وابن عَبَّاس، وعمرو بن عَوْفٍ، وأنس بن مالكٍ، وحصين بن مُشَمِّت، وصَخر بن العَيْلَة، والرَّبيع بن سَبْرَة؛ وقيلة بنت مَخْرَمة».

أمَّا حديثُ ابن عمر: فأخرجه أبو داود من رواية عبد الله بن عُمَرَ عن نافعٍ عن ابن عُمَرَ أنَّ النبي أقطع الزبير، حُضرَ فرسه... الحديث.

وأمَّا حديثُ ابن عباس: فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية ثَوْر بن زيد عن عِكْرِمَة عن ابن عبَّاس مثل حديث عمرو بن عَوْف الآتي:

وأمَّا حديثُ عمرو بن عوف: فأخرجه أبو داود أيضاً من رواية كَثِيْر بن عبد الله، عن أبيه، عن جَدِّه: أنَّ النبي ﷺ أقطع بلال بن الحارث المَدَني المعَادِنَ القبيلة جلسها، وغورها، وفي روايةٍ جلسها، وغورها، وحيث يصلح الزرع.... الخ.

وأمَّا حديثُ أنس بن مالكٍ: فأخرجه البخاريُّ في أفراده من رواية

يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس: أنَّ النبي ﷺ أراد أن يقطع الأنصار من البحرين، فقالوا: لا حتى يقطع إخواننا من المهاجرين... الحديث.

وأمَّا حديثُ حصين بن مُشَمِّت؛ فأخرجه البَيْهَقِيُّ عن حصين بن مُشَمِّت: «أنه وَفَد إلى النبيِّ ﷺ وبايَعَه بيعةَ الإسلام، وصَدَق إليه ماله، وأقطعه النبيُّ ﷺ مِياهاً عِدَّةً... فسَمَّاهن...» الخ.

وأمَّا حديثُ صَخْر بن العَيْلَة؛ فرواه أبو داود بسنده عنه: «أنَّ رسول الله ﷺ غزا ثقيفاً، فلمَّا أن سمع ذلك صَخْرٌ، رَكِبَ في خيل لمَدِّ النبي ﷺ... فذكر الحديث، وفيه: فسأل النبيَّ ﷺ ماء لبني سليم قد هربوا عن الإسلام، وتركوا ذلك الماء، فقال: يا نبيَّ الله! أَنْزِلُنِيْه أنا، وقومي، فقال: نَعَمْ، وذكر بقية الحديث.

وأمَّا حديثُ الرَّبيع بن سبرة؛ فأخرجه أبو داود أيضاً». انتهىٰ.

مسالك الترمذي في الإشارة إلى الأحاديث:

وقد سَلَك أبو عيسى في إشارته للأحاديث الواردة في الباب طُرُقاً منوَّعةً، حيث نَوَّع في الرتبة بين الأحاديث المَرْوِيَّة، وبين الأحاديث المَرْمُوْزَة، ممَّا يكثر فوائد كتابه في الحديث، وصناعته، وذلك:

أ ـ أنَّه في الكثير من الأحيان يخرِّج الحديثَ الصحيحَ المشهورَ للاستدلال به على حكم مسألة الباب، ثم يُشير إلى ما وَرَد فيها من الأحاديث بقوله: «وفي الباب عن فلانٍ، وفلانٍ».

وكباب (ما جاء في الوِتْر بركعةٍ) أخرج فيه حديثَ ابن عمر: «كان النبيُّ ﷺ يُصَلِّي من الليل مَثْنَى ويُوتِر بركعةٍ، وكان يُصَلِّي الركعتين والأذان في أذنهِ» ثم قال: «وفي الباب عن عائشةَ، وجابرٍ، والفَضْلِ بن عبَّاسٍ، وأبي أَيُّوبَ، وابنِ عَبَّاسٍ. قال أبو عيسى: حديثُ ابن عمر حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ». انتهىٰ.

ب ـ وقد يُعْرِضُ عن الحديث المشهور الوارد عن صحابيٍّ قد صَحَّ الطريقُ إليه، وأخرج حديثه في الكتب الصِّحاح، فلا يُخرِجه ـ اعتماداً على شهرته، ومعرفته ـ بل يُورِد الحكمَ في الباب من حديث صحابيٍّ آخرَ لم يُخرِجوه من حديثه، ولا تكون الطريقُ إليه كالطريق الأول، إلاَّ أنَّ الحكم صحيحٌ، ثم يتبعه بأن يقول: «وفي الباب عن فلانٍ، وفلانٍ...» وَيَعُدُّ جماعةً فيهم ذلك الصحابيُّ المشهور، وقد يفعل ذلك؛ لأنه أخرجه من قبل، فلم يُخرجه تَجنُّباً للتكرار، ولزيادة الفائدة بإخراج غيره...

مثال ذلك: (باب ما جاء أنَّ الصوم لرؤية الهلال، والإفطار له) أخرج فيه حديث ابن عبَّاس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تَصُوْمُوا قَبْلَ رَمَضَانَ، صُوْمُوْا لِرُؤْيَتِه، وأَفْطِرُوْا لِرُؤْيَتِهِ فإنْ حالَتْ دُوْنَهُ غيابةٌ؛ فأكْمِلُوا ثَلاثِيْنَ يَوْماً» ثم قال: «وفي الباب عن أبي هريرة، وأبي بَكْرَة، وابنِ عمر» قال أبو عيسى: «حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ، وقد رُوِيَ عنه من غير وجهٍ».

وهذه الأحاديثُ الثلاثة قد أخرجها الشيخان كما ذكر المُبَارَكْفُوْرِيُّ في «تحفة الأحوذي» (٢/ ٣٤).

أمَّا حديثُ الترمذي؛ فقد أخرجه أحمدُ، والنَّسائيُّ، وهو وإنْ كان صَحَّحه الترمذي إلاَّ أنَّ سنده دون شرط الصحيحين، ففيه عِكْرِمَة مولى ابن عباس، وقد تكلَّم فيه لسُوء رأيه لا لحفظِه، فاتُّهِمَ برأي الخوارج، ونُسِبَ إلى الكَذِب، ولكن وَثَّقه جماعةٌ، فهو مُخْتَلَفٌ فيه، وروى البخاريُّ له قليلاً مقروناً بغيره فحديثُه لا يُؤخَذ كلُّه، ولا يُتْرَك كلُّه، بل يتحرَّى فيه كما صنع البخاري. (انظر «ميزان الاعتدال» ٢/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩، و«تهذيب التهذيب» ٧/ ٢٦٣ ـ ٢٧٣).

وسِمَاكُ بن حَرْبٍ راوي الحديث عن عِكْرِمَة هو من أَوْعِيَة العلم، صدوقٌ صالحٌ، وقد روى له مسلمٌ وأصحابُ السُّنن، ولكنَّ الإسناد ليس على شرط الشيخين، أو أحدهما، كما قد يُتَوَهَّم؛ لأنه مُلَفَّقٌ من رجالهما؛ إذ ليس في رواية أحدهما سِمَاكٌ عن عِكْرِمَة، فليس من شرطهما، ولا من شرط أحدِهما؛ لأن سِمَاكاً يُضَعَّف في عِكْرِمَة شيخه في هذا الحديث، قال يعقوبُ بن شَيْبَة: «هو في غير عِكْرِمة صالحٌ، وليس من المتثبِّتين». انتهىٰ. (انظر: «ميزان الاعتدال» ١/ ٤٢٧، «تهذيب التهذيب» ٤/ ٢٣٢ ـ ٢٣٤).

فحديثه هذا أخرجه الترمذيُّ، ورمز للصحيح المتفق عليه.

ج ـ وأكثر من ذلك: أنه قد يخرِّج في الباب حديثاً ضعيفاً وفيه حديثٌ صحيحٌ، فلا يُورِد الحديثَ الصحيحَ فيه، بل يُشير إليه مع قوله: (وفي الباب)، كما في باب: (ما يقول عند دخول المسجد)، أخرج حديثَ فاطمة بنت الحسين عن جَدَّتِها فاطمة الكبرى ـ رضي الله عنهم ـ قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا دَخَل المسجدَ صَلَّى على محمَّدٍ وسَلَّم، وقال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذُنُوبي...» الحديث، ثم قال: «وفي الباب عن أبي حميد، وأبي أسيد، وأبي هريرة».

وبيَّن انقطاعَ حديث الباب؛ لأنَّ فاطمة بنت الحسين لم تُدرِك فاطمةَ الكبرى، فالحديثُ ضعيفٌ، وحديثُ أبي أسيد الذي أشار إليه أخرجه مسلمٌ، فأخرج الترمذيُّ الضعيفَ، وأشار للصحيح.

هذه طريقةٌ الترمذي في رواية أحاديث الباب، وجَمْعِها، يروي بعضَه بسنده، ثم ينبِّه على باقي الأحاديث مُتَّبِعاً المسالكَ التي بَيَّنَّاها، وهو بذلك يحقِّق الفائدةَ التي أرادها بما سلك في طريقته من تأييد حديث الباب بالمتابعات، والشواهد، والترجيح بين الأحاديث، أمَّا إذا كانت هناك مخالفةٌ فإنَّ الترمذي يأتي بالحديث المُخالف، وينبِّه

على (الشَّاذ) و(المنكر) صراحةً بخلاف مسلمٍ، فإنه يُشير إليهما إشارةً.

ولكن يعترض القارىءُ كثيراً من التعب في معرفة ما أشار إليه الترمذيُّ ورَمَز إليه من الأسانيد، والأحاديثُ الواردةُ عن الصحابة، فإننا نحتاج إلى كثيرٍ من المراجع للعثور عليها: وأين هي كتب الحديث، ودواوين السُّنَّة، وأين هم الحفَّاظ الذين لا تخفى عليهم هذه الرموز؟

كيف نفيد من إشارة الترمذي للأحاديث:

نستطيع ـ بادىء ذي بَدْءٍ ـ وقد عرفنا سلوكَ الترمذي طريقة مسلمٍ أن نستعين بالمسند الصحيح لمسلمٍ في حَلِّها، وأنه لمرجعٌ جيِّدٌ في ذلك بالنسبة لطُرُق الحديث، ومتابعاته، وشواهده، وبيانها، ولكن هذا النفع خاصٌّ بما كان من الصحيح المروي عندهما، ولكن شيئاً كثيراً منها ليس في الصحيحين، بل ولا في سائر الكتب السِّتَّة، وإنما هو من مرويات كتب عبد الرزَّاق، وابن أبي شَيْبَة، وأبي داود الطَّيَالِسي في كتبهم وغيرهم، وأين نحن الآن من هذه الكتب وغيرها، كثيرٌ من الكتب الحديثية مع ما تُعانيه مكتبةُ علوم الإسلام في الوقت الحاضر من نقصٍ عظيمٍ في كتب السُّنَّة، والحديث، وعلومه.

إنَّ في معرفة هذه الرُّموز، والوقوف عليها صعوبةً قائمةً لا مِرَاءَ فيها، ولكننا ينبغي أن نذكر: أنَّ الترمذي قد وضَع كتابه في عصر هو أزهى العصور، وأسعدها بتدوين السُّنَّة، وحفظِها، وأنَّ الترمذي نشأ، وشبَّ في عصر المسانيد، وهي مُرتَّبةٌ على أسماء الصحابة، كما أنَّ من عادة المحدِّثين استعمالُ مثل عبارته بقولهم: (حديثُ فلانٍ في كذا...) فكانت هذه الإشاراتُ مفهومةً سهلةً جداً في ذلك الوقت وما بعده إلى زمنٍ ليس بالقليل لكثرة حفَّاظ الحديث المُطَّلِعين على مجموعة السُّنَّة فالحقيقةُ: أنه قصد جمع الأحاديث، والطرق،

وتقديمها لطالب الحديث بأيسر وسيلةٍ، وإنما جاءت المصاعبُ نتيجة نقصِ الاطِّلاع، وضعف الوسائل المتيسِّرة حالياً.

وقد أحَسَّ علماءُ الحديث بهذا النقص، ووجدوا الحاجةَ مُلِحَّةً لبيان هذه الأحاديث، فشرحوا «جامع الترمذي» كما شرحوا سائرَ الكتب، وحَظِيَ الترمذيُّ بشرحٍ عظيمٍ كتبه عليه فتح الدين بن سيِّد الناس اليَعْمُري (المتوفىٰ سنة ٧٣٤ هـ) وأكمله الحافظُ عبد الرحيم بن الحسين العِراقي (المتوفىٰ سنة ٨٠٦ هـ)، فخَرَّجا جميعَ أحاديثه المُسْنَدة، والمعلَّقة، والتي أشار إليها بقوله: (وفي الباب)، بل إنهما استدركا عليه أيضاً أحاديثَ لم يُشِرْ إليها، فجاء الكتابُ حافلاً في شرح الجامع من جميع الوجوه العلمية التي تتصل به، وأهمّها تخريج أحاديثه، والبحث فيها، فقد بيَّنا أمرها بما لا مزيدَ عليه، ثم جاء الحافظُ ابنُ حجر، فأفرد لأحاديث الترمذي المرموزة كتاباً سَمَّاه (اللُّباب) ولكننا لشديد الأسف لا نجد هذه الكتبَ، والشروحَ المُهِمَّةَ، وقد بحثتُ عن شرح ابن سيِّد الناس، والعِراقيِّ، وفَتَّشْتُ فلم أَصِلْ إليه، اللَّهُمَّ سِوى قطعةٍ يسيرةٍ من تَكْمِلَة شرح العِراقي بَخَطِّه عثرتُ عليها في دار الكتب المصرية بالقاهرة، فأفَدتُ منها قدرَ الإمكان.

ولكنَّ هذه الكتبَ ـ وإنْ فُقِدَتْ الآن ـ فإنَّ كاتب السطور بالبحث والتتبع يستطيع إحالة الباحث إلى المراجع الميسورة لمعرفة الأحاديث الإشارية في كتاب الترمذي، وهي:

١ ـ **المُسْنَدُ**: للإمام أحمد بن حنبل (المتوفى سنة ٢٤١هـ)، وترتيبُه على أسماء الصحابة يجعل منه مرجعاً مُهِمّاً في هذا المِضْمار.

٢ ـ **الكتبُ السِّتَّة**: فإنَّها أكبر نخبةٍ منتقاةٍ من حديث رسول الله ﷺ، وكتاب «جامع الأصول» الذي وضعه ابنُ الأثير (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ) لجَمْعِ أحاديثها مُيَسَّرٌ للاستفادة منها.

٣ ـ **السُّنَن الكبرى**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (المتوفى سنة ٤٥٨ هـ)، فإنَّه توسَّع توسُّعاً عظيماً في رواية الأحاديث.

٤ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهَيْثَمي (المتوفىٰ سنة ٨٠٧ هـ).

٥ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لمحمد ابن عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (المتوفى سنة ٧٦٢هـ)، فإنه يذكر بمناسبة تخريج أيِّ حديثٍ في كتاب «الهداية» ما يتصل بالباب من الحديث المؤيِّد للحنفية، أو مخالفيهم، ويتكلَّم عليها سنداً، ومَتْناً، فهو غزيرُ النفع، عظيمُ الفائدة.

٦ ـ ومثله أيضاً كتاب «**التلخيص الحبير**» للحافظ ابن حجر (المتوفى سنة ٨٥٢هـ)، تخريج أحاديث كتاب «الرافعي الكبير» في فقه الإمام الشافعي.

فهذه المَراجِعُ التي نعرف عن طريقها الكثيرَ، والجَمَّ الغفيرَ من حديث الترمذيِّ، ونقف على فوائده الكثيرة مما يذلِّل هذه الصعوبةَ التي شرحناها مقابل الفوائد التي ذكرنا بعضها، والميزات التي تفرَّد بها كتابُه في طريقته، وسهولة مأخذه. «انتهىٰ كلام الدكتور عِتْر من كتابه«الموازنة...» بشيءٍ من التصرُّف، والاختصار.

وَضَعَ حَدِيْثاً:

هذا اللَّفْظُ كقولهم: «وَضَّاع» وهو من المرتبة الأولى من مراتب الجرح عند: الحافظ الذهبيِّ والعِراقيِّ والسُّيوطيِّ، ومن الثانية عند: الحافظ السَّخاوي والسِّنْدي.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديثُ أهل هاتين المرتبتين للاحتجاج به ولا للاعتبار.

الوَفَيَاتُ:

لغةً: جمع «وَفَاةٍ» وهي: المَنِيَّةُ، والموت.

واصطلاحاً: المراد بـ«الوَفَيات» عند المحدِّثين: تاريخُها، ووقتها الذي حَدَثَتْ فيه.

وَقَعْتُ بَيْنَ أَسَدَيْنِ:

هـٰذا التعبيرُ استعمله الحافظُ يزيد بن هارون الواسِطي في توثيق عَلَمين من أعلام النقاد هما: عبد الرحمـٰن بن مهدي، ويحيىٰ بن سعيد القطَّان (المتوفى سنة ١٩٨ هـ).

فقد رويَ عنه: أنه قال: «وقعتُ بين أسدين: عبد الرحمـٰن بن مهدي، ويحيىٰ القطَّان». (المجروحين: ١/ ٥٤).

وكلاهما: من الأئمة المَبرِّزين في علم الرجال، ومعرفةِ الحديث وطُرُقِه، وهما «من أكثرهم تنقيراً عن شأن المحدِّثين ـ كما يقول ابنُ حِبّان ـ وأتركهم للضعفاء، والمتروكين حتىٰ يجعله لهـٰذا الشأن صناعةً لهم لم يتعدَّوها ـ مع لزوم الدِّين، والوَرَعِ الشديد، والتَّفقُّه في السُنن». (المجروحين: ١/ ٥٢).

وعبد الرحمـٰن بن مهدي قال فيه الخطيبُ البغدادي: «كان من الرَّبانيِّين في العلم، وأحد المذكورين بالحفظ، وممن بَرَع في معرفة الأثر، وطُرُق الروايات، وأحوالِ الشيوخ». (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٠). ومِن حيث المفاضلة بينهما قال عليُّ بن المديني: «كان يحيىٰ بن سعيد أعلَم بالرجال، وكان عبدُ الرحمـٰن أعلم بالحديث»، وقال عليٌّ: «وما شبهت علم عبد الرحمـٰن بالحديث إلا كَسِحْر». (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٦).

وقال: «إذا اجتمع يحيىٰ بن سعيد، وعبدُ الرحمن بن مهدي علىٰ ترك رجلٍ؛ لم أحدِّث عنه، فإذا اختلفا؛ أخذتُ بقول عبد الرحمـٰن؛ لأنه أقصدهما، وكان في يحيىٰ تشدُّدٌ. (تاريخ بغداد: ١٠/ ٢٤٣).

الوَقْفُ:

الوَقْفُ بين قَوْلَيْن لعالِمَيْن أحدُهما يجرِّح الرَّاوي، والآخرُ يوثِّقه.

الوَهَمُ:

بتحريك الهاء، معناه: الغَلَطُ، يقال: وهمت في كذا، وكذا، أي: غلطت، والمضارع منه (يوهم)، لا (يهم)، كما ينطقه المحدِّثون.

وأمَّا (الوَهْمُ) بإسكان الهاء، هو من خطرات القلب، والجمع: «أوهامٌ» يقال: وَهَمْتُ إلى الشيء وَهْماً ـ من باب: وَعَدَ يَعِدُ وَعْداً ـ: سبق القلبُ إليه مع إرادة غيره. وتوهَّم الشيءَ: تخيَّله، وتمثَّله.

والوَهَمُ ـ بفتح الهاء ـ هو الشايعُ الذي يَستعمِله المحدِّثون عند ذكر خطأ الرَّاوي، أو الشيخ: فيقولون: (في حديثه وَهَمٌ) أي: غَلَطٌ. (في حديثه أو هامٌ) أو (له أوهامٌ) أي: أغلاط. ولكن الملاحظ في استعمال المحدِّثين: أنهم إذا أخبروا عن غلط الراوي بلفظ الفعل؛ قالوا في الماضي: (وَهِمَ)، وفي المضارع: (يَهِمُ) فيجمعون في هذا الاستعمال بين البابين، وهو ما يقول فيه الصَّرفيون: من باب تداخُل اللغتين، فيقولون في تضعيف الراوي مثلاً: (صَدوقٌ يَهِمُ)، فيستعملون فعل (يَهِم) في مُوضِع (يُوْهَمُ) وما رأيتُ في كلامهم إلى الآن (يُوْهَمُ). (انظر «الرفع والتكميل» ص: ٥٥١).

الوَهَمُ سببُ العِلَّة الأصلي:

(الوَهَمُ) السَّبَبُ الأصليُّ للعِلَّة في الحديث، وقد أشار إليه أئمةُ الاصطلاح في بحثهم في العِلَل، واكتفوا به؛ لأنه هو الأصل.

والوَهَمُ، والسَّهْوُ، والنِّسْيَان من جِبِلَّةِ الإنسان، لذلك سُمِّي إنساناً على قول بعض اللُّغَويين، ومن هنا لم يَسْلَم من الوهم، والغلط

كبيرُ أحدٍ من الأئمة، كما نَبَّه الإمامُ الترمذي، فقال: «لم يَسْلَم من الخطأ والغَلَطِ كبيرُ أحدٍ من الأئمَّة مع حفظهم». (شرح علل الترمذي: ١/ ١٥٣).

وقد عُنِيَ الحافظُ ابن رجب ببيان ذلك في شرحه عِلَل الترمذي، فقال: «وقد وَهَّمَتْ عائشةُ جماعة من الصحابة في روايتهم للحديث، وقد جَمَع بعضهم جزءاً من ذلك. (الحديث متفق عليه: أخرجه البخاري في الحج (باب تزويج المحرم) ٣/ ١٥ ومسلم في النكاح (تحريم نكاح المحرم) ٤/ ١٣٧، وأخرج أبو داود ٢/ ١٦٩ قول سعيد بن المسيب «وهم ابن عباس في تزويج ميمونة؛ وهو محرم»).

ووَهَّم سعيدُ بن المُسيَّب ابنَ عباس في قوله: «تزوَّج النبيُّ ﷺ ميمونةَ وهو مُحْرِمٌ».

وقرأتُ بخَطِّ أبي حَفْصٍ البَرْمَكيِّ الفقيه الحنبلي: ذكرتُ لأبي الحسن - يعني الدَّارقُطْني -: جاء عمرو بن يحيى المَازِني في ذكره الحِمارَ مَوضِعَ البعيرِ، في توُّجه النبيِّ ﷺ إلى خَيْبَر، وأنَّ أحمد لم يُضعِّفْه بذلك؟ فقال أبو الحسن: «مثلُ هذا في الصحابة، قال: روى رافع ابنُ عمرو المُزَنِيِّ قال: رأيتُ النبيَّ ﷺ يخطب على بَغْلَةٍ بِمنىً» وروى الناسُ كلُّهم خطبةَ النبيِّ ﷺ على ناقةٍ، أو جَمَلٍ، أفيُضَعَّفُ الصحابيُّ بذلك؟!».

كذلك حالُ غير الصحابة، قال ابنُ المُبارَك: «ومن يَسْلَم من الوَهَم؟».

وقد ذكر الأَثْرَمُ لأحمدَ أنَّ ابن المَدِيْني كان يحمل على عمرو بن يحيى، وذكر له هذا الحديثَ: أنَّ النبي ﷺ صَلَّى على حمارٍ، وقال: إنما هو على بعيرٍ، فقال: هذا سهل.

وقال أحمد: «كان مالكٌ من أثبت الناس، وكان يُخطىء».

فإن قلتَ: إذا كان الحفَّاظُ المُتقِنون قد يُخطِئون فكيف نُطمئِنُّ على الحديث النبوي الشريف؟

فالجوابُ: أنَّ المحدِّثين احتاطوا لذلك غاية الاحتياط، ووضعوا لذلك شرطين في غايةَ الأهمية في (الصحيح) و(الحَسَن) وهما: عَدَمُ الشُّذوذ، وعَدَمُ العِلَّة القادحة، هذان الشرطان حارسان يَقظِان أمينان، يكشفان أيَّ وَهَمٍ، أو غَلَطٍ من الراوي الثقة الحافظ.

ومن أمثلة الوهم عامة:

حديثُ همَّام بن يحيى العَوْذي عن ابن جُرَيْجٍ عن الزُّهْرِي عن أنسٍ ـ رضي الله عنه ـ: «أنَّ النبي ﷺ كان إذا دَخَل الخلاءَ وضَع خاتَمَه». (أخرجه أبو داود في الطهارة: ١/ ٥، والترمذي في اللباس: ٤/ ٢٢٩، والنسائي في الزينة: ٨/ ١٧٨، وابن ماجه في الطهارة: ١/ ١١٠).

والعِلَّةُ في هذا الحديث، كما قال أبو داود: «هذا حديثٌ مُنْكرٌ، وإنما يُعْرَف عن ابن جُرَيْج، عن زياد بن سعد، عن الزهريِّ، عن أنس ابن مالكٍ: أنَّ النبي ﷺ اتَّخذَ خاتماً من وَرِقٍ ثم أَلْقَاه».

والوَهَمُ فيه من هَمَّامٍ، ولم يَرْوِه سِواه.

قال الحافظُ ابن رجب في «شرح علل الترمذي» (٢/ ٥٨٨ و٥٨٩): «هَمَّامُ بن يحيى العَوْذي أحدُ الثقات المشهورين، قال عبدُ الله ـ وهو ابن الإمام أحمد ـ: وقال أبي: (ومن سمع من هَمَّامٍ بأَخَرَة فهو أجْوَدُ؛ لأن هَمَّاماً كان في آخر عمره أصابته زَمَانةٌ، فكان يقرب عهدَه بالكتاب فقلَّ ما يخطىء».

وسُئل الدَّارَقُطْنِي عن حديث عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة عن أبيه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا سأَلْتُمْ رَبَّكُمْ، فَاسْأَلُوْهُ بِبُطُوْنِ أَكُفِّكُم،

ولا تَسْأَلُوْهُ بِظُهُوْرِهَا». (أخرجه أبو داود: ٢/ ٧٨ وابن أبي شيبة: ١٠/ ٢٨٦٦ وغيرهما، وانظر «علل الدارقطني» ٧/ ١٥٧).

فقال: يرويه القاسمُ بن مالكٍ المُزَنِيّ عن خالد الحَذَّاء، عن عبد الرحمن بن أبي بَكْرَة، عن أبيه وُهِمَ فيه على خالدٍ، والمحفوظُ عن خالدٍ عن أبي قِلَابة، عن ابن محيريز مُرْسَلاً عن النبيِّ ﷺ، وكذلك رواه أيّوبُ عن أبي قِلَابة عن ابن سِيْرين مُرْسَلاً. (علل الدارقطني: ٧/ ١٥٧).

في نسخة (ابن محيريز): والظاهر أنه الصواب كما يعرف من علل الرازي ٢/ ٢٠٦ رقم ٢١١١٠ وهو الظاهر من قوله: «وكذلك».

الأسباب الفرعية للوهم:

ثم إنَّ (للوَهَم) أسباباً توقع فيه، وهي:

١ ـ سُلوكُ الجَادة.

٢ ـ الاختلاطُ.

٣ ـ قِلَّةُ الصُّحبة للشيخ.

٤ ـ الروايةُ بالمعنى.

٥ ـ اختصارُ الحديث.

٦ ـ التدليسُ.

٧ ـ اشتباهُ الاسم أو الكنية.

٨ ـ التصحيفُ.

انظر تعريف كلٍّ واحدٍ منه في حرفه.

❐ ❐ ❐

حـــــرف اليـــــاء

ي:

رَمْزٌ لِمَا أخرجه الإمامُ البخاريُّ في كتاب «رَفْعِ اليدين في الصَّلاة» كما ذكره الحافظُ المِزِّيُ في «تهذيب الكمال».

يأْتِي بالعَجَائبِ:

انظر «العَجائِب» في حرف العين.

يَاقُوْتَةٌ بَيْنَ الْعُلَمَاء، أو «اليَاقُوْتُ الأَحْمَرُ»:

وَمِن أقوال النقاد النادرة، أو قليلة الاستعمال في محمد ابن عَجْلان، قولهم: «ياقوتةٌ بين العلماء» و«الياقوت الأحمر».

فقد روى أبو حاتم، عن بعض مشيخته: أنَّ ابن المبارك قال: «لم يكن بالمدينة أحدٌ أشبه بأهل العلم من ابن عجلان، كان مثلَ الياقوت الأحمر». (الجرح والتعديل: ٤/ ق١/ ٥٠).

والياقوت من الجواهر، معروفٌ فارسيٌّ معرَّبٌ، وهو فاعول، الواحدة: ياقوتةٌ، والجمع: اليواقيت وهو أقسام كثيرة أجوده الأحمر الرماني. (لسان العرب).

واستعمل هـٰذا التعبيرَ أيضاً أمير المؤمنين في الحديث سفيان الثَّوري؛ حيث وَصَف به: (المعافىٰ بن عمران الأزدي الفهمي الموصلي، (المتوفى سنة ١٨٥ هـ).

فقد روىٰ ابنُ أبي حاتم بسنده إلىٰ أحمد بن يونس: أنه قال: «كان سفيان الثوري يُسَمِّي المعافىٰ بن عمران: ياقوتة العلماء». (الجرح والتعديل: ٤/ ق١/ ٤٠٠).

يَبْلُغُ به:

أي: الحديثَ: أي يَنْسِبُه إلى النبي ﷺ.

يتَكَلَّمُوْنَ فِيْهِ:

انظر: «تَكَلَّمُوا فِيْهِ» في حرف التَّاء.

يُثَبِّجُ:

(يُثَبِّج) بفتح الثاء، والباء (يثَبِّج) (ثَبجاً) وهو الخلطُ، أو الكلام لم يبيِّنه، أو الكلام لم يأتِ به علىٰ وجهه». (تهذيب الصحاح).

تفسير العبارة:

يضع الحديثَ، ويختلقه.

والثبج في اللغة: اضطرابُ الكلام، وتفنينه، ويُطْلَقُ علىٰ: تَعْمية الخط، وترك بيانه كالتثبيج.

يقال: ثَبَّج الكتاب تثبيجاً: لم يبيِّنه. وقيل: لم يأتِ به علىٰ وجهه.

والتثبيج: التخليطُ. («لسان العرب» و«تاج العروس»).

مثال من وُصِفَ بذلك:

ومِن ذلك وصفُهم لـ«إسماعيل بن شَرْوَس بن أبي سعيد

الصَّنعـاني أبـو المِقْـدام». قـال عنـه مَعْمَـر بـن راشـد: «كـان يُبَجِّـج الحديثَ». (التاريخ الكبير: ١/ق١/ ٣٥٩).

يُجْمَعُ حَدِيْثُهُ:

هذه العبارة تقال في حقِّ الثقةِ والإمامِ المشهور الذي ينبغي أن يُعْتَنى بحديثه، ويُدَوَّنُ، وتقال في حقِّ (الضعيف) أيضاً، ويكونُ معناها: أنه يُكْتَبُ حديثُه للاعتبار. ومن الأئمة الثقات الذين قيل فيهم ذلك: (حبيب بن أبي ثابت الكوفي) قال فيه ابنُ عدي في «الكامل» (٢/ ٨١٥): «وقد حَدَّث عنه الأئمةُ مثل الأعمش، والثَّوري، وشُعْبَة، وغيرهم، وهو ثقةٌ حُجَّةٌ كما قاله ابنُ مَعِين، ولعلَّ ليس في الكُوْفيِّين كبيرَ أحدٍ مثله لشُهْرته وصحة حديثه، وهو في أئمتهم، يُجْمَع حديثُه».

ومنهم: (عبدُ الواحد بن أبي عَوْن الأويسي)، قال أبو حاتم الرَّازي في «الجرح والتعديل» (٦/ ٢٣): «من ثقات أصحاب الزهري، ممَّن يُجْمَع حديثُه».

ومنهم: (سالِم بن عَجْلان الأفطس) سُئل عنه الدَّارقُطْنِي، فقال: ثقةٌ، فيُجْمَع حديثه» (انظر «سؤالات الحاكم للدارقطني» رقم: ٣٤٣).

ومن الضعفاء الذين قيل فيهم ذلك: (منصورُ بن دِينار التَّمِيْمي) قال فيه ابنُ عدي في «الكامل» (٦/ ٣٨٨): «له أحاديثُ قليلةٌ، وهو مع ضَعْفِه ممن يُجْمَع حديثُه، وقد روى عنه قومٌ ثقاتٌ».

ومنهم (العلاء بن المِنْهال) قال الحافظُ الذهبيُّ في «تذكرة الحفَّاظ» (٣/ ١١٠٢): فيه جَهالةٌ، روى ابنُ مَنْدَة حديثاً من طريقه، ثم قال: «هذا حديثٌ غريبٌ، والعلاء كوفيٌّ يُجْمَعُ حديثه». (انظر «معجم مصطلحات الحديث» ص: ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

يُجْهَلُ:

انظر «مَجْهُوْل» في حرف الميم.

يُحَدِّثُ بأحَادِيْثَ لَيْسَتْ بِمُضِيئَةٍ:

من عبارات الجرح النادرة استعملها الإمامُ الدَّارَقُطْنِيّ في (أبي السَّكن الكِلاَبيِّ زكريا بن يحيى الطَّائي) فقال: «ليس بالقويِّ، يحدِّث بأحاديث ليستْ بمضيئةٍ». (سؤالات الحاكم للدارقطني: ص: ٢١٢).

يُحَوِّلُ:

يعني ينسخ مِن أصله، فإن وقع منه شيءٌ؛ فمن النقل.

وهو ثقةٌ.

قال هٰذه اللفظةَ الحافظُ ابن حجر في: (سليمان بن عبد الرحمٰن الدِّمشقي). (انظر «هدي الساري» ص: ٤٠٧).

يُخالِفُ الثِّقات:

عبارةُ جَرْحٍ مُجْمَلَةٌ، إذا عارضتِ التَّعديلَ؛ فإنَّها تُثير شُبْهَةَ إمكانِ الشُّذوذِ، ورُبَّما أيضاً التَّفرُّدِ.

وابنُ حِبَّان يقولُ في مواضِعَ فيمَن يُورِدُهم في «الثِّقات»: «يُخالِفُ»، «رُبَّما خالَفَ»، فهي عبارَةٌ لا تَعني الجَرْحَ المُسْقِطَ، والثِّقَةُ قد يُخالِف، فتكون روايتُه شاذَّةً إذا كانت المخالَفَةُ لمن هو أتْقَنُ منهُ، وإنَّما يكون مُجرَّدُ المخالَفَةِ قادِحاً مُؤثِّراً في الرَّاوي؛ إذا كان قليلَ الحديثِ.

يَرْفَعُهُ (الحديثَ):

إذا قال الراوي في حديثٍ عند ذكر الصحابيِّ: «يَرْفَعُهُ» أو «يَنْمِيْهِ» أو «يَبْلُغُ به» أو «روايةً» أو كلمةً نحوَها؛ يُعَدُّ من قبيل (المرفوع).

قال ابن الصلاح: «كلُّ ذلك وأمثاله كنايةٌ عن رَفْع الصحابيِّ الحديثَ إلى رسول الله ﷺ، وحُكْمُ ذلك عند أهل العلم حكمُ المرفوع صريحاً». (علوم الحديث: ص: ٥١).

كالحديث الذي أخرجه البخاريُّ من طريق سعيد بن جُبَيْرٍ، عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «الشِّفاء في ثلاثٍ: شَربة عَسَلٍ، وشرطة مَحْجمٍ، وَكَيَّة نارٍ، وأنهى أُمتي عن الكَيِّ» رَفَع الحديث. (أخرجه البخاري في الطب، باب الشفاء في ثلاث، برقم: ٥٦٨).

ومن ذلك: الحديث الذي أخرجه الترمذيُّ عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ رَفَعه؛ قال: «ضرس الكَافِرِ مثل أحدٍ». رواه الترمذي بسنده ثم قال: «هذا حديثٌ حَسَنٌ». (انظر أبواب صفة جهنم، باب عظم أهل النار).

يُرْوَىٰ حَدِيْثُه:

انظر «رَوَى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يُرْوَىٰ عَنْهُ:

انظر «رَوى النَّاسُ عَنْهُ» في حرف الرَّاء.

يَرْوِي المَنَاكِيْرَ:

انظر «رَوى أحاديْثَ مُنْكَرةً» في حرف الرَّاء، و«مُنْكَرُ الحدِيْثِ» في حرف الميم.

يَرْوِي المَوْضُوْعاتِ:

لا شَكَّ: أنَّ رواية الموضوعات من غير تبيينٍ لها مذمومٌ عند العلماء، حتىٰ قالوا: إنها إثمٌ، وِجنايةٌ علىٰ السُّنن، وقلة دين، وإنَّ من يفعل ذلك؛ فعليه التوبة إلىٰ الله تعالىٰ.

قال الحافظ الذهبي، في ترجَمة (أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني): «كلام ابن مَنْدة في أبي نُعَيم فظيعٌ لا أحب حكايتَه، ولا أقبل قول كلٍّ منهما في الآخر، بل هما عندي مقبولان، لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عليها». (الميزان: ١/ ٥٢).

وقال الشيخ عبد الفتاح أبو غده في هامش: «الرفع والتكميل» معلِّقاً: «ولهٰذا عابَ الحافظُ الذهبيُّ أيضاً في «تذكرة الحفاظ» (٣/ ١١٠٢) الحافظَ المستغفريَّ جعفر بن محمد، شيخ الخطيب البغدادي المتوفىٰ سنة (٤٣٢ هـ)، فقال: كان صدوقاً في نفسه، لكنه يروي الموضوعاتِ في الأبواب، ولا يُوهيها. فجعله مؤاخذاً بذلك، واعتبر سكوته عنها خرماً في عدالته». (ص: ٤١٩).

وعاب الذهبيُّ أيضاً في رسالة: (الرواة الثقات المتكلَّم فيهم بما لا يوجب ردهم) (ص: ١١) الخطيبَ البغداديَّ ومن شاكله في صنيعه، فقال: «وهو، وأبو نعيم، وكثير من العلماء المتأخِّرين لا أعلم لهم ذنباً أكبر من روايتهم الأحاديثَ الموضوعةَ في تآليفهم، غير محذرين منها، وهٰذا إثمٌ، وجنايةٌ علىٰ السنن، فالله يعفو عنا، وعنهم».

ولمَّا أورد الذهبيُّ في «ميزان الاعتدال» (٤/ ٩٧) في ترجَمة (مسروح بن عبد الرحمٰن) قول ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن مسروح، وعرضتُ عليه بعضَ حديثِه، فقال: يحتاج إلىٰ التوبة من حديثٍ باطلٍ رواه عن الثوري. قال ـ أي الذهبي ـ عقبه: «قلتُ: إي والله هٰذا هو الحق؛ إنَّ كل مَنْ روىٰ حديثاً يعلم: أنه غيرُ صحيحٍ؛ فعليه التوبة، أو يهتكه».

قلتُ: ويؤيِّد هٰذا قولُ النبي ﷺ الذي في الصحيح: «من حَدَّث عني حديثاً يرىٰ: أنه كَذِبٌ؛ فهو أحدُ الكاذبين»، فحكم عليه الصلاة والسلام بالكذب علىٰ كل من روىٰ حديثاً موضوعاً يعلم حقيقتَه ولم يبيِّنه؛ لأنه أعان علىٰ نشر الكذب عليه ﷺ، وأقرَّه ظاهراً، وإن كان لا يُقِرُّه باطناً.

وهٰذا اللفظ: (يروي الموضوعات) إذا قيل في راوٍ ما، هل يكون جرحاً، أو لا؟ فيه تفصيلٌ:

إذا كان من يروي الموضوعاتِ يرويها في كتابٍ له بإسناده إلىٰ من رويت عنه، وهو رجلٌ مشهودٌ له بالحفظ، والأمانة، والعدالة؛ فإنَّ ذلك لا يؤثِّر في عدالته بشيءٍ؛ إذا لم يبيِّن؛ لأنه قد أسند، وقالوا: من أسند فقد أحال، ولو كان ذلك يؤثر في العدالة لأثَّرَ في عدالة الإمام أحمد؛ لأنه قيل: يوجد بعض أحاديث موضوعة في مسنده، وأثَّر أيضاً في الترمذي؛ لروايته عن المصلوب، ولأثَّر في ابن ماجه، وابن جَرير الطَّبري، وغيرهم من الأئمة الذين رووا في كتبهم أحاديثَ موضوعةً بأسانيدهم إلىٰ النبي ﷺ. والواقع: أن ذلك لم يؤثر في عدالتهم بشيء؛ لأنهم قد أحالوا الناظر في كتبهم إلىٰ الأسانيد المروي بها أحاديث تلك الكتب، وبذلك قد برئوا من العهدة.

وإمَّا أنَّ كون الذي (يروي الموضوعات) ضعيفاً، أو غير معروفٍ، ورواها عن ثقةٍ، أو ضعيفٍ أقوىٰ منه، فإنَّ ذلك يجرح في عدالته، وينزل به إلىٰ رتبة المتهم به. والله أعلم. (انظر «منهج علوم الحديث النبوي» ص: ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

يَزْرِفُ الْحَدِيْثَ:

انظر «يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ».

يَزْرِفُ في الْحَدِيْثِ:

أي: يَكْذِبُ فيه، قال ذلك قُرَّةُ بن خالد السَّدُوْسِي في (محمَّد بن السَّائب الكَلْبي)، فقد روى ابن أبي حاتم بسنده إليه: أنه قال: «كانوا يرون: أنَّ الكَلْبيَّ يزرف». قال ابنُ أبي حاتم: «يعني: يَكْذِبُ». (الجرح والتعديل: ٧/ ٢٧١).

قال الزَّمَخْشَرِي: «زَرَفْتَ على الستين: زِدْتَ، وفلانٌ يَزْرِفُ الحديثَ». (انظر «الفائق في غريب الحديث» ٢/ ١١٠).

وقال ابنُ الأثير: «وفي حديث قُرَّة بن خالد: كان الكَلْبِيُّ يَزْرِفُ في الحديث، أي: يزيد فيه، مثل: يَزْلِفُ». (النهاية في غريب الحديث: ٢/ ٣٠١).

يَزِيْدُ في الرَّقْمِ:

من عبارات الجرح النادرة، وهي كنايةٌ عن الكَذِب، فقد روى الإمامُ مسلمٌ ـ رحمه الله تعالى ـ في مقدِّمة «صحيحه» (١٠٤) عن أيُّوب السَّخْتِياني البَصري ـ تلميذ ابن سِيْرين ـ: أنه ذكر رجلاً يوماً، فقال: لم يكن بمستقيم اللِّسان. وذكر آخَرَ، فقال: هو يَزِيدُ الرَّقْمَ. وكنى بهذين اللَّفْظين عن أنَّ الرَّجُلَين يَكْذِبان. (انظر حاشية «الرفع والتكميل» ص: ١٥٢).

يَسْرِقُ الْحَدِيْثَ:

هذا اللَّفْظُ من المرتبة الثالثة من مراتب الجرح عند: الحافظ السَّخاوي، والسِّندي.

حُكمها:

لا يُحْتَجُّ بحديث أهل هذه المرتبةِ، ولا يَصْلُح للاستشهاد، والاعتبار.

يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُحْفَرَ لَهُ بِئْرٌ فَيُلْقَىٰ فيها:

من عبارات التجريح النادرة، استعملها الإمامُ النَّاقد يحيىٰ بن

معين في تجريح: (زكريا بن يحيىٰ بن حوثرة الكَسائي الكوفي).

فقد روىٰ العُقَيلِيُّ عن عبد الله بن أحمد: أنه سأل عنه يحيىٰ بن معين، فقال: «رجلٌ سوء» يحدِّث بأحاديث سوء. قلت ليحيىٰ ـ القائل عبد الله ـ: إنه قد قال لي: إنّك كتبتَ عنه! فَحوَّل يحيىٰ وجهَه إلىٰ القبلة، وحلف بالله مجتهداً: أنه لا يعرفه، ولا أتاه، ولا كتب عنه إلاّ أن يكون رآه في طريق، وهو لا يعرفه. ثم قال يحيىٰ: «يستأهل أن يحفر له بئرٌ فَيُلْقىٰ فيها». (الضعفاء: ٢/ ٨٦).

وهٰذا يُوافِق أقوالَ النقاد فيه، فقد قال عنه النَّسائيُّ، والدارقطنيُّ: «متروكٌ». (ميزان الاعتدال: ٢/ ٧٦).

وقال الذهبيُّ: رافضيٌّ هالكٌ. (المغني في الضعفاء: ١/ ٢٤٠).

يُسْتَسْقىٰ بحَدِيْثِهِ، وَيَنْزِلُ القَطْرُ مِنَ السَّماءِ بِذِكْرِهِ:

هٰذا التعبيرُ استعمله الإمام أحمد في توثيق: (صفوان بن سُلَيم المدني، المتوفىٰ ١٣٢ هـ).

قال أبو بكر بن أبي الخصيب: ذكر عند أحمد بن حنبل صفوان ابن سُلَيم، فقال: هٰذا رجلٌ يُستسقىٰ بحديثه، وينزل القطرُ من السماء بذكره. (تاريخ دمشق: ٨/ ٣٣٣).

والإمام أحمد قال هٰذا القولَ لثقة صفوان، وصحة حديثِه، وقد وثَّقه كبارُ النقاد الآخرين مثل: علي بن المديني، وأبي حاتم، والعِجْلِي، والنَّسائي، وابن سعد، وقال: كان ثقةً كثيرَ الحديث، عابداً. وقال يعقوب بن شيبة: ثبتٌ، ثقةٌ، مشهورٌ بالعبادة. (الطبقات الكبرىٰ: ١/ ٣٢٤، و«الجرح والتعديل» ٢/ ١٥/ ٤٢٣).

روىٰ له البخاري في مواضع عديدة من صحيحه، وكذلك الإمام مسلم.

والقصدُ: أنَّ مراد الإمام أحمد الاستسقاء بحديثه: القطع بصدور

الكلام عن المصطفىٰ صلىٰ الله عليه وسلم، فالدعاء بالمأثور الصحيح أولىٰ، ويقترن تصحيح حديثه بما عُرِفَ عنه من عبادةٍ، وصلاحٍ يليقان بحامل حديث رسول الله ﷺ، واستعمله أبو بكر بن الخاضبة في توثيق ابن الطُّيوري.

فقال: ابنُ الطيوري ممن يُسْتَسْقَىٰ بحديثه. (سير أعلام النبلاء: ١٩/ ٢١٥).

وابن الخاضبة قال هٰذا القول في شيخه؛ لما يتمتَّع به من سمعةٍ عاليةٍ لدىٰ المحدِّثين، فكلُّهم أثنىٰ عليه ووثَّقه.

يُسْتَسْقَىٰ بِهِ:

هٰذا التعبير استعمله ابنُ عُيَيْنَة في توثيق: (محمد بن عَجْلان) و(يزيد بن يزيد).

قال عبدُ الله بن أحمد: سمعتُ أبي يقول: قال ابنُ عيينة: حدَّثنا رجلان صالحان يُسْتَسْقَىٰ بهما: ابن عجلان، ويزيد بن يزيد بن جابر.

وابنُ عيينة أراد بتعبيره هٰذا الثناءَ عليهما من حيث الدِّين، والعبادة ـ وهما كذلك ـ وأراد أيضاً تعديلَهما من حيث الرواية، ويؤيِّد ذلك ما رويَ عنه في توثيقهما.

أمَّا يزيد بن يزيد بن جابر الأزدي، الدمشقي (المتوفى سنة ١٣٤ هـ) فهو من كبار الأئمة الأعلام، ذكر للقضاء مرّةً فإذا هو أكبر من القضاء. (سير أعلام النبلاء: ٦/ ١٥٨).

ذكره ابن حِبّان، فقال: كان من خيار عباد الله تعالىٰ. (الثقات: ٧/ ٦١٩).

ورُوِيَ عن ابن عيينة: أنه قال عنه: «كان يزيد ثقةً، عالماً، حافظاً، لا أعلم مكحولاً خلف مثله؛ إلا ما ذكره ابنُ جريج عن سليمان بن موسىٰ».

وقال عنه فيما رواه ابنُ أبي حاتم بسنده إليه: «كان حَسَنَ الهيئة، حَسَنَ النحو، كانوا يقولون لم يكن في أصحاب مكحول مثلُه». (الجرح والتعديل: ٤/ ١٥/ ١٤٢).

ووثَّقه عددٌ من النقاد كإبن معين، والنَّسائي، وأبي داود. (تهذيب الكمال: ٣/ ١٥٤٥).

يَضَعُ:

من ألفاظ الجرح من المرتبة السادسة.

حُكمها:

لا يَصْلُح حديث أهلِها للاحتجاج به ولا للاعتبار، وهي نوع من الموضوع.

يَضَعُ الْحَدِيْثَ:

انظر «يَضَعُ»، و«وَضَّاع» في حرف الواو.

يُضَعَّفُ:

انظر «ضُعِّفَ» في حرف الضَّاد.

يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ:

أي: يُعْتَبَرُ به في المتابعات، والشَّواهد، وقد ذكر هذا اللفظَ الحافظُ السَّخاويُّ، والسِّنْدِيُّ في المرتبة السادسة مِن مراتب التعديل، وذكرها زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

حُكمها:

يُكْتَب حديثُ أهل هاتين المرتبتين، ويُنظَر فيه للاعتبار.

يُعْتَبَرُ به:

انظر: «يُعْتَبَرُ حَدِيْثُهُ».

يُعْرَفُ ويُنْكَرُ:

انظر: «تَعْرِفُ، وتُنْكِرُ» في حرف التَّاء.

يَعْنِيْ:

هذا اللَّفْظُ استعمله المحدِّثون في بيان السَّاقط، وإصلاحِ ما درس في كتبهم بنحو تقطيعٍ، أو بللٍ، وغيرها.

قال الحافظُ العراقي في شرحه على ألفيته: «وإذا كان الساقطُ يُعلَم: أنه سَقَط من بعض من تأخَّر من رواة الحديث، وأنَّ من فوقه من الرواة أتى به، فإنه يُزَادُ في الأصل، ويُؤْتَى قبله بلفظ: (يعني) كما فعل الخطيبُ؛ إذ روى عن أبي عمر بن مَهْدي، عن المُحَامِلي بسنده إلى عُرْوَة، عن عُمْرَة ـ يعني: عن عائشة ـ قالت: «كَان رَسُولُ اللهِ ﷺ يُدْنِي إليَّ رأْسَه فَأُرَجِّلُه».

قال الخطيبُ: «كان في أصل ابن مهدي: عن عُمْرَة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُدْنِي إليَّ رأسَه: فألحقنا فيه ذِكْرَ عائشةَ؛ إذ لم يَكُنْ منه». (انظر: «التبصرة والتذكرة» ٢/ ١٨٠).

ثم رُوِيَ عن وكيع؛ قال: أنا أستعين في الحديث بـ: «يعني».

قال الإمام النَّووي ـ رحمه الله تعالى ـ: «ليس للرَّاوي أن يزيد في نسب غير شيخه، ولا صفته، على ما سَمِعَه من شيخه؛ لئلا يكون كاذباً على شيخه، فإذا أراد تعريفَه، وإيضاحَه، وزوالَ اللُّبْس المتطرِّق إليه لمشابهة غيره، فطريقُه أن يقول: قال: (حدَّثني فلانٌ) يعني: ابنُ فلانٍ، أو الفلانيّ، أو هو ابنُ فلانٍ، أو الفلانيُّ، أو نحو ذلك.

وقد استعمله الأئمَّةُ، وقد أكثر البخاريُّ، ومسلمٌ منه غاية الإكثار، وهذا مَلْحَظٌ دقيقٌ، ومن لا يُعاني هذا الفَنَّ، قد يتوهَّم: أنَّ قوله: «يعني» وقوله: «هو» زيادةٌ لا حاجةَ إليها، وأنَّ الأَوْلى حَذْفُها، وهذا جهلٌ، وسِرُّها ما عرفتَ. (انظر «قواعد التحديث» ص: ٢٢٠).

يُغْرِبُ:

أي: يروي (الغرائبَ) وهذا مثل قولهم: (له غرائب) أو: (مَنَاكِيْرُ) أو: (يروي المَناكِيْرَ) واتصاف الراوي بهذه اللَّفْظَةِ لا يكون فيه جرحاً؛ إلَّا إذا كَثُرَتْ الغرائبُ في رواياته.

يُغْرِبُ ويُخالِفُ:

أي: يروي أحاديثَ أفراد، ويُخالِفُ في روايته غيره ممّن يشاركه في مدرسته، وشيوخه، ولا يَضُرُّه هـٰذا؛ إلا إذا كثر، وهو ثقةٌ، وهـٰذه ليست العبارةُ بجرحٍ في الراوي.

قال الحافظ ابن حجر: «فهـٰذا إن كان كَثُر منه؛ حُكِمَ علىٰ حديثه بالشُّذوذ» وأكثر من يستعمل هـٰذه العبارةَ ابنُ حِبَّان في كتابه: الثقات». (هدي الساري: ص: ٤٤٥).

مثال من وُصِفَ بذلك:

ومن ذلك الوصفِ لـ: «مقدم بن محمد بن يحيىٰ بن عطاء المَقْدَمي الواسِطي» من شيوخ البخاري، روىٰ عنه عن عمِّه القاسم بن يحيىٰ، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر حديثَين.

قال الحافظ: «وقد وثَّقه البزَّار، والدَّارقطني، وابنُ حِبَّان؛ لكن لما ذكره في الثقات؛ قال يُغْرِب، ويُخَالِف». (هدي الساري: ص: ٤٤٥).

يَفْتَعِلُ الْحَدِيْثَ:

قالوا في اللغة: ومن المجاز (افْتَعَلَ عليه كَذِباً وزُوْراً) **أي:** اخْتَلَقَه. (شرح ألفاظ التجريح النادرة: ص: ٧٥).

ومعناه عند المحدِّثين: يَضَعُ الحديثَ، قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٠٠) في ترجَمة: (محمد بن أبان بن عائشة

القَصْراني): «سمعتُ أبي، وأبا زُرْعَةَ يقولان: هو كَذَّابٌ، كان يفتعل الحديثَ، وكان لا يُحسِن أن يفتعل، كان يحدِّث بعد هشام في مسجد حرم، ويجتمع عليه الناسُ، قال أبو زُرْعَة: أوَّل ما قَدِمَ الرَّيَّ، قال للناس: أيُّ شيءٍ يشتهي أهلَ الرَّيِّ من الحديث؟ فقيل له: أحاديثُ في الإرجاء، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء».

وقال (٤/ ٢٠٢) في ترجمة: (سهل بن عامر البَجَلِي): «روى أحاديثَ بواطيل، أدركتُه بالكوفة، وكان يفتعل الحديثَ».

يُكْتَبُ حَدِيْثُهُ:

قال الإمام عبد الحي اللَّكْنَوي ـ رحمه الله تعالى ـ في «الرفع والتكميل» (ص: ٢٢٥): «معنى قولِ ابن معين في حقِّ الرواة: (يُكْتَبُ حديثُه): أنه من جُملة الضعفاء. كذا ذكره الذهبيُّ نقلاً عن ابن عَدِي في ترجمة: (إبراهيم بن هارون الصَّنْعاني).

وهذا اللفظ ذكره السَّخاوي، والسِّنْدي في المرتبة السادسة من مراتب التعدل، وذكره زكريا الأنصاري في المرتبة الخامسة منه.

يَكْذِبُ:

انظر «الكَذَّاب» في حرف الكاف.

يُنْكِرُ مَرَّةً، ويَعْرِفُ أُخْرَى:

أي: يروي مَرَّةً الأحاديثَ المعروفةَ، وأخرى الأحاديثَ المُنْكَرَةَ، فأحاديثُه تحتاج إلى موازنة مع حديث الثقات.

يُنْكِرُ عَنْ فُلانٍ:

قال الشيخ عبد الفتَّاح أبو غُدَّة ـ رحمه الله تعالى ـ تعليقاً على قولهم: «يَرْوِي المناكير» في حاشيته على: «الرفع والتكميل» (ص:

٢٠٠): «وقد اشتقَّ أبو حاتم الرَّازي لهذا المعنى فعلاً، فقال في بعض الرُّواة: يُنكر عن فلانٍ، يعني: يروي المناكيرَ عنه، ففي: «الجرح والتعديل» (١/ ٢: ٢٥٠) و«تهذيب التهذيب» (١/ ٢٢٤)، في ترجمة: (حَرْب بن سُرَيْج البَصْري): وقال ابنُ مَعِيْن: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: يُنكر عن الثقات، ليس بالقويِّ».

يَنْمِيْهِ:

أي: الحديث: يَنْسِبُهُ إلى النبيِّ ﷺ. انظر «يَرْفَعُه».

يَهِمُ:

تقالُ هٰذه اللفظةُ في مَن له هفوةٌ، وأوهامٌ يسيرةٌ مع سَعة علمِه، وهٰذا الوصف لا يُنْزِل من اتصف به عن درجة الثقة؛ إذ العصمةُ من الخطأ، والسهو خاصة بالأنبياء، وليست لغيرهم.

ومن شاكلته قول النُّقّاد في الراوي عن درجة الثقة، ومن المُسَلَّم به: أنَّ قليل الوهم، ويسيرَه لا يَضُرُّ بالراوي؛ إذ لا يخلو منه أحدٌ.

فإن قيل: ما فائدةُ هٰذا الجرح إذاً؟

فالجوابُ أن يقال: فائدته يستعمل في الترجيح عند التعارُضِ، والمفاضلةِ، فالثقةُ الذي لم يُوصَف بالوهم حديثه مقدَّمٌ على الثقة الذي وُصِفَ بالوهم.

الأمثلة:

قال الحافظ الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ١٤٠) رَدّاً على العُقَيْلي في إدخاله (علي بن المديني) في ضعفائه، ما لفظه: «أفمالك يا عُقيلي عقلٌ؟! أتدري فيمن تتكلَّم؟! وأنا أشتهي أن تعرِّفني مَن هو الثقةُ الثَّبتُ؛ الذي ما غلط، ولا انفرد بما لا يتابع عليه؟».

وَقَع الفراغُ من تبييض هٰذه الموسوعةِ، يوم الإثنين بتاريخ ١/ محرَّم الحرام، عام ١٤٢٧ هـ (الموافق ٣٠/ ١/ ٢٠٠٦ م)، في حيِّ الصِّناعة بمدينة دِمَشْق الشَّام حَرسها الله مَدَىٰ الزَّمان، وجَعَلها سخاءً رخاءً وسائر بلاد المسلمين.

وصَلَّىٰ الله علىٰ سيِّدنا محمد، وعلىٰ آله، وصَحْبِه، وسَلَّم، ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ، ودعا بدعوتهم إلىٰ يوم الدِّين، وعلينا، وعلىٰ مَن دعا لنا بخيرٍ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ جميع الأنبياء، والمُرسَلين، والحمدُ لله رَبِّ العالمين.

وكتبه

المُعْتَزُّ بالله تعالىٰ

سيد عبد الماجد الغوري

الفهارس العامة

١ ـ فهرس المصادر والمراجع .

٢ ـ فهرس مصطلحات الجزء الثالث .

٣ ـ الفهرس العام لمصطلحات الأجزاء الثلاثة .

فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري**: للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة. ط: ١، عام ١٣٩٩ هـ.

٢ ـ **أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء**: للشيخ محمد عوّامة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.

٣ ـ **الاجتهاد في علم الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.

٤ ـ **أجوبة أبي زرعة على أسئلة البرذعي**: تحقيق: الدكتور سعيد سعيد الهاشمي، ن: المجلس العلمي، الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤٠٢ هـ.

٥ ـ **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة**: للإمام عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٣، عام ١٤١٤ هـ.

٦ ـ **الإحكام في أصول الأحكام**: لسيف الدين أبي الحسن، علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، تحقيق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، ط: ١، عام ١٣٨٧ هـ.

٧ ـ **أحوال الرجال**: لأبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، تحقيق: الأستاذ صبحي البدري السامرائي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٨ ـ **آداب الشافعي ومناقبه**: لابن أبي حاتم الرازي: تحقيق: الشيخ عبد الغني عبد الخالق، ط: دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٩ ـ **أربع رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.

١٠ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق** ﷺ: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار

اليمامة ـ دمشق، ط: ٤، ١٤٢٣ هـ.
١١ ـ **الإرشاد في معرفة علماء الحديث**: لخليل بن عبد الله بن أحمد أبي يعلى الخليلي، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض.
١٢ ـ **أساس البلاغة**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، ط: دار المعرفة ـ بيروت.
١٣ ـ **الإسناد من الدين**: للشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٤ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: السعادة و البيجاوي ـ القاهرة.
١٥ ـ **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٧ هـ.
١٦ ـ **أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**: للدكتور نور الدين عتر، ن: اليمامة ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٧ ـ **إعلام الأنام شرح بلوغ المرام من أحاديث الأحكام**: للدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلف، ط: ٨، عام ١٤١٨ هـ.
١٨ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ**: للحافظ عبد الرحمن شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.
١٩ ـ **الاغتباط بمن رُمي بالاختلاط**: لبرهان الدين بن إسحاق، إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمي، ن: مكتبة المعارف.
٢٠ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٢١ ـ **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**: للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: أحمد صفر، ن: دار التراث، القاهرة، ط: ٣، عام ١٣٨٩ هـ.
٢٢ ـ **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**: للدكتور نور الدين عتر، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.
٢٣ ـ **الإمام ابن ماجه وكتابه السنن**: للشيخ عبد الرشيد النعماني، تحقيق: الشيخ عبد

الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
٢٤ ـ **أمراء المؤمنين في الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
٢٥ ـ **الأنساب**: لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني، ط: دائرة المعارف ـ حيدر آباد (الدّكن).
٢٦ ـ **الإيضاح في علوم الحديث**: للدكتور مصطفى سعيد الخن والدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار الكلم الطيب ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
٢٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ إسماعيل بن عمر بن كثير، (شرح الشيخ أحمد شاكر) تحقيق: الدكتور بديع السيد اللحام، ن: دار السلام، الرياض ط: ٢٣ عام ١٤٢١ هـ.
٢٨ ـ **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مكتبة العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ٥، عام ١٤١٥ هـ.
٢٩ ـ **البداية والنهاية**: للحافظ إسماعيل بن عمر الدمشقي ابن كثير، ن: دائرة المعارف ـ بيروت، عام ١٣٩٧ هـ.
٣٠ ـ **بلغة الأريب في مصطلح آثار الحبيب**: للشيخ محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.
٣١ ـ **التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل**: للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، ن: دار العاصمة ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٣٢ ـ **تأملات منهجية في تاريخ السنة وأصول الحديث**: للدكتور موسى إبراهيم الإبراهيم، ن: دار الثقافة ـ الدوحة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
٣٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ن: دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
٣٤ ـ **تاريخ أبي زرعة**: تحقيق: الأستاذ شاكر الله القوجاني، ن: مجمع اللغة العربية، دمشق.
٣٥ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لأبي حفص عمرو بن شاهين، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ن: الدار السلفية الكويت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٣٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧٧ م.

٣٨ ـ **تاريخ أصبهان**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: ليدن، ط: ١، عام ١٩٣١ م.

٣٩ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن علي بن ثابت البغدادي، ط: القاهرة، عام ١٣٤٩ هـ.

٤٠ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين ـ ن: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٧١ م.

٤١ ـ **تاريخ جرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي، تصحيح: الشيخ عبد الرحمن المعلمي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدَّكن)، ط: ١، عام ١٣٦٩ هـ.

٤٢ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: الآداب، النجف، دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

٤٣ ـ **التاريخ الصغير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار الوعي ـ حلب.

٤٤ ـ **تاريخ فنون الحديث**: للشيخ محمد عبد العزيز الخولي، ن: دار القلم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٨٩ م.

٤٥ ـ **التاريخ الكبير**: لمحمد بن إسماعيل البخاري، ن: دار المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن) ط: ١، عام ١٣٦٢ هـ.

٤٦ ـ **التاريخ**: ليحيى بن معين (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم) تحقيق: الدكتور أحمد محمود نور سيف، ن: مركز البحث العلمي ـ (جامعة أم القرى) مكة المكرمة.

٤٧ ـ **تأويل مختلف الحديث**: لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، دار الجيل ـ بيروت.

٤٨ ـ **تحرير علوم الحديث**: للشيخ عبد الله بن يوسف الجديع، ن: مؤسسة الريان ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

٤٩ ـ **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**: للشيخ عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الرحمن محمد عثمان، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٦ هـ.

٥٠ ـ **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن الزكي المزي، تصحيح وتعليق: عبد الصمد شرف الدين، ن: الدار القيمة ـ بومباي، ط: ١، عام ١٣٨٤ هـ.

٥١ ـ **تحفة المستفيد في الجرح والتعديل ودراسة الأسانيد**: للدكتور طاهر منصور عبد الرزاق، ن: دار اليقين ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٢ م.

٥٢ ـ **تحقيق اسم الصحيحين وجامع الترمذي**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.

٥٣ ـ **تخريج الحديث الشريف**: للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٣ هـ.

٥٤ ـ **تخريج الحديث ـ نشأته ومنهجيته**: للدكتور أبي الليث الخير آبادي، ن: دار الشاكر ـ ماليزيا، ط: ١، عام ١٩٩٩ م.

٥٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٧٩ هـ.

٥٦ ـ **التدليس وأحكامه وآثاره النقدية**: للأستاذ صالح بن سعيد عومار الجزائري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢هـ.

٥٧ ـ **التدليس في الحديث: حقيقته وأقسامه ومراتبه والموصوفون به**: للأستاذ مسفر ابن غرم الله الدميني، ن: المؤلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٢هـ.

٥٨ ـ **تذكرة الحفاظ**: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين الذهبي، ن: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٩ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: عبد الله هاشم اليماني ـ القاهرة، عام ١٩٣٣ م.

٦٠ ـ **التعديل والتجريح ممن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: أبو لبابة حسين، طبعة الرياض، عام ١٤٠٦ هـ.

٦١ ـ **تغليق التعليق على صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور سعيد القذفي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٦٢ ـ **تقدمة الجرح والتعديل**: لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، ن:

دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٦٣ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار الرشيد ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٨ هـ.
٦٤ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، ن: المكتبة العلمية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٣٨٩ هـ.
٦٥ ـ **تكملة الإكمال**: لمحمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي ابن نقطة، تحقيق: صالح المراد والدكتور عبد القيوم، ن: جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
٦٦ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للحافظ زكي الدين عبد العظيم عبد القوي المنذري، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٦٧ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: للإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري، ن: وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.
٦٨ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلِّمي اليماني، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الطبعة الباكستانية، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
٦٩ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٧٠ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٢ هـ.
٧١ ـ **التواصل بين المذاهب الإسلامية**: للدكتور فاروق حمادة، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٩ هـ.
٧٢ ـ **توثيق النصوص وضبطها عند المحدِّثين**: للدكتور موفَّق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: المكتبة المكية، ط: ١، عام ١٤١٤ هـ.
٧٣ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر بن صالح أحمد الجزائري: تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٧٤ ـ **توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ن: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٦٦ هـ.

٧٥ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطحان، ن: مكتبة المعارف، الرياض، ط: ٨، عام ١٤٠٧ هـ.

٧٦ ـ **الثقات**: لمحمد بن حبان أحمد البستي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الهند)، ط: ١، عام ١٩٧٣ م.

٧٧ ـ **الحديث والمحدّثون**: للأستاذ محمد محمد أبو زهو، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٧٨ ـ **جامع الترمذي**: للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٧٩ ـ **الجرح والتعديل**: لابن أبي حاتم الرازي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).

٨٠ ـ **الجرح والتعديل**: للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ **جهود المعاصرين في خدمة السنة النبوية المشرفة**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.

٨٢ ـ **جواب الحافظ أبي محمد عبد العظيم المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**: اعتنى به: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.

٨٣ ـ **الجمع بين رجال الصحيحين**: لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٣٣ هـ.

٨٤ ـ **جمهرة الأمثال**: لأبي بكر هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطامش ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٤ م.

٨٥ ـ **الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية**: لأبي محمد عبد القادر بن محمد بن

محمد القرشي الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٨ هـ.

٨٦ ـ **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ن: دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٨٧ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى محمد بن عمر المديني، تحقيق: الأستاذ أحمد شاكر، ن: دار المعارف ـ القاهر، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ. (وهو مطبوع في أول المسند).

٨٨ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي، بعناية الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، (وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة بولاق، ١٣٠١ هـ.).

٨٩ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: لحسين بن محمد الطيبي، تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي، ن: رئاسة ديوان الأوقاف ـ بغداد، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٩٠ ـ **خمس رسائل في علوم الحديث**: جمعها واعتنى بها: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

٩١ ـ **دراسات في الجرح والتعديل**: تأليف الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: عالم الكتب ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٥ هـ.

٩٢ ـ **دراسات في الحديث النبوي**: تأليف: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

٩٣ ـ **دراسات في منهج النقد عند المحدّثين**: للدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: دار النفائس ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٩٤ ـ **دلائل التوثيق المبكر للسنة والحديث**: للدكتور امتياز أحمد، ن: دار الوفاء ـ المنصورة، ط: ١، عام ١٤١٠ هـ.

٩٥ ـ **دليل مؤلفات الحديث الشريف**: للأساتذة محي الدين عطية، صلاح الدين حفني، ومحمد خير رمضان يوسف، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٨ هـ.

٩٦ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات

الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
٩٧ ـ **ذيل تاريخ بغداد**: لمحب الدين محمد بن محمود المعروف بابن النجار البغدادي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن).
٩٨ ـ **رجال صحيح البخاري (الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد)**: لأحمد بن محمد الكلاباذي، تحقيق: عبد الله الليثي، طبعة بيروت، عام ١٤٠٧ هـ.
٩٩ ـ **رجال الفكر والدعوة في الإسلام**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٦ هـ.
١٠٠ ـ **الرحلة في طلب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت.
١٠١ ـ **الرسالة**: للإمام محمد إدريس الشافعي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٨ هـ.
١٠٢ ـ **الرسالة المحمدية**: للشيخ سيد سليمان الندوي، تحقيق: سيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
١٠٣ ـ **الرسالة المستطرفة**: للعلامة محمد بن جعفر الكتاني، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
١٠٤ ـ **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**: للإمام عبد الحي أبي الحسنات اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤٢١ هـ.
١٠٥ ـ **السنة قبل التدوين**: للدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٧، عام ١٤١٨ هـ.
١٠٦ ـ **السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٢ هـ.
١٠٧ ـ **السنة ومكانتها في الشريع الإسلامي**: للدكتور مصطفى السباعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
١٠٨ ـ **سنن أبي داود**: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١٠٩ ـ **سنن ابن ماجه**: للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد الربعي ابن ماجه القزويني، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٠ ـ **سنن الدارقطني**: لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي، طبعة هاشم عبد الله اليماني ـ القاهرة، عام ١٣٨٦ هـ.

١١١ ـ **سنن الدارمي**: للإمام أبي محمد عبد الله الدرامي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤١٧ هـ.

١١٢ ـ **سنن النَّسائي**: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان النَّسائي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

١١٣ ـ **سؤالات البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبعة باكستان، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٤ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: لإبراهيم بن عبد الله الختلي، تحقيق: الدكتور أحمد نور سيف، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.

١١٥ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض.

١١٦ ـ **سؤالات السنجري للحاكم النيسابوري**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ن: دار الغرب ـ بيروت.

١١٧ ـ **سؤلات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني**: تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١١٨ ـ **سؤالات أبي عبيد الآجُري أبا داود السجستاني**: تحقيق: الدكتور محمد علي قاسم العمري، ن: المجلس العلمي (الجامعة الإسلامية) ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١١٩ ـ **سير أعلام النبلاء**: للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط١، عام ١٤٠١ هـ.

١٢٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لعبد الحي بن العماد الحنبلي، ن: دار المسيرة ـ بيروت.

١٢١ ـ **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح**: للشيخ برهان الدين الأبناسي، تحقيق: صلاح الدين فتحي هَلَل، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

١٢٢ ـ **شرح ألفاظ التجريح النادرة**: للدكتور سعدي الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١٢٣ ـ **شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال**: للدكتور سعيد الهاشمي، ن: مكتبة دار العلوم والحكم ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.
١٢٤ ـ **شرح ألفية العراقي (فتح المغيث بشرح ألفية الحديث)**: للحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، طبعة القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٥ هـ.
١٢٥ ـ **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: للمحدِّث علي بن سلطان محمد الهروي القارىء، تحقيق: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، ن: دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١٥ هـ.
١٢٦ ـ **شرح علل الترمذي**: للحافظ عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار العطاء ـ الرياض، ط: ٤، عام ١٤٢١ هـ.
١٢٧ ـ **شرح النخبة**: للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: المؤلِّف، ط: ٣، عام ١٤٢١ هـ.
١٢٨ ـ **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**: للأستاذ يوسف محمد صديق، ن: مكتبة ابن تيمية ـ الكويت، ط: ١، عام ١٩٩٠ م.
١٢٩ ـ **شرف أصحاب الحديث**: للحافظ الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور محمد سعيد خطيب أوغلي، ن: نشريات رئاسة الشؤون الدينية للجمهورية التركية ـ أنقرة، ط: ٢، عام ١٩٩١ م.
١٣٠ ـ **صحيح ابن حبان**: للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.
١٣١ ـ **صحيح البخاري**: للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ٢، عام ١٤٢١ هـ.
١٣٢ ـ **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري، ن: دار السلام ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤١٩ هـ.
١٣٣ ـ **الضعفاء**: لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، تحقيق: الأستاذ عبد المعطي أمين قلعجي، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٣٤ ـ **الضعفاء والمتروكين**: لأحمد بن شعيب النَّسائي، ن: المكتبة الأثرية ـ باكستان.
١٣٥ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، ن: دار صادر ـ بيروت.
١٣٦ ـ **طبقات المدلِّسين**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المطبعة الحسينية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ.
١٣٧ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**: للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ١، عام ١٤١٦ هـ.
١٣٨ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الرازي، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٣٩ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لأبي عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، طبعة لاهور، ط: ١، عام ١٣٩٩هـ.
١٤٠ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة أنقرة، عام ١٩٦٣ م.
١٤١ ـ **علم أسباب ورود الحديث**: للدكتور طارق أسعد حليمي الأسعد، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.
١٤٢ ـ **علم الحديث**: لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: موسى محمد علي، ن: دار الحرم للتراث ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.
١٤٣ ـ **علم زوائد الحديث**: للدكتور خلدون الأحدب، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.
١٤٤ ـ **علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوّره وتكامله**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٤٥ ـ **علم الرجال: تعريفه وكتبه**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.
١٤٦ـ **علم الرجال وأهميته**: للشيخ عبد الرحمن المعلِّمي اليماني، ن: دار البصائر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠١ هـ.
١٤٧ ـ **علوم الحديث**: للإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

١٤٨ ـ **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدّثين النقاد**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.
١٤٩ ـ **الفائق في غريب الحديث**: لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: علي محمد النبهاوي، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.
١٥٠ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.
١٥١ **فتح المغيث بحكم اللحن في الحديث**: لأبي عبد الله محمد الإفراني الصغير، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
١٥٢ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للحافظ عبد الرحمن السخاوي، ن: المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.
١٥٣ ـ **الفَرْق بين الفِرَق**: لعبد القادر بن طاهر التميمي، تحقيق: الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد، ن: دار المعرفة ـ بيروت.
١٥٤ ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: لأبي عبيد البكري، تحقيق: الدكتور إحسان عباس والدكتور عبد المجيد عابدين ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٣ هـ.
١٥٥ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم، ن: دار المعرفة ـ بيروت.
١٥٦ ـ **الفوائد المستمدَّة من تحقيقات العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة**: جمع وترتيب: الدكتور ماجد الدرويش، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط١، عام ١٤٢٧ هـ.
١٥٧ ـ **فهرست ابن خير**: لمحمد بن خير بن عمر الإشبيلي، ن: دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.
١٥٨ ـ **قاعدة في الجرح والتعديل**: لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن تقي الدين علي السبكي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٥٩ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٧، عام ١٤٢٤ هـ.
١٦٠ ـ **قفو الأثر في صفو علوم الأثر**: للشيخ رضي الله محمد بن إبراهيم الحلبي،

تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٦١ ـ **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**: للشيخ جمال الدين القاسمي، تحقيق الشيخ محمد بهجة البيطار، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤١٤ هـ.

١٦٢ ـ **قواعد في علوم الحديث**: للشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٢، عام ١٣٩٢ هـ.

١٦٣ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان شمس الدين الذهبي، تحقيق: الشيخ محمد عوامة، ن: دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، ط: ١، عام ١٤١٣ هـ.

١٦٤ ـ **الكامل في معرفة ضعفاء المحدِّثين وعلل الأحاديث**: لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٦٥ ـ **كتاب التعريفات**: للعلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني، تحقيق الدكتور محمد عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.

١٦٦ ـ **كتاب التمييز**: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض ـ الرياض، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.

١٦٧ ـ **كتابة الحديث بأقلام الصحابة**: للدكتور ساجد الرحمن الصديقي، ن: دار الحديث ـ القاهرة، ط: ١، عام ٢٠٠٠ م.

١٦٨ ـ **كتب الزوائد: نشأتها وأهميتها**: للأستاذ محمد عبد الله أبو صعليك، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٧ هـ.

١٦٩ ـ **الكشف الحثيث عمن رُمي بوضع الحديث**: لبرهان الدين سبط ابن العجمي، تحقيق: الأستاذ صبحي السَّامرائي، ن: وزراة الأوقاف والشؤون الدينية ـ بغداد، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

١٧٠ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للحافظ الخطيب البغدادي، ن: الكتب الحديثة ـ القاهرة، عام ١٩٧٢ م.

١٧١ ـ **الكنى والأسماء**: لأبي بشر محمد بن أحمد الدُّولابي، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٢٢ هـ.
١٧٢ ـ **لسان العرب**: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٧٤ هـ.
١٧٣ ـ **لمحات في أصول الحديث**: للدكتور محمد أديب صالح، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٦، عام ١٤١٨ هـ.
١٧٤ ـ **لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**: للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤١٧ هـ.
١٧٥ ـ **لمحات موجزة في أصول علل الحديث**: للدكتور نور الدين عتر، توزيع: دار القلم ـ دمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٥ هـ.
١٧٦ ـ **اللمع في أسباب الحديث**: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: غياث عبد اللطيف دحدوح، ن: دار المعرفة ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.
١٧٧ ـ **المؤتلف والمختلف**: لأبي الفضل محمد بن طاهر ابن القيسراني، ن: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤١١ هـ.
١٧٨ ـ **مباحث في علم الجرح والتعديل**: للدكتور قاسم علي سعد، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٠٨ هـ.
١٧٩ ـ **المتكلمون في الرجال**: للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٩ هـ.
١٨٠ ـ **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**: لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ن: دار الكتاب ـ بيروت، ط: ١، عام ١٩٦٧ م.
١٨١ ـ **مجموع فتاوى شيخ الإسلام**: لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام المعروف بابن تيمية، تصوير الطبعة الأولى، عام ١٣٩٨ هـ.
١٨٢ ـ **المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين**: لأبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ن: دار الوعي ـ حلب، ط: ١١، عام ١٣٩٦ هـ.

١٨٣ ـ **مجمع الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحقيق: الأستاذ محي الدين عبد الحميد، ن: منشورات دار النصر ـ بيروت.

١٨٤ ـ **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي**: الحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي، تحقيق: الدكتور محمد عجاج الخطيب، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤٠٤ هـ.

١٨٥ ـ **المحلَّى شرح المجلَّى**: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر والجزيري، ن: دار الطباعة المنيرية ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٥٠ هـ.

١٨٦ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ن: جامعة الأزهر ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

١٨٧ ـ **مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدّثين منه**: للدكتور أسامة عبد الله خيّاط، ن: مطابع الصفا ـ مكة المكرمة، ط: ١، عام ١٤٠٦ هـ.

١٨٨ ـ **المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري. ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٨٩ ـ **المدخل إلى دراسات الحديث النبوي الشريف**: للشيخ أبي الحسن علي الحسني الندوي، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٣ هـ.

١٩٠ ـ **المدخل إلى دراسة علوم الحديث**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩١ ـ **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل**: لأبي عبد الله الحاكم النَّيسابوري، تحقيق: الأستاذ معتز عبد اللطيف الخطيب، ن: دار الفيحاء ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

١٩٢ ـ **المدخل في أصول الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري (مجموعة رسائل الكمالية) ن: مكتبة المعارف ـ الطائف.

١٩٣ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، ن: دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد (الدكن)، ط: ١، عام ١٣٤١ هـ.

١٩٤ ـ **المسند**: للإمام أحمد بن محمد بن حنبل، طبعة بولاق الأميرية ـ القاهرة، ط: ٢، عام ١٣١٣ هـ.

١٩٥ ـ **مصادر الدراسات الإسلامية ونظام المكتبات والمعلومات**: للدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

١٩٦ـ **مصادر الكُتب الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

١٩٧ ـ **المصباح في أصول الحديث**: للسيد قاسم الأندجاني، ن: مكتبة الزمان ـ المدينة المنورة، ط: ٢، عام ١٤٠٨ هـ.

١٩٨ ـ **مصنَّف ابن أبي شيبة**: للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ن: مكتبة الرشد ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٩ هـ.

١٩٩ ـ **المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**: للإمام علي القاري الهروي المكّي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٥، عام ١٤١٤ هـ.

٢٠٠ـ **معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

٢٠١ ـ **معجم البلدان**: لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ن: دار صادر ـ بيروت.

٢٠٢ ـ **معجم علوم الحديث النبوي**: للدكتور عبد الرحمن إبراهيم الخميسي، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢١ هـ.

٢٠٣ ـ **معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**: للدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ن: مكتبة أضواء السلف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٢٠ هـ.

٢٠٤ ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي، ن: مؤسَّسة الرسالة ناشرون ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٦ هـ.

٢٠٥ـ **معجم المصطلحات الحديثية**: لسيد عبد الماجد الغوري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧هـ.

٢٠٦ ـ **معجم لغة الفقهاء**: للدكتور محمد رواس قلعه جي. ن: دار النفائس ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٧ هـ.

٢٠٧ ـ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم**

وأخبارهم: لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح (بترتيب الهيثمي والسبكي)، تحقيق: عبد العليم عبد الحافظ البستوي، ن: مكتبة الدار ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٥ هـ.

٢٠٨ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: الأستاذ معظم حسين، ن: المكتب التجاري للطباعة والنشر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٧٣ هـ.

٢٠٩ ـ **المعرفة والتاريخ**: لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ن: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط: ٣، عام ١٣٩٠ هـ.

٢١٠ ـ **معنى قول الإمام الطيبي إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي**: لشيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: الدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام١٤١٣ هـ.

٢١١ ـ **المغني في الضعفاء**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، ن: دار المعارف ـ حلب، ط: ١، عام ١٣٩١ هـ.

٢١٢ ـ **مقالات الكوثري**: للعلامة الشيخ محمد زاهد الكوثري، ن: المكتبة التوفيقية ـ القاهرة.

٢١٣ ـ **مقاييس اللغة**: لأبي الحسن أحمد بن فارس، ن: مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٩ م.

٢١٤ ـ **المنهاج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور شرف القضاة، ن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ـ عمان (الأردن)، ط: ١، عام ١٤٢٥ هـ.

٢١٥ ـ **منهج النقد عند المحدِّثين**: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ن: مكتبة الكوثر ـ الرياض، ط: ٣، عام ١٤١٠ هـ.

٢١٦ ـ **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**: للدكتور فاروق حمادة، ن: مكتبة المعارف ـ الرياض، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢١٧ ـ **المنهج الحديث في علوم الحديث**: للدكتور محمد محمد السماحي، ن: دار العهد الجديد ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٣٨٢ هـ.

٢١٨ ـ **المنهج الحديثي عند ابن حزم الأندلسي**: للأستاذ علي بوسريح، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٢ هـ.

٢١٩ ـ **منهج النقد في علوم الحديث**: تأليف الدكتور نور الدين عتر، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ٣، عام ١٤١٨ هـ.
٢٢٠ ـ **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**: للإمام ابن قيّم الجوزية، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدَّة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٦، عام ١٤١٢ هـ.
٢٢١ ـ **مناهج المحدِّثين العامة في الرواية والتصنيف**: للدكتور نور الدين عتر، ن: دار الرؤية ـ بدمشق، ط: ٢، عام ١٤٢٤ هـ.
٢٢٢ ـ مناهج المحدِّثين العامَّة والخاصَّة (الصناعة الحديثية): للدكتور علي نايف بقاعي، ن: دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط: ١، عام ١٤٢٤ هـ.
٢٢٣ ـ **موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد**: للدكتور أكرم ضياء العمري، ن: دار القلم ـ دمشق، ط: ١، عام ١٣٩٥ هـ.
٢٢٤ ـ **الموازنة بين المتقدّمين والمتأخّرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها**: للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ن: دار ابن حزم ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٤٢٢ هـ.
٢٢٥ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ن: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط: ٤، عام ١٤٢٠ هـ.
٢٢٦ ـ **الموطأ**: للإمام مالك بن أنس، ترقيم: الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي، ن: مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة.
٢٢٧ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ن: عيسى الحلبي ـ القاهرة، ط: ١، عام ١٩٦٣ م.
٢٢٨ـ **المُيسَّر في علم الجرح والتعديل**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٨هـ.
٢٢٩ ـ **نزهة النظر شرح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: مكتبة التراث الإسلامي ـ القاهرة.
٢٣٠ ـ **نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية**: لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، ن: المكتب الإسلامي ـ بيروت، ط: ٢، عام ١٣٩٣ هـ.
٢٣١ ـ **النكت على كتاب ابن الصَّلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق:

الدكتور ربيع بن هادي، ن: الجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة، ط: ١، عام ١٤٠٤ هـ.

٢٣٢ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، ن: دار الفكر ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤١٨ هـ.

٢٣٣ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن: المكتبة السلفية ـ القاهرة.

٢٣٤ ـ **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**: للدكتور محمد بن أبو شهبة، ن: عالم المعرفة ـ جدّة، ط: ١، عام١٤٠٣ هـ.

٢٣٥ ـ **الوضع في الحديث وطريقة التخلّص منه**: لسيد عبد الماجد الغَوْري، ن: دار ابن كثير ـ دمشق، ط: ١، عام ١٤٢٧ هـ.

٢٣٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان، ن: دار صادر ـ بيروت، ط: ١، عام ١٣٩٧ هـ.

❐❐❐

فهرس مصطلحات الجزء الثالث

الموضوع	رقم الصفحة
حرف اللّام	
ل	٥
لا	٥
لئن أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عنه	٦
لا أحدَ أثبت منه	٦
لا أحدَ أثبت مِن مثل فلانٍ	٧
لا أختاره في الصحيح	٧
لا أدري ما هو	٨
لا أصلَ له	٨
لا أصلَ له بهذا اللفظ	١٢
لا أعرف له نظيراً في الدنيا	١٢
لا أعرفه	١٢
لا أعلم إلاّ خيراً	١٥
لا أعلم به بأساً	١٥
لا بأسَ به	١٧

الموضوع	رقم الصفحة

لا تحلّ الرواية عنه ٢١
لا تحلّ كتابة حديثه ٢١
لا شيءَ ٢١
لا يُتابَع على حديثه ٢٢
لا يجوز في الضحايا ٢٤
لا يحتجُّ به ٢٥
لا يخفى حالُه على العميان ٢٧
لا يدرىٰ من ذا الحيوان ٢٧
لا يسأل عنه ٢٨
لا يُساوي شيئاً ٢٨
لا يُساوي دستجة بقلٍ ٢٩
لا يسوٰى كعباً ٣٠
لا يسوٰى نواةً في الحديث ٣١
لا يُساوي فلساً ٣٢
لا يُستشهد بحديثه ٣٣
لا يُستشهد به ٣٣
لا يسوٰى نواةً ٣٣
لا يُشتغل به ٣٣
لا يصحّ ٣٣
لا يصحّ حديثه ٣٨
لا يُعتَبر به ٣٩
لا يُعترف بحديثه ٣٩
لا يُعَرف ٣٩
لا يُعرَف له أصلٌ ٣٩
لا يُعرف له حالٌ ٤٠

الموضوع	رقم الصفحة

لا يفقه رجلٌ لا يدخل حجرة سعيد بن أبي عروبة ٤٠
لا يكاد يُعرَف ٤١
لا يُكتَب حديثه ٤١
لا يُكتَب عنه إلاّ زحفاً ٤١
لا يُوثَق به ٤١
اللاَّحق ٤٢
اللَّلحَّان ٤٢
اللَّحق ٤٢
اللَّحن في الحديث ٤٤
للضَّعف ما هو ٥٧
لفظاً ٥٨
لطائف الإسناد ٥٨
لَعَن الله من يكتب عنه ٥٨
اللَّفظ لفلانٍ ٥٩
اللَّفظ له ٦٠
اللِّقاء ٦٠
اللَّقب ٦٠
لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً ٦٠
لم أَرَ أعمى قلباً منه ٦٠
لم تثبت عدالته ٦٢
لم يجتَمعْ اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ ٦٢
لم يحدِّث عنه فلان ٦٧
لم يختلف فيه اثنان ٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً ٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ جرحاً ٧١

الموضوع	رقم الصفحة

لم يذكر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً ٧١
لم يرو عنه غيرُ فلان ٧١
لم يرو عنه فلان ٧٢
لم يصحّ ٧٢
لم يصحّ حديثه ٧٢
لم يضعِّفه أحدٌ ٧٢
لم يكن من القريتين عظيمٌ ٧٣
لم يُوجَد ٧٣
لم يُوجَد له أصلٌ ٧٤
لنا ما روى لا ما رأى ٧٤
له أوابد ٧٤
له بلايا ٧٤
له رؤية ٧٥
له طامّات ٧٥
له طامّات وأوابد ٧٥
له غرائب ٧٥
له ما يُنكَر ٧٥
له مَناكِير ٧٥
لو ارتدَّ عبد الرَّزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه ٢٧
لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه ٧٦
لو كان فيه طباخٌ لحدَّثتُكم عنه ٧٧
ليس بالثقة ٧٨
ليس بالحافظ ٧٨
ليس بالقوي ٨٠
ليس بالمتين ٨١

الموضوع	رقم الصفحة

ليس بالمرضيّ ٨١
ليس ببعيدٍ من الصَّواب ٨١
ليس بثقةٍ ٨١
ليس بثقةٍ ولا مأمون ٨٤
ليس بحُجَّة ٨٤
ليس بذاك ٨٤
ليس بذاك القويّ ٨٧
ليس بذاك المتين ٨٩
ليس بشيءٍ ٩٠
ليس بعُمدة ٩٥
ليس بقويٍّ ٩٥
ليس بمأمونٍ ٩٥
ليس بمرضيٍّ للضَّعف ٩٦
ليس بمستقيم الحديث ٩٦
ليس بمستقيم اللِّسان ٩٦
ليس به بأسٌ ٩٧
ليس في هذا الباب شيءٌ أصحُّ مِن هذا ٩٧
ليس له أصلٌ ٩٧
ليس مثل فلان ٩٧
ليس من أهل الحفظ ٩٨
ليس من أهل القباب ٩٨
ليس من جمّازات المحامل ٩٩
ليس من جمال المحامل ٩٩
ليس هو من عيالنا ١٠٠
ليس ينشرح له الصَّدر ١٠٠

ليس يحمدونه ١٠٢
لَيِّنٌ ١٠٣
لَيِّنُ الحديث ١٠٣
ليس من أهل القباب ١٠٣
ليس هو من أهل المحامل ١٠٤
ليس هو من جمال المحامل ١٠٤
ليس عليه العملُ ١٠٤

م ١٠٧
ما ١٠٧
مائلٌ عن الحقّ ١٠٧
مر ١٠٨
ما أجوده من حديثٍ ١٠٨
ما أحوجه أن تُضرَب عنقُه ١٠٩
ما أشبه حديثه بثياب نيسابور ١١٠
ما أعلم به بأساً ١١٠
ما أقرب حديثه ١١١
ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة ١١١
ما علمت فيه جرحاً ١١١
ما في الدنيا أحمق ممن يسأل عن محمد بن يحيى ١١٢

الموضوع	رقم الصفحة

ما كان يدري أيّ رجليه أطول ١١٢
ما كان يسوىٰ طليةً أو طليتين في الحديث ١١٣
المئات ١١٥
المؤتلف والمختلف ١١٥
مأمونٌ ١٢٢
المؤنَّن ١٢٢
المبتدىء ١٢٢
المبتدع ١٢٢
المبشّرون بالجنّة ١٢٢
المبهم من الرواة ١٢٣
المبهمات ١٢٣
المتابع ١٢٩
المتابعة ١٢٩
المتابعات ١٣١
المتابعة التّامّة ١٣١
المتابعة القاصرة ١٣١
المتأخّرون (من المحدِّثين) ١٣٢
متثبّتٌ في التعديل ١٣٢
المتروك (من الحديث) ١٣٢
متروك ١٣٣
متروك الحديث ١٣٣
المتساهلون في الجرح والتعديل ١٣٥
المتشابه ١٣٦
المتشابه المقلوب ١٣٩
المتشابهون ١٤٠

الموضوع	رقم الصفحة

المتشدِّدون في الجرح والتعديل ١٤٠
المتّصل ١٤١
المتّصل المرفوع ١٤٢
المتّصل الموقوف ١٤٢
متعنِّتٌ في التوثيق متثبّتٌ في التعديل ١٤٣
متعنّتٌ في تضعيف الأحاديث ١٤٤
متعنِّتٌ في الجرح ١٤٤
متَّفق على تركه ١٤٤
متَّفق عليه ١٤٤
المتَّفق والمفترق ١٤٥
المتقدِّمون (من المحدِّثين) ١٤٩
المتقدِّمون والمتأخّرون ١٤٩
المُتقِن ١٥٤
مُتقنٌ ١٥٥
مُتقنٌ ثبتٌ ١٥٥
المتلقَّن ١٥٦
مُتماسِكٌ ١٥٦
المَتْنُ ١٥٦
مُتَّهَمٌ بالكذب ١٥٦
مُتَّهَمٌ بالوضع ١٥٧
المتواتر ١٥٧
المتواتر العملي ١٦١
المتواتر اللَّفظي ١٦٢
المتواتر المعنوي ١٦٢
المتوسِّط ١٦٢

الموضوع	رقم الصفحة

المتيقِّظ ١٦٢
مثلَّثة ١٦٢
مثنَّاة تحت ١٦٢
مثنَّاة تحت بعد همزة ١٦٢
مثنَّاة فوق ١٦٢
مثنَّى بن الصَّباح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ ويَنقُض الوضوء ١٦٢
مج ١٦٣
مجالدٌ يجلد في الحديث ١٦٤
المجالسة ١٦٤
مجاميع الحديث ١٦٤
المجرَّح ١٨١
مجروح ١٨١
المجلس ١٨١
مجلس الإملاء ١٨١
المجلَّد ١٨٢
مجمعٌ على تركه ١٨٢
المجهول ١٨٣
مجهول ١٨٣
مجهول الحال ١٩٠
مجهول العين ١٩١
المجوَّد ١٩٢
المحامليّات ١٩٣
محتجٌّ به ١٩٣
المحدِّث ١٩٣
المحذوف ١٩٥

الموضوع	رقم الصفحة

المحرَّف ١٩٦
محرَّف السَّند ١٩٦
محرَّف المتن ١٩٦
المحفوظ ١٩٦
المُحكَم ١٩٧
مُحكَم الحديث ١٩٨
محلّه الصِّدق ١٩٨
المحنة ١٩٨
المحو ١٩٨
مخارج الحديث ١٩٨
المختارة ١٩٩
مختارات من متون الحديث ١٩٩
المختصر ٢٠١
المختلط ٢٠١
المختلطون ٢٠١
مختلف الحديث ٢٠٦
مختلفٌ فيه ٢٠٨
المَخْرَج ٢٠٩
المخرِّج ٢٠٩
المُخرِج ٢١٠
المخضرم ٢١٠
مد ٢١٥
المدبَّج ٢١٥
المُدْرَج ٢١٦
مُدْرَج الإسناد ٢٢٣

الموضوع	رقم الصفحة

مدْرَج المتن ٢٢٣
المدلِّس (الحديث) ٢٢٣
المدلِّس (الراوي) ٢٢٣
المذاكرة ٢٢٣
مراتب الأصَحِّيّة ٢٢٤
مراتب الجرح والتعديل ٢٤٥
مرحلة الرواية ٢٤٥
مرحلة ما بعد الرواية ٢٤٥
المردود ٢٤٥
مردود الحديث ٢٤٦
المُرْسَل ٢٤٦
المُرسَل الخفيّ ٢٥١
مُرسَل الصحابي ٢٥٥
مَرَّضه فلان ٢٥٦
المرفوع ٢٥٧
المرفوع حُكماً ٢٥٨
المرفوع الحُكمي ٢٥٩
المرفوع التقريريّ ٢٥٩
المرفوع الفعليّ ٢٥٩
المرفوع القوليّ ٢٥٩
المرفوع الوصفيّ ٢٥٩
المروءة ٢٥٩
المزكّي ٢٦٠
المزيد في متّصل الأسانيد ٢٦٠
مس ٢٦٢

الموضوع	رقم الصفحة

مسألة اللَّفظ ٢٦٢
المسانيد ٢٨١
المساواة ٢٩٤
المُستَتِر ٢٩٥
المستخرجات ٢٩٥
المستدركات ٣٠٥
المستفيض ٣٠٩
المستقصىٰ ٣٠٩
المستقيم ٣٠٩
المستملي ٣٠٩
المستور ٣١٠
المستوفى ٣١١
المسروق ٣١١
المسلسل ٣١١
المسلسل بصفات الرِّواية ٣٢٥
المسلسل بصفات الرُّواة ٣٢٥
المسلسل بأحوال الرُّواة ٣٢٥
المسلسل من الحديث ٣٢٦
المسلم البالغ ٣٢٦
المُسْنَد ٣٢٦
المُسْنَد (الحديث) ٣٢٦
المُسْنِد ٣٢٩
مشَّاه فلان ٣٣٠
المشاهدة ٣٣٠
المشق ٣٣٠

الموضوع	رقم الصفحة

المشبَّه ٣٣٠
المشبَّه المقلوب ٣٣١
مشكل الآثار ٣٣١
مشكل الحديث ٣٣١
المشهور ٣٣١
المشيخات ٣٣٤
المشيخة ٣٣٤
المصائب ٣٣٤
المصافحة ٣٣٥
المصدر الأصلي للحديث ٣٣٦
المصدر شبه الأصلي للحديث ٣٣٦
المصدر غير الأصلي للحديث ٣٣٦
المصحَّف ٣٣٦
مُصْحَف ٣٣٧
مصطلح الحديث ٣٣٨
المصنَّف ٣٣٨
المصنَّفات ٣٣٨
المضطرب ٣٤٢
مضطربٌ ٣٥٤
مضطرب الإسناد ٣٤٥
مضطرب الحديث ٣٤٥
مضطرب المتن ٣٤٦
المضعَّف ٣٤٦
مطروح ٣٤٧
المطروح ٣٤٧

الموضوع	رقم الصفحة

مطعونٌ فيه ٣٤٨
مطروح الحديث ٣٤٨
مُظلِم الأمر ٣٤٨
معاً ٣٤٨
المعاجم ٣٤٨
المعاجم الثلاثة ٣٤٩
المعاجم الحديثية ٣٤٩
معاجم الشيوخ والمشيخات ٤٥٦
المعارضة ٣٧٧
المعاصرة ٣٨٣
المعتزلة ٣٨٣
المعجم ٣٨٤
المعجمة ٣٨٤
المعدَّل ٣٨٥
المعدِّل ٣٨٥
معدن الكذب ٣٨٥
معرفة الإخوة والأخوات ٣٨٥
معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم ٣٨٥
معرفة الألقاب ٣٨٥
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم ٣٨٥
معرفة التابعين ٣٨٥
معرفة تواريخ الرواة ٣٨٦
معرفة تواريخ المتون ٣٨٦
معرفة الثقات والضعفاء من الرواة ٣٨٦
معرفة الحفَّاظ ٣٨٦

الموضوع	رقم الصفحة

معرفة الصَّحابة ٣٨٦
معرفة طبقات العلماء والرُّواة ٣٨٦
معرفة العلماء والرواة ٣٨٧
معرفة المؤتلف والمختلف ٣٨٧
معرفة المبهمات ٣٨٧
معرفة المتشابه ٣٨٧
معرفة المتَّفق والمفترق ٣٨٧
معرفة المفردات من الأسماء والكُنىٰ والألقاب ٣٨٧
معرفة من أُسند عنه من الصحابة الذي ماتوا في حياة النبي ﷺ ٣٨٨
معرفة من خلط من الثقات ٣٨٨
معرفة مَن ذُكر بأسماء أو صفات مختلفة ٣٨٨
معرفة المهل ٣٨٨
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم ٣٨٩
معرفة الموالي من الرواة والعلماء ٣٨٩
معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها ٣٨٩
معرفة الوحدان ٣٨٩
المعروف ٣٨٩
معروفٌ ٣٩٠
المُعضَل ٣٩١
المعضلات ٣٩٤
المعلَّق ٣٩٤
معلَّقات البخاري ٣٩٧
المعلّ ٤٠٢
المعلَّل ٤٠٢
المعلول ٤١٠

الموضوع	رقم الصفحة

المعنعن ٤١٠
المفردات ٤١١
المفردات من الأسماء ٤١١
المفردات من الأسماء والكنى ٤١١
المفيد ٤١١
مق ٤١٤
المقابلة ٤١٤
مقارب الحديث ٤١٥
المقاطع ٤١٦
المقاطيع ٤١٦
المقبول ٤١٧
مقبولٌ ٤١٧
المقطوع ٤١٧
المقطوع الفعلي ٤١٩
المقطوع القولي ٤٢٠
مقلٌ ٤٢٠
المقلوب ٤٢٠
مقلوب السَّند ٤٢٤
مقلوب المتن ٤٢٤
المكاتبة ٤٢٤
المكاتبة المجرَّدة ٤٢٦
المكاتبة المقرونة ٤٢٦
الملازمة ٤٢٧
الملزقات ٤٢٧
المملي ٤٢٩

الموضوع	رقم الصفحة

المميِّز ٤٢٩
المناولة ٤٢٩
المناولة المجرَّدة عن الإجازة ٤٢٩
المناولة المقرونة بالإجازة ٤٢٩
مَن اتَّفق اسمه واسم أبيه وجدِّه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمه واسمُ شيخه وشيخ شيخه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُ شيخه والراوي عنه ٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُه وكنيتُه ٤٣٢
مَن اختلط من الثقات ٤٣٣
مَن اشترك في الرواية عنه أثناء تباعد ما بين وفاتيهما ٤٣٣
مِن أنكر ما رواه فلانٌ ٤٣٤
مِن بلايا فلان كذا ٤٣٤
مِن ثقات الثقات ٤٣٤
مِن حيوانات البرِّ ٤٣٤
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوتٍ متعدِّدة ٤٣٤
مَن لم يرو إلا حديثاً واحداً ٤٣٤
مَن لم تر عيناي والله مثله قطّ ٤٣٥
مَن لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحدٌ ٤٣٥
مَن مثل فلان؟ ٤٣٥
مِن معادن الصِّدق ٤٣٥
ممَّن يزداد كلَّ يوم عندنا خيراً ٤٣٦
مَن وافَقَ اسمُ شيخه اسمَ أبيه ٤٣٦
مَن وافق اسمهُ نسبته ٤٣٦
مَن وافقت كنيتُه كنيةَ أخيه ٤٣٧
مَن حدَّث ونسي ٤٣٧

الموضوع	رقم الصفحة

من ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعدِّدة ٤٣٩
مِن السنة كذا ٤٤٠
مِن مصائب فلانٍ كذا ٤٤١
مِن معادن الصِّدق ٤٤١
منبع الكذب ٤٤٢
المنتهي ٤٤٢
المنسوبون إلى خِلاف الظَّاهر ٤٤٢
المنسوبون إلى غير آبائهم ٤٤٤
المنسوخ ٤٤٥
المنقطع ٤٤٦
المنقلب ٤٤٨
المُنكَر ٤٤٨
مُنكَر الحديث ٤٥٣
مُنكِرو الحديث ٤٦٠
الموافقة ٤٧٦
الموالي من الرواة والعلماء ٤٧٦
موثَّق ٤٨٠
الموحَّدة ٤٨١
مود ٤٨١
الموصول ٤٨١
الموضوع ٤٨١
موضوعٌ لا أصلَ له ٥٢١
الموطَّآت ٥٢١
الموقوف ٥٢٨
مي ٥٣٣

الموضوع	رقم الصفحة

ميزانٌ ٥٣٣
المُهمَل ٥٣٣
المهملة ٥٣٤
من ٥٣٤

حـــرف النُّـــون

ن ٥٣٥
نا ٥٣٥
النّازل ٥٣٥
النَّازل من الأسانيد ٥٣٥
النَّاسخ والمنسوخ ٥٣٥
ناسخ الحديث ومنسوخة ٥٣٥
الناسخ من الحديث ٥٣٧
ناصبيّ ٥٣٧
ناولني ٥٣٨
نبّأنا ٥٣٨
نبّأني ٥٣٨
نجوم الأرض ٥٣٨
نحوه ٥٣٨
نزكوه ٥٣٩
النزول ٥٣٩

الموضوع	رقم الصفحة
نس	٥٤٠
نسأل الله السَّلامة	٥٤٠
النسب التي باطنها علىٰ خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسب التي علىٰ خلاف ظاهرها	٥٤١
النسخ	٥٤١
النسخة	٥٤١
النشق	٥٤٢
نعم حشو المصر هو	٥٤٣
نقد الحديث	٥٤٣
النقد الخارجي	٥٧٧
النقد الداخلي	٥٨٣
نقد الرجال	٥٨٣
نسيج وحده	٥٨٣
نقمة وعذاب	٥٨٤
نُهينا عن كذا	٥٨٤
النواصب	٥٨٥

حـــرف الهـــاء

هـ	٥٩١
هالكٌ	٥٩١
هذا الحديث باطلٌ لا أصلَ له	٥٩١

الموضوع	رقم الصفحة

هذا الحديث لا أصلَ له في الكتاب والسنة ٥٩١
هب ٥٩٢
هذا الحديث أصحُّ شيءٍ في الباب ٥٩٢
هذا الحديث أصحّ من كذا ٥٩٢
هـٰذا الحديث لا يصحُّ أو لا يثبت ٥٩٢
هـٰذا الحديث من بلاه ٥٩٣
هـٰذا حديثٌ مُنكَرٌ ٥٩٤
هـٰذا سماعي عند فلانٍ ٥٩٤
هـٰذا لفظُ فلانٍ ٥٩٤
الهذرمة ٥٩٤
هش ٥٩٤
هسق ٥٩٤
هل العلماء إلا شعبة ٥٩٤
همزة بعد الألف ٥٩٥
هو أكذب من حماري هـٰذا ٥٩٥
هو أكذب من روث حمار الدجال ٥٩٥
هو عندي أضعف من كل ضعيف ٥٩٦
هو والرِّيح سواء ٥٩٨
هو شيخٌ ليس بذاك ٥٩٨
هو عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون ٥٩٩
هو علىٰ يدي عدل ٥٩٩
هو كذا وكذا ٥٩٩
هينم القارئ ٥٩٩

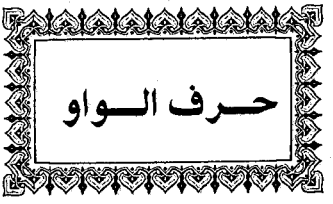

واضعٌ واهٍ ٦٠١
واهٍ ٦٠١
واهٍ ضعَّفوه ٦٠١
واه بمرة ٦٠١
واقفي ٦٠٢
واهي الحديث ٦٠٢
وبه قال: حدثنا ٦٠٢
وُثّق به ٦٠٣
وثَّقه ابن حبان ٦٠٣
الوجادة ٦٠٣
وجدتُ بخطّ فلان ٦٠٦
وجدتُ بخطّ أبي ٦٠٦
وجدتُ عن فلان ٦٠٦
وجدتُ في كتاب فلان ٦٠٦
وجدتُ في كتاب ظننت أنه من خط فلان ٦٠٦
الوجه ٦٠٦
الوحدان ٦٠٧
الوحدانيات ٦٠٩
الوحشيات ٦٠٩
وسطٌ ٦٠٩

الموضوع	رقم الصفحة
الوحي الباطن	٦٠٩
الوصل	٦١٠
الوصية	٦١٠
وضّاعٌ	٦١١
الوضع	٦١١
وفي الباب عن	٦١١
وَضَع حديثاً	٦٢٣
الوفيات	٦٢٣
وقعتُ بين أسدين	٦٢٤
الوقف	٦٢٥
الوهم	٦٢٥

حـرف اليـاء

ي	٦٢٩
يأتي بالعجائب	٦٢٩
ياقوتة بين العلماء	٦٢٩
يبلغ به	٦٣٠
يتكلمون فيه	٦٣٠
يثبِّج	٦٣٠
يُجَمَع حديثه	٦٣١
يُجهَل	٦٣٢

الموضوع	رقم الصفحة

يحدِّث بأحاديث ليست بمضيئة ٦٣٢
يحوِّل ٦٣٢
يخالف الثقات ٦٣٢
يرفعه (الحديث) ٦٣٢
يُروىٰ عنه ٦٣٣
يروي المناكير ٦٣٣
يروي الموضوعات ٦٣٣
يزرف الحديث ٦٣٥
يزرف في الحديث ٦٣٦
يزيد في الرقم ٦٣٦
يسرق الحديث ٦٣٦
يستأهل أن يُحفَر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها ٦٣٦
يُستسقىٰ بحديثه ٦٣٧
يُستسقىٰ به ٦٣٨
يضع ٦٣٩
يضع الحديث ٦٣٩
يُضَعَّف ٦٣٩
يُعتبر حديثه ٦٣٩
يُعتبر به ٦٣٩
يُعَرف ويُنكَر ٦٤٠
يعني ٦٤٠
يُغرب ٦٤١
يُغرب ويخالف ٦٤١
يفتعل الحديث ٦٤١
يُكتَب حديثه ٦٤٢

الموضوع	رقم الصفحة

يكذب ٦٤٢
يُنكر مرةً ويعرف أخرىٰ ٦٤٢
يُنكر عن فلانٍ ٦٤٢
ينميه ٦٤٣
يهم ٦٤٣

الفهرس العام

لمصطلحات الأجزاء الثلاثة

فهرس مصطلحات الجزء الأول

المصطلح	رقم الصفحة
حرف الألف	
الآباء الرواة عن الأبناء	١٠٥
آداب طالب الحديث	١٠٦
آداب كتابة الحديث	١١١
آداب المحدِّث	١١٣
آفةٌ من الآفات	١٢٠
آفته فلان	١٢٢
آيةٌ	١٢٣
آيةٌ من الآيات	١٢٣
أباحَ لي	١٢٧
إباضِيٌّ	١٢٧
الأبدال	١٣٠
ابن خمس	١٣٠
أبنا	١٣١
الأبناء الرواة عن الآباء	١٣١
الإبهام	١٣٣
الأبواب	١٣٣
أتباع التابعين	١٣٥
اتِّحاد المخرج	١٣٧
الاتِّصال	١٣٧
اتِّصال السند	١٣٧
اتَّقِ حيَّات سَلْمٍ لا تلسعك	١٣٨
اتِّهام الراوي بالكذب أو الوضع	١٣٨
اتُّهم بأمر سوء	١٣٩
اتُّهم بسرقة الحديث	١٤٠
اتُّهم في اللِّقاء	١٤٠
الأثبات	١٤١
أثبتُ البلاد في الحديث الصحيح	١٤٣
أثبتُ الناس	١٤٣
أثبتُ الناس في فلان	١٤٣
الأثر	١٤٤
الأثريّ	١٤٥

المصطلح	رقم الصفحة
أجُائيه بين يدي الله غداً	١٤٥
الإجازة	١٤٦
إجازة للمحمول أو بالمجهول	١٤٧
إجازة الشيخ	١٤٧
إجازةٌ عامّةٌ	١٤٧
أَجاز لي	١٤٨
أجازني	١٤٨
إجازةُ ما لم يتحمَّله المجيزُ	١٤٨
إجازة المعدوم	١٤٨
إجازة معيَّنٍ لمعيَّنٍ	١٤٩
إجازة الطِّفل	١٥٠
أجرأ من خاصي الأسد	١٥٠
الأجزاء	١٥٠
أجزتُ فلاناً الفلاني	١٥٢
أجزتُ لبعض الناس	١٥٢
أجزتُ لفلانٍ كذا، إن شاء روايته عني	١٥٢
أجزتُ لك إن شئتَ أو أحببتَ أو أردتَ	١٥٣
أجزتُ لك أن تروي عني إن شئتَ الرواية عني	١٥٣
أجزت لمن يشاء الرواية	١٥٣
إجازة المجاز	١٥٣

المصطلح	رقم الصفحة
إجازة معلّقة	١٥٤
أجزت لمن يشاء فلان	١٥٤
أجزتُك	١٥٤
أجزتك جميع مسموعاتي أو مروياتي	١٥٤
أجزتكم	١٥٤
أجوَدُ الأسانيد	١٥٤
الآحاد	١٥٥
أحاديث الآحاد	١٥٦
أحاديثه تُشبه أحاديثَ فلان	١٥٦
الأحاديث الثلاثية	١٥٧
أحاديثه تُشبه أحاديثَ الثقات	١٥٨
أحاديثه تُشبه أحاديثَ فلان	٢٥٨
الأحاديث الثلاثية	١٥٩
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ الثقات	١٥٩
أحاديثه لا تُشبه أحاديثَ فلانٍ	١٦١
الأحاديث المشتهرة على الألسنة	١٦٢
احتجَّ به البخاري ومسلم	١٦٢
أحداث الصحابة	١٦٢
أحدُ الأحدين	١٦٢
أحسَنُ شيءٍ في الباب	١٦٣
أحسَنُ شيءٍ في هذا الباب	١٦٣
أحكام الرواية	١٦٣
أخ نا	١٦٣
أخافُ أن يكون من الذين ضلَّ سعيهم	

المصطلح	رقم الصفحة
في الحياة الدنيا	١٦٣
أخبار الآحاد	١٦٤
أخباريٌّ	١٦٤
أخبر فلانٌ	١٦٤
أخبرك	١٦٥
أخبرني الثقة	١٦٥
أخبرني	١٦٦
أخبرني مَن لا أتَّهم	١٦٦
أخبرني من لا أتهم من أهل العلم	١٦٧
أخبرنا	١٦٧
أخبرنا إجازةً	١٦٨
أخبرنا إذناً	١٦٨
أخبرنا بقراءتي وقراءةً عليه	١٦٩
أخبرنا بقراءتي عليه وأنا أسمع	١٦٩
أخبرنا سماعاً أو قراءةً	١٦٩
أخبرنا فلانٌ وفلانٌ واللفظ لفلانٍ، أو هـٰذا لفظُ فلانٍ	١٦٩
أخبرنا فيما جازني أو أجاز لي	١٧٠
أخبرنا فيما أذن لي فيه	١٧٠
أخبرنا فيما أطلق لي روايته	١٧٠
أخبرنا قراءةً عليه	١٧٠
أخبرنا كتابةً	١٧٠
أخبرنا مشافهةً	١٧٠
أخبرنا مكاتبةً	١٧١
أخبرنا مناولةً	١٧١

المصطلح	رقم الصفحة
الاختبار	١٧١
اختصار الحديث	١٧٣
اختلط	١٧٤
الاختلاط	١٧٤
اختلاف الحديث	١٧٤
اختلاف الروايات	١٧٧
اختُلف فيه	١٧٧
أخذ الأجرةَ على التحديث	١٧٨
أخرج له البخاري أو مسلم في الأصول	١٧٩
أخرج له البخاري أو مسلم في المتابعات والشواهد	١٧٩
أخرج المحدِّثُ الحديث	١٧٩
أخسَرُ من حمّالة الحطب	١٨٠
أخشَنَ فيه القولَ	١٨١
الإخوة والأخوات	١٨٢
أخ نا	١٨٢
الأداء	١٨٤
أدخل على المشايخ	١٨٤
الإدراج	١٨٥
الإدراج في السَّند	١٨٥
الإدراج في المتن	١٨٥
إذا حدَّث عبد الرحمن بن مهدي عن رجلٍ فهو حُجَّةٌ	١٨٥
إذا رأيتني قد كتبتُ عن الرجل	

المصطلح	رقم الصفحة
ولا أحدِّث عنه فلا تسأل عنه	١٨٦
إذا قامت الخيل لم يجلس مع الرجالة	١٨٧
إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي	١٨٨
إذنٌ مجرَّدٌ	١٩٧
الأربعة	١٩٧
الأربعينات	١٩٨
الإرجاء	١٩٩
أرجو أنّه لا بأسَ به	٢٠٥
أرجو أن يُحتمل حديثه	٢٠٨
الإرسال	٢٠٩
ارْمِ به	٢٠٩
أرنا	٢١٠
أسأل الله السَّلامة	٢١٠
أسباب الحديث	٢١٠
أسباب الطعن في الراوي	٢١٠
أسباب وُرود الحديث	٢١١
أستخير الله فيه	٢١٣
الاستشهاد	٢١٣
استشكال الحديث	٢١٤
استشهد به البخاري تعليقاً ولم يخرِّج له احتجاجاً، ولا مقروناً ولا متابعةً	٢١٤
استشهد به الشيخان أو أحدهما	٢١٥
الاستفاضة	٢١٥
الاستقراء	٢١٥

المصطلح	رقم الصفحة
الاستقراء التّام	٢١٦
استقلال السُّنّة بتشريع الأحكام	٢١٦
الاستملاء	٢١٤
الأسد	٢٢٥
الإسرائيليّات	٢٢٥
أسطوانةٌ	٢٢٥
الأسماء	٢٢٥
أسماء الرجال	٢٢٦
الأسماء والكنى	٢٤٤
الأسماء التي يشترك فيها الرجال والنّساء	٢٤٥
الأسماء المفردة والكُنى والألقاب	٢٤٥
الإسماع	٢٤٥
الإسناد	٢٤٦
إسنادٌ صحيحٌ نظيفٌ	٢٥٠
إسناده تالفٌ	٢٥٠
إسناده ثابتٌ	٢٥٠
إسناده جيّدٌ	٢٥٠
إسناده حسنٌ	٢٥١
إسناده ذاهبٌ	٢٥١
الإسناد السَّافل	٢٥١
إسناده ساقطٌ	٢٥١
إسناده صالحٌ	٢٥١
إسناده صحيحٌ أو «صحيحُ	

المصطلح	رقم الصفحة
الإسناد»	٢٥٢
إسناده ضعيفٌ أو «ضعيفُ الإسناد»	٢٥٢
الإسناد العالي	٢٥٣
إسناده فاسدٌ	٢٦٠
إسناده فيه اختلافٌ	٢٦٠
إسناده فيه ضعفٌ	٢٦٠
إسناده قويٌّ أو «قويُّ الإسناد»	٢٦٠
إسناده كالشمس	٢٦٢
إسناده لا بأسَ به أو «لا بأسَ بإسناده»	٢٦٣
إسناده لا يمضي	٢٦٤
إسناده ليس بالقويّ	٢٦٤
إسناده ليس بذلك القائم	٢٦٤
إسناده ليس بشيءٍ	٢٦٤
إسناده ليِّنٌ	٢٦٥
إسناده متماسكٌ	٢٦٥
إسناده مستقيمٌ	٢٦٥
إسناده مظلمٌ	٢٦٦
إسناده نظيفٌ	٢٦٦
الإسناد المعنعن	٢٦٦
الإسناد النازل	٢٦٧
إسناده نظيفٌ	٢٦٧
إسناده هالكٌ	٢٦٧
إسناده واهٍ بمرَّة	٢٦٨
الإشارة بالرَّمز	٢٦٨
إشكال الحديث	٢٦٩
أشهد على فلانٍ أنه	٢٦٩
الأصاغر	٢٦٩
أصاغر الصحابة	٢٦٩
أصحاب الحديث	٢٧٠
أصحاب الرأي	٢٧٠
أصحاب الفنون	٢٧٠
أصحاب المحابر	٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد	٢٧٠
أصَحُّ الأسانيد عن أبي بكر	٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن علي	٢٧١
أصَحُّ الأسانيد عن عائشة	٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود	٢٧٢
أصَحُّ الأسانيد عن ابن مسعود	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن أمّ مسلمه	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن عبد الله بن عمرو بن العاص	٢٧٣
أصَحُّ الأسانيد عن أبي موسى الأشعري	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أنس بن مالك	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن ابن عباس	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن جابر بن	

المصطلح	رقم الصفحة
عبد الله	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن عقبة بن عامر	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن بريدة	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد عن أبي ذرٍّ	٢٧٤
أصَحُّ الأسانيد المكِّيّين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد اليمانيين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد المصريّين	٢٧٥
أصَحُّ أسانيد الخراسانيّين	٢٧٦
أصَحُّ شيءٍ في الباب كذا	٢٧٦
أصدَقُ البشر وأوثق الخلق	٢٧٦
الأصل	٢٧٨
أصل الحديث	٢٨١
أصل الشيخ	٢٨٤
أصل المصنِّف	٢٨٤
أصلٌ معمولٌ به	٢٨٤
أصلح في كتابه أو في كتاب غيره	٢٨٤
الأصناف	٢٨٥
الأصول	٢٨٥
أصول التخريج	٢٨٦
أصول الحديث	٢٨٧
الأصول الخمسة	٢٨٧
الأصول الستة	٢٨٧
أضبَطُ الناس	٢٨٩
الاضطراب	٢٨٩
الأطراف	٢٨٩

المصطلح	رقم الصفحة
الاطلاق	٢٩٣
أظن أنّ الشيطان تبدَّىٰ علىٰ صورته	٢٩٣
الاعتبار	٢٩٤
الاعتزال	٢٩٥
الإعجام	٢٩٥
الإعراب	٢٩٥
إعرابيٌّ مجهولٌ	٢٩٦
الإعضال	٢٩٦
الإعلام	٢٩٦
إعلام الشيخ	٢٩٧
أعلَمُ الناسِ في فلانٍ	٢٩٧
أغرَبَ علىٰ أقرانه	٢٩٧
الافتتاح	٢٩٨
الأفراد	٢٩٨
أفراد البخاري	٣٠٢
أفراد البلدان	٣٠٢
أفراد العلم	٣٠٣
أفراد القبائل	٣٠٤
أفراد مسلم	٣٠٤
أفسدوه علينا	٣٠٥
الإقرار	٣٠٥
الأقران	٣٠٦
أقسام (الحديث) الحسن	٣٠٦
أقسام (الحديث) الصحيح	٣١٠

المصطلح	رقم الصفحة
أقسام العلو	٣١٠
الإقلاب	٣١٠
الأكابر عن الأصاغر	٣١٠
اكتبْ عنه	٣١٠
أكثر الصحابة روايةً للحديث	٣١٠
أكذَبُ الناس	٣١١
ألجأ الحديثَ إلىٰ فلانٍ	٣١١
ألحق في كتابه أو في كتاب غيره	٣١١
الإلزامات	٣١١
ألفاظ الأداء	٣١٢
ألفاظ تحمّل الحديث وأدائه	٣١٢
ألفاظ الجرح والتعديل	٣١٢
الألقاب	٣١٢
ألقاب المحدِّثين	٣١٨
الله أعلَمُ	٣١٨
الله المستعان	٣١٩
اللهم سلِّم سلِّم	٣٢٠
إلىٰ	٣٢٠
إلىٰ الضّعف ماهو	٣٢٠
إليه المنتهىٰ في الثبت	٣٢٢
إليه المنتهىٰ في الكذب	٣٢٣
إليه المنتهىٰ في الوضع	٣٢٣
الأمالي	٣٢٣
الإمام	٣٢٥
إمام المتقين	٣٢٥

المصطلح	رقم الصفحة
إمام الدنيا	٣٢٦
إمام الأئمة	٣٢٦
إمام أهل زمانه في العلم والأخبار	٣٢٦
أُمرنا كذا	٣٢٧
الأمر عندنا	٣٢٨
الأمر المجتمع عليه عندنا	٣٢٩
إمساك الثقة	٣٣٢
الإملاء	٣٣٢
الأمّهات السِّتّ	٣٣٢
أمير المؤمنين في الحديث	٣٣٣
إنّ غيره أحبّ إليّ	٣٤١
أنَّ	٣٤١
أنَّ فلاناً أخبر	٣٥٤
أنَّ فلاناً حدَّث	٣٥٤
أنَّ فلاناً قال	٣٥٤
إنّ هٰذا الحديث من مناكير فلان، أو من أنكر ما رواه فلانٌ	٣٥٥
إنّه ليس مثل فلانٍ	٣٥٥
أنا	٣٥٥
الأنئنة	٣٥٥
أنبأنا	٣٥٥
أنبأنا إجازةً	٣٥٦
أنبأنا قراءةً عليه وأنا أسمع	٣٥٦
أنبأني	٣٥٦

المصطلح	رقم الصفحة
أنبأني إجازةً	٣٥٦
الانتخاب	٣٥٧
انتهىٰ اللحقُ	٣٥٧
الأنساب	٣٥٨
الانقطاع	٣٥٩
الإنكار	٣٥٩
أنكر ما رواه فلانٌ	٣٥٩
أنواع تحمُّل الحديث وأدائه	٣٦٠
أنواع الرواية	٣٦١
الأوابد	٣٦١
أوثق الناسِ	٣٦٤
أورد المحدِّثُ الحديثَ	٣٦٤
أوسط التابعين	٣٦٥
أوسط الصحابة	٣٦٥
أو طان الرواة وبلدانهم	٣٦٥
أو كما قال	٣٦٧
أومأ إليّ فيه	٣٦٨
أوهىٰ الأسانيد	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أهل البيت	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أبي بكر الصّديّق	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد العُمريين	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أبي هريرة	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد عائشة	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد عبد الله بن مسعود	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد أنس بن مالك	٣٦٩

المصطلح	رقم الصفحة
أوهىٰ أسانيد المكِّيّين	٣٦٩
أوهىٰ أسانيد اليمانيِّين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد المصريِّين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد الشَّاميين	٣٧٠
أوهىٰ أسانيد الخراسانيِّين	٣٧٠
أهل الأهواء	٣٧٠
أهل الحديث (تعريفٌ عامٌّ)	٣٧٠
أهل الحديث	٣٧٢
أهل الرّأي	٣٧٤
أهل السُّنّة	٣٧٤
أهل السُّنّة والجماعة	٣٨٥
أهل الصنعة	٣٨٦
أهل الظاهر	٣٨٦
الأهلية	٣٩٠
أهلية الرواية	٣٩٠
إهمال اللفظ	٣٩٤
أيُّ شيءٍ عند فلانٍ	٣٩٤
أيُّ شيءٍ لم يكن عند فلانٍ	٣٩٤

حرف الباء

الباء الموحَّدة	٣٩٥

المصطلح	رقم الصفحة
بأَخَرة	٣٩٥
الباطل	٣٩٥
البالغ	٣٩٦
بخ	٣٩٦
بد	٣٩٦
البدعة	٣٩٧
البدعة الحقيقية	٤٠١
البدعة الإضافية	٤٠١
البدعة المفسِّقة	٤٠٤
البدعة المكفِّرة	٤٠٤
البدل	٤٠٤
البرنامج	٤٠٤
بعرةٌ أحبُّ إليّ منه	٤٠٥
البلاغات	٤٠٦
البلاء فيه من فلان	٤٠٨
البلايا	٤٠٩
البُلدانيات	٤١٠
بلغني عن فلانٍ	٤١٠
البليّة فيه من فلان	٤١٠
بُندار	٤١٠
البواطيل	٤١٢
بيان المُجْمَل	٤١٢
بيَّض الله عيني من يروي عنه	٤١٣
بيَّض له	٤١٤

المصطلح	رقم الصفحة

حرف التاء

ت	٤١٧
التابع	٤١٧
تابع الأتباع	٤١٧
تابع التابعين	٤١٧
التَّابعون	٤١٧
التابعي	٤٢٠
التابعيات	٤٢٠
التاريخ	٤٢٠
تاريخ الرواة	٤٢١
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم	٤٢٥
تالف	٤٢٦
تبع التابعين	٤٢٦
التتبُّع	٤٢٦
التجهُّم	٤٢٨
تجويد الإسناد	٤٢٨
التحديث	٤٢٩
التحريف	٤٢٩
تحريك الرَّأس	٤٣١
تحريك اليد	٤٣٢
التحقيق	٤٣٢

المصطلح	رقم الصفحة
التحمُّل	٤٣٢
تحمُّل الحديث	٤٣٣
تحميض الوجه	٤٣٣
التحويق	٤٣٤
التحويل	٤٣٤
تخ	٤٣٥
تخرَّج بفلان	٤٣٥
التخريج	٤٣٦
تخريج الحديث	٤٤٥
تخريج الحواشي	٤٤٥
التخليط	٤٤٥
التدليس	٤٤٦
تدليس الاستدراك	٤٦٧
تدليس الإسناد	٤٦٨
تدليس البلاد	٤٧١
تدليس البلدان	٤٧١
تدليس التسوية	٤٧١
تدليس السكوت	٤٧٦
تدليس الشيوخ	٤٧٦
تدليس الصِّيغ	٤٧٩
تدليس العطف	٤٨٢
تدليس القطع	٤٨٣
تدليس المتن	٤٨٤
التدقيق في الخطّ	٤٨٤
تدوين السُّنّة	٤٨٤

المصطلح	رقم الصفحة
تر	٤٩٠
التراجَم	٤٩٠
تراجم الأبواب	٤٩٠
الترجيح بأمر خارجي	٥٠٦
الترجيح بالتّحمُّل	٥٠٦
الترجيح بالحُكم	٥٠٧
الترجيح بكيفية الرواية	٥٠٧
الترجيح بلفظ الخبر	٥٠٧
الترجيح بوقت الوُرود	٥٠٨
الترغيب والترهيب	٥٠٨
التَّرك	٥٠٩
تركوه	٥٠٩
تركه فلانٌ	٥٠٩
التزكية	٥١٠
التساعيات	٥١٠
التسلسل	٥١١
التسميع	٥١١
التسويد	٥١٢
التسوية	٥١٢
تشكيل الحديث	٥١٢
التشيُّع	٥١٢
التصحيح	٥١٥
تصحيح الحديث في الأزمنة المتأخِّرة	٥١٥
التصحيح الكشفي	٥١٦

المصطلح	رقم الصفحة
التصحيف	٥١٦
التصحيف في الإسناد	٥٢٠
تصحيف البصر	٥٢٠
تصحيف السَّمع	٥٢١
تصحيف اللفظ	٥٢٢
التصحيف في المتن	٥٢٢
تصحيف المعنىٰ	٥٢٢
التصنيف	٥٢٢
تصنيف الحديث	٥٣٢
التصنيف علىٰ الأبواب	٥٣٣
التصنيف علىٰ المسانيد	٥٣٤
التضبيب	٥٣٥
التضعيف	٥٣٥
تضعيفُ ثقةٍ	٥٤٨
تطريق الحديث	٥٤٨
تعارُض الجرح والتعديل	٥٤٩
تعارُض الروايات	٥٤٩
تعدُّد روايات المتن	٥٥٠
التعديل	٥٥٢
التعديل المُبْهَم	٥٥٢
التعديل المفسَّر	٥٥٢
تعرف وتُنكر	٥٥٢
تعريف علوم الحديث	٥٥٤
التعليق	٥٥٥
التعليق في الخطِّ	٥٥٥

المصطلح	رقم الصفحة
تعليق الحديث	٥٥٥
تعليقات البخاري	٥٥٥
التعليل	٥٥٥
التعنُّت	٥٥٥
تغيَّر بأَخِره	٥٥٧
تغيَّر بأَخَرة	٥٥٨
التفريق	٥٥٨
تقاربا في اللفظ	٥٥٩
التقرير	٥٥٩
التقرير الحُكمي	٥٦٥
التقرير الصَّريح	٥٦٦
التقرير الفعلي الحُكمي	٥٦٦
تقطيع الحديث	٥٦٦
التقميش	٥٦٦
التقييد	٥٦٨
تقييد الحديث	٥٦٨
تُكلِّم فيه لأجل الوقف	٥٦٨
تُكلِّم فيه لمسألة اللفظ	٥٦٨
تكلّموا فيه	٥٦٨
تلخيص المتشابه	٥٦٩
التلقين	٥٦٩
تم	٥٧١
تمتَّن بأخرة	٥٧١
التمريض	٥٧١
التمريض في الرواية	٥٧٢

المصطلح	رقم الصفحة
التمييز	٥٧٢
تهمة الراوي بالكذب أو الوَضْع	٥٧٣
التواتر	٥٧٣
تواريخ الرواة	٥٧٣
التواريخ والوفيات	٥٧٣
تواريخ المتون	٥٧٣
التواطُؤ والتوافُق	٥٧٣
التوثيق	٥٧٣
توثيقُ ضعيفٍ	٥٧٤
التوثيق والتجريح في الرواي الواحد من العالم الواحد	٥٧٤

حرف الثّاء

الثاء المثلَّثة	٥٧٥
الثابت	٥٧٥
الثَّبَت	٥٧٥
ثَبْتٌ	٥٧٥
ثبتٌ ثبتٌ	٥٧٦
ثبتٌ حُجَّةٌ	٥٧٦
ثبوت السَّمع	٥٧٧
الثقات والضعفاء	٥٧٧
الثقة	٥٨١

المصطلح	رقم الصفحة
ثقةٌ	٥٨٣
ثقةٌ ثبتٌ	٥٨٣
ثقةٌ حافظٌ	٥٨٤
ثقةٌ حُجَّةٌ	٥٨٤
ثقةٌ سُنِّيٌّ	٥٨٤
ثقةٌ ضابطٌ	٥٨٤
ثقةٌ عَدْلٌ	٥٨٥
ثقةٌ مأمونٌ	٥٨٥
ثقةٌ مُتقِنٌ	٥٨٥
ثقةٌ مُتَّهمٌ	٥٨٦
الثُّلاثيات	٥٨٦
الثَّمانيات	٥٨٧
ثنا	٥٨٧
الثُّنائيات	٥٨٨
ثني	٥٨٨

حـرف الجيـم

جئتني بشيطان	٥٨٩
الجادَّة	٥٨٩
الجارح	٥٩١
الجامع	٥٩١
جبلٌ	٥٩٢

المصطلح	رقم الصفحة
جبلٌ في الكذب	٥٩٤
جِرابٌ	٥٩٤
جرابُ الكذب	٥٩٤
الجرح	٥٩٤
الجرح البري	٥٩٥
الجرح المُبْهَم	٥٩٥
الجرح المفسَّر	٥٩٥
الجرح والتعديل	٥٩٥
جرىٰ فيه علىٰ الجادة	٦٤٤
الجزء	٦٤٤
الجزم في الرواية	٦٤٤
الجَعْدِيّات	٦٤٥
جِمال المحامل	٦٤٥
جِمالات المحامل	٦٤٦

المصطلح	رقم الصفحة
الجمع	٦٤٦
الجمهور	٦٤٧
الجوامع	٦٤٧
جوَّد إسناده	٦٤٧
جه	٦٤٧
الجهالة	٦٤٨
جهالة الصحابي	٦٤٨
جِهْبِذٌ	٦٤٨
جهلة الرَّاوي	٦٤٨
الجَهْمِيّة	٦٤٨
الجيّد (من الحديث)	٦٤٩
جيِّدٌ (من الرواة)	٦٥٠
جيِّدُ الحديث	٦٥٠

فهرس مصطلحات الجزء الثاني

المصطلح	رقم الصفحة
حرف الحاء	
ح	٥
الحاشية	٦
حاطبُ ليل	٨
الحافظ	٩
الحافظةُ	١٧
الحاكم	١٧
حالُ الصِّبا	١٨
حالُ الكفر	١٨
حب	١٨
حجَّاج بن محمَّد نائماً أوثَقُ من عبد الرزَّاق يقظان	١٨
الحُجَّة	١٩
حُجَّةٌ	٢٠
حُجِّيَّة السُّنَّة النبويَّة	٢٣
حدَّث بنسخةٍ فيها بلايا	٢٣
حدَّثنا	٢٣
حدَّثنا إجازةً	٢٣
حدَّثنا أبو الزُّبير	٢٤
حدَّثنا إمام أهل زمانه	٢٤
حدَّثنا الضَّخم عن الضَّخام	٢٤
حدَّثنا بقراءتي عليه وأنا أسمع	٢٥
حدَّثنا في إذنه	٢٥
حدَّثنا فيما أجازني أو أجاز لي	٢٦
حدَّثنا فيما أذن لي فيه	٢٦
حدَّثنا فيما أطلق لي روايتَه	٢٦
حدَّثنا فيما ناولني	٢٦
حدَّثنا قراءةً عليه وأنا أسمع	٢٦
حدَّثنا مذاكرةً	٢٧
حدَّثنا مناولةً	٢٧
حدَّثنا مناولةً وإجازةً	٢٧
حدَّثني	٢٧

المصطلح	رقم الصفحة
حدَّثني الصَّدوق عن الصَّدوق	٢٧
حدَّثني فلانٌ وردَّ ذلك إلىٰ فلان	٢٨
الحديث	٢٨
الحديث الإلٰهي	٢٩
حديثٌ جيِّدٌ	٢٩
حديثٌ حَسَنٌ	٣٠
حديثٌ حَسَنُ الإسناد	٣٠
حديثُ خُرافة	٣٠
الحديث الرَّبَّاني	٣١
الحديث الشَّاذّ	٣١
حديثٌ صحيحٌ	٣١
حديثٌ صحيحُ الإسناد	٣٢
حديثٌ غير صحيح	٣٢
حديثٌ ضعيفٌ	٣٢
حديثُ فلانٍ أسنَدُ	٣٢
حديثُ فلانٍ أصَحُّ	٣٣
حديثٌ فيه ضعفٌ والعملُ عليه عندنا	٣٣
الحديثُ القدسيُّ	٣٣
حديثُه ليس بشيءٍ	٣٧
حديثُه ليس بالمحفوظ	٣٧
الحديث الضعيف	٣٨
الحديث المتواتر	٣٨
الحديث المحرَّف	٣٨
الحديث المُحْكَم	٣٨

المصطلح	رقم الصفحة
الحديث المختلف	٣٨
الحديث المردود	٣٨
الحديث المُسَلْسَل	٣٨
الحديث المضعَّف	٣٨
الحديث المعلول	٣٨
الحديث المقبول	٣٨
الحديث المنقطع	٣٨
الحديث المُنْكَر	٣٨
الحديث النَّاسخ	٣٩
حديثُ فلانٍ أصَحُّ من حديث فلانٍ أو أحسَنُ	٣٩
حديثُه مُنْكَرٌ	٣٩
حديثُه يُشبِه حديثَ أهلِ الصِّدق	٣٩
حرامُ الرِّواية عنه حرامٌ	٤٠
حروريٌّ	٤٠
الحِسان	٤١
الحَسَنُ لذاته	٤١
حَسَنُ الإسناد	٥٥
حَسَنُ الحديث	٥٥
حَسَنٌ صحيحٌ	٥٦
حَسَنٌ صحيحٌ غريبٌ	٥٨
حَسَنٌ غريبٌ	٥٩
حَسَّن فلانٌ حديثَه	٥٩
الحَسَنُ لغيره	٥٩
حَضَر، أو حضرتُ، أو حضروا	٦٣

المصطلح	رقم الصفحة
الحفظ حفظُ الثِّقة	٦٣
حقيقة الرِّواية	٦٣
الحَكُّ	٦٣
الحُكم علىٰ إسناد الحديث	٦٣
الحُكم علىٰ الحديث	٦٣
الحُكم علىٰ متن الحديث	٦٤
الحكمة	٦٤
حُكي	٦٦
حل	٦٦
الحلقة	٦٧
حم	٦٧
حمَّادان	٦٧
حمَّالة الحطب	٦٧
الحُمْرَة	٦٨
الحملُ فيه علىٰ فلان	٦٩
الحواس الخمسة	٦٩
حيوانٌ مُتَّهَمٌ	٦٩
حيَّة الوادي	٧٠

حرف الخاء

المصطلح	رقم الصفحة
خ	٧١
الخائب	٧١
الخبر	٧٢
خبر الآحاد	٧٣
الخبر المتواتر	٧٣
خبرُ الواحد	٧٣
خَبَّرَنا	٧٣
خت	٧٣
خد	٧٣
خُذْ عنِّي	٧٣
خُرافةٌ	٧٣
خَرَّجَ لفلانٍ	٧٥
خِرِّيجُ فلانٍ	٧٥
خَشَبِيٌّ	٧٦
الخصائص	٧٦
خط	٧٧
الخطَّابية	٧٧
خَفَّ الضَّبط	٧٨
خفيفُ الضبط	٧٨
الخفيُّ	٧٨
خفيُّ الإرسال	٧٨
الخِلَعِيَّات	٧٨
خُلْفٌ	٧٨
الخُماسيات	٧٩
الخمسة	٧٩
الخوارج	٨٠
خُوَيْلِط	٩٢

المصطلح رقم الصفحة

خيَارٌ ٩٣
خيار الخَلْق ٩٤

حرف الدَّال

د ٩٥
الدَّائرة ٩٥
الدَّارة ٩٥
داعيةٌ ٩٦
دثنا ٩٧
دثني ٩٧
دجَّالٌ ٩٧
دجَّالٌ من الدَّجاجلة ٩٧
دخل حديثُ بعضهم في بعضٍ ١٠١
دخوله في عمال السلطان ١٠٢
الدِّراية ١٠٣
دُرَّةٌ بين مَرْوَيْن ضائعةٌ ١٠٣
درجة الحديث ١٠٥
دَفَّك بالمنحاز دَقُّ الفُلْفُلِ ١٠٥
دلائل النبوَّة ١٠٦
دي ١٠٧

المصطلح رقم الصفحة

حرف الذَّال

ذاكَ لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يروي عنه ١٠٩
الذَّاكرة ١١٠
ذاهبٌ ١١٠
ذاهبُ الحديثِ ١١٠
ذَكَر ١١١
ذَكَر لنا ١١١
ذَكَر لنا فلانٌ ١١١
ذَكَر لي ١١١
ذَكَر المحدِّثُ الحديثَ ١١١
ذَكَره ابنُ حِبَّان في «الثِّقات» ١١٢
ذَكَره البخاريُّ ولم يذكر فيه جرحاً ١١٥
ذَكَره فلانٌ في كتابه ١١٥
ذَهَب كالأمس الذاهب ١١٥
الذَّيْلُ ١١٦

حرف الرَّاء

رافضيٌّ، كأنَّه جَرْوُ كلبٍ ١١٧

المصطلح	رقم الصفحة
رافضيٌّ كذَّابٌ جبلٌ	١١٨
رافضيٌّ مثل الحِمار	١١٩
الرَّافضة	١٢٠
الرَّاوي	١٢٠
رأيتُ بحراً اختلط	١٢٠
رأيتُ على حديثه النُّورَ	١٢١
رأيُ جَهْمٍ	١٢٢
الرُّباعيَّات	١٢٣
رُبَّما أخطأَ	١٢٤
رُبَّما أغربَ	١٢٥
رُبَّما خالَفَ	١٢٦
رُبَّمَا لُقِّنَ	١٢٦
رُبَّما يُخالِف	١٢٦
رُبَّما يَهِمُ	١٢٧
الرُّتْبَة	١٢٧
رُتْبَةُ الثِّقات	١٢٧
رجال الحديث	١٢٧
رجاله ثقاتٌ	١٢٧
رجاله رجالُ الشَّيخين	١٢٨
رجاله رجالُ الصَّحيح	١٢٨
رجال الصَّحيح	١٢٩
رجاله لا بأسَ بهم	١٢٩
رَجَع	١٢٩
رجلٌ	١٢٩
رجلُ سوءٍ	١٣٠

المصطلح	رقم الصفحة
الرِّحلة	١٣١
الرِّحلة في طلب الحديث	١٣١
الرِّحلة للحديث	١٤٩
رُدَّ حديثُه	١٤٩
ردَّوا حديثَه	١٤٩
رِضا	١٤٩
الرِّضا	١٥٠
رَضِيَ	١٥٠
الرَّفض	١٥٠
الرَّفع	١٠٥
ركاكة اللفظ والمعنى	١٥١
ركنُ الكذب	١٥١
ركنٌ من أركان الكذب	١٥١
الرَّمْزُ	١٥١
رُمِيَ بالإرجاء	١٥٢
رُمِي بالاعتزال	١٥٢
رُمِيَ بالتشيُّع	١٥٢
رُمِيَ بالزَّندقة	١٥٣
رُمِيَ بالرَّفض	١٥٣
رُمِيَ بالكذب	١٥٤
رُمِيَ بالنَّصْب	١٥٤
رُمِيَ برأي الخَوارج	١٥٤
رُمِيَ برأي جَهْم	١٥٤
الرُّواة	١٥٥
رواه الأربعة	١٥٥

المصطلح	رقم الصفحة
رواه أهلُ السُّنن	١٥٥
رواه الثَّلاثة	١٥٥
رواه الجماعة	١٥٥
رواه الخمسة	١٥٥
رواه السَّبعة	١٥٥
رواه السِّتَّة	١٥٥
رواه الشيخان	١٥٦
رواه بصيغة التمريض	١٥٦
رواه بصيغة الجزم	١٥٦
رواه بلفظٍ مقاربٍ	١٥٦
رواه بلفظه	١٥٦
رواه بمثله	١٥٦
رواه بمعناه	١٥٧
رواه بنحوه	١٥٧
رَوَوْا عنه	١٥٧
الرِّواية	١٥٧
روايةً	١٥٨
رواية الآباء الرُّواة عن الأبناء	١٥٨
رواية الأبناء الرواة عن الآباء	١٥٩
رواية الأقران	١٦١
رواية الأكابر عن الأصاغر	١٦٢
الرواية باللفظ	١٣
الرواية بالمعنىٰ	١٦٣
رواية بعض الحديث	١٦٧
رواية الحديث باللَّفظ	١٦٨

المصطلح	رقم الصفحة
رواية الحديث بالمعنىٰ	١٦٨
الرواية والدِّراية	١٦٨
رواية السابق عن اللاحق	١٧٠
رواية المبتدعة	١٧٠
رواية المدبَّج	١٧٩
رَووا عنه	١٧٩
روىٰ أحاديث معضلة	١٨٠
روىٰ أحاديث منكرة	١٨١
رُوي عنه	١٨٢
رُوي	١٨٢
روىٰ الناس عنه	١٨٢
روىٰ المناكير	١٨٢
روىٰ له مقروناً	١٨٣
رويناه وبلَّغناه	١٨٣
الرياحيُّ رياحٌ	١٨٣

حـــرف الـــزّاي

ز	١٨٥
زائداً	١٨٥
زاويةٌ قائمةٌ يمينيةٌ	١٨٥
زعم لنا فلان عن فلانٍ	١٨٥

المصطلح	رقم الصفحة
الزوائد	١٨٦
زيادات الثقات	٢٠٧
زيادة الثقة	٢١٢
زيادة السَّاقط	٢١٢
الزيادة في الإسناد	٢١٢
الزيادة في المتن	٢١٢
الزَّيدية	٢١٢

حـــرف السّـــين

المصطلح	رقم الصفحة
س	٢١٥
السُّؤالات	٢١٥
السابق واللاَّحق	٢١٧
السابقون الأوَّلون	٢١٩
سارق الحديث	٢١٩
السَّافل	٢٢٠
السَّاقط	٢٢١
ساقط	٢٢١
ساقط الحديث	٢٢١
السُّباعيات	٢٢١
السبر	٢٢٢
سبب وُرود الحديث	٢٢٢
السبعة	٢٢٢
سبيله كسبيل فلانٍ	٢٢٢
السِّتَّة	٢٢٣
سداد من عيش	٢٢٣
السُّداسيات	٢٢٣
سرقة الحديث	٢٢٤
سعيدان	٢٢٤
سفيانان	٢٢٤
السَّقط	٢٢٥
السَّقط الخفيّ	٢٢٩
السَّقط الظاهر	٢٢٩
سكتوا عنه	٢٣٠
سلسلة الذهب	٢٣٣
سلسلة الكذب	٢٣٤
السِّلَفيات	٢٣٤
السَّماع	٢٣٥
سماع المذاكرة	٢٣٦
السَّماع من لفظ الشيخ	٢٣٦
سمع مني الحديث وأجزت له روايته	٢٣٧
سمعتُ	٢٣٧
سمعتُ فلاناً	٢٣٧
سمعتُ فلاناً يأثر عن فلانٍ	٢٣٨
سمعتُ فلاناً يقول	٢٣٨
السُّنَّة	٢٣٨
السُّنَّة التقريرية	٢٤٢

المصطلح	رقم الصفحة
السُّنَّة الخِلقية	٢٤٢
السنة الخُلقية	٢٤٢
السُّنَّة الفعلية	٢٤٢
السُّنَّة القولية	٢٤٣
السُّنَّة المعرفية	٢٤٣
السَّند	٢٤٣
السَّند العالي	٢٤٤
السَّند السافل	٢٤٤
السَّند النازل	٢٤٤
السُّنن	٢٤٤
السُّنن الأربعة	٢٥٢
سوء الحفظ الملازم للراوي	٢٥٢
سوء الحفظ الطَّارئ على الراوي	٢٥٢
سوَّغ لي أن أروي عنه	٢٥٣
سيئ	٢٥٣
سيئ الحفظ	٢٥٣
السِّياق	٢٥٤
السيرة	٢٥٤

حـــرف الشّـــين

المصطلح	رقم الصفحة
الشَّاذ	٢٥٥
شاذ الإسناد	٢٦٠
شافهني	٢٦١
الشاهد	٢٦١
شبه الريح	٢٦٢
الشُّذوذ	٢٦٢
شرط البخاري	٢٦٢
شرط الشيخين أو أحدهما	٢٦٣
شرط مسلم	٢٣
شروح الحديث	٢٦٣
الشعوبيون	٢٨٢
الشَّقّ	٢٨٣
شكُّك أحبُّ إليَّ من يقين غيرك	٢٨٣
الشَّكل	٢٨٤
شكل الحديث	٢٨٤
الشَّمائل	٢٨٤
الشواهد	٢٨٥
الشيخ	٢٨٥
شيخٌ	٢٨٥
شيخ الإسلام	٢٨٦
شيخ الحديث	٢٨٨
شيخ وسط	٢٨٨
الشَّيخان	٢٨٨
الشِّيعة	٢٨٩
شيوخ الحديث	٣٠١

المصطلح	رقم الصفحة

صـ	٣٠٣
ص	٣٠٣
الصَّالح	٣٠٣
الصَّالح	٣٠٤
صالح الحديث	٣٠٤
صحَّ	٣٠٥
صح	٣٠٥
صحَّ ورجع	٣٠٥
الصحابة	٣٠٥
الصحابي	٣٢٣
الصِّحاح	٣٢٣
الصِّحاح الستة	٣٢٨
صحَّحه الحاكم ووافقه الذهبي	٣٣١
الصحيح	٣٣٢
الصحيح	٣٤٢
صحيح الإسناد	٣٤٢
صحيح على شرطهما	٣٤٢
صحيح غريب	٣٤٢
الصحيح لذاته	٣٤٣
الصحيح لغيره	٣٤٣
الصحيح المجرَّد	٣٤٤
الصحيحان	٣٤٤
الصُّحف	٣٤٥
صد	٣٥٥
صدوقٌ	٣٥٥
صدوقٌ إن شاء الله	٣٥٧
صدوق ثقة	٣٥٧
صدوقٌ حسنُ الحديث	٣٥٧
صدوقٌ سيِّئ الحديث	٣٥٨
صدوقٌ إلى الضعف ما هو	٣٥٨
صدوقٌ في نفسه	٣٥٩
صدوقٌ كثير الأوهام	٣٥٩
صدوقٌ لكنَّه مبتدعٌ	٣٥٩
صدوقٌ له أوهامٌ	٣٥٩
صدوقٌ مبتدعٌ	٣٦٠
صدوقٌ يُخطئ	٣٦٠
صدوقٌ يَهِمُ	٣٦٠
صِغار الصحابة	٣٦٠
صفة من تُقبَل روايته ومن تُرَدُّ	٣٦٠
الصَّفر	٣٦١
صُفَّري	٣٦١
صفة رواية الحديث	٣٦٢
صلَّحه فلانٌ	٣٦٢
صلعم	٣٦٣

المصطلح	رقم الصفحة
صوابه كذا	٣٦٣
صويلح	٣٦٣
صيغ الأداء	٣٦٣
صيغ التحديث	٣٧٠
صيغ التمريض	٣٧٠
صيغ الجزم	٣٧١
صيغة التمريض	٣٧١
صيغة الجزم	٣٧١

حـــرف الضّـــاد

ض	٣٧٣
الضَّابط	٣٧٣
ضابط	٣٧٥
الضَّبَّة	٣٧٥
الضبط	٣٧٥
ضبط النصوص وتقييدها	٣٨٣
ضبط الحروف المهملة	٣٨٦
ضبط المشكل	٣٩٠
ضبط الصَّدر	٣٩٠
ضبط الكتاب	٣٩١
الضَّربُ	٣٩١
الضعفاء	٣٩٢

المصطلح	رقم الصفحة
ضعِّف	٣٩٢
ضعَّفوه	٣٩٢
الضَّعيف	٣٩٢
ضعيفٌ	٣٩٥
ضعيف الحديث	٣٩٦
ضعيفٌ	٣٩٧
ضعيفٌ جدّاً	٣٩٧
ضعيفٌ ضعيفٌ	٣٩٨

حـــرف الطّـــاء

ط	٣٩٩
الطالب	٣٩٩
طالب الحديث	٣٩٩
طامَّات	٣٩٩
الطَّاقة	٤٠١
طب	٤٠٣
الطباق	٤٠٣
الطبق	٤٠٣
الطَّبقات	٤٠٧
طبقات السَّند	٤١٣
طبقات الصحابة	٤١٣
طبقات المحدِّثين	٤١٣

المصطلح	رقم الصفحة
طبقات النقَّاد	٤٢٠
طبقات المدلِّسين	٤٢٩
طبلٌ	٤٣١
طبلٌ لا يدري ما يخرج من رأسه	٤٣٢
طبلٌ مخرَّقٌ ليس له صوتٌ	٤٣٣
الطبقة	٤٣٤
الطُّرَّة	٤٣٤
طرحوا حديثه	٤٣٥
طرحوه (الراوي)	٤٣٥
الطَّرف	٤٣٥
طُرق التحمّل	٤٣٥
طُرق التحمّل والأداء	٤٣٦
طُرق تحمُّل الحديث	٤٣٦
طُرق الحديث	٤٣٦
الطَّريق	٤٣٦
الطريق الناقصة	٤٣٧
الطريق المزيَّدة	٤٣٧
طس	٤٣٧
طص	٤٣٧
الطَّعْنُ في الراوي	٤٣٧
طعنوا فيه	٤٣٧
طُول الصُّحبة	٤٣٧
طيرٌ طرأ علينا	٤٣٧
طيرٌ طرأ	٤٣٨
طيرٌ طيَّارٌ	٤٣٨
طيرٌ غريبٌ	٤٣٩
الطيوريات	٤٤٠

حرف الظّاء

المصطلح	رقم الصفحة
ظالم لنفسه	٤٤١
ظاهر الحديث	٤٤٢
ظاهر السَّند	٤٤٢
الظَّنّ	٤٤٢
الظَّن الغالب	٤٤٢
الظَّنَّة	٤٤٢
ظَنِّيُّ الثبوت	٤٤٣
ظَنِّيُّ الدَّلالة	٤٤٣
ظهور اللَّفظ في المعنىٰ	٤٤٣

حرف العين

المصطلح	رقم الصفحة
ع	٤٤٥
العارض	٤٤٥
العارف	٤٤٥
العاقل	٤٤٥

المصطلح	رقم الصفحة
العالي	٤٤٥
العالي والنازل	٤٤٩
تعب	٤٤٩
العبادلة (من الصحابة)	٤٤٩
العبادلة (من الرواة)	٤٥٠
عبد الرحمن يسمع نائماً أحبُّ إليَّ من أن يملي علي ذلك	٤٥٠
عثماني	٤٥٠
العجائب	٤٥١
عخ	٤٥٣
عد	٤٥٣
العدالة	٤٥٣
عدالة الراوي	٤٦٣
عدالة الصحابة	٤٦٣
العدالة	٤٦٣
عدل حافظ	٤٦٥
عدل ضابط	٤٦٧
العرض	٤٦٧
عرض الحديث على أصل آخر	٤٦٧
عرض القراءة	٤٦٩
عرض المناولة	٤٦٩
العزو	٤٦٩
عزو الحديث	٤٦٩
العزيز	٤٧٠
عس	٤٧٢

المصطلح	رقم الصفحة
عسى الغوير أبؤساً	٤٧٢
العشاريات	٤٧٣
العشرة المبشرون بالجنة	٤٧٣
عصا موسى تلقف ما يأفكون	٤٧٥
عصر الرواية	٤٧٦
العظائم	٤٧٧
عق	٤٧٧
عقبيٌّ	٤٧٧
علامات الترقيم	٤٧٧
علاقة السُّنَّة مع القرآن	٤٨١
علامة الإسلام	٤٨١
علل الحديث	٤٨١
العِلَّة	٤٨١
العِلَّة القادحة	٤٩٨
العِلم	٤٩٨
علم الجرح والتعديل	٤٩٩
علم تأريخ الرواة	٤٩٩
علم الحديث	٤٩٩
علم الحديث درايةً	٤٩٩
علم الحديث روايةً	٥٠٢
علم رواية الحديث	٥٠٢
علم الرجال	٥٠٢
علم رواية الحديث	٥٢١
علم زوائد الحديث	٥٢١
العلم الصحيح	٥٢١

المصطلح	رقم الصفحة
علم غريب الحديث	٥٢١
علم مصطلح الحديث	٥٢١
علم معرفة التابعين	٥٢٢
علم معرفة الصحابة	٥٢٢
العُلوّ	٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم السماع	٥٢٢
العُلُوّ بتقدُّم وفاة الراوي	٥٢٢
العُلُوّ بالصفة	٥٢٢
العُلُوّ بالمسافة	٥٢٣
عُلُوّ التنزيل	٥٢٣
عُلُوّ السَّند	٥٢٣
العُلُوّ المطلق	٥٢٣
العُلُوّ النسبي	٥٢٣
علوم الحديث	٥٢٣
علوم أسماء الرواة	٥٢٤
علىٰ شرط الشيخين أو أحدهما	٥٢٤
علىٰ شرطهما	٥٢٥
علىٰ يدي عدل	٥٢٥
عليه أدركت الناس	٥٢٦
عم	٥٢٧
عن	٥٢٧
عندي بليته قدم رجاله	٥٢٧
العنعنة	٥٢٩
عن فلانٍ	٥٤٠
عو	٥٤٠
العوالي	٥٤٠
العين المالحة	٥٤١

حـــرف الغـــين

المصطلح	رقم الصفحة
الغالية	٥٤٣
الغرائب	٥٤٣
الغرابة	٥٤٣
الغريب	٥٤٣
غريب الحديث	٥٤٥
الغريب الحسن	٥٤٩
الغريب الصحيح	٥٤٩
الغريب الضعيف	٥٤٩
الغريب إسناداً لا متناً	٥٤٩
غريب ألفاظ الحديث	٥٥٠
الغريب بعض المتن	٥٥١
الغريب بعض السند	٥٥١
الغريب متناً وإسناداً	٥٥٢
الغريب المشهور	٥٥٢
الغريب المطلق	٥٥٢
غريب من هـٰذا الوجه	٥٥٣
الغريب النسبي	٥٥٣
الغفلة	٥٥٤

المصطلح	رقم الصفحة
غير ثقة	٥٥٤
غير ثقة ولا مأمون	٥٥٤
غير معتمد	٥٥٤
غير مغفَّل	٥٥٥
غيره أثبت منه	٥٥٥
غيره أحبُّ	٥٥٥
غيره أحفظ منه	٥٥٨
غيره أرضىٰ منه	٥٥٨
غيره أقوىٰ منه	٥٥٩
غيره أمتن منه	٥٥٩
غيره أوثق منه	٥٥٩
الغيلانيات	٥٦٠

حـــرف الفـــاء

ف	٥٦١
فاحش الغلط	٥٦١
فارس في الحديث	٥٦١
فاسد الإسناد	٥٦٣
فاسق	٥٦٣
الفتنة	٥٦٣
فُحش الغلط في الرواية	٥٦٧
فحل الحديث	٥٦٧
فر	٥٦٨
الفرد	٥٦٨
الفرد الحسن	٥٦٨
الفرد الصحيح	٥٦٨
الفرد الضعيف	٥٦٨
الفرد المُطْلَق	٥٦٨
الفرد النِّسبي	٥٦٨
الفسق	٥٦٨
فسق الراوي	٥٧١
فسل	٥٧١
فق	٥٧٢
فقد اتصال السَّند	٥٧٢
فقد العدالة	٥٧٢
فقه البخاري في تراجمه	٥٧٢
فقه الحديث	٥٧٣
الفقيه المحدِّث	٥٧٨
فالله المستعان	٥٧٨
فلانٌ	٥٧٨
فلانٌ أحبُّ إلي	٥٧٨
فلان تعرف وتنكر	٥٧٩
فلان حدَّثنا أو أخبرنا	٥٧٩
فلان لا يُتابع علىٰ حديثه	٥٧٩
فلان لا يُسأل عنه	٥٧٩
فلان له بلايا	٥٧٩
فنُّ الشيء	٥٧٩

المصطلح	رقم الصفحة
الفوائد	٥٧٩
الفوائد الحديثية	٥٨١
الفواطم	٥٨١
فهارس الحديث	٥٨٢
الفهرس	٥٩٤
الفهرسة	٥٩٤
في آخره	٥٩٥
في أحاديثه نظرٌ	٥٩٦
في الباب	٥٩٦
في حديثه ضعفٌ	٥٩٦
في حديثه نظرٌ	٥٩٦
في دار فلان شجرٌ يحمل الحديث	٥٩٧
في رجله خيط أو في رجلهِ حبطٌ	٥٩٧
فيه أدنىٰ مقالٍ	٥٩٩
فيه جهالةٌ	٦٠٠
فيه خلفٌ	٦٠٠
فيه شيءٌ	٦٠٠
فيه ضعفٌ	٦٠١
فيه لينٌ	٦٠١
فيه مقالٌ	٦٠١
فيه نظرٌ	٦٠١

المصطلح	رقم الصفحة

حرف القاف

ق	٦٠٩
ق ثنا	٦٠٩
قابَلَ	٦٠٩
القارئ	٦٠٩
قالَ	٦٠٩
قال	٦١٠
قال أصحابنا	٦٤٥
قال أهلُ الكوفة	٦٤٧
قال بعضُ النَّاس	٦٤٨
قال فلانٌ	٦٥٠
قال لي	٦٥٠
قبَّان المحدِّثين	٦٥٠
القبول	٦٥١
قال لنا	٦٥١
قثنا	٦٥١
قثي	٦٥١
قد	٦٥١
قد جاءت المدينة	٦٥١
قدريٌّ	٦٥٢
القدرية	٦٥٢

المصطلح	رقم الصفحة
القدسي	٦٥٧
قد عرفته	٦٥٧
قد فرغ منه منذ دهر	٦٥٧
القراءة	٦٥٨
قُرئ على فلان	٦٥٨
قُرئ على فلان أخبرك فلان	٦٥٨
قُرئ عليه وأنا أسمع	٦٥٩
قرئ على فلان وأنا أسمع فأقرَّ به	٦٥٩
قرأتُ على فلان	٦٥٩
قرأتُ في كتاب فلانٍ بخطِّه	٦٥٩
القراءة على الشيخ	٦٥٩
القرناء	٦٥٩
قريب الإسناد	٦٦٠
القرين	٦٦٠
القسْط	٦٦٠
قط	٦٦٠
القطع	٦٦٠
قطع الحروف	٦٦٠
قعديٌّ	٦٦٠
القلب	٦٦١
القلب في السَّند	٦٦١
القلب في المتن	٦٦١
قِلَّة الصحبة للشيخ	٦٦١
قلتُ لفلانٍ: أحدَّثك فلان؟	٦٦٢
قليل الحديث	٦٦٢
القوي	٦٦٣
قويُّ الإسناد	٦٦٣
قوَّى أمره فلانٌ	٦٦٤

حرف الكاف

المصطلح	رقم الصفحة
ك	٦٦٥
كأنها الدنانير	٦٦٥
كأنه مصحفٌ	٦٦٥
الكاتب	٦٦٥
كاتَبَ إليَّ شيخي	٦٦٦
كاتب الطباق	٦٦٦
كاذبٌ	٦٦٦
كالَ لك من جراب النورة	٦٦٦
كان بحراً لا تكدِّره الدِّلاء	٦٦٨
كان أمَّةً وحده	٦٧٠
كان عمرو بن علي أرشق من علي بن المديني	٦٧١
كان فسلاً	٦٧٢
كان مغفَّلاً	٦٧٣
كان ممَّن أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها	٦٧٤
كان من أصحاب الرأي	٦٧٤

المصطلح	رقم الصفحة
كان يثبِّج الحديث	٦٧٥
كان يجلد في الحديث	٦٧٥
كان يحفظ الرياح	٦٧٥
كان يسوي الأحاديث	٦٧٧
كان يلتفط الشيوخ من السِّكك	٦٧٧
كان يلقِّن المشايخ	٦٧٨
كبار التابعين	٦٧٨
كبار الصحابة	٦٧٨
كُتَّاب الحديث	٦٧٩
الكتابة	٦٧٩
كتابة التسميع	٦٧٩
كتابة الحديث	٦٧٩
الكتابة المجرَّدة	٦٩٢
الكتابة المقرونة بالإجازة	٦٩٢
كتب إلي	٦٩٣
كتب إلي شيخي	٦٩٣
كُتب الأطراف	٦٩٣
كُتب التاريخ	٦٩٣
كُتب الترتيب	٦٩٣
الكُتب التسعة	٦٩٤
كُتب التواريخ	٦٩٥
كُتب الجرح والتعديل	٦٩٥
كُتب الجمع	٦٩٥
كَتْب الحديث	٦٩٥
الكُتب الخمسة	٦٩٦

المصطلح	رقم الصفحة
الكُتب السِّتَّة	٦٩٦
كُتب السُّنَّة	٦٩٧
كُتب الصِّحاح	٦٩٧
كُتب الضُّعفاء	٦٩٩
كَتَب عمن دبَّ ودرج	٧٠٠
الكُتب المخرَّجة	٧٠٠
كُتب الوفيات	٧١٠
كتبُ عن كبش نطَّاح	٧١٥
كثرة غفلة الراوي	٧١٥
كثير الخطأ	٧١٥
كثير السَّهو	٧١٥
كثير الغلط	٧١٦
كثير النسيان	٧١٦
كثير الوهم	٧١٦
كد	٧١٦
كذا وكذا	٧١٦
كذَّاب	٧١٦
الكذب	٧١٧
كذب الراوي	٧٢٠
كسر	٧٢٠
الكُرَّاسة	٧٢٠
الكشط	٧٢١
كلاهما وتمراً	٧٢١
كما قال	٧٢٣
كن	٧٢٣

المصطلح	رقم الصفحة
كنَّا نرى كذا	٧٢٣
كنَّا نفعل كذا	٧٢٤
الكُنىٰ	٧٢٤
كيفية سماع الحديث	٧٣٥

فهرس مصطلحات الجزء الثالث

المصطلح	رقم الصفحة
حرف اللّام	
ل	٥
لا	٥
لئن أقطع الطريق أحبُّ إلي من أن أروي عنه	٦
لا أحدَ أثبت منه	٦
لا أحدَ أثبت مِن مثل فلانٍ	٧
لا أختاره في الصحيح	٧
لا أدري ما هو	٨
لا أصلَ له	٨
لا أصلَ له بهذا اللفظ	١٢
لا أعرف له نظيراً في الدنيا	١٢
لا أعرفه	١٢
لا أعلم إلّا خيراً	١٥
لا أعلم به بأساً	١٥
لا بأسَ به	١٧
لا تحلّ الرواية عنه	٢١
لا تحلّ كتابة حديثه	٢١
لا شيءَ	٢١
لا يُتابَع على حديثه	٢٢
لا يجوز في الضحايا	٢٤
لا يحتجُّ به	٢٥
لا يخفى حالُه على العميان	٢٧
لا يدرىٰ من ذا الحيوان	٢٧
لا يسأل عنه	٢٨
لا يُساوي شيئاً	٢٨
لا يُساوي دستجة بقلٍ	٢٩
لا يسوٰى كعباً	٣٠
لا يسوٰى نواةً في الحديث	٣١
لا يُساوي فلساً	٣٢

المصطلح	رقم الصفحة
لا يُستشهد بحديثه	٣٣
لا يُستشهد به	٣٣
لا يسوى نواةً	٣٣
لا يُشتغل به	٣٣
لا يصحّ	٣٣
لا يصحّ حديثه	٣٨
لا يُعتَبر به	٣٩
لا يُعتبر بحديثه	٣٩
لا يُعرَف	٣٩
لا يُعرَف له أصلٌ	٣٩
لا يُعرف له حالٌ	٤٠
لا يفقه رجلٌ لا يدخل حجرة سعيد بن أبي عروبة	٤٠
لا يكاد يُعرَف	٤١
لا يُكتَب حديثه	٤١
لا يُكتَب عنه إلّا زحفاً	٤١
لا يُوثَق به	٤١
اللَّاحق	٤٢
اللَّحّان	٤٢
اللَّحق	٤٢
اللَّحن في الحديث	٤٤
للضَّعف ما هو	٥٧
لفظاً	٥٨

المصطلح	رقم الصفحة
لطائف الإسناد	٥٨
لَعَن الله من يكتب عنه	٥٨
اللَّفظ لفلانٍ	٥٩
اللَّفظ له	٦٠
اللِّقاء	٦٠
اللَّقب	٦٠
لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً	٦٠
لم أَرَ أعمى قلباً منه	٦٠
لم تثبت عدالته	٦٢
لم يجتمع اثنان على توثيق ضعيفٍ ولا على تضعيف ثقةٍ	٦٢
لم يحدِّث عنه فلان	٦٧
لم يختلف فيه اثنان	٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم جرحاً	٦٩
لم يذكر فيه البخاريُّ جرحاً	٧١
لم يذكر فيه ابنُ أبي حاتم جرحاً	٧١
لم يرو عنه غيرُ فلان	٧١
لم يرو عنه فلان	٧٢
لم يصحّ	٧٢
لم يصحّ حديثه	٧٢
لم يضعِّفه أحدٌ	٧٢
لم يكن من القريتين عظيمٌ	٧٣

المصطلح	رقم الصفحة
لم يُوجَد	٧٣
لم يُوجَد له أصلٌ	٧٤
لنا ما روى لا ما رأى	٧٤
له أوابد	٧٤
له بلايا	٧٤
له رؤية	٧٥
له طامّات	٧٥
له طامّات وأوابد	٧٥
له غرائب	٧٥
له ما يُنكَر	٧٥
له مَناكِير	٧٥
لو ارتدَّ عبد الرَّزاق عن الإسلام ما تركنا حديثه	٧٦
لو ظهر لهم الشيطان لكتبوا عنه	٧٦
لو كان فيه طباخٌ لحدَّثتُكم عنه	٧٧
ليس بالثقة	٧٨
ليس بالحافظ	٧٨
ليس بالقوي	٨٠
ليس بالمتين	٨١
ليس بالمرضيّ	٨١
ليس ببعيدٍ من الصَّواب	٨١
ليس بثقةٍ	٨١
ليس بثقةٍ ولا مأمون	٨٤

المصطلح	رقم الصفحة
ليس بحُجَّة	٨٤
ليس بذاك	٨٤
ليس بذاك القويّ	٨٧
ليس بذاك المتين	٨٩
ليس بشيءٍ	٩٠
ليس بعُمدة	٩٥
ليس بقويٍّ	٩٥
ليس بمأمونٍ	٩٥
ليس بمرضيٍّ للضَّعف	٩٦
ليس بمستقيم الحديث	٩٦
ليس بمستقيم اللِّسان	٩٦
ليس به بأسٌ	٩٧
ليس في هذا الباب شيءٌ أصحُّ مِن هذا	٩٧
ليس له أصلٌ	٩٧
ليس مثل فلان	٩٧
ليس من أهل الحفظ	٩٨
ليس من أهل القباب	٩٨
ليس من جمّازات المحامل	٩٩
ليس من جمال المحامل	٩٩
ليس هو من عيالنا	١٠٠
ليس ينشرح له الصَّدر	١٠٠
ليس يحمدونه	١٠٢

المصطلح	رقم الصفحة
ليِّنٌ	١٠٣
لَيِّنُ الحديث	١٠٣
ليس من أهل القباب	١٠٣
ليس هو من أهل المحامل	١٠٤
ليس هو من جمال المحامل	١٠٤
ليس عليه العملُ	١٠٤

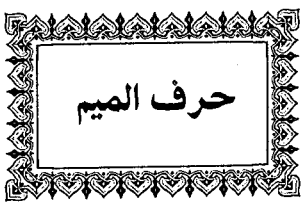

المصطلح	رقم الصفحة
م	١٠٧
ما	١٠٧
مائلٌ عن الحقّ	١٠٧
مر	١٠٨
ما أجوده من حديثٍ	١٠٨
ما أحوجه أن تُضرَب عنقُه	١٠٩
ما أشبه حديثه بثياب نيسابور	١١٠
ما أعلم به بأساً	١١٠
ما أقرب حديثه	١١١
ما رواه الصحابة عن التابعين عن الصحابة	١١١
ما علمت فيه جرحاً	١١١
ما في الدنيا أحمق ممن يسأل عن محمد بن يحيى	١١٢
ما كان يدري أيّ رجليه أطول	١١٢
ما كان يسوىٰ طليةً أو طليتين في الحديث	١١٣
المئات	١١٥
المؤتلف والمختلف	١١٥
مأمونٌ	١٢٢
المؤنَّن	١٢٢
المبتدىء	١٢٢
المبتدع	١٢٢
المبشّرون بالجنّة	١٢٢
المبهم من الرواة	١٢٣
المبهمات	١٢٣
المتابع	١٢٩
المتابعة	١٢٩
المتابعات	١٣١
المتابعة التّامّة	١٣١
المتابعة القاصرة	١٣١
المتأخّرون (من المحدِّثين)	١٣٢
متثبّتٌ في التعديل	١٣٢
المتروك (من الحديث)	١٣٢
متروك	١٣٣

المصطلح	رقم الصفحة
متروك الحديث	١٣٣
المتساهلون في الجرح والتعديل	١٣٥
المتشابه	١٣٦
المتشابه المقلوب	١٣٩
المتشابهون	١٤٠
المتشدِّدون في الجرح والتعديل	١٤٠
المتّصل	١٤١
المتّصل المرفوع	١٤٢
المتّصل الموقوف	١٤٢
متعنِّتٌ في التوثيق متثبِّتٌ في التعديل	١٤٣
متعنّتٌ في تضعيف الأحاديث	١٤٤
متعنِّتٌ في الجرح	١٤٤
متَّفق على تركه	١٤٤
متَّفق عليه	١٤٤
المتَّفق والمفترق	١٤٥
المتقدِّمون (من المحدِّثين)	١٤٩
المتقدِّمون والمتأخّرون	١٤٩
المُتقِن	١٥٤
مُتقنٌ	١٥٥
مُتقنٌ ثبتٌ	١٥٥
المتلقِّن	١٥٦
مُتماسِكٌ	١٥٦

المصطلح	رقم الصفحة
المَتْنُ	١٥٦
مُتَّهَمٌ بالكذب	١٥٦
مُتَّهَمٌ بالوضع	١٥٧
المتواتر	١٥٧
المتواتر العملي	١٦١
المتواتر اللَّفظي	١٦٢
المتواتر المعنوي	١٦٢
المتوسِّط	١٦٢
المتيقِّظ	١٦٢
مثلَّثة	١٦٢
مثنَّاة تحت	١٦٢
مثنَّاة تحت بعد همزة	١٦٢
مثنَّاة فوق	١٦٢
مثنَّى بن الصَّباح عن عمرو بن شعيب يقطع الصلاةَ ويَنقُض الوضوء	١٦٢
مج	١٦٣
مجالدٌ يجلد في الحديث	١٦٤
المجالسة	١٦٤
مجاميع الحديث	١٦٤
المجرَّح	١٨١
مجروح	١٨١
المجلس	١٨١
مجلس الإملاء	١٨١

المصطلح	رقم الصفحة
المجلَّد	١٨٢
مجمعٌ على تركه	١٨٢
المجهول	١٨٣
مجهول	١٨٣
مجهول الحال	١٩٠
مجهول العين	١٩١
المجوَّد	١٩٢
المحامليّات	١٩٣
محتجٌّ به	١٩٣
المحدِّث	١٩٣
المحذوف	١٩٥
المحرَّف	١٩٦
محرَّف السَّند	١٩٦
محرَّف المتن	١٩٦
المحفوظ	١٩٦
المُحكَم	١٩٧
مُحكَم الحديث	١٩٨
محلّه الصِّدق	١٩٨
المحنة	١٩٨
المحو	١٩٨
مخارج الحديث	١٩٨
المختارة	١٩٩
مختارات من متون الحديث	١٩٩

المصطلح	رقم الصفحة
المختصر	٢٠١
المختلط	٢٠١
المختلطون	٢٠١
مختلف الحديث	٢٠٦
مختلفٌ فيه	٢٠٨
المَخْرَج	٢٠٩
المخرِّج	٢٠٩
المُخرِج	٢١٠
المخضرم	٢١٠
مد	٢١٥
المدبَّج	٢١٥
المُدْرَج	٢١٦
مُدْرَج الإسناد	٢٢٣
مُدْرَج المتن	٢٢٣
المدلَّس (الحديث)	٢٢٣
المدلِّس (الراوي)	٢٢٣
المذاكرة	٢٤٣
مراتب الأصَحِّيّة	٢٢٤
مراتب الجرح والتعديل	٢٤٥
مرحلة الرواية	٢٤٥
مرحلة ما بعد الرواية	٢٤٥
المردود	٢٤٥
مردود الحديث	٢٤٦

المصطلح	رقم الصفحة
المُرْسَل	٢٤٦
المُرسَل الخفيّ	٢٥١
مُرسَل الصحابي	٢٥٥
مَرَّضه فلان	٢٥٦
المرفوع	٢٥٧
المرفوع حُكماً	٢٥٨
المرفوع الحُكمي	٢٥٩
المرفوع التقريريّ	٢٥٩
المرفوع الفعليّ	٢٥٩
المرفوع القوليّ	٢٥٩
المرفوع الوصفيّ	٢٥٩
المروءة	٢٥٩
المزكّي	٢٦٠
المزيد في متّصل الأسانيد	٢٦٠
مس	٢٦٢
مسألة اللَّفظ	٢٦٢
المسانيد	٢٨١
المساواة	٢٩٤
المُستتر	٢٩٥
المستخرجات	٢٩٥
المستدركات	٣٠٥
المستفيض	٣٠٩
المستقصى	٣٠٩

المصطلح	رقم الصفحة
المستقيم	٣٠٩
المستملي	٣٠٩
المستور	٣١٠
المستوفى	٣١١
المسروق	٣١١
المسلسل	٣١١
المسلسل بصفات الرِّواية	٣٢٥
المسلسل بصفات الرُّواة	٣٢٥
المسلسل بأحوال الرُّواة	٣٢٥
المسلسل من الحديث	٣٢٦
المسلم البالغ	٣٢٦
المُسْنَد	٣٢٦
المُسْنَد (الحديث)	٣٢٦
المُسْنِد	٣٢٩
مشَّاه فلان	٣٣٠
المشاهدة	٣٣٠
المشق	٣٣٠
المشبَّه	٣٣٠
المشبَّه المقلوب	٣٣١
مشكل الآثار	٣٣١
مشكل الحديث	٣٣١
المشهور	٣٣١
المشيخات	٣٣٤

المصطلح	رقم الصفحة
المشيخة	٣٣٤
المصائب	٣٣٤
المصافحة	٣٣٥
المصدر الأصلي للحديث	٣٣٦
المصدر شبه الأصلي للحديث	٣٣٦
المصدر غير الأصلي للحديث	٣٣٦
المصحَّف	٣٣٦
مُصْحَف	٣٣٧
مصطلح الحديث	٣٣٨
المصنَّف	٣٣٨
المصنَّفات	٣٣٨
المضطرب	٣٤٢
مضطربٌ	٣٤٥
مضطرب الإسناد	٣٤٥
مضطرب الحديث	٣٤٥
مضطرب المتن	٣٤٦
المضعَّف	٣٤٦
مطروح	٣٤٧
المطروح	٣٤٧
مطعونٌ فيه	٣٤٨
مطروح الحديث	٣٤٨
مُظلِم الأمر	٣٤٨
معاً	٣٤٨

المصطلح	رقم الصفحة
المعاجم	٣٤٨
المعاجم الثلاثة	٣٤٩
المعاجم الحديثية	٣٤٩
معاجم الشيوخ والمشيخات	٤٥٦
المعارضة	٣٧٧
المعاصرة	٣٨٣
المعتزلة	٣٨٣
المعجم	٣٨٤
المعجمة	٣٨٤
المعدَّل	٣٨٥
المعدِّل	٣٨٥
معدن الكذب	٣٨٥
معرفة الإخوة والأخوات	٣٨٥
معرفة أسماء من اشتهروا بكناهم	٣٨٥
معرفة الألقاب	٣٨٥
معرفة أوطان الرواة وبلدانهم	٣٨٥
معرفة التابعين	٣٨٥
معرفة تواريخ الرواة	٣٨٦
معرفة تواريخ المتون	٣٨٦
معرفة الثقات والضعفاء من الرواة	٣٨٦
معرفة الحفَّاظ	٣٨٦
معرفة الصَّحابة	٣٨٦
معرفة طبقات العلماء والرُّواة	٣٨٦

المصطلح	رقم الصفحة
معرفة العلماء والرواة	٣٨٧
معرفة المؤتلف والمختلف	٣٨٧
معرفة المبهمات	٣٨٧
معرفة المتشابه	٣٨٧
معرفة المتَّفق والمفترق	٣٨٧
معرفة المفردات من الأسماء والكُنىٰ والألقاب	٣٨٧
معرفة من أُسند عنه من الصحابة الذي ماتوا في حياة النبي ﷺ	٣٨٨
معرفة من خلط من الثقات	٣٨٨
معرفة مَن ذُكر بأسماء أو صفات مختلفة	٣٨٨
معرفة المهل	٣٨٨
معرفة المنسوبين إلى غير آبائهم	٣٨٩
معرفة الموالي من الرواة والعلماء	٣٨٩
معرفة النسب التي على خلاف ظاهرها	٣٨٩
معرفة الوحدان	٣٨٩
المعروف	٣٨٩
معروفٌ	٣٩٠
المُعضَل	٣٩١
المعضلات	٣٩٤
المعلَّق	٣٩٤

المصطلح	رقم الصفحة
معلَّقات البخاري	٣٩٧
المعلّ	٤٠٢
المعلَّل	٤٠٢
المعلول	٤١٠
المعنعن	٤١٠
المفردات	٤١١
المفردات من الأسماء	٤١١
المفردات من الأسماء والكنى	٤١١
المفيد	٤١١
مق	٤١٤
المقابلة	٤١٤
مقارب الحديث	٤١٥
المقاطع	٤١٦
المقاطيع	٤١٦
المقبول	٤١٧
مقبولٌ	٤١٧
المقطوع	٤١٧
المقطوع الفعلي	٤١٩
المقطوع القولي	٤٢٠
مقلٌّ	٤٢٠
المقلوب	٤٢٠
مقلوب السَّند	٤٢٤
مقلوب المتن	٤٢٤

المصطلح	رقم الصفحة
المكاتبة	٤٢٤
المكاتبة المجرَّدة	٤٢٦
المكاتبة المقرونة	٤٢٦
الملازمة	٤٢٧
الملزقات	٤٢٧
المملي	٤٢٩
المميِّز	٤٢٩
المناولة	٤٢٩
المناولة المجرَّدة عن الإجازة	٤٢٩
المناولة المقرونة بالإجازة	٤٢٩
مَن اتَّفق اسمه واسم أبيه وجدِّه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمه واسمُ شيخه وشيخ شيخه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُ شيخه والراوي عنه	٤٣٢
مَن اتَّفق اسمُه وكنيتُه	٤٣٢
مَن اختلط من الثقات	٤٣٣
مَن اشترك في الرواية عنه أثناء تباعد ما بين وفاتيهما	٤٣٣
مِن أنكر ما رواه فلانٌ	٤٣٤
مِن بلايا فلان كذا	٤٣٤
مِن ثقات الثقات	٤٣٤
مِن حيوانات البرِّ	٤٣٤
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوتٍ متعددة	٤٣٤
من لم يرو إلا حديثاً واحداً	٤٣٤
مَن لم تر عيناي والله مثله قطّ	٤٣٥
مَن لم يرو عنه إلاّ راوٍ واحدٌ	٤٣٥
مَن مثل فلان؟	٤٣٥
مِن معادن الصِّدق	٤٣٥
ممَّن يزداد كلَّ يوم عندنا خيراً	٤٣٦
مَن وافَقَ اسمُ شيخه اسمَ أبيه	٤٣٦
مَن وافق اسمهُ نسبته	٤٣٦
مَن وافقت كنيتُه كنيةَ أخيه	٤٣٧
مَن حدَّث ونسي	٤٣٧
مَن ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعدِّدة	٤٣٩
مِن السنة كذا	٤٤٠
مِن مصائب فلانٍ كذا	٤٤١
مِن معادن الصِّدق	٤٤١
منبع الكذب	٤٤٢
المنتهي	٤٤٢
المنسوبون إلى خِلاف الظَّاهر	٤٤٢
المنسوبون إلى غير آبائهم	٤٤٤
المنسوخ	٤٤٥
المنقطع	٤٤٦
المنقلب	٤٤٨

المصطلح	رقم الصفحة
المُنكَر	٤٤٨
مُنكَر الحديث	٤٥٣
مُنكِرو الحديث	٤٦٠
الموافقة	٤٧٦
الموالي من الرواة والعلماء	٤٧٦
موثَّق	٤٨٠
الموحَّدة	٤٨١
مود	٤٨١
الموصول	٤٨١
الموضوع	٤٨١
موضوعٌ لا أصلَ له	٥٢١
الموطَّآت	٥٢١
الموقوف	٥٢٨
مي	٥٣٣
ميزانٌ	٥٣٣
المُهمَل	٥٣٣
المهملة	٥٣٤
من	٥٣٤

حـــرف النُّـــون

المصطلح	رقم الصفحة
ن	٥٣٥
نا	٥٣٥
النّازل	٥٣٥
النّازل من الأسانيد	٥٣٥
النّاسخ والمنسوخ	٥٣٥
ناسخ الحديث ومنسوخة	٥٣٥
الناسخ من الحديث	٥٣٧
ناصبيّ	٥٣٧
ناولني	٥٣٨
نبّأنا	٥٣٨
نبّأني	٥٣٨
نجوم الأرض	٥٣٨
نحوه	٥٣٨
نزكوه	٥٣٩
النزول	٥٣٩
نس	٥٤٠
نسأل الله السَّلامة	٥٤٠
النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسب التي على خلاف ظاهرها	٥٤٠
النسخ	٥٤١
النسخة	٥٤١
النشق	٥٤٢
نعم حشو المصرهو	٥٤٣

المصطلح	رقم الصفحة
نقد الحديث	٥٤٣
النقد الخارجي	٥٧٧
النقد الداخلي	٥٨٣
نقد الرجال	٥٨٣
نسيج وحده	٥٨٣
نقمة وعذاب	٥٨٤
نُهينا عن كذا	٥٨٤
النواصب	٥٨٥

حرف الهاء

هـ	٥٩١
هالكٌ	٥٩١
هذا الحديث باطلٌ لا أصلَ له	٥٩١
هذا الحديث لا أصلَ له في الكتاب والسنة	٥٩٢
هب	٥٩٢
هذا الحديث أصحُّ شيءٍ في الباب	٥٩٢
هذا الحديث أصحّ من كذا	٥٩٢
هٰذا الحديث لا يصحُّ أو لا يثبت	٥٩٢
هٰذا الحديث من بلاه	٥٩٣
هٰذا حديثٌ مُنكَرٌ	٥٩٤
هٰذا سماعي عند فلانٍ	٥٩٤
هٰذا لفظُ فلانٍ	٥٩٤
الهذرمة	٥٩٤
هش	٥٩٤
هسق	٥٩٤
هل العلماء إلا شعبة	٥٩٤
همزة بعد الألف	٥٩٥
هو أكذب من حماري هٰذا	٥٩٥
هو أكذب من روث حمار الدجال	٥٩٥
هو عندي أضعف من كل ضعيف	٥٩٦
هو والرِّيح سواء	٥٩٨
هو شيخٌ ليس بذاك	٥٩٨
هو عصا موسىٰ تلقف ما يأفكون	٥٩٩
هو علىٰ يدي عدل	٥٩٩
هو كذا وكذا	٥٩٩
هينم القارئ	٥٩٩

حرف الواو

واضعٌ واهٍ	٦٠١

المصطلح	رقم الصفحة
واهٍ	٦٠١
واهٍ ضعَّفوه	٦٠١
واهي الحديث	٦٠١
وبه قال: حدثنا	٦٠٢
وُثّق به	٦٠٢
وثّقه ابن حبان	٦٠٢
الوجادة	٦٠٣
وجدتُ بخطّ فلان	٦٠٣
وجدتُ بخطّ أبي	٦٠٦
وجدتُ عن فلان	٦٠٦
وجدتُ في كتاب فلان	٦٠٦
وجدتُ في كتاب ظننت أنه من خط فلان	٦٠٦
الوجه	٦٠٦
الوحدان	٦٠٧
الوحدانيات	٦٠٩
الوحشيات	٦٠٩
وسطٌ	٦٠٩
الوحي الباطن	٦٠٩
الوصل	٦١٠
الوصية	٦١٠
وضّاعٌ	٦١١
الوضع	٦١١
وفي الباب عن	٦١١
وَضَع حديثاً	٦٢٣
الوفيات	٦٢٣
وقعتُ بين أسدين	٦٢٤
الوقف	٦٢٥
الوهم	٦٢٥

حرف الياء

المصطلح	رقم الصفحة
ي	٦٢٩
يأتي بالعجائب	٦٢٩
ياقوتة بين العلماء	٦٢٩
يبلغ به	٦٣٠
يتكلمون فيه	٦٣٠
يثبِّج	٦٣٠
يُجمع حديثه	٦٣١
يُجهَل	٦٣٢
يحدِّث بأحاديث ليست بمضيئة	٦٣٢
يحوِّل	٦٣٢
يخالف الثقات	٦٣٢
يرفعه (الحديث)	٦٣٢

المصطلح	رقم الصفحة
يُروىٰ عنه	٦٣٣
يروي المناكير	٦٣٣
يروي الموضوعات	٦٣٥
يزرف الحديث	٦٣٦
يزرف في الحديث	٦٣٦
يزيد في الرقم	٦٣٦
يسرق الحديث	٦٣٦
يستأهل أن يُحفَر له بئرٌ فيُلقىٰ فيها	٦٣٦
يُستسقىٰ بحديثه	٦٣٧
يُستسقىٰ به	٦٣٨
يضع	٦٣٩
يضع الحديث	٦٣٩
يضَعَّف	٦٣٩
يعتبر به	٦٣٩
يعتبر حديثه	٦٣٩

المصطلح	رقم الصفحة
يعَرف ويُنكَر	٦٤٠
يعني	٦٤٠
يُغرب	٦٤١
يُغرب ويخالف	٦٤١
يفتعل الحديث	٦٤١
يُكتَب حديثه	٦٤٢
يكذب	٦٤٢
ينكر مرةً ويعرف أخرىٰ	٦٤٢
يُنكر عن فلانٍ	٦٤٢
ينميه	٦٤٣
يهم	٦٤٣
الفهارس العامة	٦٤٥
فهرس المصادر والمراجع	٦٤٧
فهرس مصطلحات الجزء الثالث	٦٦٧
الفهرس العام لمصطلحات الأجزاء الثلاثة	٦٩٥

كتبٌ للمؤلِّف

١ - موسوعة علوم ٱلحديث وفنونه (ثلاث مجلَّدات).
٢ - معجم ٱلمصطلحات ٱلحديثية.
٣ - معجم ألفاظ وعبارات ٱلجرح وٱلتعديل ٱلمشهورة وٱلنَّادرة.
٤ - معجم ألفاظ ٱلجرح وٱلتعديل.
٥ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٦ - ٱلمدخل إلىٰ دراسة علوم ٱلحديث.
٧ - علم ٱلرجال: تعريفه وكُتبه.
٨ - ٱلمُيَسَّر في علم ٱلجرح وٱلتعديل.
٩ - ٱلمُيَسَّر في علوم ٱلحديث والاصطلاح.
١٠ - علم مصطلح ٱلحديث: نشأته وتطوُّره وتكامله.
١١ - مصادر ٱلكتب ٱلحديثية: دراسةٌ وتعريفٌ.
١٢ - ٱلوجيزُ في تعريف كُتب ٱلحديث.
١٣ - ٱلوَضْعُ في ٱلحديث: تعريفه ـ أسبابه ـ طريقةُ ٱلتخلُّص منه ـ ٱلكتب ٱلمؤلَّفة فيه.
١٤ - أعلام ٱلمحدِّثين في ٱلهند في ٱلقرن ٱلرابع عشر ٱلهجري وآثارهم في ٱلحديث وعلومه.
١٥ - أبو ٱلحسن ٱلنَّدْوي: ٱلإمام، ٱلمفكِّر، ٱلدَّاعية، ٱلمربِّي، ٱلأديب.
١٦ - العلاَّمة أبو ٱلحسن ٱلنَّدْوي: رائد ٱلأدب ٱلإسلامي.
١٧ - محمد إقبال: ٱلشاعر ٱلمفكِّر ٱلفيلسوف.
١٨ - ٱلقاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ، وثورةٌ شنيعةٌ علىٰ ٱلنُّبوَّة ٱلمحمدية.